

Columbia University
in the City of New York

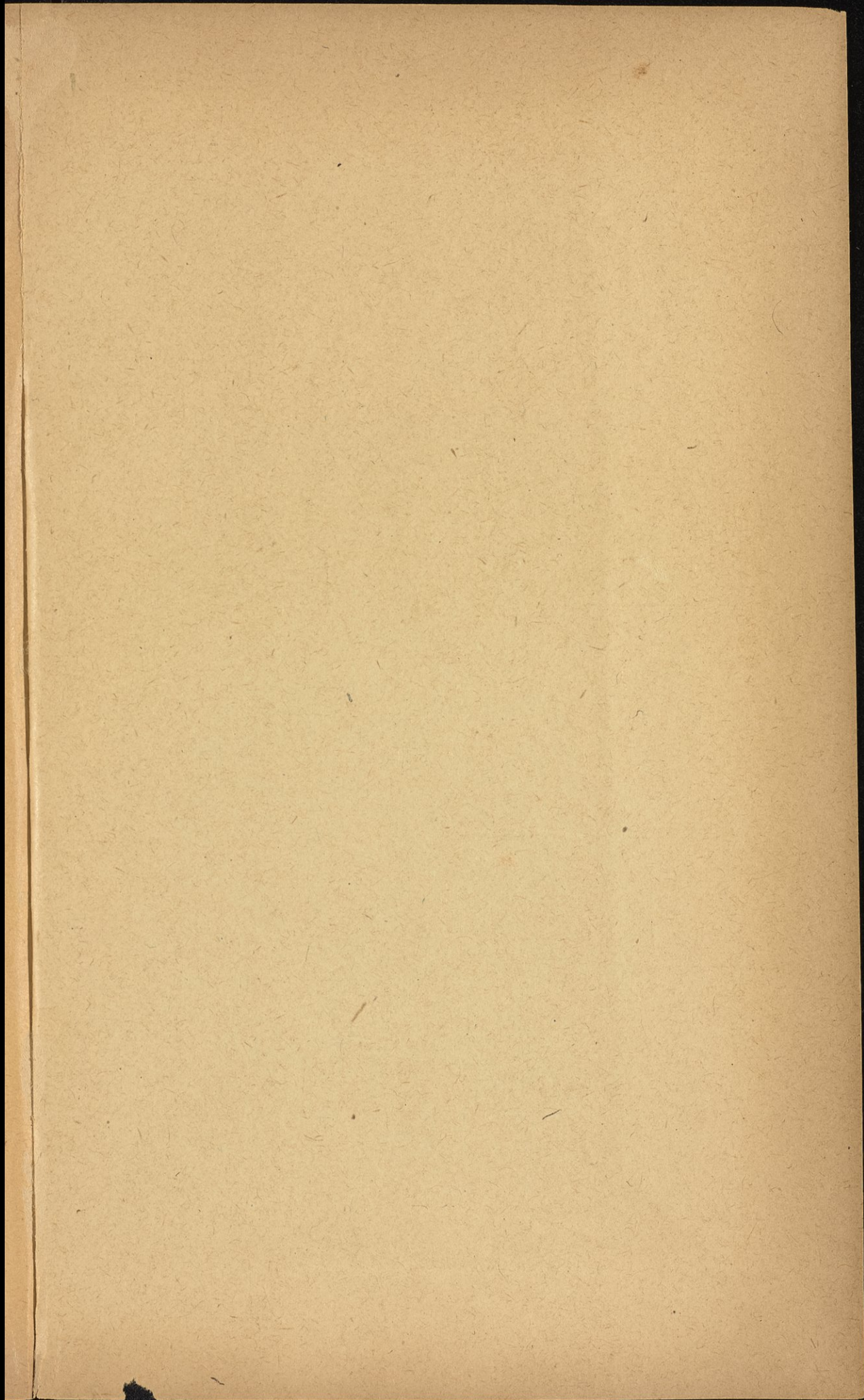
THE LIBRARIES



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي
أنزلني

في

الحمد لله الذي



صحيح الترمذي

بشرح الامام ابن العربي المالكي

الحمد لله

طبع على نفقة

عبد الواح محمد النازي

الطبعة الاولى

سنة ١٣٥٠ هجرية - سنة ١٩٣١ ميلادية

المطبعة المصيرية بالازهر
إدارة محمد محمد عبد اللطيف

AMERICAN
UNIVERSITY
LIBRARY
WASHINGTON, D.C.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

● **باب** مَا جَاءَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا النِّكَاحُ . حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَوَّالٍ وَبَنِي بِي فِي شَوَّالٍ وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُسْتَحَبُّ
 أَنْ يُبْنَى بِنِسَاءِهَا فِي شَوَّالٍ ● قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
 لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ

● **باب** مَا جَاءَ فِي الْوَلِيَّةِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ
 عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى عَلَى

الأوقات التي يستحب فيها النكاح

بني النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة في شوال وذلك في الصحيح قال ابن
 العربي قد جعل الله الأزمئة مطلقة في أفعال وجعلها مقيدة في أخرى فأراد
 الشيطان أن يتحكم فشرع أفعالا في وقت ونهى عنها في آخر ليطاع عليها ويعبد
 فيها فكان كذلك لينفذ قضاء الله سبحانه وليس عنه في وقت الزوجية ولا في
 وقت الدخول حد محدود بأمر ولا نهى فمن روى في ذلك شيئا فهو كاذب أو عمل
 به فهو عاص

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرُ صُفْرَةٍ فَقَالَ مَا هَذَا فَقَالَ أَنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً
عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوْلَمْ وَلَوْ بِشَاةٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ
عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَزُهَيْرِ بْنِ عُثْمَانَ * قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ
أَنْسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزْنُ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ
وَزْنُ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ وَثَلَاثٌ وَقَالَ إِسْحَقُ هُوَ وَزْنُ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ وَثَلَاثٌ
حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَمْ عَلَى
صَفِيَّةَ بِنْتِ حِجِّي بِسَوِيْقٍ وَتَمَرٍ * قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ
غَرِيبٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ عَنْ سُفْيَانَ نَحْوَ هَذَا وَقَدْ

باب الوليمة

ذَكَرَ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقَدْ تَقَدَّمَ وَذَلِكَ أَنَّهُ أَوْلَمْ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيْقٍ وَتَمَرٍ
وَذَكَرَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فِي أَنَّ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ حَقٌّ وَالثَّانِي سُنَّةٌ وَالثَّلَاثُ سَمْعُهُ
(الْإِسْنَادُ) فِيهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ (الْأَوَّلَى) رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَنَبِيهِ عَلَيْهِ الْبَخَارِيُّ أَخْبَرَنَا (الثَّانِيَةُ) هَذِهِ الْمَرْأَةُ الَّتِي تَزَوَّجَهَا
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ هِيَ بِنْتُ أَنْسِ بْنِ رَافِعٍ بْنِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ
الْأَشْهَلِ وَلَدَتْ لَهُ الْقَاسِمَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَبَا عُثْمَانَ الْأَكْبَرَ وَأَبَا سَلَمَةَ عَبْدُ اللَّهِ الْأَصْغَرَ
(الثَّلَاثَةُ) حَدِيثُ صَفِيَّةَ رَوَاهُ عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ بَكْرٍ وَهُوَ الصَّوَابُ (الرَّابِعَةُ)
هُوَ مِنَ الرَّبْحِ مِنْ رَوَايَةِ الرَّجُلِ عَنْ ابْنِهِ وَهَذَا حَدِيثُ غَرِيبٌ رَوَاهُ أَنْسُ عَنْ ابْنِهِ

رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ
 وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ * قَالَ أَبُو عِيْنِي وَكَانَ سُفْيَانُ
 ابْنُ عُيَيْنَةَ يَدْلُسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَرُبَّمَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ
 وَرُبَّمَا ذَكَرَهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسَى الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
 حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي
 سُنَّةٌ وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سَمْعَةٌ وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ * قَالَ أَبُو عِيْنِي
 حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 وَزِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَثِيرُ الْغَرَائِبِ وَالْمَنَاقِبِ قَالَ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ
 إِسْمَاعِيلَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَقْبَةَ قَالَ قَالَ وَكَيْفَ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَعَ
 شَرَفِهِ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ

فاجتمعت فيه رواية الآب عن ابنه في سنيين وما علمت من جمعهما من الناس
 من غيرى فضلا عن المتخالفين أخبرناه (العربية) قد بينا من قبل ذكر النواة
 وفيه للعلماء ستة أقوال (الأول) انها خمسة دراهم وهو الأقوى (الثاني) أنها
 ثلاثة دراهم قاله أحمد بن حنبل وانه لعظيم القدر (الثالث) أنها نواة التمرة وما
 أراه مذهبا لأحد وانما أخذ بظاهر اللفظ (الرابع) انها ربع دينار وهو قريب

من قول أحمد (الخامسة) انها ثلاثة دراهم ونصف قاله اسحق ورواية الأكثر
 في ذلك ما قدمناه وهو الذي ثبت في الصحيح الأئمة السندسية طعام الأملاك
 الوليمة طعام العرس الخرس طعام الولادة العقيقة طعام حلق رأس المولود
 الغزيرة طعام الختان الوضيمة طعام الخاتم النقيعة طعام القادم من السفر الوكيدة
 طعام بناء الدار النجعة طعام الزائر النزل ما يقدم قبل الطعام المائدة
 كل طعام يدعى اليه ما كان (الأحكام) فيه فيها عشرون مسألة (الأولى)
 الوليمة حق قد بينا في مواضع معنى الحق منها ما تقدم في هذه العارضة وأراد
 بالحق ههنا الواجب كما قال في المتعة حق وأراد بالحقية في الوليمة حقية المكارمة
 والالفة والاستحباب لا طعام الفرضية وقد واظب النبي صلى الله عليه وسلم
 عليها مواظبة أدخلتها في السنة (الثانية) في قدرها ليس فيها حد وقد أولم
 النبي صلى الله عليه وسلم بشاة على زينب وهي أكبر وليمة وفي الصحيح أنه
 أولم على بعضهن بمدين من شعير وروى أبو عيسى حديث وليمته على صفية
 بسويق وتمر في السفر (الثالثة) أنه يؤلم في السفر كما يؤلم في الحضر وليست
 من القربات التي يؤثر السفر في إسقاطها (الرابعة) هل اجابة الدعوة لازم
 أم لا فيه أقوال (الأول) أنه واجب على العموم في كل دعوة قاله المبتدع عبيد
 الله بن الحسن العنبري وتابعه مثله (الثاني) أنه تجب الاجابة في العرس خاصة
 وهو ظاهر كلام الشافعي وغيرها من الأئمة وكيد ولا أعصيه كما أعصيه في
 وليمة العرس ورأيت أصحابنا يحكون أن مالكاً يوجب اجابة دعوة الوليمة وحديث
 ابن عمر الذي صححه أبو عيسى أتوا الدعوة اذا دعيتهم وروى أجيوا الدعوة
 وقد روى مالك عن أبي هريرة شر الطعام طعام يدعى له الاغنياء ويترك
 المساكين ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وقوله أولم ولو بشاة ايجاب
 الوليمة فاذا وجبت الوليمة فقد وجبت الدعوة وقد تعلق البخاري في ذلك بقوله
 في الصحيح فكوا العاني وأجيوا الداعي وعودوا المريض وذكر عن البراء

ابن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بسبع فذكر اجابة الداعى وهذه كلها ظواهر منها ما يقتض بالولية ومنها ما يعم كل دعوة قال ابن العربي اما الذى يصح فى هذا كله عندى النظر والله أعلم ان اجابة الدعوة واجبة اذا خلصت نية الداعى لله وخلصت وليته عما لا يرضى الله ولما عدم هذا اسقط الوجوب عن الخلق بل حرم عليهم على ما يأتى بيانه ان شاء الله فلا معنى للاطناب فى ذلك وعن هذا عبر أبو هريرة بقوله شر الطعام طعام الولية يدعى له الأغنياء ويترك المساكين فهذا ابتداء الفساد وأعقب ذلك بقوله ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وهو كلام أبى بعبيرة لا اعتقاده كما بينا ان الأمر على الوجوب فأما قولهم شر الطعام فانه قد أسنده جماعة وقد بينه الخطيب أبو بكر فى كتاب الفصل والوصل والاشكال فى أنه من قول أبى هريرة ولو كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم كما روى معمر عن الزهرى وغيره لكان من المعجزات لأن الأمر كذلك وقع بعده (الثانية أنه قال اجيبوا الداعى وهذا عام ومن الدعوات من تكون اجابته فرضا ومنه ما تكون مستحبة على قدر حال المدعو اليه فقد يدعو للنصر مظلوما ولدفع الخلة محتاج وللولية وليست لهما وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك بين أمور سبع منها الواجب ومنها المندوب ويأتى بيانها فى موضعها ان شاء الله (الثالثة) انه قال الحسن دعى عثمان بن أبى العاص الى طعام ختان فأبى أن يجيب وقال ما كنا ندعى اليه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه اشارة الى مسألة من أصول الفقه وهى حمل الألفاظ على مقتضى العربية أو على عرف الشرع فرأى عثمان أن هذا لم يكن معتادا فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يتناوله أمره اذ لو كان مراد له اذا لما أغفله أهل زمانه فضلا ولا دعاء ولا اجابة (الرابعة) فائدة الدعوة والاجابة هى تختلف باختلاف المقصود اذ الغرض من الولية اعلان النكاح اذ هذه شهادته لا يفتقر عندنا الى بينة وانما هو الاعلان ليخرج عن حد السر الذى هو الزنا وفائدته فى سائر الاطعمة على قدره فالختان يدعى فيه بتمام النعمة فى اقامة سنن ابراهيم وطعام القادم ليحمد

الله على السلامة بما يكون من اظهار النعمة صلة للصاحب وصدقة على الفقير
 الغريب وغيره وطعام السابغ في العقيقة يأتي بيانه ان شاء الله وطعام الدار للداعي في
 رفع يوتها والضيف مثلها (الخامسة) يا كل ان كان مفطرا وان كان صائما فليصل
 أى يدعو كما في الحديث وقد كان ابن عمر يأتي الدعوة في العرس وهو صائم
 خرج به البخارى وقال أصبغ ان كان صائما فليس عليه اجابة يريد
 يدعو في موضعه (السادسة) اتفق العلماء على أنه اذا رأى منكرا أو خاف أن
 يراه أنه لا يجب ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع خرج به البخارى كما
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البخارى ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى
 في البيت ستر على الجدار فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشى
 عليه قلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لكم طعاما ورجع خرج به البخارى
 وبجمل أن يكون فيه صورة كما رجع النبي صلى الله عليه وسلم لبيت عائشة
 لأجل غرفة التصاوي (السابعة) اذا كان هنالك لعب وهو قال مالك اذا كان
 خفيفا لم يرجع وحضره وهو الحق وبه قال الشافعى وأبو حنيفة وروى أصبغ
 عن ابن وهب عن مالك لا ينبغي لذي الهيئة أن يحضر موطنا فيه لهو وهذا فاسد
 وبه قال محمد بن الحسن (الثامنة) فان جاء من لم يدع فلا يدخل الا باذن والاصل
 في ذلك الحديث الصحيح الذى ذكره أبو عيسى والأئمة عن أبي شعيب مولى
 اللحام أخبرنا أبو المعالى ثابت بن بendar وأنا أسمع وأقرأ أخبرنا البرقاني قال قال
 لنا الاسماعيلي أبو بكر ابراهيم الحافظ انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لأبي شعيب انه اتبعنا رجلا لم يك معنا حين دعوتنا فان أذنت له دخل وقال
 في حديث جابر يا أهل الخندق ان جابرا صنع لكم في هلابكم ولم يكن جابر
 دعاهم لأن الذى اتبعهم في دار أبي شعيب كان يأكل من الطعام الغلم وفي حديث
 جابر أكلوا من طعام البركة فبقى لجابر طعامه بحاله (التاسعة) الوليمة يوم
 واحد وقال ابن حبيب لا بأس أن يولم سبعة أيام وجه الأول انها وليمة محمد

صلى الله عليه وسلم الثانى انها أيام عرس بدليل قوله صلى الله عليه وسلم للبكر سبع وللثيب ثلاث ولو صح حديث ابن مسعود ان اليوم الثالث رياء وسمعة لكان أصلا وقد قيل به وكان الحسن لا يحجب في اليوم الثالث وقد عمل ابن سيرين ثمانية أيام ودعا أبى بن كعب في بعضها (العاشرة) اذا قلنا انه تكرر الوليمة فقد قال ابن حبيب يكون الذين يأكلون في المرة التى بعد التى قبلها متغايرين فان كانوا أولئك بأعيانهم كانت مباهاة وأرى أن تكررهم جائز اذا الأعمال بالنيات (الحادية عشر) السنة في الوليمة أن تكون بعد البناء وطعام ما قبل البناء لا يقال له وليمة عربية وعجبا لبعض شيوخنا قال يحتمل أن يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف أولم قبل البناء وهذا رجل جاهل بالعربية لا يسمى وليمة الا ما كان قبل البناء يقال له شرخ أو املك لا سيما وفي الحديث أنه رأى عليه أثر صفرة وذلك لا يكون الا بعد الدخول حتى لقد روى عن يعلى بن مرة قال مررت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا متخلق بالزعفران فقال لى يا يعلى هل لك امرأة قلت لا قال اذهب فاغسله (الثانية عشر) روى أنها كانت صفرة زعفران وقد جوز علماءنا صباغ صفرة الزعفران للرجال والنساء لحديث ابن عمر في الموطأ وغيره وقال ابن شعبان يجوز التخلق بالزعفران فى الشارب دون الجسد ومنعه أبو حنيفة والشافعى على الاطلاق وقد كان عمر يصبغ ثيابه ولحيته بالصفرة وكذلك ابنه عبد الله وكان ابنه عبد الله يصبغ بالزعفران نصا وثبت أن ابن عمر كان يصفر لحيته بالخلوق وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصفر بها لحيته وفي لفظ آخر بالورس والزعفران وان كانت صفرة لا تنفض على الجسد كالصفراء فلا خلاف فى جوازها وسيأتى تحقيق القول فيها ان شاء الله (الثالثة عشرة) قال ابن حبيب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستحب الطعام على النكاح عند عقده وعند البناء وليس كما زعم ما أطعم قط الا بعد البناء وفي كتاب محمد أرى أن يؤلم بعد البناء وفي العتية من رواية أشهب عنه لا بأس أن يؤلم بعد البناء ومعناه

عندى والله أعلم اذا تأخر كثيرا (الرابعة عشرة) اذا صنع رجل لرجل طعاما جازله أن يمشى اليه بل استحبه له لأن النبي صلى عليه وسلم أجاب مليكة وأجاب أبا شعب وذلك كما قلنا عند خلوص الأمر من متقدم به أو عليه ولما كثر الطعن قال مالك لا أحب لأهل الفضل الاجابة الى طعام يدعون اليه (الخامسة عشرة) روى أن ابن عمر دعا في وليمة الأغنياء والفقراء وعزل عنهم الفقراء وقال لهم نطعمكم مما يأكلون لا تفسدوا عليهم ثيابهم وهذا ما لم يثبت فلا يعول عليه ولو أراد الجمع بين أهل الأحوال والفقراء لفرقهم ولم يعتذر اليهم فان هذا كسر لنفوسهم وأثم يدخل عليه من جهتهم فلا يفي اشباعهم بأجاعتهم (السادسة عشرة) الدعاء يكون على وجهين أحدهما أن يكونوا معينين الثاني أن يقول له ادع معينين وغير معينين وذلك جائز في الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأنس في وليمة ادع لى فلانا وفلانا ومن لقيت فجاؤا وذ كر الحديث خرجه البخارى وغيره (السابعة عشرة) يدعى النساء والصبيان عن أنس واللفظ للبخارى أبصر النبي صلى الله عليه وسلم نساء وصبياننا مقبلين من عرس فقام وذ كر كلمة لم يجد من يقيمها فقال اللهم من أحب الناس الى (الثامنة عشرة) لو دعى الى كراع لأجاب كما في الحديث الصحيح (التاسعة عشرة) اذا لم يكن لهم خادم خدعتهم العروس وفي البخارى عن سهل عرس أبوسعيد فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فما صنع لهم طعاما ولا قربهم اليه الا امرأته أم أسد بليت تمرات فى تمر من حجارة من الليل فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من الطعام أمأته له بسعته تتحفه بذلك قال ابن العربى رحمه الله فكانت تلك وليمة (الموفية عشرون) ليس فى الوليمة على بعض النساء ما يخرج على العدل يذنبن كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك لم يكن عن قصد وإنما كان بقدر الوجد (الحادية والعشرون) اذا اجتمع داعيان أجبت أقر بهما منك بابا فان سبق أحدهما فأجب الذى سبق كذلك روى أبو أداد فى سننه عن النبي صلى الله عليه وسلم

❦ **باب** مَا جَاءَ فِي اجَابَةِ الدَّاعِي . حَدَّثَنَا أَبُو سَلَةَ يَحْيَى بْنُ
خَلْفٍ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّبُوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ قَالَ وَفِي
الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ هُرَيْرَةَ وَالْبَرَاءِ وَأَنَسٍ وَابْنِ أَيُّوبَ ❦ قَالَ أَبُو عِيسَى
حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

❦ **باب** مَا جَاءَ فِيمَنْ يَجِيءُ إِلَى الْوَلِيَّةِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ . حَدَّثَنَا
هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ جَاءَ
رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ إِلَى غُلَامٍ لَهُ لَحَامٌ فَقَالَ اصْنَعْ لِي طَعَامًا يَكْفِي
خَمْسَةَ فَنِي رَأَيْتُ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجُوعَ قَالَ
فَصَنَعَ طَعَامًا ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَاهُ وَجَلَسَ
الَّذِينَ مَعَهُ فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّبَعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ
حِينَ دَعُوا فَلَمَّا انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْبَابِ قَالَ
لصَّاحِبِ الْمَنْزِلِ أَنَّهُ اتَّبَعَنَا رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا حِينَ دَعَوْتَنَا فَإِنْ أَذْنَتْ لَهُ
دَخَلَ قَالَ فَقَدْ أَذْنَا لَهُ فَلْيَدْخُلْ ❦ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ

باب مَا جَاءَ فِي تَزْوِيجِ الْأَبْكَارِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ
ابْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً
فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَتَزَوَّجُ يَا جَابِرُ فَقُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ
بَكَرًا أَمْ ثَيِّبًا فَقُلْتُ لَا بَلْ ثَيِّبًا فَقَالَ هَلَا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ فَقُلْتُ
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَاتَ وَتَرَكَ سَبْعَ بَنَاتٍ أَوْ تِسْعًا فَجِئْتُ بِمَنْ
يَقُومُ عَلَيْهِنَّ قَالَ فَدَعَا لِي قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ وَكَعْبِ بْنِ
عَجْرَةَ . قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

تَزْوِيجُ الْأَبْكَارِ

ذَكَرَ حَدِيثُ أَبِي جَابِرٍ هَلَا جَارِيَةٌ تَلَاعِبُهَا وَتَلَاعِبُكَ وَذَكَرَ عِزْرَاءُ قَالَ ابْنُ
الْعَرَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا أَحْسَنَ الْهُدَى الشَّرْعِي وَأَقْبَحَ النَّسْكِ الْأَعْجَمِي هَذَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْضُ عَلَى اللَّعِبِ مَعَ الْأَبْكَارِ وَيَقُولُ أَيْنَكَ مِنَ الْعِزْرَاءِ
وَلِعَابِهَا فَأَرَادَ الْجَاهِلُونَ نَسْكَ عَيْسَى أَمَا الْحَقُّ لَوْلَا فُسَادُ الزَّمَانِ لِحُكْمَتِ بَتَحْرِيمِ
هَذَا الْفِعْلِ وَلَكِنْ هَذَا زَمَنُ عَيْسَى فِي الْعِزْلَةِ عَنِ الْخَلْقِ وَالتَّرَهُّبِ لِلْحَقِّ وَقَالَ ابْنُ
مَلِكَةَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِعَائِشَةَ وَلَمْ يَنْكَحِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكَرًا غَيْرَكَ
وَقَالَتْ عَائِشَةُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلَتْ وَادِيَا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أَكَلَ
مِنْهَا وَشَجَرَةٌ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا فِي أَيِّهِمَا كُنْتَ تَرْتَعُ بِعَيْرِكَ قَالَ فِي الَّتِي لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا
تَعْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَتَزَوَّجْ بَكَرًا غَيْرَهَا وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
اللَّعِبَ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ لِدَاثِهِ وَإِنَّمَا تَتَعَلَّقُ الْأَحْكَامُ بِحَسَبِ مُتَعَلِّقَاتِهِ فَلِعَابُ الْبَكَرِ
ثَوَابٌ كُلُّهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَكَرِ إِلَّا أَنْ كُلَّ مَا فَعَلْتَ تَرَى أَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ الْمَحْبُوبُ

باب مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بُولِي . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ
 أَخْبَرَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ
 عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ
 عَنْ اسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ حَدَّثَنَا
 زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ
 عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بُولِي
 قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُمَرَانَ بْنِ حَصِينٍ
 وَأَنْسٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَمِينَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ

وإذا كانت ثيباً قد ثبت فعلك على ما تقدم فعلها على فعل غيرك وما ضلت
 بينكما فرفضتك أو علققتك إلى غير ذلك مما لا تطول ذكره

باب لا نكاح الا بولي

قال ابن العربي رحمه الله ذكر ابو عيسى حديث أبي موسى من طرق وأصحها
 محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن اسراييل عن أبي اسحق عن أبي
 بردة عن أبي موسى وذكر حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة
 عن عائشة أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها عن ابن عمر عن سفیان بن عيسى
 عن ابن جريج وقد رواه أبو داود عن مثله فقال لا ينكح المرأة الا مولاها فان
 نكحت فنكاحها باطل ثلاثة ورواه ابن أبي شيبة قال حدثنا معاذ حدثنا ابن
 جريج باسناده وفيه أيما امرأة لم ينكحها الولي فذكرها وهذه طرق لا غبار عليها

سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالْسلطانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهُ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ مِنَ الْخَفَافِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ نَحْوَ

وقد روى أن الزهري سئل عن هذا الحديث فانكره ولم يصح ذلك عنه والحديثان صحيحان وقد اعترض البخاري ومسلم على هذين الحديثين وعولا جميعا على الحديث الصحيح الثيب أحق بنفسها من وليها فجعل الحق هناك مشتركا ولا اشتراك عند أبي حنيفة فيه وإنما له أن يرد أن رأى ضررا في عرضه فذلك حق نفسه وعول البخاري على حديث عائشة كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء فمنها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل إلى الرجل وليته فيصدقها ثم ينكحها وذكرت الحديث إلى أن قالت فلما بعث محمد بالحق حرم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح اليوم وعول على حديث عمر وأنه عرض على عثمان وأبي بكر نكاح حفصة وقال إن شئت أنكحت ولو كان نكاحها كبيعها ما كان له كلام فيه ومعول ابن العربي على حديث سنان فإنه منع أخته أن يردها زوجها بعد أن طلقها فنزلت فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن خروجه البخاري وغيره وهذا نص لا تأويل فيه ولا غبار عليه وأي عدولاني حنيفة في أن يعرض عن هذه الأدلة كلها ويقول على اعتبار البضع بالمال والمال

هَذَا * قَالَ أَبُو عَيْنِي وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى حَدِيثٌ فِيهِ اخْتِلَافٌ رَوَاهُ
 اسْرَائِيلُ وَشَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو عَوَانَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ مَعَاوِيَةَ وَقَيْسُ بْنُ
 الرَّيِّعِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى اسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَزَيْدُ بْنُ حَبَابٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي
 إِسْحَقَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى أَبُو عَمِيَّةَ الْحَدَّادُ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي
 بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ
 عَنْ أَبِي إِسْحَقَ وَقَدْ رَوَى عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ
 أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا وَرَوَى
 شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لَا نَسْلِبُهُ لَهُ إِلَّا بَعْدَ شُرُوطٍ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْفَرْجَ لَيْسَ كَالْمَالِ وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي مَسَائِلِ
 الْخِلَافِ فَإِنْ تَعَلَّقُوا بِقَوْلِهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنْفُسِنَا مِنْ مَعْرُوفٍ
 قُلْنَا النِّكَاحَ بَعِيرٌ وَلِي غَيْرِ مَعْرُوفٍ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرَطَهُ (فَإِنْ
 قِيلَ) قَوْلُهُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا يُوجِبُ لَهَا حَقًّا أَظْهَرَ (قُلْنَا) كَذَلِكَ هُوَ فَإِنْ
 الْمَرْأَةُ إِذَا أَرَادَتْ النِّكَاحَ نَكَحَتْ وَإِنْ أَبَتْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ فَهِيَ تَخْتَارُ الزَّوْجَ وَالصَّدَاقَ
 وَالرِّضَا بِالْعَقْدِ وَلِلْوَلِيِّ الْمُبَاشَرَةِ شَرْعًا وَقَوْلُهُ بَاطِلٌ ثَلَاثَةٌ أَقْوَالٌ يَفْسُخُ بَعْدَ
 الْعَقْدِ وَيَفْسُخُ بَعْدَ الدَّخُولِ وَيَفْسُخُ الثَّلَاثَةُ بَعْدَ الطَّوْلِ وَالْوِلَادَةِ

لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِ سُفْيَانَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي
 إِسْحَقَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى وَلَا يَصِحُّ وَرَوَايَةٌ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ
 رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي عِنْدِي أَصَحُّ لَأَن سَمِعَهُمْ مِنْ أَبِي إِسْحَقَ فِي
 أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَأَن كَانَ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ أَحْفَظَ وَأَثْبَتَ مِنْ جَمِيعِ
 هُؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ هَذَا الْحَدِيثَ فَإِنَّ رَوَايَةَ هُؤُلَاءِ عِنْدِي
 أَشْبَهَ لَأَن شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ سَمِعَا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي إِسْحَقَ فِي مَجْلَسٍ
 وَاحِدٍ وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ
 قَالَ أَنبَأَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَسْأَلُ أَبَا إِسْحَقَ أَسَمِعْتَ أَبَا بَرْدَةَ
 يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلِي فَقَالَ نَعَمْ
 فَدَلَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ سَمَاعَ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ عَنْ مَكْحُولٍ هَذَا
 الْحَدِيثَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَأَسْرَائِيلُ هُوَ ثِقَةٌ ثَبَتَ فِي أَبِي إِسْحَقَ سَمِعْتُ
 مُحَمَّدَ بْنَ الْمُشْتَمِيِّ يَقُولُ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ يَقُولُ مَا فَاتَنِي مِنْ
 حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ الَّذِي فَاتَنِي إِلَّا مَا أَتَكَلَّمُ بِهِ عَلَى
 إِسْرَائِيلَ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمَّ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ هُوَ حَدِيثٌ عِنْدِي حَسَنٌ رَوَاهُ
أَبْنُ جُرَيْجٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَاهُ الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ وَجَعْفَرُ بْنُ رِبْعَةَ
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى
عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مِثْلَهُ وَقَدْ تَكَلَّمُ بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ
عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبُو جُرَيْجٍ ثُمَّ لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ
فَسَأَلْتُهُ فَأَنْكَرَهُ فَضَعُفُوا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَجْلِ هَذَا وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى
أَبْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْحَرْفَ عَنْ أَبِي جُرَيْجٍ إِلَّا إِسْمَاعِيلُ
أَبْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَسَمَاعُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي جُرَيْجٍ
لَيْسَ بِذَلِكَ إِتِمًا صَحَّحَ كُتُبُهُ عَلَى كُتُبِ عَبْدِ الْمُجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي
رَوَادٍ مَا سَمِعَ مِنْ أَبِي جُرَيْجٍ وَضَعَفَ يَحْيَى رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ
أَبْنِ جُرَيْجٍ وَالْعَمَلُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ

وغيرهم وهكذا روى عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا لا نكاح إلا بولي منهم سعيد ابن المسيب والحسن البصري وشريح وأبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وبهذا يقول سفيان الثوري والأوزاعي وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق

باب ما جاء لا نكاح إلا ببينة . حدثنا يوسف بن حماد البصري حدثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة قال يوسف بن حماد رفع عبد الأعلى هذا الحديث في التفسير وأوقفه في كتاب الطلاق ولم يرفعه . حدثنا قتيبة حدثنا غندر محمد بن جعفر عن سعيد بن أبي عروبة نحوه ولم يرفعه وهذا أصح

باب لا نكاح إلا ببينة

ذكر حديث ابن عباس قال البغايا اللواتي ينكحن أنفسهن بغير بينة وقال الصحيح وقفه على ابن عباس أخبرنا أبو الحسن الطيوري مرتين أخبرنا القاضي أبو الطيب الطبري أخبرنا الدارقطني حدثنا علي بن أحمد بن الهشيم البزار ومحمد ابن جعفر المطري حدثنا تيسر بن أبي حرب حدثنا يحيى ابن أبي بكر حدثنا عدي بن الفضل بن عبد الله بن عثمان بن خيثم عن سعيد بن زيد عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وإما امرأة أنكحها ولي مسخوط فنكاحها باطل قال ابن العربي رحمه الله وهذا كله

﴿قَالَ أَبُو عِيسَى﴾ هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مُحْفُوظٍ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى
 عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ مَرْفُوعًا وَرَوَى عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى
 عَنْ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثُ مَوْقُوفًا وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 قَوْلُهُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بَيِّنَةً هَكَذَا رَوَى أَصْحَابُ قَتَادَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ
 ابْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا نِكَاحَ إِلَّا بَيِّنَةً وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ
 عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ نَحْوَ هَذَا مَوْقُوفًا وَفِي هَذَا الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ
 ابْنِ حُصَيْنٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ
 أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا
 لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ مَنْ مَضَى مِنْهُمْ إِلَّا قَوْمٌ مِنَ
 الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا إِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ

لم يصح في الباب منه شيء (الاحكام) في مسائل (الاولى) قال أبو عيسى
 العمل عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وغيرهم قالوا
 لا نكاح الا بشهود لم يختلف في ذلك من مضى الا قوم من المتأخرين من أهل
 العلم وعجبي له يقول ذلك وأهل المدينة يرون الشهادة شرط في النكاح وليس
 يقوم على ذلك دليل وقد بيناه فيما سلف والذي ثبت عن النبي صلى الله عليه
 وسلم اشتراط الولى فأما الشهود فلا أعلم لاشتراطهم وجها والمقصود من
 النكاح الاظهار والاعلان لتمييز من السر الذى هو الزنا فاما الشهادة فهي

بَعْدَ وَاحِدٍ فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ لَا يَجُوزُ
النِّكَاحُ حَتَّى يَشْهَدَ الشَّاهِدَانِ مَعًا عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ وَقَدْ رَأَى بَعْضُ
أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِذَا اشْهَدَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ فَانَّهُ جَائِزٌ إِذَا أَعْلَنُوا ذَلِكَ وَهُوَ
قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ هَكَذَا قَالَ إِسْحَقُ فِيمَا حَكَى عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي النِّكَاحِ وَهُوَ
قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ .** حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ الْقَاسِمِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
قَالَ عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّشَهُدَ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّشَهُدَ فِي

لَا ثَبَابَ حَقُوقِ الزَّوْجَيْنِ فَكَانَتْ كَسَائِرِ الْحَقُوقِ لَا شُرَاطَ الشَّهَادَةِ فِيهَا شُرَعًا
وَأَمَرَ اللَّهُ بِالْإِشْهَادِ فِي الرِّجْعَةِ أَيْ هُوَ عَلَى مَعْنَى النَّظَرِ لِلزَّوْجِ وَالشُّبْهَةِ عَلَى الْمَصْلُحَةِ
لَهُ (الثَّانِيَةِ) إِذَا اشْهَدَ عَلَى النِّكَاحِ فَانَّهُ يَشْهَدُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ ثَبَتَتْ بِمَثَلِهِمَا الْحَقُوقُ
وَلَا تَجُوزُ فِيهِ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَبِهِ قَالَ عُلَمَاءُ الْإِسْلَامِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي
آخِرِينَ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ وَيُثَبَّتُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ وَامْرَأَتَيْنِ وَإِنْ عِبَارَةُ الْمَرْأَةِ فِي الشَّهَادَةِ
سَاقِطَةٌ لِأَنَّهَا وَلَايَةُ وَالْمَرْأَةُ نَاقِصَةٌ بِالْأَنْوَةِ وَإِنَّمَا أَجَازَهُ فِي الْأَمْوَالِ ضَرُورَةُ
لِكثَرَةِ التَّكَرُّارِ فَلَا يَحْمَلُ عَلَيْهَا الرُّبْعُ مِنْهَا وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ
(الثَّالِثَةِ) قَالَ عُلَمَاؤُنَا يَثْبُتُ النِّكَاحُ بِشَهَادَةِ السَّمَاعِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَبْنَى عَلَى أَنَّ
الْإِعْلَانَ يَكْفِي فِيهِ وَلَوْ كَانَ أَصْلُهُ شَهَادَةً لَمَا ثَبَتَ الْإِثْمُ فِيهَا فِي حَالَةٍ ثَانِيَةٍ

الْحَاجَةُ قَالَ التَّشَهُّدُ فِي الصَّلَاةِ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ
 عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ
 الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
 وَالتَّشَهُّدُ فِي الْحَاجَةِ إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ
 أَنْفُسَنَا فَمَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ قَالَ
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَنَا سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ

باب خطبة النكاح

ذَكَرَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ صَحِيحًا فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ وَذَكَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّ كُلَّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَزْمَاءِ
 (الْإِسْنَادُ) الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ رَوَاهُ مِنْ وَصْلِهِ وَرَوَى عَنْ مَنْ انْقَطَعَ لَهُ فَانْهَ
 صَحِيحٌ (الْأَحْكَامُ) فِي أَحَدِي عَشْرَةِ مَسْأَلَةٍ (الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى) ذَكَرَ اللَّهُ مَفْتِاحَ
 كُلِّ كَلَامٍ وَلَوْ لَا الْحَاجَةُ إِلَى الدُّنْيَا لَكَانَ الْكَلَامُ كُلُّهُ مَصْرُوفًا لِلَّهِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَدَ
 مِنْ الَّذِي كَرِهَ فَلْيَكُنْ بَعْدَ الَّذِي كَرِهَ (الثَّانِيَةُ) زَادَ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ أَرْسَلَهُ بِالْحَقِّ
 بِشِيرَا وَنَذِيرًا بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ وَمَنْ يَطْعَمِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشِدَ وَمَنْ يَعْصِمُهُمَا
 فَانْه لَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ وَلَا يَضُرُّ اللَّهَ شَيْئًا (الثَّالِثَةُ) رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ ذَلِكَ فَقَالَ بئس الخطيب أنت خرجك النساءُ وَغَيْرُهُ
 زَادَ فِيهِ بَعْضُهُمْ قَالَ مَنْ يَعْصِمِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَمْ يَصْحَ وَلَوْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي جَوْسَرٍ
 هَذَا الرَّجُلُ عَلَى وَجْهِ الْأَقْوَى عِنْدِي أَنَّ الرَّجُلَ قَالَ ذَلِكَ وَمَنْ دُونَ تَشَهُّدٍ

مُسْلِمُونَ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ
 رَقِيبًا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ
 * قَالَ أَبُو عَيْتَابٍ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي
 إِسْحَقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ لِأَنَّ إِسْرَائِيلَ جَمَعَهُمَا فَقَالَ عَنْ أَبِي
 إِسْحَقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ وَأَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ إِنَّ النِّكَاحَ جَائِزٌ بغيرِ خُطْبَةٍ

وحد زاد فيه النسائي وهي الرابعة (أما بعد) ويذكر حاجته (الخامسة)
 ان لم يسند في خطبة النكاح جازت قال ابو عيسى قاله سفیان وقد روى أبو
 داود عن مجهول أن رجلا من بني سليم خطب للنبي صلى الله عليه وسلم أمانة
 بنت عبد المطلب قال فأنكحني من غير أن يتشهد قال ابن العربي رحمه الله في
 ذلك أحاديث حديث الموهوبة عقد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها ولم يتشهد
 (السادسة) الا أن الذي يستحب في ذلك مؤكد الاستخارة روى النسائي
 صحيحا عن أنس قال لما انقضت عدة زينب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لزيد اذكرها على زيد فانطلقت فقلت يا زينب ابشري أرسلني رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يذكرك فقالت ما أنا بصانعة شيئا حتى أستخير ربي فقامت
 الى مسجدتها ونزل القرآن وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل عليها

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ
الرَّفَاعِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشْهَدُ
فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ * قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ

بغير أمرها فكانت زينب تفخر على نساء النبي صلى الله عليه وسلم ان الله
انكحني من السماء قال ابن العربي رحمه الله وان كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم ليس فيه ما يقال ولكن ردت زينب الأمر الى أهله وأخذت بحدود
الله وسنته (السابعة) ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الخطبة بضم الخاء التي
تكون عند الخطبة بكسرهما وهي ذكر النكاح ليعقد وقد خطب رجلان عند
النبي صلى الله عليه وسلم قدما من المشرق فعجب الناس لبيانهما قال النبي صلى الله
عليه وسلم ان من البيان لسحرا وسيأتي ان شاء الله (الثامنة) يجوز الاعتذار
للخطاب بغير العذر الذي في نفسه ولا يكون ذلك كذبا كما قال عثمان لعمر
حين خطب اليه حفصة أنه لا حاجة لي اليوم في النكاح ويجوز أن لا تجيبه وهي
(التاسعة) كما فعل أبو بكر (العاشر) بين له بعد ذلك العذر ان كان بما يبين
كما فعل أبو بكر وعثمان مع عمر قالوا له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها
وما كان أحد منا ليفشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم (الحادية عشرة)
ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم خطبه أبو بكر وعمر في فاطمة فقال لهما انها
صغيرة فخطبها على فزوجها منه فيحتمل تأخر الامر حتى كبرت ويحتمل أن
يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان نواها لعل فلم يكن يبدل نيته وهذا أظهر

باب مَا جَاءَ فِي اسْتِثْمَارِ الْبَكْرِ وَالثِّيبِ . حَدَّثَنَا إِسْحَقُ
 ابْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي
 كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 لَا تُنْكَحِ الثِّيبُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا تُنْكَحِ الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ وَإِذْنُهَا
 الصُّمُوتُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَالْعُرْسِ بْنِ عَمِيرَةَ
 * قَالَ أَبُو عَلِيٍّ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى
 هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الثِّيبَ لَا تَزُوجُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَإِنْ زَوَّجَهَا الْأَبُ
 مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتَأْمَرَ هَا فَكِرْ هَتْ ذَلِكَ فَالْنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ
 الْعِلْمِ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَزْوِيجِ الْأَبْكَارِ إِذَا زَوَّجَهُنَّ الْآبَاءُ فَرَأَى

باب استثمار البكر والثيب

ذكر حديث أبي هريرة لا تنكح الثيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن وإذنها
 الصموت (الاسناد) زاد البخاري فيه عن عائشة قيل يا رسول الله البكر
 تستحي قال رضاها صماتها وذكر حديث مالك عن عبد الله بن الفضل الأيم
 أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن وحديث عبد الله بن الفضل هذا لم
 يدخله البخاري لأنهما رجلان واحد منهما من ولد العباس والثاني من ولد
 أبي بن كعب وشرط البخاري أن لا يدخل عن مجهول ولا محتمل وإنما يدخل
 عن معين وقد عين هذا فأخبرنا القاضي أبو الحسن الخلعي أخبرنا ابن النحاس حدثنا
 حمزة أخبرنا النسائي أخبرنا أحمد بن سعيد الرياطي حدثنا يعقوب حدثنا أبي

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْآبَ إِذَا زَوَّجَ الْبَكْرَ
وَهِيَ بِالْغَةِ بَغَيْرِ أَمْرِهَا فَلَمْ تَرْضَ بِتَزْوِيجِ الْآبِ فَالنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ وَقَالَ
بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ تَزْوِيجُ الْآبِ عَلَى الْبَكْرِ جَائِزٌ وَإِنْ كَرِهَتْ ذَلِكَ وَهُوَ
قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ

عَنْ أَبِي إِسْحَقَ حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ
رَبِيعَةَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ عَنْ مَطْعَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْإِيمُ أَوْلَى بِأَمْرِهَا وَالْيَتِيمَةُ تَسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا وَاذْنِهَا صَمَاتُهَا
وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ مَالِكٍ وَشُعْبَةَ حَافِظُ ثَبَتَ وَرَوَى نَافِعٌ عَنْ جَبْرِ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الْيَتِيمَةِ حَتَّى تَسْتَأْمَرَ وَصَمَاتُهَا
أَقْرَارُهَا وَلَمْ يَسْمَعْ صَالِحٌ مِنْ نَافِعٍ وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْتَأْمَرُ الْيَتِيمَةُ فِي نَفْسِهَا فَإِنْ صَمَتَتْ فَهِيَ أَذْنُهَا وَإِنْ
أَبَتْ فَلَا جَوَارَ عَلَيْهَا وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ فَإِنْ بَكَتْ وَلَمْ يَصْحَ وَثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ اسْتَأْمَرُوا النِّسَاءَ فِي ابْضَاعِهِنَّ قِيلَ فَإِنَّ الْبَكْرَ تَسْتَحْيِ
فَتَسْكُتُ قَالَ هُوَ أَذْنُهَا وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَاسْتَأْمَرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ خَرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ
وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الشَّيْبُ أَحَقُّ
بِنَفْسِهَا وَالْبَكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا وَاذْنِهَا صَمَاتُهَا وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ
أَنَّ فَتَاةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَقَالَتْ إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي مِنْ أَخِيهِ لِيَرْفَعَ بِي مِنْ خَسِيسَتِهِ
وَأَنَا كَارِهَةٌ فَقَالَتْ اجْلِسِي حَتَّى يَأْتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِجَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاخْبِرْتَهُ فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِيهَا فَدَعَاهُ فَجَعَلَ الْأَمْرَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ
أَجَزْتُ مَا صَنَعْتُ أَنِّي وَلَسَكُنْ أَرَدْتُ أَنْ أَعْلَمَ أَنَّ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ وَكَذَلِكَ
رَوَى أَبُو دَاوُدَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ امْرَأَةٍ بَكَرًا زَوْجَهَا أَبُوهَا

حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْإِيمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا
مَنْ وَلِيَّهَا وَالْبَكَرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ رَوَاهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَقَدْ اُحْتِجَّ بِبَعْضِ النَّاسِ
فِي إِجَازَةِ النَّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِيٍّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ
مَا اُحْتِجُّوا بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى

(الاحكام) قال ابن العربي هذه المسألة فرع التي قبلها الا اذا لم يكن للنكاح
ولي وكانت المرأة التي تتولى عقدها فهذه الاحاديث متأولة تاويلا بعيدا وان
كان العقد على بضع للولي فالاحاديث على ظاهرها وقد جاء في الحديث
من العربية لفظ الايم والثيب فاما الثيب فهي التي ثاب اليها الرجل اى وصل
اليها الرجل او لم يصل قال الله سبحانه وانكحوا الايامى منكم وقد يستعمل في
النساء وفي الحديث أمت حفصة من زوجها وآم عثمان من رقية وقال أمية
ابن أبي الصلت

(ذرينى على أيم منهم وناكح ان لم يغيروا غارة شعواء تحجر كل نائم)
فدل على أنها التي لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا بالغا أو غير بالغ (تاويل)
اذا ثبت هذا فان المراد بالاييم في هذا الحديث التي خرج عنها حكم زوج سابق
بالطلاق الكبيرة المالككة لأمر نفسها والدليل عليه ان النساء قسمان بكر وثيب
وكل قسم منهما قسمان بالغ وغير بالغ فصارت النساء بهذه الصورة الخلقية
أربعة أقسام بكر صغيرة ثيب كبيرة بكر كبيرة ثيب صغيرة لا يصح ان يكون
لها خامس فاما البكر الصغيرة فلا خلاف أنها أحق من وليها بنفسها بين المستلين

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَهَكَذَا أَقْبَى بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ بَعْدَ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَإِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْوَلِيَّ
 لَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا بِرِضَاهَا وَأَمْرُهَا فَإِنْ زَوَّجَهَا فَالنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ عَلَى
 حَدِيثِ خَنْسَاءَ بِنْتِ خَدَامٍ حَيْثُ زَوَّجَهَا أَبُوهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ
 ذَلِكَ فَردَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِكَاحَهُ

أى إن أباهما وزوجها ولا يلتفت إليها إذ ليس فيها ملتفت أما الثيب الكبيرة فلا
 خلاف أنها أحق من وليها بنفسها في رضا النكاح واختلاف الناس هل تعقد على
 نفسها دون وليها فأبو حنيفة ومن يرى في ذلك رأيه جعلوا الشريعة فرضا وسنة
 ومهدنا ذلك في الباب قبل هذا قولهم يؤدي إلى أن يكون هذا القول في هذا
 الحديث لغولان كلمة أحق وهي أفعل توجب الاشتراك بين الثيب والولى وأن
 حق الثيب أكبر ومذهب أبي حنيفة يوجب نفى الشراكة بين الولي والمرأة وأن
 يكون الحق كله لها والقرآن والسنة والعبرة ترده وقد بينا ذلك في مواضع كثيرة
 وأما البكر البالغة فاختلاف الناس فيها فتعلق أبو حنيفة بطريقين أحدهما روى
 أن فتاة بكرًا زوجها أبوها فرفعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم أمرها فغيرها
 والثابت في هذا الحديث أن ثيبا وهي معروفة حبيبة بنت حازم فإما رواية البكر
 فضعيفة والحديث يعضدها والمعنى وأما الحديث فقوله أنها أحق بنفسها معناه
 لكونها ثيبا يريد قد عرفت مقاصد النكاح فإن شاءت عقدته وإن كرهته تركته
 والبكر لا معرفة لها به فلا رأى لها فيه وبهذا المعنى يستقيم لفظ الحديث ومعناه
 لأنه لو كان المراد برواية من رأى الأيم البكر لتكرر الكلام وفسد النظام

وإذا كان معنى الأيم الثيب ضرورة كان معناه أيضا والثيب أحق بنفسها من
 وليها في رضى النكاح والبكر أحق لكنها يستحب استثمارها ولو كانت البكر
 البالغة لا تزوج الا برضاها والثيب البالغة لا تزوج الا برضاها والثيب البالغ
 كذلك لتكرار الكلام وفسد النظام أو ضعف الثيب الصغيرة فقال الشافعي
 لا يجبرها الأب وروى مالك وأبو حنيفة جبرها وتعلق الشافعي بظاهر قوله
 الثيب وتعلق مالك وأبو حنيفة بظاهر الصغروان ذلك الذي أصاب الصغيرة من
 الثوب لا عبرة فيه لأنه عندنا في معنى الجرح ويعضدها بيننا وبين الشافعي أن
 الصغر عندنا علة للإجبار والبيكاره علة للإجبار وإذا ثبت الحكم بعلمتين مستقلتين
 فزالت أحدهما ثبت الحكم بالأخرى كالحائض المحرمة وقد مهدنا ذلك على
 السكال في التلخيص فمن أراد وجده ان شاء الله الثانية علل في رواية عائشة
 كون السكوت اقرا راعلة انها تستحي من التصريح بالنطق الثالثة قوله استامروا
 النساء في ابضاعهن فحمل تفسيره على ما تقدم من أنها تعتبر بكارتها وثوبتها
 ويعتبر أيضا كونها يتيمة وذات أب فالتيممة لا يزوجها أحدا لا بامرها ولا أمرها
 الا بعد بلوغها وأما ذات الأب فأبوها أحق بها بكرا كما تقدم وهي أحق بنفسها
 ثانيا الرابعة قوله آمروا النساء في بناتهن هذا غير لازم باجماع وانما مستحب
 فربما يكون عند أمها رأى صدر عن علم لها بالزوج وأيضا فانه ان كان برضاها
 خشي صمبة زوج ابنتها وان لم تعلم رأت خروجها عن ذلك فلم تحفظ حفظها
 اذا اختارته الخامسة قوله والبكر يستأذنها أبوها في نفسها محمول على الاستحباب
 بدليل ما قدمناه ليصح معنى الحديثين واذا شاورها أبوها فلا يكون مشافهة وانما
 يكون بواسطة لأنها اذا استحييت من ذكر النكاح مرة استحييت من ذكره مع أبيها
 مرارا السادسة قولها ان أبي زوجي ابن أخيه ليرفع من خسيسته اشارة الى أنه
 كان فقيرا وقد بينا ان هذا ليس بحجة فان تزوج المعسر جائز وقد وقعت هذه
 المسألة في المدونه وقال مالك لأم اعترضت أبا في تزويج بنته من ابن أخ له
 فقيرا انى لا أرى لك في ذلك متكلما وقد سقط بعضهم الأب فاجب كلام

الكلام في ذلك وهو أمر تميل اليه النفوس عادة والحق أنه لا يلتفت الى ذلك كما تقدم بيانه واستيفائه من مسائل الخلاف (السابعة) قال النبي صلى الله عليه وسلم فان سكنت فهو اذنها سكوتها أو صمتها فان بكث هل يكون رضى أم لا لأنه حصل السكوت ولكن كان بكاء مختلف المتأخرون من علمائنا ففهم من قال يكون رضى كأن السكوت قد حصل ويحتمل أن يكون البكاء ليم وللفقد الولي ومنهم من قال لا يكون رضى الا بسكوت متجرد عن بكاء لاحتمال أن يكون البكاء لفقد الولي واليتم ويحتمل أن يكون لعدم الرضا وتستحي أن تصرح به وقد شاهدت نكاحا كان مع البكاء الصموت فلم أعول على البكاء وحملت الأمر على الرضا الثامنة غير الأب من القرابة لا يزوج البكر حتى تستامر أولا يكون لها أمر تستامر عنه في النكاح الا بعد البلوغ وهذا عام في الجد خلافا للشافعي لأنها ذات جد يتيمة فتدخل تحت الخطاب وهي في سائر القرآن يتيمة بلا شك التاسعة لا تكون الثيوبة التي توجب النطق الا ثيوبة نكاح أو شبهته وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي وابن الجلاب انها توجب النطق بأى وجه وقعت متعلقا بظاهر اللفظ وحكم الاشتقاق وهذا الذى قالت صحيح اذا كانت مشتهرة محدودة فاما اذا كانت مستورة فلا يجوز أن يترتب نكاح على ما لم يثبت بل يجب الحذر على من ذكره والله أعلم (العاشرة) فان عقد عقد نكاح اليتيمة فاختلاف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال (الأول) أنه باطل (الثاني) أنه موقوف حتى تبلغ أو ترد وبه قال أبو حنيفة (الثالث) قال أحمد اذا رضيت وهي بنت تسع سنين جاز النكاح وكان الاستثمار صحيحا لقول عائشة اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة وحديث عائشة لم يصح فان صح فالمراد به باحتمال الوطء لا صحة الاذن ونكاح فيه خيار باطل لا يصح أن ينعقد شرعا لأنه ليس له نظير ولا عليه دليل

باب مَا جَاءَ فِي إِكْرَاهِ الْيَتِيمَةِ عَلَى التَّزْوِيجِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا
 فَإِنْ صَمَتَتْ فَهُوَ إِذْنُهَا وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا يَغْنَى إِذَا أَدْرَكَتْ فَرَدَّتْ
 قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَأَبْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ . قَالَ أَبُو عِيسَى
 حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَزْوِيجِ الْيَتِيمَةِ
 فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا زُوِّجَتْ فَالنِّكَاحُ مَوْقُوفٌ حَتَّى
 تَبْلُغَ فَإِذَا بَلَغَتْ فَلَهَا الْخِيَارُ فِي إِجَازَةِ النِّكَاحِ أَوْ فسخِهِ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ
 التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْيَتِيمَةِ حَتَّى تَبْلُغَ وَلَا يَجُوزُ
 الْخِيَارُ فِي النِّكَاحِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ
 أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ إِذَا بَلَغَتِ الْيَتِيمَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَزُوِّجَتْ
 فَرَضِيَتْ فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ وَلَا خِيَارَ لَهَا إِذَا أَدْرَكَتْ وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ
 عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ وَقَدْ
 قَالَتْ عَائِشَةُ إِذَا بَلَغَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ أَمْرَاءُ

باب ما جاء في الوليين يزوجان . حدثنا قتيبة حدثنا
 غندر حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن
 جندب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة زوجها
 وليان فهي للأول منهما ومن باع بيعا من رجلين فهو للأول منهما
 قال أبو عيسى هذا حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم
 لا نعلم بينهم في ذلك اختلافا إذا زوج أحد الوليين قبل الآخر فنكاح

باب الوليين يزوجان

ذكر حديث سمرة أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما ومن باع
 بيعا من رجلين فهو للأول منهما قال أبو عيسى لا نعلم في ذلك اختلافا ما بين
 أهل العلم ولم يذكر قول مالك أن الثاني إذا دخل كان أولى من الأول وقد
 اجتمع علماؤنا في ذلك باجماع الصحابة عمر والحسن ومعاوية وعلى فلما حديث
 عمر فيروى أنه قضى في الوليين ينكحان المرأة ولا يعلم أحد بصاحبه أنها للذي دخل
 بها فإن لم يدخل بها أحدهما فهي للأول وعليه حملوا حديث سمرة وروى أن موسى
 ابن طلحة أنكح يزيد بن معاوية أم اسحق بنت طلحة وأنكحها يعقوب بن طلحة
 الحسن بن علي فلم تمكث الا ليلتين حتى جمعها الحسن وكان موسى أنكحها قبل
 أن ينكحها يعقوب من الحسن فقال معاوية امرأة جمعها زوجها فدعوها وما
 رواء المخالف عن علي بن خليف هذا لم يصح والعبارة تعضده لأن المرأة تأذن
 للأولياء ولا يقف أحدهم على فعل الآخر ولا يلزمه البحث عنه فلما وقع العقد

الْأَوَّلُ جَائِزٌ وَنِكَاحُ الْآخَرِ مَفْسُوخٌ وَإِذَا زَوَّجَا جَمِيعًا فَنِكَاحُهُمَا جَمِيعًا
مَفْسُوخٌ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ

باب ما جاء في نكاح العبد بغير إذن سيده . حدثنا علي
ابن حجر أخبرنا الوليد بن مسلم عن زهير بن محمد عن عبد الله بن محمد
ابن عقيل عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما
عبد تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر قال وفي الباب عن ابن عمر
قال أبو عيسى حديث جابر حديث حسن وروى بعضهم هذا الحديث
عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
ولا يصح والصحيح عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر والعمل
على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن

قدم الأول فلما جاء الدخول وأشفى على أمر جائز مع احتمال أن يكون هنالك
غيره دل على صحة في نفسه

باب نكاح العبد بغير إذن سيده

ذكر حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما عبد تزوج بغير إذن
سيده فهو عاهر لا خلاف أن العبد لا يجوز له زواج بغير إذن سيده فإن تزوج
بغير إذن سيده فلا يجوز فإن للسيد إجازته وورده فإن أقدم عليه فلا حد عليه أما أنه
يؤدب وأما الأمة فنكاحها بغير إذن سيدها فاسد ولا جواز له لأنه

نِكَاحُ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَا يَجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ وَغَيْرِهِمَا
بِلَا اخْتِلَافٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ حَدَّثَنَا
أَبْنُ جَرِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب ما جاء في مهور النساء . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالُوا حَدَّثَنَا

نِكَاحُ بَغِيرٍ وَلَى (تَرْكِيب) إِذَا رَجَعْتَ الْمَطْلُوقَةَ فَلَمْ تَعْلَمْ فَتَزَوَّجْتَ بِزَوْجٍ آخَرَ
وَدَخَلَ بِهَا الثَّانِي كَانَ أَحَقُّ بِهَا فِي أَصَحِّ قَوْلِنَا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّ الْأَوَّلَ
أَحَقُّ بِهَا مِثْلَ مَا تَقْدِمُ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَكْلَفَا عَلَى الْبَاطِنِ وَلِأَنَّهُ قَدْ جَازَ بِأَمْرِ جَائِزٍ مَعَ
احْتِمَالِ الْأَمْرِ الْأَوَّلِ وَهَذَا لِحَقِّ النَّسَبِ وَعَدَمِ الْإِثْمِ فَتُبِتَ النِّكَاحُ وَعَوَّلَ الْقَوْمُ
عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ لِلسَّابِقِ وَلَا يَعَارِضُهُ وَإِنْ ثَبِتَ أَحْكَامُهُ كَمَنْ (١) الْآخِيقُ اللَّهُ غَيْرِ
أَمْرَاتِهِ وَهَذَا لَا يَشْبَهُ الزَّوَافَ لِأَنَّهُ مَحْلٌ لِلْغُلَطِ فَرَعَ وَذَلِكَ مُقْتَضٍ مَعَ جَوَازِ
الْمُعَارَضِ لَهُ فِي الْأَصْلِ فَتَعَذَّرَ وَذَهَبَ الْأَصْلُ

ما جاء في مهور النساء

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا نَظَرٌ فِي الصَّدَاقِ وَهُوَ عَقْدٌ مُنْفَرِدٌ عَنِ النِّكَاحِ وَذَكَرَ
أَبُو عِيْسَى حَدِيثَ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ إِجَازَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النِّكَاحَ عَلَى
فَعْلَيْنِ وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ عَلَى سَبْعَةِ أَقْوَالٍ (الْأَوَّلُ) لَا مَهْرَ أَقْلَ مِنْ
أَرْبَعِينَ قَالَهُ النَّخَعِيُّ (الثَّانِي) لَا مَهْرَ أَقْلَ مِنْ دِينَارٍ قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ (الثَّالِثُ)

(١) هكذا بالأصل

شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ
 أَبِيهِ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فِزَارَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ قَالَتْ نَعَمْ قَالَ فَأَجَازَهُ قَالَ
 وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسٍ
 وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي حَذْرَدٍ الْأَسْلَمِيِّ * قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ
 رَبِيعَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَهْرِ فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ
 الْعِلْمِ الْمَهْرُ عَلَى مَا تَرَاضَوْا عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ
 وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقْلَ مِنْ رُبْعٍ

لا مهر أقل من خمسة دراهم قاله ابن شبرمة (الرابع) لا مهر أقل من ربع
 دينار قاله مالك وقال الداودي تعرفت أبا عبد الله أي قلت بمذهب أهل العراق
 وقال الأوزاعي وابن وهب درهم وهو (الخامس) (السادس) قيراط قاله ربعة
 وقال الشافعي وجماعة أهل المدينة وما تراضى عليه الأهلون وهو كل ما جاز أن
 يكون ثمنًا أو أجرة حتى الموزون وروى مثله عن ابن عباس وقد روى مالك
 حديث الموهوبة وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للذي سأله أن يزوجهَا منه
 التمس ولو خاتما من حديد ودرهما من جديد أو قدرها بما يكون خاتما لا يساوي
 ربع دينار أما لا جواب عنه لا حدولا عذر فيه وأما ان المحققين من علمائنا نظروا
 إلى قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمنع الله
 القادر على الطول من نكاح الأمة ولو كان الطول درهما ما تعذر على أحد

دِينَارٍ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ

• **بَابٌ مِنْهُ** • حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ

أَبْنُ عَيْسَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ قَالَا أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي

حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ فَقَامَتْ طَوِيلًا فَقَالَ

وَكَذَلِكَ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ لَا تَتَعَذَّرُ عَلَى أَحَدٍ عَلَى أَنَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا فِي الطُّوْلِ فَتَنَهُمْ
مَنْ قَالَ هُوَ الْقَدْرَةُ عَلَى نِكَاحِ الْحَرَّةِ وَمَنْ قَالَ الطُّوْلُ هُوَ وَجُودُ الْحَرَّةِ تَحْتَهُ
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ حَقُوقُ الْحَرَّةِ مِنَ الْإِنْفَاقِ وَالْكَسْوَةِ فَلَا يَدْخُلُ مَحْتَمِلُ آيَةٍ عَلَى
نَصِّ حَدِيثٍ ذَكَرَهُ الْأُئِمَّةُ فِي الصَّحَاحِ وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عَيْسَى بَعْدَ ذِكْرِ قَلِيلٍ
الصَّدَاقِ حَدِيثَ عُمَرَ الْإِلَّا لَا تَغَالُوا فِي صَدَقَاتِ النِّسَاءِ فَانْهَاهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرَمَةً عِنْدَ
اللَّهِ لَكَانَ أَوْلَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا عَمِلْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْدَقَ لَعْدَةٍ مِنْ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَانِي عَشْرَةِ أُوقِيَةٍ وَزَادَ
أَبُو عَيْسَى وَلَا امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ زَادَ النِّسَاءُ وَإِنْ رَجُلًا لِيُغْلَى بِصَدَاقِ امْرَأَتِهِ
حَتَّى لَا يَكُونَ لَهَا حَرَارَةٌ فِي نَفْسِهِ وَحَتَّى يَقُولَ لَكَ عِلْقُ الْقَرْفَةِ وَذَكَرَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْظَمَ النِّسَاءِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُنَّ مَوْوَنَةٌ وَرَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ
رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا فَإِنْ فِي أَعْيُنِ الْأَنْصَارِ شَيْئًا قَالَ قَدْ نَظَرْتُ
إِلَيْهَا قَالَ عَلَى كَمْ تَزَوَّجْتَهَا قَالَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوَاقٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَرْبَعُ أَوَاقٍ فَكَأَنَّ تَنْحَتُونَ الْفِضَّةَ مِنْ عَرْضِ هَذَا الْجَبَلِ مَا عِنْدَنَا نَعْطِيكَ وَلَكِنْ
عَسَى أَنْ نَبْعَثَكَ فِي بَعْثٍ تَصِيبُ مِنْهُ ذَلِكَ فَيَبْعَثُ ذَلِكَ الرَّجُلَ فِيهِمْ وَفِي أَحْكَامِ

رَجُلٌ يَارَسُولَ اللَّهِ فَرَّ وَجَنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَقَالَ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا فَقَالَ مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِزَارَكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا جَلَسْتَ وَلَا إِزَارَ لَكَ فَالْتَمَسَ شَيْئًا قَالَ مَا أَجِدُ قَالَ فَالْتَمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ قَالَ فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ قَالَ نَعَمْ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا لِسُورٍ سَمَّاهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ يُصَدِّقُهَا فَتَزَوَّجَهَا عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ وَيَعْلَمُهَا سُورَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ النِّكَاحُ جَائِزٌ وَيَجْعَلُ لَهَا صَدَاقَ

القرآن تمام بيانه فاما معنى الحديث الذى ذكره فقيه عشرون تكملة (الأولى) ان المرأة وهبت نفسها بغير صداق وذلك لا يكون الا للنبي صلى الله عليه وسلم واختلف الناس فى وجه ذلك فمنهم من قال انها أعطته نفسها بغير صداق وذلك لا يكون الا للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ومنهم من قال ان هو الا انها عقدت نكاحها منه على معنى النكاح بلفظ الهبة وقال ابن المسيب لو أعطها سوطا حللت له وقال وكيع لو رضيت بسوط كان مهرها والصحيح انها أرادت هبة النفس بغير عوض لا اعتقادها أن النبي صلى الله عليه وسلم أولى بالمؤمنين من أنفسهم

مَثَلَهَا وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ
 حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي سَيْرِينَ عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ
 السُّلَمِيِّ قَالَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَّا لَا تَغَالُوا صَدُقَةَ النِّسَاءِ فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ
 مُكْرَمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ لَكَانَ أَوْ لَا كُمْ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَكَحَ شَيْئًا مِنْ

وانه يختص في النكاح بأشياء كثيرة لا تجوز لغيره وهذا منها فقد تزوج صفية
 بغير صداق (الثاني) ان النكاح بلفظ الهبة جائز لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال في آخره ملكتها وزوجتكها وانكحتكها وهذا كله في الصحيح ويقتضى
 أنه ليس للنكاح لفظ مخصوص فانه بعبارة كما قال بعض أصحاب الشافعي وإنما
 هو عقد تراض فما فهم به الرضى جاز وأما أبو حنيفة فجعله بكل لفظ ويقتضى
 التملك على التأيد وهذا تعلق باللفظ وليس له عندنا معنى بحال بل لو قال وحملت
 لك أو أبحت لك لجاز وذكروا بعض أصحابنا لما لك ان النكاح بلفظ الهبة لا
 يجوز وليس الأمر كما زعم إنما قال عند مالك لا تكون الهبة لأحد بعد
 النبي صلى الله عليه وسلم يعنى الموهوبة لقوله خالصة لك من دون المؤمنين أما
 انه قد روى عن المغيرة ومحمد بن دينار مثل مذهب الشافعي وتحقيق القول فيه
 أنه اذا قال له وهبتك ان أراد نكحتك وقابله الآخر كذلك جاز وان قصد
 الآخر صداقا فكأنه شرط حط الصداق وذلك بمنزلة لو صرح فقال بلا صداق
 وفيه قولان أحدهما يفسخ بكل حال الثانى أنه يفسخ قبل الدخول خاصة وقال
 عامة العلماء الشرط لا يضر بالعقد والنكاح صحيح وقد بيناه في مسائل الخلاف
 (الثالث) ان فيه خطبة المرأة لنفسها اذا كان المخطوب ممن يرغب في صلاحه
 وقد قالت بنت أنس لأنس حين سمعته يحدث بهذا الحديث واسوأناه قال هي

نَسَائِهِ وَلَا أَنْكَحَ شَيْئًا مِنْ بَنَاتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِي عَشْرَةِ أُوقِيَّةٍ
 * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو الْعَجْفَاءِ السُّلَمِيُّ اسْمُهُ هَرَمٌ
 وَالْأُوقِيَّةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثَا عَشْرَةَ أُوقِيَّةً أَرْبَعُمِائَةً
 وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا

خير منك رغبت في النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه (الرابع)
 حديث يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم هذا أنها قالت جئت لأهبط
 نفسي لك فصعد النظر فيها وصوبه ويحتمل أن كلمته قبل الحجاب متلففة وإن
 ذلك كان جائزا فإنه يدخل في باب نظر الرجل إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها فانك
 إن لم ترد نكاح المرأة لم يحزلك النظر إليها بارزة الوجه ولا متلففة فتري منها القامة
 والهبة خاصة (الخامس) التمس ولو خاتما من حديد الخاتم من الحديد الذي
 يتزين به قيمته أكبر من وزنه وقد قررنا في تلخيص الملخص فوائد أربعة
 في تقرير مالك له وقلنا إن الأعيان المالية والمنافع المبتدلة يجوز استيفائها لغير
 عوض فجاز أن يستباح بكل عوض والبضع لا يباح إلا بعوض بياننا لخطره
 فيقدر بياننا لخطره وذكرنا مأخذا ثانيا وهو أن الصداق حق الله فوجب تقديره
 وهذه الأصول لا ترد بالفاظ من الأحاديث محتملة يعارضها مثلها من القرآن
 كما بيناه والله أعلم (السادس) قوله إن أعطيتها أزارك جلست لا أزارك دليل
 على ملك المرأة الصداق بنفس العقد ولا خلاف فيه لاتفاق الأمة على جواز
 التصرف فيه وتركه على هذا فروع من مسائل الفقه سيأتي بيانها (السابع) إن مالا
 يمكن تسليمه لا يكون صداقا لأنه لو سلمه لم كشف (الثامن) إن فيه وجوب
 تعجيل المرور أو شيء منه لأنه لم يوجب ذلك لازمه إياه وأرجاه عليه (التاسع)
 ذكره خاتم الحديد كان قبل النهي عنه وقوله أنه حلية أهل النار فتنسخ النهي جوازه

له والآحاديث في ذلك صحاح وان لم تكن في الصحيح ويعضده اجماع الأمة على تركه عملا (العاشرة) ان هذا يحتمل أن يكون زمان جواز الاستمتاع بالنساء كما قال جابر كنا نستمتع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقبضة من الطعام ثم نسخ الله المتعة وصادقها (الحادية عشرة) أن من العلماء من قال انما جوازها بفضل حفظ القرآن أو سور منه كما روى عن أم سليم أنه خطبها أبو طلحة فقالت والله يا أبا طلحة ما مثلك برد ولكنك رجل كافر وأنا امرأة مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلم فذلك مهرى ولا أسألك غيره فاسلم فكان ذلك مهرها قال ثابت فما سمعنا بامرأة قط كانت أكرم مهرا من أم سليم فدخل بها فولدت له (الثاني عشر) ومن العلماء من قال انما زوجها على أن يعلمها سورا من القرآن وفي حديث أبي داود فقم فعلمها عشرين آية فكانها كانت اجارة وكرهه مالك ولم يجزه أبو حنيفة ومنعه ابن القاسم وقال يفسخ قبل البناء ويثبت بعده ودار كلام اصبح على انه ان نزل مضى قاله مالك وأشهب وابن المواز ولو كان جملا فقال يحيى عن ابن القاسم لا يجوز ولا نراه على انه ان نزل مضى ولا حد منه وقال الشافعى جاز ذلك في تقسيم القرآن والصحيح جوازه بالتعليم لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم فما معك يريد العوض وفي رواية أنى داود معى سورة البقرة والى تليها وقد روى يحيى بن مضر عن مالك بن أنس فى الذى أمره النبي صلى الله عليه وسلم ان ينكح بما معه من القرآن ان ذلك فى أجرته على تعليمها وبذلك جاز أخذ الأجرة على تعليمه وهذا المعنى الثالث عشر وبالوجهين قال الشافعى واسحق واذا جاز أن يؤخذ عنه العوض جاز أن يكون عوضا وقد أجازة مالك من هذه الجهة فازمه منسوخ بقوله لا نكاح الا بولى وشاهدى عدل وهذه سقطت أين شروط النسخ كلها معدومة : هذا الحديث صحيح والذى ذكره باطل ولا نعلم لو كان صحيحا المتقدم من المتأخر ولا تعارض بينهما فكيف يطلق لسانه فيما لم يحكم ببيانه ولا أوضح برهانه (والسادس عشر) ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه نظر في صفته فلما رآه مسلماً قد جمع من القرآن جملة زوجه منها
 فعرس وأرجأ الصداق إلى الميسرة وهذا حسن إلا أن الظاهر يخالفه (السابع
 عشر) معنى ذكر أبو عيسى حديث في عتق النبي صلى الله عليه وسلم صفية
 وجعل عتقها صداقها قال به أحمد بن حنبل قلنا له قيل للراوى ما أمرها قال
 أمرها نفسها أخبرنا ابن الطيورى أخبرنا الدارقطنى أخبرنا يحيى بن اسماعيل
 ومحمد بن مخلد حدثنا على بن أحمد السواق حدثنا بشر بن موسى عمن يعتق جاريته
 ثم يتزوجها فقال ألم يعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت حيى بن
 اخطب وجويرة بنت الحرث بن أبى ضرار وجعل عتقها مهرها وتزوجها وإن
 النبي صلى الله عليه وسلم قد خص في النكاح والنساء باتفاق منا ومنك بمعانى
 لا تجوز لغيره فلا يحل لأحد أن يأجز في النكاح للنبي فهو له جائز وأما
 في غير ذلك فهو أسوة (الثامن عشر) كانوا يقولون في الحديث الصحيح أن
 من تزوج معتقة كمن ركب دابته وهذا صحيح من وجه ويلزم لو قلنا ير كها بغير
 صداق وأما إذا قلنا بوجوب الصداق فقد خرج عن هذا التمثيل وصار المعتق
 كأحد المسلمين وإنما يلزم ذلك لآى أحد لزوما لا محيص منه فإن أراد أن
 يخرج عن ذلك بفعل النبي صلى الله عليه وسلم فالنبي صلى الله عليه وسلم
 مخصوص وحديث أبى موسى يقتضى أن زواج الأمة المعتقة فيه فضل كبير
 والذي يرتب عليه أجره مرتين في هذه المسألة (التاسع عشر) في وجوب
 التضعيف وذلك كأن من أدى من العباد حق الله تعالى آتاه الله أجره المعلوم
 باضعافه فإذا جاء به العبد ولم يقصر فى شيء من حق مولاه أعطاه الله على وفائه
 بحق مولاه مثل ما يعطيه على وفائه بحق ربه باضعافه وكل ذلك فى المسالين
 فافهمه (١) (الموفى عشرين) هذا كله يدل على تأكيد الصداق وقصد وجعله
 أصلاً فى العقد ولو لم يكن له خطر ما كان عليه هذا الأمر كله مبنيًا

باب ما جاء في الرجل يعتق الأمة ثم يتزوجها . حدثنا
 قتيبة حدثنا أبو عوانة عن قتادة وعبد العزيز بن صهيب عن أنس بن
 مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وجعل عتقها
 صداقها قال وفي الباب عن صفية * قال أبو عيسى حديث أنس حديث
 حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق وكره
 بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صداقها حتى يجعل لها مهرا سوى العتق
 والقول الأول أصح

باب ما جاء في الفضل في ذلك . حدثنا هناد حدثنا علي
 ابن مسهر عن الفضل بن يزيد عن الشعبي عن أبي بردة بن أبي موسى
 عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة يؤتون أجرهم
 مرتين عبد أدى حق الله وحق مواليه فذلك يؤتى أجره مرتين ورجل
 كانت عنده جارية وضيئة فادبها فأحسن ادبها ثم أعتقها ثم تزوجها يبتغي
 بذلك وجه الله فذلك يؤتى أجره مرتين ورجل آمن بالكتاب الأول
 ثم جاء الكتاب الآخر فأمن به فذلك يؤتى أجره مرتين حدثنا ابن

أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ وَهُوَ ابْنُ حَيٍّ عَنِ الشَّعْبِيِّ
عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ
﴿ قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِي مُوسَى حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو بَرْدَةَ بْنُ
أَبِي مُوسَى اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ وَرَوَى شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ
الْثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ وَصَالِحِ بْنِ صَالِحِ بْنِ
حَيٍّ هُوَ وَالِدُ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ

﴿ **بَابُ** مَا جَاءَ فِيهِمْ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ
بِهَا هَلْ يَتَزَوَّجُ ابْنَتَهَا أَمْ لَا . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لَهْيعة عَنْ عَمْرِو
ابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا
رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْنَتِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ
بِهَا فَلْيَنْكِحْ ابْنَتَهَا وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا
فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا ﴾ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ قَبْلِ

تحريم نكاح البنت بالعقد على الأم

أو تحليلها حديث أبي لهيعة الذي ذكر أبو عيسى ضعيف والخلاف في المسألة
بين الصحابة مشهور في كتاب أحكام القرآن في اتقان ليس في غيره فليُنظر فيه
فليس من الباب فيطول به هذه العارضة

إِسْنَادُهُ وَإِمَارَةُ ابْنِ لَهْيَعَةَ وَالْمُشْتَى بْنِ الصَّبَاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ
وَالْمُشْتَى بْنِ الصَّبَاحِ وَابْنِ لَهْيَعَةَ يُضَعِّفَانِ فِي الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا
عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ
يَدْخُلَ بِهَا حَلَّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ ابْنَتَهَا وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ
أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ امْرِئَةٍ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ
وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ

باب ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثاً فيتزوجها آخر فيطلقها
قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَإِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا
حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ جَاءَتْ
امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ إِنِّي
كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَبِتَّ طَلَاقِي فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ
وَمَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ هَذِهِ الثَّوبِ فَقَالَ أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لَا حَتَّى
تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسِ
وَالرَّمِصَاءِ أَوْ الْغَمِصَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا
فَتَزَوَّجَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ
الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَامِعَ الزَّوْجِ الْآخِرِ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُحْلِّ وَالْمُحْلَلِ لَهُ .** حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ
حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ الْأَيْمِيُّ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَنِ الْحَرِثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْمُحْلَّ وَالْمُحْلَلِ لَهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي
هَرِيرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ ❦ قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ عَلِيٍّ وَجَابِرِ
حَدِيثُ مَعْلُولٍ وَهَكَذَا رَوَى أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرِ
هُوَ الشَّعْبِيُّ عَنِ الْحَرِثِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَامِرٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَائِمِ لِأَنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ
قَدْ ضَعَفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُمِيْرٍ

ما يحل المطلقة ثلاثا

ذكر حديث رفاعة عن سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة ومن أغرب
ما جاء فيه ما حدثناه أبو المعالي بن ثابت بن بNDAR وأخبرنا أبو بكر البرقاني
أخبرنا أحمد بن إبراهيم الأسماعيلي قال في كتاب ابن ياسين وغيره عن بNDAR
عن النخعي عن أيوب عن عكرمة أن امرأت رفاعة جاءت إلى النبي صلى الله عليه

هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ وَهَذَا
 قَدْ وَهَمَ فِيهِ ابْنُ نُمَيْرٍ وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ وَقَدْ رَوَاهُ مَغِيرَةُ وَابْنُ أَبِي
 خَالِدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحُرْثِ عَنْ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزَّهْرِيُّ حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هَزِيلِ
 ابْنِ شَرَحْبِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحْلَ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

وسلم قال الاسماعيلي وأخبرنا أبو يعلى حدثنا أبو الربيع حدثنا حماد بن زيد عن
 أيوب عن عكرمة أن امرأة دخلت على عائشة واللفظ لابن ياسين أن امرأة
 رفاعة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليها خمار أخضر وإن بها خضرة
 بجلدها والنساء ينظرن بعضهن بعضا فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير قالت عائشة
 ما رأيت ما يلقى المؤمنات فجلدها أشد خضرة من ثوبها وجاء معه ابنان من
 غيرها قالت مالى إليه من ذنب إلا أن ما معه ليس باغنى غنى بذوق عسليتك
 والصبر أنين له فقال بنوك هؤلاء قال نعم قال هذا الذى تزعمين لهم فوالله لهم
 أشبه من الغراب بالغراب (الأصول) قال الله تعالى فى المصلحة ثلاثا فان طلقها
 فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال سعيد بن المسيب اذا عقد الزوج
 الثانى عليها النكاح وطلقها قبل المسيس حلت لمصلحة لأن النكاح المشروط فى
 حلها للأول قد وجد قال عامة العلماء عداه لا تحل بمجرد العقد فان النبي صلى
 الله عليه وسلم منع من رجوعها اليه بمجرد العقد فتعلق بهذا الغرض أصلا
 من أصول الفقه أحدهما حمل اللفظ على معنيين مختلفين واللفظ الثانى زيادة
 الشرط فى الحكم هل يكون نسخا له أم لا وهذا فاسد من وجهين أحدهما أن

وَأَبُو قَيْسٍ الْأَوْدِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَرْوَانَ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ
وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَغَيْرُهُمْ وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ مِنَ
التَّابِعِينَ وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ
وَأِسْحَقُ قَالَ وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ بْنَ مُعَاذٍ يَذْكُرُ عَنْ وَكِيعٍ أَنَّهُ قَالَ بِهَذَا

النكاح مضاف الثاني ان الشرط اذا كان مقتضى اللفظ. ومحملاته لم تكن
اضافته اليه نسخا وهذه المسألة محكمة في أحكام القرآن (الأحكام)
(الأولى) ان طلبت المرأة الوطء عند الحاكم يتناقض الحياء الممدوح ولا
المرأة المستحسنة لأنه مقصود النكاح فاذا عقدته بعد علم الكل أنه له فان تعذر
جواز طلبه وحسن مروءته (الثانية) أنه قال لها أتريدين أن ترجعي الى رفاعة
ولو أرادته ماضرها لأنه لم ينعقد عليه عندها مع المحلل فلا يضرها ان لو
قصدت ذلك في نكاحها له فما جعل الله لك حلالا جاز لك أن تطلبه وقد قال
محمد لو قال تزوجي فلانا فإنه مطلق فتزوجته حلت فهي بذلك أولى لأن النبي
صلى الله عليه وسلم انما رجع على قصد المحل لا على قصد المحلل له ولو قصد ذلك الزوج
الثاني لم تحل له ولم تحل هي وقال أبو حنيفة تحل بل قد سمعت بعضهم يقول أنه مندوب
اليه وان في احلالها له أجرا وقد ثبت من رواية ابن مسعود أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لعن الله المحل والمحلل له وقد رواه عن جابر وعلى ولم يصح
وهذا الحديث عن ابن مسعود على أنه صحيح لم يدخله العدلان ولكن يلزم
أهل العراق لأن مسنده عدول كوفيون والعذر لهم فيه بعيد ولعنه لم يدل على

وَقَالَ يَنْبَغِي أَنْ يَرْمَى بِهَذَا الْبَابِ مَنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ قَالَ جَارُودٌ قَالَ
وَكَيْفَ وَقَالَ سُفْيَانٌ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ لِيَحْلِلَهَا ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَمْسِكَهَا
فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَمْسِكَهَا حَتَّى يَتَزَوَّجَهَا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ

تحريمه عليه والمسألة مأخذ بيناه في مسائل الخلاف أقوى ما لهم فيها التعلق
فاقوى مالنا وهو أنا اعتمدنا على قول الراوى عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن
الله المحل والمحلل له فهو أن الله سماه محلا وذلك لأن الله تعالى جعل نكاح
الثاني غاية لتحريم الاول فاذا وجدت الغاية ارتفع الحكم المعدود اليها وان كان
مذموما عليها وقد بين ذلك أيضا بعضهم على أن المنهى عنه قد يجزى عن المأمور به
كالصلاة في الدار المغصوبة وأمثالها فيما بيناه في مسائل الخلاف وقد بينا الفرق
بينهما في أن ذلك المأمور والمنهى ولا يضاف في مسألتنا نفس المأمور هو نفس
المنهى فلم يحصل به والله أعلم (تركيب) اذا ثبت هذا قالوا لجعل المطلقة ثلاثا
تجمع سبعة عشر وصفا وهو أن يكون المحلل عاقلا بالغنا نكاحا رغبة صحيحا
لا يغرب به ويهوى فيه بذكر حتى سليم كبيرة لا حائضا ولا محرمة ولا
صائمة ولا معتكفة عاقلة يقظانة والخلاف فيها طويل يكفى حصرها في هذه
العارضة مجملة اذ تفصيلها في الكتاب الكريم وشرح المسائل والذي تناول
الشرع بالتصريح فيه نكاح وطء وسائر الاوصاف مستفادة بالادلة معروض
على الالفاظ والعبرة بما استقر فيها ثبت وما تزعزع دل على الاثبات وعلق
الحكم على ما ثبت (تتميم) قال الحسن البصرى لا تحل للزوج الاول الا بعد
وطء فيه انزال لقوله من عسيتك وانه لتمام الانزال الاخذ بظاهر ولكن
رأى العلماء أن التقاء الحتاتين من دون انزال يتعلق به جمع الانزال بل
الاحكام وسائر الاحكام يتعلق بمغيب الحشفة في الفرج وتلك هي العسيلة فاما

الانزال فهي الدبيلة فان الرجل لا يزال في لذة من الملاعبة حتى اذا أوج فقد غسل ثم يتقاطر بعد ذلك بقضاء الله وقدره ما فيه عناء نفسه واتعاب أعضائه فهو الى الحنظلية أقرب منه الى العسيلية لأنه يبدأ بلذة ويختم بالآلم وقد قال أكثر العلماء ان كل وطء مما بعد ايلاجه ووطء في النكاح منعقد صحيح أو فاسد كان من ذلك سليم أو معيب في حيض أو صيام أو احرام في جنون منه أو منها فانه يحلها منهم الشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وذلك في تفاصيل يطول ذكرها وربما اضطربت في ذلك أقوالهم ومن أغرب ما في هذا الباب أن كثيرا منهم قالوا ان نكاح المحلل جائز والشرط باطل ان كان شرطه ويبقى مع أهله ويحل ذلك بزوجه الأول كما تقدم من الاختلاف وزاد ابراهيم والحسن فقالا اذا هم احد الثلاثة بالتحليل فالنكاح فاسد وهذا اطلاق فاسد لأن الزوج الأول اذا هم بالتحليل فذلك الذي لا كلام فيه ولا حرج عليه وان قصدت المرأة التحليل ولم تنطق به ففيه مغمز وكلام وان قصد الزوج الثاني فذلك الذي لا يجوز والتسوية لهذه الثلاثة المعاني مع اختلاف مراتبها لا وجه له أما الزوج فذلك جائز له باجماع من الأمة وأما الزوجة فقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم ان ارادتها لا تؤثر في دينها ولو كانت الارادة لا تجوز قبل النكاح الثاني لما جازت بعده لأنها دليل عليه وثمرتها وأما نكاح الزوج فهو المحلل الذي تناوله اللعن اذا علم بذلك الزوجان أو الزوجة فاما اذا لم يعلم بذلك الا الله وقصد هو بذلك المثوبة فقد قال سالم والقاسم أنه مأجور ويلزمه أن يكون مأجورا اذا علمته الزوجة والأول لا تؤثر نيته وقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عقبة المستعار ولم يصح فلا تعولوا عليه والثالث قوله في الابنين هو لاء بنوك دليل على تسمية التثنية باسم الجمع وهي مسألتنا معلومة تقال من مكانها الرابع قوله والله هو أشبه أصل في يمين القاضي على ما يحكم به أو يخبر في حكمه عنه ومثله الشاهد ويأتي في موضعه ان شاء الله (تنبيه) تعلق بعض الناس من هذا الخبر على أن العنين لا يضرب له أجل لقول المرأة للنبي صلى الله عليه وسلم انما معه مثل الهدبة الحديث الخ فردد الحديث بينها وبين النبي صلى

باب ما جاء في تحريم نكاح المتعة . حدثنا ابن أبي عمير
 حدثنا سفيان عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن
 أبيهما عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة
 النساء وعن لحوم الجمر الأهلية زمن خيبر قال وفي الباب عن سيرة
 الجهنني وأبي هريرة * قال أبو عيسى حديث علي حديث حسن صحيح

الله عليه وسلم ولم يقل لها لك أجل سنة حتى ما تريد من الاصابة ولو كان
 شرعاً لكان هذا ميقات بيانه وقال بعض من تكلم عليه ان هذه غفلة فان مالكا
 روى في الموطأ انها انما جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو اليه بعد
 ما طلقها الزوج الثاني لقوله فيها فراقها وقال ابن العربي هذه غفلة من المعترض
 والحديث الصحيح حسبنا بيناه وكذلك ثبت في كل كتاب انما جاءت الى
 النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراقه وقالت ما قالت وراجعها بما راجعها وليس
 في شيء من ذلك فراق ولا طلاق وحديث مالك بن الزبير انما هو خير عن
 سؤال الزوجة بعد فراق زوجها الثاني عبد الرحمن بن الزبير فقال له النبي
 صلى الله عليه وسلم من الجواب ما قال للمرأة مالا حتى تذوق العسيلة فاعرفوا
 هذا ترشدون الى الصواب فيه والله أعلم وبه التوفيق

باب نكاح المتعة

أما هذا الباب فقد ثبت على غاية البيان ونهاية الاتقان في الناسخ والمنسوخ
 والأحكام وهو من غريب الشريعة فانه تداوله النسخ مرتين ثم حرم وبيان
 ذلك ان سكت عنه في صدر الدين لجري الناس في فعله على عادتهم ثم حرمه
 يوم خيبر على حديث علي حسن صحيح ثابت بديع وقد بين ذلك أبو عيسى

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وغيرهم وإنما روى عن ابن عباس شيء من الرخصة في المتعة ثم رجع
عن قوله حيث أخبر عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأمر أكثر أهل
العلم على تحريم المتعة وهو قول الثوري وابن المبارك والشافعي
وأحمد وإسحق **حدثنا** محمود بن غيلان **حدثنا** سفيان بن عتبة أخو
قيصة بن عتبة **حدثنا** سفيان الثوري عن موسى بن عبيدة عن محمد
ابن كعب عن ابن عباس قال إنما كانت المتعة في أول الإسلام كان

عن ابن عباس بالحديث الذي أورد عنه من أن المتعة كانت في صدر الإسلام
يقدم الرجل البلدة ليس لها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ
متاعه وتصلح له شأنه حتى نزلت الآية أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم قال
ابن عباس فكل سوى هذين فهو حرام (الاباحة الثانية) قال ابن العربي فلما
كان بعد ذلك قال جابر خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد أذن لكم
أن تستمتعوا وانفرد مسلم عن جابر قال كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق
الأيديم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى مشى عنه عمر في شأن عمر بن
حريث وروى مسلم والنسائي عن عبد الله بن مسعود قال كنا نعرق مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء فقلنا ألا نستخصي فنهى عن ذلك
ثم رخص لنا أن نتكح المرأة بالثوب إلى أجل ثم قرأ عبد الله يا أيها الذين
آمَنُوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم بحكمة وأنها باقية وفي مسلم عن سبرة
الجهني أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال فأقمنا بها خمسة

الرَّجُلُ يَقْدُمُ الْبَلَدَ لَيْسَ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ فَيَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ بِقَدْرِ مَا يَرَى أَنَّهُ
يَقِيمُ فَتَحْفَظُ لَهُ مَتَاعَهُ وَتُصْلِحُ لَهُ شَيْئُهُ حَتَّى إِذَا نَزَلَتِ الْآيَةُ إِلَّا عَلَى
أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَكُلُّ فَرْجٍ سِوَى
هَذَيْنِ فَهُوَ حَرَامٌ

عشرة أو ثلاثين بين يوم وليلة فاذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة
النساء فذكر الحديث قال فلم أخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو التحريم الثاني قال سبرة فيه فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بين
الركن والباب يقول يا أيها الناس اني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من
النساء ان الله حرم ذلك الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها
ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا (تذنيه) روى ابن عيينة عن ابن عباس ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وحرم لحوم الحمر الأهلية
يوم خيبر وذلك أنه لم يختلف في تحريم الحمر الأهلية أنه كان يوم خيبر فأما تحريم
المتعة فيحتمل أن يكون على أو من دونه جمع الحديثين فينشأ من التقديم
والتأخير فيه اشكال على أن ابن أبي شبة قد روى عن وكيع عن اسمعيل بن
أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود قال رخص لنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم ونحن شباب أن ننكح المرأة بالشوب الى أجل ثم نهانا عنها
يعنى عن المتعة يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية كما روى عن علي وقدر روى
عن الزهري فيها أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع المتعة في غزوة تبوك رواه
ابن راشد وقد روى اسمعيل عن أبيه عن الزهري أن سبرة روى أن النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع خرجه أبو داود وقد رواه عبد
العزیز بن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن أبيه فذكر فيه أنه كان

باب ما جاء في النهي عن نكاح الشغار . حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب حدثنا بشر بن المفضل حدثنا حميد وهو الطويل قال حدث الحسن بن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام ومن انتهب

في حجة الوداع بعد الاحلال وأنه كان باجل معلوم وقد قال الحسن أنها في عمرة القضاء فاما حديث جابر بانهم فعلوها على عهد أبي بكر فذلك من اشتغال الخلق بالفتنة عن تمهيد الشريعة فلما علا الحق على الباطل وتفرغ الامام والمسلمون ونظروا في فروع الدين بعد تمهيد أصوله أنفذوا عن تحريم نكاح المتعة ما كان مشهورا لديهم حتى رأى عمر معاوية بن أبي سفيان وعمر بن حريث قد استمتعاً فنهاهما والله أعلم وبه التوفيق

نكاح الشغار

الحسن بن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام ومن انتهب نهبة فلايس منا وحديث مالك عن نافع عن ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار (الاسناد) روى فيه عبد الله ابن سعد وغيره عن يحيى عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال عبد الله قلت لنافع ما الشغار قال أن يقول الرجل زوجني ابنتك أو زوجني أختك وفي رواية لا مهر بيننا وفي مسلم عن ابن عمر لا شغار في الإسلام وزاد أبو داود من طريق مسند أن الشغار مفسر كما تقدم وزاد ولا صداق بينهما كذلك رواه مالك (العربية) نقل المعربون في الشغار ثلاثة أوجه (الأول) أنه من شجر الكلب اذا رفع رجله ليبول فكانه اذا فعل ذلك كان علامة على قوته على الفساد فيكون معناه على هذا عن نكاح الكلب كما قال العائد في صدقته

نَهَبَ فَلَيْسَ مِنَّا * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ
عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي رِيحَانَةَ وَأَبْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَمُعَاوِيَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَوَائِلِ
أَبْنِ حَجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الشَّغَارِ
* قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ
أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ نِكَاحَ الشَّغَارِ وَالشَّغَارُ أَنْ يَزُوجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ
يَزُوجَهِ الْآخَرُ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ وَلَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ

كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ (الثاني) أَنْ الشَّغَارُ الْفَرْكَانَةُ نَفَرٌ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ (الثالث)
أَنَّهُ يَقُولُ بِلَدِّ شَاغِرٍ إِذَا كَانَ خَالِيًا عَنِ الْمَنَظَرِ وَهَذَا النِّكَاحُ قَدْ خَلَا عَنِ الْمَحَلِّ
وَهُوَ الْمَهْرُ وَالْمَعَانِي مُتَقَارِبَةٌ وَكُلُّهَا صَحِيحٌ وَفِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ مَسَائِلُ (الاولى) فِي
صُورَتِهِ وَهِيَ عَلَى خَمْسَةِ أَنْحَاءٍ (الأول) أَنْ يَقُولَ أَزُوجُكِ ابْنَتِي عَلَى أَنْ
تَزُوجِنِي ابْنَتَكَ أَوْ اخْتِكَ وَلَا مَهْرَ بَيْنَنَا (الثاني) أَنْ يَقُولَ أَزُوجُكِ ابْنَتِي
بِمَاثَةٍ عَلَى أَنْ تَزُوجِنِي ابْنَتَكَ وَيَذْكُرَ الْمَهْرَ مِنْ أَحَدِي الْجَهْتَيْنِ (الثالث) أَنْ
يَذْكُرَ الْمَهْرَ مِنَ الْجَهْتَيْنِ جَمِيعًا (الرابع) أَنْ يَسْكُتَ عَنِ إِجْبَابِ الْمَهْرِ أَوْ اسْقَاطِهِ
(الخامس) أَنْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ مَهْرٍ الْمِثْلَ الَّذِي كَانَ يَتَزَوَّجُ بِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ
عَلَى هَذَا الشَّرْطِ (الثانية) فِي تَوْجِيهِ الْأَقْوَالِ اعْلَمُوا عَلَيْكُمْ اللَّهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ
التَّفْسِيرُ الَّذِي عَنْ نَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكَانَ مُلْجَأً وَفِيصْلًا وَلَوْ
كَانَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ لَكَانَ قَوِيًّا لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ خَاقٌ عَرَبِيًّا يَفْهَمُ الْمَعْنَى بِسَلِيْقَتِهِ
وَلَكَانَ تَفْسِيرُهُ أَيْضًا مَحْمُولًا عَلَى مَا فُهِمَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ أَوَّلَى

نِكَاحُ الشَّغَارِ مَفْسُوخٌ وَلَا يَحِلُّ وَأَنْ جُعِلَ لَهُمَا صَدَاقًا وَهُوَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ وَرَوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ قَالَ يَقْرَأُ
عَلَى نِكَاحِهِمَا وَيَجْعَلُ لَهُمَا صَدَاقَ الْمَثَلِ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ

من لا يسمع الكلام الا بواسطته أو أن يقول من كان في الأصل أعجمياً ثم صار
من العرب لا سيما ولم يستعمل في لسانهم كما يحكى عن نافع فإنه كان لحينه لم
يكتسب عربيته في الأحوال فكيف في المقال فلما كانت الحال هكذا اختلف
مقاطع العلماء في تفسير الحديث لحملهم اياه على المعاني المفهومة من غيره والسند
طريق النظر أنه يفتقر الى آية أو حديث يحتاج في معرفته الى آخر وهو المتشابه
الذى يختصر بدركه الراسخون في العلم فاما الصورة الأولى فقال أبو حنيفة
والليث وأحمد بن حنبل والطبري أن معناه عقد النكاح بشرط أن لا يكون
فيه مهر فثبت العقد وتقرر المهر قلنا هذا فاسد من وجهين أحدهما أنه اذا
تزوجها على أن لا مهر فقد اختلف علماءنا فيه فمنهم من قال يفسخ قبل وبعد
وهو قول ابن القاسم الأول لأنه الشغار المصرح به المنهى عنه وقد قال النبي
صلى الله عليه وسلم لا شغار في الاسلام ثم رجع الى أنه يفسخ قبل ويثبت
بعد ذهابا الى أنه فساد في صداق ومن أغرب الروايات ما قال ابن حبيب أنه
اذا تزوج على أن لا صداق فهو مخير قبل البناء بين أن يثبت لها صداق ربع
دينار أو يفارقها لأنها رضيت بترك الصداق فاذا أثبت لها صداقا شرعيا لم تكن
له حجة وقال أشهب ان دخل بها فلها ربع دينار ولأن الزائد وهبته وهذا
كله ضعيف والنكاح مفسوخ قبل ويثبت بعد صداق المثل قال ابن العربي رحمه
الله وهذا خلاف نكاح الشغار المفسر في الحديث لأنه تزوج بضع أشبه فجعل
البضع نكاحا وصداقا فأوجب فيه الاشتراط والتبعض وذلك مبطل للنكاح

لأنه يجتمع الحل والحرمة فتغلب الحرمة كما لو طلق نصف زوجه ولهذا أطرده أبو حنيفة أصله وقال انه لو تزوج نصف امرأة صح النكاح في جميعها وقد بينا في مسائل الخلاف بطلانه وكذلك اذا ذكر البضع من المال فان الحكم مثله وهو الدليل بعينه وأما اذا ذكر المهر من الجهتين فيدخله وجهان من الفساد (أحدهما) أنه نكح بماله وبضع ابنته فجعل لهما نصيبا من المهرية أو جعله شرطا فان كان في مهر المثل فهو شرط وان نقص فهو شريك وأما اذا سكنت عن المهر من الجهتين فهو عندى شغار محض ورجع الى شرط أن لا صداق صورة فاذا ذكر المهر من إحدى الجهتين فسخ نكاح المسكوت عنها قبل وبعد وثبت نكاح المذكور مهرها بعد بناء على ما تقدم وفيه القول الآخر بأنهما يشبتان جميعا بعد والله أعلم (تركيب) قال مالك لا ندرى أن النكاح بالشغار الا في الابنتين خاصة وتعلق بظاهر الحديث وهذا انما يصح لو كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم وقال غيره ذلك فيما يجبر على النكاح فأما من يختار فلا يدخل ذلك فيه قلنا هذا جهل عظيم الحق فيه للحق سبحانه فأى فرق بين أن يكون فيمن يجبر أو يخير وهذا بين والحمد لله فان قيل غاية ما يذكرون أنه نكاح بلا مهر (قلنا) بل غاية ما يذكرون قول النبي صلى الله عليه وسلم لفظا ومعنى والعلة فيه الاستدراك في البضع وذلك يبطل النكاح لاستحالة ملك البضع من شخصين وهذا ظاهر والله أعلم فأما قوله في الحديث لا جلب لنقد فسروه بوجهين أحدهما لا يجلب على فرسه بالسبق بالتحريض والضرب حتى يسبق الآخر وهذا عندى ضعيف في الدليل وان كانوا قد ذكروه عن امامنا لأنى أجيزه ولا حرج فيه لأن مطلبه سبق له دخل وعليه بدل الخطر فجاز له السعى فيه بهذا (الثالث) قالوا لا يحشر لمصدق الأموال الى حيث هو فتجلب اليه ليصدقها وانما عليه أن يمشى اليها حيث كانت وقوله لا جنب يعنى لا يجنب في السباق فرسا أخرى لتكون صعدة واذا كان المركوب دوال عليهما حتى يسبق قاله مالك وقال الليث الجنب اذا يكون من جنبه يهتف ومعناه

باب ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها
 حدثنا نصر بن علي حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى حدثنا سعيد
 ابن أبي عروبة عن أبي حريز عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى أن تزوج المرأة على عمتها أو على خالتها
 وأبو حريز اسمه عبد الله بن حسين . حدثنا نصر بن علي حدثنا

يمشي لا يحرض الفرس لا من خلف ولا من جنب وقول مالك أصح فإن
 التحريض به عند السباق المطلق

باب لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها

حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها وعن الشعبي عن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو العمة على ابنة أخيها والمرأة
 على خالتها أو الخالة على بنت أختها وعن الشعبي على بنت أختها ولا تنكح الصغرى على
 الكبرى ولا الكبرى على الصغرى حسن صحيح (الاسناد) فيه ثلاث مسائل (المسألة
 الأولى) حديث عبد الله بن حسن عن عكرمة عن ابن عباس قد رواه أبو داود
 عن نصيب عن عكرمة (الثانية) قال أبو عيسى وفي الباب عن تسعة
 من الصحابة وأعجب لتعاطى من ذكر أنه لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 إلا أبو هريرة وقد أدخله البخاري عن الشعبي عن جابر والناس لا يعلمون إلا
 قليلا (الثالثة) اختلفت رواية هذا الحديث على أصل النهي أن تجمع الثاني لا
 تنكح المرأة على ابنة الأخ ولا ابنة الأخت على الخالة وقال ابن شهاب في بعض
 الروايات فترى خالة أبيها وعمه أبيها بملك المنزل (الرابعة) لا تنكح المرأة على

عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ
ابْنَ عُمَرَ وَابْنِ سَعِيدٍ وَابْنِ أُمَامَةَ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَابْنِ مُوسَى وَسَمُرَةَ
ابْنَ جَنْدَبٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ أَنبَأَنَا
دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ حَدَّثَنَا عَامِرٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ تَتَكَبَّحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ الْعَمَّةُ عَلَى ابْنَةِ أَخِيهَا وَالْمَرْأَةُ

عَمَّتُهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا (الخامسة) لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها
(الأحكام) في تسع مسائل (الأولى) أننا إذا قلنا نهى بالرواية الواحدة فإنه
من البيان في الدرجة الثانية كما تقدم وإن قلنا برواية لا يجمع فهو الأصل في
البيان فإن النبي صلى الله عليه وسلم جاء بصيغته الموضوعة له ففيه يكون
الكلام وعنده الأحكام وقد جاء في بعض الروايات في الصحيح كما تبعناه
بلفظ كره وهو في عرف الفقهاء يحمل على منزلة دون التحريم فالما عند الأول
فانه والحرام بمنزلة لأن حقيقة العربية في الكراهة إرادة الترك للفعل ثم غيروهي
المسألة الثانية (الثالثة) فهم الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الجمع بينهما
حرام فتارة ذكر عنه كما قال لا يجمع وتارة قالوا بالمعنى وتارة ذكره من
الجهة الواحدة كقوله لا تتكبح المرأة على عمتها وتارة لا تتكبح العمة على ابنة
أخيها وتارة جمع الراوي الكل وذكر الكبيرى على الصغرى والصغرى على
الكبرى وجوز ذلك الشعبي عن أبي هريرة قال البخارى سمعته من أبي هريرة
صحيح لكن البخارى أدخله عن عراك عنه (الرابعة) إذا ثبت هذا فإن ما
ذكر في هذا الحديث على اختلاف روايته ثابت بالإجماع ويتركب عليه أن

عَلَى خَالَتِهَا أَوْ الْخَالَاتُ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا وَلَا تُنْكَحُ الصَّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى
وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصَّغْرَى * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي
هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا نَعْلَمُ
بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا فَإِنْ
نَكَحَ امْرَأَةً عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ الْعَمَّةَ عَلَى بِنْتِ أُخِيهَا فَنِكَاحُ الْأُخْرَى مِنْهُمَا
مَقْسُوحٌ وَبِهِ يَقُولُ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ

العمة عمة وإن علت والخالة خالة وإن علت يحرم الجمع في القصوى كما يحرم في
الدنيا ويحتمل أنهم حملوها على الوارث من قول عليها في الام والبنت عليا
ودنيا (الخامسة) هذا الحديث خصص عموم قوله بعد ذكر المحرمات وأحل لكم
ما وراء ذلك وهو عموم مخصوص في كثير من بلغت المحرمات (١) في كتب
الاحكام والفقهاء قريبا من الاربعين امرأة باختلاف أنواع التحريم ولا خلاف
في تخصيص عموم القرآن بالسنة (السادسة) هذا حكم غير مقال وتعليقه تكلف
وقد قال الله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام قل ما أسألكم عليه من أجر وما
أنا من المتكلفين فقالها وما عملها ولقد انتهى التكليف بقول حتى قالوا لا يجمع
بين المرأة ورببتها ونسبوا ذلك الى ابن أبي ليلى والحسن وعكرمة وهو خطأ
فاحش لانه حكم بغير قول ولا استنباط من قول وقد فعل ذلك عبد الله بن
جعفر بن أبي طالب وسعد بن موحاء من الصحابة (السابعة) لا يجمع صورتان
احدهما في العقد والثانية في الحل فان جمع بينهما في العقد بطل النكاحان وفسخا
أبدا وهل يحد فاعل ذلك يأتي في بابه ان شاء الله . الحل ثبت نكاح الاولى وثبت

(١) هكذا بالأصل

❦ **باب** مَا جَاءَ فِي الشَّرْطِ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ . حَدَّثَنَا يَوْسُفُ
ابْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي
حَبِيبٍ عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزْزِيِّ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوْفَى بِهَا
مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُشْتَمَلِ حَدَّثَنَا يَحْيَى

نكاح الثانية ودخل بهما أو باحداها أو لم يدخل بهما ان قامت على ذلك البينة
فان لم تكن هناك بيينة قبل قول الرجل في ذلك رواه محمد عن أشهب قال محمد وهذا
أصوب أن تخالفه التي يترك فانه يحلف لأنه يدعى سقوط المهر أو فسادة فيكون
فسخه بطلاق (الثامنة) أن جمعهما في سبب حل نكاح احداها وشراء الأخرى
وقال محمد عن ابن القاسم اذ انكح احدى الأختين فلم يبن بها حتى وطئ الثانية بملك
اليمن أنه يوقف فيهما حتى يحرم فرج أمته عليه وقال أشهب وطء الامة حرام
فلا يؤثر وطؤه ولكن يمنع من وطء الامة قال عبد الله وأشهب ذلك جائز
ويطأ أمته لأن الأولى حرمت عليه بالنكاح وبه قال الشافعي وقال ابن القاسم
لا يجوز أن يعقد النكاح حتى يحرم من وطئ لان التحريم موجود اذا ورد
النكاح على فرج مباح فلا بد من تحريمه حتى لا يتصور الجمع ولذلك قال عبد
الله الملك يفسخ النكاح لأنه عقده على وجه منهي

باب الشرط في عقد النكاح

يزيد بن عبد الله البزني عن عقبة بن عامر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج (الأحكام) قال الامام أبو
بكر بن العربي رحمه الله الشروط في النكاح على قسمين أحدهما أن يكون من

أَبْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ نَحْوَهُ * قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً
وَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ مَصْرِهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا وَهُوَ قَوْلُ
بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ

حقوق الزوجين الخالصة أو أن يكون من حقوق الله سبحانه فان كان من
حقوق الزوجين جاز اسقاطه ولم يؤثر في النكاح وهل يلزم ذلك أم لا
لاختلاف الناس في ذلك فقال مالك يجوز الوفاء به وقال الشافعي وأحمد وإسحق
يلزم الوفاء به وقال علي بن أبي طالب شرط الله قبل شرطهما وبه قال سفيان
وهذا لا يلزم لأن الله تعالى لم يشترط ذلك لنفسه سبحانه وإنما جعله حقا
للزوج فيسقط باذنه في الاحيان فجاز أن يسقط باذنه في عموم الازمان قال
ابن العربي تحقيقه أن الله نهى عن بيع وشرط وسيأتى تحقيقه ان شاء الله وقال
النبي صلى الله عليه وسلم ان أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج وقال
المسلمون عند شروطهم معناه أن هناك يظهر الاسلام والعمل بمقتضى الدين
وأغرب ما في الباب أن نعين أن تشترط المرأة أن لا يتزوج عليها وأن ذلك
لجائز فانها اذا تأذت بذلك فلا أن تدخل في إيذائه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
ان بنى المغيرة استأذنوني في أن ينكحوا ابنة أبي جهل علي بن أبي طالب واني
لا آذن ثم لا آذن ومالي تحريم ما أحل الله وان فاطمة بضعة مني يريدني
ما أراها ويؤذي ما آذها والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله الا أن
يريد ابن أبي طالب أن يطلق ويتزوجها وفي هذا الحديث بدائع وسترونها في

أَبْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ شَرَطَ اللَّهُ قَبْلَ شَرْطِهَا كَأَنَّهُ رَأَى لِلزَّوْجِ أَنْ يُخْرِجَهَا وَإِنْ كَانَتْ أُشْتَرِطَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ

باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشرة نسوة . حدثنا هناد حدثنا عبدة عن سعيد بن أبي عروبة عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وله عشرة نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخير

موضعها إن شاء الله منها في الباب قوله ومالي تحريم ما أحل الله ولكنه لما كان أمرا يؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحز بحال وليس فيه تحريم ما أحل الله من جمع زوجين ولكن إنما كان فيه عرض اذاية رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعه وللمسلمة أن تمنع من اذاية غيرها قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفي في صحفتها فإن لها ما قدر لها منها أن تقول لا أتزوجك إلا أن تطلق فلانة وهذا محرم طلبه عليها وجائز فعله للزوج وتفصيل الشروط في نفسها وتصريف ادخالها على العقد مذکور في مسائل الفقه والضابط في هذه العارضة ما أشرنا إليه من قبل

باب الرجل يسلم وتحتة أكثر من أربع

معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وله عشرة نسوة في الجاهلية وأسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار أربعاً منهن وروى ابن فيروز الديلمي عن أبيه أنه قال قلت يا رسول الله إن أسلمت

أَرْبَعًا مِنْهُمْ * قَالَ أَبُو عِيْنِي هَكَذَا رَوَاهُ مَعْرُوفٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ
عَنْ أَبِيهِ قَالَ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ
وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثْتُ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ قَالَ
مُحَمَّدٌ وَأَمَّا حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ طَلَّقَ
نِسَاءَهُ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ نِسَاءُكَ أَوْ لَا رَجْمَ قَبْرِكَ كَمَا رَجِمَ قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ
* قَالَ أَبُو عِيْنِي وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ غِيلَانَ بْنِ سَلَمَةَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ
الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ

وَتَحْتَى أَخْتَانِ قَالَ اخْتَرَا أَيُّهُمَا شَدَّتْ (الاسناد) سَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الْأُولَى وَذَكَرَ
الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ
أَنَّهُ قَالَ حَدَّثْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّ غِيلَانَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ وَحَدَّثْتُ
فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي لَيْسَةَ فَصَارَ الْحَدِيثَانِ مَوْقُوفَيْنِ وَقَدْ رَوَى حَدِيثُ غِيلَانَ سِرَادُ
ابْنِ مُحَشَّرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَافِعٍ وَسَالِمِ بْنِ عُمَرَ وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى صِحَّةِ الْمُرْسَلِ عَنْهُ
أَخْبَرَنَا الطَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا الطَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا الدَّارِقُطِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا
الزِّيَادِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا دَعْمَاسُ بْنُ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَسْلَمَ غِيلَانُ مِثْلَهُ أَخْبَرَنَا
ابْنُ مَخْلَدٍ الطَّبْرِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو صَالِحٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
وَبُلْغُنِي عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُوَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مِثْلَهُ وَقَدْ رَوَى
الْوَاقِدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ أَسْلَمَ غِيلَانُ

ابن سلمة وعنده عشر نسوة فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يمسك أربعاً ويفارق سائرهن وأسلم صوان وعنده ثمان نسوة فامر أن يمسك أربعاً ويفارق سائرهن حدثنا محمد بن مخلد حدثنا محمد بن اسحق يعني الصنعاني حدثنا يعلى يعني ابن منصور حدثنا هاشم وأخبرني ابن أبي ليلى كلاهما عن حيضة بن الشمردل عن قيس بن الحارث وفي حديث هشيم الحارث بن قيس أنه أسلم وعنده ثمان نسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعاً وذكره باوعب قال وأخبرنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري الأزهر أحمد أبي الأزهر حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي سمعت يحيى بن أيوب حدثني ابن يزيد بن أبي حبيب عن أبي وهب الجيثاني عن الضحاك بن فيروز الديلمي عن أبيه فذكره (الاصول) قد تقدم بيان مساق هذه الأحاديث فأما حديث ابن شهاب عن عمر فليس يمتنع أن يروى ابن شهاب الحديث من ثلاثة طرق فيسوقهن ولكن قد ثبت عنه المرسل ونحن ونخالفنا أبو حنيفة يرى القول بالمرسل وأما حديث فيروز نقدر بيانه من غير طريق ابن لهيعة (الأحكام) معول القول على المعنى وهو مشترك بيننا وبينهم ومعولنا على هذه الأحاديث وقد بينهاها وإذا صححت لنا الحجة عليهم في حديث غيلان صححت في حديث فيروز لأن المسألة واحدة وبينهاها في مسائل الخلاف والاشارة فيه ما ذكره أبو المعالي ترك الاستفصال في حكايات الاحوال مع الاحتمال يستنزل منزلة العموم في المقال لحديث غيلان فانه أسلم وتحتة عشر نسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعاً ويفارق سائرهن ولم يفصل له القول بفرق بين الأوائل والأواخر (تركيب) فلو مات قبل أن يختار حكم بميراثهن وأخذت صداقها من دخل بها وأخذت من لم يدخل خمس صداقها لأنه لم يكن بهن الا صداق أربع فيقسم ذلك بينهن قاله ابن المواز وتفصيله في مسائل الفقه (تركيب) فلو طلق منهن أربعاً لم يكن له أن يختار غيرهن لأنه اختيار منه لمن قاله ابن عبدوس

باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان حدثنا
 ابن لهيعة عن أبي وهب الجيشاني أنه سمع ابن فيروز الديلمي يحدث عن
 أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أتى أسلمت
 وتحتي أختان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخترأيتهما شئت
 حدثنا محمد بن بشار حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت يحيى
 ابن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي وهب الجيشاني عن
 الضحاك بن فيروز الديلمي عن أبيه قال قلت يا رسول الله أسلمت وتحتي
 أختان قال اخترأيتهما شئت هذا حديث حسن وأبو وهب الجيشاني اسمه
 الديلم بن هوشع

باب ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل حدثنا
 ابن حفص الشيباني البصري حدثنا عبد الله بن وهب حدثنا يحيى بن

باب الرجل يشتري الأمة وهي حامل أو يسبها ولها زوج

ذكر حديث روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم
 الآخر فلا يسق ماءه ولد غيره ولا خلاف فيه وأما مسألة المسبية فذكر حديث
 أبي الخليل صالح بن أبي مريم عن أبي سعيد الخدري أصبنا سبا يوم الأوطاس
 ولهن أزواج فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت والمحصات
 من النساء إلا ما ملكت إيمانكم الآية هذا رواه جماعة عن أبي الخليل عن أبي

أَيُّوبُ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ بَسْرٍ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهُ عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقُ
مَاءَهُ وَلَدٌ غَيْرُهُ * قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ
وَجْهٍ عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ لِلرَّجُلِ
إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً وَهِيَ حَامِلٌ أَنْ يَطَّأَهَا حَتَّى تَضَعَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي
الدَّرْدَاءِ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَالْعَرَبِاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ

سعيد الخدرى ورواه قتادة كما أخبرنا القاضى ابو الحسن الفسطاطى عن عبد
الرحمن بن عمر عن حمزة عن احمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا
يزيد هو ابن ربيع حدثنا سعيد عن قتادة عن أبى الخليل عن أبى علقمة الهاشمى
عن أبى سعيد الخدرى أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث جيشاً الى اوطاس
فقاتلوهم وظهروا عليهم فأصابوا منهم سبايا لهن أزواج فى المشركين فكان
المسلمون يتخرجون من غشيانهن فأنزل الله والمحصنات من النساء الا ما ملكت
أيما نكم زاد ابوداود فهن لكم حلال اذا انقضت عدتهن أخبرنا أبو بكر القريشى
أخبرنا التستورى أخبرنا العبدورى (١) أخبرنا أبو بكر البغدادى قال أخبرنا الهاشمى
أخبرنا اللؤلؤى وأخبرنا ابن عمار أخبرنا ابن الوليد أخبرنا ابن حبيب أخبرنا
ابن داسة قال أخبرنا أبوداود حدثنا الثعلبى حدثنا سكن حدثنا شعبة عن يزيد بن
حميد عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن أبى الدرداء أن النبى صلى الله عليه
وسلم كان فى غزوة فرأى امرأة (٢) ألم بها قالوا نعم يا رسول الله قال لقد هممت
أن ألعنه لعنة تدخل معه فى قبره كيف يورث وهو لا يحل له وكيف يستحرمه

(١) هكذا بالأصل (٢) يياض بالأصل

باب ما جاء في الرجل يسبي الأمة ولها زوج هل يحل له
 أن يطأها **حدثنا** أحمد بن منيع **حدثنا** هشيم **حدثنا** عثمان البتي عن أبي
 الخليل عن أبي سعيد الخدري قال أصبنا سبايا يوم أوطاس ولهن أزواج
 في قومهن فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت والمحصات
 من النساء إلا ما ملكت أيما نكم **قال أبو عيسى** هذا حديث حسن
 وهكذا رواه الثوري عن عثمان البتي عن أبي الخليل عن أبي سعيد
 وأبو الخليل اسمه صالح بن أبي مریم وروى همام هذا الحديث عن قتادة
 عن صالح أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم **حدثنا** بذلك عبد بن حميد **حدثنا** حبان بن هلال
حدثنا همام

وهو لا يحل له خرجه مسلم (العربية) السبي الأخذ قسرا للآدمي دون غيره
 والغنيمة تعم الكل الحبيج بالخاء المهملة التي اولادتها (١) (الاحكام) في سبع
 مسائل (الاولى) لا يحل وطؤها بملك اليمين لمن اشتراها بلا خلاف للعلة التي بينها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته التي هم بها على لعن فاعله اما انه لو وطئها وعزل عنها
 لم تستحق لعنا لأن اللعن انما كان للعلة التي قالها وهي كيف يورثه وهو لا يحل له
 أو كيف يستحرمه وهو لا يحل له وهو دليل التقسيم الصحيح عند العلماء لأنه
 لا يخلو اما ان يكون حملا صحيحا او يكون منقيا ويتجدد الحمل أو يبتدى بوطئه

(١) هكذا بالأصل

فإن ملكه ربما كان ولده وإن ورثه ربما كان ولد المشرك والفروج على التحريم حتى يتعين دليل الاباحه فانما يذنبى الأمر ههنا على اليقين ولم يلتفت الى الشك لأن الشك لا يوجب حكماً في الدين بحال لا تحريماً ولا اباحه (الثانية) اذا لم تكن المسيية حاملاً فلا يجوز وطؤها أيضاً للحديث الصحيح في النازلة على الراوى بعينه أبى سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض والعلة فيهن أنهن موطوأت فأرحمهن مشحونة بالماء الفاسد فلا يحل لرجل أن يضع ماء الحلال الصحيح على ماء حرام فاسد وهذه العلة لم تنزع الزانية حتى تستبرىء كان الزانى بها الذى يقربها أو غيره (الثالثة) الزوجة المسيية النازلة فيها الآية وهى من معضلات الآيات وقد بينها فى الاحكام نهاية البيان وتحقيقه أن ملك المسيية يحل لمالكها وطؤها لأن الاول لا عبرة به ولا حكم له وكان القياس أن هدمه الاسلام كما يهدمه السبى الا أن الشرع نظر للاسلام فيما أبقي له معه تأليفاً وتحريماً على الدخول فيه عليه وبقي الحكم فى السبى على أصله وهذه المسألة حيرت عقول الأصحاب وإن كانوا أولى الابواب واختلفت الروايات فيها ولا اشكال عليها وحاشا للعلم أن يسبى الزوجان أو أحدهما فيبقى له حكم نكاح يعتبر لهما ومن الغريب أن يبطل السبى ملك المال ويبقى ملك النكاح وصرح أبو حنيفة على أن الزوجين اذا سبيا معاً لم يبطل النكاح قال لأن الرق لا يمنع من ابتداء النكاح فكذلك لا يقطعه (قلنا) حدوث الرق هو الذى يبطله ثم هذا يبطل بالخناع فانه يقطع النكاح ولا يمنع من ابتدائه (الرابعة) وطء السبايا حينئذ هل كان وهو على الوثن أو بعد ما أسلم وقد أجاز ذلك عطاء وعمر بن دينار ومنعه ساء الناس وقال بعض المتأولين ان ذلك السبى لم يوطأ منهن واحدة حتى أسلمت وهذه قلة بصيرة فى الحديث فى الصحيح واللفظ لمسلم عن أبى سعيد قال غزونا بنى المصطلق يعنى قبل أو طاس بمدة فسينا كرائم العرب فطالت علينا الغربة ورغبنا فى الفداء واردنا أن نعزل فسالنا فقال لا عليكم الاتفعلوا

❦ **باب** مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ مَهْرِ الْبَغِيِّ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا
 اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ
 الْأَنْصَارِيِّ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ
 الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَأَبِي جَحِيفَةَ
 وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ ❦ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي مَسْعُودٍ حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ

ولو أسلموا فافدوا بهن وهذا بين ظاهر (الخامسة) هل ذلك منسوخ أم لا هو
 مبين في موضعه فليُنظر فيه (السادسة) ان كانت المسيية يائسة فان القاسم
 ومالك يرويا عن الليث قريبا منه قالوا الاستبراء فيه لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم حتى تحيض والنبي صلى الله عليه وسلم قال حتى تحيض فدل على ان
 المراد من يتصور الحيض ودليلنا انه رحم يستأني به ظاهر البراءة في العدة
 فكذلك الاستبراء بمثله أصله التي تحيض وقد روى مثل هذا عن أبي يوسف
 (السابعة) ان كانت بكرا قال عبد الله بن عمر لا تستبرئ المرأة رحمها وهذا
 لا يصح نظرا فانه قد ثبت وجود الحمل على البكارة فوجب لا يقدم على الرحم
 حتى تستبرئ والله أعلم

باب مهر البغى

أبو بكر بن عبد الرحمن عن ابن مسعود الأنصاري نهي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن ثمن الكلب ومهر البغى حسن صحيح أما ثمن الكلب فيأتى في
 البيوع ومهر البغى فلا خلاف في تحريمه وهو ما تستأجر به المرأة نفسها على

الزنا وأما ثمن الكلب فما اختلف في حالها وفي جواز انشائها وفي ثمن بيعها والشافعي يقول لا تباع بحال وأبو حنيفة يجوز بيعها واختلف أصحاب مالك عن مالك ولا يفوتكم ما وصيتكم به مرارا من أن مذهب مالك المعول عليه ما في موطأه أقراه عمره كله فما قال لصاحب أو أزال به سائلا لا يعارضه ما أقراه ليلك ونهارك عمرك كله ورواه عنه ألف رجل أو يزيدون قال مالك في الموطأ أكره ثمن الكلب الضاري أو غير الضاري نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وأما الشافعي فجعل جواز الاتخاذ في الكلب الحاجة الأصل في الاذن بالاتفاق خاصة فاما بيع الكلب فلم يقسه على جواز اتخاذه لأن الرخصة لا يقاس عليها وأما أبو حنيفة فعول على الاحاديث المروية في الترخيص عن عبد الله بن معقل وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب ثم قال مالي وللكلاب ثم رخص في كلب الصيد وكتب آخر وثبت انه قال اقتلوا منها كل اسود بهيم فحمل النهي على الثمن عند الامر بالقتل فهذه رؤس المسائل ونزيدها تحقيقا في مسائل الخلاف والعارضة من الاحكام ههنا في تسع مسائل (الاولى) في جواز اتخاذ الكلب لا خلاف ان الكلاب كانت عندهم متخذة مكسبة يصرفونها في منافعهم ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها فأرسل الى اقطار المدينة واطرافها فلا ندع كلبا الا قتلناه حتى أنا لنقتل كلب المرأة من أهل البادية يتبعها كذا في الصحيح عن ابن عمر والفاظ مسلم هذه ثم روى عنه أنه قال أمر بقتلها الا كلب صيد أو غنم أو ماشية زاد أبو هريرة في آخره وكتب حرث وفي مسلم عن عبد الله بن معقل ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ثم رخص في كلب الصيد والغنم والزرع وأخبر أن اتخاذه ينقص من الاجر قيراطا وفي الأكثر قيراطان كلاهما في صحيح مسلم عن ابن عمر وأبي هريرة قال وفي الموطأ عن سفيان بن أبي زهير قيراط عنهما قال ابن العربي رحمه الله فهاتان حالتان احدهما قتلها كلها الثانية اتخاذ ما يحتاج اليه منها في ثلاث وتحريم ما سواه مما

أخبر أنه ينقص من أجره وكل ما أدخل وزرا فهو حرام (الثانية) إذا جاز اتخاذها لهذه الخصال فهل يجوز لغيرها أم لا في ذلك كلام بيناه في الكتاب الكبير اصحه أنه يجوز اتخاذها للحراسة في الدور والطرق إذا خاف صاحبه واغنى عنه (الثالثة) إذا قلنا يجوز اتخاذها هل يجوز بيعها قال أبو حنيفة حد المال كل منتفع به شرعا فإذا جاز وضع اليد عليه والانتفاع به صار من الاموال الشريفة فجاز بيعه قلنا انما صار متخذاً منتفعاً به ضرورة فلا يلحق بالمكتسب المنتفع به اختياراً فان في الكلب منفعة ومضرة فلما تعارض اذن في اتخاذها فكانت رخصة فلم يطرد عليه حكم الاموال (الرابعة) ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمنه مع الأمر باتخاذها لتكون المنفعة به عند من يره عليه وغيره كما نهى عن ثمن السنور وهي (الخامسة) لتكون من الطوافين والطوافات فتعم منفعته ولا يملك وهذا أبدع في المصلحة وأحرى في قوانين الشريعة وقد ثبت عن ثبت عن أربع بن جريج عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واللفظ لمسلم قال ثمن الكلب خبيث ومهر البغي خبيث وكسب الحجام خبيث فعين ثمن الكلب ومهر البغي لانه معوض لا تجوز مقابلته بالعوض واطلق القول في كسب الحجام وهي (السادسة) بجهالته بانه يعامل على غير عمل مقدر فلو كان معلوماً لجاز كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في أن أعطى الحجام ولو كان حراماً ما أعطاه (السابعة) قوله فاقتلوا منها كل أسود بهيم زاد مسلم في رواية جابر ذا نقطتين فانه شيطان وهو شرع مربوط بعيب فتمثيل لا تعليل (الثامنة) اذا لم يحز بيعه فان على من قتله قيمته في حديث ابن عباس من جاء يطلب ثمنه فاملاً كفيه تراباً وهذا في مالا منفعة فيه لا يجوز قتله واذا لم يحز ابطال منفعته تعينت عليه القيمة وليس كل مالا يجوز بيعه تبطل قيمته وهذا كله مستوفى في موضعه (التاسعة) حلوان الكاهن حرام باجماع لان الكهانة كفر واجرة الكفر لا خلاف في تحريمها والله أعلم

باب ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه . حدثنا أحمد
 ابن منيع وقتيبة قالَا حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
 الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ قَتِيبَةُ يَمْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ
 أَحْمَدُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ
 وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَأَبْنِ عُمَرَ
قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ
 أَنَّمَا مَعْنَى كَرَاهِيَةِ أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ إِذَا خَطَبَ الرَّجُلُ
 الْمَرْأَةَ فَرَضِيَتْ بِهِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خُطْبَتِهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ مَعْنَى
 هَذَا الْحَدِيثِ لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ هَذَا عِنْدَنَا إِذَا خَطَبَ

باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه

ذكر حديث أبي هريرة وفاطمة بنت قيس وكلاهما صحيح وفي ذلك من الفقه
 إحدى عشر مسألة (الأولى) لا خلاف أنه لا يجوز لأحد أن يخطب على خطبة
 غيره لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه وقد اختلف في صفة الخطبة من الخطبة
 التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها على قولين أحدهما أن يركن كل واحد
 من الزوجين إلى صاحبه ويتفقا على صداق معلوم يعني ولا يبقى إلا الإعلان
 أو الإشهاد بالتواجب الثاني أن لا تجوز الخطبة إذا ترا كتنا وان لم يتفقا على
 صداق قاله ابن القاسم وابن وهب ومطرب وابن الماجشون وابن عبد الحكم
 والشافعي وساعده ابن نافع على الرواية المشهورة عن مالك المذكورة في موطأه

الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَرَضِيَتْ بِهِ وَرَكَنَتْ إِلَيْهِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خُطْبَتِهِ
فَأَمَّا قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ رِضَاهَا أَوْ رُكُونَهَا إِلَيْهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْطُبَهَا وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ
حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ حَيْثُ جَاءَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ
لَهُ أَنَّ أَبَا جَهْمٍ بَنَ حَذِيفَةَ وَمَعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ خَطَبَاهَا فَقَالَ أَمَا أَبُو جَهْمٍ
فَرَجُلٌ لَا يَرْفَعُ عَصَاهُ عَنِ النِّسَاءِ وَأَمَّا مَعَاوِيَةُ فَصَعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ وَلَكِنْ
أَنْكَحَنِي أُسَامَةَ فَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ فَاطِمَةَ لَمْ تَخْبِرْهُ
بِرِضَاهَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَوْ أَخْبَرَتْهُ لَمْ يَشْرَعْ عَلَيْهَا بَعْدَ الَّذِي ذَكَرَتْ

قال ابن العربي رحمه الله وتحقيق القول في ذلك ان للخطبة مبدءا ومنتهى فاما
المبدء فلا خلاف في جواز دخول بعضها على بعض واما المنتهى فلا خلاف
في تحريم الخطبة فيها وهي ما اذا لم يبق الا التوافق فادخل على ذلك أحد
خطبة وانما القول في حال المراوضة فان تراكنا وتقاربا في الرضا لكن لم
يجز ذكر صداق فهذا موضع الخلاف فمن قال تجوز الخطبة قال لأن الاتفاق
بعد اذ قد يذكر ان من الصداق ما لا يتفقان عليه ومن قال لا تجوز قال لان
الموجب قد يقع بغير صداق والاول أصح لأن السكوت على الصداق نادر
وهو أصل الاتفاق فان لم يذكر فليس بركون ولا مقاربة (الثانية) قال
علماؤنا هذا اذا كان شاكين فاما اذا لم يكن الزوجان متشاكين جاز للمشاكلة
أن يدخل عليه وهذا مما لا ينبغي أن يكون فيه خلاف مع ثلاثة من أئمتنا
النهى وخطب أئمة وروى علماؤنا تأديبه (الرابعة) هل يفسخ نكاحه قال
ابن القاسم لا يفسخ له عبد الملك والشافعي وأبو حنيفة (١) وروى ابن قرين عن

حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود قال أنبأنا شعبة قال أخبرني أبو بكر
 ابن أبي الجهم قال دخلت أنا وأبوسلمة بن عبد الرحمن على فاطمة بنت
 قيس فحدثتنا أن زوجها طلقها ثلاثاً ولم يجعل لها سكنى ولا نفقة قالت
 ووضع لي عشرة أفقرة عند ابن عم له خمسة شعيراً وخمسة برا قالت
 فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له قالت فقال صدق
 قالت فأمرني أن أعتد في بيت أم شريك ثم قال لي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم إن بيت أم شريك بيت يغشاه المهاجرون ولكن أعتدي في
 بيت ابن أم مكتوم فعسى أن تلقى ثيابك ولا يراك فإذا انقضت عدتك

ابن نافع يفسخ قبل وروى غيره أنه يفسخ بكل حال والصحيح عدم الفسخ
 لأن النهي وقع في غير العقد فلم يؤثر فيه وإنما عليه الاثم واختلف علماؤنا
 وهي (الخامسة) هل الحق في ذلك لله أو للخاطب فمنهم من قال الحق في ذلك
 للخاطب فليتحلل فإن لم يفعل فارقها قاله ابن وهب وهذا لا يصح لأنه رآه
 مستوجبا حقا في النكاح وهذا لا يصح وقد فات محل حقه أما أنه إن حلل خالص
 من مطالبته (السادسة) روى الأعرج عن أبي هريرة هذا الحديث فقال
 لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ورواه سعيد بن المسيب فزاد فيه لا يبيع
 الرجل على بيع أخيه وكذلك روى عبد الله بن نافع عن ابن عمر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع ولا يخطب فاما لم يسمعه مالك منه وأما فضله
 على اختلاف العلماء في فصل الموصول إذا لم يكن منه (السابعة) قال مسلم في
 روايه ابن عمر ولا يخطب على خطبة أخيه إلا باذن له فقد ترك الركون جزالة

فَجَاءَ أَحَدَهُمْ يَخْطُبُكَ فَادْنِىْ فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتِي خَطَبَنِي أَبُو جَهْمٍ وَمُعَاوِيَةُ
قَالَتْ فَاتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ أَمَا مُعَاوِيَةُ
فَرَجُلٌ لَا مَالَ لَهُ وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ شَدِيدٌ عَلَى النِّسَاءِ قَالَتْ فَخَطَبَنِي أُسَامَةُ
ابْنُ زَيْدٍ فَتَزَوَّجَنِي فَبَارَكَ اللَّهُ لِي فِي أُسَامَةَ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ
سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ وَزَادَ فِيهِ
فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْكِحِي أُسَامَةَ . **حدثنا** محمود حدثنا
وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بِهَذَا

النصل ابن الصلت (الثامنة) قوله لا يبيع على بيع أخيه يعنى به السوم لأن البيع
لو تم لم يتصور آخر غيره يبينه حديث عن عدى بن ثابت عن أبي حازم
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يستام الرجل على
سوم أخيه (التاسعة) في هذا الوجه هو الكلام فأما لو انعقد العقد في البيع
لم يكن له كلام في أنه حرام لا يجوز ولا ينعقد والقول في ورود العقد على
البيع يتصور عن الشافعي في خيار المجلس إذا تعاقدوا ولم يفترقا وقد بين
الراوي أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد بيع السوم وكيفها منع البيع وإنما
ذلك إذا اتفقا وسميا الثمن ولم يبق إلا أن يشترطا وزنا أو تبرأ من عيب ونحو
ذلك مما يفهم منه الاتفاق وقال الثوري ذلك أن يقول عندي ما هو خير منه
فارج حتى ترى ما عندي وقال أبو حنيفة بقول مالك في ذلك وإنما تجوز
المواسمة في الابتداء (العاشر) إذا وقع البيع فاختلفت الروايات عن مالك
وأصحابه وأنكر ابن الماجشون أن مالكا قال بفسخه والتعليل قريب من

باب مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ
 حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَعْزِلُ فَرَعَمَتَ
 الْيَهُودِ أَنَهَا الْمَوْوَدَةُ الصَّغْرَى فَقَالَ كَذَبْتَ الْيَهُودُ أَنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ
 لَمْ يَمْنَعْهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَالْبَرَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ .
 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِينَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ
 عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ
 قَالَ أَبُو عَلِيٍّ حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ
 غَيْرِ وَجْهٍ وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي الْعَزْلِ وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ تَسْتَأْمِرُ الْحُرَّةُ فِي الْعَزْلِ
 وَلَا تَسْتَأْمِرُ الْأَمَةُ

الذي تقدم في النكاح فعول عليه (الحادية عشرة) من غريب الفقه ان
 الأوزاعى يقول يجوز مساومة المسلم على الذمى لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 قال على بيع اخيه ولا اخوة بين المسلم والذمى فلم يدخل في النهى وسائر العلماء
 على منعه لان له حق الذمة والعهد ان لا يرزأوا في أبدانهم ولا في أموالهم
 ولا أمانيتهم ولا أولادهم ومن الرزء السوم عليه واخراجه مما دخل فيه وابعاده
 مما قرب منه ومسائل حديث فاطمة في باب الطلاق ان شاء الله

باب ما جاء في كراهية العزل . حدثنا ابن أبي عمر وقتيبة
 قالا حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن قزعة عن
 أبي سعيد قال ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لم يفعل
 ذلك أحدكم . قال أبو عيسى زاد ابن أبي عمر في حديثه ولم يقل لا يفعل
 ذلك أحدكم قالا في حديثهما فأنها ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها قال

باب العزل وكراهيته

ذكر حديث جابر يارسول الله انا كنا نعزل فزعمت اليهود انها الموءودة
 الصغرى فقال كذبت اليهود اذا اراد الله أن يخلقه لم يمنعه هذه رواية محمد
 ابن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر ورواية عطاء عنه كنا نعزل والقرآن ينزل
 وذكر حديث قزعة عن أبي سعيد قال ذكر العزل عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال لم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل لا يفعل ذلك أحدكم أحاديث
 صحاح ورواية عطاء أصح (الاسناد) في البخارى عن أبي سعيد قال النبي
 صلى الله عليه وسلم وانكم لتفعلون ثلاثا ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة
 الا وهى كائنة وخرج مسلم من رواية معبد لا عليكم الا تفعلوا فانما هو
 القيد وفي رواية ما من نفس مخلوقة الا الله خالقها وفي رواية أنى الوداك
 ما من كل الماء يكون (١) اذا اراد الله بخلق شيء لم يمنعه شيء وذكر أحاديث
 كثيرة فى المعنى (الاصول) فى مسألتين (الأولى) لاختلاف بين أهل السنة
 فى ان الامور تجرى على قضاء الله وقدره وعلم سابق وكتاب مقدم وان كان
 علقها بالاسباب فلا حظ للاسباب فيها الا أنها علامات على وجود ما قدر
 وعلم وخلق فأما أن يكون لها تأثير أو ينسب اليها عمل فلا سبيل الى ذلك فى

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَقَدْ كَرِهَ الْعَزْلَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ

التوحيد (الثانية) لله ارادة صفة من صفاته تتعلق بالمخلوقات فيما عليه من
الصفات والتقدم والتأخر الا ما ليس الى الاوقات لا موجود الا بها ولا يخرج
عنها وان يخلق للمخلوق ارادة فانما هي تحتها ومصرفة بحكمها كما أخبر تعالى
بقوله وما تشاؤون الا ان يشاء الله فاذا اجتهد العبد واستنفذ الوسع وتعلقت
ارادته بشيء لم يردده الباري وان دفعه وقد شاء وجد على رغم أنفه وخالفت
القدرية فقالت ارادة العبد تنفذ وارادة الله تبطل تعالى الله عن قولهم علوا
كبيرا وقد بيناه في كتب الأصول وهو بين من بين الأحكام في ثلاث مسائل
(الأولى) اختلف الناس في العزل فكان ممن كرهه عبد الله بن عمر من غير
تحريم وكان ممن اجازه سعد وأبو أيوب والمشهور عند العلماء جوازه لان
النبي صلى الله عليه وسلم اذن فيه وأباحه فانهم سألوه عن جوازه فقال لهم وأى
شيء عليكم في تركه ان كنتم تخافون الولد فكل ولد قدره الله لا بد أن يكون
فكم من رجل لا يعزل ولا يكون ولد ولو كان الولد عن ارسال الماء ضربة
لازب لكان لهم أن يتقوه فأما الحال فيه مختلفة والحكم فيه لغيرهم فليس
لامتناعهم عنه وجه وكأنه تحريض على السكون جريان المقادير وترك الحرز
من المباح والثقة بصنع الله فيما يريد (فان قيل) فقد روت عائشة عن جذامة
ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ذلك الواد الخفي قلنا في
الحديث اضطراب منه أنه قد رواه سعيد بن أيوب عن أبي الأسود الواد
الخفي محمد بن عبد الرحمن وتارة رواه عن يحيى بن أيوب عنه وقد قال قوم
ان ذلك كان قبل ان يبين الله له جواز ذلك فكان يتبع اليهود فيما لم يبين له في

• **باب** مَا جَاءَ فِي الْقِسْمَةِ لِلْبَكْرِ وَالْثَيِّبِ . حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ
يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ

شرعه فمن يعرف بعد ذلك شرعه وهذا سقط عظيم فان النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه فيه شيء ويختبر به مخبرهم ثم يكذبهم فيه هذا محال عقلا لا يجوز على الأنبياء وإنما للحديث ساقط ويحتمل النقل والله أعلم في الحديث الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم كره عزل الماء عن محله ويدل عليه قوله ما عليكم الا تفعلوا وظن بعض من تكلم على الحديث أن معنى قوله ما عليكم الا تفعلوا إنما هو القدر ان الله اذا أراد خلق شيء أوصل من الماء المعزول الى الرحم ما يخلق منه الولد وليس كذلك وإنما الله اذا أراد خلق شيء سلبه ارادة العزل واذا لم يرد أن يخلق لم ينفعه ارسال الماء وقد كان ابن عباس يقدفها في طست ويقول للجارية تراها في الطست فلا تقولين كان ولا كذا ولا كن (الثانية) الوطء حق الرجل بالاتفاق من الفقهاء وهل للمرأة فيه حق أم لا قال مالك لها حق الطلب فيه اذا تركه قصد الاضرار وقال الشافعي وأبو حنيفة لاحق فيها الا في وطئة واحدة يستقر بها المرء واذا كانت الحال هكذا فالعجب أن يكون لها حق في العزل عند العلماء ولا حق لها في أصل الوطء فان كان هذا القول منهم في الوطئة الأولى التي هي حقها فيمكن وان كان في كل وطء فهذا إنما يستقيم على مذهب مالك وحده والله أعلم (الثانية) اتفقوا على أن لا عزل على الأمة المتزوجة الا باذن مولايها وهذا ضعيف فان الوطء حق الزوجين والولد لا يتعلق به لا للزوجين ولا للولى

باب القسم

أبو قلابة عن أنس قال لو شئت أن أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَلَكِنَّهُ قَالَ السَّنَةُ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكْرَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا

وَإِذَا تَزَوَّجَ الشَّيْبَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ

❦ قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَفَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ

إِسْحَاقَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ وَلَمْ يَرْفَعَهُ بَعْضُهُمْ قَالَ وَالْعَمَلُ

عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً بَكْرًا عَلَى امْرَأَتِهِ

ولكنه قال السنة اذا تزوج الرجل البكر على امرأته أقام عندها سبعا حسن
صحيح (الاسناد) في مسلم عن أم سلمة قال لها النبي صلى الله عليه وسلم ان
شئت سبعة عندك وان شئت ثلاثا ثم ردت قالت ثلاث وفي رواية عبد الملك
ابن أبي بكر بن عبد الرحمن للبكر سبع وللثيب ثلاث مرسل كله في الصحيح
والمخالف لنا أبو حنيفة يقول بالمرسل ثبت المسألة معه (الأحكام) العارضة فيها
أن هذا لا يقتضيه قياس لأنه ليس له نظير يقيسه به والأصل يرجع اليه وإنما
هي سنة محضة أما ان العلماء قالوا ان فيه حكمة وهي أن عقد النكاح صلة
والحديث يعارض القديم في ذلك لأن عند مبدأ الزفاف يكون القلب منها
بين نفرة وسكون لمكان الحشمة فتؤنس بزيادة المقام حتى تلحق بالاول في
حكم المعاشرة وليستوفي الزوج لزمته من الثانية فليكل جديد لذة ولما كان
قلب البكر أنفر من قلب الثيب زيدت في المقام ليتمكن الانسان فهذه حكمة
والدليل فعل الشارع وقوله صلى الله عليه وسلم وكل ما للقوم من أثر ونظر زده
قال لأم سلمة ان شئت سبعة عندك وسبعة عندهن ليسوى بينهن قلنا قد قال
لها وان شئت ثلاثا وردت في خبرها عن الفضل واخذها بالحق وقالوا معنى

أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ بِالْعَدْلِ وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى أَمْرَاتِهِ
أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُ
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ إِذَا تَزَوَّجَ الْبَكْرَ عَلَى أَمْرَاتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا وَإِذَا
تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا لَيْلَتَيْنِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ

باب ما جاء في التسوية بين الضرائر . حدثنا أبو عبد الله
حدثنا بشر بن السري حدثنا حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن

قوله ردت بالتثليث حقا مبتدأ وقد روى أبو داود عن أنس أن النبي صلى الله
عليه وسلم لما بنى بصفية أقام عندها ثلاثا وكانت ثيبا وسنده صحيح جدا
والحق فيه للزوج والزوجة ومن قال فيه أنه حق للزوج فقد أخطأ قال النبي
صلى الله عليه وسلم لأم سلمة ليس لك على أهلك أن شئت سبعة عندك
الحديث فجعل الحق لها وقول أنس السنة تقتضي على هذا كله ما بيناه في أصول
الفقه وقد جعله ابن القاسم عن مالك واجبا على الزوج وقال ابن عبد الحكم
عنه أنه مستحب وقال الأوزاعي تفصيل لا يعضده أثر ولا نظر تركناه لذلك
وقد اختلف علماءنا هل يقضى بذلك على الزوج أما إن قلنا أنه لها أو بينهما
فقال أصبغ في كتاب محمد لا يقضى عليه لما بيناه أنه مستحب عن مالك أصله
المتعة والصحيح أنه يقضى عليه كما يقضى عليه باصل القسم فكذلك بتفصيله
وقد قال أبو الفرج عن ابن عبد الحكم أن ذلك على الزوج وإن لم يكن عنده
امرأة سواها وهذا لا معنى له ولا يتصور فلا يلتفت إليه كما قال ابن حبيب
وقد ذكر ابن المواز أن الزوج لا يخير الزوجة بحال وإنما يكون لها ثيبا ثلاث
وسبع بكرة وقال ابن القصار يخير أخذا بظاهر الحديث وقد كان التخيير أو لا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ هَذِهِ قَسَمَتِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تُلْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْسِمُ وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ مَرْسَلًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْسِمُ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ * حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ

ثُمَّ اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى أَنَّهُ حَقٌّ مَشْرُوعٌ بِقَوْلِهِ لِلْبِكْرِ سَبْعٌ وَلِلثَيْبِ ثَلَاثٌ (تكملة) عقبه أبو عيسى في التسوية بين الضرائر بحديث عبد الله بن يزيد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول اللهم هذه قسمتي فيما أملك فلا تلني فيما تملك ولا أملك وصححه عن أبي قلابَةَ مرسلاً وذكر حديثاً أسنده همام وحده عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل لم يسند هذا الإهمام وإنما يعرف من قول قتادة كان يقال قال أبو بكر بن العربي رحمه الله قال الله تعالى ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة فأخبر سبحانه أن

أَمْرَاتَانِ فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَقَّهُ سَاقِطٌ * قَالَ أَبُو عَيْسَى وَآمَّا
 أَسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثِ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ وَرَوَاهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ
 قَتَادَةَ قَالَ كَانَ يُقَالُ وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَمَّامٍ
 وَهَمَّامٌ ثِقَةٌ حَافِظٌ

باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما .
 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ عَنْ عَمْرِو
 ابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ

أَحَدًا لَا يَمْلِكُ الْعَدْلَ بَيْنَ النِّسَاءِ وَالْمَعْنَى فِيهِ تَعْلُقُ الْقَلْبَ لِبَعْضِهِنَّ أَكْثَرَ مِنْهُ
 إِلَى بَعْضٍ فَعَذَرَهُمْ فِي مَا يَكُونُونَ وَأَخَذَهُمْ بِالْمَسَاوَاتِ فِي مَا يَظْهَرُونَ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرِيبًا لِمَنْزِلَتِهِ فَسَأَلَ رَبَّهُ الْعَفْوَ عَنْهُ فِي مَا كَانَ يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْمِيلِ إِلَى
 بَعْضِهِنَّ أَكْثَرَ مِنَ الْبَعْضِ وَكَانَ ذَلِكَ لِمُرْتَبَتِهِ فَأَمَّا مَا سَوَاهُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِي مَا يَجِدُ
 فِي نَفْسِهِ مِنَ الْمِيلِ إِلَى بَعْضِ زَوْجَاتِهِ إِذَا عَدَلَ فِي الظَّاهِرِ بِخِلَافِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمْنَاهُ حَتَّى هُمْ بِطُلَاقِ سُودَةَ فَتَرَكْتَ حَقَّهَا لِعَائِشَةَ وَأَمَّا قَوْلُهُ
 جَاءَ وَشَقَّهُ مَائِلٌ يَعْنِي بِهِ كِفَّةَ الْمِيزَانِ أَنْ رَجَحْتَ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا أَنْ
 يَتَدَارَكَهُ اللَّهُ

باب في الزوجين المشركين يسلم أحدهما

ذَكَرَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِي بِمَهْرٍ جَدِيدٍ
 وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ وَذَكَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ دَاوُدَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ

أَبْنَتُهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِي بْنِ الرَّيِّعِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ
 * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ فِي اسْنَادِهِ مَقَالٌ وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ أَيْضًا
 مَقَالٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَسْلَمَتْ قَبْلَ
 زَوْجِهَا ثُمَّ أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ أَنَّ زَوْجَهَا أَحَقُّ بِهَا مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ
 وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَاسْحَقُ
 حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ قَالَ حَدَّثَنِي دَاوُدُ
 ابْنُ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 أَبْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِي بْنِ الرَّيِّعِ بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَلَمْ
 يُحْدِثْ نِكَاحًا * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بَأْسٌ وَلَكِنْ

عباس أنه ردها عليه بعد ست سنين بالنكاح الأول (الاسناد) هذا باب
 لم يصح فيه حديث مسند اما أنه صح فيه مرسل ابن شهاب في الموطأ أن كل
 من أسلمت زوجته وبقى على شركه ثم أسلم وهي في العدة بقي نكاحه عليها وقرت
 معه بالعقد الأول على ما هو عليه فعليه فليعول والعارضة في الأحكام في الباب
 في ستة مسائل (الأولى) أن الزوج اذا أسلم دونها لم تقع الفرقة بينهما بنفس
 الاسلام حتى يعرض عليها وان كانت كتابية بقيت له زوجة وقال أشهب
 وأصيح تنقطع العصمة بينهما بنفس الاسلام بعد اسلام الزوج والأول أصح
 لأن من أسلم مع زوجته لم يفرق بينهما وبعيد أن يكون اسلامهما معا وقال الشافعي
 أيضا تقع الفرقة في الحال وان كان بعد الدخول فان أسلم في العدة فهو أولى بها

لَا نَعْرِفُ وَجْهَ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَعَلَّهُ قَدْ جَاءَ هَذَا مِنْ قِبَلِ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ
 مِنْ قِبَلِ حَفْظِهِ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ حَدَّثَنَا
 اسْرَائِيلُ عَنْ سَمَاءَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ
 مُسْلِمًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَتُهُ مُسْلِمَةً
 فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتْ أَسْلَمْتُ مَعِيَ فَرَدَّهَا عَلَيَّ فَرَدَّهَا عَلَيْهِ هَذَا حَدِيثٌ
 صَحِيحٌ سَمِعْتُ عَبْدَ بْنَ حَمِيدٍ يَقُولُ سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هُرُونَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدٍ

لأنه سبب من أسباب الفراق فروعى فيه العدة كالطلاق كما لو أسلمت هي قلنا
 كذلك كننا نقول لولا قوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر وإنما يعتبر في ذلك
 حال الزوج ولو غفل عنها مدة لتأخر الأمر إلى العدة عند أشهب وقال ابن
 القاسم تنقطع العصمة وهي نزوع من أشهب إلى نحو قول المخالف والمسألة
 تستوفى في موضعها من كتب المسائل أن شاء الله (الثانية) أن كان الإسلام
 قبل الدخول وقعت الفرقة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة إنما يراعى أن كان
 في دار الإسلام وقعت الفرقة على العرض الحاكم (١) وإن كان في دار الحرب وقعت
 الفرقة على ثلاثة حيض وهي مسألة عويصة مجابة (٢) لأحوال متعددة وقد بينها في
 موضعها وهذا في الوثنية والأصل فيه المسيية في وقوف ذهاب النكاح بعد
 الدخول على العدة ثم يلتحق به ما قيل أولاً بموضع النظر وقطعه عنه أصوب
 والله أعلم (الثالثة) من غريب الأمر أن ابن القاسم قال في العتبية في النذر
 أن تسلم زوجه قبل البناء أن يسلم هو مكانه فلا رجعة ولا عدة عليها وذلك أنه
 ليس حين (٢) وإنما وضع الله ذلك بعد الدخول في الطلاق وجاءت السنة

أَبْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ وَحَدِيثُ الْحِجَّاجِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِيِّ بِمَهْرٍ
جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ قَالَ يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَجُودُ اسْنَادًا
وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ

● **بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَمُوتُ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَفْرِضَ**
لَهَا . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ
مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ

فِي الْعِدَّةِ (الرابعة) قَالَ عَلَمَاؤُنَا إِذَا وَقَعَ الْإِسْلَامُ بَعْدَ الدُّخُولِ فَلَا عَرَضَ وَقَالَ
عَمْرٌو يَعْرِضُ فَإِنْ أَمَرَهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَيُرْوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّ الْإِسْلَامَ
يُخْلَعُ الْمَرْأَةُ عَنِ الْكَافِرِ بَعْدَ الدُّخُولِ كَمَا يَخْلَعُ الْأُمَّةُ تَحْتَ الْعَبْدِ بِالْحُرِّيةِ وَالسَّنَةِ
تَرُدُّ عَلَيْهِ كَمَا تَقْدُمُ (الخامسة) هَذِهِ الْفَرْقَةُ طَلَقَةٌ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَقَالَ ابْنُ الْمَوَازِ
لَيْسَتْ بِطَلَقَةٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهَا فَرْقَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالدِّينِ لَا بِالنِّكَاحِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ
مِنْ جِهَتِهِ (السادسة) إِذَا أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ قُضِيَ لَهَا بِالنِّفْقَةِ عِنْدَ أَصْبَغٍ وَهَذَا
لِأَنَّهُ لَهُ ارْتِجَاعُهَا بِالْإِسْلَامِ فَخَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ الرَّجْعَةِ فِي النِّفْقَةِ قُلْنَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ
لَعُدَّتْ طَلَقَةٌ إِذَا انْقَضَتْ الْعِدَّةُ

بَابُ الْمَرْأَةِ يَمُوتُ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَفْرِضَ لَهَا

ذَكَرَ حَدِيثَ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ
لَهَا صَدَاقَهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ فَقَالَ لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا لَا وَكَسَ فِيهِ
وَلَا شَطَطَ وَلَهَا الْمِيرَاثُ فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سَنَانَ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ

أَمْرًا وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَهَا
 مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَلَهَا الْمِيرَاثُ فَقَامَ
 مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فِي بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقِ امْرَأَةً مِثْلَ الَّذِي قَضَيْتَ فَفَرِحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ
 قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنِ الْجَرَّاحِ . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا
 يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ
 * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ
 مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق امرأة منا مثل ما قضيت ففرح بها ابن
 مسعود حسن صحيح وقال في الباب عن ابن الجراح (الاسناد) هذا حديث
 لم يدخل في الصحيح واختلف في روايته ألفاظ ففيه قام ناس من أشجع فقالوا
 نشهد أن رسول الله قضى في يروع من غير تسمية لهم ورواه الأئمة بتسميته
 معقل بن منصور عن إبراهيم عن علقمة وروايتهم أصح والعارضة في أحكامه
 أنها مسألة عسيرة قال مالك والشافعي في مشهور قوله لا مهر لها وقال أبو حنيفة
 والثوري وأحمد لها المهر وتعلق علمائنا في الدليل بوجوه ضعيفة وأقوى
 ما في المسألة التعلق بأنه ما تأخذ بالطلاق نصفه فلا تأخذ بالموت جميعه وقديناه
 في مسائل الخلاف وإذا صح الحديث فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم . فان
 قيل فقد قال الراوى وقع هذا الحديث بالمدينة فلم يعرفه أحد وقال الدارقطني

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَأَحْمَدُ وَاسْحَقُ وَقَالَ
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ
وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبْنُ عَبَّاسٍ وَأَبْنُ عُمَرَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَدْخُلْ
بِهَا وَلَمْ يَفْرُضْ لَهَا صَدَاقًا حَتَّى مَاتَ قَالَ لَهَا الْمِيرَاثُ وَلَا صَدَاقٌ لَهَا وَعَلَيْهَا
الْعِدَّةُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ قَالَ لَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ لَكُنْتُ
الْحُجَّةَ فِيمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ
رَجَعَ بِمَصْرٍ بَعْدَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ وَقَالَ بِحَدِيثِ بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ

اختلف فيه فروى عن يسار وروى معقل بن سنان وروى ناس من أشجع
وروى أن عليا قال لا تقبل معقل بن سنان اعرابي مول على عقبه وروى عن
ابن عباس وابن عمر وغيرهما خلافة بعد ما سمعوه فالجواب أن جهل أهل
المدينة به لا يضر فكل بلدة زمرة من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام بلغت
ما كان عندها فوعاها أهلها فقال هذه سنة تفرد بها أهل المدينة هذه سنة تفرد بها أهل
الكوفة هذه سنة تفرد بها أهل البصرة وأما الاختلاف في رواية ما لا يضر بعد
معرفة عينه وأن الصحابة الاحبار الكبار قد اختلفوا في أسمائهم كأبي ذر وأبي
هريرة وغيرهما فلم يقدح ذلك في روايتهم وأما الذي روى عن علي فلم يصح
ولو كان صحيحا ما أثر فيه لأن الرواة قد ذكروا عن عمر أنه رد حديث فاطمة
بنت قيس وهو مشهور قد رد به أهل الرضا^(١) وعمل به أهل العلم والله أعلم

أبواب الرضاع

• **باب** مَا جَاءَ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ •
 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ
 سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النَّسَبِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ
 عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ حَبِيبَةَ • قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثٌ عَلَى حَدِيثٍ حَسَنٌ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الرضاع

حديث سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب وحديث عائشة ما حرم من الولادة
 حديثان صحيحان (الاسناد) قال أبو بكر ابن العربي رحمه الله نقول في
 حديث علي أنه صحيح ورواية علي بن زيد عن سعيد بن المسيب وعلي بن زيد
 ضعيف فاما حديث عائشة فخرجه مالك والأئمة واتفقوا عليه (الأحكام) أن
 الله سبحانه لما ذكر المحرمات بالرضاع منهن لم يستوفهن فقال وأمهاتكم اللاتي
 أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ولكن النبي صلى الله عليه وسلم بين أنه
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب في أحاديث كثيرة صح منها حديث

صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا. **حَدَّثَنَا** بُنْدَارٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ الْوِلَادَةِ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا

عائشة المتقدم وحديث أم حبيبة قالت قلت يا رسول الله أنكح أختي بنت أوى سفيان فقال أوتحين فقلت نعم قال لست لك بمحيلة^(١) تحدث أنك تريد أن تنكح بنت أوى سلمة قال بنت أم سلمة قلت نعم قال لو أنهم لم تكن ريبتى فى حجرى ما حلت لى أنها لابنة أبى من الرضاعة أرضعتنى وأبا سلمة ثوية فلا تعرضن على بناتكن ولا اخواتكن وفى كتاب مسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من الرحم (الأحكام) فى مسائل (الأولى) التحريم بالرضاع لأعيان النساء المذكورات فى التحريم الولادات لا خلاف فىهم فى الجملة وإن اختلفوا فى التفصيل وهن سبع الام وهى فى الرضاع كما هى فى النسب اتفاقا وكذلك البنت وهى كل امرأة رضع لبنك الأخت هى التى التقمت معك ثديا واحدا وفى وقت أو فى وقتين مختلفين العمة لما قال لها النبى عليه الصلاة والسلام يحرم

(١) هكذا بالاصل

باب مَا جَاءَ فِي لَبَنِ الْفَحْلِ . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ
 حَدَّثَنَا أَبُو مُيْزٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ جَاءَ عُمِّي
 مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ فَأَيِّتْ أَنْ أَدْنَى لَهُ حَتَّى اسْتَأْمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ عَمُّكَ
 قَالَتْ إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَرْضَعْنِي الرَّجُلَ قَالَ فَإِنَّهُ عَمُّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ
 قَالَتْ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ
 أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ كَرَهُوا لَبْنَ الْفَحْلِ
 وَالْأَصْلُ فِي هَذَا حَدِيثُ عَائِشَةَ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي لَبَنِ الْفَحْلِ
 وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح وَحَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ
 حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ ابْنِ

مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرَمُ مِنَ النِّسْبِ وَكَانَتْ بِنْتُ الْأَخِ مِنَ الرِّضَاعِ مُحْرَمَةً مِنْ أَسْفَلِ
 فَكَذَلِكَ الْعَمَّةُ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مُحْرَمَةً مِنْ فَوْقٍ بِالْعُمُومِ وَالْمَعْنَى وَلَا تَكُونَ لَكَ
 عَمَّةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ أُخْتًا أَيْبِكَ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَلَا يَكُونُ لَكَ أَبٌ مِنَ الرِّضَاعَةِ
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجَةً رَجُلٍ أَرْضَعْتِكَ فَتَكُونُ أُخْتَهُ عَمَّتِكَ وَأَخُوهُ عَمُّكَ ضَرُورَةً
 وَقَدْ أَشْكَلَ هَذَا عَلَى جَمَاعَةٍ مَا أَدْرَى كَيْفَ وَجْهَ أَشْكَالِهِ عَلَيْهِمْ نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ
 ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَظَرَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ فُخُولُ فَكَيْفَ خَفِيَ
 عَلَيْهِمْ أَمْرٌ بَيْنَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَحَدِيثِ أَبِي الْقَيْسِ صَحِيحٌ وَأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ

عَبَّاسٌ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ جَارِيَتَانِ أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا جَارِيَةً وَالْأُخْرَى غُلَامًا أَيَحِلُّ لِلْغُلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْجَارِيَةِ فَقَالَ لَا اللَّقَاحُ وَاحِدٌ
 * قَالَ أَبُو عَيْسَى وَهَذَا الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ

* **بَابُ مَا جَاءَ لَا تَحْرِمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ .** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَيُّوبَ
 يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَحْرِمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ قَالَ وَفِي الْبَابِ

أَنَّ عَائِشَةَ فِيمَا صَحَّحَ مَالِكٌ عَنْهَا فِي مَوْطِئِهِ وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضَعَتِهَا أَخَوَاتِهَا
 وَلَا يَدْخُلُ مِنْ أَرْضَعَهَا وَلَا يَدْخُلُ مِنْ أَرْضَعَهُ نِسَاءُ أَخَوَاتِهَا مَعَ أَنَّهَا صَاحِبَةُ حَدِيثٍ
 ابْنُ نُمَيْرٍ وَقَدْ رَاجَعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ فَقَالَتْ لَهَا إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ
 وَلَمْ يَرْضَعْنِي الرَّجُلَ فَرَاجِعْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَوْلَ وَقَالَ إِنَّهُ عَمَلُكَ فَلْيَلْجِ
 وَقَدْ اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى التَّحْرِيمِ بِلَا بَيِّنَةٍ فِي الْفَحْلِ فِي الْأَخْبَارِ وَالْأَمْصَارِ فَلَيْسَ أَحَدٌ يَقْضِي
 بَعْضَهُ وَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى التَّحْرِيمِ بِهِ وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا اشْكَالَ فِيهِ

بَابُ لَا تَحْرِمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ

ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ فِيهِ لَا تَحْرِمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ (الْإِسْنَادُ) هَذَا حَدِيثٌ
 لَمْ يَدْخُلْهُ الْبُخَارِيُّ وَأَدْخَلَهُ مُسْلِمٌ وَذَلِكَ وَاللَّهُ لِلَاخْتِلَافِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ
 فَتَّارَةٌ رَوَى عَنْهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ وَتَّارَةٌ عَنْ عَائِشَةَ وَتَّارَةٌ عَلَيْهِ مَوْقُوفًا وَهَذَا كُلُّهُ لَا يَقْدَحُ
 فِيهِ لَثُبُوتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَلَيْهِ وَهُوَ إِمَامٌ عَظِيمٌ أَدْرَكَ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَالَ أَبُو عَيْسَى وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ وَأَبْنِ الزُّبَيْرِ وَرَوَى غَيْرُ
وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَحْرُمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصْتَانِ وَرَوَى مُحَمَّدُ
أَبْنُ دِينَارٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ
عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَزَادَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ الْبَصْرِيُّ عَنْ الزُّبَيْرِ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ
حَدِيثُ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ * قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَسَأَلْتُ
مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا فَقَالَ الصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ

عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ حَدِيثُ الْعَشْرِ رَضَعَاتٍ الْمَنْسُوخَةُ بِالْخَمْسِ وَذَكَرَ حَدِيثُ سَهْلَةَ
بِنْتُ سَهِيلٍ امْرَأَةَ أَبِي حَذِيفَةَ فِي شَأْنِ سَلَمٍ وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْضَعِيهِ
خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ وَلَدِهَا وَلِهَذَا نَصَّ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ وَقَدْ أَحْكَمْنَا
الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ عَلَى انْفِرَادِهِ فِيهِمَا
غَالِبٌ عَلَيْهِمَا وَتَعَاقَبَ عِلْمَانَا الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ لَيْسَ بِمَعْمُولٍ بِهِ وَلَا قَائِمٌ عَلَى سَاقٍ
لِأَنَّ الْقُرْآنَ عَامٌ فِي الرِّضَاعِ نَحْصَتِ السَّنَةُ مِنْهُ الْأَرْبَعُ رَضَعَاتٍ فِي حَدِيثِ (١) وَقَالَ
فِي آخِرِ لَا تَحْرُمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصْتَانِ فَاقْتَضَى ذَلِكَ نَفْيَ تَعَلُّقِ التَّحْرِيمِ بِهِمَا فَالْيُشْيَاءُ
يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ لِلْحَنْفِيَّةِ وَلِلْمَالِكِيَّةِ مَعَ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَسَهْلَةَ وَدَعَى حَدِيثُ النُّسَخِ
فَأَنَّا لَا نَذْكُرُهُ لَطَوِيلَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ وَتَمْهِيدِهِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ وَأَشْهَرُ مَا فِيهِ رَوَايَةُ

دِينَارُ وَزَادَ فِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ وَأَمَّا هُوَ هُشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وغيرهم وَقَالَتْ عَائِشَةُ أَنْزَلَ فِي الْقُرْآنِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ فَنَسَخَ مِنْ
ذَلِكَ خَمْسَ وَصَارَ إِلَى خَمْسِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى
الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُرْوَةَ
عَنْ عَائِشَةَ بِهَذَا وَبِهَذَا كَانَتْ عَائِشَةُ تَفْقَى وَبَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَقُ وَقَالَ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمُصَّتَانِ وَقَالَ إِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى قَوْلِ عَائِشَةَ
فِي خَمْسِ رَضَعَاتٍ فَهُوَ مَذْهَبُ قَوِيٍّ وَجِبْنَ عَنْهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ شَيْئًا وَقَالَ

مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ كَانَ فِيهَا
أَنْزَلُ مِنَ الْقُرْآنِ وَقَدْ قِيلَ أَنَّ هَذَا وَهُوَ مِنْهُ وَإِنْ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ الْقَاسِمُ
دُونَ ذِكْرِ هَذَا فَيَكُونُ مِمَّا نَزَلَ ثُمَّ نَسَخَ وَتَتَّبِعُ الْقَوْلَ يَطُولُ إِلَّا أَنْ لِلْحَنَفِيَّةِ نَكْتَةٌ
نَعْتَنِي بِهَا مِنْ تَعَلُّقِهِمْ بِالْقُرْآنِ قَالُوا الرُّضَاعُ وَصَفَّ ثَبَتَ بِنَفْسِ الْفِعْلِ دُونَ الْكَثِيرِ
مِنْهُ وَهَذَا مَعْلُومٌ عَرَبِيٌّ وَشَرَعًا فَلَمَّا قَالَ أَرْضَعْنَكُمْ ارْتَبَطَ التَّحْرِيمُ بِالرُّضَاعِ مُطْلَقًا
فَمَنْ قَدَرَهُ بَعْدَ يَحَاوُلِ التَّمْثِيلِ بِتَقْدِيرِ مَدَّةِ السَّفَرِ أَوْ بِتَقْدِيرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ فَإِنْ قِيلَ
هَذَا جَائِزٌ بِدَلِيلٍ لَا يَخْبِرُ الْوَاحِدَ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ وَالزِّيَادَةُ نَسْخٌ وَخَبَرٌ وَاحِدٌ لَا يَنْسَخُ

بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ يُحَرِّمُ قَلِيلَ
الرَّضَاعِ وَكَثِيرَهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ
أَبْنِ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعٌ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ عَبْدُ اللَّهِ
أَبْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وَيُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ قَدْ اسْتَقْضَاهُ عَلَى الطَّائِفِ وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ
قَالَ أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

• **باب** مَا جَاءَ فِي شَهَادَةِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ • حَدَّثَنَا عَلِيُّ
أَبْنُ جُبَيْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ

الْقُرْآنَ (قُلْنَا) لَيْسَ هَذَا بِزِيَادَةٍ وَلَا نَسْخٍ وَإِنَّمَا تَخْصِيصٌ لِلْفِظِ وَخَصَّ مِنْ
عَمُومِهِ كَمَا عَمِلَ فِي قَوْلِهِ اقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ وَأَمْثَالَهُ وَتَعْلُقُ قَوْمٌ بِالْإِعْتِرَاضِ عَلَى
حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ وَحَدِيثُ سَهْلَةَ لَا كَلَامَ فِيهِ وَقَدْ قَالُوا
مُدَارَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ وَقَدْ قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ كُنَّا نَسْخَرُ مَنْ يَكْتُبُ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قُلْنَا هَذَا يَمَّا لَا يَصِحُّ فَلَا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِ فَإِنْ قِيلَ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ
وَعُرْوَةَ وَالْقَاسِمِ أَعْلَمَ بِهِمَا مَنْ نَافِعٌ وَهَذَا مَتْنُهُ الْإِخْتِصَارُ الْكَافِي لِأَوَّلِي اللَّبِّ وَالْأَبْصَارِ

باب شهادة المرأة الواحدة في الرضاع

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَرْثِ
قَالَ وَسَمِعْتُ مِنْهُ وَأَنَا لِحَدِيثِ عُبَيْدٍ أَحْفَظُ قَالَ تَزَوَّجْتَ امْرَأَةً فَجَاءَتْ امْرَأَةً
سُودَاءَ فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكِ فَأَتَيْتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ تَزَوَّجْتَ

قَالَ حَدَّثَنِي عُمَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَرْثِ قَالَ وَسَمِعْتُهُ مِنْ عُقْبَةَ
وَلَكِنِّي لِحَدِيثِ عُمَيْدٍ أَحْفَظُ قَالَ تَزَوَّجْتُ أُمْرَأَةً فَجَاءَتْنَا أُمْرَأَةٌ سَوْدَاءُ
فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكَمَا فَاتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ تَزَوَّجْتُ
فُلَانَةَ بَنَتْ فُلَانٍ فَجَاءَتْنَا أُمْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكَمَا وَهِيَ كَاذِبَةٌ
قَالَ فَأَعْرَضَ عَنِّي قَالَ فَاتَيْتُهُ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ فَأَعْرَضَ عَنِّي بِوَجْهِهِ فَقُلْتُ إِنَّهَا
كَاذِبَةٌ قَالَ وَكَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكَمَا دَعَاهَا عَنْكَ قَالَ وَفِي
الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ * قَالَ أَبُو عِيْسَى حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ الْحَرْثِ حَدِيثٌ

فُلَانَةُ بَنَتْ فُلَانٍ فَجَاءَتْ أُمْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكَمَا وَهِيَ كَاذِبَةٌ قَالَ
فَأَعْرَضَ عَنِّي قَالَ فَاتَيْتُهُ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ فَقُلْتُ إِنَّهَا كَاذِبَةٌ قَالَ وَكَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمْتَ
أَنَّهَا أَرْضَعْتُكَمَا فَتَنَاهَا عَنْهُ (الاسناد) هذا حديث حسن صحيح قد روى فيه دعها
وروى أنه قال كيف وقد قيل فعارضه عقبة لا غير (الأحكام) اختلف الناس
في شهادة المرأة في الرضاع وإن كانوا قد اتفقوا على الولادة على تفصيل فيها
ومختصر الجلاء في ذلك ينحصر وقال أبو حنيفة ألا مدخل لها في ذلك (الثاني)
أنه تقبل وتجزي في ذلك واحدة على ما يأتي بيانه (الثالث) لا يجزي أقل من
اثنين وسنشرحه (الرابع) لا يجزي أقل من أربع نسوة قال الشافعي في كل شيء
(الخامس) قال أبو حنيفة إن كان ما يشهد فيه ما بين السرة إلى الركبة قبلت
واحدة (السادسة) لا تقبل أقل من ثلاث نسوة (السابع) أنه يجزي في ذلك
شهادة امرأة واحدة وتؤخذ يمينها قاله ابن عباس ومن الفقهاء أحمد وإسحاق
(الثامن) الأصل في هذا الباب إن الله سبحانه حيث أجاز شهادة النساء جعلهن

حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ
عُقْبَةَ بْنِ الْحَرْثِ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ عُمَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ
دَعْوَاهَا عَنْكَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَجَازُ وَشَهَادَةُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ وَيُؤْخَذُ بِمِثْلِهَا وَبِهِ
يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا تُجُوزُ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ

على انتصاف الرجال فأقام امرأتين مقام رجل واحد في الأموال وأجمعت الأمة
على أنها لا تجوز في الدماء والفروج ويبقى ما بينهما مسكوتاً عليه معرضاً للجواز
فتباين نظر الناس في ذلك واضطرب اضطراباً عظيماً بيانه في مسائل الخلاف
الحاضر منه الآن ههنا بحكم العارضة ان قبول شهادتين فيهن أصل لم يجعل
النبي صلى الله عليه وسلم له فصلاً وهو قد نهاه عنها بشهادة المرأة وقد اختلف
علماؤنا في هذا الفصل فرأى ابن القاسم جواز شهادة امرأة واحدة في الرضاع
وقال مالك إذا فشا عند المعارف والأهلين وقال محمد لا يجوز شهادة امرأة
واحدة لا في قتل ولا في رضاع ولا في استهلال ولا حمل ولا حيض ولا عین ولا شيء
بل لا أقل من امرأتين ووجه قول ابن القاسم الحديث ووجه قول محمد تطلقن
عليه كالرجال وأقل الرجال اثنتان وأقل النساء في باهن اثنتان وقال الشافعي
واثنتان بواحد فأقل النساء أربع وحملوا حديث عقبة على التنزيه دون الحكم
وأما قول أبي حنيفة ان كان ما يشهد فيه ما بين السرة الى الركبة فتقبل واحدة
فتحكم منه لان ما يطالع عليه شرعاً تجوز فيه شهادة الشاهد شرعاً وإذا ثبت
أنه لا أقل من امرأتين ومن أربع فيجوز ذلك في كل موضع والتفصيل لا يقبل

حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكَيْعًا
يَقُولُ لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْحُكْمِ وَتَفَارِقُهَا فِي الْوَرَعِ

• **بَابُ** مَا جَاءَ مَازُكَرَ أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحَرِّمُ إِلَّا فِي الصَّغَرِ دُونَ

الْحَوْلَيْنِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ وَفَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ وَهِيَ امْرَأَةُ
هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

من غير دليل وقال علمائنا إذا كان عيب بغير الفرج نفى عنه الثوب خاصة
ونظر إليه الرجال واختلف علمائنا يرسل الحاكم في العيب امرأة كما يرسل
في الحكم رجلا واحدا وأن لا يجوز أحسن لأن رجلا واحدا شاهدا وامرأة
واحدة ليست بشاهد وأما تقدير ثلاث نسوة فضعيف جدا وأما من قال أنه
يجوز امرأة واحدة مع اليمين فلا بالخبر تعلقوا فيكون قولهم قويا ولا بالنظر
فانه ليس له مثال في الشريعة

باب في الرضاعة فوق الحولين

فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يحرم من الرضاعة الا ما فلق الامعاء في الثدي وكان قبل الفطام (العارضة)
اتفق الفقهاء على أن لا يحرم رضاع البكر الا اللبث وعطاء تعلق بحديث سهلة
المتقدم ولعمركم انه لقوى الا أن أول من أنكره أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم وقالت عائشة به وهو قوى لأن ذلك لو كان رخصة لسالم لقال لها
النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكون لأحد بعدك كما قال لابي بردة في شأن الجزعة

لَا يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءَ فِي الشَّدَى وَكَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ
 * قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ
 أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الرِّضَاعَةَ لَا تُحْرَمُ
 إِلَّا مَا كَانَ دُونَ الْحَوْلَيْنِ وَمَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ الْكَامِلَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يُحْرَمُ شَيْئًا

وأشد في ذلك ما قال علماءنا أنه يجوز الرضاع بعد الحولين بثلاثة أشهر في رواية
 ابن شعبان وأقله نقصان الشهور في رواية الحوامي وفي المختصر والأيام اليسيرة
 إذا زدت فليس بعد الزيادة حد وقد قال الله تعالى كاملين وهل بعد الكمال إلا
 النقص تحقيق قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء
 في الشدى كما تقدم ذكره وكان قبل الفطام وهذا في اقتصاره على قبل الفطام
 وجاء جواز الحرمة برضاعة الكبير من غير تحريم على التخصيص وهما متعارضان
 فجمع النظر في هذا التعارض الأول أن يكون رخصة يدل عليها الحصر المتقدم
 في وجه تحريم الرضاع الثاني أن يتعارضوا ويقع النظر في دليل سواهما وهو
 متعلق بقوله وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم والرضيع في اللفظ اسم للصغير دون
 الكبير حتى صار يسمى به وإن لم يرضع فالماً كقول اسم لما يتغذى به وإن لم
 يؤكل وإذا لم يسم الكبير رضيعاً لم تسم الأم مرضعة ويعضد هذا علة الرضاع
 وهي وجود البعضية فيه وذلك يتصور في الصغير لأن كل جزء يحصل في جوفه ينمى
 به والكبير لا ينمى به وضرب الله مثلاً للحد الذي ينمى به والفصل الذي بينه
 وبين الذي لا ينمى به الحولين وهذا غاية الكلام ووجه زيادة علمائنا على الحولين
 قد بيناه في الأحكام ومسائل الخلاف وتحقيقه أن الله تعالى لم يجعل الحولين
 حداً شرعياً وإنما وكله إلى إرادة إكمال مدة الرضاعة أو تنقيصاً فصار ما زاد
 عليها محلاً للاجتهاد والله أعلم

باب مَا يَذْهَبُ مَذْمَةُ الرِّضَاعِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا
حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حِجَّاجِ بْنِ حِجَّاجٍ
الْأَسْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
مَا يَذْهَبُ عَنِ مَذْمَةِ الرِّضَاعِ فَقَالَ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَمَعْنَى قَوْلِهِ مَا يَذْهَبُ عَنِ مَذْمَةِ الرِّضَاعِ يَقُولُ إِنَّمَا
يَعْنِي بِهِ ذِمَامُ الرِّضَاعَةِ وَحَقُّهَا يَقُولُ إِذَا أُعْطِيَتِ الْمُرْضِعَةُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً فَقَدْ

باب ما يذهب مذمة الرضاع

ذكر حديث حجاج بن أبي حجاج ما يذهب مذمة الرضاع قال مذمة عبد
ووليدة العربية قال العتيبي مذمة بفتح الذال وكسرها وقرأت عن الصيرفي قال
أخبرنا البرمكي الحري أخبرنا ابن حيوة قال محمد أبو العربي ومن خطه نقلته قال
أبو العباس يقال بكسر الذال في الرضاع وبفتحها في الجوار وقال أبو زيد هي
بالفتح (الاسناد) اختلف فيه فقيل حجاج بن حجاج بن أبي حجاج وخطأ أبو
عبد الله البخاري من زاد فيه أبي وليس للحجاج عن النبي صلى الله عليه وسلم
غير هذا الحديث الواحد (العارضة) أن ذمام الرضاع واجب لأجل نمو الولد
بأجزاء الرضعة كنموه بأجزاء الوالدة فنمو الوالدة ليس له جزاء إلا أن يجدها
مملوكة فيشتريها فيعتقها وجزاء المرضعة عبد وأمة يخدمانها ويكون البيض كما
أبان عمرو بن العلاء بقوله الغرة والغرة هي البياض وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم
ذمام من أرضعه صغير وعظيم فروى عن أبي الطفيل قال كنت جالسا مع النبي
الله صلى الله عليه وسلم إذ أقبلت امرأة فبسط رداءه فتعبدت المرأة عليه فلما

قَضَيْتَ ذِمَامَهَا وَيُرْوَى عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَقْبَلَتْ أُمْرَأَةٌ فَبَسَطَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِدَاءَهُ حَتَّى قَعَدَتْ عَلَيْهِ فَلَمَّا ذَهَبَتْ قِيلَ هِيَ كَانَتْ أَرْضَعَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَحَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حِجَّاجِ بْنِ حِجَّاجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ذهبت قالوا هذه كانت أرضعت النبي صلى الله عليه وسلم وأما العظيم فأخبرني أبو الحسين أحمد بن القادر بدار الخلافة عمرها الله أخبرنا القاضي أبو الحسن محمد بن علي بن صخر الازيدي في ظل الكعبة حدثنا أبو العلاء علي بن أحمد بن موسى الأهوزاني حدثنا أبو بكر محمد بن (١) العسكري حدثنا عبد الله بن رماح بن العلي بالرملة حدثنا زياد بن طارق الجشمي حدثنا زهير بن جرويل ويكنى بابي صرد وكان رئيس قومه قال لما كان يوم حنين أسرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما نحن نميز بين الرجال والنساء وثبت حتى قعدت بين يديه وأسمعته شعرا أذكره حين (١) ونشأ في هوازن حيث أرضعوه فأنشأت أقول شعرا

أمن علينا رسول الله في دعة	فانك المرء نرجوه وننتظر
أمن على بيضة قد عاقها قدر	مفرق شملها في دهرها غير
أبقت لها الحرب هتبا على حزن	على قلوبهم الغناء والغمر
ان لم تداركهم نعمى تنشرها	يا أرجح الناس حلما حين يختبر
أمن على نسوة قد كنت ترضعها	اذ فوك مملوءة من مخضها الدرر
اذ أنت طفلا صغيرا كنت ترضعها	وأن ريك ما تأتي وما تذر
لا تجعلنا كمن شالت نعماته	واستبق منا فانا معشر زهر

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
 حَجَّاجِ بْنِ أَبِي حَجَّاجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدِيثُ ابْنِ
 عُيَيْنَةَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ وَالصَّحِيحُ مَا رَوَوْا هَؤُلَاءِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَهِشَامُ
 ابْنُ عُرْوَةَ يُكْنَى أَبَا الْمُنْذِرِ وَقَدْ أَدْرَكَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبْنَ عُمَرَ

انا لشكر للنعمى وقد كفرت وعندنا بعد هذا اليوم مدخر
 فالبس العفو من قد كنت ترضعه من أمهاتك ان العفو يشتهر
 انا نؤمل عفوا منك نسأله هذى البرية أن تعفو وتنتصر
 فاعفو عفا الله عما أنت واهبه يوم القيامة اذ يهوى لك الظفر
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما ما كان لى ولبنى عبد المطلب فهو
 لكم وقالت الانصار ما كان لنا فله ولرسوله فردت الانصار ما كان فى أيديها من
 الذرارى والأموال واستنقذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا عتق منه صلى
 الله عليه وسلم لمن لم يرضعه فى حرمة من أرضعه وأقيل من باشره ومن والاه فى
 حرمة من أرضعه وآواه ولما بسطت الأولى حجرها جزاه بسط لها كرامتها
 رداه وذمام الرضاعة أعظم من هذا كله فان جرعة من ماء تقابلها الدنيا وكذلك
 من ابن ولكن البارى سبحانه يقابل النعم بمقدار ما يرى فى حكمة من حكمه كما قابل بفضله
 عظيم نعمه بجحده وقد قال ابراهيم كانوا يستحبون أن يكون عند فصال الصبي
 للرضع شئ سوى الأجرة قال ابن العربى رحمه الله اذا كانت اجارة فلا ذمام
 لها وانما كانت العرب لا تأخذ على الارضاع أجرة ويقولون الحرة تجوع ولا
 تأكل بشيها غير أن المكارمة كانت عندهم معتادة والمهادات والمكافات فقررها
 الشرع كما بيناه والله أعلم

باب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ تَعْتَقُ وَلَهَا زَوْجٌ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ
أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ
كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ عَبْدًا خَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأُخْتَارَتْ نَفْسُهَا
وَلَوْ كَانَ حُرًّا لَمْ يُخَيَّرْهَا . حَدَّثَنَا هِنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ
إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا خَيْرَهَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ هَكَذَا رَوَى هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ زَوْجُ
بَرِيرَةَ عَبْدًا وَرَوَى عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَأَيْتُ زَوْجَ بَرِيرَةَ وَكَانَ
عَبْدًا يُقَالُ لَهُ مُغِيثٌ وَهَكَذَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ
بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالُوا إِذَا كَانَتِ الْأُمَةُ تَحْتَ الْحُرِّ فَأُعْتَقَتْ فَلَا خِيَارَ لَهَا
وَإِنَّمَا يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ إِذَا أُعْتَقَتْ وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَرَوَى الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ

باب الإمة تعتق ولها زوج

ذكر حديث بريرة من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام مستوفى متقنا
فقوله ولو كان حراما ما خيرها وذكر حديث الأسود أنه كان حرا ثم رجع
بحديث ابن عباس أنه كان عبدا والاحاديث كلها صحاح ولذلك اختلف الناس

كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى
أَبُو عَوَانَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ
فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ قَالَ الْأَسْوَدُ وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ
حَدَّثَنَا هِنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ أَيُّوبَ وَقَتَادَةَ عَنْ
عُكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ لَبَنِي الْمُغِيرَةِ يَوْمَ
أَعْتَقَتْ بَرِيرَةَ وَاللَّهُ لَكَأَنِّي بِهِ فِي طَرَفِ الْمَدِينَةِ وَنَوَاحِيهَا وَإِنَّ دُمُوعَهُ لَتَسِيلُ
عَلَى لَحْيَتِهِ يَتَرَضَّاها لَتَخْتَارُهُ فَلَمْ تَفْعَلْ ۖ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَهْرَانَ وَيَكْنَى أَبَا النَّضْرِ

• **بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفَرَّاشِ** • حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ بْنُ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ

فِيهَا فَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ تَخْتَارُ تَحْتَ الْحَرِّ وَلَكِنْ رَوَايَةٌ أَنَّهُ كَانَتْ تَحْتَ الْعَبْدِ أَرْجَحُ
وَعَوَةَ وَالْقَاسِمُ بِحَالِ عَائِشَةَ أَعْرَفَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الْخَبَرِ وَكَانَ حُرًّا مِنْ كَلَامِ
الْأَسْوَدِ لَا مِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ فَلَا يَتَعَارِضَانِ وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا
الْمَسْأَلَةَ فِي كِتَابِ الْخِلَافِ وَسَنَتَكُمُ عَلَى هَذَا بَعْدَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ

بَابُ الْوَلَدِ لِلْفَرَّاشِ وَاللِّعَاطِرِ الْحَجَرِ

ذَكَرَ أَبُو عِيسَى حَدِيثَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَدِيثُ طَوِيلٌ مَشْهُورٌ وَهَذَا

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ قَالَ وَفِي
 الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَائِشَةَ وَأَبِي أَمَامَةَ وَعُمَرِ بْنِ خَارِجَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ عُمَرَ وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ * قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ
 أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ
 وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

قطعة منه وقد تكلمنا على اسناده ومتمنه مرارا املاء وتحريرا والمقدار الذي نقيده
 به في هذه العارضة ينضبط في سبع مسائل (الأولى) كان عتبة بن أبي وقاص
 عهد الى أخيه سعد بن أبي وقاص ابن وليدة زمعة منى فاقبضه اليك قالت فلما كان
 عام الفتح أخذه سعد وقال ابن أخى قد كان عهد الى فيه وقال عبد زمعة أخى
 وابن وليدة أبى ولد على فراشه فتساوقاه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال
 ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد زمعة الولد للفراش
 وللعاهر الحجر ثم قال لسودة احتجبي منه لما رآه من شبهه بعتبة فما رآها حتى
 لقي الله (الثانية) كان قيام سعد عند النبي صلى الله عليه وسلم بغير توكيل في
 الظاهر ولا عهد اليه ثابت منصوص في القصة وإنما ورد ذكر القيام محالا
 على ذكر العهد فأما ما كان عند النبي صلى الله عليه وسلم معلوما فقضى بعلمه وما
 أثبتته عنده فلم يعرج الراوى عند ذكره (الثالثة) قال ابن أخى على العادة
 فانهم كانوا يلحقون الأولاد للزنى فيبين النبي صلى الله عليه وسلم السنة وفي
 المسألة كلام تمام في غير هذا الموضع (الرابعة) قال الآخر أخى وابن وليدة

أبي قال علماءنا لا يستلحق إلا الأب فاما سواه فلا يكون ذلك إلا بينة لكن من قال الاخوان اختصا ثبت النسب (١) وان لم يكونا عدلين وهذه مناقضة في الظاهر ومفارقة في الظاهر والباطن يفهم المدينون الا (٢) وقد أوضحناها في مفردات مالك (الخامسة) قوله هو لك اختلف الناس فيه وأطالوا ببناء على الأصل المتقدم في اللاحق والاقوى فيه أن معناه هو لك أخ لعلمه اذ كان صهره ويكون ذلك قضاء بالعلم وقد بيناه في موضعه وقال الطبري هو لك عبد أى ملك وأمر سودة بالاحتجاب منه لأنها لا تملك منه الا شقصا وهذا ضعيف من وجوه أحدها انه قال أخى ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعض الحنفية انما أمكنهم منه باليد كاللقطة لانه يعبر باستلحاقه ولم يلحق بسودة لأنها لم تصدقه وقال الموزنى هذا من النبي صلى الله عليه وسلم حكم على مسألة جرت أعلمهم بأن الحكم هكذا يكون فاذا ادعاه من يصح دعواه من كل جهة ولأجل هذا وانه كان اعلاما بالحكم لا انفاذا قال لسودة احتجبي منه ولما بلغت الحال هذا الحد قال قوم من أصحاب الشافعي يجوز للرجل أن يحجب المرأة من أخيها وقال أصحاب أبي حنيفة جعل للزنا حكما حين رأى الشبه ففضى بالحجبة ولأجل هذا أثبتوا حرمة المصاهرة بالزنا وقال البهاء بن القاسم سنة حنفية تلقيها م (٣)

الاسودية قال ابن العربي وهذه الاوائل التي سبقت للمتقدمين لا تليق بمراتبهم وخاصة في الزنا فانه جعل كلام النبي صلى الله عليه وسلم في المسألة حكما على غيرها في غير صفتها في معرفته وأمثلة ما فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر منه عند الحكم الاخوة وحجب منه سودة استظهارا على الخلطة التي تقتضي الاخوة ولو راعى الشبه في اثبات حكم لدعاه في الملاعنة والله أعلم (السادسة) أن قوله هذه قضية في جملتين تعارضتا الفراش بما معه جملة والعاهر بما معه أخرى تقابلا على الولد فحكم به للفراش وأسقط اعتبار العاهر وهو الزانى والفراش هو الزوج عريية قال الشاعر

(١) هكذا بالأصل (٢) هكذا (٣) وهكذا

باب ما جاء في الرجل يرى المرأة تعجبه . حديثنا محمد بن

(باتت تضاجعني و بات فراشها حلق العباء في العباد قليلا)
 كذا قال أهل العربية والذي عندي أن الفراش هو صاحب الفراش زوجا
 كان أو ولدا فتخصيصه باسم الزوج غفلة لاسيما (١) الفراش فحذف المضاف
 وأقام المضاف إليه مقامه وذلك في الامة أكثر من رمل يريق ومهص فلسطين (١)
 وجاء الخبر بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولك فيها زوج (السابع)
 فمتى جاءت زوج بولد فهو لزوجها بالمرأة التي تصلح أن تكون منه وهى جاءت
 بولد اعترف سيدها أنه وطئها فهو ولده لانها مستفرشة له وهو فراشها فقال
 بمعنى فاعل وهو معلوم مفهوم كزمام الناقة وقال أبو حنيفة لا يكون الا لحاق
 الا باعتراف بولد وعمدته أن المقر بالوطء لو ألحقنا به لولد لكان ذلك الحاق
 باحتمال فيلزم منه الا لحاق بمجرد الستر ولا سيما اذا أخبرنا مشتهر به مقدم
 فيها وعمدتنا الحديث المذكور وقول عمر لا يأتى سيد يعترف بوطء أمة الا
 ألحقت به ولدها (فان قيل) لعل النازلة الواقعة بين سيد وعبد كانت في أم
 ولد ولم تكن في أمة (قلنا) النبي صلى الله عليه وسلم أطلق القول ولم يستفصل
 ولو الحكم مختلف لاستفصل لاسيما ولم يحز لاستيلاء في أبعاضهم (فان قيل)
 لذ كر الاقرار ذكر في أبعاضهم (قلنا) ذكره عبد بقوله ولد على فراشه وقد
 روى النسائي قال كانت لزمنة جارية يطؤها وكان يظن بآخر أنه يقع عليها فجاءت
 بولد يشبه الذي كان يظن به فمات زمعة وهى حبلى فذكرت ذلك لسودة لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال الولد للفراش واحتجبي منه ياسودة فليس لك باخ
 ويقال المختصم فيه يسمى عبد الرحمن وعبد هو بن زمعة بن عبد شمس بن
 عروة القرشي العامري

باب إذا رأى أحد امرأة فاعجبته

ذكر حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فدخل على زينب

نَسَارَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ
 جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى امْرَأَةً فَدَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ
 فَقَضَى حَاجَتَهُ وَخَرَجَ وَقَالَ إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَتْ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ
 فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ امْرَأَةً فَاعْجَبْتَهُ فَلْيَاتِ أَهْلَهُ فَإِنَّ مَعَهَا مِثْلَ الَّذِي مَعَهَا قَالَ
 وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ
 حَسَنٌ غَرِيبٌ وَهَشَامُ الدِّسْتَوَائِيُّ هُوَ هِشَامُ بْنُ سَنَبَرٍ

فقضى حاجته وخرج وقال أن المرأة إذا أقبلت أقبلت في صورة شيطان فإذا
 رأى أحدكم امرأة فاعجبته فليأت أهله فإن معها مثل الذي معها قال ابن العربي هذا
 حديث غريب المعنى لأن الذي جرى للنبي صلى الله عليه وسلم سر لم يعلمه إلا الله
 ولكنه أذاعه عن نفسه تساية للخلق وتعلما لهم وقد كان آدميا ذا شهوة ولكنه
 معصوم عن الزلة وما جرى في خاطره حين رأى المرأة لا يؤاخذ به شرعا ولا
 ينقص من منزلته وذلك الذي وجد في نفسه من إعجاب المرأة هي حيلة الآدميين
 حتى تحقق بها صفتها ثم غلبها بالعصمة فانقطعت وجاء إلى الزوجة ليقضى فيها حق
 الإعجاب والشهوة الآدمية بالاعتصام والعفة وقوله أن المرأة إذا أقبلت أقبلت في
 صورة شيطان المعنى أنها تثير الشهوة ورؤيتها وتقيم الهمة وينسب ذلك إلى الشيطان لأن
 الشهوة جنده وأسبابه التي يستعين بها على هوى عبده والعقل من أجناد
 الملائكة والكل جند الله والعقل حزب الله إلا أن حزب الله هم الغالبون بل المفلحون
 وقوله فإذا رأى أحدكم امرأة فليأت أهله فإن معها مثل الذي معها (تنبيه) على حكم الفعل
 وفائدته العقلية وذلك أن النظر المثير للشهوة الوطء فإذا وجد المرأة ما الأول
 نهاية ولا فرق بين أن تكون الإصابة الغرض (١) غرضه أولا وفي مثله أن

المقاصد اذا حصلت لم يسأل عن أسبابها لا سيما والرجل يرى أحسن ما في المرأة وهو وجهها وأنقاه وأطهره فلا يكون الاستحسان له طريقا الا الى أقبح موضع فيها وأخسه وهذا نقصان عظيم سترته حجب الشهوة ووقع المرء على غفلة فاذا اعتبر الحال وجد ما نبه عليه عليه السلام وهو صواب المقال وسداد الفعال وفي هذا رد على الصوفية الذين يرون اماتة الهمة حتى تكون المرأة عند الرجل اذا نطح فيها كجدار يضرب فيها والرهبانية ليست في هذا الدين وقد بينا تحقيق ذلك في تفسير القرآن ولهذا أدخل أبو عيسى في الباب بعده حديث عبد الله وهو صحيح قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرجت المرأة استشرها الشيطان أى ارتفع يطلع اليها ويحمل كل من كان من رجاله وأشكاله وأهل طاعته على ميل ذلك فبذلك جعلت عورة مستورة بعد ذلك في حق المرأة زوجها حديث طلق ابن على اذا دعا أحدا من زوجته لحاجته فلتاته وان كانت على التتور ليتعجل قضاء ما عرض له فيرتفع شغل باله ويخلص تعلق قلبه وهذا كما روى مسلم في قصة زينب أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وهي تمعس قباة لها أى ترفع جلدا ففقد حاجته بها وترك ما كانت فيه لما هو أهم منه أو لما يفوت وما هى فيه من نفس^(١) أو محاولة^(١) لا يفوت وتتفرغ هى لشغلها ويتفرغ قلب الرجل كما قال عليه الصلاة والسلام فان ذلك يرد ما في نفسه قال ابن العربي رحمه الله وقوله لو أمر أحدا يسجد لأحد فيه تعليق الشرط بالامر على المحال لأن السجود على قسمين أما سجود عبادة وذلك لا يكون الا لله وحده ولا يجوز أن يكون لغيره أبدا وأما سجود تعظيم وذلك جائز فقد سجد الملائكة لآدم تعظيما له وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك لا يكون ولو كان لجعل للمرأة في أداء حق الزوج وأدخل حديث أم سلمة وهو حديث حسن صحيح غير أن المرأة اذا مات زوجها راضيا عنها دخلت الجنة ويعضده الحديث الصحيح واللفظ لمسلم وحده قال النبي صلى الله عليه وسلم والذى نفسى بيدى ما من رجل يدعو امرأته

الى فراشها فتأبى عليه الا كان الذى فى السماء ساخطا عليها وعقبه بقوله فلم تاته فبات غضبانا عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح وقوله الذى فى السماء يعنى الذى فى العلو والجلال والرفعة لأن الله لا يحل بمكان فكيف أن يكون فيه محيطا به وهذا الرضاء من السوداء بان تقول فى جواب قوله أين الله فاشارت الى السماء معبرة به عن الجلال والرفعة لا عن المكان وأما حق المرأة على زوجها فكم خياركم خياركم لأهله وصحبه ويأتى غيره وأما الحق المشترك فقد بينه بحديث عمر بن الاحوص فى حجة الوداع قال شهدت حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ وذكر قصة وقال ألا فاستوصوا بالنساء خيرا وفيه سبع فوائد (الأولى) قوله استوصوا أى توارثوا الوصية بهن والزمو ذلك فيهن واقبلوا ما يقول لكم عنهن (الثانية) فانهن عندكم عوان يعنى أسيرات وأسرهن هو أن لا يخرجن ولا يتصرفن الا باذن أزواجهن ليس لهم عليهن مال سوى هذا فانما تلك المنفعة عليه كما يملكه عليها الا أن المطالبة جعلت له لفرط خفاءها والنفقة لها لاسترساله فى التصرف (الثالثة) قوله الا أن يأتين بفاحشة مبينة يريد بمعصية ظاهرة لا تحل ولا تجد منها مخرجا ولا تتبين فيها عذرا حينئذ يملك الزوج عليها الأدب والهجران فى المضجع وهى (الرابعة) واذا أدبها على معصيتها فلا اختيار لها ولا يدخل ذلك تحت شرط الضرر لأن الأدب على المعصية حق له ونفع لها أما انه اذا أعاد ذلك لزمته البينة والا حلفت ما عصته وحينئذ تاخذ بشرطها هذا هو مقتضى صريح الدين وقول مالك فى الموطأ ومن حديث العيص بن صبرة انه قال أتيت أنا وصاحبي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر صاحبي امرأته وبذاءها وطول لسانها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم طلقها فقال انها ذات صفة وولد فقال قل لها فان فيها مستقبل ولا تضرب ظعنيتك ضرب أمتك وأراد به والله أعلم ألا يؤذن فتستشرى أو يريد التخفيف لقوله غير مبرح ويعنى كاللظمة الخفيفة لا القرع بالنعل ونحوه وهجران المضجع اختلاف فى تأويله فقل ترك

باب ما جاء في حق الزوج على المرأة . حدثنا محمود بن غيلان
حدثنا النضر بن شميل أخبرنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنتُ امرأةً أحدًا أن يسجد لأحد
لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها قال وفي الباب عن معاذ بن جبل وسراقة
ابن مالك بن جعشم وعائشة وابن عباس وعبد الله بن أبي أوفى وطلق

الوطء وقيل هو مفارقتة لها في السرير وأهل تلك البلاد على سيرة العجم لا يضاجعون
أهاليهم بل لكل زوج فراش فاذا احتاج إليها إما أن يأتها أو يرسل إليها فتأتيه
وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يضطجع مع أزواجه في فراش واحد وفي
الصحيح إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشها فلم تأت في رواية بعدها إذا دعاها
إلى فراشه فاقضى ذلك أنه واحد أما أن سبق فكان له ودعاها أو سبقت إليه
فدعاها للوطء فيه فتأبى عليه و كذلك في الحديث وما من رجل يدعو امرأته إلى
فراشها بل وذلك كله صحيح المعنى (الخامسة) إلا يوطئن فرشكم من تكرهون
معناه لا ينام عندها إلا من رضي زوجها نومه وليس يريد له نفس الوطء لأن ذلك
محال إذ جميعه محرم وقوله ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهونه وهي
(السادسة) وهي ثابتة في الصحيح وعامة في القريب منها والبعيد بتفصيل
(السابعة) أن للرجل أن يهجر المرأة في المضجع بنص القرآن كما بيناه في الأحكام
ولا يحل للمرأة أن تهجر فراش زوجها فان فعلت لعنتها الملائكة حتى تصبح
كذلك في الصحيح واللفظ للبخاري (الثامنة) الإحسان اليهن في الكسوة
بالستر دون إسراف وفي الطعام بالقوت دون مجاعة وهي كثيرة التمتع والتفشي
في الطيبات لاسم إلا أن المرء أن يمن قبل في نفسه (١)

أَبْنُ عَلِيٍّ وَأُمُّ سَلَمَةَ وَأَنَسٌ وَابْنُ عَمْرٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ
 حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ
 أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو قَالَ حَدَّثَنِي
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَتِهِ فَلَتَاتِهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى
 التَّنَوُّرِ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . حَدَّثَنَا وَاصِلُ
 بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي نَصْرٍ
 عَنْ مُسَاوِرِ الْجَمِيرِيِّ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ
 * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ

* **بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا .** حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ
 حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
 قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ
 خُلُقًا وَخِيَارُهُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ خُلُقًا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ
 * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ
 عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي
 أَنَّهُ شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى
 عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعِظَ فَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ قِصَّةً فَقَالَ أَلَا وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ
 خَيْرًا فَإِنَّمَا هُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ
 يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا
 غَيْرَ مُبْرِحٍ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِلَّا إِنْ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقٌّ
 وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقٌّ فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ فَلَا يُوطِئَنَّ فَرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ
 وَلَا يَأْذَنَنَّ فِي بُيُوتِكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ إِلَّا وَحَقَّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ يُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ
 فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ ۞ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَمَعْنَى
 قَوْلِهِ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ يَعْنِي أَسْرَى بَأَيْدِيكُمْ

۞ **بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ** • حَدَّثَنَا أَحْمَدُ
 ابْنُ مَنِيعٍ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ عِيسَى بْنِ

باب كراهية إيتان النساء في أدبارهن

ذكر أبو عيسى حديث علي بن طلق لا تأتوا النساء في أعجازهن فإن الله

حَطَّانَ عَنْ مُسْلِمَ بْنِ سَلَامٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ قَالَ أَتَى أَعْرَابِي النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ مَنَّا يَكُونُ فِي الْقَلَاةِ فَتَكُونُ مِنْهُ الرُّوحِيَّةُ وَيَكُونُ فِي الْمَاءِ قَلَّةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَنْجَازِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَجِيبُ مِنَ الْحَقِّ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ هُرَيْرَةَ

❦ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ لَا أَعْرِفُ لِعَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ وَلَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ طَلْقٍ بْنِ عَلِيٍّ السَّجِيمِيِّ وَكَانَ رَأَى أَنَّ هَذَا رَجُلٌ آخَرُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا أبو خالد الأحمر عن الضحاك بن عثمان عن مخزومة بن سليمان عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينظر الله إلى رجل إلى رجل أو امرأة في الدبر

لا يستحي من الحق وذكر حديث ابن عباس لا ينظر الله إلى أحد وطئ امرأته في دبرها ولم يصح واحد منهما وأدخل البخاري في التفسير عن عمر في قوله نسأؤكم حرث فاتوا حرثكم أني شئتم قال فاتها (٢) والمسألة مشهورة صنف فيها محمد بن اسحق جزءا وصنف فيها محمد بن شعبان كتابا وجوزة كل واحد منهما

❦ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ
 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ وَهُوَ
 ابْنُ سَلَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَسَأَ
 أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَعْجَازِهِنَّ
 ❦ قَالَ أَبُو عَيْسَى وَعَلِيٌّ هَذَا هُوَ عَلِيُّ بْنُ طَلْقٍ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الزَّيْنَةِ .** حَدَّثَنَا عَلِيُّ
 ابْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ
 خَالِدٍ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ سَعْدٍ وَكَانَتْ خَادِمًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ

وذكر عن أمم من أهل العلم والتابعين والعلماء خلق كثير وأوعب في الأدلة
 ولقد سألت عنه الشيخ الأَكْبَرُ فقال إن الله حرم وطء الحائض بعلة أن يفرجها
 أذى وهو دم الحيض فإذا كان الفرج المحلل يحرم بطريان الأذى عليه فهو وضع
 لا يفارقه الأذى أخرى أن يحرم عليه وهذا مالا جواب عنه وقد بيناها في كتب
 الأحكام وغيرها

باب كراهية خروج النساء في الزينة

ذكر حديث ميمونة بنت سعد خادمة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن المرأة الرافلة في
 الزينة في غير أهلها كمثل ظلمة يوم القيامة لا نور لها وضعفه قال ابن العربي رحمه
 الله ولكن المعنى صحيح فإن اللذة في المعصية عذاب والراحة نصب والشبع
 جوع والبركة محق والنور ظلمة والطيب نتن وعكسه الطاعات فخلوف فم الصائم

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثَلُ الرَّافِلَةِ فِي الزَّيْنَةِ فِي غَيْرِ أَهْلِهَا
كَمَثَلِ ظُلْمَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لِأَنْوَرِهَا * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ
إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ يَضْعَفُ فِي الْحَدِيثِ مَنْ
قَبْلَ حَفْظِهِ وَهُوَ صَدُوقٌ وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ

باب ماجاء في الغيرة . حدثنا حميد بن مسعدة حدثنا
سفيان بن حبيب عن الحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة
عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله يغار والمؤمن

أطيب عند الله من ريح المسك ودم الشهيد اللون لون دم والعرف عرف مسك
وقد حققنا ذلك في تفسير القرآن

باب في الغيرة

قال ابن العربي رحمه الله هذا باب عظيم قد بيناه في كتاب الأمور والأحكام
وأملينا عليكم فيه من كل نوع أحسنه وذكرنا فيه تفسير الأحاديث ذكر أبو
عيسى حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى
يغار والمؤمن يغار وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله عليه (الاسناد) روى هذا
الباب جماعة منهم أبو هريرة ثم تقدم الثاني عائشة قالت قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ما من أحد أغير من الله أن يزنني عبده أو تزني أمته (الثالث) حديث
أختها أسماء قالت لاشيء أغير من الله (الرابع) قال البخاري وقال وارد عن
المغيرة بن شعبة قال سعد بن عباد لو وجدت مع امرأتى رجلاً لضربتة بالسيف
غير مصفح به قال النبي صلى الله عليه وسلم أنعجبون من غيرة سعد لأننا أغير منه

يَغَارُ وَغَيْرُهُ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ * قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثُ حَسَنِ
غَرِيبٍ وَقَدْ رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ
أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ وَكَلَّا

وهذه الأحاديث صحاح وتمامها لا أحد أغير من الله ولذلك حرم الفواحش
ما ظهر منها وما بطن قال أبو عيسى وقال عبد الله بن عمر بن عبد الملك بن عمير
لا شخص أغير من الله وهذا هو عبد الله بن عمر بن عبد الملك بن عمير الأسدي
(العربية) الغيرة الاختلاف بين المعنيين أو المعاني وإذا علم المرء ما يكره أو ما يسره
تغيرت حاله إلى مكروهه من الأمر أو محبوب يضرب مثل التعيين الحال بعلم
المكروه وخصص به ويظهر على تغييره^(١) الحال بعلم ما يكره قول أو فعل وكلاهما
مما يرد ذلك ويكون جزاء عليه أو وعيدا قبل ذلك فيه فيسمى ذلك من الوعيد
قبل ومن الجزاء يعد غيرة (الأصول) فيها مسألتان (الأولى) قوله في الحديث
لا أحد أغير من الله قال ابن العربي هو الأحد الواحد حقيقة وحقا فيسمى به
وقوله شيء اسم من أسمائه التي لا تختص به فكل موجود شيء لا كالأشياء يسمى
به في التعريف ولا يسمى به في الابتهاال قال سبحانه قل أي شيء أكبر شهادة
قل الله ولا يسمى بشخص لأن حقيقة المماثل من الأجسام التي تشغل الحيز
ويستقل بالمكان ويحجب ما وراءه عن العيان وذلك كله على الله تعالى محال
معنى ممنوع تسمية وما وقع من ذلك في حديث عبد الله بن عمرو عن عبد الملك
ابن عمير وهم عن عبد الملك قد رواه عنه أبو عوانة فلم يذكر هذا فلا تعولوا عليه
فربما ذكره بمعناه أو توهم أنه لا بأس فيه أو جرى من غير قصد على لسانه
(الثانية) قوله أغير من الله قد ثبت بالأدلة القطعية استحالة التغير على الله وإذا

(١) هكذا بالأصل

الْحَدِيثُ صَحِيحٌ وَالْحَجَّاجُ الصَّوَّافُ هُوَ الْحَجَّاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ وَأَبُو عُمَانَ
اسْمُهُ مَيْسَرَةٌ وَالْحَجَّاجُ يُكْنَى أَبَا الصَّلْتِ وَثِقَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ
الْعَطَّارُ عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ فَقَالَ ثِقَةٌ فَطَنَ كَيْسٌ

وردد الخبر عنه سبحانه بلفظ يستحيل ظاهره عليه وجب التأويل فيه وعاد
الى فائدة الغيرية من الوعيد على الفعل أو من ايقاع العقوبة بعده وقد حرم
سبحانه الفواحش من غيرته وشرع الحدود على فاعلها من حكمته ومنع قوم من
المعاصي بعصمته وذلك أشرف وجوه غيرته (الأحكام) في مسألتين (الأولى)
أشد المؤمنين غيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك أمر بالمعروف ونهى
عن المنكر ولم تأخذه في الله لومة لائم وأصحابه تابعون له في الغيرة وقد روى
أنه قال دخلت الجنة فرأيت فيها امرأة الى جانب قصر فقلت لمن هذا القصر
قالت لعمر بن الخطاب فاردت أن أدخله ثم ذكرت غيرتك فبكى عمر وقال
أو عليك أغار يا رسول الله ومن غيرة سعد قال لو وجدت مع امرأتى رجلاً
لضربتة بالسيف غير مصفح به ولم يغير عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذلك وهى المسألة الثانية والمعنى أنه له وجده وهو عليها وذلك منه فى ذلك
منها فانه كان يكون مباح الدم بزناه وقد اختلف الناس فى ذلك فقال الاكثر
لا يباح دمه الا بزنى ثابت عند الحاكم أو باقرار دائم لا رجوع عنه وقيل هو
مباح فى حق الأبرين وأشار الى ذلك محمد بن المواز ولا أقول به وقد جئنا
فى هذه المسألة ببعيدة^(١) عصى فلينظر فيها ولعظم الخطب فى هذه المسألة قال عمر
إذا وجد رجل مع امرأته رجلاً ان قتله فدمه هدر وقال على عليه القود وقال
بعض أصحابنا ان كان كثير التشكى منه فدمه هدر ولقد قال الناس ان عليه
القتل ان كان ثيباً وان كان بكر لم يقتل والمسألة عويصة الماخوذ وهذا القدر يكفى والله أعلم

❦ **باب** كراهية أن تسافر المرأة وحدها **حدثنا** أحمد بن منيع **حدثنا** أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها وفي الباب عن أبي هريرة

باب كراهية أن تسافر المرأة وحدها

أبو صالح عن سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها المغيرة عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسافر امرأة مسيرة يوم وليلة إلا ومعها ذو محرم منها قال ابن العربي في العارضة في هذا الباب أن النساء لحم على وضئ إلا ماذب عنه كل أحد يشتهين وهن لا مدفع عندهن بل ر. ب. كان الأمر إلى التخلي والاسترسال أقرب من الاعتصام فحضر الله عليهن بالحجاب وقطع الكلام وتحريم الكلام ومباعدة الأشباح والامع ذى الحجاج الذى يستحبها وهو الزوج والذى يمنع استيفائها بكل حال وهم أولو المحرمية وما لم يكن بد من تصرفهن أذن لهن فيه على شريطة أن يكون معهن من هن من لهن ونزع عنهن من ذوى المحارم لهن وذلك فى باب المخافة وهو السفر (١) الخلوة ومعدن الوحدة وقد بينا فى كتاب الصلاة حد السفر وحقيقته فلينظر هنالك لتكشف به المسألة ههنا

وَأَبْنُ عَبَّاسٍ وَأَبْنُ عُمَرَ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَى
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا
مَعَ ذِي مَحْرَمٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُسَافِرَ
إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ وَأَخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ مُوسِرَةً وَلَمْ يَكُنْ لَهَا
مَحْرَمٌ هَلْ تَحُجُّ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْحُجُّ لِأَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ

أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْلُوَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ فَانَ الشَّيْطَانُ ثَالِثُهُمَا
وَمَعْنَاهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ مِنْ جَنْسِهِ إِذَا قَدْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَحِلُّ
لَهُ الْخُلُوعُ بِانْفِرَادِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مِنْ يَحْمِيهَا لِمَحْرَمِيَّةٍ (١) وَلَمَّا ثَبَتَ هَذَا الْأَصْلُ
وَفَهِمَ الْعُلَمَاءُ الْعِلَّةَ قَالُوا إِنَّهَا يَجُوزُ لَهَا السَّفَرُ فِي الرَّفَقَةِ الْمَأْمُونَةِ الْكَثِيرَةِ الْخَلْقِ
الْفَضْلَاءِ الرِّجَالِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بَلْ عَيْنُ الْمَحْرَمِ شَرْطٌ وَاعْجَبَ لَهُ يَعْطِلُ الْعِبَادَةَ
وَيَقُولُ أَنَّ مَعْنَى الْمَحْرَمِيَّةِ التَّعْظِيمَ وَالْغَرَضُ مِنْ عِبَادَةِ الزَّكَاةِ سَدِّ خَلَّةِ الْفُقَرَاءِ فَتَجْزِي
فِيهَا الْقِيَمَةُ ثُمَّ يَأْتِي إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَلَا يَعْلَمُهَا وَيَدْعِي أَنَّ الْمَحْرَمَ عَيْنُ مَعِينَةٍ فِيهَا أَنَّ
هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ مَعْرُضٌ لِكُلِّ مَعَابٍ وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي أَبُو زَيْدٍ مِنْهُمْ لَمَّا حُرِّمَ
عَلَى الْمَرْأَةِ الْخُرُوجُ فِي الْعِدَّةِ عَلَى الْخُصُوصِ صِيَانَةَ لِحْرْمَةٍ خَاصَّةٍ كَانَتْ مِنَ الْخُرُوجِ
لِلْحَرَمَةِ الْعَامَةِ أَوْلَى وَهَذِهِ صِيَانَتُهُنَّ عَنِ الزَّانَا وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ عُلَمَاؤُنَا بِأَنَّ الْعِدَّةَ
تَمْنَعُ أَصْلَ الْخُرُوجِ وَعَدَمُ الْمَحْرَمِ لَا يَمْنَعُ أَصْلَ الْخُرُوجِ فَإِنَّ الْحَرَمَةَ بِعَدَمِ الْمَحْرَمِ
تَعْمُ الْعُمُرَ وَاسْتَثْنَى الْخُرُوجُ فِي مَصَالِحِهَا الْقَرِيبَةِ رَخْصَةً (قُلْنَا) الرِّخْصَةُ لَا تَبِيحُ
الزَّانَا وَلَا أَسْبَابُهَا فَتَتَّبَعُ هَذَا التَّعْلِيلُ مَسْقُطٌ لِأَهْلِ الدَّلِيلِ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَعْدَى بْنُ حَاتِمٍ يَوْشِكُ أَنْ تَخْرُجَ الظُّلْمِيَّةُ مِنَ الْحَيْرَةِ إِلَى
مَكَّةَ لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ عَدَى فَعَشْتُ حَتَّى رَأَيْتُ ذَلِكَ وَلَا

السَّبِيلَ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا فَقَالُوا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا
 حَرَمٌ فَلَا تَسْتَطِيعُ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ
 وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا فَانْهَارًا تَخْرُجُ مَعَ النَّاسِ فِي الْحَجِّ
 وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ
 عَمْرِو حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي

يُبَشِّرُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِمَا هُوَ حَسَنٌ عِنْدَ اللَّهِ وَشَرٌّ مِنْ دِينِهِ وَتَعْلَقَ عَلَيْهِمَا
 بِسَفَرِ الْهَجْرَةِ وَهُوَ تَعْلَقُ فُلُوسٌ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ بَيْنَ الْكُفَرَاءِ كَأَنَّهَا فِي مَفَازَةٍ فَيَلْزِمُهَا
 الْخُرُوجَ إِلَى الْأَنْسِ وَالْأَمْنِ وَأَمَّا الْخُرُوجُ مِنْ مَوْضِعِ الْأَمْنِ بِتَعَرُّضِ الْخَوْفِ
 فَلَا يَجُوزُ بِحَالٍ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا نَبِهْنَا عَلَيْهِ مِنْ وَجُودِ الْأَمْنِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ
 (فَإِنْ قِيلَ) لَا يُؤْمِنُ بِالرَّفَقَةِ فِي الْأَسْفَارِ الْمَائِدَةِ الْمُتَفَرِّقَةِ قَبْلِي وَحَدَّثَنَا أَوْ مَعَ
 وَاحِدٍ لَا يُؤْمِنُ عَلَيْهَا (قُلْنَا) الْعِبْرَةُ فِي الْغَالِبِ وَأَنَّهَا إِذَا رَأَتْ الْأَنْفَرَادَ اسْتَعَانَتْ
 وَاسْتَقَامَتْ وَالْأَمْرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْغَالِبِ وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الدُّخُولُ عَلَى الْمَغِيَّاتِ فَقَدْ
 أُدْخِلَ فِيهِ حَدِيثُ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَيَاكُمُ وَالْدُّخُولُ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ
 الْأَنْصَارِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْجَمْعَ قَالَ الْجَمْعُ الْمَوْتُ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
 قَالَ كَانَ قَبْلَ أَنْزَالِ الْحِجَابِ انْتَسَخَ النَّهْيُ بِأَعْظَمِ مِنْهُ فَلَا يَدْخُلُ عَلَى النِّسَاءِ إِلَّا عَلَى
 الْمَغِيَّاتِ وَلَا عَلَى الْمُخَضَّرَاتِ وَقَوْلُهُ الْجَمْعُ الْأَحْمَاءُ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ مُحَارِمُهَاوَالْحَتَنُ
 مِنْ قَبْلِ مُحَارِمِهِ وَالصَّهْرُ جَامِعُهُمَا وَيَعْنِي بِهِ الْمَوْتُ الَّذِي لَا بَدَّ مِنْهُ فِي مُخَالَطَتِهَا
 وَالدُّخُولُ عَلَيْهَا دُونَ حِجَابٍ كَمَا أَنَّ الْمَوْتَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا دُونَ حِجَابٍ وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّ
 الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ فَانْهَارَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ إِذْ خَرَجَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْلِبُ أَهْلَهُ إِلَى مَنْزِلِهِ فَلَقِيَ رَجُلَيْنِ فَقَالَ لِمَا لَهَا صَفِيَّةُ فَقَالَا

هَرِيرَةٌ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب ما جاء في كراهية الدخول على المغيبات حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عتبة بن عامر أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَا أَيُّكُمْ وَالْدُخُولَ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْحِمَا قَالَ الْحِمَا مَوْتُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِي * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثٌ

سبحان الله يا رسول الله فقال ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم واني خشيت ان يقذف الشيطان في قلوبكم شيئا فتهلكوا واختلف الناس في معنى هذا الكلام فقل ان الشيطان يتضاءل حتى يصير من المقدار واللطافة بحيث يتوغل في العروق ويسرى في الباطن سريان الدم وقيل تسرى آثاره ووساوسه أما آثاره فان أكل الحرام وبغير اسم الله فكل مامش في العروق من هذا الغذاء فانه يمشى بغير بركة فلا تقوم الجوارح الى طاعة ولا يجري في الخواطر خير وأما سريانه بذاته فيبين في القسم الجوازي اذا سلطه الله ومكنه وفي الحديث مامن أحد الا وله شيطان قيل له ولا أنت يا رسول الله ولا أنا الا أن الله أعانني عليه فأسلم فلا يأمرني الا بالخير اختلف الناس في ضبطه فقل بضم الميم من أسلم معناه أسلم أنا فان الشيطان لا يسلم كذلك فسرره سفيان بن عيينة وقيل فأسلم بفتح أي زال عن الكفر يشهد لصحته قوله فلا يأمرني الا بالخير وأما قوله خشيت أن يقذف الشيطان في قلوبكم فان معناه مبين لانهما لو ظنا بالذي

عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ حَدَّثَ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَمَّا مَعْنَى كَرَاهِيَةِ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ عَلَى نَحْوِ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَالِثَهُمُ الشَّيْطَانُ وَمَعْنَى قَوْلِهِ الْحَمْوُ يُقَالُ هُوَ أَخُو الزَّوْجِ لِأَنَّهُ كَرِهَ لَهُ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا

• **باب** • حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مَجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَلْجُوا عَلَى الْمُغِيبَاتِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِ قُنًى وَمِنْكَ قَالَ وَمَنْ لَكِنْ اللَّهُ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَاسْلَمْ • قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي مَجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ خَشْرَمٍ يَقُولُ قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَكِنْ اللَّهُ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَاسْلَمْ يَعْنِي أَسْلَمَ أَنَا مِنْهُ قَالَ سُفْيَانُ وَالشَّيْطَانُ لَا يُسَلِّمُ وَلَا تَلْجُوا عَلَى الْمُغِيبَاتِ وَالْمُغِيبَةُ الْمَرْأَةُ الَّتِي يَكُونُ زَوْجُهَا غَائِبًا وَالْمُغِيبَاتُ جَمَاعَةُ الْمُغِيبَةِ

صلى الله عليه وسلم وان تلك امرأة خاطئة لئلا عن درجة الايمان الى الكفر فلذلك بادر بالايمان بل بالبيان ليقطع وساوس الشيطان وأما حديث اسمعيل ابن عياش عن معاذ فقد ضعفوه ولكن معنى حديث معاذ صحيح ممكن ظاهر

● **باب** . حدثنا محمد بن بشار حدثنا عمرو بن عاصم حدثنا
 همام عن قتادة عن موري عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان
 ● قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب

● **باب** . حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا اسمعيل بن عياش
 عن بجير بن سعد عن خالد بن معدان عن كثير بن مرة الحضرمي عن
 معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذي امرأة زوجها
 في الدنيا إلا قالت زوجته من الحور العين لا تؤذي قاتلك الله فأنما هو
 عندك دخيل يوشك أن يفارقك إلينا ● قال أبو عيسى هذا حديث
 حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ورواية اسمعيل بن عياش
 عن الشاميين أصح وله عن أهل الحجاز وأهل العراق من أكبر
 آخر كتاب النكاح وأول كتاب الطلاق

في الامكان فان المرأة اذا آذت الزوج الصالح غضب لذلك الله والملائكة وأهل
 الجنة والكل يلعنها ولا شك لأنه دخيل عليها وعارية عندها فكان من الحق
 مراعاته لقصر مدة الصحبة وما يلزم من حسن العشرة فاذا آذته استمرت عليها
 اللعنة ولم تعد من الملائكة ولا من أهل الجنة تقريبا ولعذاب الآخرة أشد وأبقى (١)

بسم الله الرحمن الرحيم
أبواب الطلاق واللعان

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب ماجاء في طلاق السنة . حدثنا قتيبة حدثنا حماد
ابن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبیر قال سألت
ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهي حائض فقال هل تعرف عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

كتاب الطلاق

باب طلاق السنة

يونس بن جبیر قال سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهي حائض فقال
هل تعرف عبد الله بن عمر فانه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر النبي صلى
الله عليه وسلم فأمره أن يراجعها قال قلت فيعتد بتلك الطلقة قال له أرأيت ان عجز
واستحمق (الاسناد) قال ابن العربي رحمه الله هذا الحديث أصل في الطلاق
وتضمن أصولا كثيرة وأبان أحكاما متعددة وأبو عيسى من طريق يونس
ابن جبیر مختصرا ولكنه ذكر معه فائدة زائدة على حديث أكثر الرواة وهي
سؤاله عن الاعتداد بتلك الطلقة وله طرق ثلاث (الأول) طريق يونس بن

أَبْنُ عُمَرَ فَإِنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهُ أَنْ يَرَا جِعَهَا قَالَ قُلْتُ فَيَعْتَدُ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ قَالَ فَمَهْ أَرَأَيْتَ أَنْ عَجَزَ وَاسْتَحَمَّ حَرِشًا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي الْحَيْضِ فَسَأَلَ عُمَرُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ مَرَهُ فَلْيَرَا جِعَهَا ثُمَّ لِيُطْلِقْهَا طَاهِرًا

جبیر المتقدمه (الثانية) طریق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم وهو مختصر أيضا وفيه زيادة فانه قال مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا خرجه مسلم وذكره أبو عيسى (الثالثة) طريق نافع وفيه ألفاظ مختلفة جميعها في الصحيح طلق ابن عمر امرأته وهى حائض فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها ثم يمسها حتى تطهر ثم تحيض عنده حيضة أخرى ثم يمسها حتى تطهر من حيضتها فان أراد أن يطلقها فليطلقها من قبل أن يجامعها فتلك هى العدة التى أمره الله أن يطلقها بها زاد سالم فتغيظ رسول الله صلى الله عليه وسلم خرجه البخارى ومسلم عن الليث عن نافع طلق ابن عمر تطليقة واحدة وكان عبد الله سئل عن ذلك قال أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنى بهذا وان كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت الله فى أمرك به من طلاق امرأتك وكذلك جوزه عبد الله عن نافع فقال تطليقة واحدة وزاد الزهرى عن سالم وقال حتى تحيض حيضة مستقبلة سوى التى طلق فيها فان بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهرا قبل أن يمسها لم يزد عليه وروى أيوب عن ابن سيرين مكثت عشرين سنة فحدثني من لا أتهم أن ابن عمر طلق امرأته

أَوْ حَامِلًا ۖ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ يُونُسَ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ وَكَذَلِكَ حَدِيثُ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ
 مَنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا
 عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ طَلَّاقَ
 السَّنَةِ أَنْ يُطَلَّقَهَا طَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَهِيَ

ثَلَاثًا لَقِيتَ أَبَا غَلَابٍ يُونُسَ بْنِ جَبْرِ الْبَاهِلِيَّ وَكَانَ إِذَا ثَبَتَ لِحَدِيثِي أَنَّهُ سَأَلَ
 ابْنَ عُمَرَ لِحَدِيثِهِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَخَرَجَ مُسْلِمًا فَسَمِيَ السَّائِلُ لَابْنَ عُمَرَ
 وَرَوَى عَنْ ابْنِ الزَّيْبِرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَيْمَنَ مَوْلَى عِزَّةٍ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ
 وَابْنَ الزَّيْبِرِ يَسْمَعُ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ وَقَالَ فِي آخِرِهِ وَقَرَأَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لَعَدَتِهِنَّ
 زَادَ النَّسَاءُ فَرِيضًا عَلَى وَزَادَ مِنْ رِوَايَةِ الْمُعْتَمَرِ مَرَّةً فَلْيُرَاجِعْهَا فَإِذَا اغْتَسَلَتْ
 فَلْيَتْرَكْهَا حَتَّى تَحِيضَ فَإِذَا اغْتَسَلَتْ مِنْ حَيْضِهَا فَلَا يَأْتِيهَا حَتَّى يُطَلِّقَهَا فَإِنْ شَاءَ
 امْسَاكُهَا فَلْيَمْسِكْهَا وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَيْحْتَسِبُ بِتِلْكَ الطَّلِيقَةِ قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْ
 عَجِزَ وَاسْتَحْمَقَ وَفِي الصَّحَاوِي قُلْتُ لَهُ جَعَلْتَ فِدَاكَ فَاغْتَدَدْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ
 قَالَ وَمَا يَمْنَعُنِي وَإِنْ كُنْتُ أَسَأْتُ فَاسْتَحْمَقْتُ (العربية) أَمَا هُوَ مَوْضُوعٌ بِتَجْرِيدِ
 الْمَخْبَرِ عَنْهُ بِتَوَقُّعِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْخَبَرِ وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنَ الْمَفْتُوحَةِ الْأَلْفِ وَالْمَكْسُورَةِ
 عَلَى اخْتِلَافٍ كَثِيرٍ وَجَعَلُوهُ فِي الْإِفَادَةِ نَائِبًا مَنْابِ حَرْفِ الشَّرْطِ وَعَوَاضًا عَنْ
 الْفِعْلِ وَكَذَلِكَ دَخَلَتْ فِي جَوَابِ الْفَاءِ وَالْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ أَمَا زَيْدٌ فَمَنْطَلَقٌ أَيْ إِنْ
 تَطَّلَعَ أَحَدًا إِلَّا نَطْلَاقَ لِيَعْلَمَهُ وَأَخْبَرَ بِهِ أَحَدٌ وَعَنْ أَحَدٍ فَانْهَ زَيْدٌ مَنْطَلَقٌ وَقَوْلُهُ
 اسْتَحْمَقْتُ أَيْ صَرْتُ أَحْمَقَ ذَاهِبَ الْعَقْلَ وَالتَّحْصِيلُ وَقِيلَ سَكِرْتُ لَشَرْبِ الْحَمَقِ

طَاهِرٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْسَّنَةِ أَيْضًا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ
لَا تَكُونُ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ إِلَّا أَنْ يُطَلَّقَهَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ وَأَسْحَقَ وَقَالُوا فِي طَلَاقِ الْحَامِلِ يُطَلَّقُهَا مَتَى شَاءَ وَهُوَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُطَلَّقُهَا حَتَّى كُلِّ شَهْرٍ تَطْلِيقَةً

وهي الخمر والأول أقوى (الأحكام) الأولى سؤال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك يحتمل وجوها منها أنهم لم يروا قبل هذه النازلة مثلها فاراد السؤال ليعلموا الجواب ويحتمل أن يكون ذلك معلوما عنده بالقرآن وهو قوله فطلقوهن لعدتهن وقوله والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقد علم أن هذا ليس بقرء فافتقر إلى معرفة كيفية الحكم فيه ويحتمل أن يكون سمع من النبي صلى الله عليه وسلم النهي والأوسط أقواها (الثانية) الطلاق في مدة الحيض والنفاس لا يجوز لما في الحديث من المنع منه ولا سيما في قوله فتغيظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يستحي من الحق وسواء كان الطلاق مجردا أو كان بعوض فإن كانا معلومين عليه أو معلوما بحكم كفرقة العيب في النكاح أو عدم النفقة فلا يجوز أيضا نص عليه ابن القاسم وأشهب وإن كانت فرقة الإيلاء لم تطلق عند أشهب لتعذر الوطء في الحياة وتعلق عند ابن القاسم وهو الأصح لا مكان الكفارة له فسقط حكم الإيلاء (الثالثة) وقع في بعض ألفاظ هذا الحديث أن السائل ابن عمر والصحيح تناول السؤال من عمر أبيه ولكن يجوز حرفه ويضاف السؤال إلى عبد الله مجازا (الرابعة) أن الزوج هو الذي أخبر أنه طالق في حال الحيض في هذه المسألة فاما إذا قالت المرأة طلقني وأنا حائض وقال بل طاهر فقال ابن سحنون القول قول المرأة ويحبر على الرجعة وأخبر

أصبح عن ابن القاسم القول قوله قاله علماءنا هذا إذا ذهب الحيض وأما لو لم يقر بالطهر فلا وقد قيل إن القول قوله بكل حال وهو الأصح لأنه لو اعتبر قولها لكان الطلاق بيدها لا بيده (الخامسة) قوله فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها جعل ذلك مالك قضاء وجعله غيره استحبابا والأصح ما قاله مالك وقد بيناه في مسائل الخلاف ودليله لفظ ومعنى أما اللفظ فقوله فليراجعها وأما المعنى فلأن النهي عن الطلاق في الحيض إنما كان لما فيه من الأضرار بالمرأة في تطويل العدة والأضرار حرام فوجب قطعه بالرجعة وإن اتبعت اللفظ قلت لأنه طلاق خالف الأمر ومن عمل ما ليس عليه الأمر في الشريعة فهو رد بقول النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم ينظر في ذلك حتى خرجت من الحيض فقال أشهب وحده إذا خرجت من الحيضة إلى الطهر لم تجبر على الرجعة لأن المعنى المخوف من تطويل العدة قد ذهب وهو معنى قوله قوى لولا أنه أجبر على الرجعة لثلاث تكون في حكم المطلقة قبل الدخول فيقال فيه إذا طهرت مسها وكذلك روى عن نافع عنه حتى إذا حاضت بعد المس حتى إذا أخرج ودخلت الحيضة قبل فلو طلقها في طهر قد مسها فيه أثم لا تجبرونه على الرجعة وإن كان قد طول العدة (قلنا) ينبغي أن يجبر ولكن قد تقدم من رواية النسائي عن المعتمر أنه قال لا يمسه ولم يذكر حكم ما يكون بعد المسيس فبقى على الأصل وخرجت حال الحيض بالنصر وقد قال الشافعي يجوز أن يطلقها في طهر جامعها فيه أطول منه مداً وأكثر ضرراً (السادسة) قال علماءنا الطلاق في الحيض وإن كان حراماً فإنه يلزم إذا وقع خلافاً لابن علي ومن تبعه والدليل عليه هو أن راوى الحديث وصاحب القصة حكم بلزومه فقال رأيت أن عجز واستحتمق يعني أيسقط عنه الطلاق بالخروج من النكاح (السابعة) إذا كان الطلاق واحداً نفذ وأجبر الرجعة وإن كان الطلاق ثلاثاً وقع ولم يؤمر بالرجعة ويكون آثماً عند الله وزعم قوم أن الثلاث واحدة وأسندوا ذلك إلى ابن إسحاق رواه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق ركاته بن عبد يزيد امرأة ثلاثاً في مجلس واحد قال إنما تلك واحدة فأرجعها إن شئت روى عن ابن إسحاق

انه قال انما ردها عليه لأن الطلاق كان ثلاثا في مجلس واحد وفي صحيح مسلم ان الثلاث كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة عمر واحدة فلما تنابح الناس قال استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيته عليهم قلنا قد تكلم في هذه المسألة في الفقه وفي التفسير بما فيه كفاية والعارضة الآن في ثلاث معان الأول أن الصحيح في حديث ركانة (الثاني) أنه منبوكم أن عمر رده إلى الامضاء وماذا تريدون من حديث رده عمر والصحابة موجودون فلم يكن منهم من رده عليه هذا ابن عباس يرى امضاء الثلاثة في كلمة وهو راوى هذا الحديث الذي زعمتم فهل الحديث رده راويه وعمر الخليفة مطلع ان هذا الا سوء رأى وخطأ في المذهب (الثالث) انك اذا استقرأت واستقريت الروايات لم تجد لهذا المذهب عضدا بل تليفه منفردا ما طلبت عنه ملتجدا وقد أخبرنا المبارك بن عبد الجبار أخبرنا القاضي أبو الطيب أخبرنا الدارقطني حدثنا محمد بن حميد حدثنا سلمة بن الفضيل عن عمر بن أبي قيس عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال كانت عائشة الخثعمية عند الحسن بن علي بن أبي طالب فلما أصيب علي وبويع الحسن بالخلافة قالت لتهنئك الخلافة يا أمير المؤمنين فقال يقتل علي وتظهرين الشماتة اذهبي فأنت طالق ثلاثا قال فتلفعت ثيابها وقعدت حتى انقضت عدتها فبعث اليها بعشرة آلاف متعة وبقية تبقى لها من صداقها فقالت متاع قليل من حبيب مفارق فلما بلغه قولها بكى ثم قال لولا أني سمعت جدي أو حدثني أني أنه سمع جدي أو حدثني أني أن جدي يقول أيما رجل طلق امرأته ثلاثا مبهمه أو ثلاثا عند الاقراء لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره لراجعتهما (الثامنة) لا خلاف بين الأمة في أن حكم النفساء في هذا حكم الحائض وحكى عن بعض المخاضين أن يقول بخلق القرآن ولا يعتبر قوله أن النفساء لا تدخل في هذا الحكم ولا مخافة (١) اعتذاركم به ما ذكرته فان هذا الا قرآن معه ولا سنة ولا عمل أما القرآن فقد قال الله فطلقوهن لعدتهن أي في حال يستقبلن فيها العدة ولا يتصور ذلك ألا بعد الطهر من الدم

وأما السنة فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لزوجته حين حاضت معه في الخيالة لعنك نفست فما الحائض نفساء فدل على أن معنى اللفظين واحد ثم إن المعنى الذي لاجله حرم طلاق الحائض موجود في النفساء (التاسعة) هذا الحديث أصح دليل على أن الأقراء الأطهار لأنه أمره ألا يطلق إلا في وقت يعتد به العدة وذلك طهر لم يمسه فيها ولا اشكال في أن لفظ القراء ينطلق على الحيض والطهر في العربية انطلاقا واحدا ولكن ذكره في العدة للطهر أولى وأوقع من الوجوه التي بينها في كتاب الأحكام ومسائل الخلاف من عمده أن أهل العربية قالوا إذا كان المراد به الطهر جمع على فعول وإذا كان المراد به الحيض جمع على أفعال قال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال صلى الله عليه وسلم دعي الصلاة أيام أقرائك وقال الأوزاعي لما ضاع فيها من قروء نسائك وقوله لابن عمر طلقها في حال كذا فتلك العدة التي أمر الله بها وهو الطهر (العاشرة) قال أبو حنيفة للزوج أن يطلق في الحيض ويراجعها إن طلقها في الطهر الذي يلي الحيض ونص الحديث يرده كما قدمنا (فإن قيل) فقد روى حتى تحيض ثم تطهر خاصة (قلنا) تلك رواية لبعض الحديث وكاله التكرار فيه فلا يعول على حديث ناقص (فإن قيل) فقد قال فطلقوهن لأطهارهن (قلنا) لا يصح هذا لأن العدة ليست طهرا واحدا (فإن قيل) فما هو طلاق السنة عندكم (قلنا) ما اجتمع فيه سبعة شروط طلاق واحدة من تحيض طاهرا لم يمسه في ذلك الطهر ولا تقدمه طلاق في طهر تلاه وخلا عن العوض ولذلك قلنا إن طلاق الحائض عند الدخول بها جائز عند ابن القاسم ونهى عنه أشهب والأول أصح من لفظ الخبر ومعناه وهذه الشروط السبعة هي صفة طلاق ابن عمر في الحديث المتقدم (الحادية عشرة) إذا طلقها في طهر ثم ارتجعها جازله أن يعقبه طلاقا وقال أبو يوسف ليس ذلك لأن الطهر

سبب الاباحة للطلاق في الخلاص عن عهد النكاح سبب ملكه والطهر سبب
 اباحته ففرض بالملك على الاباحة (الثانية عشرة) الصغيرة واليايسة اذا دخل
 في النكاح عليها جازله ان يطلق في أى وقت شاء زفر لا يطلق حتى يكون بين
 الوطء والطلاق شهر لأنهما يفترقان من الطلاق فيعتبر لهما في حال الوطء للطلاق
 مقدار ما يعتبر في العدة والفرق بينهما أن العدة عبادة وحق الله وذلك المعتبر
 في ايقاع الطلاق لها لأجل تطويل العدة وذلك معدوم ههنا (الثالثة عشر) متى
 تنقضى العدة وهذه المسألة في نفسى أبدا منهاشئ ولذلك ذكرها في التفسير والمعنى
 فيها أن الله قال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فمن قال انها الاطهار قال
 ثلاثة أطهار ومن قال انها الحيض قال ثلاث حيض قال ابن العربي اذا دخلت
 في الدم من الحيضة الثالثة برئت منه وبرى منها يعنى رجلي لها نكاح آخر وكيف
 تنكح ولعل ذلك الدم يكون حيض استبراء وانما يدوم اليسير ثم ينقطع فمن الحق
 أن يتوقف حتى تكمل حيضة وهذا يبين أن الحيض هي الاقراء وقد نصر في
 المدونة وكتاب محمد لكنه لا يراه الا البصراء وقال أبو حنيفة لا تنقضى حتى
 تغتسل من الحيضة الثالثة لما دون العشرة ويذهب وقت صلاة فان كانت أيامها
 عشرة وهي عنده أكثر الحيض فبلغتها خرجت من العدة وان لم تغتسل وقال
 الثوري وزفر لا بد من الغسل وقال ابن شبرمة اذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة
 بانتهى وقال ابن شهاب اذا كمل الطهر الرابع والله هذا الفقه وفي حديث المعتمر
 فاذا اغتسلت فلا يكون كذا مرتين فذكر الغسل ومعنى ذلك بلغت حده لا
 أنها فعلته وقد يأتى التفعل بمعنى صح منه الفعل وان لم يوجد وقول ابن شهاب
 أقواها وأولاها لقوله بلغن أجلهن وههنا انتهت العادة وليكون التبعض والاستيفاء
 ان شاء الله

• **باب** مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ . حَدَّثَنَا هُنَادُ

حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَّانَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي الْبَتَّةَ فَقَالَ مَا أَرَدْتَ بِهَا قُلْتُ وَاحِدَةً

ما جاء في البتة

ذكر حديث ركانة قال أتيت فقلت يا رسول الله اني طلقت امرأتى البتة
فقال ما أردت (الاسناد) ذكر أبو عيسى عن البخاري أنه مضطرب تارة قيل
فيه ثلاث وتارة قيل فيه واحدة وأصححه أنه طلقها البتة وأن الثلاث ذكرت فيه
على المعنى (الأحكام) قال ابن العربي رحمه الله وهذه المسألة وهي القول في
البتة من أعسر المسائل في أمثالها وهي مسألة تعارضت فيها الأخبار المروية
وتعارضت فيها المعاني العربية فاختلف هذا الاختلاف فيها السلف من الصحابة
والتابعين رضي الله عنهم ومع هذا فلا بد من الولوج على آثارهم حيث ولجوا
والدخول بالخروج من حيث دخلوا وخرجوا والله الموفق للصواب برحمته
والمحرر منها (١) (الاولى) تقييد الأقوال أمهاتها (١) (الاول) ان النية ثلاث
عند مالك في أصل الوضع الا أنها يختلف الجواب فيها بحال النية وحال من
أضيفت اليها من مدخول فيها أو غيرها (الثاني) هو ما نوى بها واحدة أو اثنتين
أو ثلاثا قاله أبو حنيفة زاد زفر الا أنها باقية قاله الاوزاعي وقال
الشافعي وهي كناية فما نوى منها كان ولا يكون صريحا وجملة أقوال السلف
فيها يرجع الى قولين أحدهما أنها ثلاث (الثاني) أنه ينوى ويحلف على ما روى
في حديث ركانة ومطلع نظر كل فريق ظاهر أما قول الشافعي فعول على ما روى

قَالَ وَاللَّهِ قُلْتُ وَاللَّهِ قَالَ فَهُوَ مَا أَرَدْتُ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ
لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ فِيهِ
اضْطِرَابٌ وَيُرْوَى عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا
وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي

عن عمه محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع عن عجير
ابن عبد الله يزيد بن ركانة أن ركانة بن عبد زيد طلق امرأته سهيمة البتة وهي
المزينة فاخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال والله ما أردت إلا واحدة فقال
وكانت والله ما أردت إلا واحدة فردها النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية
في زمن عمر والثالثة في زمن عثمان وقال فيه أبو داود عن نافع عن ركانة وأشبهه
الاسانيد ما ذكره الترمذي فقد صار مختلفا في منعه فلم تقم به حجة وقال أبو داود
حديث نافع عن عجير حديث صحيح وكيف يجعله صحيحا وفيه ما ترون من
الاضطراب ولم يتقلده المشاهير وفيه اليمين ولم يقل بها فقهاء مصر كما لم يقولوا
باستخلافه في حملك على غاربك كما جعله عمر بن الخطاب وأما مطاع أبي حنيفة
فلم يمجدها في كتاب الله ولا وجدها منصوصة في صحيح حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم رجع الى المعنى أن الطلاق الحل والبت القطع وقطع المتصل
كل المرتبط وكان ينوي في الطلاق ينوي بالبتة وأما زفر فبناه على ما اذا قال
لامراته أنت بائن فانه عنده طلاق لا رجعة فيه واذا ساعده عليه فيلزمه مثل
ذلك فيه وليترك هذا على ما اذا قال أنت طالق لا رجعة لي عليك هل يلزمه
ذلك أم لا وهل يجوز اسقاط الرجعة وهي حكم الله في الطلاق الواحد أم لا وقد
بيننا أنه يجوز في مسائل الفقه وأما مطاع مالك الذي قضى به عمر وعلى فهو أن
الطلاق وفيه حل عقد النكاح ومشوية المرجع رخصة من الله ورفق ورحمة

طَلَّقَ الْبَتَّةَ فَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ جَعَلَ الْبَتَّةَ وَاحِدَةً وَرَوَى عَنْ
عَلِيِّ أَنَّهُ جَعَلَهَا ثَلَاثًا وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ نِيَّةُ الرَّجُلِ أَنْ نَوَى وَاحِدَةً
فَوَاحِدَةً وَأَنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ وَأَنْ نَوَى ثَنَيْنِ لَمْ تَكُنْ إِلَّا وَاحِدَةً وَهُوَ
قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي الْبَتَّةِ إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ

لعباده ولطف فاذا عدل عن السبيل التي شرع الله لها أخذ بمقتضى لفظه والبت هو القطع
الذي لا علامة معه باقية من ذلك قولهم في المثل سكران ما يدت أي ما يبين أمرا
وصدقة بته منقطعة عن أجناس الأملاك وماضية لا رجوع فيها وبت الحاكم
عليه القضاء قطعاً لا كلام له معه فيه ويقال طلقها ثلاثاً بائنة ولولا أنها بمعناها
ما تبعت صفتها وفي الأثر الصحيح لا صيام لمن لم يدت الصيام من الليل ويعزم
عليه عزماً لا مشوية فيه ومن الأمثال المنبت لا أرضا قطع ولا ظهراً أبقى فهذا
تحقيق القول فيه ولو أن الأقوال المذهبية ثبتت على هذا الأصل ثبوت (١)
عليه لظهرت المسألة ولكن القوم اختلفوا في معناها وفي الألفاظ العائدة إليها
وقد تعلق علماءنا بما روى أن رفاعه طلق امرأته البتة فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم في آخر الحديث أتريدن أن ترجعي إلى رفاعه لا حتى تذوق عسيلته
ويذوق عسيلتك والمشهور في الصحيح أنها قالت طلقني فبت طلاقى يعني طلقني
ثلاث طلاقات وفي النسائي طلقني البتة وليس في هذا الحديث ما يدل على أن
الزوج تلفظ بالبتة فلم تكن فيه حجة وأي فرق يرتب وأبان في تأكيد القطع
وقد روى عن مالك أنه قال في البائنة أنها ثلاث وروى محمد بن عبد الحكم
عن ابن وهب أن مالكا قال هي واحدة له الرجعة فيها وفي الفروع المماثلة لهذه

بِهَا فَهِيَ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةٌ يَمْلِكُ
الرَّجْعَةَ وَإِنْ نَوَى ثَنَتَيْنِ فَثَنَتَانِ وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ

● **بَابُ مَا جَاءَ أَمْرُكَ بِيَدِكَ حَدَّثَنَا** عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا
سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ قُلْتُ لَأَيُّوبَ هَلْ عَلِمْتَ أَنَّ
أَحَدًا قَالَ فِي أَمْرِكَ بِيَدِكَ أَنَّهَا ثَلَاثٌ إِلَّا الْحَسَنُ فَقَالَ لَا ثُمَّ قَالَ
اللَّهُمَّ غَفِّرَا إِلَّا مَا حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ كَثِيرٍ مَوْلَى بَنِي سَمُرَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ

المسألة اضطراب كثير كقوله لاسييل لي عليك أو أعرف منه أن يقال لها
ملكك أمرك فلا تكون إلا الواحدة وسيأتي القول عليه إن شاء الله وقد قال
مالك في البتة والبائنة والخلية والبرية أنه يؤدي في غير المدخول بها ولم يقل أحد
أنه يؤدي في غير المدخول بها ولم يقل أحد أنه (١) في الثلاث فإن الفرق والله أعلم
بَابُ أَمْرِكَ بِيَدِكَ

قال حماد بن زيد قلت لأيوب هل تعلم أحدا قال في أمرك بيدك أنها ثلاث
إلا الحسن فقال لا ثم قال اللهم غفرا إلا ما حدثني قَتَادَةُ عَنْ كَثِيرٍ مَوْلَى بَنِي سَمُرَةَ عَنْ أَبِي
سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ هِيَ ثَلَاثٌ قَالَ أَيُّوبُ
فَلَقِيتُ كَثِيرًا مَوْلَى بَنِي سَمُرَةَ فَسَأَلْتُهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ فَرَجَعْتُ إِلَى قَتَادَةَ فَأَخْبَرْتُهُ
فَقَالَ نَسِيَ (الاسناد) قَالَ أَبُو عِيسَى قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ يَعْنِي الْبُخَارِيُّ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ
ابْنُ حَرْبٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوفًا وَأَسَنَدَهُ عَنْهُ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ قَالَ
أَبُو عِيسَى وَعَلَى بْنُ نَصْرِ ثِقَةٌ حَافِظٌ وَقَالَ النَّسَائِيُّ وَهَذَا حَدِيثٌ مَنْكُرٌ (العريضة)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ثَلَاثٌ قَالَ أَيُّوبُ
فَلَقِيتُ كَثِيرًا مَوْلَى بَنِي سَمُرَةَ فَسَأَلْتُهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ فَرَجَعْتُ إِلَى قَتَادَةَ فَأَخْبَرْتَهُ
فَقَالَ نَسِيَ * قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ
سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ

هذا اللفظ مشكل ومعناه أمرك الذي هو يدي قد جعلته بيدك وأمرها الذي
هو بيده الطلاق وهو يملكه مفرقا ومجموعا وواحدة وثلاثا (الأحكام في ست
مسائل) (الاولى) لما كان الأمر الذي جعله بيدها الطلاق وكان يملكه على
الوجه الذي ذكرناه اقتضى ذلك أن تملكه كما كان يملكه فما أوقعت من ذلك
للعلماء قديما وحديثا أقوال جماعها ستة (الأول) أن قضاءها ينفذ إلا أن
ناكرها الزوج فيحلف على ما يذكر ويكون القضاء كما حلف قاله ابن عمر ومالك
واسحق (الثاني) قال أخبرنا أبو الحسن علي ابن أيوب الموصلي بدار الخلافة
عن البرقاني في كتاب الصحيح له عن يونس بن يزيد سألت ابن شهاب عن
رجل جعل أمر امرأته بيدها قبل أن يدخل عليها فقالت امرأته هي كل طالق
ثلاثا كيف السنة في ذلك فقال أخبرني محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مولى البخاري
زاد البرقاني أخبره أن أبا هريرة قال بانث منه فلا تحل له حتى تنكح زوجا
غيره وأنه سأل ابن عباس عن ذلك فقال مثل قول أبي هريرة وسأل ابن عمر
وابن العاص فقال مثل قولهما وبه قال ابن المسيب وابن أبي ليلى والاوزاعي
وأحمد بن حنبل (الثالث) أن القول قوله فيما زاد قاله الشافعي (الرابع) أنها
واحدة بائنة إلا أن يريد غير ذلك وبه قال سفيان وأبو حنيفة والكوفيون

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ بِهَذَا وَأَمَّا هُوَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
مَوْقُوفٌ وَلَمْ نَعْرِفْ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ حَافِظًا
صَاحِبَ حَدِيثٍ وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَمْرِكَ بِيَدِكَ فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ

(الخامس) أن هذا القول القوي (السادس) أن القضاء (١) ولا يرجع إليه
من الأمر شيء لا ساقط ولا نفس نية هو صريح قال أحمد ورواية المدنيين عن
مالك (الثانية) في التوجيه وهو يرجع الى ثلاثة أمور أحدها ان الذي قال هل
هو توكيل أو تمليك فان كان توكيلا فهو يعرف وان كان تمليكا فقد خرج من
يده اليها (الثاني) أنه يبقى ههنا نظر آخر وهو الذي كان يملكه منه مكروه ومنه
مستحب فهل يدخل المكروه تحت التمليك أم لا يتناول الا المستحب شرعا
(الثالث) أنه جعل ذلك اليها فاختارت واحدة فانها يجب أن تكون بائنة لأن
الرجعة حين وجبت له لم يستفد بجعله الأمر اليها مرادا اذله أن يملكها بعد أن
ملكها واسقاط الرجعة لا سبيل اليه بطريقه المعروفة بالشرع وهو العوض
فوجب أن يكون القضاء فيه ثلاثا وانما قال من أفتى بالمنأ كرهة واليمين اعتمادا
على حديث ركانة في البتة وعلى حديث عمر في الرجل الذي قال حبلك على غاربك
فهو أعدل الأقاويل والله أعلم وأما قول ربيعة ان التمليك يوقع على المرأة طلاقا
قبلت أو لم تقبل فلا وجه له فلذلك بعد ولا وجهناه (الثالثة) هذا كله اذا كانت
المرأة عاقلة بالغة وأما ان كانت صغيرة يوطأ مثلها فذلك لها وان كانت مجنونة
فلذلك لم يصح أيضا في حال الافاقة ولا في حال الجنون وفي ذلك تفريع
في كتب المسائل (الرابعة) من فصول هذا الباب ان كل لفظ يكون من المرأة
في الجواب محمول على ما يكون من الرجل ابتداء في ايقاع الطلاق فرده الله فلا
معنى للتطويل به (الخامسة) قال علماءنا اذا نوى الزوج أمرا كان ما تقدم فان

الْعِلْمُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ هِيَ وَاحِدَةٌ وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ
التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ الْقَضَاءُ مَا قَضَتْ
وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا جَعَلَ أَمْرَهَا بِيَدِهَا فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا وَإِنْ كَرَّ الزَّوْجُ
وَقَالَ لَمْ أَجْعَلْ أَمْرَهَا بِيَدِهَا إِلَّا فِي وَاحِدَةٍ اسْتَحْلَفَ الزَّوْجُ وَكَانَ الْقَوْلُ
قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ وَذَهَبَ سُفْيَانُ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ وَأَمَّا
مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فَقَالَ الْقَضَاءُ مَا قَضَتْ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَأَمَّا اسْتِحْقَاقُ فَذَهَبَ
إِلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ

● **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ** . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا

لَمْ يَنْوَ رَجْعَ الْقَوْلِ وَالْحَكْمَ إِلَيْهَا وَهَذَا بَيْنَ (السادسة) إِذَا صَرَحَ بِمَا مَلَكَ
خَالَفَتْهُ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ إِذَا مَلَكَهَا ثَلَاثًا لَمْ يَحْزَمْ مِنْهَا الْوَاحِدَةَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ تَجُوزُ
وَهِيَ رَوَايَةٌ مَطْرَبٌ عَنْ مَالِكٍ وَهُوَ الْأَقْوَى لِأَنَّهَا قَبِلَتْ بَعْضُ مَا وَكَلَتْ وَذَلِكَ
صَحِيحٌ وَهُوَ لَمْ يَعْده مَطْلُوبًا لِأَنَّهُ يَوْقع مَا نَقَصَهُ وَيَسْتَدْرِكُهُ بِقَوْلِهِ وَهَذَا هُوَ
الْأَصْلُ الصَّحِيحُ خَرَجَ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْفُرُوعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

باب الخيار

مَسْرُوقٌ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ خَيْرُ نَارِ سَوَلِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاخْتَرَنَاهُ أَفْكَانُ
طَلَاقًا (العارضه) فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافًا مُبِينًا ذَكَرَ

عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي
 عن مسروق عن عائشة قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه
 أفكان طلاقا حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا
 سفيان عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة بمثله

أبو عيسى جمهوره ويرجع القول فيه إلى فصلين (أحدهما) إذا اختارت زوجها
 فهي واحدة يملك الرجعة فيها واختاره أحمد بن حنبل ولا معنى لهذا القول لأن
 السنة غابت عنهم في ذلك وروى نازلة أعظم من نازلة يبين الله أمرها على لسان
 رسوله في حكم من أحكامه حسبا روته عائشة أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم جاءها حين أنزل الله آية التخيير فقال لها اني اذا كررك أمر من الله على لسان
 رسوله عليك فلا تعجلي حتى تستأمرى أبويك قالت وما هذا يا رسول الله
 فتلى عليها الآية يا أيها النبي قل لأزواجك حتى بلغ قوله للحسنات منكن أجرا
 عظيما قالت فيك يا رسول الله أستأمر أبوي أو أبى أى هذا استأمر أبوي
 بل أريد الله ورسوله والدار الآخرة وأسالك ألا تخبر امرأة من نسائك بالذى
 قلت قال لا تسألنى امرأة منهن الا أخبرتها ان الله لم يبعثنى غاشا ولا مغشوشا
 انما بعثنى معلما أسيرا مسيرا ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما
 فعلت وقد خيرنا النبي صلى الله عليه وسلم فاخترنا الله ورسوله فلم يعد علينا
 ذلك شيئا وفي رواية أفكان طلاق ولا عطر بعدعروس (الثانى) اذا اختارت
 نفسها على زوجها فليس فيه نص من كتاب الله ولا خبر عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الا ماجرى فى قصة بريرة قالت عائشة رضى الله عنها كانت فى بريرة
 ثلاث سنين (احدى) السنن عتقت فخيرت فى زوجها فلا شيء فى ذلك اجماعا

❦ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْخِيَارِ
فَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُمَا قَالَا إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا
فَوَاحِدَةً بَأْتَتْهُ وَرَوَى عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا أَيْضًا وَاحِدَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ وَإِنْ
اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا
فَوَاحِدَةً بَأْتَتْهُ وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ وَقَالَ زَيْدُ بْنُ
ثَابِتٍ إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةٌ وَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا فَثَلَاثٌ وَذَهَبَ

وإن اختارت الفراق فارقته ولم يكن لزوجه سبيل إليها بعد اختيارها لفراقه
والدليل عليه الحديث الصحيح قال ابن عباس كان زوج بريرة عبدا أسود
يقال له مغيث عبد النبي فكأنني أنظر إليه يطوف في سكك المدينة يبكي عليها
ودموعه تسيل على لحيته فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعباس يا عباس ألا تعجب
من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لو راجعته قالت يا رسول الله أأمرني قال إنما أشفع قالت فلا حاجة لي فيه
ولو ملك رجعتها لما احتاج إلى بكاء ولا شفاعة فدل على أنه كان فراق بينونة
وقد اختلف العلماء في ذلك اختلافا كثيرا وقول مالك الأول ليس لها إلا واحدة
وهو قول الأوزاعي والليث ومن أسلف قتادة وعمر بن عبد العزيز وقال أبو
حنيفة والشافعي والثوري وإسحق وأحمد أنه فسخ بغير طلاق (والأول أصح)
لأن كل فرقة كانت ليست تتعلق بالزوجين كالجب والعنة وإنما يكون الفسخ
من جهة معنى يفارق النكاح في أصله ألا ترى أن فرقة الإيلاء طلاق وأما
الثالث فلا وجه لها وما أراها إلا غلطا في الرواية فإن العبد ليس له أن يطلق

أَكْثَرُ أَهْلِ الْفَقْهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي
هَذَا الْبَابِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَمَّا
قَوْلُ أَحْمَدَ فَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا لَا سَكَنَ لَهَا وَلَا نَفَقَةَ** . حَدَّثَنَا
هَنَادٌ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَغِيرَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ

ثَلَاثًا وَلَا يُطَلَّقُ عَلَيْهِ فَيَرْجِعُ فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنْ اخْتَارَتْ الْمَخِيرَةَ نَفْسَهَا فِيهِ
اِخْتِلَافٌ كَثِيرٌ لِأَنَّهُ قَالَ هُوَ ثَلَاثٌ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ هِيَ وَاحِدَةٌ وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ يُقَالُ لَهَا مَا أُرِدْتُ بِقَوْلِكَ اخْتَارَتْ نَفْسِي فَإِنْ قَالَتْ الطَّلَاقُ كَانَ طَلَاقًا
وَإِنْ قَالَتْ لَمْ أَرِدِ الطَّلَاقَ صَدَقَتْ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ لِهَذَا أَثَرٌ وَلَا فِي الْقُرْآنِ وَإِنَّمَا
مُقْتَضَى النَّظَرِ وَنَكْثَةِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الزَّوْجَ قَدْ خَاطَبَهَا بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ أَنْ تَبْقَى زَوْجَةً
أَوْ تَفَارِقَهُ وَهِيَ قَدْ أَجَابَتْ بِأَنَّهَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا وَهَذَا يَقْتَضِي الْفِرَاقَ فَدَعَاوَاهَا
أَنَّهَا لَمْ تَرُدِ الطَّلَاقَ وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ آخِرٌ لَا يَقْبَلُ لَا سِيَّمَا وَهُوَ طَبَقُ الْكَلَامِ وَوَفَّقَهُ
فَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ جَدًّا وَيَبْقَى النَّظَرُ بَعْدَ هَذَا أَنَّ الْفِرَاقَ يَكُونُ وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا
وَأَنْ يَكُونَ ظَهْرٌ لَا جُلَّ أَنْهُ قَدْ خَيْرَهَا وَاخْتَارَهَا لِنَفْسِهَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ إِلَيْهَا
سَبِيلٌ وَذَلِكَ يَتَحَقَّقُ بِالثَّلَاثِ فَإِنْ اخْتَارَتْ أَقْلَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الَّذِي جَعَلَ إِلَيْهَا فَلَا
يَنْفُذُ ذَلِكَ مِنْهَا وَقَدْ رَوَى عَنْ سَحْنُونٍ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ التَّخْيِيرَ وَاحِدَةٌ
كَالتَّمْلِيكِ وَوَجْهُهُ أَنَّ بِالْوَاحِدَةِ يَرْتَفِعُ السَّبِيلُ إِذَا كَانَتْ بَائِنَةً وَهَذَا يَبْنِي عَلَى فَصْلِ
أَسْقَاطِ الرَّجْعَةِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَمِنْ هُنَا يَتَفَرَّعُ وَيَجْرِي عَلَى الْأَصْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بَابُ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا لَا سَكَنَ لَهَا وَلَا نَفَقَةَ

ذَكَرَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتُ قَيْسٍ طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ

طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا سَكْنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةٌ قَالَ مُغِيرَةُ فذَكَرْتُهُ لِابِرَاهِيمَ فَقَالَ قَالَ

صلى الله عليه وسلم نخاصمته في السكنى والنفقة فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم لا سكنى لك ولا نفقة وقال عمر لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أحفظت أم نسيت (العارض في الاسناد) في مسألتين (الأولى) في سياق الحديث قال ابن العربي رحمه الله هذا باب غريب قريب قال العلماء أقوالا أحدها لا نفقة للمعتدة البائنة ولا سكنى وقال آخرون لا نفقة لها ولها السكنى وقال آخرون لها النفقة ولها السكنى وقد حققناها في التفسير والتلخيص تحقيقا بالغنا وانما نعتنى الآن بالحديث المتقدم وهو شأن فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس ان زوجها أبا عمر وحفص بن المغيرة المخزومي طلقها طلاقا ثلاثا البتة وهو غائب مع علي باليمن فأرسل اليها بطلاقها عياش بن أبي ربيعة تطليقة كانت بقيت من طلاقها وأرسل معه الحارث بن هشام بنفقة لها خمسة آصع من تمر وخمسة آصع من شعير فقلت أُمالي نفقة الى هذا أو أعتد في منزلكم فانطلق خالد ابن الوليد في نفر فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته فقالوا ان حفصا طلق امرأته ثلاثا فهل لها من نفقة فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ليس لها نفقة وعليها المدة قالت فشددت على ثياني وأتيت رسول الله قال كم طلقك فقلت ثلاثا واني أخاف أن يقتحم على قال صدق ليس لك صدقة ولا سكنى ولكن اعتدى في بيت أم شريك ثم أرسل اليها ان أم شريك ياتيها المهاجرون والأنصار ويغشاها أصحابي انطلقى الى ابن أم مكتوم الأعمى فانك ان وضعت خمارك لم يرك وأرسل اليها لا تسبقيني بنفسك فاذا حملت فأذنيني فأذنته فخطبها معاوية وأبو جهم وأسامة بن زيد فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما معاوية فعزب

عمر لا ندع كتاب الله وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم بقول امرأة لا ندرى
أحفظت أم نسيت وكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة حدثنا أحمد بن
منيع حدثنا هشيم أنبأنا حصين واسماعيل ومجالد قال هشيم وحدثنا داود

صعلوك لا مال له وأما أبو جهم فرجل فيه شدة ضراب النساء لا يرفع عصاه
عن عاتقه ولكن أسامة فقلت أسامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعة الله
وطاعة رسوله خير لك قال فتزوجته فاغتبطت فقال عمر لا ندع كتاب ربنا ولا
سنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أحفظت أم نسيت وطلق ابن سعيد بن العاصي
بنت عبد الرحمن فأرسلت عائشة إلى مروان وهو أمير المدينة اتق الله واردها
إلى بيتها فقال مروان أو ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت لا يضرك حديث
فاطمة فقال مروان إن كان بك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر وقالت عائشة
لفاطمة ألا تتقى الله تعنى في قولها لا سكنى ولا نفقة وعاتبت عائشة أشد العتب
في ذلك وقالت إن فاطمة كانت في مكان وحشى تخيف على ناحيتها فلذلك
أرخص لها النبي صلى الله عليه وسلم (الثانية) قال أبو عيسى في حديثه قال مغيرة
فذكرته لا إبراهيم قال عمر لا ندع كتاب ربنا الحديث وإنما يرويه إبراهيم عن
الأسود بن يزيد قال أبو الحسين أبو الحسن الأزدي حدثنا الدارقطني حدثنا
إبراهيم بن حماد حدثنا الحسن بن علي بن الزبير حدثنا محمد بن فضيل حدثنا الأعمش
عن إبراهيم عن الأسود عن عمر بن الخطاب أنه لما بلغه قول فاطمة بنت قيس
قال لا ندع كتاب ربنا لقول امرأة لا ندرى لعلمها نسيت وروى النسائي عن الأسود
أن عمر قال أجمت بشهادتين يشهدان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك
والأفلا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا الحديث وفاطمة بنت قيس بن خالد
المضمرية وكانت ذات عقل وجمال وكال وفي بيتها اجتمع أصحاب الشورى عند

أَيْضًا عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا فَقَالَتْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ فَخَاصَمْتُهُ فِي
 السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً وَفِي
 حَدِيثِ دَاوُدَ قَالَتْ وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ۖ قَالَ أَبُو عَيْسَى
 هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ
 وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَالشَّعْبِيُّ وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَأَسْحَقُ وَقَالُوا لَيْسَ
 لِلْمُطَلَّقةِ سُكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ زَوْجُهَا الرَّجْعَةَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ

قتل عمر وأم شريك هي عزيلة ويقال عزية القرشية العامرية راوية حديث
 قتل الاوزاغ (الأصول) في مسألتين (الأولى) قول عمر لا ندع كتاب ربنا
 وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أحفظت أم نسيت اختلف الناس في تخصيص
 عموم القرآن بخبر الواحد والمشهور جوازه حسبما بيناه في كتب الأصول وقد
 بينا أن عمر رضي الله عنه لم يذهب فيما قال مذهب الرد وإنما كان يقول أمثال
 هذا تثبيتها للناس ألا ترى أن انكاره على أبي موسى لم يكن على الرد لاخباره
 وإنما كان حماية من استرسال الناس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لها اعتدى في بيت أم شريك فلما خرجت عنه أرسل إليها اعتدى في بيت ابن أم
 مكتوم فرجع عما كان أمرها به إلى غيره وليس هذا من باب النسخ ولكنه
 من باب الرجوع عن الشيء إلى ما هو أولى منه لما يتبين في العاقبة من الصواب
 فيه وصار هذا أصلا لكل حكم تبين له خلاف ما حكم في رجوعه عنه إلى ما ظهر
 عودا بعد بدء اليه وقد اختلف العلماء في ذلك اختلافا متباينا وسيأتى ذلك في

مَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عَمْرٌ وَعَبْدُ اللَّهِ أَنْ الْمُطَلَّقةَ ثَلَاثًا
لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَقَالَ بَعْضُ
أَهْلِ الْعِلْمِ لَهَا السُّكْنَى وَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَاللَّيْثِ بْنِ

كتاب الافاضة ان شاء الله (الاحكام) في عشر مسائل (الاولى) طلقني زوجي
ثلاثا تعلق به بعضهم وقوع الثلاث انما كانت متفرقات بدخول قولها في آخر
الحديث تطليقة كانت بقيت من طلاقها (الثانية) قولها وهو غائب باليمن دليل
على جواز طلاق الغائب كما يجوز طلاق الحاضر كما تجوز مواجهة الرجل امرأته
بالطلاق وهي ثلاث مسائل في كل مسألة حديث واذا ارسل بالطلاق وهو غائب
فليس يلزم أن تكون عليه بينة ولكن يعلمها بطلاقها لتتظفر في الذي يتعين من
العدة عليها ولنفسه وليس يلزم الاشهاد على الطلاق وانما يلزم في النكاح وفي
الرجعة على الوجه الذي تقدم بيانه من الاختلاف والوافق اما انه من التحصين
له وله في الذي تقدم بيانه من الاختلاف والوافق واما انه من التحصين له وله في الذي
تقدم بينهما من المصائب وفيما تحتاج هي اليه من النكاح ان كان عند الحاكم
وأما ان كان بين الأولياء جاز لهم أن يكتفوا في ذلك بعلمهم ولذلك ارسل هو
اليها بطلاقها مع عياش بن أبي هريرة وفي رواية مع الحرث الثالثة قوله
فانطلق خالد في نفر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على اجتماع العصية
في طلب حق يكون للولي أو الولية وهو أقوى ولا يعد عصية اذا لم يخرج
القول على طريق الحق ولا علاج المتكلم الطالب عن سبيلها ولعلمهم كانوا شهودا
بظلامتها والاول أقوى (الرابعة) قوله في بيت ميمونة دليل على أن في بيته
يؤتى الحكم والقضاء في البيت هو الأصل وفي المسجد عند مالك هي السنة
والأمر القديم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نفقة لها وهي الفصل المطلوب

سَعْدُ وَالشَّافِعِيُّ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّمَا جَعَلْنَا لَهَا السَّكْنَى بِكِتَابِ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ قَالُوا هُوَ
الْبَذَاءُ أَنْ تَبْذُو عَلَى أَهْلِهَا وَأَعْتَلَّ بِأَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا النَّبِيُّ

بيانه المختلف فيه وليس فيه احتمال ولا اشكال فان الله تعالى قال أسكنوهن من
حيث سكنتم وقال وان كن أولات حمل فبين حالهم في السكنى والنفقة فاطلق
القول في السكنى عمر بن (١) النفقة بذوات الحمل فتغيرها ابطال للتقسيم حذف
لفائدة وعمر انما انكر أمر السكنى وكذلك عائشة على ما تقدم ذكرنا اياه
وأما النفقة فلم يكن عندهم فيها اشكال ولا ورد عن أحد فيها انكار (السادسة)
قوله وعليها العدة هذا أصل متفق عليه لأنها لبراءة الرحم وصيانتها عن اختلاط
المياه وفساد الانساب كما أنها تتنفي عن التي لم يدخل بها بقوله طلقتموهن من
قبل أن تمسوهن فالحكم عليهن من عدة تعتدونها (السابعة) قوله واني أخاف
أن يقتحم على فذكرت انه رادها وعورة فنزلت ويؤكد قوله عائشة في البخاري
ان في فاطمة كانت في مكان وحش فخيف عليها وبقول مروان حين غلبه عبد
الرحمن بن الحكم في اخراج بنته من منزلها في زوجية يحيى بن سعيد بن العاصي
ان كان بك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر وهذا يدل على انها خرجت
من منزلها لعذر يجوز الخروج عورة المكان خوف البذاء والشر طلب المعاشرة
وهذا نص وأما فاطمة نفسها حين أنكرت ذلك على من أنكره عليها من الصحابة
ففقحت في مسائلها واحتجت بما رأت عليها في الصحيح أنها كانت تقول
يبني وبينكم كتاب الله قال تعالى لعن الله يحدث بعد ذلك أمرا فأى أمر
يحدث بعد الثلاث يريد أن تحريم الاخراج أن الخروج انما هو بالرجعة قال
ابن العربي وصدقت ولكن فانها ما تقطع ما تظن غيرها من علماء الأمة

(١) هكذا بالاصل

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّكْنَى لِمَا كَانَتْ تَبْذُو عَلَى أَهْلِهَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَلَا نَفَقَةَ
لَهَا بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قِصَّةِ حَدِيثِ فَاطِمَةَ
بِنْتِ قَيْسٍ

وذلك أن هذا يشهد بما هو في الآية الأولى فاما الآية الأخرى فان حال البيونة
فيها بين بعدم السكنى والافتاق فاما الرجعة فلها النفقة ولا يجوز ان انقطعت
الآيات فاحكامها ومعانيها أن توصل كما لا يجوز ان اتصلت ان تقطع (الثامنة)
قال انتقل الى بيت أم شريك فنقلها الى امرأة مفردة لا زوج لها حين لم يكن لها
منزل ولا حرمة خالية من زوج وقد رواه الخطابي فقال انتقل الى أم مكتوم
وهو وهم (الثامنة) قوله لها تلك امرأة يغشاها أصحابي وقيل في ذلك وجهان
أحدهما أن ذلك قبل نزول الحجاب وهو ضعيف لأن مغيب على الى اليمين حين
سافر معه زوج فاطمة كان بعد نزول الحجاب بمدة الثاني وهو الصحيح أن أم
شريك كانت مبيجلة رجلة فكان المهاجرون والأنصار يداخلونها بجلائنها
وجلتها ورجولتها فلم يكن ذلك موضع تحصين لكثرة الداخل فيه والخارج
وعسر التحفظ فيه فنقلها منه الى دار امرأة لها زوج أعمى فتكون في
حصانة من الرجال وفي ستر من ضراوة الرجل المختص بذلك المنزل ويأتي تمام
الكلام في موضعه ان شاء الله (التاسعة) ذكره لأبي جهم بتلك الاخلاق
المانومة لم يدخل في سبيل الغيبة لأنه في سبيل النصيحة والتعريف لمن يحتاج
ذلك فيه وهو أمر مخصوص منها مع غيرهم ما يبين في موضعه ان شاء الله عز وجل
(العاشر) أن في هذا تفسير لقوله وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من
عبادكم وامأثكم ان يكرهوا فقراء يغنيهم الله من فضله فانه لم يعب الفقراء بل
أعرض عن ذلك فيه وعدل عنه في الحديث بمعنى أن أسامة فقير ومعاوية مثله

❦ **باب** مَا جَاءَ لَا طَلَّاقَ قَبْلَ النِّكَاحِ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا عَامِرُ الْأَحْوَلُ عَنْ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نَذْرَ لَابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَلَا عَقَقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَلَا طَلَّاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَمُعَاذٍ

فاذا اجتمع فقيران أو غنيان أخذ بأفضلهما فمعنى الحديث معاوية ترب وأسامة مثله فخذ قبله (الحادية عشرة) قوله في الحديث أسامة أسامة وقالت بيدها كررت ذلك الاسم تأكيذا للكراهة فيه وأشارت بيدها لكتبه بغضله وطرح فاجابها النبي صلى الله عليه وسلم بالجواب الأعظم وهو قوله صلى الله عليه وسلم طاعة الله وطاعة رسوله خير لك فقبلت بتوفيق الله واغتبطت بفضل الله (الثانية عشرة) فيه تزويج المولى القرشية ونكاح زيد لزيد أصل الوصول في ذلك لأنه مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي بلادنا ما ينكح أهلها بناتهم عبيدهم والناس ياخذون في ذلك عليهم وليس بماخذ (الثالثة عشرة) قوله لا يرفع عصاه وفي رواية لا يضع عصاه مجاز في الكناية عن الشدة كأنه راع يكثر ضرب الغنم التي كلف حفظها وذلك صحيح من الكلام

باب لا طلاق قبل نكاح

عن ابن شعيب عن أبيه عن جده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر لآدم فيما لا يملك ولا عتقه فيما لا يملك (الاسناد) ليس في الصحيح لهذا الحديث أصل بيد أن أرباب المصنفات والمسانيد ذكروه وله طرق كثيرة قد أوردوها الدارقطني وقال أبو عيسى سألت محمد بن اسماعيل عن أصح حديث في هذا الباب فقال حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث هشام ابن سعد عن الزهري عن عائشة زاد فيه أبو داود ومن حلف على معصية فلا

أَبْنُ جَبَلٍ وَجَابِرُ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرٍو حَدِيثَ حَسَنٍ وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ وَهُوَ قَوْلُ
أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ رُوِيَ ذَلِكَ
عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ
وَالْحَسَنِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَشَرِيحٍ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِ

يَمِينٍ لَهُ وَمَنْ حَلَفَ عَلَى قَطِيعَةٍ رَحِمَ فَلَا يَمِينُ لَهُ وَلَا نَذْرُ الْإِلَهِ فِي مَنْ ابْتَغَى بِهِ
وَجْهَ اللَّهِ وَمَعَ أَنَّ الْبَخَارِيَّ صَحَّحَ حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ فَلَمْ يَدْخُلْهُ فِي كِتَابِ
لِأَنَّ صَحِيفَتَهُ لَيْسَتْ مِنْ شَرْطِهِ وَلَكِنْ ذَكَرَهُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَنَحْوِهِمْ
ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ مِنَ التَّابِعِينَ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ طَلَاقٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَمِنْهُمْ سَبْعَةٌ مِنْ فَقَهَاءِ
الْمَدِينَةِ (الْأَحْكَامِ) لِلْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةٌ أَقْوَالُ (الْأَوَّلُ) أَنَّهُ لَا طَلَاقَ
إِلَّا فِيمَا يَمْلِكُ قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ (الثَّانِي) يُلْزَمُهُ إِذَا عُلِقَ بِالْمَلِكِ مُطْلَقًا قَالَهُ
أَبُو حَنِيفَةَ (الثَّلَاثُ) أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ إِنْ نَسَبَ إِلَى نَوْعٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ قَبِيلَةٍ وَلَا يُلْزَمُ
إِنْ أَطْلَقَ قَالَهُ مَالِكٌ وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (الرَّابِعُ)
أَنَّهُ يُلْزَمُهُ فِي الْعَتَقِ وَلَا يُلْزَمُهُ فِي الطَّلَاقِ قَالَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَقَدْ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ
الْمُسَيَّبِ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا يَكُونُ سَبِيلُ قَبْلِ مَطَرٍ وَرُوِيَ ابْنُ وَهْبٍ الْمُخْزُومِيُّ
عَنْ مَالِكٍ كَمَا قَدَّمْنَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْحَكَمُ وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَمْرُ
السُّلْطَانِ أَلَا يَحْكُمُ فِي ذَلِكَ بِشَيْءٍ وَتَوَقَّفَ فِي الْفَتْوَا بِهِ آخِرَ أَيَّامِهِ يَرِيدُ لَا شَكَالَ
الْمَسْأَلَةَ وَضَعَفَ الدَّلِيلُ فِي لَزُومِهَا وَالْأَصْلُ فِي الطَّلَاقِ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَنْكُوحَةِ
الْمُقَيَّدَةِ بِقَيْدِ النِّكَاحِ فَقَالَ تَعَالَى إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ
تَمْسُوهُنَّ فَهَذَا قَوْلُ اللَّهِ وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ مُطْلَقُ اللَّفْظِ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا انْعَقَدَ أَجْمَاعُهُمْ

وَاحِدٍ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ
 فِي الْمَنْصُوبَةِ إِنَّهَا تَطْلُقُ وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِمَا
 مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ قَالُوا إِذَا وَقَّتْ نَزَلَ وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ
 ابْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ إِذَا سَمِيَ امْرَأَةً بَعِيْنَهَا أَوْ وَقَّتْ وَقْتًا أَوْ قَالَ إِنَّ تَزَوَّجْتُ مِنْ

عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لَزَوْجِهِ أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَانْتَ طَالِقٌ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الطَّلَاقُ
 إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ قَالَ بَعْضُهُمْ مَعْنَاهُ أَنَّ الطَّلَاقَ حَقٌّ مِلْكُهُ فَعَلَّ الشَّرْعُ إِلَيْهِ أَنْ
 يَنْجِزَهُ وَأَنْ يُؤْجِلَهُ وَأَنْ يَعْطِقَهُ بِأَجَلٍ وَيَجْعَلَهُ بَيِّنَةً آخِرَةً وَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ
 تَصَرُّفِ الْمَالِكِ فِي مِلْكِهِ فَمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ فَلَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا فَلَا يَكُونُ لَهُ
 تَصَرُّفٌ فِيهَا لَا يَمْلِكُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ قَوْلُهُمْ أَنَّ دَخَلَ الدَّارَ فَانْتَ طَالِقٌ عَقْدُ التَّرْمِ
 بِقَوْلِهِ رَبَطَهُ بِنَيْتِهِ وَعَقْدُهُ وَعَلَّقَهُ بِشَرْطِهِ فَإِنْ وَجَدَ الشَّرْطَ نَفَذَ الْقَوْلَ وَإِنْ عَدِمَ
 الشَّرْطَ بَمَوْتِ أَوْ فِرَاقِ سَقَطَ حُكْمُ الْقَوْلِ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِمَنْعٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ
 مَعْقِدًا فِي ذَاتِهِ حَتَّى إِذَا وَجَدَ مَحَلَّهُ نَفَذَ فِيهِ كَذَلِكَ إِذَا قَالَ إِنَّ تَزَوَّجْتُ فَلَانَةَ فَهِيَ
 طَالِقٌ يَجِبُ أَنْ يَنْعَقِدَ هَذَا الْقَوْلُ وَيَلْزِمُهُ بِالْنَيْتِ وَيَكُونُ مَعْقُودًا مَوْقُوفًا حَتَّى
 يَصَادَفَ مَحَلَّهُ فَانْهَ قَوْلٌ صَحِيحٌ مُضَافٌ إِلَى مَحَلٍّ صَحِيحٍ مَعْلُوقٌ بِأَجَلٍ صَحِيحٍ فَجَازٍ لَوْ قَالَ
 لَزَوْجَتِي أَنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَانْتَ طَالِقٌ فَقَالُوا إِنْ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ مَا إِذَا طَلَّقَ أَعْجَنِيَّةً أَوْ أَعْتَقَ
 مِنْ لَيْسَ لَهُ بَعْدُ أَوْ نَذَرَ فِيهَا لَيْسَ لَهُ فِيهِ مِلْكٌ كَمَا رَوَى أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ عَلَى نَاقَةٍ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا بَلَغَتْ إِلَيْهِ قَالَتْ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ تَجِيَّ بِنِي إِلَيْهِ عَلَى أَنْ
 أَنْحَرَهَا قَالَ لَهَا بئس ما جازيتها لَا نَذَرَ فِيهَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ فَعَلَى هَذَا وَنَظَائِرُهُ
 يَحْمِلُ الْحَدِيثَ فَمَا عَلَى رِبْطِ الْأَقْوَالِ بِالشَّرْطِ مُضَافَةً إِلَى الْمَحَالِّ فَلَا يَقْتَضِيهِ
 الْحَدِيثُ وَأَمَّا عَلَى هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ دَارِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ وَأَمَّا أَحْمَدُ فَنَظَرَ إِلَى أَنَّ
 الْعَتَقَ قُرْبَةً وَبَابُ الْقُرْبِ وَأَصْلُهَا أَنْ تَنْعَقِدَ فِي الذِّمَّةِ مُطْلَقًا فَانْعَقَدَتْ مُضَافَةً إِلَى

كُورَةً كَذَا فَانْهَ أَنْ تَزُوجَ فَانْهَ تَطْلُقَ وَأَمَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ فَشَدَّدَ فِي هَذَا الْبَابِ
وَقَالَ إِنْ فَعَلَ لَا أَقُولُ هِيَ حَرَامٌ وَقَالَ أَحْمَدُ إِنْ تَزُوجَ لَا أَمْرُهُ أَنْ يَفَارِقَ
أَمْرَاتِهِ وَقَالَ اسْتَحَقَّ أَجِيزٌ فِي الْمَنْصُوبَةِ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَنْ تَزُوجَهَا
لَا أَقُولُ تَحْرِمُ عَلَيْهِ أَمْرَاتِهِ وَوَسَّعَ اسْتَحَقَّ فِي غَيْرِ الْمَنْصُوبَةِ وَذَكَرَ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ ثُمَّ
بَدَأَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ بَأَنٍ يَأْخُذُ بِقَوْلِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ رَخَّصُوا فِي

محل لا يملك معلقا على الملك الا تراه أنه لو قال لله على طلاق لكان لغوا فكذلك
إذا أضافه الى محله بشرطه في أجله يكون لغوا لأنه لم يصلح تعلقه بالذمة وهذا
نظر ثالث بديع وأما مالك فنظر في مشهور قوله الى أن المعمم بالطلاق لكل
زوجة سد على نفسه باب النكاح الذي ندب الله اليه وشرعه سبيلا لوجود
الخلق وحكمة لها خالق البشر بقوله وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا
وصهرا يعارض عقدة الشريعة فسقط بخلاف ما اذا خص وهذا أصل مبني على
باب من أصول الفقه متنازع فيه وهو تخصيص الأدلة بالمصالح والعلل بالتعارض
ولو كان هذا لازما في الخصوص للزم في العموم لان الباب اذا امتنع سد كله
امتنع سد بعضه للضيق فيه والتضييق في الدين حكمه حكم الأبطال اذ قال سبحانه
ما جعل عليكم في الدين من حرج فهذه مقاطع الأقوال ومقطع نظر العلماء على
التحقيق وقد مهدنا ذلك في مسائل الخلاف والورع يقتضي التوقف على المرأة
التي يقال هذا فيها والأصل أن يجوز نكاحه ويلغى هذا الكلام والله الموفق
للصواب (تفريع) فان كان ذلك شرط في النكاح فقد اختلف العلماء في ذلك

هَذَا فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ إِنْ كَانَ يَرَى هَذَا الْقَوْلَ حَقًّا مِنْ قَبْلِ أَنْ
يُبْتَلَى بِهِ الْمَسْئَلَةُ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِمْ فَلَمَّا مِنْ لَمْ يَرِ هَذَا فَلَمَّا ابْتُلِيَ أَحَبَّ
أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِمْ فَلَا أَرَى لَهُ ذَلِكَ

اختلافا كثيرا لا تحتل هذه العارضة استيفاء فان دخول الشروط على المعقود
بحر لا ساحل له تلاطمت فيه أمواج تعارض الأدلة وتباين فيه أهل الملة ولعل
الله أن يهب زمانا تنفرغ فيه لتجريده فان الناس ذكروا مسائله مسجلة فمر
الكلام عليها من الخطف وعارضته الآن لكم أن الشرط لا يناقض مقتضى النكاح
فاحق الشروط أن يوفى بها ما استحللتم به الفروج قاله سيد الناس أجمعين ولعل
هذا في الحسان المسلمون عند شروطهم لفظ أبي داود وبه قال ابن شهاب وابن
عبد الحكم في كتاب محمد يقول يستحب الوفاء به وقال ابن نافع بقول ابن شهاب
وبه قال عمر بن الخطاب وغلط فيه أصحابنا فان ناقض عقد النكاح مثل أن لا ينقلها
من بلدها ولا يخرجها من دارها فأبطله على رضى الله عنه ونسبه أهل المقالات
الى الشافعى ومالك وليس ذلك بمذهب لهما ولو تعرضنا لأصل مالك في ذلك
ما كفاه جزء من شرطه وقال أحمد واسحق والأوزاعى يلزم الوفاء به فى أحد
القولين والصحيح ههنا إسقاط الشرط لأنه على غير كتاب الله (تفريع)
ولو كان الشرط أن يطلق فلانة أو نكحها فهى طالق فى الحديث الصحيح
لاتسأل المرأة طلاق أختها لتكفى صحفتها ولتنكح فان لها ما قدر لها ولا يعارض
هذا الحديث هذا الشرط فانه صلى الله عليه وسلم بين فيه حكم تحسين النية فى
التسليم لأمر الله خاصة (تفريع) ولو قال السيد لعبد أزواجك على أنى ان رأيت
أمرا أكرهه فأمرها بيدها قال مالك لا يفعل فان عقده جاز وقال محمد لا يجوز
وله تفصيل وهذا تمليك لغير الزوج وقال فيه عبد الملك انه ساقط فى نفسه ولو

باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان **حدثنا** محمد بن يحيى
 النيسابوري **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج قال **حدثني** مظاهر بن أسلم
 قال **حدثني** القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طلاق
 الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان قال محمد بن يحيى و**حدثنا** أبو عاصم أنبأنا

كان للزوجة لجاز وقد كان في الجاهلية وروى أن سلبى بنت عمرو إحدى بنى
 عدى كانت عند بنت الحجاج وكانت لا تنكح لشرفها حتى يشتد طولها وان
 أمرها ييدها إذا كرهت رجلا فارقت فولدت بعد (١) لهاشم بن عبد مناف
 شيبه فصار هذا الشرط في نسب النبي صلى الله عليه وسلم فدل على جوازه لأنه
 لا فساد في طريقه إلى آدم صلى الله عليه وسلم (تفريع) لو تزوجها على أنها
 مصدقة في دعوى الضرر جاز ذلك عليه ولزمه الطلاق نص عليه مالك

باب ما جاء أن تطليق الأمة تطليقتان

القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طلاق الأمة تطليقتان
 وعدتها حيضتان (الاسناد) هذا الباب ليس فيه حديث صحيح لا يصح حديث
 عائشة هذا قال الدارقطني عن أبي عاصم عن ابن جريج عن مظاهر هذا قال أبو
 عاصم فلقيت مظاهر فساأله **حدثني** تطلق الأمة تطليقتين وتعد حيضتين فقلت
 له كما حدثك ابن جريج **حدثني** كما **حدثني** وقيل للقاسم أبلغك في هذا شيء عن
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا رواه عن القاسم وزيد بن أسلم وروى من
 طريق أخرى عن مظاهر طلاق العبد ثنتان وعدة الأمة حيضتان قالو كان ابن
 عاصم يقول ليس بالبصرة حديث مظاهر وأما حديث الطلاق بالرجال والعدة
 بالنساء فضعيف لا يعول عليه (الأحكام) اختلف العلماء في هذا الباب اختلافا

مُظَاهَرٌ بِهَذَا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ۖ قَالَ أَبُو عِيْنٍ حَدِيثُ
عَائِشَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُظَاهَرِ بْنِ أَسْلَمَ

كثيرا محصوله في ثلاثة أقوال (الأول) أن الطلاق يعتبر بحال الرجال والعدة
بحال النساء في الرق والحرية وهو قول عمر وعثمان ومالك والشافعي وأحمد
وصحيح رواية ابن عباس الثاني أن ذلك يعتبر في الطلاق بالنساء وفي العدة
بالرجال قاله علي وابن مسعود وأبو حنيفة وغيرهم (الثالث) أن أيهما رُق نقص
طلaque يسند إلى ابن عمر وعليه يدل حديث مظاهر المتقدم وانفقوا على تخصيص
قوله الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح باحسان فإن طلقها فلا تحل له
من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقوله والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
من غير نص من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أمر من القول وانما هو بالقياس
والنظر ولذلك اختلفت فيه آراؤهم ولو كان على أثر لا تفقوا عليه والأصل
فيه عربية وهو أن الطلاق ممنوع من أصل الشريعة لأنه هدم لبيت في الاسلام
وصد عن المقصود من الادمة والالتئام ولكنه وضعه الله مخلصا عند وقوع
النفرة وعدم الالفة كل ذلك بحكمة تجرى مجرى العقوبات وكان الله تعالى قد
جعل حد الأمر في العبد في الأمر الذي يتعلق به الفرج ناقصا عن حد الحر فيكون
عندهم الطلاق هذا المجرى فان اعتبرهم بالمرأة قال فمقتضى الحد الذي هو أصل
الاعتبار فيها فكذلك يجب أن يكون الطلاق المعتبر له ولأن العدة أثره وقد
اتفقنا في الأمة على أنها حيضتان فليكن طلاقها كذلك اذ الأثر على قدر المؤثر
والأصل الذي ينبغي أن يعول عليه ان الطلاق تصرف يملكه الزوج فاعتبر
بحاله كالنكاح فانه يعتبر بحال الزوج فيحل للحر أربعة وللعبد ثنتين في قول
أكثر العلماء واختلف قول مالك فيه ويلزمه اذا كان نكاح العبد أربعة كالحر
أن يكون طلاقه كالحر فان المملك الذي هو الأصل اذا كمل له فالتصرف الفرعى

وَمُظَاهِرٌ لَا نَعْرِفُ لَهُ فِي الْعِلْمِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ
الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانَ
الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَسْحَقَ

المرتب عليه أولى بأن يكمل وأما من اعتبره برق من كان فلم يصحح عن ابن عمر كما روي
ولاله أصل يرجع عليه وقد اتفقت الصحابة على قولين فاحداث تشفت (١) مختلف
فيه فالأولى الأعراض عنه ويلزم قائله أن يقول كذلك في العدة فسقط هذا سقوطاً طلياً
قد قالوا إن الطلاق لا يكون بيد العبد وإنما يكون بيد المولى سقطوا كلياً أما أنهم
سيده وأسندوه إلى جابر بن عبد الله وابن عباس ولم يثبت للسيد إذا أذن له في جميع أحكامه
ومتعلقاته وقد أخبرنا أبو الحسين المبارك عن عبد الجبار أخبرنا القاضي أبو الطيب
أخبرنا علي بن عمر الحافظ حدثنا الحسن بن اسماعيل ومحمد بن سليمان النعمان قال حدثنا
أبو عيينة أحمد بن الفرغ نابعة بن الوليد حدثنا أبو الحجاج المهدى عن موسى
ابن أيوب الغافقي عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء رجل إلى النبي صلى الله
عليه وسلم يشكو أن مولاه زوجه وهو يريد أن يفرق بينهما وبين امرأته فحمد
الله وأثنى عليه ثم قال ما بال أقوام يزوجون عبيدهم ثم يفرقون بينهم أو يريدون
أن يفرقوا بينهم ألا إنما يملك الطلاق من أخذ بالساق ورواه ابن لهيعة عن
موسى ابن أيوب ورواه عصمة ابن مالك عن النبي بمعناه قال النبي صلى الله عليه
وسلم ملك الطلاق لمن أخذ بالساق أما أنه يعتبر في المسالكية والحنفية الذين
يرون أجبار السيد عبده على النكاح فإذا جاز ادخاله في النكاح عندهم قهر الزمهم
أن يخرجوه عنه قهراً ويكون للذي أدخله فيه بغير اختياره وإنما يستقر
الدليل للشافعي الذي يرى أنه لا يجبر السيد عبده على النكاح ويلزمهم كما يملكه

● **باب** مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَجَاوَزَ اللَّهُ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ

وَيَنْتَزِعَ مَلَكَهُ كَذَلِكَ يَحِلُّ لَهُ ثُمَّ يَنْتَزِعُ حَلَّهُ وَقَدْ بَيَّنَّ الْمَسْأَلَةَ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ
فَلَيْسَ هَذَا إِلَّا مَوْضِعُ التَّنْبِيهِ عَلَى مَا أَخَذَ الْأَدْلَةُ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ رَوَى
عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ لَا يَرَى لِلسَّيِّدِ أَنْ يَفْسَخَ نِكَاحَ عَبْدِهِ وَلَكِنْ إِذَا فَسَخَهُ
السَّيِّدُ الثَّانِي (١) إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ الثَّانِي دَخَلَ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَقَرٍّ لَا يَقْدِرُ
الْبَائِعُ عَلَى تَغْيِيرِهِ فَالطَّارِئُ أَوْلَى بِالْعَجْزِ عَنْهُ

باب من حدث نفسه بالطلاق

أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَجَاوَزَ اللَّهُ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ
أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَكْلَمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلَ بِهِ (الْعَارِضَةُ) إِنْ اللَّهُ خَلَقَ الْقُلُوبَ سِيَالَةً مُضْطَرِبَةً
مَعَ الْخَوَاطِرِ سِيَالَةً عَلَى كُلِّ طَارِئٍ عَلَيْهَا حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا كَانَ مُحَالًا أَوْ جَائِزًا حَقًّا
أَوْ بَاطِلًا مَعْقُولًا أَوْ مُتَخَيَّلًا وَاللَّهُ الْحَكِيمُ الْبَالِغُ وَالْحُجَّةُ عَلَى الْخَلْقِ الْغَالِبَةُ ثُمَّ
عُطِفَ بِفَضْلِهِ فَعَفَا عَنْ كُلِّ مَا يَخْطُرُ لِلرَّءِ عَلَى قَلْبِهِ مِمَّا لَيْسَ يَجْرِي عَلَى أَمْرِهِ وَلَا
يَكُونُ بِمَقْتَضَى شَرْعِهِ حَتَّى يَكُونَ بِهِ مَرْتَبَطًا وَعَلَيْهِ عَازِمًا فَخِينٌ يُكُونُ بِهِ فِي نَفْسِهِ
مُتَكَلِّمًا إِذَا هُوَ الْكَلَامُ الْأَصْلِيُّ وَيُرِيدُ أَنْ يَكُونَ بِهِ عَامِلًا وَذَلِكَ بِحَرَكَةِ اللِّسَانِ
بِالْأَخْبَارِ عَنْهُ فَانْهَ عَمَلٍ عَظِيمٍ وَهُوَ يُسَمَّى أَيْضًا قَوْلًا وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ
الْمَوْجُودُ بِالْقَلْبِ الْمُوَافِقُ لِلْعِلْمِ فَإِنْ خَلَفَهُ كَانَ هَذِيانًا وَنَعْنَى بِهِ عِلْمُ الْقَائِلِ لَهُ
الْمُتَكَلِّمُ بِهِ لَا عِلْمَ غَيْرِهِ وَلِهَذَا الْمَعْنَى يَكُونُ مَوْمَنًا بِقَلْبِهِ إِذَا عَزَمَ عَلَى ذَلِكَ وَصَمَّمَ
عَقِيدَتَهُ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْكُفْرُ مِنْهُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ كَانَ أَيْضًا كَافِرًا وَاللِّسَانُ
مَعْبَرٌ عَمَّا فِي الْقَلْبِ وَالْحَكْمُ لِمَا يَنْعَقِدُ فِي الْقَلْبِ وَهَكَذَا جَمِيعُ الْمَعَانِي وَالتَّصَرُّفَاتِ

تَكَلِّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ ۝ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى
هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالطَّلَاقِ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ حَتَّى
يَتَكَلَّمَ بِهِ

باب مَا جَاءَ فِي الْجَدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَدْرَكَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ مَاهَكٍ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثٌ جَدَهْنَ

وَالرَّضَى وَالِاخْتِيَارَاتِ وَالِابَاحَةَ وَالْكِرَاهَاتِ أَمَّا تَكُونُ بِالْقَلْبِ ثُمَّ يَخْبِرُ اللِّسَانُ
عَمَّا يَسْتَقِرُّ بِهِ فَيَقْعُ الْعَمَلُ عَلَى ذَلِكَ فِيهِ فَمَا كَانَ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ مِنْ اثْنَيْنِ لَمْ يَكُنْ
بَدٌّ مِنْ ظُهُورِ الْقَبُولِ لِيَجْرِيَ الْإِتِّفَاقُ بَيْنَهُمَا فِيهِ بِهِ وَمَا كَانَ يَمْلِكُهُ الْوَاحِدُ
كَالْذُّورِ وَالْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ فَانْهَ يَكْفِي مِنْهُ عَزْمُهُ وَقَوْلُهُ وَحَدَّثَهُ قَلْبُهُ بِكَلَامِهِ النَّفْسِي
الْحَقِيقِي فَيَنْفِذُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ رَوَى أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ وَلَقَدْ وَفَى فِي الْحَقِيقَةِ حَقَّهَا
وَوَرِثَ الشَّرِيعَةَ قَسْطُهَا وَأَقَامَ الْإِعْتِقَادَ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَفَقَّهَا وَقَالَ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ
لَا يَكُونُ حَكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ مَنْوُوطًا بِالْبَظَاهِرِ الْكَلَامِ وَيَلْزَمُ عَنْ ذَلِكَ الْكُفْرُ وَالْإِيمَانُ
وَلَهُمْ بَيْنَهُمَا فُرُوقٌ لَيْسَ لَهَا تَحْقِيقٌ فَدُونَكُمْ الْمَسْأَلَةُ فَفَرِّقُوا وَحَقِّقُوا لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَفْتَحَ
لَكُمْ فِي تَفْرِيقِ تَكُونُونَ بِهِ مَعَ ذَلِكَ الْفَرِيقِ بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ

باب الجد والهزل في الطلاق

يوسف بن ماهك عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جد هن
جد وهزل هن جد النكاح والطلاق والرجعة حسن غريب (الاسناد) روى فيه
العتق ولم يصح شيء منه وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال ثلاث هزل هن

جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدُّ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ • قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ
حَسَنٌ غَرِيبٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ • قَالَ أَبُو عَيْسَى وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ حَبِيبٍ بْنُ أَدْرَكَ
الْمَدَنِيُّ وَابْنُ مَاهَكَ هُوَ عِنْدِي يُوسُفُ بْنُ مَاهَكَ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخُلْعِ •** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ أَنبَأَنَا الْفَضْلُ

جِدُّ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَقَدْ رَوَى عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحُسَيْنِ
عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي الْبَابِ أَيْضًا وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْسَكِحُونَ وَيَطْلُقُونَ
وَيَعْتَقُونَ وَيَقُولُونَ هَذَا لِنَا فَانْزِلِ اللَّهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزْوَاقًا أَعُوذُ
بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ^(١) فَجَعَلَ الْهَزْلُ فِي الدِّينِ جَهْلًا وَلَنْ يَلْحَقَ الْجَهْلُ إِلَّا
بِأَهْلِهِ وَلَا يَتَّبِعُوا أَمْرَ تَبَتُّهِ إِلَّا بِكُلِّهِ وَلَا يَصِحُّ فِيهِ شَيْءٌ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي نَافِعٍ
لَا يَحُوزُ نِكَاحُ هُزْلٍ وَلَا لَعِبٍ وَيُفْسَخُ قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَهُ وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ مَا هُوَ ^(٢)
أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ نِكَاحُ الْهَازِلِ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ اللَّبَادُ مِنْ أَصْحَابِنَا هُوَ لَا زِمَ بِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ
وَأَبُو حَنِيفَةَ وَعَطَاءٌ وَيُؤْثَرُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَيُرْوَى عَنْ الضَّحَّاكِ وَزَادَ
فِيهَا النَّذْرُ وَقَالَ بِهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَأُسْنَدُهُ مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِي
الدَّرْدَاءِ فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ النِّكَاحَ يَبْطُلُ
فَإِنَّ الْفَرْجَ مُحَرَّمٌ فَلَا يَحِلُّ إِلَّا بِدَيْنٍ وَنِيَّةٍ وَعَلَى طَرِيقٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ سَوِيَّةٍ وَذَلِكَ
يَقْتَضِي أَنَّ يُلْزَمُ الطَّلَاقُ لِأَحَدٍ إِذَا تَلَاعَبَ بِهِ خَرَجَ عَنْ يَدِهِ لَا حَتْمًا أَنْ يَكُونَ
صَحِيحًا أَوْ سَقِيمًا وَالْفَرْجُ تَغْلِبُ فِيهِ الْحَوَاطَةُ وَالْعَتَقُ مِثْلُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ اعْتِبَارِ الْحُرِّ وَرِيَا ^(٣)
وَالنَّذْرُ عِبَادَةٌ فَإِذَا سَنَحُو ^(٤) بِهَا تَعَيَّنَ فِي ذِمَّتِهِ فَعَلَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بَابُ الْخُلْعِ

ذَكَرَ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنِ الرَّيِّعِ بِنْتِ مَعُودِ بْنِ عَفْرَاءِ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ

(١) هَكَذَا بِالْأَصْلِ

ابن موسى عن سفيان ابن انا محمد بن عبد الرحمن وهو مولى آل طلحة عن
 سليمان بن يسار عن الربيع بنت معوذ بن عفراء أنها اختلعت على عهد
 النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أمرت أن

على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد
 بحيضة وذكر عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت
 فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحيضة وذكر ما جاء في المختلعات حديث
 ثوبان أن المختلعات من المناققات وأيضاً امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير
 ما باس لم ترح رائحة الجنة (الاسناد) هذا باب لم يصح فيه شيء خرج المصنفون
 وأرباب المسانيد هذه الأحاديث الثلاثة زاد النسائي في المنتزعات والمختلعات
 هن المناققات وذكر هو وأبو داود حديث جميلة زوج ثابت أنها أمرها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أن تتربص بحيضة وصحيح هذا الحديث فإن شأن ربيعة
 أنه أمر جرى لها في قصتها وقصة عمها ومجئها أي عثمان ونصه في الموطأ فحذف
 وتماه من رواية الليث وغيره عن نافع أنه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء
 تخبر عبد الله بن عمر أنها اختلعت من زوجها في زمان عثمان فجاء عمها معاذ
 ابن عفراء معها إلى عثمان فقال إن ابنة معوذ اختلعت من زوجها أفنتقل قال
 عثمان تنقل ولا ميراث بينهما ولا عدة عليها ولكن لا يحل لها أن تنكح حتى
 تحيض حيضة خشية أن يكون بها حمل فقال ابن عمر عثمان خيرنا وأعلمنا قال
 في الموطأ قال نافع وقال عبد الله بن عمر عدتها عدة المطلقة وقد روى ابن بكير
 والسقعي (١) عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن حسان مولى آل سليمان عن
 أم بكرة الأسلمية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن السيد فأتيا عثمان بن
 عفان في ذلك فقال هي طليقة إلا أن تكون سميت شيئاً فهو ما سميت فيها فهذا

تَعْتَدُ بِحَيْضَةٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ
الرَّبِيعِ الصَّحِيحُ أَنَّهَا أَمَرَتْ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةِ أَنْبَاءِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ

ماروى وجرى والله أعلم بصحة الحال فيه (الأحكام) فى ثلاثة عشر مسألة
(الاولى) الخلع أصل فى الشريعة أصله حديث جميلة أخت عبد الله بن أبى
زوج ثابت جاءت النبى فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس لا أعيب عليه فى
خلق ولا دين ولكن لا أطيقه وأخاف الكفر فى الاسلام فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أتردين عليه حديثه قالت نعم قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أقبل الحديقة وطلقها تطليقة. قال ابن العربى ذلك من قول الله تعالى
فلا جناح عليهما فيما افتدت عند خوف التقصير فى حدود الله فحديث جميلة
مطابق المعنى الذى فى كتاب الله سبحانه وقد اتفقت الأمة عن بكرة أبيها على
أن الخلع يجوز مع استقامة الحال فلا يلتفت الى نزعات الجهال وانما خص
حالة خوف التقصير فى الحدود بالذكر لأنه الغالب فى جريانهم فان أعطته المرأة
شيئا فانه جاز بطيب نفسها وان لم يكن هنالك ضرورة ولا خوف (الثانية) شرط
ابن سيرين والحسن فى الخلع حكم السلطان وليس ذلك فى القرآن وما اتفق بين
جميلة وثابت جرى على مجرى الاستيفاء عند الحاكم ولذلك وقف الامر على
رضاها فى اعطاء الحديقة (الثالثة) لما قال النبى صلى الله عليه وسلم أتردين
عليه حديثه ظن أحمد واسحق ان الخلع لا يجوز باكثر من المهر وظاهر
القرآن رفع الجناح فيما افتدت به مطلقا وما جرى فى شأن جميلة وثابت اتفاق
وقع لا يدل على الاقتصار عليه بحال (الرابعة) اذا وقع الخلع كان طلاقا قاله مالك
 وغيره وقال الشافعى فى أحد قولييه يكون فسخا والمسألة قديمة الخلاف قبلهما
وتتركب على هذا (فائدة) عندهم وهى انها تعتد بثلاثة اقراء ان كان طلاقا وتعتد
بقراء ان كان فسخا وهى مسألة ظاهرة المطلاع أما مطلعها من كتاب الله فانها

الْبَغْدَادِيُّ أَنبَأَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ أَنبَأَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَمْرِو
ابْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ

جاءت في شأن الطلاق حكمة وأما مطلعنا من جهة المعنى فلا نه أمر موقوف على اتفاق الزوجين لا غلبة فيه من الامام وليس هذا حكم الفسخ ولأن الزوج أخذ العوض على ما أنفذ والذي له أن ينفذ ويملك الطلاق فأما الفسخ فليس من ملكه ولا من حكمه ومطلع الفسخ ان كل من عقد عقدا ملك حله كالبيع والاجارة وهذا الاطلاع يجب عنه أمور معظمها أمران أحدهما أنه لو كان فسخا كالبيع والاجارة لما كان الا بالمجلس الثاني ان فسخ النكاح جعل له الشرع طريقين أحدهما الحكم والثاني الطلاق وخلي البيع الى الاختيار يجري كل أمر على ما قدره عليه الشرع الخامسة اذا كان طلاقا دخل تحت قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء السادسة يجوز أن يكون الغرض في الخلع معدوما كتمرة ومجهولا كعبد أبق وقال أبو حنيفة لا يجوز بالمعدوم وانفقوا على جواز الخلع بمهر المثل وهو مجهول واذا جاز بالمجهول اتفقوا على جواز الخلع جاز بالمعدوم الى وجوده والمسألة مشككة وقد بينها في موضعها السابعة قرارات النساء أصل في الدين في الصحيح أن المرأة خلقت من ضلع أعوج ان ذهبت تقيمها كسرتها وان استمتعت بها استمتعت بها على عوج وكسرها طلاقها وفي الصحيح واللفظ لمسلم لا يعرك مؤمن مؤمنة ان كره منها خلقا رضى آخر والغالب من النساء قلة الرضى والصبر فهن ينشرن على الرجال كثيرا ويكفرن العشير فلذلك سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم المنتزعات أنفسهن من النكاح والمخالعات منافقات والنفاق كفر فهذا اللفظ يعضد لفظ الحديث الصحيح في نسبتهم الى كفران العشير (الثامنة) قوله لم يرح رائحة الجنة وعيد عظيم لا يقابل طلب المرأة الخروج من النكاح ولم يصح (التاسعة) أما قول عثمان لا عدة

مَنْ زَوَّجَهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ ۖ قَالَ أَبُو عَيْنٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي عِدَّةِ الْمُخْتَلَعَةِ فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ عِدَّةَ الْمُخْتَلَعَةِ عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ ثَلَاثٌ حَيْضٌ وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَأَسْحَقُ وَقَالَ

عليها قد تقدم القول فيه وأما قوله ولا ميراث فصحيح جة لأنها ليست بزرجته ولا له عليها رجعة فصارت أجنبية (العاشرة) ان سميا في الخلع طلاقا فهو ما سمى وان لم يسم كانت واحدة بان يقول قد فارقتك عل هذا (الحادية عشرة) ليس قبوله للعوض في الخلع بطلاق حتى يصرح به لقوله في الحديث فرددت عليه وأمره بفراقها ولا رجعة له عليها وقال أبو ثوران لم يصرح بالطلاق انتقضت وان صرح بالطلاق بقيت لأن حكم الواحدة في النكاح أن تتصل بها الرجعة قلنا قد قال النبي صلى الله عليه وسلم لم تثابت في جميلة وقيل حبيبة اقبل الحديقة وطلقها تطليقة فامثل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان له عليها رجعة لما أفاد هذا الفداء شيئا وذلك محال عادة وشرعا ولو كان ابطالا لتسميته فداء وكيف يبقى الخيار للمفادين في الأسير بعد الفداء أما انه يتصل به فرع ظريف هي المسألة (الثانية عشر) اذا خالعا وشرط الرجعة عليها فقال الشافعي الخلع باطل ويقع الطلاق وتثبت الرجعة ويرد ما أخذ منها وقال أبو حنيفة يكون خلعها ولا رجعة له وبه قال علياؤنا وقال بعضهم يصح الخلع وتكون له الرجعة ويكون شراؤها واردا على الطلاق وله قبول العوض وقال المزني الخلع صحيح وتسقط الرجعة وله عليها مهر المثل وجه الأول أنه

بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ عِدَّةَ الْمُخْتَلَعَةِ حَيْضَةٌ قَالَ إِسْحَقُ وَإِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى هَذَا فَهُوَ مَذْهَبُ قَوِيٍّ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُخْتَلَعَاتِ .** حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيمٍ حَدَّثَنَا مَزَاهِمُ

أَبْنُ ذَوَادٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ لَيْثٍ عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ

أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْمُخْتَلَعَاتُ هُنَّ

الْمُنَافَقَاتُ • قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ

وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ أَيُّمَا امْرَأَةٍ اخْتَلَعْتُ مِنْ

زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ لَمْ تَرْحَ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ أَنبَأَنَا بِذَلِكَ بُنْدَارُ أَنبَأَنَا

عَبْدُ الْوَهَّابِ أَنبَأَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ حَدَّثَهُ عَنْ ثَوْبَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

خَلَعَ فَاسِدٌ فَيَسْقُطُ مَا سَقَطَ مِنْهُ وَيُثَبَّتُ مَا يَصِحُّ أَنْ يَثْبُتَ وَوَجْهُ الْقَوْلِ بَأَنَّهُ
يَنْفَعُ الْخُلْعَ وَلَا رَجْعَةَ لَهُ لِأَنَّ الرِّجْعَةَ حَقُّ اللَّهِ فَلَا تَسْقُطُ بِشَرطٍ وَيَكُونُ بَاطِلًا
فَإِنْ كَانَ شَرطُ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بَاطِلًا وَوَجْهُ الثَّالِثِ أَنَّهُ يَحْمَلُ عَلَى أَنَّهَا نَقَضَتْ
عَلَى نَفْسِهَا عِدَّةَ الطَّلَاقِ وَتَبْقَى الرِّجْعَةُ وَوَجْهُ قَوْلِ الْمُزَنِيِّ أَنَّهُ لَمَّا شَرَطَ عَلَيْهَا
الرِّجْعَةَ وَأَسْقَطَهَا الشَّرْعُ فَاتَهُ مِنْ قَبْلِهَا الْبُضْعُ فَوَجِبَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ وَهَذَا أَمْرٌ بَعِيدٌ
فَإِنْ كُلُّ مَا لَسَقَطَ الشَّرْعُ مِمَّا لَا يَجُوزُ لَا يُلْزَمُ مَنْ اشْتَرَطَ قِيَمَتَهُ وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ
طَوِيلٌ مَوْضِعُهُ كِتَابُ التَّفْرِيعِ الْمَسْأَلَةُ (الثَّالِثَةُ عَشْرَ) قَوْلُهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ
ضَلْعٍ مُحْتَمِلِ الْحَقِيقَةِ فَقَدْ رَوَى أَنَّ آدَمَ نَامَ فَانْتَزَعَ ضَلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ الْيَسْرَى
فَخَلَقَتْ مِنْهُ حَوَاءَ فَلَمَّا أَفَاقَ وَجَدَهَا إِلَى جَنْبِهِ فَلَمْ يَنْفَرْ وَاسْتَأْنَسَ لِأَنَّهَا جِزءٌ مِنْهُ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا طَلَاقًا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ
فَحَرَامٌ عَلَيْهَا رَأْيُهُ الْجَنَّةَ ۞ قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَيُرْوَى هَذَا
الْحَدِيثُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ عَنْ ثَوْبَانَ وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ
عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ

باب ماجاء في مُدَارَاةِ النِّسَاءِ ۞ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ
حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنُ شَهَابٍ عَنْ عَمِّهِ
عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضِّلْعِ إِنْ ذَهَبَتْ تَقْوِيْمُهَا كَسَرَتْهَا وَإِنْ تَرَكْتَهَا
اسْتَمْتَعْتَ بِهَا عَلَى عَوَجٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَسُمْرَةَ وَعَائِشَةَ
۞ قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا
الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ

فلذلك صارت الاضلاع اليسرى تنقص عن اليمين واحدا ويحتمل المجاز والمعنى
خلقت من شيء معوج صلب فان أردت تقويمها كسرتها وان تمتعت بها على حالها
تمتعت بشيء معوج فيما يمكن أن يصلح فيه فقد يصلح المعوج في وجهه والمعنى
على اعوجاجه الا ترى أن الانسان لما خلق من حمأ مسنون كان متغير الأحوال
ممنن الذات وربما كان ممنن الأفعال دبرا زافرا قليلا تراه ذفرا وقد روى في
الصحيح باللفظين وروى أن المرأة كالضلع كما ذكر أبو عيسى أنفا وروى أن
المرأة خلقت من ضلع والتأويلان قد تقدموا والله أعلم وقد روى الحرث فيه
أن ذهبت تقيمها كسرتها فدارها تعش بها

باب ما جاء في الرجل يسأله أبوه أن يطلق زوجته .

حدثنا أحمد بن محمد أنبأنا ابن المبارك أنبأنا ابن أبي ذئب عن الحرث
ابن عبد الرحمن عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر قال كانت تحت
أمرأة أحبها وكان أبي يكرهها فأمرني أبي أن أطلقها فاتيت فذكرت ذلك
للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عبد الله بن عمر طلق امرأتك

باب الرجل يسأله أبوه أن يطلق امرأته

روى عن حمزة عن أبيه عن ابن عمر قال كانت تحت امرأة أحبها وكان أبي
يكرهها فأمرني أن أطلقها فاتيت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال يا عبد
الله طلق امرأتك انفرد به ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن حمزة
ورواه أبو عيسى عن أحمد بن محمد عن ابن المبارك عنه يصح وثبت (العارضة)
أن أول من أمر ابنه بطلاق امرأته الخليل إبراهيم وروى في الصحيح أنه لما وضع
تركته اسماعيل ابنه وأمه عند دوحة بازاء زمزم وانصرف أقام أعواما ثم
استأذن ربه في أن يطالع تركته فجاء أم اسماعيل فوجدها قد ماتت واسماعيل قد تزوج
ولم يكن حاضرا بمنزله فسال زوجته عن حالهم فلامت فقال اذا جاء اسماعيل فقلولي
له يبدل عتبة بيته فجاء اسماعيل فاخبرته فقال ذلك أبي وقد أمرني بفراقك الحقى
باهلك وذكر الحديث وكفى به أسوة وقدوة ومن بر الابن بآبيه أن يكره ما كره
أبوه وان كان له محبا قيل ويحب ما يحب أباه وان كان له كره من قبل يبد أن
ذلك ان كان الأب على بصيرة فان لم يكن كذلك استحب له فراقها لارضائه
ولم يجب عليه كما يجب في الحالة الأولى فان طاعة الأب في الحق من طاعة الله
وبره من بره ولو أن الزوجة لاتواقي مع أن الزوج لا يستحب له فراقها اذ

• قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ
أَبْنِ أَبِي ذَثْبٍ

• **بَابُ مَا جَاءَ لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا .** حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

مَعْنَى الزَّوْجِيَةِ الْقِيَامَ عَلَى الزَّوْجِ وَبَنِيهِ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ جَابِرٍ إِذَا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ أَبْكَرُ أَتَزَوَّجُ أَمْ ثِيْبًا فَقَالَ بَلْ ثِيْبًا فَقَالَ هَلَا بَكَرًا تَلَاَعِبُهَا
وَتَلَاَعِبُكَ قَالَ إِنَّهُ تَرَكَ لِي تَسْعَ أُخْرَى فِدَكَرْهُتُ أَنْ أَضِيفَ إِلَيْهِنَّ مِثْلَهُنَّ وَأُرَدَّتْ
أَنْ تَقُومَ عَلَيْهِنَّ

باب لا تسأل المرأة طلاق أختها

ذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفِيَءَ مَا فِي أَنْفُسِهَا (الْعَارِضَةُ) قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ
هَذَا الْحَدِيثُ فِي أَصُولِ الدِّينِ فِي السُّلُوكِ عَلَى مَجَارِي الْعَقْدِ بِالْأَفْعَالِ أَذِيْعَلِمَ الْعَبْدُ
بِالْإِعْتِقَادِ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمَقْدَارٍ وَقَضَاءٍ وَقَدْ رَوَى فِي كِتَابِ مُسْتَطَرٍّ وَذَا
لَا يَنْقُضُ الْعَمَلُ فِي الطَّاعَاتِ وَلَا يَمْنَعُ مِنَ التَّحَرُّيِ فِي الْإِحْتِرَازَاتِ وَاخْتِرَافِ
الْأَوْقَاتِ وَالنَّظَرِ لَعَدْوَانِ كَانَ لَا يَتَحَقَّقُ أَنْ يَبْلُغَهُ لَكِنْ بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ عَنْ سَبِيلِ
السُّنَّةِ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْمُسْكِرِ وَهُوَ الْبِدْعَةُ وَلَا يَرْكَبُ إِلَى أَحَدٍ عَلَى مَطْيَةِ فَقَرِهِ وَلَا
يُرْبِطُ عَلَيْهَا نِيَّةً وَلَا يَسْتَقْبِلُهَا فِي ثَنِيَّةٍ وَمِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ بِمَا رَكِبْنَ عَلَيْهِ مِنَ الْغَيْرَةِ
طَلَبُ الْإِنْفِرَادِ بِالزَّوْجِ دُونَ الضَّرَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ النِّسَاءِ رَغْبَةً فِي الْإِسْتِبْدَادِ وَالنَّفَقَةِ
وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ وَفِيهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ لَا تَسْأَلُ
الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفِيَءَ مَا فِي صَفْهَتِهَا وَلِتَنْتَكِحَ فَإِنَّ لَهَا مَا قَدَّرَ لَهَا فَمَنْعُهَا إِذَا
خَطَبْتَ مِنْ أَنْ تَقُولَ لَا أَتَزَوَّجُ إِلَّا بِشَرِّطِ أَنْ يَفَارِقَ الَّتِي عِنْدَهُ رَغْبَةً فِي حَظِّهَا

يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْتَفِيَ
مَا فِي إِنْأَتِهَا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

* بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْمُعْتَوَةِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى

من المعيشة لتزداد بها في معيشتها فان الرزق وان كان مكسوبا فانه قد فرغ منه
مكتوبا فلا تتطلب منه ما عند غيرك لتكثربه ما عندك أو ما تستأنفه لنفسك
ويجوز للمرأة الداخلة أن تمنع الخارجة من الدخول وتقول للزوج لا تنكحها
فانها مضايقتنا في معيشتنا وتمنع عنها بهذه النية لأنها لم تتطلب من حظ ذلك
شيئا وانما كراهة أن تشاركها في حظها وكذلك لا يناقض القدر ولا يمنع
قصده في الشرع من باب الحلال والحرام والكراهة والتحريم ويجوز لها ان
تشرط عليه لاستبداد بها في المتعة ألا ترى الى قول أم حبيبة بنت أبي سفيان
حين عرضت على رسول الله نكاح أختها وقالت اني لست لك (١) وأحب ان
لا تشاركني في خير أختي فتمنت الاختلاء به دون كل زوجة لو اتفق ذلك لها ولا
يجوز يشترط لها ان كل من يدخل عليها طالق لأن بدخولها عليها قد صارت
أختا لها فلا تسأل طلاقها وانما لها أن تشرط أن تتأخر عن ذلك واذا شترطه
لها لزمه الوفاء به لقوله صلى الله عليه وسلم أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم
به الفروج

باب طلاق المعتوة

ذكر حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الا
طلاق المعتوة المغلوب على عقله وضعفه من جهة رواية عطاء بن عجلان المعتوة
هو المغلوب على عقله الذي لا يتحصل شيء من أمره وقد اتفق الكل على

(١) هكذا بالاصل

الصَّنْعَانِي أَنبَأَنَا مَرْوَانَ بْنَ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ
 عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْخَزُمِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمُعْتَوَةِ الْمُغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ
 ❊ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ
 عَجْلَانَ وَعَطَاءُ بْنُ عَجْلَانَ ضَعِيفٌ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ
 أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ طَلَاقَ الْمُعْتَوَةِ
 الْمُغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ لَا يَحُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَوَاهَا يُفِيقُ أَلْحِيَانٍ فَيُطْلَقُ
 فِي حَالِ أَفَاقَتِهِ

❊ **بَابُ** حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ شَيْبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ
 عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ النَّاسُ وَالرَّجُلُ يُطْلِقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ
 يُطْلِقَهَا وَهِيَ امْرَأَتُهُ إِذَا ارْتَجَعَهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ طَلَّقَهَا مِائَةَ مَرَّةٍ

سَقُوطُ أَثَرِ قَوْلِهِ شَرَعََا وَلَدَنَ يَحَاوُلُ وَلِيَهُ أَمْرُهُ كُلُّهُ أَنْ كَانَ لَهُ وَلِيٌّ وَالْأَمْرُ لِلْمَلِكِ
 وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيٍّ لَهُ وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ وَجَدْنَا فِي كِتَابِ جَدِّي عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ إِذَا عُبِثَ الْمُعْتَوَةُ بِمَرَأَتِهِ يُطْلَقُ عَنْهُ وَلِيَّهُ وَهَذَا لَا يَكُونُ
 إِلَّا لِلْمَلِكِ خَاصَّةً وَهُوَ فِي ذَلِكَ بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ الَّذِي يَجْنُ مَرَّةً وَيُفِيقُ أُخْرَى
 فَإِنَّهُ حَالُ جَنُونِهِ سَاقِطٌ الْقَوْلُ وَفِي حَالِهِ أَفَاقَتُهُ مُعْتَبَرُ الْقَوْلِ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ الصَّرْعُ

أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى قَالَ رَجُلٌ لَامْرَأَتَهُ وَاللَّهِ لَا أَطْلُقُكَ فَتَيِّنِي مِنِّي وَلَا آوِيكَ
أَبَدًا قَالَتْ وَكَيْفَ ذَاكَ قَالَ أَطْلُقُكَ فَكُلَّمَا هَمَّتْ عَدْتُكَ أَنْ تَنْقُضِيَ
رَاجِعَتَكَ فَذَهَبَتِ الْمَرْأَةُ حَتَّى دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرَتْهَا فَسَكَتَتْ عَائِشَةُ
حَتَّى جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَتْهُ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ
بِإِحْسَانٍ قَالَتْ عَائِشَةُ فَاسْتَأْنَفَ النَّاسُ الطَّلَاقَ مُسْتَقْبِلًا مَنْ كَانَ طَلَّقَ
وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ هِشَامٍ

عليه غلبة تستمر فيلحق بالاول

باب الطلاق مرتان

خرج حديث عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الناس ا و الرجل كان
يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها وهي امرأته اذا ارتجعها وهي في العدة وان طلقها
مائة مرة أو أكثر حتى قال رجل لامرأته والله لا أطلقك فتبينني مني ولا آويك
أبدا قالت وكيف ذاك قال اطلقك فكلما همت عدتك أن تنقضى راجعتك فذهبت
المرأة حتى دخلت على عائشة فاخبرتها فسكتت عائشة حتى جاء النبي صلى الله عليه
وسلم فاخبرته فسكت النبي حتى نزل القرآن الطلاق مرتان فامسأك بمعروف أو تسريح
باحسان قالت عائشة فاستأنف الناس الطلاق مستقبلا من كان طلق
ومن لم يكن طلق وأسندته عائشة وقال ان المرسل أصح قال ابن العربي
رضي الله عنه كان النكاح في الجاهلية معلوما وكان الطلاق معلوما والظهار
معلوما ثم بعث الله محمدا بالحق فأوضحه بشرائعه ورتبه باحكامه وأزاح الباطل

أَبْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ
 * قَالَ أَبُو عَيْسَى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ شَيْبٍ

* **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا تَضَعُ**

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ
 عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِي السَّنَابِلِ بْنِ بَعْكِكَ قَالَ وَضَعْتُ سَبْعَةَ

عنه بأوصافه وأنزل الآية المذكورة في اثبات التطليقات الثلاثة مما كان يفعله
 الناس وأسقط الباقي الذي كانوا يزيدون عليها ثم بين كيفية وقوع الطلاق بحيث
 لا يكون فيه على المرأة ضرر وفي حديث عمر إذا حل وضعه ثلاثا كان لرفع
 الضرر على النساء حسبا بينه هذا الحديث ثم كان الرجل في طلاقه الذي وضع
 إليه على عقد صير من امرأته إذا اتقى الله والتزمه جعل الله له مخرجا وإن خالفه
 فيه وعصاه ألزم من ذلك ما التزم وحمل من الحكم ما تحمل والله يحكم على ما
 تقدم بيانه

باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها تضع

ذكر حديث حبة أبو السنابل بن كعب بن السباق قال وضعت سبعة أسلمية
 بعد وفاة زوجها بثلاث وعشرين أو خمسة وعشرين يوما فلما تعلت تشوفت
 للنكاح فانكر عليها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال إن تفعل فقد
 حل أجلاها قال أبو عيسى لا نعرف الأسود سما عا من حبة وروى عن البخاري
 أنه قال لا أعرف أنه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم وعقبه بالحديث الصحيح
 عن أم سلمة في سبعة بعينه وابن عباس كان يقول تعتد آخر الأجلين الوضع
 أو الأشهر والعشر فأيهما كان بعد صاحبه كان الحكم له حتى بين النبي صلى الله

بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا ثَلَاثَةَ وَعَشْرِينَ أَوْ خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا فَلَمَّا تَعَلَّتْ
 تَشَوُّقَ لِلنِّكَاحِ فَانْكَرَ عَلَيْهَا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنْ
 تَفَعَّلَ فَقَدْ حَلَّ أَجْلُهَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا
 شَيْبَانُ عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ
 أَبِي السَّنَابِلِ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَا نَعْرِفُ لِلْأَسْوَدِ سَمَاعًا مِنْ
 أَبِي السَّنَابِلِ وَبِمَعْنَى مُحَمَّدٍ يَقُولُ لَا أَعْرِفُ أَنَّ أَبَا السَّنَابِلِ عَاشَ بَعْدَ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْحَامِلَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا إِذَا وَضَعَتْ
 فَقَدْ حَلَّ التَّرْوِيجُ لَهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ
 وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ تَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلَيْنِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ .
 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ
 وَأَبْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَذَاكُرُوا الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا

عليه وسلم الأمر فسقط ما كان نظره فيه ابن عباس والله الموفق وقدين البخاري
 أن سبيعة هذه كانت من أسلم وإن أبا السنا بل بن بعكك خطبها بعد وفاة زوجها

الْحَامِلُ تَضَعُ عِنْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ تَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلَيْنِ وَقَالَ
 أَبُو سَلَمَةَ بَلْ تَحُلْ حِينَ تَضَعُ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ
 فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ قَدْ وَضَعَتْ
 سُبُعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا يَبْسِيرَ فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ * قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
 * **بَابُ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا .** حَدَّثَنَا
 الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى أَنْبَاءُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

باب عدة المتوفى عنها زوجها

ذكر أحاديث زينب الثلاثة حسبما ذكرها الأئمة وهو أصل هذا الباب الذي
 يعول عليه فيه (الاسناد) ثبت في الصحيح واللفظ للبخاري أن شعبة قد سمع هذا
 الحديث من حميد بن نافع وخرجه عنه من الباب بعينه وفات مالكا سماعه منه
 حين خرجه عن عبد الله بن أبي بكر (العريية) الاحداد هو المنع فيها يقال
 أحدث المرأة فهي محد وحدث فهي حادة (الاحكام) في مسائل (الاولى)
 ان الاحداد فرض على المتوفى باجماع من الأئمة ويؤثر عن الحسن أنه لا يلزمها
 الاحداد ولم يصح والحديث الصحيح متفق على رواته دليل على وجوبه (الثانية)
 لا حداد على المطلقة خلافا لأبي حنيفة واحد قولي الشافعي لأنه وجب في
 المتوفى عنه عبادة فلا تحمّل عليها المثوبة لأنها ليست في معناها قالوا وجب
 الاحداد حقاً لله وفوت الزوج بالطلاق أكثر من فوت الحياة للغريب فقدر
 بأكثر من ثلاثة أيام حملاً على حمل الزوجية في الوفاة (قلنا) عنه جوابان

بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي
 سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ قَالَتْ زَيْنْتُ دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ
 حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تُوُفِيَ أَبُو هَا أَبُو سَفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ
 فَدَعَتْ بِطَيْبٍ فِيهِ صَفْرَةٌ خُلُوقٍ أَوْ غَيْرُهُ فَدَهَنْتُ بِهِ جَارِيَةً ثُمَّ مَسَّتْ
 بَعَارِضَهَا ثُمَّ قَالَتْ وَاللَّهِ مَا لِيَ بِالطَّيْبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يَحِلُّ لَأَمْرَأَةٍ تَوْمَنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
 أَنْ تَحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا قَالَتْ

(أحدهما) أن المعنى هنالك فوت الزوج لا فوت مجرد الزوجية فلا يحمل
 الفرع على بعض الأصل (الثاني) أن يحمل فرع على أصل إذا عقل معناه (الثالثة)
 قوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت يقتضي اقتصاره
 على المؤمنات دون الكنائيات وقال الشافعي يجب على الزميمة وهو أحد قولي
 مالك لأنه من توابع العدة فيأزمها كالسكنى وعدم النكاح (قلنا) السكنى للترتب
 ورد عام والزينة وردت خاصة فحملها على ما ورد عامًا إبطال للخصوص
 فلا يجوز (الرابعة) إذا قلنا أن الزميمة تعتد بالشهور على الرواية الواحدة فيثبت
 يكون الخلاف في الحداد هل يجب أم لا وأما إذا قلنا أنها تعتد بالأقراء فلا حداد
 عليها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا على ميت أربعة أشهر وعشرا فربط
 الحداد بالشهور (الخامسة) الأحاداد على الصغيرة واجب ويلزمها ذلك صاحبها
 ووليها والذي ينوب عنها في أداء لوازمها كما يجنبها محظورات الحج إذا حج بها
 ويؤدي زكاة مالها والعموم في الحديث يقتضي ذلك (السادسة) الحداد

زَيْنَبُ فَدَخَلَتْ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تَوَفَّى أَخُوَهَا فَدَعَتْ بِطَيْبٍ
 فَسَمِعَتْ مِنْهُ ثُمَّ قَالَتْ وَاللَّهِ مَا لِي فِي الطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوَمَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
 أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا
 قَالَتْ زَيْنَبُ وَسَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ جَاءَتْ أُمْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ

واجب على الأمة كوجوبه على الحرة وقال أبو حنيفة لأحداد عليها وقال الثوري
 عليها الأحاد لا الخروج وعموم الحديث يقتضيها وليس هنالك مانع يمنع
 من ذلك والأحدود يتبع بعض فيها ولا يسقط عنها وعليها محظورات الأحرام
 متوجهة وعليها التبرص واجب وهي مؤمنة فتعين الأحاد من كل طريق (السابعة)
 غريبة قال ابن الماجشون لا تحد امرأة المفقود لأنه ليس بموت وإنما هو
 طلاق وهو الصحيح الذي لا اشكال فيه والله أعلم (الثامنة) في اكتحالها لا
 تكتحل بشيء فيه طيب ولا زينة من سواد قال ابن عبد الحكم أو صفرة وليس
 الكحل الأصفر بزينة وإنما هوشين إلا أن الشافعي قال إن احتاجت فلتكتحل
 بما لا زينة فيه وهو أحد قولينا وكذلك يطلى وجهها على معنى الدواء لا على
 تطالب الزينة وقد روى عن مالك أنها لا تكتحل وإن اشتكت في مشهور قوله
 وروى عنه أنها تكتحل عند الحاجة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم فهم منها
 طلب الرخصة ولم تحقق الشكوى فأما لو تحققت فقد روى عن أم سلمة راوية
 الحديث أنها تكتحل بكحل أجلاء بالليل وفي رواية ابن المواز عن مالك إن
 احتاجت إلى الطيب فلتكتحل به ودين الله يسر وروى عنه تكتحل بالليل

أَشْتَكْتُ عَيْنَهَا أَنْفَكَحْلَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا مَرَاتَيْنِ
 أَوْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ لَا تُثَمِّمُ قَالَ أَمَّا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا
 وَقَدْ كَانَتْ أَحَدًا كُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبُعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ قَالَ وَفِي
 الْبَابِ عَنْ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكِ أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ وَحَفْصَةَ بِنْتُ عُمَرَ
 * قَالَ أَبُو عَيْنِي حَدِيثُ زَيْنَبَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا
 عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا
 تَتَّقَى فِي عَدَّتِهَا الطَّيِّبَ وَالزَّيْنَةَ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ
 وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَأَسْحَقُ

وَيُتَمَسَّحُ بِالنَّهَارِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ طَيِّبٌ وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أُمِّ
 عَطِيَّةٍ قَالَتْ وَلَا تَلْبَسِ ثَوْبًا مَصْبُوغًا وَلَا ثَوْبَ عَصَبٍ وَلَا تَكْتَحِلْ وَلَا تَمَسَّ طَيِّبًا
 إِلَّا أَنْ طَهَّرْتَ نَبْذَةً مِنْ قَسْطٍ أَوْ أَظْفَارٍ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا
 زَوْجَهَا لَا تَلْبَسِ الْمَعْصِفَ وَلَا الْمَمْشِقَ وَلَا الْحُلِيَّ وَلَا تَحْتَضِبُ وَدَخَلَ عَلَيْهَا حِينَ
 تَوَفَّى أَبُو سَلَمَةَ وَقَدْ جَعَلَ عَلَيْهَا صَبْرًا فَقَالَ مَا هَذَا يَا أُمَّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ أَمَّا هُوَ
 صَبْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ فِيهِ طَيِّبٌ فَقَالَ إِنَّهُ يَشِينُ الْوَجْهَ فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ
 وَتَمْرًا^(١) عَلَيْهِ بِالنَّهَارِ وَلَا تَمْسُطِي بِالطَّيِّبِ وَلَا بِالْحَنَاءِ فَإِنَّهُ خَضَابٌ قَلْتُ فَبَأَى شَيْءٌ
 أَمْتَمْسُطُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ بِالْإِدْرِ تَغْلِفِينَ بِهِ رَأْسَكَ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فَهِيَ عَنْ الثِّيَابِ
 عَمَّا فِيهِ جَمَالٌ وَإِذْنٌ فِي الْعَصَبِ وَهُوَ مِنْ غَلِيظِ ثِيَابِ الْيَمَنِ وَنَهَى عَنِ الْكَحْلِ
 وَالطَّيِّبِ إِلَّا شَيْئًا يَسِيرًا مِنْ قَسْطٍ وَأَظْفَارٍ عِنْدَ الطَّهْرِ مِنَ الْحَيْضَةِ وَنَهَى عَنِ

باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر . حدثنا
 أبو سعيد الأشج حدثنا عبد الله بن أدريس عن محمد بن إسحاق عن محمد
 ابن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر البياضي عن

المصبغات فان للعين فيه أثر والنفوس فيه تعلقا ونهى عما يشب الوجه ففقيهه
 زينة والذي يتزين له ويتجمل قد توفي وغيره لا يمكن منه فخبست عن ذلك
 كاه تعبدا (التاسعة) (١) شبه به البيت الضيق (العاشرة) فتفتض به أي تمسح
 قال مالك هو كالنشرة قال وقال ابن وهب تمسح بيديها عليه وعلى ظهره وقيل
 تمسح حتى تستنق كالفضة ومن العربية الفضض الماء الأبيض والكمثرة
 الوسخ عليها والذين فتبتدي ببدء المسح وتكراره يموت الطائر من كثرة الوسخ (١)
 وروى البخاري عن شعبة انها تقع في شر أحلاسها والجلس كساء يوضع
 تحت البرذعة

كتاب الظهار

باب المظاهر يواقع قبل أن يكفر

قال ابن العربي رضى الله عنه ليس في الظهار حديث صحيح يعول عليه أما
 أنه روى في ذلك حديثان أما أحدهما فحديث خويلة أو خولة بنت مالك بن
 ثعلبة قالت ظاهر منى زوجي أويس بن الصامت فحئت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أشكر اليه ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلني فيه ويقول اتق الله
 فيه فانه ابن عمك فما برحت حتى نزل القرآن قد سمع الله قول التي تجادل في
 زوجها فقال يعق رقبة قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت انه
 شيخ كبير ما به من صيام قال فيطعم ستين مسكينا قالت ما عنده من شيء يتصدق
 به قال فاني سأعينه بفرق من تمر قالت يا رسول الله وانا أعينه بفرق آخر قال

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمُظَاهَرِ يُوَقَّعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ قَالَ كَفَّارَةٌ
وَاحِدَةٌ * قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا
عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْتَحَقَّ
وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا وَقَعَهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ أَنبَأَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حَرْيْثٍ أَنبَأَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى

قَدْ أَحْسَنْتَ إِذْ هَبْتَ فَاطْعَمِي عَنْهُ بِهَاسَتَيْنِ مَسْكِينًا وَارْجِعِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ وَالْفَرْقُ سِتُونَ
صَاعًا وَأَمَّا الثَّانِي فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ أَنَّ الْمُظَاهَرَ يُوَقَّعُ أَهْلُهُ قَبْلَ أَنْ
يُكْفَرَ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ الْبَيَاضِيِّ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ
تَفْسِيرَهُ أَمَّا حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ
أَيْضًا فَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرٍ أَنَّهُ جَعَلَ امْرَأَتَهُ كَظْهَرِ أُمِّهِ حَتَّى يَمُضِيَ رَمَضَانُ فَلَمَّا
مَضَى نِصْفُ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا فَاتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ لَهُ
ذَلِكَ فَقَالَ أَعْتَقَ رَقَبَةً قَالَ لَا أَجِدُ قَالَ فَصَمَّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قَالَ لَا أَسْتَطِيعُ قَالَ
أَطْعَمَ سِتِينَ مَسْكِينًا قَالَ لَا أَجِدُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُرْوَةَ بِنْتِ
عُمَرَ أَعْطَاهُ ذَلِكَ الْفَرْقُ قَالَ لَا تَقْرَبُهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ وَالْأَشْبَهُانِ أَوْيسُ
ابْنُ الصَّامِتِ فِيهِ نَزَلَتِ الْآيَةُ قَالَتْ امْرَأَتُهُ خَوْلَةٌ لَهُ حِينَ ظَاهَرَ مِنْهَا وَاللَّهُ مَا أَرَاكَ
إِلَّا قَدْ أَتَمْتَ فِي شَأْنِي أَبْلَيْتَ جِدَّتِي وَأَفْنَيْتَ شَبَابِي وَأَكَلْتَ مَالِي حَتَّى كَبُرَتْ سِنِي
وَرَقَ عَظْمِي وَاحْتَجَجْتُ إِلَيْكَ فَارْقَتْنِي قَالَ مَا أَكْرَهَنِي لِذَلِكَ إِذْ هَبْتَ إِلَى رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَانْظُرِي هَلْ تَجِدِينَ عِنْدَهُ شَيْئًا فِي أَمْرِكَ فَذَهَبَتْ قِيلَ ابْنَةُ
ثُعْلَبَةَ وَقِيلَ بِنْتُ الدَّلِيحِ وَذَكَرْتُ ذَلِكَ فَقَالَ حَرَمْتُ عَلَيْهِ فَرَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَى
السَّمَاءِ فَقَالَتْ إِلَى اللَّهِ أَشْكُو حَاجَتِي إِلَيْهِ وَعَائِشَةُ تَغْسِلُ شِقْرَ رَأْسِهِ الْإِيْمَنُ فَعَادَتْ

عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ فَوَقَعَ عَلَيْهَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ
أَتَى قَدْ ظَاهَرْتُ مِنْ زَوْجَتِي فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ أَكْفِّرَ فَقَالَ وَمَا حَمَلَكَ
عَلَى ذَلِكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ قَالَ رَأَيْتُ خُلْجَاهَا فِي ضَوْءِ الْقَمَرِ قَالَ فَلَا تَقْرُبَهَا
حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ
 بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الظَّاهِرِ . حَدَّثَنَا اسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ

فَقَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ حَرَمْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ ذَهَبَتْ أَنْ تَعِيدَ
فَقَالَتْ عَائِشَةُ فَقَدْ نَزَلَ الْوَحْيُ فَنَزَلَتِ الْآيَاتُ فِي الْمَجَادَلَةِ هَكَذَا رَوَاهُ قَوْمٌ مِنَ
الْمُفَسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ فَرَبِّكَ أَعْلَمُ بِالتَّفْصِيلِ فَمَا الْجُمْلَةُ فَمَعْلُومَةٌ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ إِذَا
ثَبَتَ هَذَا الْمَسْأَلَةُ كَثِيرَةٌ وَالْمَتَعَلِقُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا خَمْسَ مَسَائِلَ (الْأُولَى) قَالَ
مُجَاهِدٌ بِنَفْسِ الظَّاهِرِ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ وَلَا يَفْتَقِرُ فِي وَجُوبِهَا إِلَى الْعُودِ وَهَذَا ضَعِيفٌ
لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُلَوْنَاهَا الْعُودُ فِيهَا
بَيْنٌ لِأَنَّ التَّشْكِيَّ بِمَا جَرَى وَطَلَبُ الْخُلَاصِ مِنْهُ هُوَ الْعُودُ وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ
وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا أَحْكَمَنَاهُ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ قَالَ الْبُخَارِيُّ
فِي أَنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ يَكُونَ الْعُودُ تَكَرُّرِ الظَّاهِرِ كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الْأَخْصَارِ أَنَّ اللَّهَ
لَا يَدُلُّ عَلَى الْمُنْكَرِ مِنَ الْقَوْلِ وَالزُّورِ وَتَرَدَّدِ النَّاسِ هَلِ الْوُطْءُ أَوْ الْعَزْمُ عَلَى
الْوُطْءِ أَوِ الْإِمْسَاكِ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْقَوْلَ كَانَ فِي التَّتَخُّلِّيِ عَنِ الزَّوْجَةِ ثُمَّ عَادَ
يَتَمَسَّكُ بِهَا لِيُطَأَ فَكَانَ ذَلِكَ عُودًا فِيمَا زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ (الثَّالِثُ) أَنَّ الْمَظَاهِرَ
إِذَا وَطِئَ لَا تَتَكَرَّرُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَقَالَ مُجَاهِدٌ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَلَا وَجْهَ لَهُ لَا مِنْ

أَبَانَا هَرُونَ بْنُ أَسْمَعِيلَ الْخَزَازِ أَبَانَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ أَبَانَا يَحْيَى بْنُ أَبِي
 كَثِيرٍ أَبَانَا أَبُو سَلَمَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَوْبَانَ أَنْ سَلَمَانَ بْنَ صَخْرٍ
 الْأَنْصَارِيَّ أَحَدَ بَنِي بِيَاضَةَ جَعَلَ امْرَأَتَهُ عَلَيْهِ كَظْهَرِ امَةٍ حَتَّى يَمُضِيَ رَمَضَانُ
 فَلَمَّا مَضَى نِصْفُ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَ

القرآن ولا من السنة والعجب من ميل عبد الرحمن الى ذلك مع فقهه وليس
 في قول النبي صلى الله عليه وسلم للمظاهر وقد وقع على امرأته من قبل أن يكفر
 لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله دليل على شيء مما زعموا بل ظاهر في أن عليه
 كفارة واحدة وقد قال قوم وهي (الرابعة) أنه اذا وطئ قبل أن يكفر سقطت
 عنه الكفارة والحديث نص في ابطال قولهم لأنه صلى الله عليه وسلم قال للذي
 وقع قبل أن يكفر لا تقربها حتى تفعل ما أمر الله (الخامسة) قال في الخبر ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أعانه بفرق وقالت أهله أنا أعطيه فرقا وقال في
 حديث فروة أعطه ذلك الفرق وهي خمسة عشر صاعا أو ستة عشر صاعا قال
 الترمذي وهو صحيح واختلف الناس في مقدار الاطعام فقال الشافعي مدمد النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال مالك مدمد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا خروج
 عن ظاهر الحديث ولان طريقه لم تصح لم يبين عليه أحد مذهبا في هذه الزيادة
 لأنها غير متفق عليها في حديث فروة تكون تسعين رطلا أو ستة وتسعين
 رطلا وذلك أكثر من مدمد النبي صلى الله عليه وسلم وأقل من مدين بهوان أضيف
 اليه فرق آخر كما في حديث خولة جاء أكثر من ذلك مرتين وليس بقول لأحد
 والفرق في غير هذا الحديث ثلاثة أصع وذلك اثنا عشر مدمد النبي صلى الله عليه

رَقَبَةً قَالَ لَا أَجِدُهَا قَالَ فَصُمَّ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ قَالَ لَا أَصْطِيْعُ قَالَ أَطْعِمْ
 سِتِّينَ مَسْكِينًا قَالَ لَا أَجِدُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِفِرْوَةَ
 ابْنِ عَمْرٍو أَعْطِهِ ذَلِكَ الْعَرَقَ وَهُوَ مَكْتَلٌ يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا أَوْ
 سِتَّةَ عَشَرَ صَاعًا فَقَالَ أَطْعِمْ سِتِّينَ مَسْكِينًا ۞ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ
 حَسَنٌ يَقَالُ سَلْمَانَ بْنُ صَخْرٍ وَيُقَالُ سَلْمَةُ بْنُ صَخْرٍ الْبَيَاضِيُّ وَالْعَمَلُ عَلَى
 هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ

باب ماجاء في الايلاء . حدثنا الحسن بن قزعة البصري
 أنبأنا مسلمة بن علقمة أنبأنا داود بن علي عن عامر عن مسروق عن

وسلم واذا ضوعفت جاءت أربعة وعشرين مدا ولم يجز أيضا عندى فاضطربت
 الرواية واختلف مقدار المسمى فسقط ولأجل هذا الاضطراب أعرض عنه
 أهل الصحة وأوقفوا الأمر على مجرد ظاهر القرآن وحملوه على العادة والله أعلم

باب الايلاء

ذكر حديث سلمة بن علقمة حدثنا داود عن عامر عن مسروق عن عائشة
 قالت آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالا
 وجعل في اليمين كفارة قال وفي الباب عن أنس وعلاء بأن غير مسلمة رواه
 عن الشعبي مرسل وهو أصح من مسلمة (الاسناد) ثبت في الصحيح واللائظ
 للبخاري عن عبيد بن عمير عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه

عَائِشَةَ قَالَتْ آتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَّمَ فَجَعَلَ
الْحَرَامَ حَلَالًا وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ كَفَّارَةً قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي مُوسَى
﴿قَالَ أَبُو عِيسَى﴾ حَدِيثُ مُسْلِمَةَ بْنِ عُلْقَمَةَ عَنْ دَاوُدَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ

مُسْهِرٍ وَغَيْرُهُ عَنْ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مُرْسَلًا وَلَيْسَ فِيهِ عَنْ مُسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمَةَ
أَبْنِ عُلْقَمَةَ وَالْإِيلَاءُ هُوَ أَنْ يَحْلِفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَطَأَ أَمْرَاتِهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

وَسَلَّمَ يَشْرَبُ عَسَلَهُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ وَقَدْ حَلَفْتُ لَا تَخْبِرُنِي
أَحَدًا يَبْتَغِي بِذَلِكَ مَرْضَاةَ أَزْوَاجِهِ (١) وَفِي كِتَابِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ شَرِبَهُ عِنْدَ حَفْصَةَ وَالْأَوَّلُ
أَشْهُرٌ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ وَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ
زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ مُرْسَلًا قَالَ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّ إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ
أَنْتَ عَلَى حَرَامٍ وَاللَّهِ لَا آتِيكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَمْ تَحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ وَرَوَى
نَحْوُهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّ الْمَرْأَتَيْنِ مِنْ نِسَائِهِ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ تَظَاهَرَا
عَلَيْهِ وَكَانَ آتَى مِنْهُنَّ شَهْرًا حَتَّى أَكْثَرْنَ عَلَيْهِ مِنَ الشُّكُوفِ بِطَلَبِ الْإِنْفَاقِ قَالَ
ابْنُ الْعَرَبِيِّ فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ قِصَصِ التَّظَاهَرِ عَلَيْهِ فِي الشَّرَابِ مِنَ الْعَسَلِ وَالْإِلْحَاحِ
عَلَيْهِ فِي النِّفْقَةِ وَمَا جَرَى لَهُ فِي شَأْنِ مَارِيَةَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي السُّورَةِ فِي الثَّلَاثِ الْمَعَانِي
وَبَقِيَ بَعْدَ هَذَا أَنْ التَّحْرِيمَ الْمَذْكُورَ فِي السُّورَةِ هَلْ هُوَ مُقْتَضَى الْيَمِينِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَمْ تَحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْجَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ
اللَّهُ لَكُمْ تَحْلَةَ أَيْمَانِكُمْ مَعْنَى وَاحِدٍ غَيْرِ مَعْنَى الْيَمِينِ فَهَمَا مَعْنِيَانِ وَبَقِيَ بَعْدَ هَذَا النَّظَرُ هَلْ
حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمِينَ أُمِّ حَرَمِهَا بِلَفْظِ التَّحْرِيمِ أَمْ مَنَعَ نَفْسَهُ

فَاكْثَرَ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ
الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ
أَشْهُرٍ يَوْقِفُ فَمَا إِنْ يَفِيءَ وَأَمَّا أَنْ يُطْلَقَ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ
وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

مِنْهَا وَقَالَ لَا أَغْشَاهَا وَبَقِيَ النَّظَرُ فِي قَوْلِ عَائِشَةَ آلَى وَحَرَمَ وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ
كَفَّارَةً إِلَى قَوْلِهِ وَحَرَمَ الْحَلَالَ أَمْ هُوَ مَعْنَى ثَلَاثٍ وَلَا جُلْ ذَلِكَ اخْتَلَفَ
النَّاسُ فِي تَحْرِيمِ الْحَلَالَ فِي مَا كُؤَلْ وَمَشْرُوبٍ وَمَلْبُوسٍ وَمَنْكُوحٍ أُمَّةٍ وَاحِدَةٍ
وَقَدْ أَحْكَمْنَا هَذِهِ الْمَعَانِي فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا أُطْلِقَ التَّحْرِيمُ
حَمَلَ عَلَى الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ دُونَ الْمَلْبُوسِ وَكَانَتْ يَمِينًا تَوْجِبُ الْكَفَّارَةَ
وَقَالَ زُفَرٌ هُوَ يَمِينٌ فِي السَّكْلِ حَتَّى فِي الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ وَتَعْلَقُوا بِأَنْ مَعْنَى الْيَمِينِ
التَّحْرِيمُ فَإِنْ صَرَحُوا بِلَفْظِهَا كَانَتْ وَإِنْ صَرَحُوا بِالْمَعْنَى ثَبَتَ كَمَا قَالَ بَعْثُكَ وَمَلِكُكَ
ذَلِكَ كُلُّهُ سِوَاءٍ بِالْإِجْمَاعِ وَعُولَتْ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ عِنْدَهُمْ أَيْضًا وَإِنْ كَانَتْ
تَقْتَضِي التَّحْرِيمَ وَلَكِنْ الْكَفَّارَةَ وَجَبَتْ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى لِحُرْمَةِ ذِكْرِهِ فَإِنْ كَانَتْ
الْيَمِينُ خَالِيَةً عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ لَمْ تَلْزَمْ كَفَّارَةٌ لِعَدَمِ الْمَعْنَى الْمَوْجِبِ لَهَا وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ مَنْ
اِقْتَصَرَ عَلَى التَّحْرِيمِ فَقَالَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَقَالَ تَعَالَى
أَفَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا وَبَاخِرَاجِ ابْنِ
حَنِيفَةَ لِلْمَلْبُوسِ سَقَطَ بِمُنَاقَضَتِهِ جَمْلَةً وَيَبْقَى هَذَا الدَّلِيلُ عَلَى زُفَرٍ وَقَوْلِ عَائِشَةَ
آلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا فَلَهَا كَانَ صِدِيحَةً تِسْعَ وَعِشْرِينَ
نَزَلَ فَقَالُوا لَهُ إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا فَقَالَ الشَّهْرُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ وَكَانَ إِبْلَؤُهُ مِنْهُنَّ
وَاعْتَزَلَهُ لَهْنٌ فِي شِدَّةٍ مَوْجِدَتْهُ عَلَيْهِنَّ فِيمَا أَتَيْنَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَكْرُوهِ بِالتَّظَاهَرِ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ بَائِنَةٌ وَهُوَ قَوْلُ سُلَيْمَانَ
الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي اللَّعَانِ .** حَدَّثَنَا هَنَادُ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ
عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ سُئِلْتُ عَنْ

والإلحاح في طاب النفقة والكسوة منه ولم يكن عنده إلا نحو من صاع شعير
ومثله من قرض مضبور^(١) وافيق معاق في البيت ورهال سرير عليه حصير وازار
يلتحف به وكان ذلك تأديبا لمن واستأمر الله سبحانه في أمره حتى أمره تعالى
بما تقدم ذكره من التخيير (فان قيل) كيف نزل صبح تسع وعشرين وقد آلى
شهرًا وان كان الشهر يكون تسعا وعشرين فان ذلك يقتضي النزول صبح ثلاثين
(قلنا) هذا اللفظ متفق عليه ولم أجد مخرجا إلا أن أبا عمر الزاهد ذكر أن
العرب أو من العرب من يعد اليوم الذي مضى فجعل ليلة يصبح منها الثلاثون
للتسع والعشرين ويعود هذا الباب إلى ان الابتداء هل يكون في حسابها بالنهار
أو بالليل والله أعلم وكان إيلاء النبي صلى الله عليه وسلم شهرا معينا فلذلك جعله
بالهلال دخل به في الاعتزال عنهن وخرج به ولو كان الإيلاء شهرا مطلقا لم
يكن بد من استيفاء ثلاثين يوما وكذلك قال علماءنا ويحتمل أن يكون الإيلاء
مطلقا ويحمله النبي صلى الله عليه وسلم على أقل الشهر حملا للالفاظ على أقل
معانيها والأول أظهر عندي فاني لم أعلم أحدا قال هذا الاحتمال ومسائل الإيلاء
كثيرة قد بيناها في موضعها وليس في الإيلاء إلا القرآن وهذا الحديث الواحد

باب اللعان

قال ابن العربي رحمه الله رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم ابن
عمر وسهل وابن عباس والبداية لابن عمر قال سعيد بن جبيرة سئلت عن المتلاعنين

(١) هكذا بالأصل

الْمُتْلَاعَيْنِ فِي أَمَارَةٍ مُصْعَبِ بْنِ الزَّيْبِرِ أَيْفَرَقَ بَيْنَهُمَا فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ
فَقُمْتُ مَكَانِي إِلَى مَنْزِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَقِيلَ لِي أَنَّهُ قَائِلٌ
فَسَمِعَ كَلَامِي فَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ أَدْخُلْ مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا حَاجَةً قَالَ فَدَخَلْتُ فَإِذَا
هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرِذْعَةٍ رَحِلٌ لَهُ فَقُلْتُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُتْلَاعَانِ أَيْفَرَقَ
بَيْنَهُمَا فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ نَعَمْ أَنْ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانَ بْنِ فَلَانَ أَنِّي
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَنَا رَأَى امْرَأَتَهُ

فِي أَمَارَةٍ مُصْعَبِ بْنِ الزَّيْبِرِ أَيْفَرَقَ بَيْنَهُمَا فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ فَقُمْتُ إِلَى مَكَانِ
عَبْدِ اللَّهِ فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَقِيلَ لِي أَنَّهُ قَائِلٌ فَسَمِعَ كَلَامِي فَقِيلَ لِي مَا جَاءَ بِكَ
إِلَّا حَاجَةً فَدَخَلْتُ فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرِذْعَةٍ رَحِلٌ فَقُلْتُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُتْلَاعَانِ
أَيْفَرَقَ بَيْنَهُمَا قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ نَعَمْ أَنْ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانَ بْنِ فَلَانَ فَفَسَّرَهُ
سَهِيلٌ فَقَالَ جَاءَ عُوَيْرُ الْعَجْلَانِي إِلَى عَاصِمٍ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَهُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا وَقَالَ
يَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ سَلْ لِي عَاصِمٌ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ
الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَالَ عَاصِمٌ لِعُوَيْرٍ لَمْ تَأْتَنِي بِخَيْرٍ قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ
الَّتِي سَأَلْتَنِي عَنْهَا فَقَالَ عُوَيْرٌ وَاللَّهِ لَا (١) حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى
أَهْلِهِ جَاءَهُ عُوَيْرٌ فَقَالَ يَا عَاصِمُ مَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ فَأَقْبَلَ عُوَيْرٌ حَتَّى جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ وَسَطَّ
النَّاسُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَحَدًا رَأَى امْرَأَتَهُ عَلَى فَاخْشَةٍ كَيْفَ يَصْنَعُ أَنْ تَكْلِمَ تَكْلِمَ
بَعْظِيمٍ وَأَنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يُجِبْهُ
فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ جَاءَهُ فَقَالَ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَهُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَتْلُهُ فَيَقْتُلُونَهُ

عَلَى فَاحْشَةٍ كَيْفَ يَصْنَعُ أَنْ تَكَلَّمَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ وَأَنْ سَكَتَ سَكَتَ
 عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ قَالَ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ فَلَمَّا كَانَ
 بَعْدَ ذَلِكَ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ
 ابْتَلَيْتَ بِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي فِي سُورَةِ النُّورِ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ
 أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ حَتَّى خَتَمَ الْآيَاتِ فَدَعَا الرَّجُلَ
 فَتَلَا الْآيَاتِ عَلَيْهِ وَوَعَّظَهُ وَذَكَرَهُ وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ

أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ أَنْ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتَلَيْتَ بِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهَا مَا ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ
 مِنْ أَمْرِ الْمُتَلَاعِنِينَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَضَى فِيكَ وَفِي أَمْرِكَ
 فَاهْذَبْ فَأْتِ بِهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي النُّورِ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ
 زَوَاجَهُمْ حَتَّى خَتَمَ الْآيَاتِ فَدَعَى الرَّجُلَ فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَّظَهُ وَذَكَرَهُ
 وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ فَقَالَ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ
 بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا ثُمَّ ثَنَى بِالْمَرْأَةِ وَوَعَّظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا
 أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ فَقَالَتْ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا صَدَّقَ وَقَالَ النَّبِيُّ
 حَسَابِكَا عَلَى اللَّهِ أَحَدًا كَاذِبًا فَهَلْ مِنْكُمْ تَائِبٌ وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 يَقُولُ إِنَّ أَحَدًا كَاذِبًا فَهَلْ مِنْكُمْ تَائِبٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَأَمْرُهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَلَاغِنَةِ بِمَا سَمِيَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَتَلَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فِي الْمَسْجِدِ قَالَ فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ أَنَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ
 لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ثُمَّ ثَنَى بِالْمَرْأَةِ فَقَامَتْ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ
 بِاللَّهِ أَنَّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ثُمَّ

عَذَابِ الْآخِرَةِ فَقَالَ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ
فَوَعَّظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ فَقَالَتْ
لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا صَدَقَ قَالَ فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ

فرق بينهما وقال أحدهما كاذب لا سبيل لك عليها قال مالى قال لا مال لك ان كنت
صدقت عليها فهو بما استحلتت من فرجها وان كنت كذبت عليها فذاك أبعد
لك وفي رواية فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
التفريق بين كل متلاعنين وفي حديث ابن عباس ذكر المتلاعنين عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم في ذلك قولا ثم انصرف فأتاه رجل من
قومه فشكى اليه انه وجد مع امرأته رجلا فقال عاصم ما ابتليت بهذا الا
لقولى فذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ذلك الرجل مصفرا قليل اللحم
سبط الشعر وكان الذى ادعى عليه انه وجد عند أهله أم خذل كثير اللحم (١) فقال
رجل لابن عباس هي التى قال النبي صلى الله عليه وسلم لو رجمت أحدا بغير بينة لوجعت
قال لا تلك امرأة كانت تظهر فى الاسلام السوء انتهى حديث القاسم عن ابن عباس
وفى حديث هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته
فجاء فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم أن أحدهما كاذب فهل منكما
تائب ثم قامت فشهدت وفى حديث سهل انظروا فان جاءت به اسحمت العينين
عظيم الاليتين خدج الساقين فلا أحسب عويمرا الا قد صدق عليها وان جاءت
أحيمر كانه وحده (١) فلا أراه الا قد كذب فجاءت به على النعت الذى نعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عويمر فكان بعد ينسب الى أمه وكانت سنة
المتلاعنين أن يفرق بين المتلاعنين وكانت حاملا فانكر حملها ثم جرت السنة فى
الميراث أن يثما وترثه وقد ذكر فى الصحيح عن ابن عباس عن هشام عن عكرمة

أَنَّهُ لَمَنْ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ثُمَّ ثَنَّى
بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَمَنْ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ

ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن السحماء عند النبي صلى الله عليه وسلم
فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة والا حد في ظهرك فقال هلال والذي بعثك
بالحق انى لصديق فليزل الله ما يبىء ظهري من الحد فنزل جبريل ونزل عليه
والذين يرمون أزواجهم الى الصادقين فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم فارسل
اليها فجاء هلال فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم ان أحدا كاذب
فهل منك تائب ثم قامت فشهدت فلما كانت عند الخامسة وقفوها وقالوا انها موجهة
قال ابن عباس فتلك كأت ونكصت حتى ظننا انها ترجع ثم قالت لا أفصح قومي
سائر اليوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به أكل
العينين سافع الاليتين خدلج الساقين فجاءت به كذلك فقال لها النبي صلى
الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن وفى حديث
عبد الله أنه جاء الى المسجد ليلة الجمعة رجل من الأنصار فقال لو أن رجلا
وجد مع امرأته رجلا فتكلم جلدتموه أو قتل قتلتهم وان سككت سككت عن
غيظ والله لأسألن عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان من الغد أتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لو أن رجلا وجد مع امرأته فتكلم جلدتموه
أو قتل قتلتهم وان سككت سككت عن غيظ فقال اللهم أفتح وجعل يدعو فنزلت
آية اللعان فتلاعنا فلما أدبر قال لعلها أن تجيء به أسود جعدا فجاءت به أسود جعدا
وفى حديث هشام عن محمد أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن السحماء
وكان أخا البراء بن مالك لأمه فكان أول رجل لاعن فى الاسلام فقال النبي
صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به أبيض سبطا قضى العينين فهو لهلال
ابن أمية وإن جاءت به أكل جعدا أحمر الساقين فهو لشريك فجاءت به أكل

اللَّهُ عَلَيْهِمَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ
سَعْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَحُذَيْفَةَ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو

جعدا أحمر الساقين قال يحيى بن معين انفرد مالك في هذه النازلة بقوله وألحق
الولد بالأم قال ابن العربي العارضة فيه أن اللعان مستثنى خص الله به آية القذف
وجعله للزواج مخلصا من الذي عاين من الحادث العظيم في عرضه ورفعاً للغبين
عنه في أهله ونحن نسوق القول فيه مختصرا على سرده تحقيقا للعارضة في وضعه
في اثنين وثلاثين مسألة (الأولى) وقع الحكم في اللعان في امرأة مصعب بن
الزبير فلاعن بينهما مصعب ولم يفرق فسئل عن ذلك سعيد بن جبير فلم يعلم
الجواب وكان من فقهاء الوقت فوقف عما علم كما يلزم في الدين وصار يطلب العلم
في مظانه وهي (الثانية) وينتهسه عند أهله كما قال الله سبحانه فاسألوا أهل
الذكر ان كنتم لاتعلمون حين لم يحده في كتاب الله ولا حفظه سنة عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقد علم أنه قد وقع في زمن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولكنه لم يكن علم كيفية الحكم في ذلك فجاء عبد الله بن عمر في مكانه وفي
بيته يؤتى الحكم وهو قائل يريد في وقت القائلة وهي (الثالثة) إذ ليس في ترك
الأدب قصد العالم في أي وقت وقعت فيه النازلة أما أنه ان اعتذر قبل عذره
وصدق قوله ولم ينذر ولم يعذر (الرابعة) قوله فاذا هو مفترش مجرد دعوة وهو
دليل على جواز افتراش الولاية وقد روى في ذلك نهى لم يصح فقلت يا أبا عبد
الرحمن وهي (الخامسة) دليل على دعاء العالم بكينيته تكملة له ولا زيادة على
ذلك قال المتلاعنان أيفرق بينهما قال سبحانه الله استعاذ لجهل ذلك وهي كلمة
تقال عند التعجب وتعظيم الله عن أن يكون الشيء إلا بحكمه وقضائه
من خير أو شر وعلم أو جهل أو طاعة أو معصية أو موجود كيفما تصرف
وهي (السادسة) ان أول من سأل عن ذلك فلان ابن فلان نسبه الراوى

حديث حسن صحيح والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم أنبأنا قتيبة
أنبأنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر قال لا عن رجل وامرأة وفرق

وهي (السابعة) وهو عويمر وقد روى ما قدمنا هلال ابن أمية قال الناس هو
وهم من هشام بن حسان وعليه دار الحديث لابن عباس بذلك وحديث أنس
وقد رواه القاسم عن ابن عباس كما رواه الناس فيهن فيه الصواب (الثامنة) قد
كان جرير ذكر حال المتلاعنين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يسأل
عويمر وتكلم في ذلك عاصم ورجع إلى أهله فحينئذ جاءه عويمر فسأله فقال عاصم
ما ابتليت بهذا إلا لقولي يعني أن البلاء موكل بالمنطق ان لم يكن في نفسه ففي
ذويه (التاسعة) قوله أيقنته فتقتلونه أم كيف يفعل لأنها حالة عظيمة كما قال
إن تكلم تكلم بعظيم وإن سكت سكت عن غيظ عظيم وإن قتل قتل وقد
كشف سعد بن عبادة هذا المعنى فقال النبي صلى الله عليه وسلم أمهله حتى آتى
بأربعة شهداء وفي صحيح مسلم أيقنته قال لا قال سعد بلى والذي أكرمك بالحق
قال النبي صلى الله عليه وسلم انظروا إلى ما يقول سيدكم أنه لغيري وأنا أغير منه
والله أغير منا فكرر السؤال على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد قوله لعله أن
يكون في ذلك فرج له وفي رواية لا عاجله أو عاجله ولا ضربته بالسيف غير
مصفح به كل ذلك صحيح وقول النبي صلى الله عليه وسلم له نعم معناه أمهله حتى
يأتي بأربعة شهداء ليس بتقرير للزنى إنما هي نازلة عظيمة تحامل فيها حكام
أحدهما إن تمهل من ضره في أهله أو الضرر بتلف نفسه إما بقتل من يضره أو
يقتله من يضره فبين النبي صلى الله عليه وسلم أن احتمال الأذى في العرض أخف
من احتمال الأذى في النفس فعجب النبي صلى الله عليه وسلم من غيره سعد التي
حملته على إثارة عرضه على نفسه ولو كان الداخل على الأهل خطأ وتحقق أنه
وصل إليها وأقدم على قتله في الحال لكان ذلك أخف عند الله من أن يقتله

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَاهُمَا وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْأَمِّ ۖ يَقُولُ أَبُو عَيْنِي هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

بمجرد كشف الستر بالدخول في المنزل فان ذلك لا يلزم فيه القتل فلو قتله لكان قاتلا نفسا بغير حق وقد اختلف الناس في هذه المنزلة اختلافا بيناه في موضعه من شرح الموطأ و روى الدارقطني أزر جلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم في رجل وجد مع امرأته رجلا أيقتلها وكا بينا في القبس حكم الداخل بالزوجة مثله في التنزيل الذي تركناه في تلك المسائل فليُنظر ولتركب هذه النازلة والله أعلم (العاشرة) قوله كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله أمركم بأشياء فامثلوها ومنها لكم عن أشياء فاجتنبوها وسكت لكم عن أشياء رحمة منه فلا تسألوا عنها ووجه الرحمة في هذا أنه لم يشرع عليها تكليفا فيكون المرء عليها سترامرسلا (الحادية عشر) الحاح عويمر في السؤال يحتمل أن يكون لأن النازلة وقعت عنده ويحتمل أن يكون لان مقدماته كان قد عاينها خاف الانتهاء إلى المكروه و كذلك كان ولعله لما سأل تحقق قبله الحال لان البلاء موكل بالمنطق ولذلك قال ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به فانزل الله الآيات الاربع في اللعان وهو بناء فعال الذي بعد فراقهما وخروج الكاذب من رحمة الله الى غضبه ولعنته فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الزوج وهي (الثالثة عشر) بدأ بالمدعى لينفي عن نفسه ماوجب عليه في الحد لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث للذي فذف امرأته البينة والاحد في ظهرك وليبعد عن نفسه الفراش الذي زعم أنه ملطوخ وينفي النسب الذي ذكر أنه لم يكن منه فذكره ووضعته وهي (الرابعة عشر) توريع الخصوم عن اقتحام الباطل وتذكيرهم بما عند الله من الثواب لمن صبر وصدق والعقاب لمن كذب حتى إذا حرموا نفذ حكمه (الخامسة عشرة) قوله ثم ثني بالمرأة للتعديل

بين الخصوم وهو أصل القضاء وشرط الحكم والحق الذي هو موضوع الواحد الحق الحق في خلقه وصفته في ذاته سبحانه وقال أبو حنيفة إذا لاعنت المرأة قبل الزوج لم تعد إذا حكم به حاكم قلنا إذا حكم به الحاكم فقد خالف النص فلم يعتد به وحمله على تقديم يمين أحد المتبايعين عند الاختلاف في السلعة وذلك لا نص فيه فلم يجز حمل المنصوص على غير المنصوص فلما حقق كل واحد منهما دعواه قال صلى الله عليه وسلم أحدا كما كاذب فهل من تائب أثبت أحد القسمين لاستحالة انتفاءهما جميعا وعدم إمكان تعيين الحق منهما للآدمي وهي (السادسة عشرة) أن التقسيم إذا دار بين النفي والاثبات فلا بد أن يكون أحدهما وقال هل من تائب وهي (السابعة عشرة) تأكيد للوعظ والتذكير ولذلك كرره ثلاث مرات وهي عامة التكرار في الحديث والوعظ كما ورد في الحديث الصحيح (الثامنة عشرة) قوله فتلاعنا في المسجد كذلك لأن القضاء كان في المسجد وهو الحق في كل نازلة وخصوصا في هذه التي فيها الإيمان للعظيم ومحل اليمين المسجد عند كثير من العلماء (التاسعة عشرة) قوله ثم فرق بينهما قال علماءنا من أحكام اللعان ما يتعلق باللعان الزوج وحده ومنه ما يقف على وجود اللعان منها مما يقف على لعان الزوج وحده سقوط حد القذف عنه وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا سبيل إلى حد الزوج أن لم يلعن ولا إلى حد المرأة أن لم تلعن وإنما يحسب من أي منهما على اللعان أبدا إلا أن يتعلق أو يموت والحديث نص لم يره وهو قوله البينة والاحد في ظهرك فاما الفرقة بينهما فلا تكون الا مع التعانها معا وقال الشافعي تقع الفرقة بلعان الزوج ايضا وان لم تلعن المرأة وليس له شيء يتعلق به لأن في الحديث متلاعنان ففرق بينهما فذكر الحكم وسببه وقال النبي عليه السلام لا سبيل لك عليها بعد التعانها والذي يقع فيه التوقف ويكون محلا للنظر هل تقع الفرقة بانقضاء التلاعن أم لا لا بد من حكم الحاكم بالفراق بعده وهذه مسألة ضعيفة لأن اللعان إذا انقضى فلا سبيل له اليها سواء حكم الحاكم بالفراق أم لم يحكم وإنما يكرن الالتفات إلى ما وقع به

الفراق بين المتلاعنين بين يدي النبي عليه السلام هل كان ذلك بقول الملاعن هي
 طالق ثلاثا أم بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها والصحيح أنه
 وقعت الفرقة بقولها في لعانها كما بينا لا بطلاقه فانه لو وقعت الفرقة بالطلاق
 لكان للزوج أن تزوجها بعد زواج ان لم يكذب نفسه ويكون قول النبي
 عليه السلام وهي الموفية (عشرين) لا سبيل لك عليها أخبار عن حكم الله في
 اللعان لا انشاء حكم منه يفتقر كل حاكم انشاء مثلها وقوله ثم فرق بينهما وقوله
 ففارقها على اختلاف اللفظين خبر عن أخباره صلى الله عليه وسلم عن الشرع
 لا على حكم أنفذه يقف على قوله فرقت بينهما (الحادية والعشرون) قوله مالى
 يريد صداقي قال النبي عليه السلام لا مال لك لانك قد استوفيت ما فيه أعطيت
 المال وهو الوطاء فان المهر تقابله وطأة واحدة وما زاد عليها لا يكون ثمنها
 منه شيء فان كنت صدقت عليها فقد استوفيت الثمن فلا حق لك عليها في جهة
 الصداق وانما يكون لك الحق في الذي أحدثت عليك وان كنت كذبت
 عايبا فذلك أبعد لك لانك قد ظلمتها في عرضها فلا سبيل لك الى
 ظلمها في مالها (فان قيل) في الحديث الصحيح فطلقها ثلاثا فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم ذلكم التفريق بين كل متلاعنين (قلنا) هذا يعضده ما قلناه
 فان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بقوله لا سبيل لك عليها وقال كذا
 حكم كل متلاعنين فان كان الفراق لا يكون الا بحكم فقد نفذ الحكم فيه من
 الحاكم الاعظم صلى الله عليه وسلم بقوله ذلكم التفريق بين كل متلاعنين ولو أشار
 بقوله إلى الطلاق لزوجها بعد زوج بحكم القرآن (الثانية والعشرون) لاجل
 هذا قال علماءنا فرقة اللعان فسخ وليس بطلاق لانهما مغلوبان على فسخه
 وقال أبو حنيفة طلاق وهذا خلاف في لفظ لا في معنى لأنه ان كان الفراق
 بطلاق فلم تحل بعد زوج وان كان فسخا فكيف وذلك إنما كان من قبل قول
 الزوج وأخباره باختياره والفسخ إنما يكون بغايته واقتتساره وإنما هو طلاق
 لم يؤذن فيه برجعة وقال أبو حنيفة وهي (الثالثة والعشرون) يرجعها اذا أ كذب
 نفسه وليس لها عمدة الا أن هذا حكم من أحكام اللعان فزال بالتكذيب

كنفى النسب قلنا لو كان كالنسب لرجع النكاح بغير استئناف ولا جواب له
عن هذا (الرابعة والعشرون) قوله وكانت حاملا دليل على أن اللعان يكون
على نفى الحمل قبل وضعه خلافا لابن حنيفة وعبد الملك من علمائنا وأحد قولي
الشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينتظر الوضع ومعتد بهم أن الحمل غير متعين
فلا يثبت فيه اللعان مع الشبهة قلنا الحديث يردّه كما تقدم والمعنى أيضاً يردّه لأن
الحمل يثبت من الاتفاق والنهي عن وطئها في السبي والنهي عن أخذها في الزكاة
ووجوب أخذها في الدية ويؤخر الحد بالقصاص ويباح له الإفطار ويرد
به البيع والعمدة فيه أنه يخاف إن مات أن يلتحق (الخامسة والعشرون) لم يقل
الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم إن زوجتي ولا أني رأيت ذلك منه في ذلك منها
ولا قال أني استبرأتها بثلاث حيض وإنما عرض ففهم منه النبي صلى الله عليه
وسلم التبري وفي حديث مالك أنه انتفى من ولدها وفي الصحيح وأنكر حملها
وهذا نص في انكار الحمل ويحتمل أن يكون خبرا عما قال فيه النبي صلى الله
عليه وسلم إن جاءت بكذا فهو كذا والظاهر أنه صرح بالنفي فيه وقد اختلف
قول علمائنا في هذه المسألة فرأية أنه لا يفتقر إلى إضافة القذف إلى المشاهدة
وبه قال أبو حنيفة والشافعي. والثاني أنه يفتقر إلى ذلك لأنه أمر يتخلص به من
الحد بالقذف فيضيفه إلى المعاينة كالشهادة وهذا لا يصح لأن الشهادة إنما
شرطت فيها المعاينة لاجل تحقيق الفعل الذي يوجب القتل والجلد وأما الزوج
فلا يكلف ذلك بل يدفعه وينفي عن نفسه فإشام يضمن بوصاية النبي صلى الله
عليه وسلم ولا يوطئن فرشكم من تكرهون فتكفي فيه الإشارة الغالبة والرؤية
الظاهرة من ذكر الاستبراء بحيض أو ثلاث على اختلاف بينهم فيه وقال الشافعي
لا وجه لذكر الاستبراء لأن الحامل تحيض وليس عن هذا جواب ينفع (١)
(السابعة والعشرون) قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا جاءت به كذا فهو كذا
استدلال بالشبهة وهو على ضربين خلق وحكمي وقد بيناه في أصول الفقه وقد رنا
أن موضع اعتبار الشبهة الخلق جزاء الصيد في الحج للنعامة بدنة وللحمامة شاة

(١) لم يذكر (السادسة والعشرون)

على ما عرف في موضعه وشبهه الابناء للآباء أصل عظيم فجاءت به على
 النعمت المسكر وه وحمل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الشبه على ما تقدم من
 أحوال النازلة وما تردد فيها من الكلام ولولا ذلك لكان السلامة فيها مدخل
 وللبدأة فيها عمل وقال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجما أحدا بغير بينة
 لرجمته وقد كان الحكم بالشبه في الخلق والخلق معتادا في الأمم وخصوصا العرب
 حتى كانت تقول من أشبه أباه فما ظلم وكان الحسن بن علي يشبه النبي صلى الله
 عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يشبه إبراهيم صلى الله عليهما وسلم وقال
 النبي صلى الله عليه وسلم في المرأة التي ادعت على زوجها أنه لا يطاق وأن معه مثل الهدبة وقد
 جاء معها فقال والله يا رسول الله اني لا بعضا تفرض الا ديم^(١) ونظر النبي صلى الله عليه
 وسلم الى ولدين معه فقال لهما أشبه به من الغراب بالغراب وقد نفي النبي صلى الله عليه
 وسلم الاستبراء اذا لم يكن لها سبب فروى أبو هريرة أن رجلا جاءه فقال
 ولدي غلام أسود قال هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمر قال هل
 فيها من أزرق قال نعم قال فاني ذلك قال لعل عرقا نزعها قال فلعل ابنك هذا
 عرق نزعها (السابعة والعشرون) قال النبي صلى الله عليه وسلم في هذه النازلة
 اللهم بين فوضعت شبيها بالرجل الذي ذكر زوجها انه وجد عندها ولم يكن
 دعاء النبي صلى الله عليه وسلم تعيين صدق أحدهما وانما معنى دعائه في الوضع
 للمولود حتى يكون شبهه بيانا لأحدهما ولا يتعين أو يموت^(١) فلا يكون هنالك بيان
 ومعنى هذا ردع النساء عن التلبس بمثل هذا الفعل (الثامنة والعشرون) في
 ألفاظ صفات الرجال والولد الآدم هو الاسمر وقد روى البخاري فيه أسود
 ففسر الخذل الممتلىء الساق وهو الخذلج والاسحم هو الذي عليه أدمة تضرب الى
 السواد أدعج العينين الدعج شدة السواد وسعة العين وفي رواية أكل وروى
 البخاري أعين وهو كبير العينين والسكرحل نحوه والوحدة دويبة حمراء أكثر
 ما تقع في اللبن والطعام وقوله قضى العين هو فساد فيها تحمر منه ويسترخي لحم

(١) هكذا بالأصل

فوقها والحق معلوم وخمش الساقين يريد دقيقهما وقوله نكبت يعني تأخرت
 عن مقامها ثم تقدمت للقضاء السابق عليها (١) (الثامنة والعشرون) قول النبي صلى
 الله عليه وسلم لو لا ماضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن دليل على أن النبي
 صلى الله عليه وسلم يحكم بالاجتهاد فيما لم ينزل فيه وحى فان أنزل الحكم قطع
 النظر وفصل النظر عن النظر وجاء بأصل آخر يعتمد فى التمثيل والتنظير (التاسعة
 والعشرون) قوله اللهم افتح أى احكم والفتاح هو الحاكم وهو عبارة عن حل كل منغلق
 وشرح كل مبهم وذلك انما هو لله وحده بالحقيقة (الموفية ثلاثين) قال
 علياؤنا وأكثر الأمة للزوج أن يلاعن وان حد لأن الله جعل اللعان
 حجة وان كان الله تعالى قد قال ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ولكن الآية
 خرجت مخرج الغالب بل مخرج المعتاد فانه لم يحد أحد فى الاسلام ببينته يحد
 فى ظنى أبدا لما أراد الله تعالى من الستر على الخلق حتى يحكم فيه بحكمه فذلك
 من قول الله صفة للحال لا شرط فى الحكم والذي يدل على صحة ذلك لأن
 اللعان يغير نفي الحد عنه ونفى النسب وزوال الفراش المتلطح (الحادية
 والثلاثون) قوله وألحق الولد بأمه وروى بالمرأة اختلف الناس فى تأويل ذلك
 فمنهم من قال نفى عنه نسب الأب وأبقى عليه الأم التى لا بد له منها ولها فى
 هذه الحال منه وقيل جعلها له أبا وأما وركب على ذلك اختلاف العلماء فى
 نسبه وفى ميراثه فمنهم من قال كله لأمه ومنهم من قال ولأخوته لأمه بالفرض
 والرد ومنهم من قال لبنت المال وهذه الأربعة الأقوال محقة فى الفرائض لاسما
 وقد روى عن وائلة بن الأسقع أن المرأة تحوز ثلاث موارث عتيقها ولقيطها
 وولدها الذى لا عنت عليه (الثانية والثلاثون) ان اليمين الغموس لا كفارة
 فيها بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أحدا كاذب ولم يذكر له كفارة
 ولو كانت واجبة لبينها لأنه وقت البيان قال ابن العربى هذه عارضة الحديث
 بالفاظه ويدخل عليها مسائل تتعلق بالقرآن وقد بيناها فى الاحكام وتعلق
 بالتفريع وبيانها فى المسائل

باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها . حدثننا الأنصاري
 أنبأنا معن أنبأنا مالك عن سعد بن أسحق بن كعب بن عجرة عن عمته
 زينب بنت كعب بن عجرة أن الفريضة بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي
 سعيد الخدري أخبرتها أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله
 أن ترجع إلى أهلها في بني خدرة وأن زوجها خرج في طلب عبد له
 أبقوا حتى إذا كان بطرف القدوم لحقهم فقتلوه قالت فسألت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي فإن زوجي لم يترك لي مسكناً

باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها

ذكر حديث مالك عن (١) الحديث بل صحيح مليح حسن (الاصول) قوله
 صلى الله عليه وسلم نعم في رجوعها إلى أهلها بعد وفاة زوجها ثم قوله بعد ذلك
 أمكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله تكلم الناس فيه فمنهم من قال انه كان
 جواباً على أمر لم يكن ذلك عنده خلافاً فحكم به وتحقيق القول في المسألة ان الله
 سبحانه حكم بابقاء المتوفى عنها زوجها سنة في بيتها غير إخراج منه ثم نسخ
 ذلك بقوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر
 وعشر افسار الأجل إلى هذه المدة بحكمة بالغة وشرعية ماضية ثم استقر الأمر
 على ذلك وجاءت الفريضة فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم أن زوجها توفي
 عنها وهي في مسكن لا تملكه وأرادت الرجوع إلى أهلها في بني خدرة فقال لها
 نعم ثم أمرها بالعود إلى مسكنها الذي كانت فيه لأن المسكن الذي توفي عنها

يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةَ قَالَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ قَالَتْ
فَأَنْصَرَفْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ أَمْرِي فَنُودِيَتْ لَهُ فَقَالَ كَيْفَ قُلْتَ قَالَتْ فَرَدَدْتُ
عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي قَالَ أَمْكُشِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى
يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ قَالَتْ فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا قَالَتْ فَلَمَّا
كَانَ عُثْمَانُ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتَهُ فَاتَّبَعَهُ وَقَضَى بِهِ أُنْبَانَا مُحَمَّدُ
ابْنُ بَشَّارٍ أُنْبَانَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أُنْبَانَا سَعْدُ بْنُ إِسْحَقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ
فَذَكَرَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ * قَالَ أَبُو عَيْنِيَّةٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى
هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

زَوْجِهَا فِيهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ تَطَالِبْ بِالْخُرُوجِ مِنْهُ وَإِنَّمَا يَكُونُ
الْقَوْلُ إِذَا أَرَادَ أَهْلُ الْمَسْكَنِ مَسْكَنَهُمْ وَأَمَّا إِذَا سَكْتُوا عَنْهَا فَانْهَ لَا يَخْرِجُهَا مِنْهُ إِلَّا
وَجْهٌ صَحِيحٌ تَقْدِمُ بِهِ حِجَّةٌ فَلِذَلِكَ أَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالرَّجُوعِ إِلَى
مَوْضِعِهَا (فَإِنْ قِيلَ) هَذَا خَبَرُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ لِرُؤْيَا رَجُلٍ وَاحِدٍ يَخْتَلِفُ فِي اسْمِهِ
وَهُوَ سَعْدُ بْنُ إِسْحَقَ أَوْ سَعِيدُ بْنُ إِسْحَقَ (قُلْنَا) نَحْنُ قَدْ قَدَّمْنَا حَدِيثَ مَيْسِرَةَ فِي
مَسْأَلَةِ الذِّكْرِ وَلَيْسَ مِنْ بَابِهَا فَكَيْفَ لَا نَقْبَلُ حَدِيثَ الْفَرِيعَةِ فِي حُكْمِ الْعِدَّةِ الَّتِي
فِي بَابِهَا وَحَدِيثَ النِّسَاءِ وَالْآحَادِ مَقْبُولٌ بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْأُمَّةِ لَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ
خِلَافًا إِلَى لَمْدَنِ فِي الشَّرِيعَةِ فَرَدَهَا فِي ذَلِكَ إِلَّا ابْطَالَهَا وَالْقُرْآنَ يَعْضُدُ ذَلِكَ

وغيرهم لم يروا للمعتدة أن تنتقل من بيت زوجها حتى تنقضي عدتها
وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وأسحق وقال بعض أهل
العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم للمرأة أن تعتد حيث
شاءت وإن لم تعتد في بيت زوجها * قال أبو عيسى والقول الأول أصح

آخر كتاب الطلاق وأول كتاب البيوع

الحديث فإن الله قد أوجب التبرص على المتوفى عنها زوجها فما إلى إخراجها
سبيل وقد مضى به عمر بن الخطاب وكان يرد المعتدات من طريق الحج إلى
المدينة وقد بينا ذلك في الأحكام ومسائل الخلاف

بسم الله الرحمن الرحيم أبواب البيوع

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

● **باب** مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الشُّبُهَاتِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّنَا
حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَ ذَلِكَ

كتاب البيوع

باب ترك الشبهات

ذكر حديث الشعبي عن النعمان بن بشير أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتهيات لا يدرى كثير من الناس أمن الحرام هي أم من الحلال فمن تركها استبرأ لدينه وعرضه فقد سلم ومن واقع شيئاً منها يوشك أن يواقع الحرام كما أنه من يرى حول الحمى يوشك أن يواقعها ألا إن لكل داء داءه ألا وإن حمى الله محارمه قال ابن العربي رحمه الله زاد في الصحيح ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد وإذا فسدت فسد الجسد ألا وهي القلب (العارضة) في الأولى تكلم الناس على هذا الحديث فمنهم من جعله ثلث الإسلام ومنهم من جعله أربعة وأكثر وأقل في التفسيرات وأكثرها محكمات تحتمل الزيادة والنقص على الجملة فإن المعاني

أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَدْرِي كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَمِنْ الْخَلَالِ هِيَ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ
فَمَنْ تَرَكَهَا أُسْتَبْرَأَ لِعَرْضِهِ وَدِينِهِ فَقَدْ سَلِمَ وَمَنْ وَقَعَ شَيْئًا مِنْهَا يُوْشِكُ أَنْ
يُوقَعَ الْحَرَامَ كَمَا أَنَّهُ مَنْ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوْشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ إِلَّا وَأَنَّ لِكُلِّ
مَلِكٍ حِمًى إِلَّا وَأَنَّ حِمَى اللَّهِ مُحَارَمٌ . **حدثنا** هَذَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ
زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

مُشتركة فلو قال قائل انه نصف الاسلام لوجد لذلك وجها من الكلام حتى
لو غالى مغال فقال انه جملة الدين لما عدم وجها وان يعد في التبيين ولكن
هذه المعاني داخله مدخله لتعاطيها في المتكلفين وينبغي أن يؤتى كل شيء
في بابهِ ويقدر في نصابه (الثانية) الحلال ما اذن في تعاطيه والحرام ما منع منه
وان الباري سبحانه يبيد حكمته لما خلق لنا ما في الارض جميعا كما أخبرنا
قسم الحال فيه فمنه ما أباحه على الاطلاق ومنه ما أباحه في حال دون حال ومنه
ما أباحه على وجه دون وجه فأما أن يكون في الارض ممنوع لا تنطبق اليه
اباحة في حال ولا على وجه فلا أعلمه الآن فلذلك تمت هذه النعمة واستقرت
بها المنة في اعتلاق الخليقة من قوله هو الذي خالق لكم ما في الارض جميعا
(الثالثة) ما فصل سبحانه في القول فصلا وتمت به الكلمة صدقا وعدلا فقد فصله
تفصيلا وبين ما أحل وحرم أما ما اضطررنا اليه فانه يعود بالضرورة حلالا
بعد أن كان حراما وكل شيء تعتوره الاحكام بالحلال والحرام الا التوحيد
فانه لا تدخله احالة ولا ينزل عن درجة الفريضة ومنزلة الوجوب والحتم في حالة
فتبارك الصمد الواحد (الرابعة) قال النبي عليه السلام ان الله قد أمركم بأشياء
فامثلوها ونهاكم عن أشياء فاجتنبوها وسكت لكم عن أشياء رحمة منه فلا تسألوا

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ ۞ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ
رَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ

عنها والمسكوت عنها على قسمين مشبهة للحلال ومشبهة للحرام أو خارج على
القسمين فإن كان خارجا على القسمين فهو المباح عندنا وإن كان مشبها لاحدهما
التحق بما أشبهه عند كافة من المسلمين إلا أنه حدث أيام الفتنة وظهور البدع
من يقول لا قول إلا ما قال الله ورسوله فعموا وصموا ولم يتب الله عليهم
والله بصير بعملهم بوسع علمه وقاطع لأملهم بغالب نصره ونحو من هذا قوله
صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وهى (الخامسة) بين الله ما أباح
وبين ما حرم فى كتابه وعلى لسان رسوله وبينهما مشبهات ويروى هذا الحرف
على ثلاثة أوجه مشبهات على وزن مفعلات بكسر العين ومشبهات على وزن
مفعلات بتشديد العين ومشبهات على الوزن المتقدم لكن العين مكسورة
فالاول معناه اكتسبت الشبهة من وجهين متعارضين ومعنى الثانى أى مشبهة
بغيرها مما لا يتبين به حكمها على التعيين ومعنى الثالث مثله لكن أضاف الفعل
اليها وهو مجاز سائغ عربى فصيح ولا يصح أن يكون المثال الأول مفتوح
العين لأن افتعل مما لا يتعدى الى مفعول فيكون منه بناءؤه وإنما من الافعال
اللازمة فاطلق الشرع الأيدى على الحلال وقصرها عن الحرام وورع عن
المشبهة فى قول ومنع منه فى آخر على ما يأتى ببيان مختصرا إن شاء الله وفصل
آخرون وهى (السادسة) بين المعانى فقالوا إن كان من الفواحيش الكبائر
التحقت فيه الشبهة بالحرام وإن كان من غير ذلك بقى على هذا الأصل فمن باع
سلعة بعشرة الى أجل ثم اشتراها ممن باعها منه بخمسة نقدا فهذا حلال محض
وعمل صحيح ولكن يشبهه من أعطى خمسة بعشرة الى أجل فلما خاف من
الناس اذ لم يخف الله جاء بهذه الصورة فصاحب الدين صورها بذلك لئلا ينكرها

الغريم والغريم استسهمها لنفسه قلة دين أو ضرورة فقال كثير من العلماء ذلك جائز وقال كثير منهم ذلك حرام وما أخذ بهما من الشرع جميعا والاقرب من الأمرين من قال انه حرام فان الله لا تخفى عليه خافية والاعمال بالنيات فهذا بيع انعقد على غير قانون الشرع فكان حراما (فان قيل) ولعله لم يعقد عليه (قلنا) فقد آل اليه (فان قيل) ومن لم ينوه يحاب عليه فكيف يقضى بفسخه عليه ولا يفسخ ديننا الا ما يحرم ويعاقب به الاخرى (قلنا) اذا حرم الشرع معنى الفسخ نواه الفاعل أو لم ينوه (فان قيل) وانت انما حرمت هذا خوفا من القصد وانت لم تعلم قصده (قلنا) هذه نكتة المسالة وسرها الاعظم وذلك أنه لما كان هذا أمرا مخوفا حسم الباب فيه ومنع من صورته لتعذر الوقوف على القصد فيه والشرعية اذا علقنا الاحكام بالاسباب الباطنة أقامت الظاهر مقامه كالمشقة في السفر التي علقنا عليها الرخص لما لم تنضبط علقنا على صورة السفر والعدة لما وضعت لبراءة الرحم علقنا على وجود الوفاة والطلاق ولم يعتبر بصورة الزوجة في امكان الوطء وعدمه وخوف الحمل والأمن منه لأن ذلك مالا يتحصل للخلق (السابعة) ركب أصحابنا على ذلك مسائل سموها ذريعة الذريعة وسموها آخرون شبهة الشبهة وذلك مما لا معنى له فانه ليس للشبهة شبهة انما هي وشبهتها شبهتان مما للتي صارت شبيها لها شبهة وهذا لا يتفطن له الاعراض وقد بيناه في المسائل (الثامنة) معنى أصل في الحلال ومعنى آخر في الحرام وأجل ما تكلم فيه عالمنا وكبيرنا الحارث بن أسد فمن الأصول التي زعم قول السعدى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يترك مالا باس به مخافة ما به باس ونحو هذا بينه في درجة و بين درجة اخرى فقال عن أبي ذر تمام التقوى أن يتقى الله العبد بترك بعض الحلال مخافة أن يكون حراما حجابا بينه وبين الحرام وذكر عن ابراهيم بن أدهم أنه قيل له ألا تشرب من ماء زمزم فقال لو كان دلو لشربت اشارة الى ان الدلو من مال السلطان وكان مال السلطان مشتبها وذكر أن سعدا حرق كرمه وقال ليس الشيخ أنا ان بعث الخمر وقال ايضا انما

حرك في الصدر شبهة تجتنب و روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال افنت نفسك وان أفتاك المفتون وأطال القول في ذلك وأفاد فيما أعاد و جدد فيما لولا تعلقه باحاديث ضعاف وبناء الأصول عليها فان أوقف عليها علماء الحديث سخرها من ذلك وهزوا به مع أنه لقي اخبار الدنيا فيه كابن ابي شيبة وغيره والذي عندي في ذلك والله أعلم ما رويناه عن احمد بن حنبل يستجيز بين الحديث في الورع رضى الله عنه عن البخارى الذى لم ير أن يتعلق القلب ولم يرتبط الدين الا بالصحيح وبه نقول ولو ملنا الى مذهب احمد فلا يكون التعلق بلين الحديث الا ما في المواعظ التى ترقق القلوب فاما فى الاصول فلا سبيل الى ذلك والذي تقيد فى الأصول فى باب الشبهات من الحديث الأول فى الأقوال حديث عقبة بن الحرث انه تزوج أم يحيى بنت أبى وهاب اليمنى فجاءت سوداء فقالت قد أرضعت عقبة والى تزوج فقال لها عقبة ما أعلم انك أرضعتنى ولا أخبرتنى فارسل الى آل أبى أهاب فسألهم فقالوا ما أرضعت صاحبك فركب الى النبي صلى الله عليه وسلم قال فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت فلانة بنت فلان فجاءت امرأة سوداء فقالتلى قد أرضعتكما وهى كاذبة فاعرض عنه وتبسم فاتيته من قبل وجهه فقلت انها كاذبة قال وكيف بها وقدز عمت انها أرضعتكما دعها عنك وأشار باصبعه السبابة والوسطى الثانى عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انى لا نقبل الى أهلى فأخذ التمرة ساقطة على فراشى فأرفعها لا كلها فأخشى ان تكون من الصدقة فألقيها وعن أنس مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمرة ساقطة فقال لولا أن تكون صدقة لأكلتها (الثالث) سئل عثمان عن الاختين هل تجمعان بملك اليمين فقال أحلتهم آية والتحرير أولى وساعده على ذلك على والزبير واتفق الناس عليه فصار الأول والثالث أصلا فى الشبهة (العارضة) للعبد من الأقوال فى نوعين أحدهما من جهة الخبر والثانى الذى هو الثالث من الأمثلة فى تعارض الأدلة و صار الثانى من الأمثلة فى الثمر أصلا فى الشكر

الطارى عن العبد فى باب الكسب الذى ورع النبى صلى الله عليه وسلم فيه وأخبر
عن فساد أمره فى آخر الزمان فقال يأتى على الناس زمان لا يبالي العبد فيه من
كسب المال فهذا فى الصحيح زاد الناس فيه ما لم يصح فقالوا من لم يبالي من
حيث كسب المال لم يبالي الله من حيث أدخله النار والحديث باطل ومن الشبهة
فى تعارض الأقوال إذا قال لا مرأته أنت طالق الى شهر فقال كثير من أهل العلم
إذا جاء رأس الشهر فهى طالق وقال مالك تطلق فى الحال بناء على أن هذا القول
تأنيث للحل فى الفرج وانها له الى أجل فصار ما لو ابتداء عقد النكاح على ذلك
وقال المخالف ليس الابتداء فى ذلك كالاستدامة فانه لو عقد النكاح الى قدوم زيد
لم يحز ولو انتهى الحل اليه بعد النكاح فقال أنت طالق اذا قدم زيد لم تطلق فكما
لم يلتحق به فى قدوم زيد كذلك لم يلتحق فى رأس الشهر فانقطع الشبه وزالت
المضاربة ورجعت المسألة الى أن مذهب المخالف أقوى وقد نصرنا المسألة فى
مسائل الخلاف بما فيه كفاية ومن المشتبه فى المعاملات ما روى مسلم أن معمر بن
عبد الله أرسل غلاما بصاع قمح فقال بعه واشتر به شعيرا فذهب الغلام فاخذ
صاعا وزيادة بعض صاع فلما جاء معمر أخبره بذلك فقال له معمر ولم تأخذ الا
مثلا بمثل فاني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الطعام بالطعام
مثلا بمثل وكان طعامنا يومئذ الشعير قيل فانه ليس بمثله قال أخاف أن يضارع
أى يشابهه فعلم أنه ليس بمثله ولكنه خاف أن يضارع وسنستقصى المسألة ان
شاء الله وروى البخارى عن ابن عباس أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه قال ابن عباس واحسب كل شئ مثله
(الثامنة) قوله لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هى أم من الحرام يشهد
بتعين محتمل من محتملات المشبهات وهو التعارض فى الأدلة لقوله أمن الحرام
هى أم من الحلال فدل على أنه من أحدهما وقوله كثير من الناس دليل على أن
هناك قليل من يعلمها فينبغى للقصر أن يقف عنها ويرجع الى العالم بها فيعمل

على قوله فيها اما بتنبيه على دليلها فيكون من باب الذكري واما لمجرد الاعلام
 فيكون من التقليد وقد تعارض الأدلة على النازلة فيكون فيها للعلماء ثلاثة أقوال
 أحدهما انها من قسم الحلال توسعة ورفعاً للخرج الثاني أنها من قسم الحرام
 أخذاً بالاحتياط في الترك ومن الناس من طلب دليلاً آخر ان وجدها والا
 تركها وهو الاستبراء الذي نبه عليه في قوله ومن اتقى الشبهات استبرأ وهي
 (التاسعة) ومعنى استبرأ استعمل من البراءة وهي ذهاب الشيء الملبس
 للآخر منه وهو مستعمل في العرف بالمكروه قال الله سبحانه اني بريء مما
 تعبدون والله بريء من المشركين ورسوله وأنا براء منكم ومما تعبدون من دون الله
 فمعنى استبرأ أزال نفسه عن المكروه وأزال المكروه مما يريد أن يلتبس منه ومن
 الفاظ الصحيح وبينهما أمور مشتبهة فمن ترك ما شبه عليه من الاثم كان لما
 استبان الترك ومن اجترأ على ما شك فيه من الاثم أو شك أن يواقع ما استبان
 قوله لعرضه وهي (العاشرة) وقد بينا العرض في موضعه والمراد من معانيه
 ههنا اعتقاد الناس فيه وذكركم له عدته مجازاً لأن الخبر عنه يكون وذلك ان
 الرجل اذا روى مسترسلاً ظن به ترك الاحتراز واحتمل عندهم الوقوع فيما
 لا ينبغي فبأقل خبر يقال أو علامة محتملة تظهر قالوا ان الظن به أنه يفعل وان
 كان محتزاً متحرياً لم يقبل عليه خبر ولا اتهم بمحتمل وحمل على السلامة وقضى
 له بالبراءة (الحادية عشرة) قوله ودينه المعنى كان دينه مصوناً لما جعل بينه
 وبين الحرام من وقاية ترك الشبهة بل والحرام واذا استرسل على المباحات لم
 يأمن أن تقع باعتماد الشهوات والترسل باللذات في مشتبته فيقوده ذلك الى الحرام
 وذلك معلوم بالاعتبار مشاهد في العباد فالخير عادة والشر لحاجة فلذلك قال وهي
 (المسألة الثالثة عشر) يكون كالراعى حول الحمى أو شك أن يواقع أطول
 المجاورة له ومشقة تمادى الاحتراز منه حتى يميل فيلقى بيده الى التخلي فيقع

فيه وإذا أبعد عنه أمن مع الاسترسال الوقوع فيه فضرب النبي صلى الله عليه وسلم في هذا مثلاً الأربعة بأربعة الباري تعالى وله المثل الأعلى والمحرمات والشبهات والمتعبد بالأمر والنهي بالملك ولا ملك إلا الله والحي ما يجارره الراعي فلا أحد أغير من الله ومن غيرته حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن فاذا حرم المتعبد بالأمر والنهي نفسه على المحرمات كان كالراعي جانب حمي الملك بسأئته وهو نفسه وهو المبتدأ وإذا سرح نفسه في رياض الشهوات وأوطنها أودية الغفلات وساحها بالمشتبهات كان كالراعي دار بماشيته حول الحمي ودنى منه في سرحه وتدلى ولا يامن أن يقع فيه ويتردى وهو الثاني وإن أكبحها عن المباحات ومنع متاعها من الجائزات كان بمنزلة الراعي إذا أدبر بماشيته وانتوى ولم يكن لشيء من أرض الحمي وهو الثالث منه فتنتظم به حال الراعي وتحصل له السلامة وهو المنتهى الرابع من الامثال قد روى الحارث بن أسد أن عمر بن الخطاب كانت له أهل لم يكن في أهله أو في صدره منها فلبسوا أمر الناس قال لم يكن أحد أخوف من أن يشاركني في أمانتي منها فطلقتها مخافة ذلك فلما حفظ الله مني ما كنت أخاف ذكرت ودي إياها فكتبت إلى أهلها أخطبها فأتاني الجواب فانا حين أقلعها من قبرها كتبنا جوابك في الموضع^(١) من المشتبه تقدم ذكر صدرها وهي تعلق الكرم ببيع الخمر قال بعض علمائنا لا بأس أن تساق الذمي كرمك إذا أقنت أن يعصره خمرا وهذا لا سبيل إلى حصول الأمان منه أبدا إلا بان لا تفارقه حتى يقطعه ويذبيبه ويبيع زبيبه فاذا خرج عن يده حينئذ يامن أن يتخذ منه خمرا أو^(٢) قدم فقالوا ان هدامبني على القول بمخاطبة الكفار بفروع الشريعة أولا يخاطبون وقد اجتمعت الامة على جواز أكل طعامهم ولا ينتجون الخمر فدل على أن أمرهم كله عفو عندنا سمح الله به لنا فلا تدخل معاملتهم ولا مساقاتهم في شيء من الشبهة واسقاطه من باب الورع أيضا حديث الموطأ أن الصحابة قالوا يا رسول الله انه يأتينا ناس من أهل البادية

(١) هكذا بالاصل (٢) يياض بالاصل

بالجمان لاندري أسموا الله عليها أم لا فقال سموا الله وكلوا ولم يكن حولهم ذمي
وانما كانت العرب أهل أوثان وشارتهم انما كانت الى ان البادية يغلب
عليهم الجفاء والجهل فلا يدري اذا جاءوا بها هل استوفى شروط الزكاة فيها
أم لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم سموا الله وكلوا المعنى عليكم بما توجه
عليكم من التسمية في أكلكم ودعوا فعلهم واكتفوا بظاهر اسلامهم ولذلك
جازأ كل لحوم الجزارين وان لم يوثق بهم في التسمية حملا على ظاهر الاسلام
الا أن تعين منهم من يترك التسمية فينبذ يحتنب الا كل كما جرى لعبد الله بن
عباس بن أبي ربيعة حين أمر غلامه أن يسمى فقال سميت وأبي أن يعلق بها
كما أمره بتركها تورعا لأنه لم يثق به (الثالثة عشرة) هذا انما ذكره العلماء
في فاتحة البيوع لينبه الخلق عن الاحتراز من كل أمر مشتبه في طريق الكسب
يضارع المحرم فيجتنب المسلم الذي يريد أن يسلم له دينه والله العاصم لارب
غيره وقد قرأت على الشريف الكامل نقيب النقباء أبي الفوارس طراد بن محمد
الزيقي أخبرنا أبو الحسن بن بشران حدثنا أحمد بن محمد الجويني أخبرنا ابن أبي
الدنيا حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب أخبرنا ابراهيم ابن سعد عن محمد بن اسحاق
ان عمر بن الخطاب استعمل النعمان بن عدى بن فضلة عن نيسان من أرض
البصرة فقال أبياتا

ألاهل أتى الحسناء أن حليها بميسان يسقى في زجاج وحنتم
اذا شئت غنتي دهاقين قرية ورقاصة تحذ وعلى كل منسم
فان كنت ندماني فبالا كبر اسقني ولا تسقني بالاصغر المتثل
لعل أمير المؤمنين يسوء تناومنا في الجوشن المتهدم

فلما بلغت أبياته عمر قال نعم ان ذلك والله يسوؤني فمن لقيه فليخبره أني قد
عزله فلما قدم اعتذر وقال والله يا أمير المؤمنين ما صنعت شيئا مما بلغك ولكن
كنت امرأ شاعراً أوجدت فضلة من قول فقلت فقال عمر حين بلغه ذلك أي

باب ما جاء في أكل الربا . حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة
عن سماك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابن مسعود
قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه

والله يسوؤني ثم عزله وقال غيره وأوفده فقال له ما فعلت وإنما كان فضلة من
قول وقال له ألم تر أن الله يقول والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم تر أنهم في كل
واد يهيمون وأنهم يقولون مالا يفعلون فقال له عذرك سقط عندك ولا
تعمل لي عملا أبدا والمعنى في ذلك أن عمر لما رأى القول يسترسل خاف أن
يتعدى إلى الفعل فإن اللسان ترجمان الفؤاد فاما قال ليفعل واماهم واما أعجبه
والكل مكروه وبعضه أدنى من بعض

باب في أكل الربا

ذكر من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لعن رسول الله صلى
الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه حديث حسن صحيح (العارضة)
الحاضر فيه أن هذا اسم لم يثبت له في ديوان أكثر الناس رسما إذ لم يعلموا
حقيقة الربا وهو في لسان الشريعة عبارة عن كل بيع فاسد ومعاملة حرام
لا يختص ذلك الأعيان المقتناة ولا يقف على المطعومة المؤخرة بل كل عقد
وقع على وجه لا يجوز في أي نوع كان من أنواع المال فإنه الربا وقد بينا ذلك
في كتاب الأحكام بيانا شافيا فمن أراد الإيعاب فلينظره هناك إن شاء الله تعالى
والنكتة فيه أن الله سبحانه قال وأحل الله البيع وحرم الربا فقسم الأمر
قسمين في المعاملة جائز ومحرم فاسد وليس هناك قسم ثالث ويفسره ويوضحه
في سبيل السنة ما ثبت في الصحيح أنه لما نزلت آية الربا خرج رسول الله صلى

قَالَ فِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَأَبِي جَحِيفَةَ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ
عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب ما جاء في التغليظ في الكذب والزور ونحوه .

حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني حدثنا خالد بن الحرث عن شعبة
حدثنا عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم
في الكبائر قال الشرك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس وقول الزور

الله عليه وسلم إلى المسجد فحرم التجارة في الخمر وهذا الفصل لم يتفطن له إلا
أبو حنيفة ومالك وغاب عنه الشافعي في فطنته فلم يكن في معرفته بأذن الله
في البيع وهو نقل الاملاك والاموال المأذون في الانتفاع بها من حد إلى حد
وتحويلها من استيلاء بعوض مقدر وتولى الشارع تقدير أعواض بعض
الاموال ووكّل تقدير بعضها إلى المتناقلين والربا هو كل زيادة لم يقابلها عوض
المال والتجارة كل معاوضة تقابلت فيها الأعواض الشرعية وما عداها أكل
المال بالباطل فاقترضت الاثنيان كتاب البيوع كله على العموم والشمول دون
التفصيل وفصله النبي صلى الله عليه وسلم في ستة وخمسين حديثاً فان أردت اليقين
في التبيين والبلاغ الشافي المعين فعليك بكتاب الاحكام ان شاء الله فهو المستعان
للمستعين لا رب غيره

باب التغليظ في الكذب والزور

ذكر حديث أنس في الكبائر الشرك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس
وقول الزور صحيح حسن يرويه عبد الله بن أبي بكر بن أنس عنه قال ابن العربي

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ وَأَيُّمَنَ بْنِ خُرَيْمٍ وَأَبْنِ عُمَرَ
 * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ

رحمه الله الباب عظيم قد بيناه في التفسير وربطناه في قانون التأويل والمراد منه
 ههنا قول الزور وهو الكذب وحقيقته الاخبار عن الشيء على خلاف ماهو
 عليه حرمة الشرائع وكرهته النفوس لما فيه من فساد القانون في القول
 والفعل أو توصل الى غرضه وأشدّه الكذب على الله وثانيه الكذب على
 رسول الله وهو هو أو نحوه وثالثه الكذب على الناس وهي شهادة الزور في
 اثبات مالميس بثابت على أحد أو إسقاط ماهو ثابت ففيه المضرة وتصوير
 الباطل في صورة الحق في مجلس الحق عند نائب الحق فتضاعفت الخطايا الخمس
 وتناصرت بعظم أمرها وتضاعفت بتضاعف اثمها ولذلك كان النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا حذر عنها يقول وقول الزور وقول الزور وما زال يكررها حتى قال
 الصحابة ليته سكنت (ورابعها) الكذب للنفس وهو أمر طويل لكثرة متعلقاته
 ومن أشده الكذب في المعاملات وهو أحد أركان الفساد الثلاثة وهي كذب عن
 عشر فاذا خلصت المعاملة من هذه الثلاثة فهي التجارة التي أذن الله فيها وهي
 التي مدح صاحبها في الحديث الذي خرجه أبو عيسى وغيره عن الحسن عن أبي
 سعيد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التاجر الصدوق الأمين مع النبيين
 والصديقين والشهداء وهذا الحديث وان لم يبلغ درجة المتفق عليه من الصحيح
 فان معناه صحيح لأنه جمع الصدق والشهادة بالحق والنصح للخلق وامثال الأمر
 المتوجه اليه من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم وان زاغ عن هذا بعث كما قال
 في الحديث الذي رواه وصححه عن رفاة أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم
 الى المصلى فرأى الناس يتبايعون فقال يا معشر التجار فليستجابوا لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال ان التجار يبعثون يوم القيامة فجارا الا من اتقى وب

باب ما جاء في التجار وتسمية النبي صلى الله عليه وسلم إياهم
 حدثنا هناد حدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن قيس
 ابن أبي غرزة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نسمى
 السامسة فقال يامعشر التجار إن الشيطان والاثم يحضران البيع فشوبوا

وصدق كما روى عنه قيس بن غرزة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ونحن نسمى السامسة فقال يامعشر التجار الشيطان والاثم يحضران البيع
 فشوبوا بيعكم بالصدقة رواه أيضا أبو عيسى وصححه وفي رواية فسمانا باسم هو أحسن
 من اسمنا فقال يامعشر التجار قال ابن العربي رحمه الله يحتمل أن يكون صلى
 الله عليه وسلم أخذه من قوله سبحانه إلا أن تكون تجارة عن تراض
 منكم فاشتق لهم اسما مما اختار الله سبحانه أنه فعلهم ويحتمل أن يكون
 الوحي أنزل عليه بهذا الاسم وكلا الوجهين صحيح جائز ومعنى قوله يبعثون
 فجارا أي عصاة وفي الحديث عليكم بالصدق فإنه يهدي إلى البر والبر يهدي إلى
 الجنة وإياكم والكذب فإنه يهدي إلى الفجور والفجور يهدي إلى النار يقال
 صدق وبر وكذب وفجر وقوله إن الشيطان يحضر البيع صحيح أنه تخرج
 الشياطين فتضرب الرايات في الأسواق وتبث في الخلق وتدور مع كل سوق
 ومتسوق يد الشيطان بيده وحر كته بحر كته ولسانه بلسانه ووساوسه بحديث
 قلبه ولا يزال يلابسه ويجذبه حتى يوقعه في معوان مملكته إلا من عصم الله
 وقوله والاثم مجاز والمعنى أنه إذا حضر الشيطان الداعي إلى الاثم فقد حضر
 الاثم كما يقال إن الحرب يحضرها القتل والموت أو الموت والسيوف والموت
 فيكون حضور السبب وهو القتال والسلاح سببا لحضور القتل والموت فيقال له
 والامثال والاشعار في ذلك كثيرة قال الشاعر

يَبْعُكُمْ بِالْصَّدَقَةِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَرِفَاعَةَ
 * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَاهُ
 مَنْصُورٌ وَالْأَعْمَشُ وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ
 قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ وَلَا نَعْرِفُ لِقَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ

يا أيها الرجل المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت
 وقل لهم بادروا بالعذر واتمسوا قويريكم أنى أنا الموت (١)

(تركيب) وأشد ما يجري في البيع الحلف الكاذب روى أبو عيسى عن خريشة
 ابن الحر عن أنى ذكر قال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ينظر الله إليهم
 يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم فقلت من هم يا رسول الله خابوا
 وخسروا فقال المنان والمسهل ازاره والمنفق سلعته بالحلف الكاذب قال أبو
 عيسى هذا حديث حسن صحيح (الاسناد) قال ابن العربي رضى الله عنه هذا
 باب فيه أسانيد صحاح من طرق لا أطول بذكرها هنا وفوائد يكتفي بها . المنان
 هو الذى يعطى ليأخذ أكثر والذى يعد عطاءه على المعطى تفاخرا عليه وتكبيرا
 كأنه يرجع الى الاول لأنه يطلب من الاستخدام به والاستدلال له والمسهل
 ازاره هو الذى يتجاوز به الكعبيين شرعا والمنفق سلعته بالحلف الكاذبة هو
 الذى يحلف على سلعته بالجودة والسلامة من العيب والكذب فى الصفة فأما
 الاول فان الذى يطلب أكثر مما أعطى فانه جائز وان كان دينا وقد بيناه فى
 قوله تعالى وما آتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلا يربو عند الله فلينظر
 هنا لك وأما الذى يطلب التفاخر فهو الذى يبطل عمله بقوله ذلك كما بيناه فى قوله
 يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى وقد بيناه ذلك فى موضع
 وأخبرنا بالدليل ان الابطال انما يكرن بالموازنة لا بمجرد الاحباط كما قلناه

هَذَا . حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ
وَشَقِيقٍ هُوَ أَبُو وَائِلٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَرَفَاعَةَ * قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا
حَدِيثٌ صَحِيحٌ . حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ

المبتدعة والذي يمن بعهائمه ويعد نعمه وهو المولى الاعظم على العبد الاحقر
فمحاول ذلك متعاط صفة لا تنبغي الا لله وحده وأما المسبل ازاره فيرجع الى
الفخر والخيلاء والتعظيم للنفس وذلك من الكبائر فان صفة التعظيم والتكبر
لا تكون الا لله قال صلى الله عليه وسلم قال الله الكبرياء ردائي والعظمة ازارى
فمن نازعنى واحدا منهما قذفته فى النار وأما المنفق سلعته فلا يخلو أن يحلف على
حق أو يحلف على باطل فان حلف فى سلعته على حق لينفقها فانه بين الناس
فكيف فى الزيادة فى الكسب وان كان حلف على باطل فقد بينا قول وجه
تضاعف الاثم فيه وفى الصحيح اليمين الفاجرة منفقة للسلعة محقة للبركة فانها
وان رغبت المتاع وكثرت الربح فذلك محق فى المعنى لانها تأكل الحسنات وتأخذ
من يدى صاحبها وتعطيها للحلوف له المكذوب فى معاملته وربما كانت محقة
فى المال فى الحال والمآل فذهب عنه حظ الدنيا الذى حرص عليه ودخل فى
ذلك لاجله ويذهب عنه حظ الآخرة فيخسر الوجهين ويفوته المقصود فى
الدارين (الفائدة العظمى) فى هذا الحديث من حظ الأصول ما تضمن من
الجزاء والوعيد العظيم من أن الله لا ينظر اليه ولا يزكيه وله عذاب اليم وقدمهنا
فى غير موضع أحاديث الوعيد ومقاصدها وبيننا ان الله ينفذ وعده ووعيدة حقا
لا بد من ذلك ويغفر الذنوب للمؤمنين ان شاء الله والمعنى فى ذلك ان آيات

عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ التَّاجِرُ
الْصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ
وَأَبِي حَمْزَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَابِرٍ وَهُوَ شَيْخٌ بَصْرِيٌّ * حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ
نَصْرٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ بِهَذَا
الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ * حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
جَدِّهِ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمُصَلَّى فَرَأَى النَّاسَ

الوعيد متشابهة محتملة وآيات الوعد محكمة وقد بين الله وبين على لسان نبيينا
محمد صلى الله عليه وسلم وتعالى ربنا وتقدس أن الله يغفر لمن يشاء من عباده
فيكون الوعيد نافذا في بعض الأحوال وفي بعض الأشخاص وفي بعض الأعمال
وعند عدم ما يقابله من الطاعات أو يزمن عليه من حسن النيات كما بيناه في التفسير
والأصول كالذي روى في الصحيح رحم الله أمراً سمحاً أن يباع أو يشتري ورافقتي
هذا لفظ البخاري وروى الترمذي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
أنظر معسراً أو وضع له أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل
إلا ظله من حديث أبي صالح عن أبي هريرة وذكر من حديث شقيق عن ابن
مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم
يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان رجلاً موسراً وكان يخالط الناس فكان

يَتَّبَاعُونَ فَقَالَ يَامَعْشَرَ التَّجَارِ فَاسْتَجَابُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَرَفَعُوا أَعْنَاقَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ إِلَيْهِ فَقَالَ إِنَّ التَّجَارِ يَبْعَثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُجَارًا
إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ وَبَرَّ وَصَدَقَ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
وَيُقَالُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمِيدٍ اللَّهُ بْنُ رِفَاعَةَ أَيْضًا

باب ما جاء فيمن حلف على سلعة كاذباً . حدثنا محمود بن
خَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ قَالَ
سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ خُرْشَةَ بْنِ الْحَرَّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا
يَزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ قُلْنَا مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا فَقَالَ
الْمَنَانُ وَالْمُسْبِلُ إِزَارُهُ وَالْمُنْفِقُ سَلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ

يَأْمُرُ غُلَامَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزَا عَلَى الْمَعْسَرِ فَقَالَ اللَّهُ نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ تَجَاوَزُوا
عَنْهُ هَذَا كُلُّهُ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مَخْصُوصٌ لِعُمُومِ الْوَارِدِ فِي آيَاتِ الْوَعِيدِ وَلِذَلِكَ
قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا تَقْدُمُ وَإِنْ هَذَا الْبَيْعُ يَحْضُرُهُ الشَّيْطَانُ وَالْأَتَمُّ فُشْوَبُهُ
بِالْصَّدَقَةِ فَإِنَّ الْحَسَنَاتِ يَغَابُنَ السَّيِّئَاتِ وَالْوَعْدُ يَقْضَى عَلَى الْوَعِيدِ لَاحْتِمَالِهِ
وَلَيْسَ الْوَعِيدُ كَالْوَعْدِ فِي جَزْمِهِ وَعُمُومِهِ وَاسْتِرْسَالِهِ كَمَا قَالَتِ الْمُبْتَدِعَةُ وَقَدْ بَيَّنَّاهُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَشَدُّ مَارَوَى فِي هَذَا الْبَابِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ أَنْ
دَجَلًا أَقَامَ سَلْعَتَهُ وَهُوَ فِي السُّوقِ خَافَ بِاللَّهِ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا مَا لَمْ يُعْطَ لِيُوقِعَ رِجَالًا

أَبْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ وَعُمَرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ وَمَعْقِلَ
أَبْنِ يَسَارٍ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

* **بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّبَكُّيرِ بِالتَّجَارَةِ .** حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
الدُّورِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا يَعْلى بْنُ عَطَاءٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ جَدِيدٍ عَنْ صَخْرٍ
الْغَامَدِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي
فِي بُكُورِهَا قَالَ وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ وَكَانَ صَخْرٌ
رَجُلًا تَاجِرًا وَكَانَ إِذَا بَعَثَ تِجَارَةً بَعَثَ أَوَّلَ النَّهَارِ فَاتْرَى وَكَثُرَ مَالُهُ قَالَ
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَبُرَيْدَةَ وَأَنْسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ

من المسلمين فنزلت ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية وهذا
الحديث بلفظه ومعناه خارج عن الأصل الذي قدمناه من الوقت والحال
والخالف والنية وربما خرج به القصد الى الاستهانة بالشرعية والاستحقاق
للأمر والنهي فيزل عن منزلة الايمان وكان الوعيد فيه على العموم وهذه
معاني لا يفهمها الا شبعان من طعم التحقيق ريان من بحر الأخبار والسغب
الظمان بمعزل عن هذا كله

باب التبكير في التجارة

ذكر فيه أبو عيسى حديث صخر العامري لم يرو غيره قال يعلى بن عطاء
عن عمار بن جدير عن صخر العامري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بارك الله لأمتي في بكورها قال وذلك اذا بعثت سرية أو جيشا بعثهم أول النهار

وَجَابِرٌ * قَالَ أَبُو عِيَسَى حَدِيثُ صَخْرٍ الْغَامِذِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَلَا نَعْرِفُ
لصَخْرٍ الْغَامِذِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَدْ رَوَى
سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ هَذَا الْحَدِيثَ

* **باب** مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي الشِّرَاءِ إِلَى أَجَلٍ . حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ
عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا عِمَارَةُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ أَخْبَرَنَا

وكان صخر رجلا تاجرا وكان اذا بعث تجارة بعث أول النهار فأثرى وكثر ماله
قال ابن العربي رحمه الله يروى عن ابن عباس وغيره أن ما بعد صلاة الصبح
وقت يقسم الله فيه الرزق بين العباد وثبت أنه وقت ينادى فيه الملك اللهم اعط
منفقا خلفا واعط ممسكا تلقا وهو وقت ابتداء الحرص ونشاط النفس وراحة
البدن وصفاء الخاطر فيقسم لأجل ذلك كله وأمثاله وقد رويناه هذا الحديث
من طرق كثيرة تفيد كل منها في موضعه

باب في الشراء الى أجل

ذكر أبو عيسى حديث عمارة ابن حفصة عن عكرمة عن عائشة قالت كان
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبان قطريان غليظان فكان اذا بعد فغرق ثقلا
عليه فقدم بزم الشام لفلان اليهودي فقلت لو بعثت اليه فاشتريت منه ثوبين
الى الميسرة فأرسل اليه فقال قد علمت ما يريد انما يريد أن يذهب بمالى
أو بدراهمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب قد علم أنى من أتقاهم
وآداهم للامانة وذكر حديث هشام بن سنان عن عكرمة عن ابن عباس توفي
النبي ودرعه مرهونة بعشرين صاعا من طعام أخذه لأهله حديث حسن صحيح
وذكر قتادة عن أنس قال مشيت الى النبي بنخب شعير واهالة سنخة ولقد رهن

عُكْرَمَةُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَوْبَانِ
تَطْرِيَانِ غُلِيظَانِ فَكَانَ إِذَا بَعْدَ فَعَرَقَ ثَقُلَا عَلَيْهِ فَقَدِمَ بَزْمَنَ الشَّامِ لِفُلَانِ
الْيَهُودِيِّ فَقُلْتُ لَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ فَأَشْتَرَيْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ
فَقَالَ قَدْ عَلِمْتُ مَا تُرِيدُ إِنَّمَا تُرِيدُ أَنْ تَذْهَبَ بِمَالِي أَوْ بِدِرَاهِمِي فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَبَ قَدْ عَلِمَ أَنِّي مِنْ أَتْقَاهُمْ لِلَّهِ وَأَدَاهُمْ
لِلْأَمَانَةِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنْسٍ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ

له درع مع يهودى بعشرين صاعا أخذه لأهله ولقد سمعت ذات يوم يقول
ما أمسى عند آل محمد صاع تمر ولا صاع حب وان عنده يومئذ لتسع نسوة وهو
حديث حسن صحيح وعضد الحديث الاول فان شعبة سئل عن حديث عمارة
ابن أبى حفصة هذا فقال لست أحدثكم حتى تقوموا الى حرمى بن عمارة
فتقبلوا رأسه وحرمى فى القوم قال أبو عيسى اعجابا بهذا الحديث قال ابن العربى
رحمه الله وبرأ بوالديه لافادته هذا الحديث وعلى ذلك لم يخرججه الصحيح
(العربية) فيه القطرى نوع من البرود يصنع باليمن البز الشياب التى لها قدر الاهالة
هى الغلالة من الدهن تكون على المرققة رقيقة السنخة المتغيرة الرائحة (الاحكام)
فى سبع مسائل (الاولى) فى معنى الترجمة وهى الرخصة فى الابتىاع الى أجل
فجعلوها رخصة وهى فى الظاهر عزيمة لأن الله تعالى يقول فى محكم كتابه يا أيها
الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه فأنزلها أصل فى الدين
ورتبها على كثير من الاحكام ولكن المعنى فى ذلك ان المرء لما كان لا يعلم هل
يوافى ذلك الأجل حيا عينا فتبرأ ذمته مما التزم أو يأتية بغير الاشياء له
أو ميتا فلا يؤدى ما عليه أو تبقى ذمته مرتبهة ولكن أذن الله

❶ قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ
 شُعْبَةُ أَيْضًا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ قَالَ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ فِرَاسِ الْبَصْرِيَّ
 يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ الطَّيَالِسِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَوْمًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ
 فَقَالَ لَسْتُ أَحَدُكُمْ حَتَّى تَقُومُوا إِلَى حَرَمِي بْنِ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ
 فَتَقْبَلُوا رَأْسَهُ قَالَ وَحَرَمِي فِي الْقَوْمِ ❷ قَالَ أَبُو عَيْسَى أَيْ عَجَابًا بِهَذَا الْحَدِيثِ

فِي ذَلِكَ إِذَا خَلَصَتْ النِّيَّةُ فِي الْعِزْمِ عَلَى الْإِدَاءِ فِي الصَّحِيحِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يَرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ
 وَمَنْ أَخَذَهَا يَرِيدُ اتِّلَافِهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ فَإِذَا ادَّانَ بِهَذِهِ النِّيَّةِ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مَخْرَجًا فِي
 الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ (الثَّانِيَةُ) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْبَسُ الْخُشْنَ
 وَيَأْكُلُ الْبَشْعَ لِتَقْلَلِهِ مِنَ الدُّنْيَا وَيُشَارُهُ مَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى (الثَّالِثَةُ) مَدَائِنَةُ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْيَهُودِ مَعَ أَنَّهُمْ يَأْكُلُونَ الرِّبَا كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَدْ نَهَوْا عَنْهُ
 دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَفَى لَنَا عَمَّا يَعْتَقِدُونَهُ وَجَعَلُوا فِي حَقِّنَا حَلَالًا وَإِنْ كَانَ فِي
 حَرَامًا فَاتَّقِ اللَّهَ إِنَّا مِنْهُمْ بِالْوَجْهِ الْجَائِزِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ وَالِاتِّتِقَالَاتِ فِي الْمَمْتَلَكَاتِ
 تَتَخَالَفُ بَيْنَ الْمُحْلَلَاتِ وَالْمَحْرَمَاتِ كَشَاةَ بَرِيرَةَ لَمَّا اتَّقَلَّتْ حَاتٍ وَهُمْ عِنْدَنَا
 مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَقَدْ أَخَذَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا
 رَوَى أَبُو عَيْسَى شَعِيرًا مِنْ يَهُودِيٍّ وَرَهْنَهُ دَرْعَهُ فَبَيْنَ جَوَازِ مَعَامَلَتِهِمْ مَعَ تِجَارَتِهِمْ
 بِالرِّبَا وَالْخَرْجِ وَسَاقَاهُمْ خَيْبَرَ عَلَى شَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَكَرِهَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مَسَاقَاةَ
 الذَّمِّ فِي الْكُرْمِ إِلَّا أَنْ يَأْمَنَ أَنْ يَعْمَلَ مِنْهُ خُمْرًا وَهَذَا لَا يَأْزِمُ فِي الرِّبَا فَإِنَّهُ مِمَّا
 عَفَى اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ وَأَبَاحَهُ لَهُمْ مِنْهُمْ وَسَقَاهُمْ وَأَخَذَ أَمْوَالَهُمْ فَقَدْ سَبَقَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ فِيهِمْ (الرَّابِعَةُ) قَوْلُهُ وَلَقَدْ أَمَسَى آلُ مُحَمَّدٍ فِي تَسْعَةِ

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ وَعُمَرَانُ بْنُ عَمْرِو عَنْ هِشَامِ بْنِ
حَسَّانَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ تَوَفَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَدَرَعَهُ مَرْهُونَةً بِعِشْرِينَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ * قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ عَنْ
هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ مُحَمَّدٌ وَحَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ
حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ مَشَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِخَبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَنَخَةٍ وَلَقَدْ رَهْنَ لَهُ دَرْعٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِعِشْرِينَ صَاعًا
مِنْ طَعَامٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ ذَاتَ يَوْمٍ يَقُولُ مَا أَمْسَى فِي آلِ مُحَمَّدٍ

أَيَاتٍ وَلَيْسَ عِنْدَهُمُ الْإِصَاعُ مِنْ بَرٍّ قَدْ كَانَ يَقِيمُ الْإَيَّامَ الثَّلَاثَةَ كَذَلِكَ الشَّهْرُ لَا
يُوقَدُ عِنْدَهُمْ نَارٌ وَالْأَنْوَارُ تَغْشَاهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شِمَائِلِهِمْ
وَمِنْ أَمَامِهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ (الخامسة) رَهْنَهُ دَرْعَهُ دَلِيلٌ أَنْ جَوَازَ رَهْنِ آلَةٍ
الْحَرْبِ فِي بِلَدِ الْجِهَادِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الطَّعَامِ وَيَقْدَمُ ذَلِكَ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَالْحِمَايَةِ
لِلْبَيْضَةِ وَالِدِفَاعِ عَلَى الْمَلَّةِ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ أَمْرَانِ قَدِمَ الْأَهْمُ وَالْحَاجَةُ إِلَى الْقُوَّةِ
أَهْمٌ فَقَدِمَتْ (السادسة) قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِلَى الْمَيْسِرَةِ لَمْ تَرُدَّ بِهِ إِلَى أَنْ
تَسْتَغْنَى بِمَا يُؤْتِيكَ اللَّهُ لِأَنَّهُ أَجَلٌ مَجْهُولٌ وَلَا يَجُوزُ بِاجْتِمَاعِ مِنَ الْأَمَةِ وَأَنْمَا تَعْنِي
بِهِ إِلَى وَقْتِ رَجَاءِ الْمَيْسِرَةِ وَذَلِكَ فِي وَقْتِ الْجَزَاذِ وَالْحَصَادِ وَالْبَيْعِ إِلَيْهِ جَائِزٌ عِنْدَنَا
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ هُوَ مَجْهُولٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَجَلًا
قُلْنَا بَلْ هُوَ مَعْلُومٌ بِلَا أَشْكَالٍ وَيَجْعَلُ الْأَدَاءُ فِيهِ إِذَا سُمِيَ فِي مَوْضِعِهِ وَأَكْثَرُهُ وَقَدْ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعُ تَمْرٍ وَلَا صَاعُ حَبٍّ وَأَنَّ عِنْدَهُ يَوْمَئِذٍ لَتَسْعَ نَسْوَةٌ
 * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

* **باب** مَا جَاءَ فِي كِتَابَةِ الشُّرُوطِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ
 أَخْبَرَنَا عِبَادُ بْنُ لَيْثٍ صَاحِبُ الْكَرَائِسِيِّ الْبَصْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ
 وَهْبٍ قَالَ قَالَ لِي الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ أَلَا أَقْرَأُ لَكَ كِتَابًا كَتَبَهُ لِي

بَيْنَاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ (السابعة) رهن السلاح مع الحاجة اليها في زمن
 الجهاد عند الحاجة الى الطعام فيقدم الأهم فالأهم والله أعلم
باب كِتَابَةِ الشُّرُوطِ

قال ابن العربي رحمه الله في الشرط (العربية) هو العلامة ومنه أشرط الساعة
 وهو عبارة عن كل شيء يدل على غيره ويعلم من قبله ولما كانت العقود يعرف
 بها ما جرى سميت شروطا وسميت وثائق من الوثيقة وهي ربط الشيء لثلاث
 ينفلق ويذهب وسميت عقودا لأنها ربطت كتبه كما ربطت قولاً وقد أمر الله
 بذلك في كتابه العزيز لقوله سبحانه اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه
 وقد أتينا بحجة الله على جملة من السياق توفي على الغاية بالانسان في هذه
 الآية في كتاب تفسير القرآن وناسخه ومنسوخة وذكرنا اختلاف الناس في ذلك
 والصحيح منه أن الحق في الكتابة والشهادة للمتعاملين فمن دعى منهما اليها لزم
 الآخر الاجابة اليه واذا ابتدأها كانت وقد ذكر أبو عيسى في الباب حديث العداء بن
 خالد بن هوذة وليس في الباب غيره مختصراً وكذلك أخبرنا المبارك بن عبد الجبار
 ابن أحمد بن قاسم الأزدي قال أخبرنا القاضي أبو الطيب الطبري قال أخبرنا
 أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الحافظ الدارقطني فذكر أسانيد منها
 حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق حدثنا أبو خالد عبد العزيز بن معاوية القرشي حدثنا
 عباد بن ليث صاحب الكرايسى حدثنا عبد الحميد بن وهب قال قال العداء

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قُلْتُ بَلَى فَأَخْرَجَ لِي كِتَابًا هَذَا مَا اشْتَرَى
الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى
مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً لَادَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خَبْثَةَ يَبِيعُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ
❦ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِبَادِ

ابن هودَةَ ألا أقرئك كتاباً كتبه لى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر وقال
عبداً أو أمة شك عباد بن قيس صاحب الكرابيسى لم يروه غيره قال أبو عيسى
حديث حسن غريب وفيه فوائد (الأولى) البداية باسم الناقص قبل الكاملة
فى الشروط والادنى قبل الأعلى بمعنى أنه الذى اشترى فلها كان هو الذى
طلب أخبر عن الحقيقة كما وقعت وكتب حتى يوافق المكتوب المقول
ويذكر على وجه المنقول (الثانية) الفائدة فى كتب رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذلك وهو ممن يؤمن عهده ولا يجوز عليه أبداً نقضه التعليم للخلق حتى اذا
كان هو مع أمن ذلك فيه يفعله فكيف بغيره الذى لا يؤمن عليه تبدل الأحوال
عند تقادم الأزمان وتغير القلوب على الخلق وتردها بين الإقرار والانكار
ببزغات الشيطان (الثالثة) ان ذلك على الاستحباب لأنه قد باع وابتاع حتى
من اليهود ولو لم يكن فى الصفقة شهود ولو كان أمراً مفروضاً فى الشريعة لقام
به صلى الله عليه وسلم قبل الخلق (الرابعة) يكتب الرجل اسمه واسم أبيه وجده
حتى ينتهى الى جد يقع به التعريف ويرتفع الاشتراك الموجب للاشكال عند
الاحتياج الى النظر ألا ترى قوله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فوقع
التعريف وارتفع الاشكال بالاسمين فلم يزد عليه (الخامسة) لا يحتاج الى ذكر
النسب الا اذا أفاد تعريفاً ورفع اشكالا والناس اليوم يكتبونه اقتخاراً (١)
من ليس بمشهور الى ذكره لحيازته ولا يحتاج الى ذكر البلد الا لرفع الاشكال

أَبْنُ لَيْثٍ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ

باب مَا جَاءَ فِي الْمَكِّيَّالِ وَالْمِيزَانِ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ

عند توقع الاشتراك (السادسة) قوله هذا ما اشترى العدا من رسول الله اشترى منه فكرر لفظ اشترى وقد كان الاول يكفى ولكنه لما كانت الاشارة بهذا الى المكتوب ذكر الاشتراء في القول المنقول (السابعة) قوله عبدا ولم يصفه ولا ذكر الثمن ولا قبضه العدا الذي اشترى واقتصر على قوله لاداء وهو ما كان في الجسد والخلقة ولا خبثة وهو ما كان في الخلق ولا غائلة وهو سكوت البائع على ما يعلم من مكروهه في المبيع وهذا الذي قصد النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم الى كتبه الشروط لسببه ليبين كيف يجب أن يكون عمل المسلم في بيعه فاما تلك الزيادات فاما أحدها الشرطيون لما حدث في العالم من التخاذل والخيانة فكل معنى يتوقع أن يقوم به جعلوا له وصفا وعينوا فيه فصلا وأدخلوه شرطا حتى أدخلوا من ذلك ما لا يجوز وتخللوا فيه التجوز فلم يحز ولا يجوز أبدا وان أهضوه وجوزوه فالله ورسوله أحق أن يرضوه (الثامنة) قوله يبيع المسلم المسلم قال في صدر العقد اشترى ثم قال يبيع المسلم المسلم ليبين أن الشراء والبيع واحد وقد فرق بينهما أبو حنيفة وجعل كل واحد منفردا والكلام في ذلك طويل وان قل فيه التحصيل وقد بيناه في مسائل الخلاف (التاسعة) في هذا الحديث يؤتى الرجل البيع بنفسه وذكر بعضهم في حديث اليهود تولى الرجل الشراء بنفسه وكره بعضهم لئلا يسامح ذو المنزلة فيكون نقصا من أجره وجاز ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم لعصمته في نفسه .

باب المكيال والميزان

ذكر حديث عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الطالقاني حدثنا خالد بن عبد الله الواسطي عن حسين بن قيس عن
عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحاب
المكيال والميزان انكم قد وليتم أمرين هلكت فيهما الأمم السالفة قبلكم
• قال أبو عيسى هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث حسين بن
قيس وحسين بن قيس يضعف في الحديث وقد روى هذا بإسناد صحيح
عن ابن عباس موقوفاً

• باب ما جاء في بيع من يزيد • حدثنا حميد بن مسعدة أخبرنا

لأصحاب الكيل والميزان انكم قد وليتم أمرين هلكت فيهما الأمم السابقة
قبلكم قال يرويه الحسن بن قيس عن عكرمة وهو يضعف في الحديث والصحيح
وقفه عن ابن عباس قال ابن العربي رضي الله عنه انه الأصل في أمر المكيال
والميزان القرآن قال الله سبحانه ألا تطغوا في الميزان وما ذكر الله مخبراً عن
شعيب مع قومه في ذلك وقد روى مالك عن ابن عباس موقوفاً مقطوعاً ناقص
قوم المكيال والميزان الا قطع عنهم الرزق قال علياًونا أرادوا التكثير من المال
بغير طريقه فقطع الله عنهم الرزق من عنده وقد روى المكيال مكيال أهل
المدينة والميزان ميزان مكة وقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بارك في صاعهم
ومدهم وقال مالك لا شهب البركة في صاعنا أكثر مما عندكم

باب بيع من يزيد

ذكر حديث الأخضر بن عجلان عن عبد الله الحنفي عن أنس بن مالك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حلساً وقدحاً وقال من يشتري

عبيد الله بن شميطة بن عجلان حدثنا الأخضر بن عجلان عن عبد الله
 الحنفي عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حلساً
 وقدحاً وقال من يشتري هذا الحلس والقدح فقال رجل أخذتهما
 بدرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم من يزيد على درهم فأعطاه رجل
 درهمين فباعهما منه * قال أبو عيسى هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من
 حديث الأخضر بن عجلان وعبد الله الحنفي الذي روى عن أنس هو
 أبو بكر الحنفي والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأساً ببيع
 من يزيد في الغنائم والموارث وقد روى المعتمر بن سليمان وغير واحد
 من كبار الناس عن الأخضر بن عجلان هذا الحديث

هذا الحلس والقدح فقال رجل أخذتهما بدرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 من يزيد على درهم فأعطاه رجل درهمين فباعهما منه فقال وقد رواه عن الأخضر
 غير واحد من كبار الناس قال ابن العربي رحمه الله هذا مبين لحديث
 النهي عن البيع على بيع أخيه فإن ذلك مخصوص عند التراكن والافتراق
 من الأبعاد فاما حال التسويق وطلب الزيادة قبل ذلك فلا بأس به وعليه يدل
 الحديث وقد ذكر أبو عيسى عن بعضهم أنه يجوز في الغنائم والموارث والباب
 واحد والمعنى مشترك لا يختص به غنيمة ولا ميراث

باب ما جاء في بيع المدبر . حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان
ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر أن رجلا من الانصار دبر غلاما
له فمات ولم يترك مالا غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فاشتراه نعيم
ابن عبد الله بن النحام قال جابر عبدا قبطيا مات عام الأول في إمارة ابن
الزبير . قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وروى من غير وجه
عن جابر بن عبد الله والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من

باب بيع المدبر

ذكر حديث عمرو بن دينار عن جابر أن رجلا من الانصار ذكر الحديث
ولفظ البخاري في الصحيح ان رجلا من الانصار دبر مملوكا ولم يكن له مال
غيره فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فدعى به وقال من يشتريه مني فاشتراه نعيم
ابن النحام بثمانمائة درهم فأخذ ثمنه فدفعه اليه قال جابر عبدا قبطيا مات عام
أول زاد غيره في الصحيح فدفعها اليه وقال ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل
شيء فلذي قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء فلكذا وكذا يقول من بين
يديك وعن يمينك وعن شمالك وفي رواية من بنى عذرة (الاسناد) قال علمائنا
انما صوابه نعيم النحام لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لنعيم هذا دخلت الجنة
فسمعت نعمة فالتفت فاذا هو أنت به ولنا سمي النحام والنحمة السعلة العارضة
فيه فوائد (الاولى) في حقيقة التدبير وهي عتق الرجل مملوكه بعد موته اما
بلفظ التدبير أو بأن يقول له اذا مت فأنت حر فالمعنى واحد وان لم يكن لفظ
والاحكام لما ثبت بمعاني الالفاظ لا تفسر وهذا عقد لازم عندنا لا يجوز

أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَرَوْا بِبَيْعِ الْمَدِيرِ بَأْسًا وَهُوَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ وَاحْمَدُ وَاسْحَقُ وَكَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ بَيْعَ الْمَدِيرِ وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانَ الشَّوَرِيِّ وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ

للسيد الرجوع فيه وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي هو غير لازم ويرجع فيه
بما شاء بمنزلة الوصية والدليل على أنه بمنزلة الحقيقة والحكم أما الحقيقة
فلأن عتقه بعد موته وأما الحكم فلا أنه بالثلث بالاجماع الا عند مسروق
ولولا كونه وصية لاتعتبر الا بعد الموت لخرج من رأس المال كالمعتق الى
أجل قال علماءنا لما علق المعتق على صفة استحقه ضرورة وانما قضى فيه
بالثلث لانه حكم يظهر بعد الموت وكل حكم يظهر بعد الموت فهو في الثلث
كان وصية أو تدبيرا فان تعلق بالحديث المتقدم قلنا هذا الحديث ليس من
النبي فمقال يلزم الانقياد اليه على كل حال وانما هي قضية في عين وحكاية في حال
فلا تعدى الى غيرها الا بدليل هكذا اذا كانت مجردة عن الاحتمال واذا تطرق
اليها التأويل سقط منها الدليل والذي يدل على الاحتمال فيها وانها خارجة عن
طريق الاحتجاج قوله ولم يكن له مال غيره ولو كان بيعه لأن التدبير لا يقتضى
منعا ولم يوجب عتقا لم يكن لذكر الراوى وقوله ولم يكن له مال غير معين ولا
يجوز اسقاط بعض الحديث والتعلق ببعضه ويحتمل أن يكون سفيها فرد النبي
فعله وعليه حمله البخارى وبوب به وادخله في الباب وقال بعض العلماء باعه
في دين وهذا باطل فاننا قد بينا في الصحيح انه دفعه اليه وأمره أن يعود به على
قرباته وعليه في معاشه ودينه وقد قال جماعة من العلماء ترد أفعال السفهية
والله أعلم

باب ما جاء في كراهية تلقي البيوع . حدثنا هناد حدثنا
ابن المبارك أخبرنا سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تلقي البيوع قال وفي الباب عن علي

باب كراهية تلقي البيوع

خرج عن أبي عثمان عبد الرحمن عن ابن مسعود ان النبي صلى
الله عليه وسلم نهى ان يتلقى الجلب فان تلقاه انسان فابتاعه فصاحب
السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق وصحح حديث ابن مسعود واستغرب حديث
أبي هريرة وحسنه وأدخل معه ثمانية أحاديث أصول في ثمانية أبواب من
المناحي وقد بينا في كتاب الاحكام ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ستة
وخمسين بيعا منها في الصحيح (١) وباقيها في الحسان ونحن نسوق ذلك في هذه
العارضة على اختصار فنقول البيع الأول بيع التلقى قد بينا في كتاب القبس
ان النهي عن تلقي الركبان منبني على قاعدة المصالح من القواعد العشر التي
انبتت عليها أحكام المعاوضات فانها ترجع الى مراعاة حق الجالب في حفظه من
الغبن في سلعته أو الى مراعاة حق البادي في منعه من الظفر بطلمته وقد اختلف
العلماء في ذلك على قولين فرآه مالك والحنفي لحق البادي ورآه الليث والاوزاعي
والشافعي لحق الجالب وقال مالك يشكل من فعل ذلك وقال ابن القاسم ية دب
الا أن يعذر بالجهل ويكون أهل السوق اشراكا له وان كان لها سوق ان شاء
وان لم يكن لها سوق عرضت على الناس وقال مالك في حد التلقى الميل في
رواية والفرسخين في أخرى واليومين في رواية ابن وهب وقال الشافعي هو
بالخيار اذا بلغ السوق واطلع على الغبن قال الليث ويبيع له اذا رآه الغبن
عليه ولم يعلم هو به وهذا هو مذهب أبي هريرة على ما روى في تفسيره

(١) هكذا بالاصل

وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبْنِ عُمَرَ وَرَجَالَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِيُّ
حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

في الحديث فانه من قوله وقال يفسخ البيع لانه عمل على غير الأمر كما
قال صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد والصحيح عندي
أنه لمراعاة الحقيين لأن اجتماعهما لا يتناقض ولا يجوز الاضرار بواحد
منهما ولا يفسخ ان نزل لما قررناه في الاصول ومسائل الخلاف وغير ذلك
وقال ابن القاسم لا يفسخ اذا فأت وهذا يقتضي الفسخ قبل الفوت والاول
أصح (الثاني) المحاقلة وهي مشتقة من الحقل وهو القداح من الارض
(الثالث) المزابنة وقد فسرنا في الحديث الصحيح من تفسير الصاحب الراوى
لها فالمحاقلة اكترأ الارض بالحنطة والمزابنة بيع التمر في رؤس النخل بالتمر
ثم حمل ذلك على كل رطب يابس ثم حمل على كل بيع آل من الفساد الى
التدافع مأخوذ من الزبن وهو الدفع وقال مالك المزابنة كل شيء من
الجزاف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده اتبع لشيء من المسمى بالكيل
والوزن والعدد واختصاره بيع المجهول بالمعلوم وهو نوع من الفساد يرجع
الى قاعدة الغرر وفائدته الاختلاف في ذلك ان كان يعلم المسمى من النبي
صلى الله عليه وسلم بالنهى ثم يركب عليه غيره وانما كانت عندهم بيوع
وقع الاهتمام بها لوقوعها فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم عنها وفهم منها
سواها وامتناع كراء الارض بالحنطة منها يستمد من قاعدة الغرر وامتناع
كرائها بالحنطة من غيرها محمول على الاول ولذلك خالف فيه من لم يوافق
على الاول وهو الاكثر فلما أخذ بعموم الحديث وأما من ركب قاعدة

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَلَقَّى الْجَلْبُ فَإِنْ تَلَقَّاهُ إِنْسَانٌ فَابْتِاعَهُ
فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ فِيهَا بِالْخِيَارِ إِذَا وَرَدَ السُّوقَ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ
حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ وَحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ تَلَقَّى الْبَيْعَ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْحَدِيدَةِ
وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا

* **بَابُ مَا جَاءَ لَا يَبِيعُ حَاضِرُ الْبَادِ** . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَاحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ
قَالَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ

مَالِكٍ فِي الذَّرَائِعِ فَانْهَى يَدِي إِلَى طَعَامٍ بَطْعَامٍ إِلَى أَجَلٍ وَقَدْ جَوَّزَهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى
وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ بِحَدِّ لَا يَعْرِفُ وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَتَقَنَّهُ إِلَّا
النِّسَائِيَّ فَانْهَى فِيهِ جُزْءًا مُفْرَدًا وَأَجَازَ اللَّيْثُ كَرَاهَا بِمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَهُوَ
مَذْهَبُ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ وَهُوَ أَخْفَى فِي مُخَالَفَةِ مَالِكٍ لِأَنَّهُ غَرَرٌ وَلَيْسَ بِرَبِي وَمَنْ
جَوَّزَهُ قَالَ لَيْسَ بِغَرَرٍ إِنْ حَصَلَ شَيْءٌ شَارَكَهُ بِالنَّصِيبِ كَالرَّابِحِ فِي الْقِرَاضِ وَإِنْ
لَمْ يَحْصَلْ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ وَهَذَا أَقْوَى جِدًّا وَأَمَّا يَبِيعُ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ فَفِيهِ النَّصْ
وَلَسْتُ أَرَاهُ وَعَلَيْهِ عَمَلُ كُلِّ رَطْبٍ يَبِيسُهَا وَجَهْلُ أَبُو حَنِيفَةَ هَذَا عَلَى فَهْمِهِ
وَتَعَلُّقِهِ بِالْإِسْتِنْبَاطِ وَحُكْمِ بِأَصْحَابِهِ وَأَنْكَرَ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ عِيَّاشٍ فَمَا يَصْنَعُ
فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ (الرَّابِعُ) يَبِيعُ
الْحَاضِرَ لِلْبَادِي ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهُ وَلَا بَدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ بِهِ فَإِنَّ الْحَاضِرَ فِي الْعَرَبِيَّةِ
مَنْ كَانَ مُقِيمًا عَلَى الْمَاءِ وَالْبَادِي مَنْ كَانَ مِنْ أَبْنَاءِ مَاءِ السَّمَاءِ وَكَذَلِكَ فَسَّرَهُ
فَقِيهُ الْعَرَبِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي النَّسَائِيِّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ قَتَيْبَةُ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ طَلْحَةَ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَحَكِيمِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ وَعَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمَزْنِيِّ جَدِّ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع المهاجر للأعراب وهو سواء في المعنى كان الرجل من الحاضرة على الماء دخل إلى الأمصار فإنه لا يدخل في حديث لا يبيع حاضر لباد وكذلك أهل المدائن من أهل (١) ليس بالبيع بأس فمن رأى أنه يعرف السوم إلا من كان منهم فشبّه أهل البادية قال مالك فلا أحبه أن يبيع لهم حاضر وقد جاء في الحديث مفسرًا أن يكون له سمسار ثبت في الصحيح من تفسير الراوى ومعنى النهى عن ذلك غريب ففي الحديث كما ذكر أبو عيسى لا يبيع حاضر لباد دع الناس يرزق الله بعضهم من بعض وهذا يقتضى أن يترك البدوى يساومه الحضرى فما أعطاه مما يرضى به البدوى فحائز انعقاد الصفقة به وهذا يعارضه حديثان أحدهما العام قوله بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم وحقيقة النصح أن لا ترضى له إلا كما ترضى لنفسك وأنت لا ترضى لنفسك بغبن فلا تغبنه فيها (الثانى) الحديث الخاص لا تلقوا السلع على أحد التأويلين فأما هذا المعارض الثانى فوجه التقصى عنه أن يحمل على أن معنى لا تلقوا الركبان لحق أهل الحاضرة وأن أهل التأويل الآخر الذى يعارضه النصح فقد عسر على كثير من الناس وجه الخروج عنه قال بعضهم قوله الدين النصيحة عام وهذا خاص والخاص يقضى على العام قال ابن العربى رحمه الله وهذا ممكن لو كان فى غير ضرر فأما الإضرار فى أحد فى ماله فلا يحوز المعنى فيه عندى والله الموفق أنه نهى عن

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَاحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ
أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ
لِبَادٍ دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ
أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي هَذَا هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ أَيْضًا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ

يبع الحاضر للبأى لاختصاص الحاضر بما يستفيدة من البأى اذا باع له
وأحكمت الشريعة أن يكون البأى يتولى بيعه بنفسه فاذا عرضه ورآه كل أحد
ارتفع الحرج عن الذى اشتراه وان كان باقل من القيمة تركب على هذا مسائل
أربع (الاولى) اذا ثبت أن ذلك حق للناظرين فقد قال مالك فى البدوى يقدم
المدينة يسئل الحضرى عن السعر قال لا يخبره يعنى لحق أهل الحاضرة فى الذى
يرجونه من رخصه والذى يحقق لكم المسألة ويكشف غطاءها أن هذا البدوى
وان طلب أن يأخذ ما اتفق له أخذه بأول عطاء وان أراد أن يستوفى المشى به
حتى يكون سمسار نفسه كان ذلك له فهو اذا ترك الاجتهاد لنفسه كذا روى عن
ابن القاسم (الثانية) تركب على هذا لا يبيع حضرى لحضرى كذا قال عنه عن
ابن وهب ووجه المعنى الذى فى بيع الحضرى للبدوى بعينه تركب على هذا
فركب عليه (الثالثة) ان أرسل قريب أو صديق الى قريب أو صديق له فى
بلد آخر بضاعة لبيعها قال لا يبيع له للعلة المذكورة وقال أبو حنيفة يبيع الحاضر
للبأى كما قال مجاهد انما كان ذلك فى صدر الاسلام ثم نسخ ومنهم من قال
الناس فى ذلك الزمان على بله فأما اليوم فقد تحذلقوا وعرفوا كل معنى وتحققوا وقد قال
الاوزاعى لا يبيع له ولكن يخبره لأن السؤال اذا وقع فقد وجب النصيح أو

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ كَرِهُوا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَرَخَصَ
بَعْضُهُمْ فِي أَنْ يَشْتَرِيَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُكْرَهُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ
وَأَنْ يَبَاعَ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ

باب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَسْكَنْدَرَانِيُّ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ
أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ
وَالْمُزَابَنَةِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي عُمَرَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَسَعِيدِ
وَجَابِرِ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَأَبِي سَعِيدٍ . قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْمُحَاقَلَةُ بَيْعُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ وَالْمُزَابَنَةُ بَيْعُ التَّمْرِ عَلَى
رَوْسِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا بَيْعَ
الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ

الصدق جوابا للإشارة والمستشار مؤتمن وقال مالك في المعارض مندوحة يأخذ
له في حديث آخر يلحق اللفظ مثل أن يقول ما سعر هذه السلعة فيقول له أنا
لست من أهل السوق فيصدق ولا يكون جوا بالمراده (الرابعة) إذا قلنا لا يبيع
له فقد اختلف قول مالك هل يشتري له وهو الصحيح لو جهين أحدهما أن الشراء
هو البيع قال الله تعالى وشروه بثمن بخس وقال النبي صلى الله عليه وسلم المتبايعان
بالخيار وهو اختيار ابن حبيب وهو الصحيح في الدليل وقد قدمنا أن الناس اليوم

أَنَّ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ سَأَلَ سَعْدًا عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسُّلْتِ فَقَالَ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ قَالَ
الْبَيْضَاءُ فَهِيَ عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ سَعْدٌ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَسْأَلُ عَنْ أَشْتَرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ فَقَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ
قَالُوا نَعَمْ فَهِيَ عَنْ ذَلِكَ حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ مَالِكٍ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ عَنْ زَيْدِ أَبِي عِيَّاشٍ قَالَ سَأَلْنَا سَعْدًا فَذَكَرَ نَحْوَهُ
❊ قَالَ أَبُو عِيَّاشٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِنَا

❊ **بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا**
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أَرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ

قَدْ عَرَفُوا الْمَعَانِي فَكَأَنَّهُ قَدْ ارْتَفَعَ مَعْنَى الْحَدِيثِ (الخامسة) يَبْعُ التَّمْرَ قَبْلَ
بَدْوِ صَلاَحِهَا مَسْأَلَةٌ بَدِيعَةٌ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا فَعَنْ عَلَمَائِنَا فِيهَا رَوَايَتَانِ أَحَدُهُمَا
أَنَّهُ إِذَا بَاعَهُ مُطْلَقًا فَسَرَّ الْبَيْعُ فِي مَشْهُورٍ مَذْهَبِنَا وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ حَتَّى يَشْتَرِطَ
الْمُبْتَاعُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَحْجُوزُ الْبَيْعُ وَيُؤْمَرُ بِجُزْأِهَا بِحُكْمِ الْعَقْدِ وَهِيَ
الرَّوَايَةُ الْآخَرَى وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى
يَبْدُوَ صَلاَحُهَا نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ وَفَسَادَ الْمُنْهَى عَنْهُ
وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْبَيْعِ وَمَنْعَهُ وَمَدَّ الْبَيْعَ إِلَى غَايَةِ هَيْئَتِهِ
الصَّلاَحِ فَلَا يَحْجُوزُ وَجُودُهُ قَبْلُهَا وَقَالَ الْمُخَالِفُ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ
أَنَّهُمْ كَانُوا يَتْبَاعُونَ الثَّمَارَ قَبْلَ بَدْوِ صَلاَحِهَا ثُمَّ يَقُولُونَ لِصَاحِبِ الثَّمَرَةِ الزَّمَانُ

ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهو
وهذا الإسناد أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنبل حتى
يبيض ويأمن العاهة نهى المشتري والبائع قال وفي الباب عن أنس

أصابها القشام عاهات يحتجون بها فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك كالمشورة
لهم قلنا ثبت في الصحيح أنه قال لهم أرايتم أن منع الله الشمرة فم يأخذ أحدكم
مال أخيه وهذا قوله المعنى الذي يدفع الظنون وقوله كالمشورة لهم يعنى به اعلامهم
واستعلام ما عندهم من الجواب في ذلك فلم يكن عندهم جواب الا أن امثلوا
وأطاعوا وسمعوا ولم يأمرهم النبي بالجز عند البيع وإنما أطلق القول في النهي
فوجب حمله على الاطلاق واذا وقع تحت مطلق النهي وجب أن يكون فاسدا
منسوخا لا يفوت بجز ولا يكون له في الصحة حد وفي المسألة لعلنا تفرع
طويل ليس من العارضة (تركيب) قد فسر النبي صلى الله عليه وسلم حتى
يبدو صلاحها في الحديث الصحيح فقال حتى تبيض وقال أيضا تحمار وتصفار وقال
لا تتبعوا العنب حتى يسود ولا الحب حتى يشتد واذا فسر النبي صلى الله عليه وسلم
شيئا لم يحز لاحد تفسيره بل نقول اذا فسر الراوى الحديث فهو أولى من تفسير
غيره فكيف بتفسير النبي صلى الله عليه وسلم قائله وقد كان زيد بن ثابت لا يبيع
ثمارة حتى تطلع الثريا وليس الحد في بيعها كذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم
لم يذكره ولكن العادة كانت جارية عندهم بأن طلوع الثريا يؤمن على الثمار
حينئذ العاهة فكان يرى زيد أنها وان بدا صلاحها قبل ذلك تأخيرها حتى
تطلع الثريا ينتصف ماء مع الفجر حينئذ يستقبل الناس زمان آخر وينقلون
عن منازلهم وثبت ما ثبت من الثمار وسقط ماسقط قال ذو الرمة

أقنابها حتى زوى العود في الثرى ولف الثريا في ملامته الفجر

وقد تختلف العوائد في البلاد وفي الثمار فالزيتون عندنا إنما نأمن عليها

وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ
 * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا
 عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ كَرِهُوا بَيْعَ
 الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَسْحَقَ حَدَّثَنَا
 الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ وَعَفَّانٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا حَدَّثَنَا

الْعَاهَاتِ إِذَا خَرَجَ شَهْرُ يُونِيَةِ الشَّمْسِ الْمُتَّصِلُ بِمَا فِيهِ وَطُلُوعُ الثَّرِيَا فِي الْأَمَنِ
 مِنَ الْعَاهَةِ عَلَى النَّخْلِ أَوْ خُرُوجُ شَهْرِ يُونِيَةِ عَنِ الزَّيْتُونِ إِنَّمَا هُوَ عِبَارَةٌ أَنَّهُ قَدْ
 ثَبَتَ مِنْهَا مَا ثَبَتَ وَسَقَطَ مَا سَقَطَ وَتَبَيَّنَ حَالُهَا فِي الْأَمَنِ وَالْأَهَى مَعْرُضَةٌ
 بَعْدَ ذَلِكَ لَأَفَاتٍ أُخْرَى مِنْ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ أَوْ ثَلَجٍ بِحَسَبِ تَقْدِيرِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ عَلَى رِزْقِهِ
 وَحِكْمَتِهِ فِي خَلْقِهِ وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي عَيْسَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَهَى عَنْ بَيْعِ السَّنْبِلِ حَتَّى
 يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى
 يَشْتَدَّ فَانَّهُ إِذَا اشْتَدَّ ابْيَضَ وَقَوْلُهُ حَتَّى يَأْمَنَ الْعَاهَةُ لَيْسَ بِشَرْطٍ زَائِدٍ عَلَى الْإِشْتِدَادِ
 وَإِنَّمَا هُوَ تَفْسِيرٌ لَهُ لِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَدَّ وَابْيَضَ أَمِنَ الْعَاهَةُ وَاسْتَغْرَبَ أَبُو عَيْسَى
 حَدِيثَ أَنَسٍ وَلَمْ يَصَحِّحْهُ لِأَنَّهُ لَا تَفَرُّدَ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ
 لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْحَبِّ فِي سَنَبِلِهِ لِأَنَّهُ مَغِيبٌ فَيَدْخُلُ فِي قِسْمِ الْغُرَرِ وَلَيْسَ
 بِمَا زَعَمَ بَلْ هُوَ مَعْلُومٌ فَانَّهُ إِذَا أَفْرَقَ مِنَ الْفِرَاقِ سَنَبِلَةٌ وَاحِدَةٌ عِلْمُ حَالِ الْبَاقِي عَادَةٌ
 مُسْتَمِرَّةٌ وَحَقِيقَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْحَبِّ
 وَجَعَلَ النِّهْيَ غَايَةً فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ غَايَةً أُخْرَى بَغَيْرِ دَلِيلٍ وَقَدْ جُوزَ
 الشَّافِعِيُّ بَيْعَ الْجُوزِ وَاللُّوزِ وَهُوَ ابْيَضَ فَكَيْفَ بِالْحَبِّ وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ
 وَتَمَامِهِ فِيهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَقَوْلُهُ نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ فِيهِ فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَنَّهُ نَهَى

حماد بن سلمة عن حميد عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن بيع الغنبل حتى يسودو عن بيع الحب حتى يشتد * قال أبو عيسى هذا
حديث حسن غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث حماد بن سلمة
باب ما جاء في بيع جبل الحبلبة . حدثنا قتيبة حدثنا حماد
ابن زيد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن بيع جبل الحبلبة قال وفي الباب عن عبد الله بن عباس وأبي سعيد
الخدري * قال أبو عيسى حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل
على هذا عند أهل العلم وجبل الحبلبة نتاج التناج وهو بيع مفسوخ عند
أهل العلم وهو من بيع الغرر وقد روى شعبة هذا الحديث عن أيوب
عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وروى عبد الوهاب الثقفي وغيره

عن البيع لأنه غبن عليه اذ قيمتها في ذلك الوقت خمس واذا تركها حتى يظهر
الطيب كان الشرف فيه أكثر هذا منتهى نظر وتنبه على تميز المال وتكثيره
للاستغناء به عن الناس وتصريفه في الطاعات والمباحات (الثانية) أنه اذا
باعها على أن يحزها فقد ظلم نفسه كما قلنا وان باعها وسكت فأنماها ذلك وقعوا
في المنازعة كما قدمنا (الثالثة) في حق المشتري لتغيره بما فيه في ما لا يامن
عاقبته في الخسارة وهذا اشتراها بعد بدو الصلاح لم يامن من عاهة وجائحة فكيف
قبل بدو الصلاح وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبين الشرائع ويرشد الى
المصالح صلى الله عليه وسلم (السادسة) بيع جبل الحبلبة وهو بيع كانت تباعه

عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَنَافِعِ بْنِ أَبِي عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا أَصَحُّ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْغَرَرِ** . حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ أَنْبَأَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ وَبَيْعِ الْخَصَاةِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي عُمَرَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنْسِ ❦ قَالَ أَبُو عَيْنَةَ حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا

أهل الجاهلية كان الرجل منهم يبتاع من الآخر ولد الناقة وإن بيع الحمل لا يجوز للغرر في وجوده وانفصاله وصفته فكيف ولد ولده (السابعة) نهى عن بيع الغرر وبيع الخصاة هذا حديث ذكره مسلم ولم يذكره البخاري وهو أصل هذه الأحاديث كلها وقد بينا تحقيق ذلك ونكته في كتب التفسير وهي أن الله أحل البيع مطلقا وحرم الربا وهو كل بيع فاسد لا يجوز بأى وجه دخل فيه الفساد من جهة العوضين أو من جهة المتعاقدين وأكده ذلك بقوله إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فجعل التجارة قسما والباطل قسما ولم يكن الباطل موكلا إلى نظرهم لأنهم لا يعلمون أصله فضلا عن الإحاطة بتفصيله فأوضح الله السبل وبين الدليل وفصل التفاصيل وارتبطت بأجمعها ودارت في البيوع على عشر قواعد بينهاها في التفسير وغيره وأما بيع الخصاة وهو (الثامن) وهو أحد التفسيرين في بيع المنابذة النهى عنه وذلك أنهم كانوا يتبايعون بينهم على أن الرضى إنما يكون عند نبذ الحصى أو على نبذ كل واحد منهما إلى صاحبه ثوبه

الْحَدِيثُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَهُوا بَيْعَ الْغَرَرِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ يَبِيعُ الْغَرَرَ
يَبِيعُ السَّمَكَ فِي الْمَاءِ وَيَبِيعُ الْعَبْدَ الْأَبْقَى وَيَبِيعُ الطَّيْرَ فِي السَّمَاءِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ
الْبُيُوعِ وَمَعْنَى يَبِيعُ الْخَصَاةَ أَنَّ يَقُولُ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي إِذَا نَبَذْتُ إِلَيْكَ
بِالْخَصَاةِ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَهَذَا شَيْءٌ يَبِيعُ الْمُنَابَذَةُ وَكَانَ
هَذَا مِنْ بُيُوعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ •** حَدَّثَنَا هَنَادٌ
وَحَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

من غير معرفة به ففي الأول الخيار إلى أجل مجهول وفي الثاني الجهالة ولاجل هذا
منع الشافعي بيع البرنامج لأنه من أحد تفسيرين وجه المنابذة^(١) المنهى عنه إذ
لا يدري الآخذ لشراء البرنامج ما فيه قال علماءنا إنما يبيعه على الصفة والصفة
طريق إلى العلم في^(٢) للضرورة إذ التعيين فيه محال قلنا وهذه أيضا
ضرورة فإن حل الشدائد مشقة عظيمة على التجار منهم يتبايعون على ذلك
ولا يتخلفون في الأغلب وهذا يستمد من قاعدة المصلحة في رفع الحرج والمشقة
عن الخلق وقد شاهدت التاجر يأتي برحله من أقصى المغرب فيلقى الآخر يأتي
به من أقصى المشارق فيخرج كل واحد برنامج ويقف صاحبه عليه وسلم
كل واحد شدائده على الصفة وينقلب كل واحد منهما إلى موضعه فلا يلتقيان
أبدا وبلغني أنه لا يجد خلافا عما فيه وهي أمانة عظيمة وعادة كريمة (التاسع)
بيعتين في بيعه وهو ثابت عن طريق أبي هريرة واختلف الناس في تفسيره على
سنة أقوال (الأول) قال الشافعي هو أن يقول أبيعك داري هذه بكذا على أن

(١) هكذا بالأصل (٢) يياض بالأصل

قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ وَفِي الْبَابِ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبْنِ عُمَرَ وَأَبْنِ مَسْعُودٍ * قَالَ أَبُو عَلِيٍّ حَدِيثُ
أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَدْ فَسَّرَ
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا يَبْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ أَنْ يَقُولَ أبيعُكَ هَذَا الثَّوبَ بِنَقْدِ
بَعْشَرَةٍ وَبِنَسِيئَةٍ بَعْشَرِينَ وَلَا يُفَارِقُهُ عَلَى أَحَدِي الْبَيْعَتَيْنِ فَإِذَا فَارَقَهُ عَلَى

تبيعني غلامك بكذا فإذا وجب لي غلامك وجبت لك داري وهذا اتفاق على
ثمن مجهول لا يدرى كل واحد منهما على ما وقعت صفقته (الثاني) أن يقول
لك أبيعك ثوبي هذا بنقد عشرة أو بتأخير عشرين ولا يفارقه على إحدى
البيعتين هكذا قال أبو عيسى ونحن نحققه أن شاء الله تعالى لتقرير صورته وذكر
الأقوال فيه وهي (الأولى) أنه يبيع ماليس عندك إذا جاء الرجل فقال
للاخر اشتر لي أو اشتر سلعة بكذا أو بما اشتريتها وبعها مني بكذا
(الثاني) قال مالك صورها أن يقول بعني سلعتك بدينار أو بشاة موصوفة إلى
أجل فهذا في الثمن (الثالث) في المشمون قال مالك يقول له بعني الصيخان عشرة
آصع بدينار والعجوة خمسة عشر بدينار (الرابع) أن يقول له أبيعك هذا
العبد بألف نقدا أو بألفين إلى سنة أو أبيعك عبدي بألف على أن تبيعني دارك
بألف إذا وجب لك عبدي وجبت لي دارك (الخامس) قال أبو حنيفة إذا
اشترى شيئا إلى أجلين ثم (١) على ذلك لم يجز وإن قال هو بالنقد بكذا أو بالنسيئة
بكذا واقتضا على القطع لأحد البيعتين فذلك جائز ولو باعه عبده على أن يبيعه
الآخر عبده ممن ذكره لم يجز (السادس) أن يقول له بعثك هذا بعشرة دنانير
على أن تعطيني بها صرفها دراهم فقال أكثر الفقهاء الشافعي وأبو حنيفة وأحمد

(١) بياض بالأصل

أَحَدَاهُمَا فَلَا بَأْسَ إِذَا كَانَتْ الْعَقْدَةُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ
مَعْنَى نَهَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ أَنْ يَقُولَ أَيْعُكَ
دَارِي هَذِهِ بِكَذَا عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي غُلَامَكَ بِكَذَا فَإِذَا وَجَبَ لِي غُلَامُكَ

واسحاق وأبو ثور هذا من باب بيعتين في بيعة هذا باب الأقوال وقد تركنا
منها ما كثر وطال (التوجيه لهذه الأقوال) أما تفسيره ببيع ما ليس عندك
فيدخل فيه الاشتقاق ويتأكد ذلك الحديث ويصح لحديث بيعتين في بيعة إذا
فسر به ولا يمكن تفسيره به على التصريح إلا إذا شارطه عليه والتزم له ما يشتري
وأما إذا فاضه فيه وأوعده عليه فليس يكون حراما محضا ولكنه من باب
شبهة الحرام والذريعة به وقد بوب مالك النهى عن بيعتين في بيعة ثم أدخل
فيه بيع ما ليس عندك للمعنى الذي أشرنا إليه وأما إذا قال له أبيعك بدينار
أو بشاة في الثمن أو قال (١) بدينار أو عجوة أكثر منه أو أقل فارقه على أنه قد
لزمه أحدهما فدخله باتفاق الغرر لا يدرى البائع ما انعقد عليه البيع (١)
أو عجوة في المشمون دينارا أو شاة في الثمن وليس يدخله سواء بحال وقد بينا فساد
ذلك في المسائل وأما الرابع فقد تقدم القول في أحد مثاليه وهو إذا قال له
أبيعك هذا العبد بألف نقدا أو الفين إلى سنة وأما المثل الثاني وهو إذا قال
أبيعك عبدى بألف على أن تبيعني دارك بألف فذلك جائز لا دخلة فيه (وأما)
الخامس فقد سبق الجواب عنه في الكلام وقوله فيه ولو باعه عبده على أن
يبيعه عبدا آخر بشمنه قال أبو حنيفة لا يجوز ولا شيء أجوز منه فانه حصل
من إحدى الجهتين عبد ومن الجهة (١) معلوم وهذا مما لا دخل فيه (وأما
السادس) فجوزه مالك لأن له على ما يؤول إليه الكلام والشافعي والفقهاء أصحابه
نظروا إلى أنه باعه وصرفه ولم يكن ذلك إنما ذكر دينارا ثم ذكر الدراهم

وَجَبَّ لَكَ دَارِي وَهَذَا تَفَارُقٌ عَنْ بَيْعٍ بَغِيرِ ثَمَنِ مَعْلُومٍ وَلَا يَدْرِي كُلُّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ صَفَقَتُهُ

باب ماجاء في كراهية بيع ماليس عندك . حدثنا قتيبة
حدثنا هشيم عن أبي بشر عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال
أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يأتيني الرجل يسألني من البيع
ماليس عندي ابتاع له من السوق ثم أبيعهُ قال لا تبع ماليس عندك قال

فاتني الذهب ورجع الأمر الى الفضة كما لو قال مالك أبيعك عبدي بعبدي على
أن تعطيني في عبدك دارك فهذا من اشترى داره بعبده وذلك جائز (العاشر)
بيع ماليس عندك صحيح وان لم يدخله أهل الصحيح ثبت من طريق حكيم بن
حزام وعمر بن شعيب فسر حكيم بن حزام فقال سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقلت الرجل يأتي فيسألني أن أبيع ماليس عندي ابتاع له من السوق ثم
أبيعهُ منه قال لا تبع ماليس عندك وهو على الوجوب كما قلنا ان على مذهب
مالك على أن يكون اذا كلفه الشراء من السوق فقد صار وكيلا له فيكون كأنه
اشترى له قفيز طعام بخمسة وسلفه اياها وكتب عليه الى أجل فيها عشرة فقد
أعطاه خمسة بعشرة أو أعطى عنه خمسة بعشرة وكلا الوجهين فساد ظاهر والله
أعلم (الحادي عشر) روى عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يحل سلف ولا بيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع ماليس
عندك فهذا تمام ثلاثة عشر قال ابن العربي رضى الله عنه النهي عن بيع وسلف
على ضربين نهى عن صريح بأن يقول بعني أو سلفني أو ذريعة وهو أن يؤدي
عليه اليه ولا يخلو أن يكون من البائع كما قلنا أو من المبتاع واختلف الناس

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ
عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ قَالَ نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أُبِيعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي * قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ
قَالَ اسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ قُلْتُ لِأَحْمَدَ مَا مَعْنَى نَهَى عَنْ سَلَفٍ وَبِيعٍ قَالَ أَنْ
تَكُونَ تَقْرِضُهُ قَرْضًا ثُمَّ تَبَايَعَهُ عَلَيْهِ يَبْعَا يَزْدَادُ عَلَيْهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
يُسَلِّفُ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ يَقُولُ فَإِنْ لَمْ يَتَّهَمَا عِنْدَكَ فَهُوَ يَبْعُ عَلَيْكَ قَالَ اسْحَقُ يَعْنِي
أَبْنُ رَاهُويَةَ كَمَا قَالَ قُلْتُ لِأَحْمَدَ وَعَنْ رَجُلٍ مَا لَمْ يَضْمَنْ قَالَ لَا يَكُونُ عِنْدِي
إِلَّا فِي الطَّعَامِ مَا لَمْ يَقْبِضْ قَالَ اسْحَقُ كَمَا قَالَ فِي كُلِّ مَا يَكُلُ أَوْ يُوزَنُ قَالَ
أَحْمَدُ إِذَا قَالَ أُبِيعَكَ هَذَا الثَّوبُ وَعَلَى خِيَاطَتِهِ وَقَصَارَتِهِ فَهَذَا مِنْ نَحْوِ
شَرْطَيْنِ فِي بَيْعٍ وَإِذَا قَالَ أُبِيعَكَهُ وَعَلَى خِيَاطَتِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ أَوْ قَالَ أُبِيعَكَهُ
وَعَلَى قَصَارَتِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ وَاحِدٌ قَالَ اسْحَقُ كَمَا قَالَ حَدَّثَنَا

فِي تَعْلِيلِهِ فَفَهَّمَهُمْ مَنْ قَالَ الْمَعْنَى أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ عَقْدَيْنِ مُتَضَادِّينِ السَّلَفِ مَعْرُوفٍ
أُرْخِصَ فِيهِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَالْبَيْعِ جِهَةً وَضَعْتَ لِلتَّجَارَةِ وَالْأَكْتِسَابِ وَالتَّشَاحُ
وَالْمُعَايَنَةِ تَخْتَلِفُ مَقَاصِدُهَا وَتَتَضَادُّ أَحْكَامُهَا فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَقِيلَ إِنَّمَا مَنَعَ مِنْ
ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ رِبَا الْفَضْلِ إِنْ كَانَتْ فِي أَمْوَالٍ رِبَوِيَّةٍ أَوْ رِبَا الْفَضْلِ وَالنِّسَاءِ
وَالسَّلَفِ فِي أَصْلِهِ لَا يَجُوزُ فِي الْوَضْعِ لِأَنَّهُ ذَهَبٌ بِذَهَبٍ أَوْ قُوتٌ بِقُوتٍ غَيْرُ يَدٍ

أحمد بن منيع حدثنا اسمعيل بن إبراهيم حدثنا أيوب حدثنا عمرو بن شعيب قال حدثني أبي عن أبيه حتى ذكر عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ما ليس عندك * قال أبو عيسى وهذا حديث حسن صحيح * قال أبو عيسى حديث حكيم بن حزام حديث حسن قد روى عنه من غير وجه روى أيوب السخيتاني وأبو بشر عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام * قال أبو عيسى وروى هذا الحديث عوف وهشام ابن حسان عن ابن سيرين عن حكيم بن حزام عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا حديث مرسل أما رواه ابن سيرين عن أيوب السخيتاني عن يوسف ابن ماهك عن حكيم بن حزام حدثنا الحسن بن علي الخلال وعبد بن عبد الله الخزازي البصري أبو سهل وغير واحد قالوا

بيد وذلك حرام فاذا خرجه عن طريقه وأدخله في البيع عاد الى أصله من التحريم فان كان السلف في غير الأموال الربوية لم يجز عند مالك لعودة ادخال العقدين المتضادين في عقده عموم لفظ النهي عذر علمائنا وقال الشافعي هو جائز لاجل انه عدى عن علة التحريم في جمعه وذهل عن أصل من أصول الفقه وهو ان التعليل للفظ اذا تناول بعض ما تناوله اللفظ هل يخص به أم لا وقد بيناه هنالك ان شاء الله وقد صور أحمد لقوله في البيع والسلف صورة حسنة وهو

حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ
 عَنْ أَيُّوبَ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ قَالَ نَهَانِي
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي * قَالَ أَبُو عِيسَى وَرَوَى
 وَكَفِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ
 حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ وَرَوَايَةُ عَبْدِ الصَّمَدِ
 أَصَحُّ وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ
 يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَصَمَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ

أَنْ يَكُونَ أَسْلَفَ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ يَقُولُ إِنْ لَمْ يَتَّهَى عِنْدَكَ فَهُوَ يَبِيعُ عَلَيْكَ فَهَذَا مِنْ نَاحِيَةِ
 بَيْعِ الْعَرَبَانِ وَلَيْسَ مِنْ اجْتِمَاعِ السَّلَفِ وَالْبَيْعِ وَأَمَّا هُوَ مِنْ بَابِ قَلْبِ السَّلَفِ
 إِلَى الْبَيْعِ حَقِيقَةً فَإِنَّهُ إِذَا رَدَّ بَيْعًا إِلَى أَجْلِ كَانَ دِينًا فِي دِينٍ وَإِنْ رَدَّهُ فِي بَيْعٍ فَقَدْ
 دَخَلَتْهُ الْجَهَالَةُ فِي أَوَّلِ الْعَقْدِ وَإِذَا انْعَقَدَ الْعَقْدُ عَلَى جَهَالَةٍ فَسَدَ فِي أَصْلِهِ وَلَمْ يَتْرَكْ
 عَلَيْهِ شَيْءٌ وَأَمَّا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ بِأَنْ شَرْطًا وَاحِدًا فِي بَيْعٍ مِمَّا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ
 عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ الْأَزْدِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْلِمٍ اللَّيْثِيُّ أَخْبَرَنَا
 الْحَبْرِيُّ وَالْبَجِيرِيُّ وَأَخْبَرَنَا ابْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ قَدِمْتُ
 مَكَّةَ فَوَجَدْتُ فِيهَا أَبَا حَنِيفَةَ وَابْنَ أَبِي لَيْلَى وَابْنَ شَبْرَمَةَ فَسَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَنْ
 رَجُلٍ بَاعَ بَيْعًا وَشَرْطَ شَرْطًا فَقَالَ الْبَيْعُ بَاطِلٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ أَبِي
 لَيْلَى فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ الْبَيْعُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ شَبْرَمَةَ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ
 الْبَيْعُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ جَائِزٌ فَقُلْتُ سُبْحَانَ اللَّهِ ثَلَاثًا مِنْ فَقَهَاءِ الْعِرَاقِ اخْتَلَفُوا فِي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ
كَرَهُوا أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ** . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ وَشُعْبَةُ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ ❦ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا
الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ
عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ وَهُوَ وَهُمْ وَهُمْ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ وَرَوَى

مسألة واحدة فأُتيت أبا حنيفة فأخبرته فقال لا أدرى ما قال حدثني عمر بن
شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط
البيع باطل فأُتيت ابن أبي ليلى فأخبرته فقال ما أدرى ما قال حدثني هشام ابن
عروة عن أبيه عن عائشة قالت أمرني نبي الله أن أشتري بريرة وأعتقها وقال
اشترطي الولاء لاهلها البيع جائز والشرط باطل ثم أُتيت ابن شبرمة فأخبرته فقال
ما أدرى ما قال حدثني سعد بن كرام عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله
قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم ناقة أو جملا وشرطت لي العلماء ثلاثة

عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَغَيْرَ وَاحِدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ
عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْحَيَّوانِ بِالْحَيَّوانِ نَسِيئَةً .**

حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ مَثْنَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ حَمَّادِ
ابْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سُمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَّوانِ بِالْحَيَّوانِ نَسِيئَةً قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ
وَابْنِ عُمَرَ • قَالَ أَبُو عَلِيٍّ حَدِيثُ سُمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَسَمَاعُ
الْحَسَنِ مِنْ سُمُرَةَ صَحِيحٌ هَكَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا
عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ
قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي بَيْعِ الْحَيَّوانِ

اختلفوا في هذه المسألة على الجملة قال قال غيرهم ان هذا يفتقر الى
تفصيل وذلك ان الشرط في البيع على ضربين اما أن يقتضيه البيع
فحكمه نذكره تأكيذا له وتقوية واما ان لا يقتضيه ولكنه من مصلحته
فيجوز واما أن لا يقتضيه وليس من مصلحته فلا يجوز

بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَاسْتَحَقَّ • حَدَّثَنَا أَبُو عَمَارٍ الْحُسَيْنِيُّ
ابْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنِ الْحَجَّاجِ وَهُوَ ابْنُ أَرْطَاةَ عَنْ أَبِي
الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَيَوَانُ اثْنَانِ
بِوَاحِدٍ لَا يَصْلَحُ نَسِيئًا وَلَا بَأْسَ بِهِ يَدَايِدُ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ بِالْعَبْدَيْنِ** • حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا
الْأَلَيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ جَاءَ عَبْدٌ فَبَايَعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَلَى الْهَجْرَةِ وَلَا يَشْعُرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ عَبْدٌ فَجَاءَ سَيِّدُهُ يَرِيدُهُ
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْنِيهِ فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ ثُمَّ لَمْ يَبَايِعْ
أَحَدًا بَعْدَهُ حَتَّى يَسْأَلَهُ عَبْدُهُ وَقَالَ فِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ
جَابِرٌ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ
بِعَبْدٍ بِعَبْدَيْنِ يَدَايِدُ وَأُخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا كَانَ نَسِيئًا

فالاول كتسليم المبيع والرد بعيب ان اطلع عليه وشبهه والثاني كالرهن
والكفيل وشرط الخيار والاصل الثالث ان لا يبيع ولا يتصرف ونحوه وهذه
جملة مفصلة متفق عليه وقد أذن النبي صلى الله عليه وسلم في شرط العقد وهو
يخالف مقتضى العقد وباع جابر جملة من النبي صلى الله عليه وسلم واشترط

باب ما جاء أن الخنطة بالخنطة مثلاً بمثل وكراهية التفاضل

فيه . حدثنا سويد بن نصر حدثنا عبد الله بن المبارك أخبرنا سفيان
عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن عبادة بن الصامت
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضة
بالفضة مثلاً بمثل والتمر بالتمر مثلاً بمثل والبر بالبر مثلاً بمثل والملح بالملح
مثلاً بمثل والشعير بالشعير مثلاً بمثل فمن زاد أو أزداد فقد أربى يبعوا
الذهب بالفضة كيف شئتم يدايد وبيعوا التمر بالبر كيف شئتم يدايد
وبيعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يدايد قال وفي الباب عن أبي سعيد
وأبي هريرة وبلال وأنس . قال أبو عيسى حديث عبادة حديث حسن
صحيح وقد روى بعضهم هذا الحديث عن خالد بهذا الإسناد وقال يبعوا
البر بالشعير كيف شئتم يدايد وروى بعضهم هذا الحديث عن خالد عن
أبي قلابة عن أبي الأشعث عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم

ظهره الى المدينة ويأتي ذلك في موضعه ان شاء الله ولو شرط البائع عليه
انه ان باعها فهو أحق بها فهذا مما اتفق على جوازه ابن عمر وابن
مسعود ويرجع الى الخيار هذا ومسألة جابر ترجع عتق الجارية الى انه
فكها من الرق فاحتمل ذلك فيها لخلاصها وجعل الشافعي من اشترى

الْحَدِيثَ وَزَادَ فِيهِ قَالَ خَالِدٌ قَالَ أَبُو قَلَابَةَ يُبْعَوْنَ الْبُرَّ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ
 فَقَدْ كَرَّ الْحَدِيثُ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ أَنَّ يُبَاعَ الْبُرُّ
 بِالْبُرِّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ الْأَمْثَلُ بِمِثْلٍ فَذَا اخْتَلَفَ الْأَصْنَافُ
 فَلَا بَأْسَ أَنْ يُبَاعَ مُتَفَاضِلًا إِذَا كَانَ يَدًا يَدٍ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُبَاعَ الْبُرُّ
 بِالشَّعِيرِ مُتَفَاضِلًا إِذَا كَانَ يَدًا يَدٍ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَاحْمَدَ
 وَاسْتَحَقَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 يُبْعَوْنَ الشَّعِيرَ بِالْبُرِّ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا يَدٍ * قَالَ أَبُو عَيْسَى وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ
 مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُتَبَاعَ الْخِنْطَةُ بِالشَّعِيرِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ
 أَنَسٍ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ

* **بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ .** حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ أَخْبَرَنَا
 حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ نَافِعٍ قَالَ انْطَلَقْتُ

ثُوبًا بِشَرْطٍ أَنْ يَخَاطَ لَهُ أَوْ فَعْلَةٌ شَرْطُ الْحَذْوِ مِنْهَا عَنْهُ فَاسَدَ بَيْنَ بَيْعٍ وَشَرْطُ (١)
 وَهَذَا تَعْسُفٌ فَانْهَ مَبِيعٌ مَعْلُومٌ وَثَمَنٌ مَعْلُومٌ وَحَقِيقَةٌ يَبِيعُ وَاجَارَةٌ وَابْتِيعَ عَيْنٌ
 وَمَنْفَعَةٌ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ وَعَجَبًا لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ كَيْفَ يَتَابَعُ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي النَّظَرِ
 أَوْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَلَا دَلِيلَ لَهَا عَلَيْهِ بِحَالٍ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَمَا الرَّاوِي الَّذِي

أَنَا وَابْنُ عُمَرَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فَقَدْ ثَنَّا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 سَمِعْتُهُ أَذْنًاى هَاتَانِ يَقُولُ لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَالْفِضَّةَ
 بِالْفِضَّةِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ لَا يُشَفُّ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا مِنْهُ غَائِبًا
 بِنَاجِزٍ * قَالَ أَبُو عِيْنِي وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَأَبِي هُرَيْرَةَ
 وَهَشَامُ بْنُ عَامِرٍ وَالْبَرَاءُ وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ وَفَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ وَأَبِي بَكْرَةَ وَابْنُ
 عُمَرَ وَأَبِي الدَّرْدَاءُ وَبِلَالٌ قَالَ وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فِي الرَّبَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ
 أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ
 كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا أَنْ يُبَاعَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مُتَفَاضِلًا وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ
 مُتَفَاضِلًا إِذَا كَانَ يَدًا يَدًا وَقَالَ أَمَّا الرَّبَا فِي النَّسِيئَةِ وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ
 بَعْضِ أَصْحَابِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ
 حِينَ حَدَّثَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقَوْلُ

رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرْطَ ظَهْرِ الْجَمَلِ إِلَى الْمَدِينَةِ وَالْآخِرَ الَّذِي رَوَى
 شَرْطَ الْعَتَقِ فِي الْبَيْعِ فَقَدْ أَرَّاحَ لِأَنَّهُ ذَكَرَ نَصَ الْقِصَّةِ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ أَوْ جَعَلَهُ وَأَمَّا الَّذِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ بَيْعِ وَشَرْطِ فَلَمْ
 يَبَيِّنْ وَلَمْ يَصْحَحِ الْحَدِيثَ وَلَوْ صَحَّ لَحُمِّلْنَاهُ عَلَى شَرْطِ يَنْقَاضِ الْبَيْعِ ثُمَّ صَارَ النَّاسُ

الْأَوَّلُ أَصَحُّ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ فِي الصَّرْفِ اخْتِلَافٌ .

حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال كنت أبيع الأبل بالبقيع فأبيع بالدنانير فأخذ مكانها الورق وأبيع بالورق فأخذ مكانها الدنانير فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته خارجاً من بيت حفصة فسألته عن ذلك فقال لا بأس به بالقيمة * قال أبو عيسى هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر وروى داود بن أبي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير عن ابن عمر موقوفاً والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أن لا بأس أن يقتضى الذهب من الورق والورق من الذهب وهو قول

أيادى سبأ في الذي يبيع ويبعا ويشترط شرطاً فمنهم من أفسده بكل حال ومنهم من صحح البيع إذا سقط دون الشرط شرطه وطال الخطب في ذلك المسائل فبيناهما في كتب الفقه الذي يريحك منها أن تحكم بفساد كل بيع دخلها لا يجوز ولا يصح باسقاط المفسر حتى ينشأ ويحد إذا الفصل يعسر وأما شرطان في بيع

أَحْمَدُ وَاسْحَقُ وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ذَلِكَ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّثَانِ أَنَّهُ قَالَ أَقْبَلْتُ أَقُولُ مَنْ يَصْطَرِفُ الدِّرَاهِمَ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عَمِيدٍ اللَّهُ وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَرْنَا ذَهَبَكَ ثُمَّ أَتَيْنَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نُعْطِكَ وَرَقَكَ فَقَالَ عُمَرُ كَلَّا وَاللَّهِ لَتُعْطِيَنَّهُ وَرَقَهُ أَوْ لَتَرْدَنَّهُ إِلَيْهِ ذَهَبُهُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْوَرَقُ بِالذَّهَبِ رَبًّا الْآهَاءَ وَهَاءَ وَالْبَرَّ بِالْبَرِّ رَبًّا الْآهَاءَ وَهَاءَ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا الْآهَاءَ وَهَاءَ وَالْتَمَرُ بِالْتَمَرِ رَبًّا الْآهَاءَ وَهَاءَ . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَمَعْنَى قَوْلِهِ الْآهَاءَ وَهَاءَ يَقُولُ يَدَايِدُ .

باب ما جاء في ابتياع النخل بعد التأخير والعبدولة ماله .

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوْبَرَ قُثْمَرَتَهَا

فَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فَمَادَانِ مِنْ شَرْطِ الْخِيَارِ وَالْأَجْلِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ جَازِبِلُ لَوْ زَادَ عَلَيْهِ الضَّامِنُ وَالرَّهْنُ لَمْ يَمْتَنِعْ وَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ فَمَا ظَنُّكَ بِأَحْمَدَ الَّذِي قَالَ لَهُ أَيْعَلُّكَ هَذَا الثَّوبُ وَعَلَى قِصَارَتِهِ جَازٍ فَإِنْ قَالَ وَعَلَى خِيَاطَتِهِ بَطُلٌ لِأَنَّهُمَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ وَهَذِهِ صُورَةٌ لِأَفْقِهِ تَحْتَهَا وَيَلْزِمُهُ عَلَيْهَا الْخِيَارُ وَالْأَجْلُ وَأَمَّا رِبْحُ مَا لَمْ يَضْمَنْ فَهُوَ بَعِيْنُهُ مَا لَمْ يَقْبِضْ وَهُوَ الرَّابِعُ عَشَرَ وَمِنْ جَاءَ مَصْرَحُهُ فِي الْحَدِيثِ

لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَاعُ وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا
 أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَاعُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ هَكَذَا رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ ابْتِاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوَبَّرَ فَشَمَرَتِهَا
 لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَاعُ وَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ ابْتِاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ فَشَمَرَتِهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ
 الْمُشْتَاعُ وَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ
 لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَاعُ هَكَذَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ
 الْحَدِيثَيْنِ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا وَرَوَى عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ سَالِمٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ
 عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَأَسْحَقُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ

واختلف الناس فيه على مذاهب في مسالك فمنهم من حمّله على العموم ومنهم من
 حمّله على الخصوص وبالجملة فلا يخلو أن يكون المبيع الذي لم يقبض ما يقدر
 على تسليمه أو لا يقدر على تسليمه فإن كان مما يقدر على تسليمه جاز بيعه
 باتفاق وكبيع الدين ممن هو عليه فلا أعلم خلافا فيه وكذلك لا خلاف في

حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحُّ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ

باب ما جاء في البيعين بالخيار ما لم يتفرقا حديثنا وأصل ابن عبد الأعلى حدثنا فضيل عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يختارا قال فكان ابن عمر إذا ابتاع بيعا وهو قاعد قام ليحجب له البيع * قال أبو عيسى وفي الباب عن أبي برزة وحكيم بن حزام وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو وسمرة وأبي هريرة * قال أبو عيسى حديث ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الشافعي وأحمد وأسحق وقالوا للفرقة بالآبدان لا بالكلام وقد قال بعض أهل العلم معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يتفرقا يعني الفرقة بالكلام والقول الأول أصح لأن ابن عمر هو روى

بيع ما لم يقبض مما لا يقدر على تسليمه إلا بقدر تسليمه من البائع له منه ولذلك لم يكن في ضمانه فلم يحز أن يبيعه بربح فهذا ربح ما لم يضمن على الخلاف في تصويره ومن يجعل البيع فيما لم يقبض محمولا على العموم جعله تعبدا ومن يخصه بالطعام جعله تعبدا أيضا في الطعام يلتحق بالمنع من الذي فاقه بعيد أيضا ومن قفه على ما لا يقدر على تسليمه جعله في قاعدة الغرر فهذه أصول هذا الباب

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَعْنَى مَا رَوَى وَرَوَى عَنْهُ كَانَ إِذَا ارَادَ أَنْ
يُوجِبَ الْبَيْعَ مَشَى لِيَجِبَ لَهُ وَهَكَذَا رَوَى عَنْ أَبِي بَرْزَةَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ
ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يُحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرْثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورْكٌ لُهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَتَمَا
وَكَذَبَا مُحِقٌ بَرَكَةٌ يَبِيعُهُمَا هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَهَكَذَا رَوَى عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيُّ
أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ فِي فَرَسٍ بَعْدَ مَا تَبَايَعَا وَكَانُوا فِي سَفِينَةٍ فَقَالَ لَا أَرَاكُمْ أَفْتَرَقْتُمَا
وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّ الْفُرْقَةَ بِالْكَلَامِ وَهُوَ قَوْلُ سَفِينَانَ
الثَّوْرِيَّ وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ
كَيْفَ أَرْدَهَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَحِيحٌ وَقَوَى هَذَا
الْمَذْهَبَ وَمَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْعُ بِالْخِيَارِ مَعْنَاهُ أَنْ يَخِيرَ الْبَائِعُ

وَقَوَاعِدُهُ (الخامس عشر) رَوَى عِكْرَمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا تَسْتَقْبِلُوا السُّوقَ وَلَا تَحْفَلُوا
وَلَا يَنْقُضُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَأَمَّا اسْتِقْبَالُ السُّوقِ فَهُوَ التَّقَاتِي (١) وَقَدْ تَقَدَّمَ وَأَمَّا التَّحْفِيلُ
وَهُوَ السَّادِسُ وَهُوَ تَرْكُ حَلْبِ الْحَيَوَانِ حَتَّى يَعْظُمَ ضَرْعُهُ ثُمَّ يَدْخُلُهُ السُّوقُ لِإِغْرَابِ
الْمُشْتَرِي فِي كَثْرَةِ اللَّبَنِ فَكَبِيرُ الضَّرْعِ وَجَعَلَهُ وَهِيَ الْمَصْرَاتُ الَّتِي قَالَ فِيهَا قَبْلَ

المشتري بعد ايجاب البيع فاذا خيره فاختار البيع فليس له خيار بعد ذلك في فسخ
 البيع وان لم يتفرقا هكذا فسر الشافعي وغيره وما يقوى قول من يقول الفرقه
 بالابدان لا بالكلام حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم
 اخبرنا بذلك قتبية عن سعيد حدثنا الليث بن سعد عن ابن عجلان عن عمرو
 ابن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البيعان
 بالخيار ما لم يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه
 خشية ان يستقيله * قال ابو عيسى هذا حديث حسن ومعنى هذا ان
 يفارقه بعد البيع خشية ان يستقيله ولو كانت الفرقه بالكلام ولم يكن له خيار
 بعد البيع لم يكن لهذا الحديث معنى حيث قال صلى الله عليه وسلم ولا
 يحل له ان يفارقه خشية ان يستقيله

باب . حدثنا نصر بن علي حدثنا ابواحمد حدثنا يحيى
 ابن ايوب وهو البجلي الكوفي قال سمعت ابا زرعة بن عمرو بن جرير
 يحدث عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتفرقن عن بيع
 الا عن تراض * قال ابو عيسى هذا حديث غريب حدثنا عمرو بن حفص
 الشيباني حدثنا ابن وهب عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر ان

النبي صلى الله عليه وسلم خير أعرابيا بعد البيع وهذا حديث حسن غريب

• **باب** ما جاء فيمن يخذع في البيع • حدثنا يوسف

ابن حماد البصري حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة

عن أنس أن رجلا كان في عقدته ضعف وكان يبايع وإن أهله أتوا النبي

صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله أحجر عليه فدعاه نبي الله صلى

الله عليه وسلم فنهاه فقال يا رسول الله أني لا أصبر عن البيع فقال إذا بايعت

فقل هاء ولا خلافة • قال أبو عيسى وفي الباب عن ابن عمر وحديث

أنس حديث حسن صحيح غريب والعمل على هذا الحديث عند بعض

أهل العلم وقالوا يحجر على الرجل الحر في البيع والشراء إذا كان ضعيف

العقل وهو قول أحمد وأسحق ولم ير بعضهم أن يحجر على الحر البالغ

• **باب** ما جاء في المصرة • حدثنا أبو كريب حدثنا وكيع

عن حماد بن سلمة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله

عليه وسلم من اشترى مصرة فهو بالخيار يعني إذا حلبها إن شاء ردها ورد

هذا عن أبي هريرة من اشترى مصرة فهو بالخيار بعد أن يحلبها ثلاثة أيام فإن شاء ردها ورد معها صاعا من تمر وفي رواية عنه صاعا من طعام وهو حديث عظيم اتفق عليه أكثر العلماء وخالفهم أبو حنيفة فقال إن التصرية ليس بيعها

مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ * قَالَ أَبُو عَيْسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا
قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا
صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ
عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ وَمَعْنَى قَوْلِهِ
لَا سَمْرَاءَ يَعْنِي لَا بَرَّ

باب * مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ ظَهْرِ الدَّابَّةِ عِنْدَ الْبَيْعِ . حَدَّثَنَا ابْنُ
أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ بَاعَ
مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيرًا وَاشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى أَهْلِهِ

وقد تكلمنا على الحديث في الكتاب الأكبر والعارضة فيه أن التصرية في
العربية وهي التحفيل هي عبارة عن حبس اللبن في الضرع أياما حتى يتوهم المبتاع
أن ذلك حالها في كل يوم فيزيد ثمنها من صريت الماء أي جمعته وقد ثبت
البهى عن ذلك من حديث ابن عمر وأبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم
لا تصروا الإبل ولا الغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ثلاثا إن رضيها
أمسكها وإن سخطها ردها ورد معها صاعا من تمر ولقينا جمال الإسلام أبو إسحاق
إبراهيم الشيرازي بالنظامية قال لقينا أبو الطاهر أحمد بن أبي طاهر بالكرخ

❦ قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ جَابِرٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ يَرَوْنَ الشَّرْطَ فِي الْبَيْعِ جَائِزًا إِذَا كَانَ شَرْطًا وَاحِدًا وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الدِّلِمِ لَا يَجُوزُ الشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ وَلَا يَتِمُّ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ فِيهِ شَرْطٌ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِالرَّهْنِ** . حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَيُوسُفُ بْنُ عِيْسَى قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا عَنْ عَامِرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظَّهْرُ يَرْكَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَلَبَنُ الدَّرِّ يَشْرَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ نَفَقَتُهُ ❦ قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي

قال أصحاب أبي حنيفة هذا الحديث لا حجة فيه لأنه يخالف الأصول في ثمانية أوجه الأول أنه أوجب الرد من غير عيب ولا شرط (الثاني) أنه قدر الخيار بثلاثة أيام (الثالث) حكما لا يتقدر بمدة إنما يتقدر الثالث بالشرط الثالث أنه أوجب الرد بعد ذهاب جزء من البيع (الرابع) أوجب عليه البدل وهو العوض عن اللبن مع قيام المبدل وهو اللبن (الخامس) أنه قدره بالتمر أو بالطعام والمتلفات إنما تضمن بأمثالها أو قيمها بالنقد (السادس) أن اللبن من ذوات الأمثال فحكم بضمائه في هذا الخبر بالقيمة (السابع) أنه يؤدي إلى الربا لأنه إن باعها بصاع ثم دفع اللبن وصاعا أدى إلى صاع وعين بصاع

هريرة وقد روى غير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي
هريرة موقوفاً والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد
واسحق وقال بعض أهل العلم ليس له أن ينتفع من الرهن بشيء

باب ما جاء في شراء القلادة وفيها ذهب وخرز .

حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن أبي شجاع سعيد بن يزيد عن خالد بن
أبي عمران عن حنش الصنعاني عن فضالة بن عبيد قال اشتريت يوم
خير قلادة باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها
أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال

(الثامن) أنه يؤدي الى ان يجتمع عنده العوض والمعووض لانه اذا باعها بصاع
وردها بصاع صار عنده شاة وصاعان فاجتمع العوض والمعووض (فالجواب)
أنا نقول انا لانسلم أن التصرية ليست بعيب بل هي عيب لانه نقصان من
المال ولا جلهما زيد في الثمن (جواب ثان) وذلك أنه قد ثبت العيب بالغرر والتدليس
(جواب ثالث) وذلك أن تقديره بثلاثة أيام موافق للاصول فان اليوم الاول يحلبها
فيجد اللبن صاعاً فاذا حلبها في اليوم الثاني وجد النقص فاتهم مرضاً أو سوء
رعية فيبحث عن ذلك فيجد في اليوم الثالث النقص فيعلم أنه تصرية فيرد عند
تكشف العيب وتعرفه (جواب رابع) وأما قولهم أوجب الرد بعد جزء من
البيع فانما كان ذلك لأجل أن التلف كان في طريق الاطلاع على العيب
كالجوز واللوز اذا كسر فوجد عفننا عندهم وفي أحد قولينا (جواب خامس)

لَا تَبَاعُ حَتَّى تَفْصَلَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدِ
 ابْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
 وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَرَوْا أَنْ يَبَاعَ السَّيْفُ مَحَلًى أَوْ مِنْطَقَةٌ مَفْضُضَةٌ أَوْ مِثْلُ
 هَذَا بِدَرَاهِمٍ حَتَّى يُمَيَّزَ وَيَفْصَلَ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَاحْمَدُ
 وَاسْحَقُ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ

* **بَابُ مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ الْوَلَاءِ وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
 ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ
 أَبِي رَاهِمٍ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ فَاشْتَرَطُوا
 الْوَلَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرِيهَا فَأَتَمَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْطَى الثَّمَنَ أَوْ
 لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ

وأما رد القيمة مع قيام العين فذلك التقدير تمييز المراد لأنه امتزج فيه ما حدث
 في ملك المشتري مع ما باع البائع امتزاجاً لا يمكن فصله (جواب سادس)
 وذلك المعنى بعينه هو الذي أوجب تقدير قيمته ولم يוכל إلى المقدرين وإنما
 وجدت طعاماً ولم تجد نقداً لأن النقدية إنما هي فيما يميز فيكون تقويمه

حَدَّثَنَا حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ وَمَنْصُورُ بْنُ
 الْمُعْتَمِرِ يُكْنَى أَبَا عَتَّابٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ الْبَصْرِيُّ عَنْ ابْنِ الْمُدَيْنِيِّ
 قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ إِذَا حَدَّثْتَ عَنْ مَنْصُورٍ فَقَدْ مَلَأْتَ يَدَكَ
 مِنَ الْخَيْرِ لَا تُرِيدُ غَيْرَهُ ثُمَّ قَالَ يَحْيَى مَا أَجَدُ فِي إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَمُجَاهِدٍ
 أَثْبَتَ عَنْ مَنْصُورٍ قَالَ وَآخِرُ بَنِي مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ قَالَ
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ مَنْصُورٌ أَثْبَتَ أَهْلَ الْكُوفَةِ

❦ **بَاب** . حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ
 أَبِي حَصِينٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ يَشْتَرِي لَهُ أُضْحِيَّةً بِدِينَارٍ
 فَاشْتَرَى أُضْحِيَّةً فَأَرْجَحَ فِيهَا دِينَارًا فَاشْتَرَى أُخْرَى مَكَانَهَا جَاءَ بِالْأُضْحِيَّةِ وَالْدِينَارِ

بصفته الاترى ان الجنين لمالم يتميز قدره بغرة عبد أو وليدة (جواب سابع)
 وأما قولهم انه يؤدي الى اجتماع البدل والمبدل أو الى طعام وسلعة بطعام
 فانما ذلك في كل مارجع الى اختيار المتعاقدين وقصدهما فأما ما يوجب به الشرع
 ويحكم به عليهما قسرا فلا يدخل شيئا لشيء من ذلك فيه (جواب ثامن) قولهم
 ان هذا الخبر يخالف الأصول لا يصلح لأن الخبر أصل لنفسه فانما يخالفه
 خبر مثله فأما قياسي فلا يلتفت الى خلافه لأنه خلاف فرع لاصل فلا يعترض
 الفرع على أصل واحد (جواب تاسع) يقال لهم قد ناقضتم فانكم نقضتم

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ ضَحُّوا بِالشَّاةِ وَتَصَدَّقُوا بِالْدينَارِ
 • قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَحَبِيبُ
 ابْنِ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ عِنْدِي مِنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ • حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ
 الدَّارِمِيُّ حَدَّثَنَا حَبَّانٌ وَهُوَ ابْنُ هَلَالٍ أَبُو حَبِيبٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا هَرُونَ
 الْأَعْوَرُ الْمُقْرِي وَهُوَ ابْنُ مُوسَى الْقَارِي حَدَّثَنَا الزَّيْبِرِيُّ الْخَرِيتِيُّ عَنْ
 أَبِي لَيْدٍ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ دَفَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَارًا
 لَأَشْتَرِيَ لَهُ شَاةً فَاشْتَرَيْتُ لَهُ شَاتَيْنِ فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا بِدِينَارٍ وَجِئْتُ بِالشَّاةِ
 وَالدِّينَارِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ لَهُ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ فَقَالَ لَهُ بَارَكَ
 اللَّهُ لَكَ فِي صَفْقَةٍ يَمِينُكَ فَكَانَ يَخْرُجُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى كُنَاسَةِ الْكُوفَةِ فَيَرْبَحُ
 الرَّبْحَ الْعَظِيمَ فَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكُوفَةِ مَا لَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ
 الدَّارِمِيُّ حَدَّثَنَا حَبَّانٌ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ هُوَ أَخُو حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا

الوضوء بالقهقهة خلافا لأصول الحديث واحد لم يصح ولم توجبوا القضاء
 على الناس في الصوم ولم تلتفتوا لحديث أبي هريرة الله أطعمك وسقاك
 وكذلك أجزم النيزد بنخير الواحد وأوجبتم على من فقأ عين دابة دفع قيمتها
 فقدر الحديث عمر وهذا كله خلاف الأصول فليكن هذا مثله وعجبا لمن ينسب
 لأشهب أنه قال ترد المصرة ولا يرد معها شيء لأن الخراج بالضمان والخراج

الزبير بن خريث قد ذكر نحوه عن أبي لييد * قال أبو عيسى وقد ذهب
بعض أهل العلم إلى هذا الحديث وقالوا به وهو قول أحمد وأسحق ولم يأخذ
بعض أهل العلم بهذا الحديث منهم الشافعي وأبو لييد واسمه لمازة بن زياد
باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي . حدثنا هرون
ابن عبد الله البزار حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا حماد بن سلمة عن أيوب
عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أصاب
المكاتب حدا أو ميراثا ورث بحساب ما عتق منه وقال النبي صلى الله
عليه وسلم يؤدي المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقي دية عبد قال وفي
الباب عن أم سلمة * قال أبو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن
وهكذا روى يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم وروى خالد الحذاء عن عكرمة عن علي قوله والعمل على
هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وقال

بالضمان ليس حديثا مرويا وإنما هو خبر على أمر وقع لنعلم بقيته ولا
يصح سنده فكيف رده حديثا رواه العلماء والثقة من الصحابة
والتابعين والعلماء الراشدين وهي رواية عن العتبية التي ليست بمروية وإنما
هي يطابق وجدت ونقل في مثلها قال مالك لا تباع كتب الفقه ولم يرد به

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمُ الْمُكَاتَبُ
عَبْدٌ مَبْقَى عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَأَسْحَقُ
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي أَنَيْسَةَ عَنْ
عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ يَخْطُبُ يَقُولُ مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرًا أَوْ أَقْ
أَوْ قَالَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ ثُمَّ عَجَزَ فَهُوَ رَقِيقٌ * قَالَ أَبُو عَيْنَتٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ
غَرِيبٌ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمُكَاتَبَ عَبْدٌ مَبْقَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ وَقَدْ رَوَى
الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَهُ . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ نُبَيْهَانَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ
عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ عَبْدٌ مُكَاتَبٌ

الراوي (فان قيل) ان هذا الحديث يرويه أبو هريرة وعبد الله بن عمر
ولم يكونا فقيهين وانما كانا صالحين فروايتهما انما تقبل في المواضع لافي
الاحكام واستجراً على هذا السؤال أصحاب أبي حنيفة ونسبوا ذلك الى الشعبي
في أبي هريرة قال ابن العربي هذه جرأة على الله واستهانة في الدين عند ذهاب
حملته وفقد نصرته من أفقه من أبي هريرة وابن عمر من أحفظ منهما وخاصة
أبي هريرة وقد بسط رداه وجمعه النبي صلى الله عليه وسلم وضمه الى صدره

أَحَدًا كُنَّ مَا يُؤَدَّى فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى التَّوَرَعِ وَقَالُوا لَا يَعْتَقُ
الْمُكَاتِبُ وَأَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدَّى حَتَّى يُؤَدَّى

باب ما جاء إذا أفلس للرجل غريم فيجد عنده متاعه .

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو
أَبْنِ حَزْمٍ عَنْ عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَرْثِ
أَبْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ أَيُّمَا
أَمْرٍ أَفْلَسَ وَوَجَدَ رَجُلٌ سَلَعَتُهُ عِنْدَهُ بَعِيْنَهَا فَهُوَ أَوْلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ قَالَ
وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَابْنِ عُمَرَ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ
الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ وَهُوَ قَوْلُ
أَهْلِ الْكُوفَةِ

فَمَا مَسْنَى شَيْئًا أَبَدًا وَنَسَأَ اللَّهُ الْمَعَاوَةَ مِنْ مَذْهَبٍ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالطَّعْنِ عَلَى
الصَّحَابَةِ وَلَقَدْ كُنْتُ فِي جَامِعِ الْمَنْصُورِ مِنْ مَدِينَةِ السَّلَامِ فِي مَجْلِسٍ عَلَى ابْنِ مُحَمَّدٍ
الدِّيْقَانِي قَاضِي الْقَضَاةِ فَأَخْبَرَنِي بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَقَدْ جَرَى ذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهَا بَعْضُهُمْ يَوْمًا وَذَكَرَ هَذَا الطَّعْنُ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَقَطَتْ مِنَ السَّقْفِ

باب مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى الذِّمِّيِّ الْخَمْرَ يَبِيعُهَا لَهُ
 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي
 الْوَدَّاعِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ كَانَ عِنْدَنَا خَمْرٌ لَيْتِمٌ فَلَمَّا نَزَلَتِ الْمَائِدَةُ سَأَلْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ وَقُلْتُ أَنَّهُ لَيْتِمٌ فَقَالَ أَهْرَ يَقُوهُ قَالَ وَفِي
 الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ **قَالَ أَبُو عَيْسَى** حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ
 هَذَا وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَكَرَهُوا أَنْ تَتَّخَذَ الْخَمْرُ خَلَاوًا أَمَّا كُرْهُ
 مِنْ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ الْمُسْلِمُ فِي بَيْتِهِ خَمْرٌ حَتَّى يَصِيرَ خَلَاوًا وَرَخَّصَ
 بَعْضُهُمْ فِي خَلِّ الْخَمْرِ إِذَا وَجِدَ قَدْ صَارَ خَلَاوًا أَبُو الْوَدَّاعِ اسْمُهُ جَبْرِ بْنُ نَوْفٍ

حية عظيمة في وسط المسجد وأخذت من تحت المتكلم بالطعن ونفر الناس
 وافترقوا وأخذت الحية تحت الوادي فلم يدر أين ذهبت أبداً وارعوى بعد ذلك
 من يسترسل في هذا القدر وأما قوله لا ينفق بعضهم لبعض وهو السادس عشر
 فهو الذي جاء فيه بعد ذلك أنه نهى عن (١) والحديثان صحيحان والنفاق هو
 كثرة الرغبة في الشيء وتعلق الأمل به لتعلقهم بما ينفقون مما لا بد لهم منه
 والنجش هو استشارة الشيء الكامن وشرحه أن يزيد الرجل في السلعة من غير
 رغبة في شرائها وإنما ذلك ليغتر به المشتري فيظن أنه من رغبته في رغبته
 فينفقها عنده ويستشير من ماله مكانها لا يخرجها وهو حرام لا يحل لأجل
 النهي عنه واختلف الناس إذا وقع فقال مالك هو بالخيار إذا علم وقال أبو حنيفة

باب . حدثنا أبو كريب حدثنا طلق بن غنم عن شريك
وقيس عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك . قال أبو عيسى
هذا حديث حسن غريب وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث
وقالوا إذا كان للرجل على آخر شيء فذهب به فوقع له عنده شيء فليس له أن
يحبس عنده بقدر ما ذهب له عليه ورخص فيه بعض أهل العلم من التابعين
وهو قول الثوري فقال إن كان له عليه دراهم فوقع له عنده دنانير فليس
له أن يحبسها بمكان دراهمه إلا أن تقع عنده دراهمه فله حينئذ أن يحبس
من دراهمه بقدر ماله عليه

باب . ماجاء في أن العارية مؤداة . حدثنا هناد وعلي بن
حجر قالا حدثنا اسمعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن
أبي أمية قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الخطبة عام حجة

والشافعي لا خيار له والذي عندي انه ان كان بلغها قيمتها ورفع الغبن عن
صاحبها فهو مأجور ولا خيار لمن اطلع وان كان أتى على القيمة فهو بالخيار فما
حدث من الغبن على المبتاع ولا يفسد البيع لأن المعنى بمعنى معقول وهو التدايس
على المشتري وحكم ابن حبيب بفسخ البيع خروج عن طريق النظر فيكون كييع

الْوَدَاعِ الْعَارِيَةِ مُؤَدَّاةُ وَالزَّعِيمِ غَارِمٌ وَالَّذِينَ مَقْضَى ^{قَالَ أَبُو عَيْسَى} وَفِي
 الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَصَفْوَانَ بْنِ أُمِيَّةَ وَأَنْسٍ قَالَ وَحَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ حَدِيثٌ
 حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي أَمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا
 مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ . ^{حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ}
 سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ حَتَّى تُؤَدَّى قَالَ قَتَادَةُ ثُمَّ نَسِيَ الْحَسَنُ فَقَالَ فَهُوَ أَمِينُكَ
 لِأَضْمَانٍ عَلَيْهِ يَعْنى الْعَارِيَةِ ^{قَالَ أَبُو عَيْسَى} هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
 وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ
 إِلَى هَذَا وَقَالُوا يَضْمَنُ صَاحِبُ الْعَارِيَةِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَقَالَ
 بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ لَيْسَ عَلَى
 صَاحِبِ الْعَارِيَةِ ضَمَانٌ إِلَّا أَنْ يَخَالَفَ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ
 وَبِهِ يَقُولُ اسْحَقُ

باب مَا جَاءَ فِي الْأَحْتِكَارِ . ^{حَدَّثَنَا اسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ}
 أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ اسْحَقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي رَاهِمٍ عَنْ
 سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَضْلَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يَحْتَكِرُ الْآخِطِيُّ فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنَّكَ
تَحْتَكِرُ قَالَ وَمَعْمَرٌ قَدْ كَانَ يَحْتَكِرُ * قَالَ أَبُو عِيسَى وَأَمَّا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ
ابْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ كَانَ يَحْتَكِرُ الزَّيْتَ وَالْحَنْطَةَ وَنَحْوَ هَذَا * قَالَ أَبُو عِيسَى
وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَأَبِي أُمَامَةَ وَأَبْنِ عُمَرَ وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَهُوا اخْتِكَارَ الطَّعَامِ
وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي الْاِخْتِكَارِ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ لَا بَأْسَ
بِالْاِخْتِكَارِ فِي الْقُطْنِ وَالسَّخْتِيَانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ

* **بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُحَفَّلَاتِ** . حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو
الْأَحْوَصِ عَنْ سَمَاقٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَسْتَقْبِلُوا السُّوقَ وَلَا تَحْفَلُوا وَلَا يَنْفَقَ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ
* قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَحَدِيثُ ابْنِ
عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَهُوا بَيْعَ
الْمُحَفَّلَةِ وَهِيَ الْمَصْرَافَةُ لِأَيِّهَا صَاحِبُهَا أَيَّامًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ لِيَجْتَمَعَ اللَّبَنُ فِي
ضَرْعِهَا فَيَغْتَرَّ بِهَا الْمُشْتَرِي وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْخُدَيْعَةِ وَالْغَرَرِ

❦ **باب** مَا جَاءَ فِي الْيَمِينِ الْفَاجِرَةَ يَقْطَعُ بِهَا مَالُ الْمُسْلِمِ . **حَدَّثَنَا** هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِيَقْطَعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ فَقَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ فِي وَاللَّهِ كَانَ ذَلِكَ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَحَدَّثَنِي فَقَدَرْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكَ بَيْنَةَ قُلْتَ لَا فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ أَحْلَفَ فَقُلْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا يَحْلِفُ فَيَذْهَبُ بِمَالِي فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بَعْدَ اللَّهِ وَآيْمَانَهُمْ ثَمَنًا قَلِيلًا إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ❦ **قَالَ أَبُو عِيْنِي** وَفِي الْبَابِ عَنْ وَائِلِ بْنِ حَجْرٍ وَابْنِ مُوسَى وَابْنِ أَمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَحَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

❦ **باب** مَا جَاءَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ . **حَدَّثَنَا** قَتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سَفِيَانُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ ❦ **قَالَ أَبُو عِيْنِي** هَذَا حَدِيثٌ مَرْسَلٌ عَنْ عَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَدْرِكْ ابْنُ مَسْعُودٍ

وَقَدْ رَوَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ أَيْضًا وَهُوَ مَرْسَلٌ أَيْضًا * قَالَ أَبُو عَيْسَى قَالَ اسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ قُلْتُ لِأَحْمَدَ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ وَلَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمَا قَالَ الْقَوْلُ مَا قَالَ رَبُّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَرَادَانِ قَالَ اسْحَقُ كَمَا قَالَ وَكُلُّ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فَعَلَيْهِ الْيَمِينَ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَكَذَا رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ شَرِيحٌ وَغَيْرُهُ وَنَحْوُ هَذَا

• **بَابُ** • إِجَاءِ فِي بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ • حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ عَنْ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَبُهَيْسَةَ عَنْ أَبِيهَا وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ

المصراة والعيب (الثامن عشر) ذكر حديث أبي المنهال واسمه عن إياس بن عبد المزني قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء وهو حديث حسن صحيح قال ابن العربي وفي الصحيح لا تمنعوا فضل الماء ليمنع به الكلاء فحديث إياس بن عبد مطلق وحديث أبي هريرة مقيد بالفضل منه واختلف الناس في تفسيره فقال كل واحد وأطال وجملته ترجع إلى الأول قال مالك إذا كان الماء في برء مملوكة فلا مدخل للحديث فيها وإذا كانت الصحارى ففيها الحديث ولكن في الشفة لا في الزرع وقال ابن حبيب الفضل في الزرع مباح كالفضل

عَمَرُو * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَيَّاسَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى
هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ كَرُّهُوا بَيْعَ الْمَاءِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ
وَالشَّافِعِيِّ وَاحْمَدٍ وَاسْحَقَ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي بَيْعِ الْمَاءِ مِنْهُمْ
الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِمَنْعٍ بِهِ
الْكَلَاءُ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو الْمُنْهَالِ اسْمُهُ عَبْدُ

فِي الشَّفَةِ وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا يُعْطِيهِ فِي أَحْيَاءِ ثَمَرَتِهِ وَزَرْعِهِ بِالثَّمَنِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ
نَحْوُ قَوْلِ مَالِكٍ فِي أَنَّهُ فِي الْآبَارِ الْفُلُويَّةِ لَا الْمَمْلُوكَةِ فِي الْعِمَارَاتِ وَالزَّرْعِ قَالَ
ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَاءُ مَبَاحٌ الْأَصْلُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَوْا بِالنَّاسِ
شُرَكَاءَ فِي ثَلَاثِ الْمَاءِ وَالْكَلَاءِ وَالنَّارِ أَسْكَنَ اللَّهُ الْمَاءَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ أَنْبَطَهُ كَانَ
أَحَقَّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ فَإِذَا أَخَذَ مِنْهُ صَاحِبُهُ رَجَعَ الْفَضْلُ إِلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ وَالِاشْتِرَاكِ
هَذَا فِي الْأَرْضِ الْمَشْتَرَكَةِ فَأَمَّا فِي الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ فَإِنْ قُلْنَا أَنَّ الْمَالِكَ يَسْتَوْلِي
عَلَى بَاطِنِ الْأَرْضِ كَاسْتِيسْلَائِهِ عَلَى ظَاهِرِهَا فَالْمَاءُ لَهُ وَإِنْ قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِلَّا
ظَاهِرَهَا فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْمَاءِ إِلَّا مَا لَهُ فِي الْأَرْضِ الْفُلُويَّةِ وَعَلَى هَذَا الْأَصْلُ أَتَى
أَصْحَابُ مَالِكٍ قَوْلَهُمْ فِي أَنَّ مِنْ أَنْهَارِ بَيْرُوتٍ وَاحْتِاجُ إِلَى مَاءٍ جَارِهِ أَنَّهُ يُعْطِيهِ لَهُ
بِغَيْرِ ثَمَنِ أَوْ بِثَمَنِ أَذْلاً خِلَافَ مَنْ قَوْلُهُ فِي وَجُوبِ الْإِعْطَاءِ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي جِهَةِ
الْإِعْطَاءِ كَمَا اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِالْأَصْلِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَذَكَرَ حَدِيثَ هَاجِرٍ حِينَ قَالَتْ لَجَرِّهِمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا زَوْدَ نِجَاسٍ
رَجُلًا عَنْ حَوْضِي كَمَا تَذُودُ الْغَرِيْبَةَ مِنَ الْإِبِلِ عَنِ الْحَوْضِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ قَوْلًا
حَسَنًا إِنَّ مَاءَ الْحَوْضِ قَدْ مَلَكَهُ صَاحِبُ الْحَوْضِ فَمَا نَزَعَهُ وَأَخْرَجَهُ فَهُوَ

الرحمن بن مطعم كوفي وهو الذي روى عنه حبيب بن أبي ثابت وأبو
المنهال سيار بن سلامة بصري صاحب أبي برزة الأسلمي

باب ما جاء في كراهية عصب الفحل . حدثنا أحمد بن
منيع وأبو عمار قالا حدثنا اسمعيل بن عليّة قال أخبرنا علي بن الحكم عن
نافع عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل
قال وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد . قال أبو عيسى حديث
ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وقد
رخص بعضهم في قبول الكرامة على ذلك . حدثنا عبدة بن عبد الله

كالقربة تكون على الظهر بالماء وإنما الكلام في البر كما روى عن
الحسن أنه أجاز بيع الماء لأجل أنه الذي أنبطه فكأنه قد اختزنه وجمعه والأول
أصح لأجل أن في قول الحسن إسقاطا لجملة الحديث من غير دليل وقد قال النبي
صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم
فذكر رجلا كان له فضل ماء بالطريق فمنعه من ابن السبيل وهذا يدخل على
ترجيح إحدى روايتي مالك في تحريم منع فضل الماء على الرواية الأخرى في
الكراهية وكذلك اختلف قوله في الكلاء الذي ينبت في الأرض المملوكة هل
يجوز له منعه لأنه فائدة أرضه وقيل ليس له منعه لأنه لم يتكاف فيه والأول
أصح لأنه رزق ساقه الله إليه في خالص ملكه والكلاء الذي حرم عليه منع
الماء لأجل مناله إلى منعه هو الكلاء الذي ليس بثابت في ملكه (التاسعة عشرة)
وذكر حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عسيب الفحل

الْخَزَاعِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي رَاهِمٍ بْنِ حُمَيْدٍ الرَّوَاسِيِّ عَنْ
 هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي رَاهِمٍ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا
 مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ فَهَاهُ فَقَالَ
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا نَطْرُقُ الْفَحْلَ فَتُكْرَمُ فَرُخَصَ لَهُ فِي الْكِرَامَةِ * قَالَ أَبُو عِيسَى
 هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَاهِمٍ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ
 هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ

باب * مَا جَاءَ فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا

صحيح وذكروا حديث حسن أن رجلاً من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن عَسْبِ الْفَحْلِ فَهَاهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا نَطْرُقُ لَهُمُ الْفَحْلَ فَتُكْرَمُ فَرُخَصَ
 لَهُمْ فِي الْكِرَامَةِ قَالَ وَهُوَ حَسَنٌ عَرَبِيَّةٌ الْعَسْبُ هُوَ الْحَقِيقَةُ ثَمَنُ مَاءِ الْفَحْلِ
 وَالْإِطْرَاقُ وَهُوَ حَمْلُهُ عَلَى النَّاقَةِ لِيُفْرِهَا مِنَ الظَّرْبِ (الْعَارِضَةُ) فِي أَحْكَامِهِ أَنَّ
 صِفَةَ الْإِجَارَةِ تَخْتَلِفُ فَإِنْ أُجِرَ عَلَى الطَّرْقِ لَيْسَ بِحَمْلٍ دَخَلَ الْفَسَادُ مِنْ وَجْهَيْنِ
 أَحَدُهُمَا جَهَالَةُ الْإِجَارَةِ وَالثَّانِيَةُ جَهَالَةُ الْأَجْلِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ عَلَى نِزَاوَةٍ مَعْلُومَةٍ لَجَازَ
 لِأَنَّهُ مَعْنَى مُنْتَفِعٍ بِهِ مَعْدُودٌ فِي نَمُوِّ الْأَمْوَالِ لِحَازِ بَذْلِ الْعَوَضِ فِيهِ كَالِاسْتِخْدَامِ
 فِي الْعَبْدِ وَالرَّكُوبِ فِي الْفَحْلِ وَتَزْوِيجِ الْأَمَةِ عَلَى الْإِذَا الْمَرْجُوعَةِ فَإِنْ يَسْتَأْجِرُهُ
 وَقَضَى حَاجَتَهُ فِيهِ جَازَ قَبُولُ الْكِرَامَةِ بِأَزَائِهِ لِأَنَّ الْمَكَارِمَاتِ بِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ
 وَمُقَابَلَتِهَا بِالْمَشَارِكَاتِ وَالْمَعَاوِضَةِ جَائِزَةٌ شَرْعًا وَتَدْخُلُ فِي هِبَةِ الثَّوَابِ الَّتِي اسْتَتْنَاهَا
 الشَّرْعُ مِنَ الْأَعْوَاضِ الْمَجْهُولَةِ (الْمُؤَفَّى عَشْرِينَ) وَالثَّانِي (وَالْحَادِي وَعَشْرِينَ)
 قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَسْبُ الْحِجَامِ خَبِيثٌ وَمَهْرُ الْبَغْيِ خَبِيثٌ وَثَمَنُ الْكَلْبِ
 ذَكَرَهُ عَنْ رَافِعٍ وَقَالَ هُوَ صَحِيحٌ فَأَمَّا مَهْرُ الْبَغْيِ فَلَا كَلَامَ فِيهِ وَأَمَّا كَسْبُ الْحِجَامِ

عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ قَارِظٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَسَبَ الْحَجَّامُ خَبِيثٌ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ وَثَمْنُ الْكَلْبِ
خَبِيثٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرِ
وَإِبْنِ هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ * قَالَ أَبُو عَلِيٍّ

فقد وردت فيه ثلاثة أحاديث صحاح كلها (الاول) أن النبي صلى الله عليه وسلم
حجم وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام وروى صاعين وروى
من تمر وروى فأعطاه أجره الثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه فلم يزل
يستأذنه حتى قال أعلفه نضاحك أو رقيقك رواه ابن محيصة الانصارى عن
أبيه (الثالث) هذا الذي تلوناه آنفا وكلها متعارضة وبعضها أخلف من بعض
وأما قوله كسب الحجَّام خبيث فهو نص في التحريم قال سبحانه ويحرم عليهم
الخبائث وأما قوله أعلفه نضاحك فكأنه مشتبه فنهى عنه في ذاته وأمره باطعامه
للابل لا للرقيق كما رواه يحيى لأن ما لا يرضاه لنفسه في الطعام لا يرضاه لرقيقه
لأنهم مكلفون في الحلال والحرام والشبهة بمثل ما كلف به بخلاف الابل والبقر
والبهائم فانه لا تكليف عليهم فيجوز له أن يناولها ما لا يجوز له وهي مسألة
معلومة بينها في موضعها وأما اعطاه اياه أجره فدليل على الحل المطلق فإن
النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل في شبهة لما هو عليه من رفيع المنزلة وواجب
العصمة ويثبت في (١) في المتقدم منها من المتأخر فتعين الترجيح أو التأويل
فأما التأويل فهو رد النهى فيه بأن يحمل على أنها كانت معاملة يحتاجون الى
وقت (١) أو الجذاذ أو الحصاد فيعطى معلوما فيكون عوضا عن عمل مجهول

حَدِيثُ رَافِعٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ
كَرَهُوا ثَمَنَ الْكَلْبِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ
أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ثَمَنِ كَلْبِ الصَّيْدِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ
أَبْنِ شِهَابٍ ح . وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَزَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَاحِدًا قَالُوا
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي
مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ
الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي كَسْبِ الْحِجَامِ** . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ
أَنْسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ مُحِيصَةَ أَخِي بَنِي حَارِثَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ

أَوْ مَجْهُولًا فَيَكُونُ عَوَضَ مَجْهُولٍ عَنْ مَجْهُولٍ فَأَعْلَاهُمْ بِتَحْرِيمِ مَا اعْتَادُوهُ وَعَرَفُوهُ
بَيْنَهُمْ وَأَعْطَاهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْلُومًا عَنْ مَعْلُومٍ وَأَمَّا التَّرْجِيحُ فَانِ الْجَوَازُ
أَقْوَى مِنَ الْمَنْعِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ فَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنَعَ مِنْهُ فَلَمَّا رَأَى
الْحَاجَةَ إِلَيْهِ رَخَّصَ فِيهِ وَقَدْ يَحْمِلُ النَّهْيُ عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ عَلَى مَا حَمَلَ النَّهْيُ
مِنْ كَسْبِ الْأُمَةِ بِأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَكْسِبُ بِفَرْجِهَا فَرَجَعَ النَّهْيُ إِلَى مَا لَا يَجُوزُ
وَإِذَا كَسَبَتْ يَدُهَا جَازَ فَكَذَلِكَ كَسْبُ الْحِجَامِ كَانَ عَنْدهُمْ مَجْهُولًا فَإِذَا تَعَامَلُوا
بِمَعْلُومٍ جَازَ أَمَّا فِي احْتِجَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ
ثَمَنَ أَوْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ثَمَنَ الْمَنَافِعِ يَجُوزُ أَيْ يَجُوزُ أَيْ يَجْرَى فِيهِ
الْمُتَعَامِلَانِ فَلَا الْعَادَةَ وَالْمَرْوَةَ فَإِذَا عَمِلَ لَهُ أَنْ أَعْطَاهُ أَجْرَهُ الْوَاجِبُ لَهُ جَازَ وَإِنْ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَجَارَةِ الْحِجَامِ فَهَاهُنَا فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ وَيَسْتَأْذِنُهُ
حَتَّى قَالَ أَعْلَفُهُ نَاصَحَكَ وَأَطْعَمُهُ رَقِيقَكَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ
خَدِيجٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَجَابِرٍ وَالسَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ • قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ
مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنٍ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالَ
أَحْمَدُ إِنْ سَأَلَنِي حِجَامٌ نَهَيْتُهُ فَاخْذْ بِهَذَا الْحَدِيثِ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي كَسْبِ الْحِجَامِ** . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ
حَجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حَمِيدٍ قَالَ سَأَلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ
فَقَالَ أَنَسٌ احْتَجِمِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجْمَهُ أَبُو طَيْبَةَ فَأَمَرَ لَهُ
بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَكَلَّمَ أَهْلَهُ فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاஜِهِ وَقَالَ إِنْ أَفْضَلَ
مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ أَوْ إِنْ مِنْ أَمْثَلِ دَوَائِكُمُ الْحِجَامَةُ قَالَ وَفِي الْبَابِ
عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ • قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ

زَادَهُ شُكْرًا وَإِنْ خَاسَ بِهِ صَبَرَ مُطْلَقًا فَلَبَّغَهُ حَقُّهُ وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنْ قَاعِدَةِ
الْعَرَبِ أَحَدَى الْقَوَاعِدِ الْعَشْرِ الَّتِي تَتَرَكَّبُ عَلَيْهَا أَحْكَامُ الْمَعَامَلَاتِ فِي الْمَذْهَبِ
الْمَالِكِيِّ وَأَمَّا ثَمَنُ الْكَلْبِ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي اقْتِنَائِهِ وَكُلِّ مَا جَازَ
اقْتِنَاؤُهُ وَانْتَفَعُ بِهِ صَارَ مَالًا وَجَازَ بَذْلُ الْعَوْضِ مِنْهُ وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي بَيْعِهِ
هَلْ هُوَ مُحْرَمٌ أَوْ مَكْرُوهٌ وَصَرَحَ بِالْمَنْعِ مَالِكٌ فِي مَوَاضِعٍ وَالصَّحِيحُ فِي الدَّلِيلِ
جَوَازُ الْبَيْعِ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَظَنَ بَعْضُهُمْ إِنْ

حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي كَسْبِ الْحِجَامِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ

باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور . حدثنا علي بن حجر وعلي بن خشرم قالا أنبأنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب والسنور . قال أبو عيسى هذا حديث في أسنده اضطراب ولا يصح في ثمن السنور وقد روى هذا الحديث عن الأعمش عن بعض أصحابه عن جابر واضطربوا عن الأعمش في رواية هذا الحديث وقد كره قوم من

النهى عن بيع الكلب إنما هو في المأذون في اتخاذه لأن المأمور بقتله لا ينهى عن بيعه قلنا هذه غفلة كان أمر بقتلها ثم نسخ الأمر بالقتل واذن في الاتخاذ وكان بعد ذلك جواز البيع والنهى عنه وقال بعضهم أنه قرنه بحلوان الكاهن فدل على أنه حرام ودليل القرائن أضعف دليل لا يشتغل به المحققون وقد حققنا المسألة في كتاب التلخيص والانصاف وغيره وهذا الباب وقد روى أبو عيسى عن أبي المهزم يزيد بن سفيان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب إلا كلب الصيد ولم يصححه وقد اتفق أرباب المذهب على قيمته على من قتله ومالزم قيمته كأنه مال وترتب عليه جواز البيع وأما حلوان الكاهن وهو (الثالث والعشرون) فمحرم باجماع الأمة لأن ذلك من أكل الأموال بالباطل فإنه مال بذل في مقابلة فسق أو قل كفر لأنه طلب

أَهْلُ الْعِلْمِ ثَمَنُ الْهَرِّ وَرَخَصَ فِيهِ بَعْضُهُمْ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَرَوَى
 ابْنُ فَضِيلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَى عَنْ جَابِرٍ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا
 عُمَرُ بْنُ زَيْدٍ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ الْهَرِّ وَثَمَنِهِ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَعُمَرُ بْنُ
 زَيْدٍ لَا نَعْرِفُ كَبِيرَ أَحَدٍ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ

غيبا انفرد الله بعلمه وهو ما يكون في غد وطلب معرفة الغيب يكون بوجوه
 منها مصادفة من غير واسطة ومنها بواسطة وقد كانت الجاهلية تتعرض له
 بالوجهين وسيأتي الكلام عليه في موضعه بوجوهه وأحكامه إن شاء الله وكانت
 العرب تسمى حذار الكاهن حلوانا كما كانت تسمى الغراب عسبا كما كانت
 تسمى ثمن الفرج مهرا (الخامس والعشرون) مسألة السنور خرج أبو عيسى
 حديث جابر عن طريق أبي سفيان عن جابر نهي النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ
 ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنُورِ وَقَالَ فِيهِ اضْطِرَابٌ وَخَرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْهُ أَنَّهُ
 نَهَى عَنْ أَكْلِ الْهَرِّ وَثَمَنِهِ وَغَرَبِهِ وَلَمْ يَسْمَعْ عُمَرُ بْنُ زَيْدٍ رَاوِيَهُ وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ
 وَصَحَّحَهُ وَبَيْنَا مَعْنَاهُ وَأَنَّهُ لَمَّا يَرَاكَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ دَائِرًا فِي الْمَنَازِلِ لَا يَأْوِي إِلَى
 أَحَدٍ وَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ يَدٌ لِيَعْمَ نَفْعُهُ وَقَدْ نَبَهَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ
 بِقَوْلِهِ إِنَّهَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَافَاتِ فَذَكَرَ عُمُومَ دَوْرَانِهَا وَجِهَةَ الْإِشْتِرَاكِ
 فِي مَنْفَعَتِهَا فَطَلَبُ الْإِسْتِبْدَادِ بِهَا طَلَبُ نَقْضِ مَصْلَحَةٍ وَلِذَلِكَ حِينَ خَالَفَ النَّاسُ

باب . أَخْبَرَنَا أَبُو كُرَيْبٍ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ
 * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَأَبُو الْمُهَزَّمِ اسْمُهُ
 يَزِيدُ بْنُ سَفْيَانَ وَتَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَضَعْفُهُ وَقَدْ رَوَى عَنْ جَابِرٍ
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ هَذَا وَلَا يَصِحُّ اسْنَادُهُ أَيْضًا

باب . مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمُغْنِيَّاتِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا
 بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي
 أَمَامَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَتَّبِعُوا الْمُغْنِيَّاتِ وَلَا
 تَشْتَرُوهُنَّ وَلَا تَعْلَمُوهُنَّ وَلَا خَيْرَ فِي التِّجَارَةِ فِيهِنَّ وَثَمَنُهُنَّ حَرَامٌ فِي مِثْلِ
 هَذَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ

ذلك إذا وقفوها بطل نفعها في طرد الفأر أو قل ولو أرسلوها لطردته على المدينة
 أو أبحرته حتى لا يظهر (السادس والعشرون)

باب كراهية بيع المغنيات

ذكر حديث أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا المغنيات
 ولا تشتروهن ولا تعلموهن ولا خير في تجارة فيهن وثمانهن حرام في مثل ذلك
 نزلت ومن الناس من يشتري لهو الحديث وقال إن راويه علي بن يزيد
 ضعيف قال ابن العربي قد بينا معنى الآية في كتاب التفسير وهذا قول ضعيف

اللَّهُ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ * قَالَ أَبُو عَيْسَى
 حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ أَمَّا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ
 الْعِلْمِ فِي عَلِيِّ بْنِ يَزِيدٍ وَضَعْفُهُ وَهُوَ شَامِي

باب ما جاء في كراهية الفرق بين الأخوين أو بين الوالدة
 وولدها في البيع . حدثنا عمر بن حفص الشيباني أخبرنا عبد الله بن

فأما منع بيع المغنية فينبني على أن الغناء حرام أو حلال وليس الغناء بحرام فإن النبي
 صلى الله عليه وسلم قد سمعه في بيته وبيت غيره وقد وقف عليه في حياته وإن
 زاد فيه أحد على ما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم عودا يصوت عليه
 نعمة فقد دخل في قوله مزمار الشيطان في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال دعهما فإنه يوم عيد وإن اتصل نقر طنبور به فلا يؤثر أيضا في تحريره
 فإنها كلها آلات تتعلق بها قلوب الضعفاء وللنفس عليها استراحة وطرح لثقل الجذ
 الذي لا تحمله كل نفس ولا يتعلق به قلب فإن تعلقت به نفس فقد سمح الشرع
 لها فيه وقد قال علماءنا بحملتهم أن من اشترى جارية فظهر منها على أنها
 قينة فله الخيار ولو كان عندهم يبيعها غير جائز لحكموا بفسخه ولم يجعلوا له خيارا
 فيه وإنما جعل الخيار له فيه لما عليه من المشقة في حفظها والتكلف لسعة
 آمالها في قطع العلائق التي تربط بالغناء من فساد المقاصد والتشوف إلى
 الخلطة وعواقب ذلك كله غير محمود

باب التفريق بين الوالدة وولدها في البيع والأخوين

ذكر حديث أبي أيوب من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينهما وبين
 أحبته وهذا حديث حسن غريب وذكر حديث علي ابن أبي طالب قال وهب

وَهَبَ قَالَ أَخْبَرَنِي حَيْبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ عَنْ أَبِي
 أَيُّوبَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ
 وَوَلَدِهَا فَفَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ❁ قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا
 حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قُرَّةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ
 عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ عَنْ
 عَلِيٍّ قَالَ وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ فَبِعْتُ

لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا عَلِيُّ مَا فَعَلَ غُلَامُكَ فَأَخْبَرْتَهُ فَقَالَ رَدَدَهُ حَسَنٌ غَرِيبٌ
 قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مَسْأَلَةٌ غَرِيبَةٌ شَهْرَتُهَا أَوْ فِي مَنْ أَحَادِيثُهَا وَهِيَ تَدُورُ عَلَى
 ثَلَاثَةِ فُصُولٍ (الفصل الأول) فِي الْأَقْوَالِ فِيهَا وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا عَلَى
 أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ (الأول) أَنَّهُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا وَلَا بَيْنَ الْوَالِدِ
 وَوَلَدِهِ وَلَا بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ وَالْأَخْتَيْنِ قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ (الثاني) أَنَّهُ يَفْرُقُ بَيْنَ الْوَالِدِ
 وَوَلَدِهِ قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ (الثالث) أَنَّ ذَلِكَ فِي الْحَرَبِيَّاتِ لَا فِي الْمَوْلِدَاتِ الَّذِينَ وَلَدُوا
 فِي أَرْضِ الْأَسْلَامِ (الرابع) تَجُوزُ الْفَرْقَةُ إِذَا أَذْنَتْ فِي ذَلِكَ الْأُمُّ قَالَهُ إِبْرَاهِيمُ
 النَّخَعِيُّ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي أَحَدِ رَوَايَتَيْهِ وَرَوَى عَنْهُ مُحَمَّدٌ وَقَالَ ابْنُ
 الْمَاجِشُونِ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ (التوجيه) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَنْبَنِي عَلَى أَنْ الْجَمْعُ حَقُّ الْأُمِّ أَوْ
 حَقُّ الْوَلَدِ فِي ذَلِكَ لَعَلَّمَانَا ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ (الأول) أَنَّهُ حَقُّ الْوَلَدِ (الثاني) أَنَّهُ حَقُّ الْأُمِّ
 (الثالث) أَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ فَإِنْ قُلْنَا حَقُّ الْوَلَدِ لِلْفَرْقِ بِهِ أَوْ حَقُّ اللَّهِ لَمْ يَعْمَلِ الرِّضَا فِي
 فِي اسْقَاطِهِ وَإِنْ قُلْنَا حَقُّ الْأُمِّ عَمَلُ الرِّضَا وَلَمْ يَشْهَدْ طَعْمُ الْحَدِيثِ فَانْهَوَى لَا تَوَلُّهُ وَالِدَةُ

أَحَدُهُمَا فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَاعْلَى مَا فَعَلَ غُلَامُكَ
فَأَخْبَرْتَهُ فَقَالَ رَدَّهُ رَدَّهُ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ كَرِهَ
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمُ التَّفْرِيقَ
بَيْنَ السَّبْيِ وَيُكْرَهُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا وَبَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ وَبَيْنَ
الْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فِي الْبَيْعِ وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ
الْمَوْلَدَاتِ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ وَرَوَى

على ولدها أى لا تخرج الى الوله وهو الحزن الذى يخرج عن التحصيل بغلبته
على المعقول الثانى وان قلنا حق الأم فالأب مثلها وانما أمر عليه لما عندها من
مزيد اللطف به وأما الأخوات فحديث على حجة عليه وقال علماؤنا نحمله على
الاستحباب والحقيقة فيه انه لو راعى المحرمية لما جازت التفرقة بينه وبين الحالة
لوجود المحرمية بينهم

الفصل الثانى فى التفرقة

وفى ذلك خمسة أقوال (الأول) اذا تغر بالتاء المعجمة باثنين فوقها يعنى
اذا سقط تغره (١) قال مالك الثانى اذا عرف ما يؤمر وينهى قاله (٢) (الثالث) اذا
بلغ سبع سنين قاله الشافعى (الرابع) اذا بلغ عشر سنين قاله ابن وهب والليث
(الخامس) اذا بلغ قاله أبو حنيفة وابن غانم عن مالك (السادس) لا يفرق
بينهما أبدا قاله ابن عبد الحكم عنه (التوجيه) أما من قال يفرق بينهما اذا أبدل
أسنانه فلا أنه فى تلك الحال يستغنى عن أمه فى معظم أحواله فانه يدبر فى شأنه
ويعتمل ويقوم بالأعراب عن حاجته ويستقل وأما من قال انه يفرق بينهما

(١) هكذا بالأصل (٢) بياض بالأصل

عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فِي الْبَيْعِ قَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ
فَقَالَ أَنِّي قَدْ اسْتَأْذَنْتُهَا بِذَلِكَ فَرَضِيَتْ

باب ما جاء فيمن يشتري العبد فيستغله ثم يجد به عيباً . حدثنا
محمد بن المثنى حدثنا عثمان بن عمرو أبو عامر العقدي عن ابن أبي ذئب
عن محمد بن خفاف عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه

لسبع سنين فانها حالة معظم الاتقار ووقت يستقل فيه يميز الأمور الكبار
ولأجله جاء في الحديث مروى بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وهو وجه
من قال العشرة الأعوام والمعنى هو المعنى وأما من قال البلوغ فلائها الاستقلال
التام وأجل عمل التكليف العام ويجرى عليه قلم العقاب وأما من قال لا يفرق
بينهما أبداً فلاجل أنه جعله حق الأم وهو ظاهر الحديث المروى والصحيح
هو الاتقار فانه اذا لم يكن بد من التفرقة فذلك أول الأوقات التي يستغنى فيها
عنها وآخرها البلوغ وأوسطها العشر فاما أن يتعلق الحكم بأول الاحوال واما
بأوسطها واما بآخرها وهي مسألة أصولية والله أعلم (تركيب) فان فرق بين
الوالدة وولدها رد البيع فما روى أبو داود عن علي أنه فرق بين جاريته وولدها
فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ورد البيع وقد اختلف علماؤنا في جهة
الجمع هل يكون في ملك أو في حوز بفرع وتوجيهات ليس لها موضع في
العارضة فارجئت الى موضعها ان شاء الله (السابعة والعشرون) نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن بيع المحاقلة والمزابنة والمخابرة والثني قال القاضي رحمه الله
الحديث صحيح والمحاقلة والمزابنة قد تقدما وأما المخابرة فقال قوم معناه
معاملة النبي صلى الله عليه وسلم بخير نهى عن ذلك لمعنيين أحدهما أن ذلك مفسوخ

وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ * قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ
رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مَنْ غَيْرَ هَذَا الْوَجْهِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ عَنْ هِشَامِ
ابْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ
بِالضَّمَانِ قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ

(الثاني) أنه كان اليهود عبيدا له فأعطى ماله لعبيده على وجه لا يجوز مع غيرهم لأن
حكم السيد مع عبده في ماله حكمه مع نفسه قاله أصحاب أبي حنيفة وهذا فاسد
بيئته في المساقاة ان شاء الله وانما حقيقة المخابرة المزارعة والخبر هو الانكار
لأنه يخبر الأرض أى يثيرها ويستخرج خباياها وبهذا احتج الشافعى على منع
المزارعة وقد زارع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر فبطل ما قاله الشافعى وانما
المخابرة المنهى عنها هى المزارعة المزارع فى الأرض ببعض ما يخرج منها فبذلك
تنظم الأحاديث ويرتفع التعارض عنها وأما الثنى فى العريية فعلى بضم الفاء من ثنى يثنى
إذا عاد الى الشيء مرة أخرى ومعناها فى الأحكام فى البيوع والإيمان أن يذكر كلاما
يقتضى بعمومه معانى أو معنى ثم ثنى على ما ذكر فيخرج بعض المعانى من مقتضى لفظه
أو لفظه أحوال المعنى فأذن الشرع فى ذلك فى الإيمان والبيوع بتفصيل وشروط بينهاها
فى بابها الاحكام فى ثلاث مسائل (الأولى) اختلف الناس فى المخرج بالثنى من مقتضى
القول هل تبين الثنى أنه لم يدخل قط فى الكلام أو دخل فيه ثم خرج فأما دخوله فى
الكلام فيبنى على مسألة أصولية وهى أن العموم هل له صيغة أم لا فان قلنا له صيغة كان
اخراجا لما دخل فى الكلام وان قلنا لا صيغة لم نقل انه دخل فيه وانما هو
بيان لمقتضاه وهبنا قلنا أن العموم له صيغة هل الأمر منوط بقصد المتكلم فان

❦ قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدَرَوِي مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الزَّيْجِيُّ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ هِشَامِ
 ابْنِ عُرْوَةَ وَرَوَاهُ جَرِيرٌ عَنْ هِشَامٍ أَيْضًا وَحَدِيثُ جَرِيرٍ يُقَالُ تَدْلِسُ
 دَلَسَ فِيهِ جَرِيرٌ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَتَقْسِيرُ الْخُرَاجِ بِالضَّمَانِ
 هُوَ الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيَسْتَغْلَهُ ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عَيْبًا فِيرُدُّهُ عَلَى الْبَائِعِ فَالْغَلَّةُ
 لِلْمُشْتَرِي فَإِنَّ الْعَبْدَ لَوْ هَلَكَ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْمَسَائِلِ

كان لم يدخله في اللفظ فلم يتناوله اللفظ بحال وان كان دخل في اللفظ بنية وقد
 أخرجه فيخرج بأحكام الظاهر ضرورة وهل يخرج في أحكام الباطن أم لا
 مسألة خلاف بين العلماء ومثاله ان الرجل اذا قال نسائي طوالق ثم قال الا
 زينب فقد يحتمل أن يكون اخراج زينب بعد ارادتها بقلبه فاستدرك فثنى عليها
 بالاخراج ويحتمل أن يكون قد عقد ذلك بأول نية فان كان قد عقد ذلك من
 أول نية وأعلن بذلك فلا يلام وان قال ما بنيت عليها القول بالاخراج الا بعد
 تمام الكلام وجزم النية ثم عدت اليها فاستدركت اخراجها فقد وقع لمحمد
 أن الاستثناء في اليمين لا ينفعه الا أن يكون معقودا في نفسه مع اليمين أو قبل
 تمامها في نفسه ثم يظهر من ذلك ما أضمر ومن قال هذا فقد خفي عليه معنى
 الاستثناء وفائدته في الشريعة وقد بينا ذلك في موضعه الثانية اذا فهم هذا العقد
 فالثاني في البيع يكون على وجوه في أقوال وأكثرها وقعت وأشكل ما نزلت في
 الثمار وقد اختلف فيها السلف فيروى عن عبد الله بن عمر جوازها ومنعها والمنع
 أسد والجواز أصح هكذا في الجملة وتفصيله أنه اذا استثنى فله أربعة صور
 (الأولى) أن يقول الا ربعها الا ثلثها الا نصفها الا ثلثها (الثانية) أن يقول
 الا صاعا الا كذا صاعا (الثالثة) أن يقول ثم رقي بمائة الا واجب عشرة

يَكُونُ فِيهِ الْخَرَّاجُ بِالضَّيَّانِ * قَالَ أَبُو عَيْنَتِي ^م اسْتَعْرَبَ مُحَمَّدُ بْنُ اسْمَعِيلَ ^م
هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ قُلْتُ تَرَاهُ تَدْلِيسًا قَالَ لَا

* **بَابُ** مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِ الثَّمَرَةِ لِلنَّارِ بِهَا . ^م حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَّارِبِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ دَخَلَ
حَائِطًا فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خُبْنَةً قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو
وَعَبَادِ بْنِ شُرْحَبِيلَ وَرَافِعِ بْنِ عَمْرٍو وَعُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْنَمِ وَأَبِي

دراهم (الرابعة) أن يقول أبيع حائطي الا هذه الشجرات وأما الأول فلا خلاف
في الثلث واختلف فيما زاد عليه بناء على أن استثناء الاكثر من الجملة كلام أولعب
وعبد الملك من أصحابنا منعه لذلك وأما اذا استثنى أصعاً معلومة فقال مالك يجوز
اذا لم يجاوز الثلث وعليه العمل بالمدينة وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يجوز وراه
غرر للجهالة التي فيه اذ لا يعلم قدره ولا يحاط به وهذا يصح لهم لو كانوا قالوا
لا يجوز بيع الثمرة الا على السكيل فاذا جاز بيعها في رهوس النخل على الجراف
فقد دل ذلك على أنها معلومة بالحوز وذلك أمر مدرك بالمشاهدة والتجربة فعلت
الجملة علم التفصيل من أجزاء الجملة (فان قيل) اذا كانت مصبرة أيجوز ذلك فيها
(قلنا) قال ابن الماجشون عن مالك لا يجوز أن يستثنى من الصبرة شيئاً بحال ولا
جزءاً شائعاً وروى غيره جوازها والأول أصح لأن الصبرة يمكن كيلها وهذه لا
يمكن ذلك فيها ألا ترى الى اتفاقهم على بيع الصبرة كل قفيز بدرهم ولا يجوز

هَرِيرَةٌ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ غَرِيبٌ لَا تَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا مِنْ
 حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَلِيمٍ وَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِابْنِ السَّيْلِ فِي
 أَكْلِ الثَّمَارِ وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ إِلَّا بِالْثَمَنِ . حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٌ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ
 ابْنُ مُوسَى عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي جَبْرِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ كُنْتُ
 أَرْمِي نَخْلَ الْأَنْصَارِ فَأَخَذُونِي فَذَهَبُوا بِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَالَ يَا رَافِعُ لِمَ تَرْمِي نَخْلَهُمْ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ الْجُوعُ قَالَ لَا تَرْمِ وَكُلْ
 مَا يَقَعُ أَشْبَعَكَ اللَّهُ وَأَرَوَّاكَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
 حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الثَّمْرِ الْمُعْلَقِ فَقَالَ مَنْ أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ
 غَيْرِ مُتَّخِذٍ خَبْنَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

ثمرة الحائط على أن كل صاع بكذا في أصح الأقوال وأما إذا استثنى منه بدراهم
 معلومة فذلك جائز ولا ينبغي أن يكون منه خلاف منا لأن تقدير الثمن تقدير
 المثلون وأما إذا استثنى شجرات فجائز بلا كلام لا انتفاء الغرر وتعيين البيع
 مما ليس بمبيع فارتفع الخلاف ولو كان على أن يختارها فقد اختلف
 علماءنا فيه والصحيح أنه لا يجوز ذلك لأنه استثناء مجهول وظن بعض أصحابنا
 أنه لم يجوز لأنه ربما اختار منها شجرا ثم جعلها في غيرها فيدخله التفاضل في
 الطعام وهذا فرع على أنه جائز في الأصل وإنما امتنع بالمآل وهو ممنوع أصلا

● **باب** مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الثُّنْيَا . **حدثنا** زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ
الْبَغْدَادِيُّ أَخْبَرَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ قَالَ أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ يُونُسَ
ابْنِ عَمِيْدٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى
عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالثُّنْيَا إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ . **قال أبو عيسى** هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ عَمِيْدٍ
عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ

● **باب** مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ . **حدثنا**
قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

لأنه غرر مجهول لا يتحصل فلم يجوز بيعه ابتداء ولا ثبته انتفاء (الثالثة) اذا باعه
عشرة أذرع وهي مائة قال في مسائل الخلاف صح وقال أبو حنيفة لا يجوز لأنه
لما لم يعينها صارت مجهولة والذي عندي فيه ان كانت مبنية بشوتها ومنافعها لم
يجز بحال لاختلاف المنافع والأغراض في كل عشرة فلا يعلم المبيع وأما ان كانت
مساحة فلا يخلو أيضا أن تكون متساوية الأطراف والجهات أو مختلفة فان
كانت مختلفة في ذلك لم يجز للغرر والجهالة وان كان ذلك سواء فيها جاز بيعها وكان
ذلك كبيع عشرة أفقرة من هذه الصبرة وهذا دستور في الباب يدل على الباقي
فانه كثير الفروع (الحادى والثلاثون)

باب كراهية بيع الطعام قبل استيفائه

عمر بن دينار عن طائوس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه قال ابن عباس وأظن كل شئ مثله قال ابن

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ
 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَحْسِبْ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ
 وَأَبِي هُرَيْرَةَ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
 وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا بَيْعَ الطَّعَامِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْمُشْتَرِي
 وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيمَنْ ابْتَاعَ شَيْئًا مَّا لَا يَكُلُّ وَلَا يُوزَنُ مَّا
 لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ أَنْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ وَأَمَّا التَّشْدِيدُ عِنْدَ أَهْلِ
 الْعِلْمِ فِي الطَّعَامِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَأَسْحَقَ

العربي رحمه الله أحاديث الباب قد تقدم بعضها ومنزلتها في الصحة والحسن وفيه
 أحكام كثيرة جميعها في سبعة مسائل (الأولى) في ذلك الأقوال وأن تدخله فيه
 (الثانية) وهو تصوير المحال وذلك أقوال (الأول) الطعام المعين الذي بقيت
 توفيته (الثاني) الطعام الجزاف المعين (الثالث) طعام في الذمة أو غيره (الرابع)
 كل ما كول حتى الملح وحب الكزبرة و زريعة الفجل دون البصل والسكرات
 (الخامس) التوابل كالكزبرة ونحو منه الحلبة (السادس) العقار فاذا كان في الطعام
 حق توفيه فلا خلاف في أنه لا يباع حتى يقبض وغيره لا يباع اذا كان معيناً
 جزافاً قال مالك يستحب ان لا يباع حتى يقبض وقال غيره لا يباع بحال حتى يقبض
 فان كان في الذمة من قرض جاز بيعه قبل قبضه خاصة والطعام المأكول كله على حكم
 غيره كما تقدم ذكره لا يباع قبل استيفائه واختلف علماؤنا في التأويل على قسمين
 وقال أحمد لا يباع شيء من الطعام حتى يقبض بحال من الاحوال والعروض
 تباع قبل القبض وقال أبو حنيفة والشافعي لا يباع قبل القبض وهو مذهب

❦ **باب** مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
 حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَبِيعُ
 بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ بَعْضٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَشُمَّةَ ❦ قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ

ابن عباس وقال عثمان وسعيد كل مكيل وموزون لا يباع قبل قبضه خاصة وقال
 أبو حنيفة يباع العقار وحده قبل القبض أصل هذه المسائل ان البيع قبل
 القبض هل هو معلل أم لا وقد تقدم من كلامنا انه غير معلل وانما هو تعبد
 وقال أبو حنيفة انما لم يحز بيع ما لم يقبض للغرر لأنه يخشى انفساخ العقد
 بهلا كه فاذا باعه وهلك انفسخ البيع فدخل على غرر لا يدري هل يحصل
 عليه أم لا مد وعندنا ان المبيع بنفس العقد دخل في قبضه وحصل في ضمانه
 اذا لم يكن فيه علقه فان بقيت فيه علقه توفية فهو من ضمان بائعه لأنه لم يقصد
 هذا بعد وقال المخالفون كذلك لم يقبض العبد والدته فقد بقيت فيه علقه فينبغي
 ان تكون من ضمان البائع وقد اختلف المالكية فيه اذا حبس البائع حتى
 يعطى الثمن فذلك هل يكون في ضمان البائع أو في ضمان المشتري وهذا يدل
 على انه تحت يده وفي علقته اذا حكمنا بضمانه عليه وهو ليس بمتعدي في حبسه
 والى هذه النكسة أشار ابن عباس بقوله وأحسب كل شيء مثله وأشار أبو حنيفة
 الى أنه من جهة الغرر وقال مالك يجوز له حبسه عن ثمنه وليس بمتعدي فيه
 والعمدة لنا في انه يضمه بمجرد العقد الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
 أن الخراج بالضمان فكل ما كانت له فائدة العين فانه من ضمانه وتعلق القاضي
 أبو محمد بنكسته وهو ان المشتري لو أتلف البيع قبل القبض لكان من ضمانه
 فكذلك اذا جاء التلف من غيره وأما من قال ذلك مقصور على الطعام فتعلق

صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا يَسْمُ الرَّجُلُ عَلَى
سَوْمِ أَخِيهِ وَمَعْنَى الْيَسْعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ السَّوْمُ

❦ **باب** مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْخَمْرِ وَالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ . حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ
مُسْعَدَةَ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ لَيْثًا يَحْدُثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ
عَبَادٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ قَالَ يَأْنِي اللَّهُ أَنِّي اشْتَرَيْتُ خَمْرًا لِأَيَّتَامٍ
فِي حَجْرِي قَالَ أَهْرِقِ الْخَمْرَ وَاكْسِرِ الدَّنَانِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَعَائِشَةَ

بظاهر الحديث نهى عن بيع الطعام وظن ان العلة هي كونها طعاما وليس
كذلك وانما العلة اذا بقيت فيه توفية وأما من قال انه التوابل فلانها مصلحة
الطعام فتدخل مدخل الطعام في هذا الحكم كما دخلت مدخله في باب الربا وأما
من قال العروض وكل شيء فهو الشافعي وأبو حنيفة ومن ساعدهما ومتعلقهم
النهي عن بيع ما لم يقبض مطلقا ولم يصح وقد تقدمت النكتتان عليهم الخبرية
وان الخراج بالضمان والمعنوية وهي اتلافه قبل الضمان

باب بيع الخمر

حديث أبي طلحة انه قال يأنى الله انى اشتريت خمرا لأيتام في حجرى قال
اهرق الخمر واكسر الدنان وذكر حديث الثورى عن السدى عن يحيى بن عباد
عن أنس أن أبا طلحة كان عنده وهو أصح من الاول وذكر عن السدى عن
يحيى بن عباد قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم أنتخذ الخمر خلا قال لا وهو

وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبْنِ مَسْعُودٍ وَأَبْنِ عُمَرَ وَأَنْسٍ • قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِي
طَلْحَةَ رَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ السُّدِّيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَادٍ عَنْ
أَنْسٍ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ كَانَ عِنْدَهُ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ

• **باب** النَّهْيِ أَنْ يَتَّخِذَ الْخَمْرُ خَلًّا • **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنِ السُّدِّيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَادٍ عَنْ
أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخِذِ الْخَمْرُ خَلًّا قَالَ لَا
• قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ • **حَدَّثَنَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُنِيرِ

حَدِيثٌ حَسَنٌ وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ الْمَرْوُزِيِّ عَنْ أَبِي عَيْسَى صَحِيحٌ وَقَدْ ائْتَدَ بَابُ
الصَّحَّةِ عَلَيْهِ بِكَوْنِ السُّدِّيِّ فِيهِ وَرَوَى حَدِيثَ شُعَيْبِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَنْسٍ قَالَ لَعَنَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةَ - عَاصِرَهَا - وَمُعْتَصِرَهَا - وَشَارِبَهَا
وَحَامِلَهَا - وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ - وَبَائِعَهَا - وَآكِلَ ثَمْنِهَا - وَالْمُشْتَرِيَ لَهَا - وَالْمُشْتَرَاةَ لَهُ
وَقَالَ هُوَ غَرِيبٌ (الْإِسْنَادُ) رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ يَقُولُ يَا أَيُّهَا
النَّاسُ إِنَّ (١) بِالْخَمْرِ فَعَمِلَ اللَّهُ أَنْ يَنْزَلَ فِيهَا أَمْرًا فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِيعْهُ
وَلْيَنْتَفِعْ بِهِ قَالَ فَمَا لَبِثْنَا إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ
الْخَمْرَ فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الْآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا يَشْرِبْ وَلَا يَبِيعْ فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ
بِمَا عِنْدَهُمْ مِنْهَا فِي طَرَقِ الْمَدِينَةِ فَصَبَوْهَا خَرَجَهُ مُسْلِمٌ وَخَرَجَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ
رَجُلًا أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَاوِيَةَ خَمْرٍ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا قَالَ لَا قَالَ فَسَارَ إِنْسَانًا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا سَارَرْتَهُ قَالَ أَمَرْتَهُ بِبَيْعِهَا قَالَ إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرْبَهَا حَرَّمَ

قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ عَنْ شَيْبِ بْنِ بَشِيرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ لَعَنَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةَ عَاصِرَ هَاوٍ مُعْتَصِرَ هَاوٍ شَارِبَهَا وَحَامِلَهَا
 وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَسَاقِيَهَا وَبَائِعَهَا وَآكِلَ ثَمْنِهَا وَالْمُشْتَرِيَ لَهَا وَالْمُشْتَرَاةَ لَهُ
 ❁ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَقَدْ رَوَى نَحْوُ

هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

❁ **بَابُ مَا جَاءَ فِي اخْتِلَابِ الْمَوَاشِي بِغَيْرِ اذْنِ الْأَرْبَابِ .** حَدَّثَنَا

أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ
 عَنْ سُمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا آتَى أَحَدُكُمْ عَلَى

يَبْعُهَا فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا
 نَزَلَتْ الْآيَاتُ فِي آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرِّبَا وَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 حَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ (الْأَحْكَامُ) فِي الْأَوَّلَى أَدْخَلَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثَ أَبِي طَالِحَةَ
 وَأَنَسٍ فِي تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ وَتَرَكَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ وَحَدِيثَ ابْنِ
 عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَأَكَادَ أَقْطَعَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ بَلَغَتْهُ أَوْ بَعْضُهَا وَقَعَ هَذِهِ الْإِحَادِيثُ
 الثَّلَاثَةُ يَقْطَعُ الْعُذْرَ وَتَقُومُ الْجَبَّةُ فِيهَا (الثَّلَاثَةُ) صَبَّهَا فِي الطَّرِيقِ وَقَدْ قَالَ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ وَوَجْهُهُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ ضَرُورَةً
 فَانَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدَّ مِنْ أَرَاقَتِهَا بَعْدَ تَحْرِيمِهَا وَنَقَلَهَا وَتَلَوَيْتُ الْحَامِائِينَ لَهَا وَتَنَجَّسَهُمْ
 أَمْرٌ مُنْكَرٌ وَكَانَ تَنَجِيسُ الطَّرِيقِ بِهَا أَقْرَبَ إِلَى الْخُلَاصِ مِنْهَا وَصَارَ ذَلِكَ أَصْلًا
 فِي صَبِّ النِّجَاسَاتِ فِي الطَّرِيقِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إِلَى ذَلِكَ وَلَا سِيَّامَا إِنْ كَانَ مَطْرَفَانِهَا

مَاشِيَةً فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ فَإِنْ أَدْنَى لَهُ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ وَلَا
يَحْمِلْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَلْيَصُوتْ ثَلَاثًا فَإِنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ
فَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَحْتَلِبْ فَلْيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ
عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ * قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثُ حَسَنِ غَرِيبٍ
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِقَوْلِ أَحْمَدَ وَاسْحَقٍ * قَالَ أَبُو عِيْنِي
وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ صَحِيحٌ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ
الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ وَقَالُوا إِنَّمَا يَحْدُثُ عَنْ صَحِيفَةِ سَمُرَةَ

يطهرها بعد ذلك (الثالثة) قوله ففتح المزايدة حتى ذهب ما فيها يعني في موضعه
الذي كان فيه لأنه لما أعليه بتحريمها ونجاستها صلبها في الموضع ولم يلتبس بها
ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم أحملها إلى موضع الرحاضات (الرابعة) قال
لما نزلت آية الربا حرم التجارة في الخمر فقد بيناه في كتاب الأحكام وغيره
أن الربا هو بيع فاسد يغني عن إعادته ههنا وقد بيناه في صدر كتاب البيوع
ههنا فلتجدد به عهدا في الموضعين تبين لكم إن شاء الله (الخامسة) أخبرنا أبو
بكر محمد بن أحمد الشاشي في الدرس أخبرنا أبو اسحق أبراهيم بن علي الشيرازي
في الدرس أخبرنا أبو طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خمرًا
فقال اهرقها قال أفلا (١) قال لا ولو جاز ذلك لندب إليه كاندب
إلى دباغ الجلد في شاة مولاة ميمونة وكان أولى لأنه قال لا يتام وكثيرا ما يقول
أبو اسحق الشيرازي على أحاديث (١) وأخبرنا أبو الحسن الأزدي قرأ عليه

وقرأته قال حدثنا الطيب الطبري حدثنا أبو الحسن الدارقطني حدثنا علي بن محمد المصري حدثنا محمد بن عمر بن خالد حدثنا أبي حدثنا موسى عن أهين عن ليث عن يحيى بن حماد عن أنس بن مالك قال حدثني أبو طلحة انه كان عنده مال ليتامى فاشترى به خمرا فنزل تحريم الخمر قال وما خمرنا يومئذ الا من التمر قال فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت انه عندي مال يتيم فاشتريت به خمرا قبل ان تحرم الخمر فأمرني أن اكسر الدنان واهرقه ويغلب على ظني ان حديث أبي اسحاق الشيرازي هو الذي ذكره أبو عيسى عن الثوري مقطوعا وأخبرني أبو المطهر حامد بن رجاء الخطيب بن أصبهان أخبرنا أبو بكر الحنجندي امام الشافعية قال لنا استهلاك الوصف مع بقاء الأصل لو كان مشروعا لما أبيح استهلاك الأصل كجلد الميتة لما رأى النبي صلى الله عليه وسلم ان فيها طريقا الى الصلاح بالدباغ نبه عليه وأحق المواضع بذلك كان في نازلة أبي طلحة لأنهم أيتام وكان أصحاب الجلد مالكين لا امر أنفسهم فقال أبو حنيفة تحليل الخمر جائز وتحل وربما قال بعضهم انه مندوب اليه لان فيه اصلاح فاسد وقال مالك هو مكروه ويحل وقال الشافعي هو حرام ولا يحل وأما الشافعي فاعتمد حديث أبي طلحة بأن عولنا على انه لا يصح الحديث فلا كلام له وان سلمناه لهم وهو الأمثل في الجدل فقلنا ان هذا الخبر بنصه يقتضي انه كان في أول الحال بل في يوم الحال فأغلظ النبي صلى الله عليه وسلم لهم في هرق الخمر وكسر الدنان حتى يتقادم الزمان وتطمئن القلوب بالايمان ولأجل ذلك قال الشافعي انه لا يقطع زق الخمر ولا يكسر دن فالذي كسر الدنان بذلك المقدار يسقط منع التخليل (فان قيل) لانسلم ان التخليل منع لما ذكرتم وانما كان ذلك حكما يتعلق بالخمر كالحد وتحريم البيع ولعن شاربها وعاصرها وان كان لما ذكرتم فالعلة باقية فانها مشتبهة مألوفة (قلنا) فلم يجعلون كسر الدنان من جملة الاحكام فتبقى مع الأيام فاذا لم تفعلوا ذلك

دل على ان قولكم تحكم (جواب آخر) وذلك ان قولكم انها مشتهاة طبعاً
 مألوفة عادة فلاجل ذلك حرمنا تخليها (قلنا) لا يستقل هذا الكلام بالتحريم
 وانما غاية الكراهة وكذلك نقول انه يكره ولا يباح ولا يندب اليه كما قال
 أصحاب أبي حنيفة (السادسة) لافرق في حديث أبي طلحة بين قوله اشترت
 ولا بين قوله ورثوا لأن شراءه على ما روينا كان قبل تحريمها ويتصور الارث
 في رجل عصر عنبا ليطبخه ربا فعاقه عائق حتى تخمر فبقى في يده أوقات فورث
 عنه فالشافعي يقول تجب اراقته ولا يخلل لأنه فعل محظور فلم يباح لفاعله والا
 أفاده مقصوده من الحل أصله ربح المحرم قلنا هذا القياس لا يشبه نظر الشافعي
 ولا الأئمة من أصحابه أما قولهم فعل محظور فهو مسألة الخلاف ولا يجعله محظوراً
 فكيف يجعل أحد محل الخلاف دليلاً فان قالوا الدليل على انه محظور قول
 النبي صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة في خمر الأيتام لا تخلها ولحديث أنس نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم أن يتخذ الخمر خلا قلنا قد بينا ان ذلك لم يصح وان صح
 فنحمله على الكراهة وانما ذلك انما قصد به الردع في أول الحال كما قلت أنت
 في كسر الدنان وأما قوله كذب المحرم فان ربح المحرم لا يفيد مقصوده لان
 العلة التي حرمة موجودة وهي المحرمية يكون في المحرم أو احرام وهي الموجودة
 في حال المحاولة وههنا العلة الخمرية واذا زالت ورجعت خلا عادت الى الحل فلم
 يبق شيء يحرمها ولا خلاف انه اذا زالت العلة زال الحكم (فان قيل) اذا طرح
 فيها ما يخللها نجس فاذا تخللت بقي ذلك الخلط نجساً فنجسها لأنه قد نجس
 علاقاتها (قلنا) هذا كلام فاسد لأنك لا تقدر جزء من أجزاء الخمر لقي جزءاً
 من الخلط الا وقد استحال خلا فزال العلة كلها كالدن اذا صارت الخمر خلا
 طهر لأنك لا تقدر جزءاً من أجزاء الخمر يقتضي نجاسة الا وقد زال فقد صار
 الدن طاهراً (السابعة) قوله ان رجلاً أهدي الى النبي صلى الله عليه وسلم راوية
 خمر يعني مزادة وهي زق كبير فاذا عظمت جعل فيها من أسفل وتسمى

باب ما جاء في بيع جلود الميتة والأصنام . حدثنا قتيبة حدثنا
الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد

الغزلاء وأصل هذا الاسم للنعبة من الماء أو الشربة فانها هي التي يخلق الله عند شربها الري فتسمى راوية مجازا ويقال للماء مرو مجازا أيضا والمرى هو خالق الري كالزراع خالق الزرع أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون وقولهم راوية أى ذات رى فهو مجاز ثان وتسمى الراية لقرب الماء وقربته راوية لانها تحمل لراوية فهو مجاز ثالث وتوهم بعض الغفلة ان الراوية هي الراية ولم يفهم هذا لمزيد ضعفه في العربية والحقائق (الثامنة) قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الذى حرم شربها حرم بيعها ظن القائل انها محرمة الشرب خاصة وغاب عنه علم عظيم وذلك انه لا منفعة فيها مقصودة الا الشرب واذا حرم مقصور الشيء لم يحز بيعها وضرب النبي صلى الله عليه وسلم للتحذير مثالا لليهودى بقوله في الحديث الصحيح لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملواها فباعوها وأكلوا ثمنها وان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه (التاسعة) قوله جمملوها يعنى أذابوها ليزول عنها اسم الشحم ويصير ودكا فكأنهم لم يبيعوا شحما ورأوا تعليق الحكم باسمها كما تفعل الطائفة السخيفة وكما فعلت الحنفية في الخمر فانها (١) عنه بزعمها اسم الخمرية وتشربه باسم آخر وهم الذين أنذر النبي صلى الله عليه وسلم فيهم في الحديث الذى يروى يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها خرجه البخارى كاملا (العاشرة) ابطال الجملة لاحلال المحرم اذا خالفت الشريعة (الحادية عشر) فى ذلك كله دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم اذا حرم لذاته لم يحز تصريفه للانتفاع به واذا حرم لمعنى أوفى حالة انقسم الحكم فيه واختلف الحال عليه دليله قول النبي صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح وهو بمكة يقول ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة

اللَّهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ يَقُولُ
 أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ فَقِيلَ يَا رَسُولَ
 اللَّهِ أَرَأَيْتَ شَحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ
 بِهَا النَّاسُ قَالَ لَا هُوَ حَرَامٌ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ
 ذَلِكَ قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشَّحُومَ فَاجْمَلُوهَا ثُمَّ بَاعُوه فَأَكَلُوهَا
 ثَمَنُهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ جَابِرِ
 حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

والخنزير والأصنام وبذلك تمت خمس وثلاثين (١) ففيل يارسول الله أرايت شحوم
 الميتة فإنه يطلى بها السفن وتدهن بها الجلود وتستصبح بها الناس قال لا هو حرام
 ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود ان الله حرم عليهم الشحوم
 فجملوهها فباعوه ثم أكلوا ثمنه وقد خرجه أبو عيسى بعد هذا أما انه
 استثنى من الميتة جلدها في الدباغ بما نبه عليه في الشاة التي تذكر فيها ميمونة
 وكذلك حرم بيع الخنزير لأنه لا يؤكل وقد عين في التحريم قرأنا وسنة بيد
 أن مالكا وغيره اذا نوى في الانتفاع بشعره في الخنزير لأنه طاهر لا تحريم فيه
 ولا يدركه تحريم الموت ولا أعلم دليلا يخصصه ويلزم مالكا والاوزاعى ومن
 ساعدهما الدليل الذى أخرجه من عموم تحريم العين في ذكره وقد زاد على
 ذلك أبو يوسف فقال يطهر جلده بالدباغ ولا يجوز حمله على الشاة
 الميتة لأن ذلك التحريم فيها لعارض وهذا أصل في الحياة فيبقى بعد الممات وأما
 الأصنام فما أحقها بالتحريم وأوكدها فيها لأن هذه الأعيان اذا كانت محرمة

باب ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة . حدثنا أحمد بن عبدة
الضبي حدثنا عبد الوهاب الثقفي حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لنا مثل السوء
العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه قال وفي الباب عن ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لأحد أن يعطي عطية فيرجع فيها إلا
الوالد فيما يعطي ولده حدثنا بذلك محمد بن بشار حدثنا بن أبي عدي عن حسين
المعلم عن عمرو بن شعيب أنه سمع طاوسا يحدث عن ابن عمر وابن عباس

وهي من جملة المعاصي فالأصنام التي هي من قبيل الكفر أولى فاذا كسر لم يكن
صنما فجاز بيعه خطبا ان كان من عود أو صخرا أو قرصا ان كان من ذهب أو
فضة وفيه دليل على تحريم بيع الآلات التي ينتفع بها الآدمي معصية وهل يدخل
فيها البوق وأسبابها ينبغي على جواز استعمالها في الأعراس والاعياد وإذا كثرت
تذرع الناس بها إلى المعاصي فبعث من أصلها (الثانية عشرة) إذا نجس
الزيت أو العسل واللبن بما يقع فيه من نجاسة فهل يحرم بيعه أم لا يتركب على
تنجيسه أولا وقع فيه فعلى رواية المدنيين عن مالك في المائع كالماء في أحد القولين
وهو الصحيح لا ينتجسه ألا ما غيره أو ينزل على درجة الماء كل قول أو ينتجس
بكل ما وقع فيه فاذا جعلناه كالماء لا ينتجس إلا بتغيير فلا كلام وإن قلنا أنه
بخلاف الماء فاختلف علمائنا فيه فمنهم من قال يطهر ومنهم من قال ينتفع به
في غير المسجد وكل ذلك يروى عن مالك وإذا قلنا بذلك جاز بيعه وبين به لأننا
قد بينا أن كل منفعة مأذون فيها شرعا جاز بيعها وأخذ العوض عنها وكذلك

يَرْفَعَانِ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ ۞ قَالَ أَبُو حَنِيسَةَ
 حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى
 هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَغَيْرِهِمْ قَالُوا مَنْ وَهَبَ هَبَةً لَدَى رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا وَمَنْ
 وَهَبَ هَبَةً لَغَيْرِ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا مَا لَمْ يَثْبُتْ مِنْهَا وَهُوَ قَوْلُ

العسل واللبن إذا نجسا جاز الانتفاع بهما في علف البهائم وذى الجناح ومبادلته
 ثم لا تكليف عليه وليس ذلك إلا مبنى على اختلاف العلماء لتعارض الأدلة
 عليه فلا ينزل منزلة من قال الدليل قطعاً على إبعاده ووقع الردع والزجر عنه
 وعظم الوعيد فيه كالخنزير والخنزير لا ترى إلى وعيد الله في الخمر حتى أوحى إلى رسوله
 في الخبر الصحيح من باع الخمر يشقص الخنازير وهذا حديث بديع لم يفهمه
 قوم حتى قالوا إن معنى قوله يشقص أى يذبحه بالمشقص وهو نصل عريض وهذا إما
 ير بأمره بنفسه على أن يضيفه إلى الرسول لما فيه من تكلف القول وضعيف
 الاستعارة وتقليل الكناية على مهاد الفصاحة وإنما معناه فليفضه وليجعله
 أشقاصاً فيقول منه حلال ومنه حرام وذلك أن الله حرم شرب الخمر فمن أراد
 أن ينقض حالها فليجعل الشرب وحده حراماً ويجوز البيع فليفعل كذلك في
 الخنزير فإنه لا فرق بين الحالين والذاتين والحكمين وأخاف أن يدخل فيه من
 قال تشقصاً منه وهو الشعر حلال والله أعلم وهذا بما وهم فيه من رأيه تعرض
 لتأويله وهذا الباب الحق إن شاء الله (الثالثة عشرة) لعنة اليهود والنصارى
 جائزة في الجملة بهذا الحديث وغيره ولا يلعبن معين منهم في حياته حتى يموت
 صلى ذلك قد بيناه في الأحكام وكذلك يجوز لعن السارقين والظالمين والكاذبين

الثَّوْرِيُّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هِبَتِهِ إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطَى
 وَلَدَهُ وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطَى عَطِيَّةً فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطَى وَلَدَهُ
 ﴿باب مَا جَاءَ فِي الْعَرَايَا وَالرُّخَصَةِ فِي ذَلِكَ﴾ حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا
 عَبْدُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ اسْحَقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ

وَأَمْثَالُهُمْ عَلَى الْعُموم وَلَا يَخْصُ بِذَلِكَ وَاحِدٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ هُنَا (الرابعة عشرة)
 لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة ذكره ولم ينزله والله أعلم
 لمن فات التنزيل من الذوات وتنزيل يفتقر إلى علم وافر وذلك يكون مشبهان
 أحدهما تب من جهة تصور الوجود والثاني من جهة كثرة الاثم فأما تنزيلها وترتيبها
 من جهة الوجود فهو المعتصر ثم العاصر ثم البائع ثم الآكل الثمن ثم المشتري
 ثم الحامل ثم المحمولة إليه ثم المشتراة له ثم الساقى ثم الشارب وأما من جهة كثرة
 الاثم وعظم الوزر فهو الشارب ثم الآكل ثمنها ثم البائع ثم الساقى وسائرهم
 يتعاونون في الدركات في الاثم وقد يجتمع الكل منها في شخص واحد وقد
 يجتمع البعض ونعوذ بالله من تضاعف السيئات وأصلها (الخامسة عشرة)
 هذا كما قلنا على العموم في اللعن جائز فأما على التعيين فلا يجوز في البخارى
 أن رجلاً كان يرعى حمارة كان يؤتى به النبي صلى الله عليه وسلم سكراناً فيأمر
 بجلده فقال رجل من القوم لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم لا تكونوا أعوان الشيطان على أخيك (السادس والثلاثون) نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم عن المعاومة ورخص العرايا رواه جابر وخرجه عن أنس
 عيسى عن جابر عن يسع السنين والمعنى واحد فان المعاومة مفاعلة من العام

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمِزَانَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لِأَهْلِ الْعَرَايَا
 أَنْ يَبِيعُوا بِهَا بِمِثْلِ خَرَصِهَا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ * قَالَ أَبُو عَلِيٍّ
 حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ وَرَوَى
 أَيُّوبُ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمِزَانَةِ وَبِهِذَا الْإِسْنَادُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
 عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا

وهو السنة وكان يباعا يبتاعه أهل الجاهلية كان يبيع أحدهم ثمرة الثلاثة أعوام
 وأكثر وذلك لا يجوز لأن يبيع المعدوم لا يجوز إذ لا يجوز بيع الموجود الغائب
 للضرر فالمعدوم أولى منه ألا يجوز ولهذا قال ابن عباس قدم النبي صلى الله عليه
 وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال من أسلف فليسلف في
 كيل معلوم إلى أجل معلوم وهذا باب نسج عليه أبو عيسى وفصححه بحرنا عليه
 ذيل الصمت وتركناه إلى غير هذا الوقت قال ابن العربي انتهت مناهي أبي عيسى
 وعدنا إلى ترتيبه

باب كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة^(١)

الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان
 بالحيوان نسيئة حديث حسن صحيح وسماع الحسن من سمرة صحيح وروى الحجاج
 ابن أروطة عن أبي الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحيوان اثنان
 بواحد لا يصح نساء ولا بأس به يدايد حديث حسن (الاسناد) قال ابن العربي
 رحمه الله اختلف في سماع الحسن من سمرة قال البخاري هو صحيح والدليل

(١) تقدمت في المتن هذه الأبواب الآتية وهكذا هي في نسخة الشارح

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ اسْحَقَ . حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ
ابْنُ حَبَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى
أَبِي أَبِي أَحْمَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي
بَيْعِ الْعَرَايَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ كَذَا حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ دَاوُدَ
ابْنِ حُصَيْنٍ نَحْوَهُ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَرَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ
زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا

حديث العقيقة خرج فيها سماعه منه وكذلك قال علي بن المديني كما ذكر أبو
عيسى عنه وقال ابن معن حديث الحسن عن سمرة صحيفة ويحتمل أن يكون سمع منه
بعض حديثه ثم وجد صحيفة عنه فحدث بها عنه وذلك جائز إذا صححت عنده وما كان
الحسن ليحدث ما لم يصح قال البخاري حديث الحيوان بالحيوان نسيئة من
طريق عكرمة عن ابن عباس الثقة روه عن ابن عباس موقوفاً أو عن
عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل (الاحكام) في الأولى قال
ابن العربي رحمه الله اختلف العلماء في ذلك على أربعة أقوال (الأول)
أنه حرام قاله سفيان وأحمد وأهل الرأي (الثاني) أنه مكروه قاله
عطاء (الثالث) قال مالك إذا اختلف الأجناس فإن بيعه نسيئة وإن تماثلت
لم يحز (الرابع) قال الشافعي يجوز لكل حال واحتج بحديث عبد الله بن عمر

بخرصها ٥ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ
 حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ
 وَأَحْمَدُ وَاسْتَحَقُّ قَالُوا أَنَّ الْعَرَايَا مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ جُمْلَةِ نَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ أَذْنَهِيَ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَحَدِيثِ
 أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالُوا لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَادُونٌ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَمَعْنَى هَذَا عِنْدَ
 بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ التَّوَسُّعَةَ عَلَيْهِمْ
 فِي هَذَا لِأَنَّهُمْ تَشَكَّرُوا إِلَيْهِ وَقَالُوا لَا نَجِدُ مَا نَشْتَرِي مِنَ الثَّمَرِ إِلَّا بِالثَّمْرِ فَرَخَّصَ
 لَهُمْ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَنْ يَشْتَرَوْهَا فِيمَا كَلَوْهَا رُطْبًا

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يَجْهَزَ جَيْشًا فَنَعَرَتِ الْإِبِلُ فَأَمَرَهُ أَنْ
 يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصٍ مِنَ الصَّدَقَةِ فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرِينَ إِلَى أَجْلِ الصَّدَقَةِ
 وَعَضُدُ هَذَا بَانَ الْحَيَوَانُ لَيْسَ مِنْ أَمْوَالِ الرِّبَا فَيُرَاعَى فِيهِ التَّفَاضُلُ وَالنِّسَاءُ
 وَاحْتِجُّ مِنْ مَنَعَ ذَلِكَ بِحَدِيثِ سَمُرَةَ الْمُتَقَدِّمِ وَصَحِّحَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَقَالَ بِهِ وَاحْتِجُّ
 مِنْ كَرِهَ ذَلِكَ بَأَنَّ قَالَ لَمَّا تَعَارَضَ الْحَدِيثَانِ صَارَتْ شَبَهَ فِكْرِهِتِ وَلَمْ تَحْرَمْ
 وَجَاءَ النَّاقدُ الْجُهَيْدُ مَالِكٌ فَقَالَ إِنَّ الْحَدِيثَيْنِ لَمَّا تَعَارَضَا كَانَ حُكْمُهُمَا عِنْدَ
 التَّعَارُضِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا إِنْ أُمِكنَ وَالْأَوْقَعُ التَّرْجِيحُ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُمْكِنٌ بَانَ
 يَكُونُ حَدِيثُ جَابِرٍ مَحْمُولًا عَلَى الْجِنْسِ الْوَاحِدِ وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ مَحْمُولًا عَلَى
 الْجِنْسَيْنِ وَإِذَا أُمِكنَ الْجَمْعُ لَمْ تَعَارُضْ وَلَا وَجِبَ تَرْجِيحُ وَيَعَضُدُ هَذَا قَوْلُهُ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ عِبَادَةِ فَإِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ فَيَبْعُوهُمَا كَيْفَ شِئْتُمْ وَإِنْ كَانَ

باب منه . حدثنا الحسن بن علي الحلواني الخلال حدثنا
 أبو أسامة عن الوليد بن كثير حدثنا بشير بن يسار مولى بني حارثة أن
 رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن بيع المزبنة التمر بالتمر إلا لأصحاب العرايا فإنه قد أذن
 لهم وعن بيع العنب بالزبيب وعن كل تمر بخمره . قال أبو عيسى هذا
 حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه

يدأ بيد يشرط عند اختلاف الجنس التقابض (فان قيل) انما شرط
 التقابض عند اختلاف الجنس فما شرط فيه التماثل عند اتفاق الجنس
 والنقد (قلنا) هو مطلق في أعمال الجنس كله حيث كان يؤكده أن الربا
 والنقدية انما ركنها وصفان القوت والجنس فاذا اجتمعا كان التماثل والنقد
 اذا انفرد القوت وجب النقد وحده وكذلك اذا انفرد الجنس يجب النقد
 وحده وليس لهم على هذا الكلام دليل ينفع وقد بيناه في موضعه في مسائل الخلاف
 وعقب أبو عيسى هذا بحديث جابر جاء عبد الى النبي صلى الله عليه وسلم فبايعه
 ينفع على الهجرة ولا ينفع النبي صلى الله عليه وسلم (١) أنه عبد فجاء سيده يريد ففقال
 النبي صلى الله عليه وسلم بعنيه فاشتراه بعبدين أسودين ثم لم يبايع أحدا بعد
 حتى يسأله أعبد هو قال حسن صحيح قال ابن العربي وهذا الحديث خارج على
 الأصل لأن الشراء يحتمل أن يكون بعبدين نقدا بل هو الظاهر وانما ابتاعه
 النبي صلى الله عليه وسلم لأن البيعة لما انعقدت على الهجرة والكون معه كره
 أن تنتقض فأمضاها بأن ابتاعه ولم أعلم اسمه وقد كان سيده يعلمه ونقض الهجرة

(١) هكذا بالأصل

فحكم الرق فان حق السيد يقدم على حق الله عند العلماء لأن الله هو الغني الحميد والخالق هم الفقراء (١) فقرهم بتقديم حقهم والكل حقه وفضله (نبيه) على دستور هذه جملة المعاني التي ذكر وينضاف اليها تمام ستة وخمسين بينها في كتاب الاحكام وكلها ترجع الى سبعة أقسام . صفة العقد . المتعاقدين . العوضين . حال العقد . ويحضرها في عملية الفساد ثلاثة أنواع الربا الباطل الغرر ويرجع الغرر الى الباطل فيكون الكل اثنان ترجع الى آيتين الأولى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الثانية وأحل الله البيع وحرم الربا وتعضد هذه قاعدة المصلحة في موضعه ترى ذلك مبينا ان شاء الله

باب الخنطة مثل بمثل

أبو الأشعث الصنعاني بصنعاء دمشق واسمه شراحيل ابن أدة عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب مثلاً مثل والفضة بالفضة مثلاً مثل والتمر بالتمر مثلاً بمثل والبر بالبر مثلاً بمثل والشعير بالشعير مثلاً بمثل فمن زاد وازداد فقد أربى يبعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدايد وقد رواه بعضهم فقال يبعوا البر بالشعير كيف شئتم يدايد قال ابن العربي رحمه الله هذا الحديث أصل من أصول الشريعة انفرد به عبادة بن الصامت الشامي المقدسي بلفظه شاهدت قبره ببيت المقدس عند باب محراب داود وهو كان أمام المسجد الأقصى طهره الله وفي الصحيح عن عمر واللفظ للبخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم البر بالبر والشعير بالشعير وفي مسلم عن أبي الأشعث قال غزونا غزوة وعلينا معاوية وذكر الحديث فقال عبادة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح الاسواء بسواء عينا بعين فمن زاد وازداد فقد أربى الآخذ والمعطى فيه سواء وفي طريق آخر لمسلم عن عبادة مثل بمثل سواء بسواء يدايد وخرج عن أبي هريرة اذ

اختلفت أنواعه ومثله بلفظه عن ابن عمر (العربية) قوله عينا بعين ير يدمر تيا
 بمرئى لا يكون غائباً بغائب ولا غائباً بحاضر والمعنى هو النقدان وقال الخطابي
 ماداما غير مسكو كين فهما تبر فاذا ضربا سكة كانا عينا (الاحكام) فى الاولى
 اختلف الناس فى جريان الربا فى الاموال على أربعة أقوال (الاول) أنه فى جميع
 الاموال على اختلاف أصنافها من مكيل وموزون ومعدود ومما لا يدخله شيء
 من ذلك عادة وان تصور فيه أخبرنى بذلك الطويسى الأكبر وغيره عن أبى
 المعالى وذكره عن أبى الماحشون (الثانى) يجرى فى كل مكيل وموزون
 (الثالث) يجرى فى كل مطعوم (الرابع) يجرى فى كل مقتات ولما استقر
 الأمر فى الشريعة على هذه الأقوال أنشأت المشيئة وجاء الوعد الصادق فى ظهور
 البدع قولاً ان الربا مقصور على ما ذكره النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث عبادة
 لا يتعداه فكان حقه ان يقابل بالقتل فقبول بنفوذا المشيئة بالتناظر^(١) حتى صارت
 قوله وأخذ بها من نفذت البدعة عليه المشيئة وأما قول ابن الماحشون المذكور
 فلا أعلم له وجهاً فان الصحابة كما احتزرت عن الربا فى غير الأعيان الستة التى
 ذكر النبى صلى الله عليه وسلم كذلك استرسلت على ما ليس بمطعوم ولا
 مقتات ولا مكيل ونصر النبى صلى الله عليه وسلم على منعه فى الحيوان بوجه
 فان كان أراد ابن الماحشون بالنسيئة فهو عام فى كل مال ولعل أبا المعالى لم يفهم
 عنه فان ثبت أن غير هذه الأعيان يجرى فيها الربا كما يجرى فيها فلا يخلو أن
 تكون العلة الطعم وذلك ضعيف فان من جهة الطعم فيها واحدة فلا فائدة
 فى التكرار وكذلك جهة الكيل بل هو أبعد وأيضا فان الكيل مخلص من الربا
 فكيف يكون هو العلة فلم يبق الا القوت منه بالبر على ما يقتات فى حال الاختيار
 وبالشعير على ما يقتات فى حال الاضطرار والتمر على القوت الذى يتحلى به
 كالزبيب والعسل ونبه بالملح على ما يصلح الأقوات من التوابل الطعام والاكل
 ونبه بالذهب والفضة على ما يتخذ أثمنا للأشياء وقيم المتلفات كالقماش ونحوها

وهذه حكم ماغاص على جوهرها الا مالك وقد بينهاها في مسائل الخلاف على التمام فلينظر هنالك ان شاء الله وقد وقع لمالك ان الربا يحرم في كل مكيل وموزون من المطعومات وان كان أخضر وذلك عندي والله أعلم لأنه بلغه أن القواكه في بعض البلدان تزيب وتدخر وقد شاهدنا من ذلك كثيرا فاذا كانت مدخرة لاتحل كادخار البر وحبسه للقوت التحقت بالتمر والعسل وقد ذكر الناس عن أصحابهم وذكر علماءنا عن مالك أن علة الربا في التقدين كونها قيم الأشياء المتلفة وأنها علة قاصرة لاتتعدى وقال مالك انها تتعدى الا ما يتخذها الناس ثمنا للأشياء حتى لو اتخذ الناس الجلود بينهم أثمانا يجرى فيها الربا وقد رأيت أهل بغداد يتجرون بالخبز حتى ان الحمام بها يدخل وبه يبتاع كل ادم فاذا اجتمع عندهم أو ردوه على الخباز بارداً وباعه بسعر آخر حتى يعنى بالآكل اذ لا يعاد ثانية الى الشراء به فصارت العلة عند مالك معنوية وهو الصحيح (الثانية) لما قال النبي صلى الله عليه وسلم الشعير بالشعير والبر بالبر صار الشعير صنفاً آخر من البر عندهم الا أن مالكا انفرد بأنه صنف واحد لأجل حديث معبد ابن عبد الله في الصحيح أنه رد ابتياع غلامه لقمح بشعير متفاضلا وقال في عذره اني أخاف أن يضارع وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انهما صنفان وجواز التفاضل بينهما كما تقدم فلا وجه للمضاربة والاحتباس من الشبهة مع وجود النص (الثانية) قال ابن العربي ما يجمله كثير من الناس الذين لم يتصوروا في حقائق الاستدلال ظنهم ان في جريان الربا في هذه الاشياء مختلف فيه لما روى أن معاوية غزا فغنموا آنية من فضة فأمر معاوية أن يبيعها أعطيات الناس فذكر عبادة الحديث فلما سمع عبادة يقول هذا فجلس وجمعها وقام خطيبا فقال ما بال رجال يحدثونا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث قد صحبناه فلم نسمعها منه فبلغ ذلك عبادة فقام وأعاد الاحاديث وقال لنحدثن ما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رغم معاوية قال ما أبالي ان أصحابه

في جنده ليلة سوداء وقال لا أسأ كنك بأرض أنت بها ورحل الى المدينة فقال
له عمر ما أقدمك فآخبره قال ارجع الى مكانك فقبح الله أرضا
لست بها ولا أمثالك وكتب الى معاوية لإمرة لك عليه وقد ثبت
أيضا أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال
له أبو الدرداء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال له
معاوية ما أرى في هذا بأسا فقال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أنا أخبره
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخبرني عن رأي لا بأسا كنك بأرض أنت
بها وجاء الى المدينة وكتب عمر الى معاوية ألا تبس ذلك الا مثلا بمثل يدا بيد
وقال ابن العربي رحمه الله كانت الصحابة اذا اختلفت في الأشياء لأجل مغيب
كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاوية انما رد حديث أبي الدرداء وعبادة
على رسم التوقف للثبوت كما فعل عمر بأبي موسى في الاستئذان حين رده وشدد
عليه وطالبه بالبينة على قوله فلما كتب عمر الى معاوية بذلك امثله وقدرى
أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب الى عماله بنحوه أو كما جرى بين أبي سعيد
وابن عباس حين بلغه أن ابن عباس يفتي بجواز التفاضل في الذهب والفضة
نقدا فلقبه بأنكر عليه فقال لا علم لي أنتم أصحاب محمد إنما أخبرني أسامة بن
زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الربا في النسيئة ورجع عن ذلك وما روى
عن سعيد أنه لم يرجع لم يصح قيل انه سئل عنه فأخبر أنه فارق قبل
موته بستة وثلاثين يوما وهو يقول ذلك وفي يوم يرجع الانسان في قوله
فكيف في ستة وثلاثين ومعنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم اثبات الربا في
النسيئة فيما لا يحرم فيه ربا الفضل وهذا يعضد قول مالك في تحريم النسيئة
في جنس كل شيء (الرابعة) انما أنكر عبادة على معاوية وفاء بعهده لأنه
بدرى بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا تأخذه فيه لومة لائم (الخامسة)
انما جوز ذلك معاوية لوجهين اما لأنه لما رآها آنية عدها سلعة فذهب

مذهب ابن عباس على ما روى أنه باعها بفضل أو رأى لكونها سلعة أن الأجل فيها جائز وقد اختلف الناس في السيف المذهب أو المفضل قال مالك إن كان الذي فيه من النقدين الثلث فأقل فجائز بيعه يدا بيد كذلك فعل الناس قديما ونحوه قال الثوري وقال الأوزاعي إذا كانت الحلية تبعا جاز بيعه أيضا نسيئة وهو قول ربيعة وقال الشافعي لا يجوز بمال كثيرا كان أو قليلا وقد قال ابن القاسم إن يبيع إلى أجل وفات مضى البيع وقال أشهب يمضى بالعقد ولا يفسخ فانهم يرون اختلاف العلماء بعد تقرر الشرع في جعل هذا المصوغ مقام السلعة مطلقا في كل حال أو في حال دون حال فكيف يستغربون على معاوية وابن عباس أن يقولوا ما قالوا ولما يستقر الشرع بعد والذي أرى في هذه المسألة أنها لا تجوز بمال قليلا كان أو كثيرا يفسخ أبدا قال مالك كل يبيع يفوت إلا الربا فانه يرد أبدا فان فأتت العين رد قيمة ذي القيمة ووزن ذي الوزن ونحوه عن سحنون (السادسة) قد استقر من أمر الشريعة في حديث ابن عمر وعبادة وأبي سعيد وأبي هريرة والبراء وجوب التقابض في ذلك كله كان جنسا أو جنسين في المجلس الذي وقع فيه التبايع قبل افتراقهما فتركب على ذلك مسائل كثيرة أمهاتها (١) لما قالها وهاعينا بعين تعين التقابض وحضور المبيعين ليقع التعين ولذلك قال علماءنا انه اذا حضر أى مجلس صرف ولم يكن عنده فاستقرض من جلسه يجوز لا أن يكون قبل التراضى والاتفاق الواجب في قوله يدا بيد عينا بعين هاوها واختلف في قوله هاوها وهى الثامنة فقليل معناه هاك أى خذ فلها حذفت الكاف عوضت منها الهمزة ثم حذفت المدة فيقال للواحد ها وللاثنين هاوها وللجماعة هاؤم ومن العرب من يقول هاك هاوها كماوها كم وجرى في ذلك كلام كثير لبابه عندي أن ها تنبيه وحذف حرف اعط لدلالة الحال عليه فأما اتصال الضمائر به فيدل على أنه المخاطب لأنه اذا قال ها فقد نبه فاذا قال ك فقد خصص فحصل المطلوب من الفهم وأما هاوهاوها

فقد قالوا فيه معنى أما وأمو أى ها فاقصدا وهذا ممكن لكن يعترض عليه أنه لم يستعمل منه شيئا في الواحد الا بالكاف فهي الأصل ولذلك أجرى بعض العرب الاثنين والواحد عليه في الكاف ولم يجز الواحد على قوله أما وأمو وقد قال الله ها أتم هؤلاء جادلتم عنهم فأضافها الى ضمير المرفوع والله أعلم (التاسعة) ان غلبها على التقابض بعد المتعاقدين قدر بعائق ليس منهما فقد غلط في ذلك أصحابنا وقسموه الى قصور من النظر واذا تحقق الفهم والغلبة بغير صنع منهما فان العقد لا ينفذ فان كان من أحدهما غلبة للآخر فقد نص مالك وابن القاسم على أن الصرف لا ينقص وهو صحيح لأن الاكراه على الفصل لا يثبت له حكم بحال (العاشرة) اذا وجد زيوفا في ذلك لعلمائنا وغيرهم تفصيل كثير جملمته أن ما يخرج زيفا بذلك ولا ينتقض به الصرف في الصحيح من المذهب بالدليل لأن البيع قد وقع بشرطه وما طرأ بعد ذلك لا يعترض عليه وقد اختلف علماءنا في ذلك وغيرهم على أقوال (الأول) أنه ينتقض الصرف في القدر الذي وجد فيه الزائف دون غيره كدرهم من دينارين (الثاني) قال أبو حنيفة ينتقض الصرف ان وجد الزيف في النصف أو أكثر (الثالث) يستبدل الرد كله ولو كان الاكثر وقال أبو حنيفة والأوزاعي والليث وأحمد وقتادة والحسن وابن سيرين وكذلك لو صار فيه جملة فعجز عن أكلها وناقده فيما وجده فقال ابن القاسم في المدونة وتنسخ الصفقة وقال في كتاب محمد لا ينتقض الا بقدر ما عجز وهو الصحيح ولا يضرهما ما ذكر أي وسيا أن مالكا إنما ينظر الى الفعل ولا ينظر الى القول وجملة الأمر أن من نقض الضرب نظر الى الصورة ومن جوزه نظر الى المقصود ومن بغضه نظر الى الأقل والاكثر فلذلك استحسان لتقدم الاحتراز منه في القليل ومن الغريب أن بعض أصحابنا يقول انه اذا أرضاه عنه صاحب لم يجز واذا تمسك به الآخر ولم يرده عليه جاز واذا كان الحق لله والنقض في الصرف معبدا فكيف جاز الصرف ان تمسك به وهو قد دفع اليه

على النقد مالم يقبض عنه نقدا فاذا سمح فيه بنظر فذلك النظر يوجب المسامحة على الاطلاق في نظرائه والله أعلم (الحادية عشرة) اذا كان العين مصوغا هل له حكم العينية الأصلية في الربا ولا ينبغي أن يكون فيه خلاف وقد قال أشهب في كتاب محمد يجوز أن يشتري نصف خلخال بما يصح أن يسلم اليه جميعه وانتقد الثمن وقال مالك في ذلك وفي الدينار لا يجوز ان يسلم اليه جميعه وهو الصحيح لأجل التقابض لم يكمل لأن الشركة تنفي خلاصه ويمكن أن يكون المفعول فيه علوان خروج الزيف لا يمكن الاحتراز منه فلذلك سقط اعتباره وأتم ترون أن العبادات المحضة لا يعتبر فيها عند جميع العلماء على اختلاف في التفصيل فلا يمكن الاحتراز منه فيها فكيف في المعاملات (الثانية عشرة) اذا كان العين مضموما الى سلعة فلا يخلو أن يكون مضموما معها أو مفترقا منها فان كان مضموما في الذكر مثل أن تبيعه عشرة دنانير أو دراهم وسلعة بسلعة أو بدنانير أو بدراهم فان ذلك لا يجوز عندنا وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ذلك جائز لأن الدنانير أو الدراهم من إحدى الجهتين يقابلها مثلها والباقي تقابلها السلعة فيخرج عن الربا والدليل على فساد هذا أن السلعة قد تحوز أكثر من الذي يقابل العين من الجهة الأخرى أو أقل فيظهر الربا وقد يمكن أن يقابلها مثلها فيصير الأمر مجهولا عند العقد والجهل بالتماثل في الأموال الربويات كالعلم في التفاضل في فساد البيع وللباب عقدان ذكرهما لنا علماءنا (العقد الاول) قال نضر الاسلام أبو بكر الشاشي في الدرس الصفقة اذا جمعت مالى ربا ومعها أو مع أحدهما ما يخالفه في القيمة سواء من جنسه أو من غير جنسه فان ذلك لا يجوز (العقد الثاني) قال أبو المطهر خطيب أصبهان قال لنا الحجدى الأصل في الأموال الربوية خطر البيع حتى يبيحه تحقيق التماثل وعند أبي حنيفة الأصل اباحة البيع حتى يمنع حقيقه التفاضل وما قلناه أصبح لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الذهب بالذهب والفضة بالفضة ولا البر بالبر

الحديث الا سواء بسواء عينا بعين يدا بيد فبدأ بالخطر وأباح بعد ذلك بالتماثل
وأما ان كان منظوما محزورا الى لؤلؤ أو خرز أو فجوزه أبو حنيفة وجماعة ومنعه
مالك وآخرون والمنع أصح لوجود المعنى المانع في المنظوم كوجوده في المنفصل
ويعضده ويبيّنه حديث حنش الصنعاني عن فضالة بن عبيد قال اشتريت قلادة
يوم خيبر باثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تباع
حتى تفصل هذا لفظ أبي عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح ورواه أبو داود
أيضا عن حنش عن فضالة بن عبيد قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر
بقلادة فيها ذهب وخرز وفي لفظ معلقة بذهب اتباعها بتسعة دنانير أو بسبعة
دنانير فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى يميز بينهما قال فردّه حتى يميز بينهما
وقد روى قوم عن أبي حنيفة ان كان الذهب أكثر لم يحز كنجوما قدمناه ليس
هذا بمذهب الجواز مطلقا ولو كان الذهب مائة دينار والسلعة خرزا ولؤلؤا
وثوبا يساوي درهما للأصل الذي قلنا عنه وهذا الحديث نص في الرد عليه
والمعنى الذي علمناه به قوى في بابه وقد جوز ذلك مالك في اليسر وجعل الحكم
في ذلك من باب الضرورة واحتياج الناس الى أن يجمع البيع والصرف في القليل
فجوزه بحكم المصلحة وهي قاعدة انفرد بها مالك في أصول الشريعة وقدمه دناها
في موضعها من مسائل الخلاف وقد اعترضوا على هذا الحديث باعتراضين
أحدهما قالوا انه مضطرب الرواية ففي كتاب الترمذي عن فضالة اشتريت وأن
الثن سبعة دنانير أو تسعة واذا كان مضطربا لم يدخل في حد الصحة والاعتراض
الثاني قالوا ان المبتاع قال للنبي صلى الله عليه وسلم اشتريت قلادة فيها خرز وذهب
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تفصل بينهما وفي رواية حتى يميز بينهما
يعني تميز وتفصل في الثمن فتقول الذهب بكذا والخرز بكذا ولم يرد فصل
أحدهما من الآخر ولا تميزه فان كل واحد منهما منفصل بذاته متميز بها
(فالجواب) أننا نقول على الاعتراض الأول ان الاضطراب غير مؤثر من

وجهين أحدهما أن الراوى قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم وليس ذلك بمناقضة لقوله اشترت لأنه إذا أراد الفعل الى مالا يسمى فاعله في خبر بعد التصريح به في آخر لا يكون اختلافا ولا اضطرابا (الثاني) أن اختلاف الرواية في الثمن لا يؤثر في صحة الحديث لأنه يجوز بطول المدى أن ينسى قدر الثمن فيحدث به تارة على حقيقته وينسى في أخرى فيزيد فيه أو ينقص منه والنسيان لبعض فصول الحديث لا يؤثر في الباقي إذا لم يرتبط ما تذكر بما نسي وأما قوله في الاعتراض الثاني أن معناه لا حتى يميز بينهما في صفتين بثمانين بشرط أن يكون كل واحد منهما غير منظوم مع صاحبه وتلك هي حقيقة التفصيل لأنه إن اشترى منه وسمى لكل واحد ما يقابله من العين وهما منظومان لم يصح من وجهين أحدهما أنه لا يعلم وزن المنظوم ولو علمه لم تأت فيه المرافعة الثانية أنه لا يصح أن يجتمع بيع وصرف في عقد كما بيناه في الأصل فيه أن التمييز شرط الصفقة والتفصيل الذي عينه النبي صلى الله عليه وسلم وجعله غاية لصحة البيع فلا بد من نهاية التمييز في كل واحد كما ذكرنا والله أعلم (الثالثة عشر) قال أبو حنيفة لا يشترط في الطعام بالطعام نقد المجلس وإنما ينبغي أن يكون حالا لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكالء بالكالء واختصر ذلك بالسلم وورد الشرع بالصرف وهو يقتضى بلفظه التقابض في المجلس وبقي قوله في سائر الأعيان يدا بيد نقدا بنقد يقال لما ييسر بنسيئة هذا بيع يدا بيد قال الله تعالى إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم وكفى عنه باليد لأن اليد آلة التعيين بالإشارة كما هي آلة القبض وقد عظم هذه النكته أهل ما وراء النهر قلنا لا تعظموا ما حقر الله قد قال عينا بعين وكذلك يدا بيد إنما هي إشارة الى ما لم يغيب وإنما سمي الغائب الحال يدا أو حاضرا مجازا والا حقيقة ذلك معاينته والله أعلم (الرابعة عشر) ذكر أبو عيسى في الباب حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر قال كنت أبيع الابل بالبيع فأبيع بالدينار فأخذ مكانها الورق وأبيع بالورق فأخذ مكانها الدينار فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته

خارجا من بيت حفصة فسألته عن ذلك فقال لا بأس بالقيمة وقال أسنده سماك
ابن حرب وأوقفه على بن عمر داود بن أبي هند وقال قد كره ذلك بعض
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورواه أبو داود وغيره فقال فيه لا بأس أن تأخذ
بسعر يومها مالم تتفرقا وبينكما شيء قال ابن العربي الذي منع من ذلك هو أبو
سليمة بن عبد الرحمن وابن شبرمة وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك إلا بسعر يومه
وقال المفسرون هذا مستثنى من بيع مالم يقبض وربح مالم يضمن إلا ما زاد
أبو داود في قوله بسعر يومه لأنه إن كان زائدا ففيه ربح مالم يضمن وإذا صح
الحديث وجب القول به على مذهب ابن أبي ليلى وإذا كان من قول ابن عمر
فقد تقدمت الأدلة على جواز ذلك (الخامسة عشرة) قوله إذا لم تتفرقا وبينكما
شيء كذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يدا بيد وقال عمر في حديث طلحة والله
لتعطينه ورقة أو لتردن إليه ذهبه وفيه أيضا دليل وهي (السادسة عشرة)
على أن الحاكم يحلف على حكمه والرجل الصالح يحلف على فعله ولا يدخل
ذلك في باب قوله ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا
بين الناس

فهرس

الجزء الخامس من صحيح الامام الترمذى

بشرح ابن العربى

صفحة	صفحة
٤٨	٢
٥١	٢
٥٥	١٠
٥٨	١٠
٦٣	١١
٦٣	١٢
وهى حامل	١٧
٦٥	١٩
زوج هل يحل له أن يطأها	٢٣
٦٨	٢٩
٧٠	٣٠
خطبة أخيه	٣١
٧٤	٣٢
٧٧	٤٠
٧٩	٤١
٨١	يطلقها قبل أن يدخل بها هل
يسلم أحدهما	٤٢
٨٤	٤٣
٨٧	

فهرس الجزء الخامس من صحيح الامام الترمذى

صفحة	صفحة
١٥٢ طلاق الأمة تطليقتان	٨٧ ما جاء يحرم من الرضاع ما
١٥٥ فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته	يحرم من النسب
١٥٦ الجد والهزل في الطلاق	٨٩ لبن الفحل
١٥٧ الخلع	٩٠ ما جاء لا تحرم المصة ولا المصتان
١٦٢ ما جاء في المختلعات	٩٣ شهادة المرأة الواحدة في الرضاع
١٦٣ ما جاء في مداراة النساء	٩٦ الرضاعة فوق الحولين
١٦٤ ما جاء في الرجل يسأله أبوه أن يطلق زوجته	٩٨ ما يذهب مذمة الرضاع
١٦٥ لا تسأل المرأة طلاق أختها	١٠١ ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج
١٦٦ طلاق المعتوه	١٠٢ ما جاء أن الولد للفراش
١٦٩ ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع	١٠٥ ما جاء في الرجل يرى المرأة تعجبه
١٧١ عدة المتوفى عنها زوجها	١٠٩ حق الزوج على المرأة
١٧٥ المظاهر يواقع قبل أن يكفر	١١٠ حق المرأة على زوجها
١٧٧ كفارة الظهار	١١١ كراهية اتيان النساء في أدبارهن
١٧٩ الإيلاء	١١٣ كراهية خروج النساء في الزينة
٢٨١ اللعان	١١٤ ما جاء في الغيرة
١٩٥ أين تعتد المتوفى عنها زوجها	١١٧ كراهية أن تسافر المرأة وحدها
١٩٨ كتاب البيوع	١٢٠ كراهية الدخول على المغيبات
١٩٨ ترك الشبهات	١٢٣ كتاب الطلاق
٢٠٧ أكل الربا	١٢٣ طلاق السنة
٢٠٨ التغليظ في الكذب والزور ونحوه	١٣١ ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة
٢١٠ ما جاء في التجار	١٣٤ ما جاء في أمرك بيدك
٢١٤ ما جاء فيمن حلف على سلعة كاذبة	١٣٧ ما جاء في الخيار
	١٤٠ ما جاء في المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة
	١٤٧ ما جاء لا طلاق قبل النكاح

فهرس الجزء الخامس من صحيح الامام الترمذى

صفحة	صفحة
٢٦٤	التبكير فى التجارة
ما يودى	٢١٦ الشراء الى أجل
٢٦٦	٢٢٠ كتابة الشروط
ما جاء اذا أفلس للرجل غريم	٢٢٢ المكيال والميزان
فيجد عنده متاعه	٢٢٣ بيع من يزيد
٢٦٧	٢٢٥ بيع المدبر
ما جاء فى النهى للمسلم أن يدفع	٢٢٧ كراهية تلقى البيوع
الى اللذمى الخمر يبيعها له	٢٢٩ ما جاء لا يبيع حاضر لباد
٢٦٨	٢٣٢ النهى عن المحاقلة والمزابنة
ما جاء فى أن العارية مؤداة	٢٣٣ كراهية بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها
٢٦٩ الاحتكار	٢٣٦ بيع جبل الحبلبة
٢٧٠ بيع المحفلات	٢٣٧ كراهية بيع الغرر
٢٧١ اليمين الفاجرة	٢٣٨ النهى عن بيعتين فى بيعة
٢٧٤ كراهية عسب الفحل	٢٤١ كراهية بيع ما ليس عندك
٢٧٥ ثمن الكلب	٢٤٥ كراهية بيع الولاء وهبته
٢٧٧ كسب الحجام	٢٤٦ كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة
٢٨١ كراهية بيع المغنيات	٢٤٧ شراء العبد بالعبد
٢٨٢ كراهية التفريق بين الوالدة	٢٤٨ الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل الخمر
وولدها فى البيع	٢٤٩ ما جاء فى الصرف
٢٨٨ الرخصة فى أكل الثمرة للاربعاء	٢٥٢ ابتياح النخل بعد التأبير
٢٩٠ كراهية بيع الطعام قبل استيفائه	٢٥٤ ما جاء البيعين بالخيار ما لم يتفرقا
٢٩٢ النهى عن البيع على بيع اخيه	٢٥٧ ما جاء فيمن يخذع فى البيع
٢٩٣ ما جاء فى بيع الخمر والنهى عن ذلك	٢٥٩ الانتفاع بالرهن
٢٩٤ النهى أن يتخذ خلا	٢٦٠ شراء القلادة وفيها ذهب وخرز
٢٩٥ احتلاب المواشى بغير اذن الأرباب	٢٦١ اشتراط الولاء والنهى عن ذلك
٢٩٩ بيع جلود الميتة والأصنام	
٣٠١ كراهية الرجوع فى الهبة	
٣٠٣ ما جاء فى العرايا والرخصة فى ذلك	

فهرس

الجزء السادس من صحيح الترمذی

بشرح ابن العربی

صفحة	صفحة
٥١	٢ ابتداء النخل بعد التأخير والعبد
٥٢	وله مال
٥٣	٣ خيار المجلس
٥٤	٧ الخديعة في البيع
٥٥	١٠ الانتفاع بالرهن
٦١	١٣ اشتراط الولاء والزجر عن ذلك
٦٣	١٦ الشراء والبيع الموقفين
٦٣	١٨ المكاتب اذا كان عنده ما يؤدى
٦٧	١٩ اذا أفلس الرجل فيجد البائع
٧٠	عنده متاعه
٧٢	٢١ العارية
حتى بسمع	٢٢ الاحتكار
٧٣	٢٤ اليمين الفاجرة
٧٧	٢٤ اختلاف المتبايعان
٧٩	٢٧ الخراج بالضمان
٨١	٣٠ الرخصة في أكل الثمرة للبار بها
٨٢	٣٠ حلب المواشى بغير اذن اهلها
٨٣	٣١ كراهية الرجوع في الهبة
ليس له أن يأخذه	٣٥ العرايا
٨٦	٣٨ كراهية النجش في البيوع
المدعى عليه	٣٩ الرجحان في الوزن
٨٩	٤١ انظار المعسر والرفق به
٩٢	٤٣ مطل الغنى
٩٧	٤٥ الملازمة والمنازمة
٩٨	٤٨ السلف في الطعام والتمر
٥١	ما جاء في الأرض المشتركة
٥٢	الخبايرة والمعاومة
٥٣	التسعير
٥٤	كراهية الغش في البيوع
٥٥	استقراض البعير والحيوان
٦١	النهي عن البيع في المسجد
٦٣	ابواب الاحكام
٦٣	ما جاء في القاضى
٦٧	ما جاء في القاضى يصيب ويخطئ
٧٠	الامام العادل
٧٢	القاضى لا يقضى بين الخصمين
حتى بسمع	
٧٣	امام الرعية
٧٧	لا يقضى القاضى وهو غضبان
٧٩	هدايا الامراء
٨١	الراشئ والمرثئ
٨٢	قبول الهدية واجابة الدعوة
٨٣	التشديد على من يقضى له بشئ
ليس له أن يأخذه	
٨٦	البينة على المدعى واليمين على
المدعى عليه	
٨٩	اليمين مع الشاهد
٩٢	العبد بين الرجلين
٩٧	من ملك ذا رحم محرم
٩٨	من أعتق شيئاً من ماله

صفحة	صفحة
١٥٣ المزارعة	٩٩ العمرى
١٥٦ ابواب الديات	١٠١ الرقى
١٥٦ الدية كم هى من الابل	١٠٣ الصلح
١٦١ الدية كم هى من الدراهم	١٠٥ ما جاء فى الرجل يضع على حائطه جاره خشباً
١٦٣ الموضحة	١٠٦ اليمين على ما يصدقه صاحبه
١٦٥ دية الأصابع	١٠٨ قدر الطريق
١٦٨ الغفو	١٠٩ تخيير الغلام بين أبويه
١٦٩ فيمن رضح رأسه بصخرة	١١٠ ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده
١٧٢ تشديد قتل المؤمن	١١٣ باب من كسر شيئاً
١٧٣ الحكم فى الدماء	١١٤ حد بلوغ الرجل والمرأة
١٧٤ الرجل يقتل ابنه	١١٧ فيمن تزوج امرأة أبيه
١٧٥ لا يحل دم امرئ مسلم	١١٨ ما جاء فى الرجلين يكون أحدهما أسفل من الآخر فى الماء
١٧٦ من يقتل نفساً معاهدة	١٢١ فيمن يعتق مملوكه عند موته
١٧٧ حكمولى القتل فى القصاص والعفو	١٢٣ فيمن ملك ذا رحم محرم
١٧٨ النهى عن المثلة	١٢٤ من زرع فى أرض قوم بغير اذنهم
١٧٩ دية الجنين	١٢٦ النحل والتسوية بين الولد
١٨٠ لا يقتل مسلم بكافر	١٢٨ الشفعة
١٨١ دية الكفار	١٣٥ اللقطة
١٨٣ الرجل يقتل عبده	١٤٣ الوقف
١٨٥ ارث المرأة من دية زوجها	١٤٥ العجاء جرحها جبار
١٨٦ القصاص	١٤٦ احياء الموات
١٨٧ الحبس فى التهمة	١٤٩ القطائع
١٨٨ من قتل دون ماله فهو شهيد	١٥٢ فضل الغرس
١٩٢ القسامة	

صفحة	صفحة
٢٣٨ فيمن يظأ البهيمة	١٩٥ ابواب الحدود
٢٤٠ حد اللواط	١٩٥ من يجب عليه الحد
٢٤٦ حد الساحر	١٩٨ دره الحدود
٢٤٩ التعزير	١٩٩ الستر على المسلم
٢٥١ ابواب الصيد	٢٠٠ التلقين فى الحد
٢٥١ ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل	٢٠١ دره الحد عن المعترف اذا رجع
٢٦٤ كراهية أكل المصبورة	٢٠٣ كراهية الشفاعة فى الحدود
٢٦٩ زكاة الجنين	٢٠٤ تحقيق الرجم
٢٧٠ كراهية كل ذى ناب ومخلب	٢٠٥ الرجم على الثيب
٢٧٣ الذكاة فى الحلق واللبة	٢١١ تربص الرجم بالحبل حتى تضع
٢٧٥ قتل الوزغ	٢١٤ رجم أهل السكتاب
٢٧٦ قتل الحيات	٢١٥ النفى
٢٨٢ قتل السكلاب	٢١٨ الحدود كفارات
٢٨٣ كراهية امساك الكلاب	٢١٩ اقامة الحد على الاماء
٢٨٧ ماجاء فى البعير اذا ند	٢٢١ حد السكران
٢٨٨ ابواب الاضاحى	٢٢٢ قتل شارب الخمر
٢٩٠ الاضحية بكباشين	٢٢٥ فى كم تقطع يد السارق
٢٩١ الاضحية عن الميت	٢٢٧ تعليق يد السارق
٢٩٢ ما يستحب من الاضاحى	٢٢٨ الخائن والمختلس والمنتهب
٢٩٦ ما يكره من الاضاحى	٢٢٩ لا قطع فى ثمر ولا كثر
٣٠٠ الاشتراك فى الاضحية	٢٣١ لا تقطع الايدى فى الغزو
٣١٣ العقيقة	٢٣٢ الرجل يظأ جارية امرأته
	٢٣٤ المرأة اذا استكرهت على الزنا

صحيح الترمذي

بشرح الامام ابن العربي المالكي

الجزء السادس

طبع على نفقة

عبد الواح محمد النازي

الطبعة الاولى

سنة ١٣٥٠ هجرية - سنة ١٩٣١ ميلادية

المطبعة المصيرية بالازهر

ادارة محمد محمد عبد اللطيف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب ابتياع النخل بعد التأبير والعبد وله مال^(١)

ذكر حديث ابن شهاب عن سالم ونافع عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
من باع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع ومن باع عبدا
وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع قال ابن العربي رحمه الله للثمرة ثلاثة
أحوال (أحدها) أن تكون معدومة في أجواف الشجر لما تخرج بعد (الثانية)
أن تطيب بالزهر والاحمرار أو الرطوبة واللين أو جريان الحلاوة في ذوات المياه
منها فالحالة الأولى أن يبيعها لايحوز من باب يبيع المعدوم والموجود المجهول
لايحوز لغرضه فكيف المعدوم الحالة الثانية الظهور وقد تقدم الكلام في بيعها
وصفته جائزا ومنوعا على معنى الإشارة (الحالة الثالثة) إذا بدا صلاحها ولا
خلاف في جواز البيع وقد اختلف الناس فيها على ثلاثة أقوال (الأول) قال
قوم إن كانت أبرت فهي للبائع إلا أن يشترطها المبتاع ومعناه إذا برزت عن
أكامها وانشق عنها خفاؤها وإن كانت كامنة فهي للمبتاع قاله مالك وغيره (الثاني)
قال آخرون هي للبائع في الحالين قاله أبو حنيفة (الثالث) قال ابن أبي ليلى
الثمرة للمبتاع في الحالين وهي مسألة مشككة لم أطلع في رحلتى على من عليها
مكتوبة أو مقولة الا شيئا واحدا من أعلام الدين اهتديت به وههنا أوردها
لنعظيم موقعها بيدع مما حصلت بها على الاختصار وأما قوله من باع عبدا
وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع حديث اختلف في اسناده عن ابن عمر
الى النبي صلى الله عليه وسلم أو عن أبي عمر فأوقفه قوم وأسند آخرون وأدار
الحديث بين نافع ومولاه سالم وكلاهما صحيح لأن إيقافه لا يناقض اسناده وقوله
وله مال يقتضى ملك العبد لأن الاضافة وقعت بالمال الى آدمى حتى يصح أن

(١) هذه الأبواب المقبلة قد تقدمت في المتن في الجزء السابق وهي هنا

كترتيب نسخة الشارح التي بأيدينا

يملك فملك بخلاف باب الدار وسرج الدابة والذي يوجب العلم في ذلك ويقطع العذر أنه يشتري العبد بالذهب وماله الذهب فيملكهما جميعا ولو لا أن المال الذي بيد العبد ملك له جاز للسيد أن يشترطه فيكون البائع قد باع منه صريحا ذهبيا وسلعة بذهب وهذا لا يجوز عند مالك في الكثير ولو لا أنه ملك للعبد وإنما دخل تبع لما جاز ذلك وهي رخصة من الشرع لا تعلق لها بمسائل الربا ولذلك قال ابن القاسم خلافا لأشهب لا يجوز أن يشترط بعده لأنه يخرج من طريق الرخصة التبعة إلى التصريح بالمبايعة فيكون سلعة وذهبا بذهب إلا أن يشترطه بعرض عنده أو يكون مال العبد عرضا حتى يخلص من الربا وهلة قال بعض المتكلمين روى الحديث على وجهين إلا أن يشترطه المبتاع والا أن يشترط فمن أثبت الهاء لم يحز عنده اشتراط البعض ومن اسقط الهاء جاز عنده اشتراط البعض (تنبيه) أن الضمير وإن سقط فانه مضمير عريضة ضرورة والمضمر والمظهر فيه واحد وقد بينا الفرق بين استثناء الكل من مال العبد أو بعضه في موضعه بدليله وقال الشافعي لا يجوز بيعه العبد بماله إلا بما يجوز به سائر البيوع وهو الأقوى في النظر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع وإذا اشترطه وجب أن يجري على حكم الشرع وقد قال قوم إن مال العبد تبع له في العتق والبيع ورووا في ذلك أثرا وقال آخرون إن ماله لسيدته فيهما جميعا قاله الشافعي وأبو حنيفة وغيرهما لأنه إذا لم يتبعه في البيع فالعتق مثله وقال مالك العتق خلاف البيع يتبعه ماله فيه لأنه إذا قال له أنت حر فقد رفع يده وجعل له حكم نفسه فيكون ماله له

باب خيار المجلس

ذكر فيه الحديث المشهور نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعون بالخيار ما لم يتفرقا أو يختارا قال فكان ابن عمر إذا ابتاع بيعا وهو قاعد قام ليحب له وروى عن حكيم بن حزام قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم البائعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وينا بورك لهما في بيعهما وان كانا كذبا وكتما محقت بركة بيعهما صحيح وذكر حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مقطوعا أخبرنا أبو الحسن الأزدي أخبرنا أبو الطاهر الطبري أخبرنا الدارقطني وذكر حديث الليث بن سعد عن ابن عجلان عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البائعان بالخيار ما لم يتفرقا الا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقيله قال ابن العربي رحمه الله اضطرب الناس في هذا الحديث اضطرابا كثيرا وقد ورد بألفاظ مختلفة والصحيح منها الإياع الخيار ومنها قوله أن يقول أحدهما لصاحبه اختر وروى يتفرقا عن عبد الله بن دينار كل يبيعان لا يبيع بينهما حتى يتفرقا الإياع الخيار وجملة ذلك أقوال (الاول) من الناس من رده لأنه خبر واحد يخالف أصول الشريعة فان البيع كما روى عن عمر يبيعان يبيع صفقة أو يبيع خيار فأما يبيع خيار كله فليس في الأصول (الثاني) منهم من تأوله لأن معناه المتبايعان المتراوضان في الإيجاب والقبول فان قال البائع بعث فلا أمر لم ينعقد وكل منهم بالخيار حتى يقول الآخر قبلت قاله محمد بن الحسن قال وهي حقيقة المتبايعين ماداما متشاعلين بالبيع فأما اذا كمل البيع وعقداه فليسا بمتبايعين حقيقة وانما يطلق عليهما اسم المتبايعين مجازا والحقيقة أولى من المجاز (الثالث) منهم من قال انما هما المتساومان ويقال لهما المتبايعان لأجل اقبالهما على البيع وشروعهما فيه ومقاولتهما عليه كما يقال المتقاتلان لمن حاول القتل مع صاحبه بالمشي والطعن والضرب ولما يقع بعد ذلك يروى عن أبي يوسف (الرابع) منهم من قال معناه ما لم يتفرقا بالأقوال وفيما أذن لنا أبو الحسين بن يوسف عن بشر عن أبي عمر الزهري أن أبا موسى النحوي سأل أبا العباس أحمد بن يحيى هل يفترقان واحد أم غيران فقال أخبرنا ابن الأعرابي عن المفضل فقال يفترقان بالكلام أو يفترقان بالأبدان (الخامس) قال بعضهم لو كان الأمر

كما قال مالك وأصحابه وغيرهم لخلي الحديث عن فائدة وسقط معناه وذلك أن كل أحد يعلم أن المتبايعين إذا قال البائع بعث وقبل أن يقول الآخر قبلت نعم وقبل أن يقول البائع بعث أن كل واحد منهما بالخيار على صاحبه لأن لكل أحد قوله وعقده ومالكه وملكه لا يشكّل هذا على أحد ولا يحتاج إلى بيان فإذا عقد البيع كانا متبايعين كما لا يكونا سارقين ولا زانيين إلا إذا فعلا ذلك فحينئذ يكونان بالخيار وقد روى أيوب عن نافع في بعض الفاظ الحديث إلا أن يقول لصاحبه اختر (السادس) قال مالك ليس لهذا الحديث عندنا حد معروف ولا أمر معمول به (السابع) قال أهل ما وراء النهر من الأصوليين هذه حاجة تعم من البلوى لا يقبل فيه خبر الواحد (الثامن) قال النهرية من الفقهاء المراد به خيار الاقالة التي في حديث عبد الله بن عمر ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله والدليل عليه أنه أضافه إليها والاقالة هي التي تقف عليها جميعا وترتبط بهما وأما خيار المجلس على مذهب الحكم فأنما هو لكل واحد منهما ملك بنفسه وبانفراده (التاسع) يأتي أن شاء الله التنقيح أما قولهم يخالف أصول الشريعة فقد تقدم الجواب عن هذا الفصل في حديث المصراة وكذلك التبايع في قوله أن هذا تعم به البلوى تقدم الكلام عليه في باب الذكر بغاية البيان في الوجهين وأما من حمل على المتساويين والمتحاورين بالإيجاب والقبول فالذي كان يليق بالفصاحة لو كان كما قالوه ويعضده بالشريعة أن يقول فيه المتبايعان بالخيار ما لم يتعاقدا والذي يدل على انتظام هذا واستقامته أنه كان يكون تقدير الكلام المتبايعان حقيقة بالخيار ما لم يعقدا ما تبايعا فيه فإذا تعاقدا فيه فهما بالخيار ما لم يفترقا عن مكان تبايعهما وكذلك ورد في الحديث وكذلك كان يفعل ابن عمر كما يأتي بيانه أن شاء الله وأما الذي نقله المفضل أو نقل عنه من الفرق بين التفعّل والافتعال فلا يشهد له القرآن ولا يعضده الاشتقاق قال الله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينات فقد كر

التفرق فيما ذكر فيه النبي صلى الله عليه وسلم الافتعال في قوله افترقت اليهود والنصارى على اثنين وسبعين فرقة وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة وأما الخامس فلا بأس به وهو مذهب الشافعي وابن عمر وأما السادس وهو قول مالك ليس لهذا الحديث عندنا حد معروف ولا أمر معمول به فمن لا تحصيل له من أصحابنا يظن انه يعني به ان عمل أهل المدينة بخلافه فقدم العمل عليه ولم يفعل ذلك ولا فعله قط ولا ترك قط مالك حديثا لاجل مخالفة المدينة له بعملهم وفتواهم وقد توهم عليه ابن الجويني فقال يروى الحديث عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتركه لعمل أهل المدينة يريد هنا الحديث ولم يفهم الجويني عنه بل أقام في جون فلم يتطالع عليه والذي قصد مالك من المعنى قوله هو أن النبي صلى الله عليه وسلم لما جعل المتعاقدين بالخيار بعد تمام البيع مالم يتفرقا ولم تكن تفرقتهما وانفصال أحدهما عن الآخر وقت معلوم ولا غاية معروفة الا ان يقوموا أو يقوم أحدهما على مذهب المخالف وهذا جهالة يقف عليها انعقاد البيع فيصير من بيع المنابذة والملاسة بأن يقول له اذا لمسته فقد وجب البيع واذا نبذته أو نبذت الحصة فقد وجب البيع وهذه الصفة مقطوعة بفسادها في العقد فلا يتردد الحديث ولم يتحصل المراد منه مفهوم وان كان فسر ابن عمر راويه بفعله وقيامه عن المجاس ليجب له البيع فان فسر به بما يبين الجهالة فيه فيدخل تحت النهي عن الغرر عموما وتحت النهي عن بيع الملاسة والمنابذة تنبيها وليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم ولا تفسيره وانما هو من فهم ابن عمر وتقديره وأصل الترجيح الذي هو معضلة الوصول ان يقوم المقطوع به على المظنون والاكثر رواية على الأقل فهذا الذي قصد مالك مما لا يدركه الامثلة ولا يتفطن له أحد قبله ولا بعده وهو إمام الامة غير مدافع في ذلك وكيف لابن الجويني أن يزوده في تأويل ان سلم في نقل هيئات يا أبا المعلى ليس هذا الموضع ترقى

اليه ولا تعالى في قدرك وافهم أمرك والله ينفعك بك برحمته على هذا فلتعولوا
 يامعشر المتفقهة والفقهاء وأما قول ما وراء النهر وقد قاله بعض العراقيين من ان
 المراد به خيارا لا قاله فليس ذلك بواجب وانما هو مندوب اليه ونحن نقضى به
 في الاحكام ونمضى عليه القضاء بالحلل والحرام (فان قيل) فقد قال مالك ان
 الخيار لا يتقدر بالمجلس في التملك ونحوه (قلنا) ذلك طلاق وهو يعلق على
 الاغوار والاختار وقدم زيد ودخول الدار فافترقا ومن العجب لابي المعالي
 ان شيخه الشافعي فسرهم فقال معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يبيع الخيار
 ان يخير البائع المشتري بعد ايجاب البيع فاذا خيره فاختر البائع فليس له خيار
 بعد ذلك فأين هذا من تفسير ابن عمر أو من معنى الحديث فأى الامامين أقوم
 قبلا وأهدى سبيلا اذا تمهدت الاقوال وشاعت الامثال وتبين لك المثال وقد
 روى أبو عيسى حديثا قال حدثنا عمر بن حفص الشيباني حدثنا ابن وهب عن
 ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم خير أعرابيا بعد
 البيع وقد قرأته على المبارك أخبرنا طاهر عن الدارقطني حدثنا أبو بكر
 النيسابوري حدثنا هلال حدثنا المعافى حدثنا موسى بن أعين عن يحيى عن أيوب
 ابن جريج أخبرنا أن ابن الزبير المكي حدثه عن جابر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم اشترى من اعرابي حمل خبط فلما وجب له قال له النبي صلى الله عليه وسلم
 اختر قال الاعرابي ما رأيت كاليوم مثله يبع عمرك الله بمن أنت قال من قریش
 وقال هذا حديث حسن صحيح وذكر حديثا غريبا عن أبي هريرة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا يقترب من بيع الا عن تراض^(١) وهذا كله خارج عن
 اتصال النذب الى العرض عن المشتري وعلى البائع أيضا لئلا يجري في المسألة
 غبن ويقع بعد ذلك ندم فيخرج عن طريق النذب الذي اليه نذب

باب الخديعة في البيع

ذكر حديث قتادة عن أنس أن رجلا كان في عقدته ضعف وكان يبتاع
 وأن أهله أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انه لا يصبر عن البيع فقال

(١) هكذا بالأصل

إذا بايعت فقل لها ولا خلافة وهذا حديث حسن غريب (العارضة) هذا الرجل هو منقذ بن عمرو جد واسع بن حبان ضرب مأهونة في الجاهلية فخلت لسانه فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فقال عمر فأنا سمعته يقول لا خزاية لا خزاية أخبرناه أبو الحسن علي بن الحسن الموصلي قراءة وسماعا بدار الخلافة عمرها الله أخبرنا أبو طاهر عبد الغفار بن محمد أخبرنا ابن الشيخ الأسدي أخبرنا بشر بن موسى حدثنا الحميدي حدثنا سفيان وقد روى أنه كان عمر مائة وثلاثين سنة وقيل أكثر فضعفت عقده لكبر سنه وقد روى أن حبان بن منقذ كان صاحب القصة والأول أصح وفي رواية عبد الله بن دينار عن أبي عمر أن رجلا ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيع فقال له إذا بايعت فقل لا خلافة وفي رواية غير مالك ولك الخيار ثلاثا في كل سلعة تباعها وروى الدارقطني أن أهله أتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا له احجر على فلان فإنه في عقده ضعف فنهاه عن البيع فقال اني لأصبر فجعل له الخيار ثلاثا وتعلق بها من قال لا يحجر على الضعيف العقدة وقال أبو حنيفة وإنما ينبغي لمن يحتاج بهذا الحديث على ترك الحجر على الضعيف العقل فجعل له الخيار ثلاثا من طريق الحكم فأى معنى للعمل ببعض الخبر وترك البعض لغير دليل ومن غريب الأمر في هذا الحديث أن الرجل المذكور كان يخدع في البيوع فيحتمل أن الخديعة كانت في العيب أو في الغبن في الثمن وليست قضية عامة فتحمل على العموم وإنما هي خاصة في عين وحكاية حال ولا يصح دعوى العموم فيها عند أحد حسبما ذكرناه في الأصول وإنما ينبغي أن يقال في هذا في غير هذا الحديث أنه كل مخصوص لصاحبه على صفة لا تتعدى إلى غيره (فان قيل) كيف تدعون الخصوص في هذا الحديث وقد أخبركم ابن أبي القاسم عن ابن أبي محمد عن ابن عمر قال حدثنا محمد بن مخلد حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه حدثنا أسد بن موسى حدثنا ابن لهيعة حدثنا حبان بن واسع عن طلحة بن يزيد بن كنانة

أنه كلم عمر بن الخطاب في البيوع فقال ما أجد لكم شيئاً أوسع مما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن منقذ أنه كان ضرير البصر فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة ثلاثة أيام ان رضى أخذ وان سخط ترك قال ابن عمر واخبرني أحمد بن اسحق بن بهلول حدثنا ابراهيم بن سعيد الجوهري حدثنا عبد ابن فروة عن ابن لهيعة عن حبان بن واسع عن أبيه عن جده قال قال عمر لما استخلف أيها الناس اني نظرت فلم أجد في بيوعكم شيئاً أمثل من العهدة التي جعلها النبي صلى الله عليه وسلم لحبان بن منقذ ثلاثة أيام وذلك في الرقيق قال ابن العربي قلنا هذان حديثان ضعيفان فيهما ابن لهيعة فلا متعلق فيهما لا سيما وقد ثبت ما هو أقوى منه أخبرنا أبو الحسن الأزدي أخبرنا الدارقطني عبد الله ابن احمد نصر الدقاق والحسين بن اسماعيل الحاملي قالوا حدثنا محمد بن عمرو بن العباس حدثنا عبد الاعلى عن محمد بن اسحاق قال وحدثني محمد بن يحيى بن حبان قال وهو جد منقذ بن عمر وكان قد اصابته آفة في رأسه فأصابته لسانه ونازعت عقله وكان لا يدع التجارة ولا يزال يغيب فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك فقال اذا بايعت فقل لا خلافة ثم كل سلعة تبتاعها بالخيار ثلاثة أيام فان رضيت فأمسك وان سخطت فارددها على صاحبها وكان عمر عمرًا طويلاً عاش ثلاثين ومائة سنة وكان في زمن عثمان بن عفان حين مشى الناس وكثر البيع في السوق ويرجع به الى أهله وقد غبن غبنًا قبيحًا فيلومونه ويقولون ابتاع فيقول انا بالخيار ان رضيت أخذت وان سخطت رددت قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار ثلاثاً فيرد السلعة على صاحبها من الغد وبعد الغد فيقول والله لا أحملها قد أخذت سلعتي وأعطيتني دراهمي فقال يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار ثلاثاً وكان يمر بالرجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول للتاجر ويحك ان قصد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان جعلها بالخيار ثلاثاً قال وما علمت ابن الزبير جعل العهدة ثلاثاً الا بذلك من أمر رسول الله

صلى الله عليه وسلم في منقذ بن عمر وهذا أصح من الاول ولو شارك في المرجع بالغبن أحدا لمنقذ بن عمر ولا أحتج به وقام في زمان الخلفاء بطلبه وانما تحققوا أن ذلك كان أمرا مخصوصا فلم يتعرض له أحد بنقض ليس له في الشريعة نظير وفيه اختلاف كثير في صفقة البيع وبيانه في الكتاب الكبير ومن أغرب ما فيه قوله واشترط ظهره الى المدينة ويعارضه قوله وأفقره ظهره الى المدينة والافقار هو الاعارة أخبرنا أبو محمد بن فضيل أخبرنا عثمان أخبرنا محمد بن عبد الملك أخبرنا أحمد بن ابراهيم حدثنا ابراهيم بن عبد الله القصار حدثنا محمد بن اسحاق بن خزيمة حدثنا يحيى بن محمد بن السكن حدثنا يحيى بن كثير أبو غسان العنبري حدثنا شعبة عن المغيرة عن الشعبي عن جابر قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم جملا فأفقرني ظهره الى المدينة وقد جعلها كثير من الناس أصلا في بيع وشرط كما تقدم ورأى أن هذه القصة أصلا وشرط كما في جواز الشرط في البيوع ولو كان على وجه الشرط لما جاز الا في اليسير من العمل والقليل من المدة رخصة وتوسعة واستثناء من المنهى عنه ورأى الشافعي وأبو حنيفة ومن تابعهما فيها قالوا ان ذلك لا يجوز ورأى الاوزاعي وأحمد واسحاق أنه جائز ويكون بيعا واجارة والمسألة دائرة بين نظرين اما أن يكون بيعا واجارة فليس في ذلك تناقض واما أن يكون اعارة لا يدخل على البيع شرط ولا وكسا ولا شططا ولا معاوضة وعليه يدل آخر الحديث في قول النبي صلى الله عليه وسلم لجابر أتراني ما كستك لاخذ جملك ودفع له الجمل والثمن بعد أن أطلقه له من حبسة الايداع وصيره عنده من أغبط المتاع

باب الانتفاع بالرهن

الشعبي عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الظهر يركب اذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب اذا كان مرهونا وعلى الذى يركب ويشرب نفقته قال وقد روى عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفا ولا

يعرف وقفه الا من طريق الشعبي (الاسناد) قال ابن العربي اختلف في لفظ هذا الحديث فروى هناد بن السرى أبو السرى عن ابن المبارك عن زكريا يعنى ابن أبي زائدة عن الشعبي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبن الدريحلب بنفقة اذا كان مرهونا والظهير يركب بنفقته اذا كان مرهونا وعلى الذى يركب ويحلب النفقة أخبرنا أبو الحسن الأزدي أخبرنا الطبرى أخبرنا الدارقطنى حدثنا أبو محمد بن صاعد حدثنا عبد الله بن عمر حدثنا العائدى حدثنا سفيان بن عيينة عن زياد بن سعيد عن الزهرى عن سعيد بن المسيب وهو متفق على صحته (العربية) تكلم الناس فى قوله لا يغلق الرهن والأمر فيه قريب لو قدر الله بالتقريب ومعناه لا يهلك فيذهب هدرًا ويمضى باطلا قال أبو بجير

وفارقتك برهن لا فكاك له يوم الوداع فأمسى الرهن قد غلقا يقال غلق الرهن بكسر اللام فى الماضى وفتحها فى المستقبل (الأحكام) فى مسائل (الأولى) اختلف العلماء فى هذا الحديث المتعلق بالرهن على أقوال الأول قال مالك والشافعى وغيرهما ظهر الرهن منفعة لمالكه وهو الراهن وعليه نفقته ليس للمرتهن فيه الا حق الحبس والوثيقة فى أداء ما ارتهن من الدين فيه (الثانى) قال احمد بن حنبل واسحاق الغلة للمرتهن والنفقة عليه يحلبه ويركبه بمقدار سواء ولا يزداد أحدهما على الآخر (الثالث) ويرجع ركوب المرتهن الدابة واستخدام العبد بقدر نفقته (الرابع) قال أبو حنيفة منافع الرهن عطل قال ابن العربى رضى الله عنه قد أتينا فى مسائل الخلاف من هذه المسألة على بيان شاف نكته أن مذهب أبى حنيفة فى غاية الضعف مخالف للحديثين اللذين تلوناهما آنفا عن سعيد بن المسيب عن الشعبي وكلاهما عن أبى هريرة مخالف للمعنى المعقول من الشريعة والمصلحة التى أتيت عليه الملة وكيف يصح أن ينعقد بين مسلمين عقد يودى الى اتلاف المال وذهاب المنافع هدرًا ان تكون

مباحة لمن تناولها بعد أن كانت متملكة محفوظة على صاحبها هذا لا يقتضيه لفظ العقد الذي بمقداره ولا حكمه وبعد بيان فساد هذا لم يبق الا مذهب أحمد ومذهب مالك وذلك يتبين بالبحث فان قوله الظهر يركب ولبن الدر يشرب اذا كان مرهونا لم يبين من الرأكب ولا الحالب ولو كان وسمى من الحالب والرأكب راهنا أو مرتهنا مالكا أو حابسا لكان الأمر بين ولا بما صح ما قرأنا في الدرس من قوله صلى الله عليه وسلم لا يغلق الرهن من راهنه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه لكان ذلك أيضا راهنا للخلاف ولكنه كان عضلا على المالكية في قوله وعليه غرمه اذ لا ترى أن الخسارة على الراهن في الرهن الا في الذي يغاب عليه على تفصيل أيضا وبما يجب أن تعرفوه أن مالكا رضى الله عنه كان يتوقى مخالفة الحديث كثيرا واما رجالاته فكانوا يسترسلون لأنهم لم يقرأوه فلما لم يصح هذا الحديث لم يبق الا أن الغلة والفائدة لمن له الملك وليس للراهن الا حق التوثق والحبس فان شاء الراهن أن يجعل للمرتهن الغلة بما يتفقان عليه كان ذلك له اذ كان الاتفاق جائز ولا يجوز أن يقول الراهن للمرتهن أركب وانتفع وخذ الغلة والحليب فانها معاوضة مجعولة لا تجوز باجماع وهذا هو الذي أراد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الحديث الصحيح الرهن يركب ولبن الدر يشرب أى لا يقطع رهنه الانتفاع للمالك بغلته على وجه لا يبطل حق الرهن وينفق عليه فان تخلى عن نفقته ولم يضعه المرتهن فله أن ينتفع بما أنفق على وجه المعروف فان تحاققا فصل بينهما بالمحاسبة والمراجعة قاله أبو ثور قال ابن العربي وهذه المسألة تنبنى على أصل وهو أن القبض هل هو شرط في استدامة الرهن فقال مالك هو شرط فان رجع الى يد الراهن بطل الرهن وقال الشافعى وغيره ان رجع الى يده لم يبطل الرهن فهذا الأصل ينبغى لمن أراد المسألة أن يستغل وعليه المعول وقديناه في مسائل الخلاف قوله وعليه غرمه وهى الثالثة الثابت الصحيح منه عن سفيان بن عيينة عن زياد له غنمه

وعليه غرمه وهذا إنما لم يرد إلا الراهن وإن كان لم يرد في الصحيح وفيه للعلماء ثلاثة أقوال قال الشافعي الرهن من الراهن إن هلك أدى المال الغريم وهو بيده أمانة وقال أبو حنيفة هو مضمون باقى وقال مالك إن كان مما لا يغاب عليه فهو أمانة وإن كان مما يغاب عليه فهو مضمون إلا أن تقوم بينة بخلافه فاختلف الروايات عنه فيه قال ابن القاسم تكون أمانة وقال أشهب قبضه على الضمان فلا يزول الوصف الذى قبضه عليه عنه والخبر عام إلا أن أصحابنا يرون أن يخصوا ما يغاب عليه من عمومه بالقياس ولا قياس فانهم عولوا على أن الرهن متردد بين الأمانة والمضمون فوجب أن يوفر عليه حكم الشبهين ولهذا لو صح إنما يكون ذلك الفرق بين أحوال الرهن لا بين أعيانه ومذهب الشافعي أظهر والله أعلم

باب اشتراط الولاء والزجر عن ذلك

ذكر فيه حديث عائشة وبريرة وشهرته أغنت عن بسطه وبحره عظيم المدى (العارضة) إن ابن خزيمة الحافظ انتهى فى معانيه الى نيف ومائتين وخمس وعشرين من فائدة ورواية قالت كانت فى بريرة ثلاثة سنين وما بينهما مندوحة للخلق فمن سريع وبطىء ومن مصيب ومخطىء وركن المسألة الحديث لمن اقتصد فيه مسألتان الأولى فى شراء العبد بشروط الغبن الثانية فى اشتراط ما لا يجوز فى العقد فأما الأولى فمنعه أبو حنيفة وغيره وأجازه فى جماعة مالك والشافعي والقياس مع أبى حنيفة لأن شرط فى البيع يناقض مقصود العقد لا يجوز وإنما عول على جوازه على حديث بريرة ولأصحاب أبى حنيفة فيه تأويلان (الأول) قالوا هذا حديث يناقض قاعدة الشريعة فى استحالة الأمر بالنهى لامتناع قلبه فيكون نسخاً أو حجة فى نفسه ولذلك لا يستقيم لأن قوم بريرة قالوا العائشة نبيعكمها على أن يكون ولاؤها لنا بعد أن قالت لهم عائشة فى رواية أبتاعها وأعتقها

وفي رواية ان أحب أهلك أن أعد لهم ثمنك عدة واحدة فعلت وفي أخرى ان أحبوا أن أفضى عنك كتابتك وسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابتاعها واعتقني وفي رواية ابتاعها واشترطى لهم الولاء لمن أعتق وهذه الروايات كلها تناقض قاعدة الشريعة في كل فصل منها قلنا أما قوله اشترطى لهم الولاء فقد قال قوم معناه اشترطى عليهم الولاء خلاف ما طلبوا وقد يأتي لهم بمعنى عليهم كما قال أولئك لهم اللعنة ولهم سوء الدار يعني عليهم وقال آخرون اعليهم بأن الولاء لمن أعتق وبناء شروط حيث ما وقع للاعلام ومنه اشراط الساعة أي علاماتها رواه الطحاوي عن الشافعي عن مالك وقيل اذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل لهم الولاء ويكون شرطاً باطلاً مضاف الى عقد صحيح لم يبين بعد ذلك أن الشرط ساقط فبين ذلك أن كل شرط لا يصح اضيف الى عقد صحيح يسقط الشرط ويصح العقد وقد قيل به كما تقدم في حديث الثلاثة الفقهاء ويكون بيانه بالفسخ بعد الشرط وأمضى كما كان فسخ الحج الى العمرة أبلغ وأمضى من الأمر بها قبل ذلك وقيل هذا إنما قاله النبي صلى الله عليه وسلم مؤكداً للتهديد وهي الثالث وقيل انهم أنفذوا البيع وأرادوا استبقاء الولاء وذلك هو الجائز وهو التأويل الثاني لأن يبالغ المكاتب جائز ويكون الولاء لمن كاتبه وموضع الانكار على عائشة واذا بيع المكاتب فانما يقع على كتابته بما يجوز من قبل ثمنه بعد الأجل تعجيل للعتق أما رقبته فلا سبيل اليها لأجل ما استقر من عقد الكتابة فيه وما كان النبي صلى الله عليه وسلم يغرم ويقول لعائشة غريمهم بالولاء واعطاه لهم ويرده بعد ذلك اليها وهذا ليس فيه غرور لانه إنما كان يكون غرورا لو حطوا لأجله من الثمن وهي قد قالت أعده لهم عدة واحدة وهو (الرابع) وقيل ان قوله واشترطى لهم الولاء غير محفوظ وهذا لا يساوي سماعه فانها محفوظة عن رواية مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وغيره وقد روى ذلك الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن

عائشة أن أهل بريرة أرادوا أن يبيعوها ويشترطوا الولاء فذكر ذلك
لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم اشتريها واعتقها وعن
ابراهيم بمثله خذها ولا يمنعك فانما الولاء لمن أعتق وخطب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأنكر اشتراط الولاء واللام بمعنى على أضعفها والتهديد
أقواها وذلك هو الحديث الذي يرويه عبد الله بن دينار ونافع عن ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته لقوله فيه وانما الولاء
لمن أعتق ورواية أبي عيسى وغيره لمن أعطى الثمن وولى النعمة وأخبر أنه لمن
تولى العتق لاغيره بلفظ الحصر وهى الألف واللام أو بكلمة انما هى أبلغ
حسبنا بيناه من ذلك فى مسائل أصول الفقه والخلاف وان ذلك له لم تجز
هبته فسمع من النبي صلى الله عليه وسلم النهى عن بيعه وسمع منه النهى عن هبته
لقوله الولاء لحمه كلحمة النسب وهذا بين بالغ وهو التأويل الخامس فان قيل
فكيف أجبت السائبة وهى هبة الولاء قلنا اختلف الناس فى عتق السائبة وقد
بيناه فى كتاب الأحكام وقد كرهه مالك واجازه سحنون وله صورتان احدهما
أن يقول أنت سائبة وينوى العتق والثانية أن يقول عتقك سائبة فيكون ولاؤه
عند ابن القاسم ومطرب عن مالك لجماعة المسلمين كما لو قال اعتقت عن فلان
الثانى قال ابن نافع وابن الماجشون يكون ولاؤه لمعتقه وبه قال أبو حنيفة
والشافعى وبه أقول وهى لفظة جاهلية لا ينبغى أن يرتب عليها حكم شرعى (تكملة)
قال ابن العربى رحمه الله فى هذا الحديث اختلاف كثير ومساق مضطرب وما أتقنه
الا أم أيمن الحبشى قال واللفظ للبخارى عنه دخلت على عائشة فقالت كنت لعبتة بن
أبى لهب ومات وورثنى بنوه وانهم باعونى من ابن عمرو والخزومى فأعتقنى ابن
أبى عمرو واشترط بنو عتبة الولاء فقالت دخلت بريرة على وهى مكاتبه فقالت اشترينى
واعتقنى قلت نعم قالت لا يبيعونى حتى يشترطوا ولا فى فقلت لا حاجة لى بذلك فسمع
ذلك النبي صلى الله عليه وسلم أو بلغه فذكر لعائشة فذكرت عائشة ما قالت فقال

اشترىها فاعتقها ودعهم يشترطون ما شاءوا فاشتريها عائشة فأعتقتها واشترط أهلها الولاء فقال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وإن اشترطوا مائة شرط فهذا نص في جواز الشراء على شرط العتق ولا تبالي عما شرط البائع على المشتري ما لم يحط من الثمن كما فعلت عائشة فإذا حط من الثمن شيئاً لم كان الشرط دخله الغرر وأكل المال بالباطل فلم يحز وهذا أصل الباب والله أعلم وقد أعاد أبو عيسى الحديث وهذا كلامه قال ابن العربي في هذا الحديث دليل على بيع المكاتب

باب الشراء والبيع الموقوفين

حديث حكيم بن حزام ورواه عنه حبيب عن أبي ثابت ولم يسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث حكيم بن حزام يشتري له أضحية بدينار فاشتري أضحية فأربح فيها دينارا فاشتري أخرى مكانها فجاء بالأضحية والدينار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ضح الشاة وتصدق بالدينار وذكر حديث أبي لبيد لمازلة بن زياد عن عروة البارقي قال دفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا لأشتري له شاة فاشتريت له شاتين فبعت احدهما بالدينار وجئت بالشاة والدينار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ما كان من أمره فقال بارك الله لك في صفقة يمينك فكان يخرج بعد ذلك إلى كناسة الكوفة فيربح الربح العظيم فكان أكثر أهل الكوفة مالا (الاسناد) قال أهل الصناعة مسألة البيع الموقوف والنكاح الموقوف ليس فيها حديث صحيح أما حديث حكيم فروى عن رجل مجهول ومن طرق مقطوعة وأما حديث عروة فيرويه شبيب بن فرقد عن رجل من أهل الحى عن عروة وأما النكاح الموقوف فاختلف في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم لأم حبيبة فقيل أنكحه وأرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبله هكذا يرويه عروة عن أم حبيبة ولم يلقها ورواه الزهري وقتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها حين قدمت المدينة وروى أن النبي صلى الله

عليه وسلم وكل عمرو بن أمية الضمري على النكاح وأضيف إلى النجاشي لأنه قدر المهر ووزنه وهذا هو الصحيح منها على حالها من عدم شروط الصحة التي اتفق عليها أهل الصناعة وأما حديث عروة فقد خرجه البخاري وهو الصحيح وفيه حدثني رجال من الحنفي ولم يحل إلا على من يرضى وهو خبر فيقبل ولو كان شهادة لم يحز حتى يعين لأجل الاعتذار وههنا المتخير خبره لنفسه ولغيره فلا اعتذار في معينه فلا حاجة إلى تسميته صورة (المسائل) كنت ببغداد في مجلس غفر الإسلام أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي حتى دخل علينا الشيخ الامام أبو علي حسن الصاغاني الحنفي الماوراء نهري فسئل عن هذه المسألة وذكرت له بلغتها وقيل له ما نقول في بيع الفضولي هل يصح أم لا فقال بيع المتفضل صحيح وليس بفضولي بل هو متفضل لأنه ناب عن الغير وكفاه التعب في التسويق والنداء على من يريد فان أعجبه ما فعل أمضاه وان لم يعجبه رده عليه وشكر له ما سعى إليه وآجره الله فيما اكتسب وهذا موضع الأجر والفضل وكان هذا دليله في المسألة وأعجب الحاضرين وسقط معنى كلامه (الصورة الثانية) أن يشتري له سلعة باسمه ويعلمه بذلك فان أرادها قبلها وان كرهها ردها (الصورة الثالثة) أن يكون يعقد النكاح لرجل على امرأة وليها ثم يعلمها أو يمسكه ممن تجوز له مباشرة فأما صورة البيع فاتفق مالك وأبو حنيفة على جواز وقفه لا على الإجازة وأما صورة النكاح فاستمر أبو حنيفة على الحاقة بالبيع وأما علمنا فترددوا على وقوفه على الإجازة أولا يقف وإذا وقف فلا يطول ذلك أو يبعد وإذا لم يطل وذلك في تفريع طويل يكاد لا يوجد عليه دليل وأما الشراء فاتفق الشافعي وأبو حنيفة على أنه لا يقف على الإجازة ولحقه مالك بالبيع وهو عسر المأخذ وقد مهدنا ذلك كله في مسائل الخلاف والعارضة لا تحتمله فأما حديث عروة فصحيح كان أكثر من خبر الواحد ففي البخاري أنه قال سمعت الحنفي يتحدثون فخرج من خبر الواحد إلى الاستفاضة وقد كان شديب يقول حدثني رجل من الحنفي ثم سمعه من الحنفي فأسنده إليهم تارة وإلى أخرى كما كان سمعه

باب المكاتب اذا كان عنده ما يؤدى

حماد بن سلمة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا أصاب المكاتب حدا أو ميراثا ورث بحسب ما عتق منه وقال النبي صلى الله عليه وسلم يؤدى المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقى دية عبد وروى يحيى بن أبى ونيسة عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يقول من كاتب على مائة أو قية فاداه الا عشر أو اقل أو عشرة دراهم ثم عجز فهو رقيق وذكر حديث الزهرى عن نيهان مولى أم سلمة عن أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان عبد مكاتب احدا كن ما يؤدى فالتحتجب منه قال أبو عيسى هذا حديث حسن وفى بعض النسخ صحيح قال ابن العربى هذه مسألة اختلف فيها الناس قديما وحديثا ولم ينتج فيها شيء وليس فيها حديث صحيح مع نباهة هؤلاء الرواة وهم أشبه من روى فيه ولهم فى ذلك تسعة أقوال (الأول) ان المكاتب عبد ما بقى عليه درهم (الثانى) انه حر بمقدار ما أدى وقد تقدما (الثالث) انه لا يرجع الى الرق ابدا وانما يتبع لكتابته ويستسعى فيها الا أن يجد من يشتريه فيعتقه (الرابع) انه يستسعى حولين فان قدر على شيء والا رد فى الرق قاله على رواه عنه الشعبي عن الحارث (الخامس) اذا أدى شرط كتابته كان غريما ولا يرجع رقيقا يروى عن عمر وبه قضى عبد الملك بن مروان (السادس) اذا أدى الثلث فهو مثله وروى عن ابن مسعود قاله الشعبي (السابع) قال عطاء اذا بقى عليه الربع فهو غريم (الثامن) أن المكاتب اذا أدى قيمته فهو غريم لا يعود رقيقا يروى عن ابن مسعود أيضا (التاسع) اذا بقى عليه الربع فاقبل فهو حر يروى عن الشافعى فى الجملة وروى لا يعود رقيقا يروى عنه بهذا التقرير وذلك لأن عنده ان حط شيء من الكتابة واجب واختلف قولهم فى قدر ما يحط منها وأكثر هذه الأقوال غير صحيح وهى تحكيمات وأمثلةها القولان اللذان ذكرهما أبو عيسى فى الحديثين وأصحها أنه عبد ما بقى

عليه درهم ولم يثبت حديث أم سلمة وإنما يعول في ذلك على أنه أصل العبودية والرق والمكاتبه عقد بشرط فاذا وجد الشرط نفذ العتق وإذا عدم عدنا إلى أصل العبودية فالمسلمون عند شروطهم ولا يهدم هذا البناء إلا ما هو مثله أو أقوى منه قال ابن العربي مسائل الكتابة عظيمة وليس فيها خبر وإنما هي تعليقات فاطنب الفقهاء وقصر المحدثون وترجع إلى أصليين أحدهما الكتابة فيها شائبة المعاوضة (والثاني) أنها عتق على شرط كقولك لعبدك ان دخلت الدار فانت حر فلا يعتق حتى يدخل ومن قال ذلك لعبد له لزمه الوفاء بالشرط فيخرج عن هذين الأصليين مسائل المكاتب ان شاء الله

باب اذا أفلس الرجل فيجد البائع عنده متاعه

ذكر حديث مالك لكن رواه عن الليث عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر ابن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما امرئ أفلس ووجد رجل سلعته عنده بعينها فهو أولى بها من غيره (الأسناد) رواه مالك ورواه الليث ورواه عنهم باعيانهم فزاد فيه فان مات فهو أسوة الغرماء ورواه الدارقطني أيما رجل مات أو أفلس فوجد صاحب المتاع ماله فهو أحق به من الغرماء ومازاده مالك من الاسوة في الموت من قول الراوى وما زاده من استواء الموت والفلس لم يصح (الأحكام) لأن العلماء اختلفوا في ذلك على أقوال أمهاتها ثلاثة أحدها أحق في الفلس والموت قاله الشافعي الثاني أنه أسوة الغرماء قاله أبو حنيفة الثالث القول بين الفلس والموت قاله مالك ولم يعول أبو حنيفة على شيء من الحديث وإنما عول على المعنى فلا يلتفت اليه ورام القول بتأويل الحديث وإنما عول على المعنى وقول مالك في الفرق بين الفلس والموت فان الموت ليس فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم نص وإنما الخبر في الافلاس والفرق بين الافلاس والموت ظاهر لأن الموت قد برئت به الذمة فليس للغرماء الذين

لم يجدوا متاعهم بعينه محل يرجعون اليه فاستوى جميعهم واذا أفلس ان أخذ ذلك الذي وجد متاعه بعينه ماله كان لسائر الغرماء محل يرجعون اليه وهو ذمته والله أعلم

باب

ذكر أبو عيسى دفع المسلم الى الذي خمر ليبيعها له وأدخل حديث أبي سعيد المتقدم في منع النبي صلى الله عليه وسلم بيع خمر اليتيم وقد تقدم الجواب عنه وفقه الباب أنه ربما توهم متوهم أنه كان مطلق اليد على بيع الخمر ممكن أن يخطر ببال أحد أن تدفع اليه لبيعها اذ هو المطلق على ذلك وهذا لا يصح لأنه ان أعطيا على انها له فهو عون على المعصية وان أعطيا على أنه وكيل لمعطيها فقد تقدم ان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه

باب

ذكر حديث أبي حصين عثمان بن عاصم الأسدي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أد الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك وقال هو حديث حسن غريب قال ابن العربي هذه مسألة متكررة في السنة الفقهاء والناس وقد بينها في غير موضع وأوضحنا مطلعها ومتعلق كل فريق في قولهم منها ولهم فيها أربعة أقوال الأول ظاهر الحديث أد الأمانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك الثاني خن من خانك قاله الشافعي الثالث ان كان ذلك مما ائتمنك عليه من خانك فلا تخنه قاله مالك وان كنت ظفرت له بشيء مما لم يجعله في يدك أمانة فخذ منه حقه وان كان غير ذلك فلا الرابع ان كان من جنس حقه فخذ وان كان من غير جنسه فلا تأخذ قاله أبو حنيفة ومطلع النظر في هذه المسألة قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فسمى الجزاء اعتداء كما سمي الاقتضاء في الحديث خيانة وليس الجزاء والاقتضاء بخيانة ولكن سماهما باسم ما قابلا كما تفعل العرب في اطلاقاتها وانما نزل القرآن وتكلم الرسول

صلى الله عليه وسلم بلسانهم اذ هو امامهم وامام الجميع صلى الله عليه وسلم تسليما ويعارض قوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه قوله يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وقوله وأوفوا بعهد الله اذا عاهدتم فاذا عاقدت رجلا أو عاهدته على عقد وحفظ وارتبطتم اليه وكان بينكما عقد آخر وعهد ارتبطتم اليه وان أحدهما مرتبط بالآخر فهذا مما لا خلاف فيه وان كانا عقدين منفصلين فهذا موضع الأقوال المختلف فيها والصحيح منه جواز الاقتضاء وجزاء الاعتداء بأن تأخذ مثل مامضى لك سواء كان من جنسه أو من غير جنسه واذا اعتدلت لأن مال الحاكم أن يفعله بينكما جاز لك اذا قدرت أن تفعله لنفسك مع الضرورة ما لم تخف طرؤه مكروه عليك في دينك أو دنياك والأصل في ذلك حديث هند اذ قالت يا رسول الله ان أبا سفيان رجل مسيك وانه لا يعطيني ما يكفيني وولدى بالمعروف فهل على حرج أن آخذ من ماله قال لا بالمعروف

باب العارية مؤداة

ذكر حديث أمامة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الخطبة في حجة الوداع العارية مؤداة والزعيم غارم والدين مقضى وقال هو حسن وذكر حديث الحسن عن سمرة قال النبي صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤدي وقال حديث حسن صحيح وقال قتادة ثم نسي الحسن وقال هو أمينك لا ضمان عليه (الاسناد) ليس في العارية حديث صحيح قال ابن العربي رحمه الله لم يصح في هذا الباب بلفظه حديث وقد رويت فيه ثلاثة أحاديث (الأول) حديث صفوان والفاظه مختلفة أحدها قال يا رسول الله أعارية مؤداة قال عارية مؤداة وكانت ثلاثين درعا أو ثلاثين شعيرا والدرع أصح وفي بعض طرقه أغصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة قال فضاع بعضها فعرض عليه أن يضمها قال لأن قلبي من الاسلام غير ما كان يومئذ الثاني حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ليس على المستعير غير المقل ضمان وعلى المستودع غير المقل ضمان ولم

يصح انما هو من قول شريح الثالث عن عطاء أنه ذكر في تفسير العارية مؤداة قال أسلم قوم وفي أيديهم عواري من المشركين قالوا قد حرزنا الاسلام ما نأيدنا من عواري المشركين فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الاسلام لا يحرز لكم ما ليس لكم العارية مؤداة فأدى القوم ما كان بأيديهم من تلك العواري وهو حديث مرسل (الاحكام) في العارضة ان العلماء اختلفوا في العارية على ثلاثة أقوال على نحو ما تقدم في الرهن المقطع واحد في الأحوال كلها الا أن العارية تزيد على الرهن بنكته وهي أن الرهن في قبضه منفعة لمن هو بيده من الاستيثاق ومنفعته لمن دفعه لأن المعاملة عليه وقعت اذا كان في أصل العقد فأما العارية فانما هي لمنفعة القابض وحده فلذلك صرح الشافعي على أنها مضمونة ونظر مالك وأبو حنيفة الى ان قبضها باذن المالك لا تنفع فأما أبو حنيفة فطرد الأمانة في الذي يغاب عليه وما لا يغاب عليه فحشى أثره وأما مالك فاختلف قوله ففسر الأمر في الضبط وأفلت في الربط وقدمت في مسائل الخلاف بحسب الوسع

باب الاحتكار

ذكر حديث محمد ابن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله بن نضلة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحتكر الا خاطيء وهو حديث حسن (العربية) قوله خاطيء لفظة مشكلة اختلف ورودها في لسان العرب فيقال خاطيء في دينه خاطيء اذا أثم ومنه قوله انه كان خاطئاً كبيراً ويقال خاطئاً اذا سلك سبيل خطأ عامداً أو غير عامد وقد يكون الخطأ فيما لا أثم فيه قال سبحانه وما كان المؤمن أن يقتل مؤمناً الا خطأ وقد يكون خطأ في معنى أثم قال سبحانه ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا واذا اشترط ورودها لم تفسرها الا القرائن (الاحكام) فقله لا يحتكر الا خاطيء يعني الآثم وللحكمة محل وزمان واختلف في ذلك فأما المحل فقال مالك

والثوري الاحتكار في كل شيء اذا أضر بالناس الا القوا له وقال ابن حنبل
الاحتكار في الطعام وحده في مكة والمدينة والشعور لافي الأمصار وقيل ليست
الحكرة الا في القوت لافي الادم ولاجل ذلك كان يحتكر سعيد بن المسيب
الزيت وأما زمان الاحتكار فاختلف أيضا فيه ف قيل انه في كل وقت وقيل انما
ذلك عند مسيس الحاجة اليه والذي يضبط لكم هذا العقد أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يحتكر الا خاطيء فبنى على هذا الحديث أوبنى على قوله
لا ضرار وبنى على اجماع الأمة على هذا المعنى من القصد الى ما يضر بالناس
على الخصوص أو العموم لا يجوز وكذلك فعل ما يضر بهم فنقول اذا كان
المحتكر يقبض اليك عن الشيء المحتكر من مال نفسه وكسب يده فلا حرج عليه
في احتكاره وانتظار رفع السوق وحفظها أما أنه ان كان ينتظر غلاء متفاوت
فذلك أن عناده فهو إثم وإن خاف على نفسه وعلى الناس وتأهب له يكن آثما
وأما إذا كان المحتكر يشتري من السوق فذلك جائز بثلاثة شروط (الأول)
سلامة النية (الثاني) أن لا يضر بالناس في السوق فيرفع في سوقهم بكثرة الطلب
(الثالث) ان لا يكون من أصول المعاش كالطعام والدهن ففيه الخلاف نعم قد
تكون الحركة مستحبة اذا كثر الجالب فان لم يشتتر منه رد الطعام فيكون الشراء
حينئذ جائزا والحركة حسنة (نكتة) فان زاد السعر لحاجة تنزل بالناس بسبب
من أسبابها فلا يخلو أن يكون الذي يزيد فيه بلديا أو طارئا يصنع كيف شاء وإن
كان بلديا يقال له إما ان تبيع بسعر الناس وإلا فاخرج عن سوقنا كما فعل عمر
بجاطب ولقد كان الخليفة ببغداد اذا زاد السعر يأمر بفتح المخازن ويبيع بأقل
مما تبيع الناس حتى يرجع الناس الى ذلك السعر ثم يقول تبيع بأقل من ذلك
حتى أرد السعر الى أوله أو الى القدر الذي يصح بالناس ويغلب المحتكرين
والجالبية بهذا الفعل قسرا فيدفع عن المسلمين ضرا وذلك كان من حسن نظره
عفى الله عنه

باب اليمين الفاجرة

ذكر حديث ابن مسعود والاشعث وهو حديث صحيح فيه كلام طويل مختصر في أربع مسائل (الأولى) أن قوله كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فحدثني دليل على جواز مشاركة المسلم للذمي في الأرض لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقره ولم ينكره ولا أمره بمفارقته وقال علمناؤنا لا ينبغي مشاركة الذمي ومن يجوز أكل طعامه وأخذ الجزية منه وهو آكل ربما جازت شركته ولا فرق بينهما وقد دللنا عليه وأسبقنا القول في غير هذا (الثانية) قوله ألك بينة قلت لا قال لليهودي أحلف دليل على أن حكم الشرع في الأحكام بين أهل الذمة وأهل الاسلام سواء (الثالثة) قوله فقدمته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على أن الحكم إنما يكون الى امام الاسلام (الرابعة) قوله إذن يحلف ويذهب بمالي فأنزل الله الآية وقد بينها في كتاب الأحكام وهو دليل على أن خطاب الشرع بالنهي عن المعاصي متوجه على الكافر توجهه على المؤمن والوعيد وسائر خطابات الشرع وقد بينها في أصول الفقه (الخامسة) قوله لقي الله وهو عليه غضبان يعني بالغضب ارادة عقوبته وعقوبته نفسها اذا تغير بالغضب عن الوجهين جميعا وإذا لقيه وهو يريد عقابه أو قد عاقبه جاز بعد ذلك أن لا يريد عقابه وأن يرفع عنه تمامه إن كان أنزله به ويشترط ألا يكون متعلق إرادته عذاب واجب فان ما تعلق به وصف الارادة لا بد من وقوعه على وجه تعلق الارادة به وغفران الذنوب أصل الدين إما بالموازنة أو بالطول المحض وقد بيناه في التفسير للكتاب والسنة فليتنظر هناك

باب اذا اختلف المتبايعان

خرج عن ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع قال أبو عيسى عون بن عبد الله والقاسم بن عبد الرحمن روياه عن ابن مسعود (الاسناد) قال ابن العربي وأدخله مالك انه بلغه عن ابن

مسعود لهذا الانقطاع أخبرنا القاضي أبو الحسن القرافي أخبرنا الحومى أخبرنا
 النيسابورى أخبرنا محمد بن ادريس أبو حاتم الرازى حدثنا عمر بن حفص بن
 غياث حدثنا أبو عيسى حدثنا عبد الرحمن بن محمد الأشعث عن أبيه عن جده
 قال قال عبد الله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا اختلف المتبايعان
 وليس بينهما بينة فهو ما يقول رب السلعة أو يتركها وأخبرنا أبو الحسين الحنبلى
 أخبرنا القاضي الطبرى أخبرنا الدارقطنى حدثنا محمد بن مخلد حدثنا العباس بن
 محمد حدثنا أبو محمد بن صاعد املاء وغيره حدثنا محمد بن سليم بن وارة حدثنى
 محمد بن سعيد بن سابق حدثنا عمر بن أبى قيس عن عمر بن قيس عن القاسم بن
 عبد الرحمن عن أبيه قال باع عبد الله بن مسعود سبياً من سبي الامارة بعشرين
 ألفاً يعنى من الأشعث بن قيس فجاء بعشرة آلاف فقال إنما بعثك بعشرين
 ألفاً وإنى أَرْضَى بذلك فقال ابن مسعود ان شئت حدثتك عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال أجل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف المتبايعان
 بيعاً ليس بينهما شهود فالقول ما قال البائع أو يتراد البائع قال الأشعث قد رددت
 عليك فقد اتصل بالصحيح والحمد لله ورواه أبو داود فقال من رقيق الجيش
 (الفقه) فى الأولى تبائع ابن مسعود والأشعث بغير بينة وقال النبى صلى الله عليه
 وسلم إذا اختلفا وليس بينهما شهود ولو كان البيع بغير بينة معصية لما رتب
 النبى صلى الله عليه وسلم عليها حكماً الثانية قال ابن الأشعث وعبد الله
 اختلفا فما تنازعا ولا تكاذبا ولا تشاررا وإنما تناكرا فالشر ما ألحق
 فعل العقلاء الديانين (الثالثة) قال إذا اختلف البيعان فالقول ما قال البائع قال
 العلماء هذا الحديث جار على الأصل الممهد فى الشريعة من قوله البينة على
 المدعى واليمين على من أنكر وانكاره هو نفيه لبيعه سلعته بالعشرة آلاف وإن
 كان مدعىا لعشرة آلاف على المشتري لكن بسبب سلعته وهو يدعى شغل ذمة
 المشتري بعشر آلاف فصار منكرا مدعىا فأما دعواه فلها لك السلعة بعشرة

آلاف واما انكاره فللعشرة آلاف الثانية فصار كل منكر مدعيا ولكن أصل
الانكار للبائع فان كانت السلعة قائمة فلا خلاف بينهما في العلم انهما يتحالفان
ويتفاسخان فان هلكت السلعة فقال الشافعي يتحالفان وان كانت السلعة تابعة
فقال أبو حنيفة القول قول المشتاع وعن مالك روايتان كالمذهبين هذا أصل
المسألة في مسائل الطبل^(١) ولكونها مهمة أمد النفس فيها قليلا فأقول لها صور
ثلاثة أحدها أن يختلفا في الثمن الثانية أن يختلفا فيهما وعليها في كل صورة خلاف
ويتفرع الكلام الى ستة وجوه عند الناس فيها نقض الأول قال مالك في الموطأ
يتحالفان ويتفاسخان مطلقا ولم يزد وعلى ذلك دار قول ابن حبيب الثاني ان كان
قبل القبض فالحكم كذلك وان كان بعد قبض السلعة من البائع فالقول قول
المشتري رواه ابن وهب عن مالك وهو قوله الأول ثم رجع الى رواية ابن القاسم
الثالث انهما يتحالفان ما لم تفت السلعة فان فاتت بنقصان أو زيادة في وصف
أو أصل أو طول زمان في العقار قال ابن القاسم عنه القول قول المشتري
واختلفت الرواية عن أبي حنيفة فقييل كذلك عنه وقال آخرون انهما يتحالفان
أبدا ويتفاسخان قامت السلعة أو فاتت ويجرى ذلك اذا فاتت القيمة قاله الشافعي
وأشهب وغيرهما الرابع قال زفر ان اختلفا في قدر الثمن فالقول قول المشتري
وان اختلفا في جنسه تحالفا الخامس القول قول المشتري على كل حال قاله
أبو ثور وهو الذي يسمع من أبي حنيفة القياس يقتضي اذا اختلفا في قدر الثمن
أن يكون القول للمشتري الا أني قلت يتحالفان استحسانا لحديث ابن مسعود
السادس في تفصيل من قال انهما يتحالفان اتفقوا على انه يبدأ البائع وروى
مالك في العتبية أنه يبدأ المشتري السابع قال عبد الملك القول قول من يدعي
في الثمن ما يشبه وفي الباب تفريع طويل ولو ولجنا به لطال المقام الثامن قال
بعض التابعين يقرع بينهم الثانية في التوجيه ان لم يصح حديث ابن مسعود
فالمسألة دائرة على حرف وهو تحقيق المدعى من المنكر وما رأيت من يعرف

ذلك من أشياخي غير واحد وهو أزدشير الأكبر وإذا حققت فكل واحد منهما مدع منكر فمن سبق إلى الحاكم طالبا فهو المدعى وإن توارد عليه فكل من رأى أنه يأخذ منه لصاحبه بالبينة شيء فتعذر قبضه بالثمن وعوضه منه فيحلفه وإن صح حديث ابن مسعود فاليمين للبائع وهو صحيح لاشك فيه عندي فعليه فقولوا وبالتخالف أقوال في هلاك السلعة وقيامها وقبضها وراعى في البداية باليمين للبائع أولى ثم من تعذرت عليه الدعوة بعد ذلك وأما فصل القرعة فليس عند الذي قال بها خبر من الأصول القرعة حكم ضرورة ولا يكون إلا عند الاشكال فيما لا سبيل إلى تخليصه بالنظر وظن هذا الرجل أنها سائبة ولم ير ازدحام الظنون عليها ووقوع التنازع فيها فما فعله النبي منها كالقرعة بين النساء في السفر فكيف أن يدخلها هو بقاصر النظر فيما لا مدخل لها فيه وقد حققنا مجاريها في أصول الفقه الثالثة قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا اختلفا البيعان نص في أن المشتري بائع رد على أبي حنيفة وقد حققناه في مسألة إذا أفلس المشتري بالثمن في التخليص فلينظر فيه (فان قيل) لما أضافه إلى البائع سماه به القرآن^(١) قلنا هذا مجاز فلم نعدل عن الحقيقة إلى المجاز في مسألتنا إلا بدليل

باب الخراج بالضمان

أدخل فيه حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان وقال انه صحيح حسن غريب وإن البخاري نفي الريبة عنه حين سأله عنه وذكره أبو عيسى من طريق مخلد بن خفاف عن عروة وهو ضعيف من هذه الطريق عند البخاري وغيره أخبرنا أبو الحسين الأزدي أخبرنا الطبري أخبرنا الدارقطني حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم حدثنا ابن أبي فديك عن ابن أبي خديب عن مخلد بن خفاف بن إيماء بن رخصة الغفاري أن عبدا كان بين شركاء فبايعوه ورجل من الشركاء غائب فلما وفد أبي أن يحجز بيعه

(١) يياض بالأصل

فاختصموا في ذلك الى هشام بن اسمعيل فقضى أن يرد البيع وتبايعوه القوم
ويأخذ منه الخراج فيما مضى في السنين ألف درهم قال فيبيع فيه غلامان له قال
فجئت الى عروة بن الزبير فذكرت له ذلك فقال حدثتني عائشة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قضى الخراج بالضمان فدخل عروة على هشام فحدثه بذلك
فرد بيع الغلامين وترك الخراج قال البخاري هذا حديث منكر وليس يرويه
غير مخلص قال ابن العربي هذا حديث مجمع على معناه في الجملة وان كنا قد بينا
طريقة صحيحة فيه كما تقدم والخراج في العربية عبارة عن كل خارج من شيء
وهو يعرف استعمالها موضوع فائدة طرأت على آخره ويقول كثير من أهلها
انه مخصوص بالغلاة والأمر كما ذكرته لكم وموضع الاجماع فيه أن الرجل اذا
ابتاع يبع فاستغله واستخدمه ثم طرأ فسوخ على بيعه فأنه ما استغل واستخدم فما كان
له ضمان من الأصل لو طرأ عليه تلف ثم اختلفوا بعد ذلك (١) الأول انتجت
الغنم أو ولدت الماشية عند المشتري أو اغتلبها فلا يرد شيء من ذلك عند
الشافعي وقال مالك يرد الأولاد خاصة وقال أهل الرأي يرد الدار والدابة والعبد
وله الغلة وقالوا في الماشية والشجر اذا أخذ غلتها ليس له أن يرد بالعيب ولكنه
يأخذ الأشر وقال أبو حنيفة يأخذ ذلك كله ويرد بالعيب الثانية اذا كانت جارية
ثيبا فوطئها قال أبو حنيفة لا يردها ويرجع ببقية العيب وقال الشافعي ومالك
يردها ولا شيء عليه وقال شريح يردها وقال ابن يعلى يردها بمهر مثلها وقال مالك
ان كانت بكرا ردها وما نقصها وروى عنه أنه لا يردها ويرجع بما نقص من
الثلث وقال الشافعي لا يردها ويرجع بما نقص من الثلث كرواية مالك هذه
والثالثة هذا كله في الذي تكون له السلعة بيده بابتياح أو ثبت صحيح عن الملك
فاما الغاصب فاختلف الناس فيه فمنهم من حمّله على الملك وجعل له الخراج
بالضمان ومنهم من قطعه عنه وحكم عليه من حمّله على الملك وجعل له الخراج
بالضمان ومنهم من قطعه عنه وحكم عليه برد كل ما اغتلب واختلف علمنا فيها

على خمسة أقوان والحق أحق أن يتبع لا يجوز أن يلتحق مطيع بعاص ولا ظالم
بعاذل ولا حجة في عموم الحديث لأنه ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم
وانما هو اخبار عن قضية في عين فلا ترى حقيقة الحال لها فاذا حصلت على
صورة بالاجماع لم تدخل تحتها أخرى الا بالنظر ولا نظر يا حق العاصي بالمطيع
بحال وأما تفصيل الرد في وطاء الجارية وأمر الثمرة والتناج فتلك فروع يقتضى
ظاهر الحديث رده بالعيب أو غيره ولا يرد عليه لاولاد ولا ثمر ولا سواه ولكن
يبقى النظر في وجوه آخر قد بينها في مسائل الخلاف كلها وليس هذا موضع
التطويل بها اذ لكل واحد مطلع في النظر فاما مطلع الشافعي فقد تقدم وأما مطلع
أبي حنيفة فقال ان البيع قدبت الملك من أصله وصار للمبتاع فما حدث فهو
ملك له وقد أفاد وله فائدته وقد فاته جزء من البيع فيأخذ قسطه من الثمن من
يد البائع ومطلع مالك في الاول أن العقد اذا انفسخ ورجع الملك الى صاحبه
فالمملك قد سرى الى الأولاد والرد بالعيب فسخ للعقد من أصله فيرجع الملك
بما أسرى اليه واتصل به ومطلع نظر أهل الرأي في الفرق بين أهل الماشية
والشجر وبين المنقول ان الحديث انما جاء في العبد ولم يأت في الثمرة وكانهم
انما وقفوا على استعمال الرأي اذ لم يعرفوا وجه تغديته الى سواه ومطلع نظرهم
في الجارية ان الرطب لا يستباح بالاباحة فاذا أراد ردها لولم يرد المهر لكان وطأ
لم يقابله عوض وذلك لا يجوز قلنا يبطل بوطء الزوج في مسألتنا فانه باجماع
لا يرد معه شيئاً وكما لو استحققت من يده فاما البكر فقد اطلع على عيب وحدث
عنه آخر فله الخيار على الاصل في كتاب العيب عند مالك على المشهور وفي
الثاني كما قال الشافعي تعارض الحقان فيرجع بقيمة العيب وهذا ما لم يدلس
البائع فاذا دلس فينبغي أن يرد عليه من غير خلاف ومطلع أبي حنيفة في منع
الرد بعيب بعد وطاء المبتاع فجعل الوطاء بمنزلة الجنابة عليها ولا يرد بعد الجنابة
وهذا ضعيف من وجهين ان لا نقول انه بمنزلة قطع عضو كما قال وقد رام ذلك

علمناؤنا فلم يقرروا عليه ومن العجب يقولون انها جناية وعندهم لو غصب جارية
بكرا وافترضها لم يلزمه مهر فكلما هم ترده الحقيقة في أن الوطاء ليس بجناية ويرده
الحكم كما بيناه في مسألة البكر المغصوبة أيضا

باب الرخصة في أكل الثمرة للمار بها

ذكر أبو عيسى في الباب حديث يحيى بن سليم عن عبد الله بن عمر عن نافع
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من دخل حائطا فليأكل ولا يتخذ خبيثة
وذكر حديث رافع ابن عمر قال كنت أرمى نخل الأنصار فأخذوني فذهبوا
بى الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رافع لم ترم نخلهم قال قلت يا رسول الله
الجوع قال لا ترم وكل ما يقع أشبعك الله وأرواك وذكر حديث عمر بن
شعيب ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن التمر المعلق فقال من أصاب منه
شيئا من ذى حاجة غير متخذ خبيثة فلا شيء عليه وقال ابن العربى حسن جميعها
وعول احمد بن حنبل على حديث عمر بن شعيب يرويه الليث عن سعد بن عجلان
عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده وهو حديث صحيح ويعضده حديث
الصحيح ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فليأكل منه انسان أو طائر
أو دابة الا كانت له حسنات يوم القيامة فهذا أصل يعضده ذلك الحديث ورأى
سائر فقهاء الأئمة صار أن كل أحد أولى بمساكنه ولم يكن أن يطلقوا الناس على أموال
الناس ففي ذلك فساد عظيم ورأى بعضهم أن ذلك على طريق لا يعدل اليه ولا
يقصد فليأكل منه المرء ومن سعادة المرء أن يكون ماله على الطريق أو داره
على الطريق لما يكتسب في ذلك من الحسنات والمكافآت والذى ينتظم من ذلك
كله ان المحتاج يأكل والمستغنى يمسك وعليه تدل الأحاديث ويأتى تمامه ان
شاء الله

باب حلب المواشى بعير اذن أهلها

ذكر حديث الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى
أحدكم على ماشية فان كان فيها صاحبها فليستأذنه فان أذن له فليحلب ويشرب

وأن لم يكن فيها فليصوت ثلاثا فان أجابه فليستأذنه وان لم يجبه فليحلب ويشرب ولا يحمل قال ابن العربي رحمه الله جود الكلام في سماع الحسن ابن سمرة والحديث صحيح وسماعه منه صحيح هذا الحديث والذي قبله يبنى على قاعدة عظيمة مهنداها في كتب المسائل وشرح الحديث وذلك أن الأحكام تجري على العادة ومن البلاد بلاد ومن الأمم أمم عاداتهم أكل ثمارهم وحلب مواشيهم بل ذبحها واكلها تتحكم في ذلك الحراس والرعاة وكذلك كانت بلاد الشام كلها فاننا لله وانا اليه راجعون على ما جرى علينا فيها وبلادنا هذه استولى عليها الفقير فليست على هذه السبيل الا في النادر وفي الحديث الصحيح لا يحتلبن أحد ماشية أحد بغير اذنه أيحب أحدكم أن تؤتي خزائنه فتكسر فينتشل طعامه فانما تخزن لهم ضررع مواشيهم وأطعماتهم وهذا نص في المنع صريح والأول صحيح وهو محمول على ابن السبيل المحتاج وقد خرج النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي بكر رضي الله عنه مهاجرا الى المدينة فمروا بغنم وآويا الى ظل صخرة ووجدوا الراعي وسألاه لمن الغنم فذكر لرجل من قريش واستحلباه فحلب لهما وشرب النبي صلى الله عليه وسلم وقد بينا في غير موضع وجه شربه وانه محمول على العادة في تحكم الرعاة في القدر اليسير أو على العادة في اختلاف المار وشربه أو على أن ذلك جائز للمحتاج أو على أن النبي صلى الله عليه وسلم أولى من المؤمنين بانفسهم وأموالهم أو على أن ذلك كان مال كافر فلم يكن عليه يد لأحد وحققنا تلك الاغراض ونقدناها وأضعفها الأخير وأقواها شرب النبي صلى الله عليه وسلم ومنزلته واستحقاقه وهذا أصل السنة عند سائر الأمم

باب كراهية الرجوع في الهبة

ذكر حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس لنا مثل السوء العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه حسن صحيح وذكر حديث حسن المعلم عن عمر بن شعيب أنه سمع طءوسا يحدث عن ابن عمرو بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم قال لا يحل لأحد أن يعطى عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى
ولده حدثنا بذلك محمد بن بشار عن أبي عدى فذكره قال ابن العربي من قواعد
الشريعة في الآيات أن كل أحد أحق بما في يده مما ملكه الله إياه على وجهه
فلا يخرج عن ملكه ولا ترتفع عنه يده إلا برضاه وللخروج عن الملك بالرضا
وجوه كثيرة أصولها ثلاثة الصدقة لوجه الله وابتغاء ثوابه الهبة وهى تملك الغير
لاباسم العوض ولكن بمعناه المعاوضة المحضة فاما الصدقة لله والمعاوضة المحضة
فسيبيلها لائحة وأما الهبة التى ليس فيها صريح العوض وإنما يدخل فيها بالمعنى
وعلى العموم والاجمال فبابها مضطرب وأمرها مشكل وقد أورث هذا الاشكال
قلوب الناس رية الاختلاف قال احمد بن حنبل الهبة والصدقة سواء ليس فيهما
رجوع لأحد ولا كلام لمعط أو لمتصدق لقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس
لنا مثل السوء العائد فى هبته كالكلب يعود فى قيئه وقال الشافعى لا طلب لأحد
من خلق الله فيما وهبه لا فى عين ما وهب ولا فى قيمته وقال مالك والنعمان
له أن يطلب ثواب هبته واختلفوا بعد ذلك فى التفريع اذا أعطاه ما يوازى حقه
يسقط عنه الطلب أو يكون فى حقه عين ماله حتى يرضى منه وقال أبو حنيفة
للاجنبى الرجوع فى هبته إلا ما بين ذوى الأرحام وقال الشافعى لا يرجع إلا
الوالد وقال مالك والام مالم يكن يتما وقال ابن الماجشون أو يحوزها
الأب عنها وأحاديث الباب ثلاثة والثالث حديث عمر خرجه مالك قال
من وهب هبة لصلة رحم أو على وجه الصدقة فانه لا يرجع فيها ومن وهب
هبة يرى أنها للشواب فهل يرتجع فيها اذا لم يرض منها وقد تقدم الاثنان
وأما قول النبي صلى الله عليه وسلم العائد فى هبته كالكلب يعود فى قيئه فاختلف
الناس فى تأوله فمنهم من حمله على التحريم منهم قتادة قال أكل القىء حرام ومنهم
من حمله على الكراهة لأن المثل مضروب بالكلب تكليف ولا يتأتى له تحريم
ولكنه أمر اذا عاينه أحد من الناس استقبحه من غير تحريم كذلك اذا عاد
فى الهبة كان مستهجنًا ولمالك القولان والصحيح أنه يحرم لأجل ما يكون من
ذلك لوجه الله تعالى ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم بعينه الذى قال ما قال فى الهبة

١٠ نفا في فرسه الذي تصدق به ثم أراد اتباعه لا تتبعه ولا تعد في صدقتك فان العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه وقوله في حديث ابن عباس العائد في هبته يرجع الى الهبة المحضة لله لا للناس وفي الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويثيب عليها وفيه أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب وربما رد غيره لعله كقوله في حديث الصعب انا لم نرده عليك الا أن حرم وكقوله في أحد من هذا لابن الآتية حين قدم عليه فقال هذا لكم وهذا أهدي الى فقال أفلا خلس في بيت أمه وأبيه فينظر أيهدى له أم لا وفي الصحيح عن عمر بن عبد العزيز كانت الهدية في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية وهي اليوم رشوة والهبة لصلة الرحم قرينة لوجه الله أيضا ولذلك حرم مما تقدم الرجوع فيها ولكن يلزم هذا اذا كانت على وجه الصلة وأما قول أحمد فساقط لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لأحد أن يعطي عطية فيرجع فيها الا الوالد الذي يعطى ولده فقد استثنى الأب وهو حديث صحيح ولم يعول مالك على الحديث في الاغصار والأب فانه لا يخلو أن يكون المراد بقوله عطية أو صدقة أو هبة فان كان المراد بقوله صدقة لم يستقم على أصله لأن الاعتصار عنده لا يكون في هبة الأدب بحال وان كان المراد به الهبة فالرجوع حينئذ فأما أن يكون في عين الهبة أو في قدر ما بينها وعند مالك يجوز له الرجوع في عين هبته حتى يعطى ما يريد ويرضاه الذي يقول لا رجوع له في عين هبته وانما له القيمة عبد الملك بن الماجشون وأبو حنيفة يرى الرجوع في هبة الأجنبي والشافعي يرى أنه اذا وهب الأدنى من الأعلى وجب العوض وقال أبو حنيفة لا يجب والعجب من الشافعي بأن معوله في ذلك على العادة أنه لا يهب الأدنى للأعلى الا رجاء العوض يقضى بالعادة ونسى ان العادة أن لا يهب أحد لأحد الا قصد عوضا اما مودة واما مادة من مال وهما جائزان ولما عوضا من جاءه وذلك حرام والمعول على قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث أن النعمان بن بشير جاء أبوه الى النبي

صلى الله عليه وسلم فقال له انى نخلت ابني هذا غلاما فقال له أكل ولدك له نخلة
 مثل هذا قال لا قال فاردده فاجاز له رد الهبة فان قيل انما ردها لأنها لا تجوز
 ألا ترى الى قوله أكل ولدك نخلة مثل هذا قال لا قال أتحب أن يكون السكل
 في البر سواء قال نعم قال فسو بينهم في العطية وفي رواية أشهد على هذا غيرى
 وفي رواية انى لا أشهد على جور وهذه الروايات كلها صحيحة وفي الصحيح وقد
 قال منع مالك من ذلك في رواية موافقة لقول أحمد بن حنبل وليس قول النبي
 صلى الله عليه وسلم لبشير صريحا في المنع وكل ما قال له ليس فيه صريح المنع
 وانما هو على التنزيه وموضع الحجة فيه أنه لو كان حراما لايجوز له الرجوع
 لقطع القول فيه ولم يضرب له الأمثال الراجعة الى اختياره وقد اندرج فيما
 شرحنا أصول ما ذكرنا وتوجهاته والتكرار والتفريع لا تحتمله العارضة وقد
 روى أن أعرابيا أهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم فأثابه فلم يرض فقال لقد
 هممت أن لا أثيب الا من قرشى أو أنصارى أو (١) خرج (٢) فأما قریش
 والأنصار فانهم منه فكافئهم واما روس نقص (٣) وقول النبي صلى الله عليه وسلم
 هذا جور في حديث بشير معناه ميل عن بعض الأولاد الى بعض وعدول عن
 الأكرام ألا ترى أنه لو أعطى جميع ماله لأجنبي جاز دون جميع ولده وان كان
 النبي صلى الله عليه وسلم قد قال ان تذر ورثتك أغنياء خير أن تذرهم عالة يتكففون
 الناس وقد خص أبو بكر عائشة بواحد وعشرين وسقا دون سائر ولده وقوله
 فسو بينهم أن يأخذ الذكركم مثل حظ الأنثى لقول النبي صلى الله عليه وسلم فسو
 بينهم في العطية وذلك كما سوى الله في حكمه وقضائه واختاره محمد بن الحسين
 وقال أكثر الناس التسوية أن يكونوا في العطية سواء الذكركم والأنثى والذي
 عندي أن التسوية بينهم أن يعطيهم على قدر مراتبهم يفضل الزمن على القوى
 والعافل على الغافل والمستقيم على المعوج والمقبل على ما يغنيه على المعوض فهذه
 هي التسوية فأما حكم الله في الموارث فذلك أمر يخص بها أهضاه الله فيها لحكمه

فهو أعلم ما يأتيها قال ابن العربي في حديث بشير هذه نكتة وذلك أن عمرة بنت رواحة كانت من نساء العصر جمالا وجلالا وفيها أفنى الشعراء القوافي وخاصة قيس بن الخطيم وكانت قد غلبت على بشير وجاءه منها النعمان فحملته على أن يفضل ولدها في الاقبال عليه والاحسان اليه فأراد النبي صلى الله عليه وسلم حماية الباب وأن يمنعه من تقريب ولد أمه حية على ولد أمه ميتة أو مطلقة أو شابة على مسنة وقطع سبب الأمهات عن ذلك ليكون الحكم دائرا على أوصاف الأبناء وأحوالهم لا على أمهاتهم

باب العرايا

ذكر حديث ابن عمر عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة والمزابنة إلا أنه قد أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها وهذا عن محمد بن اسحق عن نافع وروى مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي احمد واسمه (١) عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في العرايا خمسة أوسق أو فيما دون خمسة أوسق وأدخل عن حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخرصها وروى عن الوليد بن كثير حدثنا بشر بن يسار مولى بني حارثة من الأنصار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزابنة التمر بالتمر إلا أصحاب العرايا فإنه قد أذن لهم (الاسناد) قال ابن العربي أصح من في العرايا الحديث الذي ذكره أبو عيسى عن أيوب يرويه أيضا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله يعني ابن المبارك عن مولى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع التمر بطيب ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم إلا العرايا وفي حديث مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر في رؤوس النخل قال سالم وأخبرني

(١) بياض بالأصل

عبد الله بن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك في بيع العرية بالرطب أو التمر وفي حديث سهل أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً قال يحيى بن قرعة عن مالك شك داود في خمسة أو فيما دون خمسة انتهى ما في البخاري (العريّة) في تفسير العرية قيل هي فعيلة بمعنى مفعولة من عراه يعرفه وقيل من عرى يعرى كأنها عريت من جملة التحريم فعريت أي خرجت فهي فعيلة بمعنى فاعلة الخرص بكسر الخاء هو الثمرة وبفتحها هو الفعل وإنما تباع بمثلاً لا بفعل الخرص فلا يجوز فتح الخاء وذلك مثل الطحن ومن الطحن أي طحن التفسير فيه (الأول) قال مالك العرية هي أن يعرى الرجل النخلة ثم يتأذى بدخولها عليه فرخص أن يشتريها بها منه بتمر (الثاني) قال ابن إدريس لا يكون بالجزاف إنما يكون بالكيل من التمر يدا بيد (الثالث) وقال سفيان بن حسين هي نخل توهب للنساء فلا يستطيعون أن ينتظروا بها فرخص لهم أن يبيعوا بما شاؤوا من الثمرة وبه قال اسحاق (الرابع) قال موسى بن عقبة هي نخلات معلومة يأتيها فيشتريها قال الشاعر

ليست بسنهاء ولا سحرية ولكن عراية في السنين الجوائح

قوله بسنهاء يريد التي تحمل سنة والرجيبة هي التي تميل لضعفها فتدعم وذلك عيب ولكنها تباع للنساء في عام الحاجة فمدح نخله بذلك الفقه في ثمان مسائل (الأولى) قال أبو حنيفة هذه المسألة باطلة لأن بيع مال الربا بالخرص والحذر لا يحزر وإنما يكون بالمائلة في الكيل والوزن وهذه قاعدة لا يخرجها هذا الخبر فانه خبر واحد يخالف القواعد فسقط وقد بينا أنه لا يسقط ما تقدم (فان قيل) أن العرية هي الهبة فكأنه رخص لمن وهب ولم يقبض أن يعطيه عوضاً عن ذلك لأنه لا يملك الهبة إلا بالقبض (قلنا) لا نسلم بل يملكها بالعقد ويبطل هذا من أربعة أوجه (الأول) أن الذي نهى عنه في أول الخبر البيع الذي أرخص فيه البيع ليكون الاستثناء من المستثنى (الثاني) أنه قال

أرخص في العرايا والرخصة لا تكون الا عن حظر والحظر في البيع لافي الرجوع عن الهبة (الثالث) أنه قدر بخمسة أوسق وما ذكره لا يتعذر بخمسة أوسق الرابع أنه روى عن زيد بن ثابت انه قال له ما عراياكم هذه فسمى رجالا محتاجين وذكروا أن الرطب تأتي وليس بأيديهم نقود وعندهم فضول من التمر فرخص لهم أن يبتاعوا بها رطباً يأكلونه قال ابن العربي رحمه الله قد ثبت عند مالك أنه قال يجوز بيعها بكل شيء وقيل لا يجوز بيع العرية بالخرص الا بالدينار والدرهم والعرض وغيره وكأنه رأى ذلك رخصة كانت في صدر الاسلام لحاجة الناس كما جاء في الحديث فلما توسع الناس سقطت العلة فسقط الحكم فقال أيضاً لا يجوز الا بالخرص منها لأن ذلك رخصة فتجرى على وجهها (الثانيه) اختلف العلماء في بيعها من غير الذي أعراها ومن راعى حق المسكين جوز أن له بيعها بمن شاء (الثالث) اذا باعها بالخرص فاختلف الناس هل تجوز نقدا خاصة أم تجوز الى أجل فسننها الى الجذاذ عندنا وبذلك تحقق الرخصة سنتها النقد وكل معنيين في الأحاديث المتقدمة فاستقرؤوه منها واذا كان ذلك معروفاً في كفاية العمل فالتعجيل أجمل معروفاً واذا كان بأيديهم فضول تمر يبيعون بها رطباً فيعطون تمرًا في الرطب فالنقد أفضل (الرابعة) في محلها فقال مالك ليست الا في النخيل والعنب ثم رجع فقال هي في كل مدخرة وقال محمد في كل ثمرة مدخرة وغير مدخرة وقال الشافعي لا تكون الا بالنخل والعنب فان وفيت الرخصة حقها فلتقف على النخل والاصل أنها في النخل وان تعدت الى العنب هذه الرخصة بعلقة الحاجة والشوق الى الاكل من المساكين وطلب الاجر من أرباب الاموال فهي في كل ثمرة وان قصرت فعلى المدخر لا على النخل والعنب خاصة (فان قيل) فقد قال بخرصها ولا يخرص الا النخل والعنب قلنا لا نسلم بل كل شيء يخرص ويبيع بالخرص في رؤوس الثمار (الخامسة) اختلف الناس هل تكون العرية في نخلات يعطيها صاحب

باب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ النَّجَشِ فِي الْبَيْعِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
 وَاحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ قُتَيْبَةُ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَنَاجَشُوا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسِ
 * قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا
 عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَهُوا النَّجَشَ * قَالَ أَبُو عَيْنَتِي وَالنَّجَشُ أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ
 الَّذِي يَفْضُلُ السَّلْعَةَ إِلَى صَاحِبِ السَّلْعَةِ فَيَسْتَأْمُ بِأَكْثَرِ مَا تَسَوَّى وَذَلِكَ
 عِنْدَ مَا يَحْضُرُهُ الْمُشْتَرِي يُرِيدُ أَنْ يَغْتَرَّ الْمُشْتَرِي بِهِ وَلَيْسَ مِنْ رَأْيِهِ الشَّرَاءُ
 أَمَّا يُرِيدُ أَنْ يَخْدَعَ الْمُشْتَرِيَ بِمَا يَسْتَأْمُ وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْخَدِيعَةِ قَالَ
 الشَّافِعِيُّ فَإِنْ نَجَشَ الرَّجُلُ فَالْإِنَّا نَجَشُ آثِمٌ فَمَا يَصْنَعُ وَالْبَيْعُ جَائِزٌ لِأَنَّ الْبَائِعَ
 غَيْرُ النَّاجِشِ

الحائط للرجل ليستغلها أم هي النخلات تكون في حائط الرجل أصلا يريد
 اخراجه عنها بخرصها فروى محمد بن شجاع عن مالك نحو من قول الشافعي في
 الأجنبي أنها عرية وقال ابن القاسم عن مالك ان فعل ذلك الضرر يدخل بدخوله
 عليه لم يحز وهذه في أحد الوجهين موافقة للرواية المتقدمة (السادسة) لا يجوز
 ذلك فيها حتى تزهي ويحل بيعها لأن النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها

باب ماجاء في الرجحان في الوزن . حدثنا هناد ومحمود
ابن غيلان قالا حدثنا وكيع عن سفيان عن سماك بن حرب عن سويد
ابن قيس قال جلبت أنا ومخرمة العبدى بزمان هجر فجاءنا النبي صلى الله
عليه وسلم فساومنا بسر اويل وعندي وزان يزن بالاجر فقال النبي صلى
الله عليه وسلم

ثابت وهذه الرخصة فيها بعد حل البيع (السابعة) لا تجوز فيما دون خمسة أوسق
لأن الراوى شك والأصل المنع فلا تنزل عليه الإباحة فتحققه وهى مادون
الخمسة الأوسق والشكوك فيه تطرح وقد روى عن جابر أربعة أوسق (الثامنة)
لاتباع الا بجنسها لأن الأصل المنع فاذا جازت رجعت الى الأصل فى باب
الربا من مراعاة الجنس والقدر انما يسقط فيها النقد ويجوز الى الجذاذ كما
قد شرحناه

باب الرجحان فى الميزان

سماك بن حرب عن سويد بن قيس قال جلبت أنا ومخرمة العبدى بزمان
هجر فجاءنا النبي صلى الله عليه وسلم فساومنا بسر اويل وعندي وزان يزن بالاجر
فقال النبي صلى الله عليه وسلم للوزان زن وأرجح وقد روى شعبة هذا الحديث
عن سماك فقال عن ابن صفوان وذكر الحديث (الاسناد) أخبرنا أبو بكر
القرشى وقرأته عليه بالمسجد الأقصى طهره الله قال أخبرنا أبو على التستري
أخبرنا القاضى الهاشمى حدثنا اللؤلؤ وأخبرنا ابن عمار عن ابن الوليد عن ابن
حنيف عن التمار قالا أخبرنا أبو داود عبد الله بن معاذ حدثنا أبو سفيان
عن سماك ابن حرب حدثنى سويد بن قيس قال جلبت أنا ومخرمة العبدى بزمان
من هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى فساومنا

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْوَزَانِ زَنْ وَأَرْجَحَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ
 * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ سُؤِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ

بسر او يل فبعناه كان ثم رجل يزن بالأجر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زن وأرجح وأبو صفوان الذي ذكره شعبة هو سويد بن قيس (العربية) البز
 في اللغة هو المتاع الذي يصلح للناس ما لم يكن صوفا وجاب من موضع
 شيئا الى موضع لم يكن فيه الفقه في مسائل (الأولى) ان كان حد التكليف ومن لم
 يسلم وان كانوا لا يحتززون عن المحرمات في بيوعهم (الثانية) شراء الامام لنفسه
 لحوائجه (الثالثة) شراء الرجل الكبير وربما يظن أحدا أنه يراعى فيعطى باحظ
 ولئن كان ذلك قياما أحسنه ما خلصت فيه النية (الرابعة) يمشى يعني في حاجته وذلك
 من القرية النية وهو منه صلى الله عليه وسلم ومن اهتدى بهديه قريبة بالنية
 (الخامسة) قوله سامنا يعني طلب البيع منا ويكون طلب البائع الثمن وذكره له
 فكلاهما سائم مساوم فبعناه (السادسة) قوله وعندنا وزان يزن بالأجر في
 هذا دليل على جواز الاجارة على العمل ولا بد من تسمية قوله بالأجر فاعله
 قال لك من الدينار قيراط أو أوقية وبذلك يصح العقد على ما بيناه في موضعه
 (السابعة) الرجحان في الوزن من الورع الظاهر الفضل فان التطفيف حرام والعدل
 قسط والتحرى فيه طويل أو مشعب والرجحان يقطعه ويظهر الفضل (الثامنة)
 لما زاده النبي صلى الله عليه وسلم رجحانا غير معتد دل على أن هبة الشارع جائزة
 ردا على أبي حنيفة وهي مسألة ضعيفة بينها في مسائل الخلاف (التاسعة) مسألة
 بديعة: الزيادة في الثمن والمهر هل لها حكم الأصل أولا اختلف في ذلك العلماء
 على قولين عن مالك روايتان والصحيح أنها من جملة الثمن من جهة الاستحقاق
 وليست من جملة الثمن في الرد بالعيب وقد بينا ذلك في المسائل العاشرة كل من
 عمل لك عملا فلك أن تعطيه أجره وله أخذه كان قاسما أو كاتبا أو غيره وكره

الرُّجْحَانِ فِي الْوِزْنِ وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكِ فَقَالَ عَنْ أَبِي
صَفْوَانَ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ

• **باب** مَا جَاءَ فِي أَنْظَارِ الْمُعْسِرِ وَالرَّفَقِ بِهِ • حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ
حَدَّثَنَا اسْحَقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ
أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَنْظَرَ

جماعة أجز القسام منهم سعيد بن المسيب وابن حنبل وإنما أشاروا به إلى أن
ذلك من بيت المال في ذلك حبة لأن بيت المال إنما هو للمنافع العامة فلما
الخاصة التي منها القسمة فلا تكون إلا على الشركاء (الحادية عشرة) أمر النبي صلى
الله عليه وسلم له بالوزن دليل على أن الأجر في الوزن عليه فإن الحق يلزم المشتري
أن لم يميز للبائع ملكه من الثمن كما أن تميز السلعة واجب على البائع فعليه أجرها
والله أعلم (الثانية عشرة) بوب البخاري عن التجارة في البز ولم يدخله وهو حديث
صحيح وإنما بوب على التجارة في البز ولم يدخله وهو حديث صحيح على الذين
يكرهون التوسعة في الدنيا ويقولون يجزى الخلق والثواب الواحد وقد بينا
حقيقته في القسم الرابع من علوم القرآن

باب انظار المعسر والرفق به

أبو صالح عن أبي هريرة من أنظر معسرا أو وضع له أظله الله يوم القيامة
تحت ظل عرشه يوم لا ظل إلا ظله حسن غريب وعن قيس عن ابن مسعود
وعتبة بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حوسب رجل ممن كان
قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان رجلا موسرا وكان يخالط الناس
فكان يأمر غلبانه أن يتجاوزوا عن المعسر فقال الله نحن أحق بذلك منه

مَعْسَرًا أَوْ وَضَعَ لَهُ أَظْلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا
ظِلُّهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْيُسْرِ وَأَبِي قَتَادَةَ وَحُذَيْفَةَ وَأَبْنِ مَسْعُودٍ
وَعِبَادَةَ وَجَابِرٍ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ
عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُوسِبَ
رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ فَلَمْ يَوْجَدْ لَهُ مِنْ الْخَيْرِ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا مُوسِرًا

تجاوزوا عنه حديث حسن صحيح (الاسناد) الذي ثبت هو الحديث الثاني
فأما الأول أن الذي ثبت أن الله يظل تحت ظله سبعة ذكركم هو وغيره وذكر
في مسلم أن سورة البقرة وآل عمران تأتيان يوم القيامة تظلان صاحبهما وسيأتي
ذكرهما إن شاء الله واستفاض أن كل أحد يظله عمله وفي الصحيح لمسلم عن
أبي اليسر كعب بن عمرو ما لم يقع إلى الترمذي وهو قوله صلى الله عليه وسلم
يقول من أنظر معسرا أو أعرض عنه أظله الله في ظله (الاصول) فإن قيل
العرش ليس فوق الفرش شيء يظل منه العرش وإنما الذي يكون لأجله الظل
تحت العرش فما معنى ظل العرش (قلنا) ليس هذا من العوارض والفرائض
فله موضع وأما البقرة وآل عمران والعمل فظله كله أن البارئ تعالى يجعل
حجابا بينه وبين الحدود ويقال له هذه قراءتك وهذه عبادتك أي ثمرتها
والشيء يسمى باسم ثمرته الفوائد المتعلقة بها والكلام في ستة مسائل (الأولى)
أنظار المعسر أمر يوجب الحق ويقتضيه الحكم فكيف فيه هذا الفضل العظيم
والأمر الجسم والتحقيق فيه أن الأجر العظيم إنما يكون في امتثال الفرائض

وَكَانَ يُخَالِطُ النَّاسَ وَكَانَ يَأْمُرُ غُلَامَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمَعْسَرِ فَقَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ تَجَاوَزُوا عَنْهُ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو الْيَسْرِ كَعْبُ بْنُ عَمْرٍو

باب ما جاء في مَطلِ الْغَنِيِّ أَنَّهُ ظَلَمَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ

و ثوابها أكثر من ثواب النوافل ولكن ذلك الاجر انما يكون له اذا فعله من
قبل نفسه دون أن يحوجه الى اثبات والتحكم وحاكم فان رفعه حتى أثبت ويحكم
له بذلك لم يكن له فيه ثواب وذلك قول الله تعالى فنظرة الى ميسرة وذلك من
الغريم فله الاجر الموعود به آنفاً أو من الحاكم فله اجر القضاء بالحق ولا
يدخل في هذا الباب (الثانية) الاجر في الوضع أعظم من الاجر في التأخير فان الوضع
أسقط عين مال والتأخير امهال (الثالثة) قال كنت أمر غلاماني هذا دليل على ان
العبد يتجر ويقبض ويؤخر ويسقط ويأخذ اذا أذن له في ذلك سيده وفك
عنه الحجر الذي اقتضاه الرق عليه الرابعة هذا يدل على جواز التجارة وابتغاء
الربح الزائد على القوت واذا انضاف الى ذلك الصدقة فقد ربح الدنيا والآخرة
(الخامسة) قوله كان يخالط الناس دليل على جواز الخلطة وأجوز ما يكون في زمان
السلامة وأكره ما تكون عند فساد الناس والأموال (السادسة) هذا يدل على
أن الباري تعالى يغفر الذنوب بفضله من غير توبة اذا أسندت الى عمل صالح
ولو كانت خصلة واحدة ولا سيما الصدقة فانها حجاب النار وتقاة العذاب
والله أعلم

باب مَطلِ الْغَنِيِّ ظَلَمَ

الأعرج عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم مَطلِ الْغَنِيِّ ظَلَمَ واذا
أتبع أحدكم على مليء فليتبّع (اسناده) حديث صحيح متفق على ضخته من

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهْدَى حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ
 أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَإِذَا اتَّبَعَ
 أَحَدُكُمْ عَلَى مِلِّيٍّ فَلْيَتَّبِعْ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالْشَّرِيدِ بْنِ سُوَيْدٍ
 الشَّقَفِيِّ . حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَمْوِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا هَشِيمٌ قَالَ حَدَّثَنَا
 يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَإِذَا أُحِلَّتْ عَلَى مِلِّيٍّ فَاتَّبِعْهُ وَلَا تَبِعْ يَبْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ
 ❶ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَمَعْنَاهُ
 إِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِلِّيٍّ فَلْيَحْتَلْ فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا أُحِيلَ
 الرَّجُلُ عَلَى مِلِّيٍّ فَاحْتَالَهُ فَقَدْ بَرِيَ الْمُحِيلُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْمُحِيلِ

جمع فالحديث مخرج من طرق أقواها هذا (غريبه) قوله اتبع هو بناء أفعل من
 تبع بناء فعل تقول تبعته فلانا فأنا له تابع وتبيع قال سبحانه ثم لا تجدوا لكم
 علينا به تبيعا أي مطالبا لأن كل من تبع غيره فهو طالب له والمعنى ههنا إذا
 قال المدين لصاحب الدين خذ دينك الذي لك على فلان فليجب على ذلك
 وليقله وذلك قوله فليتبّع كان باسكان التاء المعجمة باثنتين من فوقها وفتح الباء
 المعجمة بواحدة هكذا صوابه وروايته لينتظم آخر الكلام مع أوله (الأصول)
 قوله مطل الغني ظلم قد بينا في أصول الدين حقيقة الظلم والظالم فلا (١) ذلك
 والظلم وضع الشيء في غير موضعه تقول العرب سقاء مظلوم إذا سقى قبل أن
 يخرج زخره وطريق مظلومة إذا عدل عنها وقال تعالى وما ظلمونا أي ما عدلوا

وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا تَوَى مَالٌ هَذَا
بِإِفْلَاسِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الْأَوَّلِ وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ عُثْمَانَ وَغَيْرِهِ
حِينَ قَالُوا لَيْسَ عَلَى مَالِ مُسْلِمٍ تَوَى قَالَ اسْحَقُ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ
عَلَى مَالِ مُسْلِمٍ تَوَى هُوَ إِذَا أَحِيلَ الرَّجُلُ عَلَى آخِرٍ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ مِلِيٌّ فَإِذَا هُوَ
مُعْدَمٌ فَلَيْسَ عَلَى مَالِ مُسْلِمٍ تَوَى

باب ماجاء في الملامسة والمنازعة . حدثنا أبو كريب ومحمود
بن غيلان قالا حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المنازعة

عن طريق القضاء والقدر وان كانوا قد خرجوا عن طريق الطاعة وقيل ما عاد
من فعلهم علينا لأنه مقدس وانما عاد عليهم ولذلك لم يحز أن يكون الباري
ظالما للخلق وان كان جعلهم أكتعين أبصعين في النار لأنه فعل في ملكه ماله
أن يفعله ولا حرج عليه ولا واضع لشيء موضعه أو مخرجه عنه فوجه فلم
يتصور ذلك في حقه (الثانية) الظلم الذي فسرناه على أنواع كما أن الشرك أنواع
كما أن الكفر أنواع وظلم دون ظلم كما أن كفرا دون كفر والشك أنواع
الظلم تكذيب الله أو الكذب عليه وهو الشرك وأقله وضع الأذى في الطريق
وقد جهل هذه المسألة علماء الأصول وقد بينها في غير موضع في الإيمان
والكفر وربما طالع هذا الكلام فقال أو على الشيخ أبي الحسن أو القاضي
يعترض أو يخالف وهذه المسألة شك انهما فيها على منزلة العلم غيرها وهي التي

وَالْمُلَامَسَةُ قَالَ فِي الْبَابِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ
 أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ يَقُولَ إِذَا نَبَذْتُ
 إِلَيْكَ الشَّيْءَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَالْمُلَامَسَةُ أَنَّ يَقُولَ إِذَا لَمَسْتُ
 الشَّيْءَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى مِنْهُ شَيْئًا مِثْلُ مَا يَكُونُ فِي الْجِرَابِ
 أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا مِنْ يُيُوعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ فَتَنَى عَنْ ذَلِكَ

قلنا اليها مما قاله مالك وغيره فوقها ولا شك في وهمها فيها واصابتنا لها وسيقول
 المسكين هذا كلام من لم يقو الأصول وإن استمر على هذا ولم يتأمل ما قلناه
 فاته التحصيل والحمد لله العلي الكبير الأحكام في مسائل (الأولى) الظلم حرام
 والأصل في ذلك الإجماع وقد توارد فيه الوعيد قرانا وسنة وحسنه مساقا
 الحديث الصحيح عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى
 الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه أني حرمت الظلم على نفسي وعلى عبادي فلا
 تظلموا وعن جابر بن عبد الله اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة والظلمة
 نار هنالك والدليل عليهما ههنا (الثانية) مطل الغني ظلم إذا كان واجدا
 لجنس الحق الذي عليه في تأخير ساعة يمكنه فيها الأداء فإن لم يكن عنده
 الجنس الذي عليه فمطله بمقدار ما يبلغ الجنس الذي عنده بالجنس الذي
 عليه جائز ولا يبيعه باختياره ويتروصد في سوق إلا عند مطالبة الغريم
 له بما له عليه إذا أمكن ذلك ووجد (الثالثة) إذا لم يكن المديان غنيا فمطله عدل
 وينقلب الحال على الغريم فتكون مطالبة ظلم لأن الله تعالى قال فنظرة إلى
 ميسرة هذا إذا كان العسر والعدم طارئا على المعاملة فأما إن كان العدم قبل

المعاملة فلا يخلو أن يعلم به الغريم أو لا يعلم فإن أعلمه به خرج عن حكم الدنيا والآخرة وإن لم يعلمه كان غررا وعليه الأثم الأعظم في التبدليس لا خفاء حاله على عامله (الرابعة) زعم بعض العوام أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أحيل أحدكم على ملىء فليتبع إن هذا لازم للغريم إذ عرض عليه الاحالة لأنه جاء بصيغة الأمر التي تقتضي الوجوب والحث قلنا له كذبت التخصيص بعلم الصيغة لا يقتضي لكونها أفعلا ولا وجوبا ولا يكون من دليل آخر فلا يتعلق بحبل محدود وما كفاه هذا الذي ألحقه بالعوام حتى دخل في جملة الأنعام فقال يعتبر رضا من يحال عليه وهذا مالا أثر فيه ولا نظر وقد كان هذا البائس مسبوqa باجماع القرون الثلاثة المختارة السابقة الى الخيرات فلا تعجب من ضلاله وإنما اعجب بضلال من تبعه وغفر الله لمن تبع قوله وذكره في كتب العلم وتكلف الرد عليه بالقول وإنما هو يوضع الرد بالفعل (الخامسة) قد بينا في كتب الفروع وجوه الحكم الذي تازم به الحوالة وتصح وتحتها الأول أن يكون الدينان سواء مثلا قدرا صفة من غير غرور بغلس ولا لرد فرضا من له الدين خاص حال دين المحيل خاصة (السادسة) فإن أحاله على غير ذمة تليبا كان له الرجوع وعن الشافعي أنه لا يرجع لأنه قد رضى قلنا رضى بشيء اطلع فيه على عيب لم يلزم كما لو كان ذلك في البيع المعين فدخل على سلعة سليمة فخرجت معيبة فله الرجوع (السابعة) إذا مات المحال عليه أو أفسد قال أصحابنا وأصحاب الشافعي لا رجوع له على الأول وقال أبو حنيفة يرجع كما قال عثمان في المسألة ليس على مال مسلم توى قلنا لم يصح عنه ولا حجة في قول الواحد من الصحابة وغيرهم قد خالفه ولعله قاله في الغرور بالفاس ودليلنا أن الاستحالة قبض للدين حكما وإبراء للمدين فلم يكن له رجوع كالقبض الحسى وقد حققناها في مسائل الخلاف (الثامنة) قال أبو حنيفة يعتبر رضا المحال عليه وله أن يقول ذلك فانه صاحب نظر لا يقف على لفظ الأثر كما يجب وتعلق به كما أخبر رضى من عليه لأنه أحد ركني الحوالة فكان حكمه كالآخر وهذا لا يصح لأن الدين

باب مَا جَاءَ فِي السَّلَفِ فِي الطَّعَامِ وَالتَّمْرِ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ
 مَنِيعٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي
 الْمُنْهَالِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ
 يَسْلِفُونَ فِي التَّمْرِ فَقَالَ مَنْ أَسْلَفَ فَلْيَسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ

على من أحيل عليه ملك للمحيل فجاز له التصرف فيه كما لو باعه وهذا ما لا جواب
 عنه (التاسعة) وقد قال بعضهم لا يرجع المحتال على المحيل إذا أفلس مادام حيا لأن
 الربا في الذمة موجود وشبه هذا قول المالكية أن المفلس يكون غريمه في عين
 ماله أسوة الغرماء في الموت دون الفلاس وقد بيناه في مسائل الخلاف وحققناه
 أيضا أن الحوالة قطع للابتداء فلا رجوع له أبدا لا في الحياة ولا في الممات

باب السلف

روى أبو المنهال عبد الرحمن بن مطعم عن ابن عباس قال قدم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين قال من
 أسف فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم حسن صحيح أسنده وقد اتفقت
 الأئمة عليه ألفاظه مختلفة قيل التمر وقيل الثمار وقيل من أسلف في شيء فليسلف
 (غريبه) السلف والسلم متقاربان ولأسبابهما معاني كثيرة والمراد به ههنا إذا
 قلنا السلف أن يقدم له مال في مال متأخر ومنهم السلف وهم الذين تقدموا من
 الخلق وإذا قلنا سلم فعناه أسلم إليه ماله ونزله عنده ولم يتسلم عنه إلا عوضا
 الأحكام في سبع مسائل (الأولى) عقد السلم أصل في البيوع مكن الله فيه الأمة
 من الرخصة وجعل فيه المنفعة للمتعاقدين هذا يكون بيده نقد يطلب نماء وهذا
 يكون بيده نقد يطلب نماء وهذا يكون له غلة ينتظر فضل الله فيها ويحتاج

إلى أجل معلوم قال وفي الباب عن ابن أبي أوفى وعبد الرحمن بن أبزي
 * قال أبو عيسى حديث ابن عباس حديث حسن صحيح والعمل على
 هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أجازوا
 السلف في الطعام والشباب وغير ذلك مما يعرف حده وصفته واختلفوا
 في السلم في الحيوان فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

كل واحد إلى ما يسهل صاحبه فكانا يتعاملان على ذلك وجاء الله برسوله وهم
 كذلك فلم يتركههم سدى وبين لهم كيف يجرى ذلك بينهم على حكم الشرع كما
 سبق في الحديث المتقدم آنفاً (الثانية) قال علماءنا له تسعة شروط ثلاثة في رأس
 المال وستة في المسلم فأما الثلاثة في رأس المال بأن يكون نقداً معلوم المقدار
 معلوم الجنس وأما المسلم فيه بأن يكون معلوم الجنس معلوم القدر مؤجلاً معلوم
 الأجل موجوداً عند محل الأجل مطلقاً في الذمة غير معين قال ابن العربي أما
 كون رأس المال نقداً فلا كلام فيه لأنه إن تأخر كان كالثا بكالي وأما كونه معلوم
 القدر فلا بد منه مخافة الرجوع فيه فإذا غاب ولم يعلم قدره أدى إلى المزاينة وأما
 كونه معلوم الجنس فلا يلزم بحال لأنه إذا دفعه إليه علم جنسه فلا يحتاج إلى
 ذكره وأما شرط معرفة القدر والجنس في المسلم فيه فلا كلام فيه ولا يفتقر إلى
 دليل وأما الأجل فلا غنى عنه لدفع التشاجر في المطالبة وكذلك العلم به لأن
 المجهول لا فائدة فيه ولا يمكن الحكم به وكذلك وجوده عند المحل لأن ابتياع
 ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز وأما كونه مطلقاً فواجب لأن المعنى لا يجوز
 تأخير قبضه شرطاً (الثالثة) قال أبو حنيفة لا بد أن يكون المسلم فيه موجوداً من
 حين العقد إلى الأجل مخافة أن يموت المسلم إليه فيحل الدين فلا يوجد قلنا

وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمُ السَّلَامُ فِي الْحَيَوَانِ جَائِزًا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْتَحَقَّ
وَكْرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمُ
السَّلَامُ فِي الْحَيَوَانِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ . أَبُو الْمُنْهَالِ اسْمُهُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُطْعِمٍ

لا سبيل الى أن يجعل الموهم كالمحقق لأن ذلك يؤدي الى ابطال العقود كلها
وليس له أصل في الشريعة يرجع اليه (الرابعة) قال الشافعي السلم الحال جائز
وخرجه المغاربة من أقوال مالك وهو عقد باطل لأنه ليس بيع عين ولا دين
وليس لهما ثالث والنبي صلى الله عليه وسلم قد جعل الدين مؤجلا والعين حاضرا
فأما شيء حال في الذمة أبدا بعقد معاملة فليس له أصل في الشريعة ويذهب معه
سبب السلم والسمة وحكمته وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف (الخامسة) الذي
ثبت في بعض الحديث الثمار وفيه رد على الليث وغيره في كراهية السلم فيها لقوله
لا تبايعوا الثمار حتى يبدو صلاحها وذلك في المعين والسلم غيره (السادسة)
قوله من أسلف في شيء عام في كل موجود كان لحما أو رؤسا أو أكرعا أو عينا
أو حيوانا أو جوزا أو ييضا خلافا لأبي حنيفة في ذلك كله لأن النبي صلى الله
عليه وسلم قد عم بقوله في شيء ولم يخص لأن جميعها محصور بالصفة يعرف ذلك
عادة ويشهد له ظواهر الشرع وقد بيناه في مسائل الخلاف (السابعة) قال الشافعي
يجوز أن يكون رأس المال في السلم جزافا وقال أبو حنيفة ومالك لا يجوز
والمسألة للشافعي لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشترط العلم بالقدر الا في المسلم
فيه وما ذكره علماءنا من أنه يؤدي الى الغرر يجوز أن يحتاج الى الرجوع فيه
أو في بعضه فلا يعلم فيبطل في هذا السلم ثوبين في عشرة أفراد ثم تلف أحدها
أو استحق فانه لا يدري في كم بقي أو فسخ السلم فلا يدري بكم يرجع وهو جائز

باب ما جاء في أرض المشتركة يريد بعضهم بيع نصيبه
 حدثنا علي بن خشرم حدثنا عيسى بن يونس عن سعيد عن قتادة عن
 عن سليمان الشكري عن جابر بن عبد الله أن نبي الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم قال من كان له شريك في حائط فلا يبيع نصيبه من ذلك حتى
 يعرضه على شريكه **○** قال أبو عيسى هذا حديث أسنده ليس بمتصل
 سمعت محمداً يقول سليمان الشكري يقال أنه مات في حياة جابر بن
 عبد الله قال ولم يسمع منه قتادة ولا أبو بشر قال محمد ولا نعرف

باب ما جاء في الأرض المشتركة يريد بعضهم أن يبيع نصيبه
 سليمان الشكري عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
 كان له شريك في حائط فلا يبيع نصيبه من ذلك حتى يعرض على شريكه
 (الاسناد) ضعف أبو عيسى طريق سليمان الشكري بمعاني والحديث صحيح
 رواه مسلم عن ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالشفعة في كل شركة لم تقسم ريعه أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى
 يؤذن شريكه فإن شاء أخذ وإن شاء ترك وإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به هذا
 لفظ عبد الله بن إدريس عن جريج ولفظ ابن وهب عنه لا يصح أن يبيع حتى
 يعرض على شريكه فيأخذ أو يدع فإن أبى فشريكه أحق به حتى يؤذنه وهذا
 نص الفقه في ثلاث مسائل (الأولى) قال في رواية لا يحل ولو كان حراماً لحكم
 بفسخه ولم ينفذ وقال في رواية أخرى لا يصح فهذا يدل على أن الأمر محمول
 على الاستحباب (الثانية) قوله حتى يؤذنه دليل على أنه إذا أعله فتركه أنه لا حق

لأَحَدٍ مِنْهُمْ شَيْئًا مِنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ
 فَلَعَلَّهُ سَمِعَ مِنْهُ فِي حَيَاةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ وَيُقَالُ أَمَّا يُحَدِّثُ قَتَادَةَ عَنْ
 صَحِيفَةِ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ وَكَانَ لَهُ كِتَابٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا
 أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ عَبْدُ الْقُدُّوسِ قَالَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
 قَالَ سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ ذَهَبُوا بِصَحِيفَةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ
 فَأَخَذَهَا أَوْ قَالَ فَرَوَاهَا وَذَهَبُوا بِهَا إِلَى قَتَادَةَ فَرَوَاهَا وَأَتَوْنِي بِهَا فَلَمْ أَرَوْهَا
 يَقُولُ رَدَّدْتُهَا

باب مَا جَاءَ فِي الْخُبَرِ وَالْمُعَاوَمَةِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالْمُعَاوَمَةَ وَرَخَّصَ

لَهُ فِي الشَّفْعَةِ وَقَالَ هُوَ فِي مَشْهُورٍ قَوْلُنَا لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ اسْقَاطٌ لِلْحَقِّ قَبْلَ وَجُوبِهِ
 وَالصَّحِيحُ سَقُوطُهُ لَوْ جَهِينَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ كَالَاذِنِ لِلْمَشْتَرِي فَكَيْفَ يَرُدُّ مَا أَدْنَى بِهِ
 وَالثَّانِي أَنَّهُ أَسْقَطَ حَقَّهُ بَعْدَ وَجُودِ أَحَدِ السَّبْعِينَ فَازِمُهُ كَمَا لَوْ أَسْقَطَ حَقَّهُ
 مِنْ الْقَصَاصِ قَبْلَ الْجَرْحِ وَقَبْلَ الْمَوْتِ وَالسَّبْيَانِ هَهُنَا أَحَدُهُمَا الشَّرِكُ فِي
 الْمَلِكِ وَالثَّانِي الْبَيْعُ وَهَذَا قَوِيٌّ وَتَخْرُجُ عَلَيْهِ مَسَائِلُ فِي النِّكَاحِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ
 بَيَّنَّا فِي كِتَابِ الْفُرُوعِ (الثَّلَاثَةِ) وَقَدْ عَرَضَ فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
 عِيسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرِيكٍ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ فُجَاءَ الْمَسُورُ

فِي الْعَرَايَا * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب مَا جَاءَ فِي التَّسْعِيرِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا
الْحُجَّاجُ بْنُ مَنْهَالٍ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَثَابِتٍ وَحَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ
قَالَ غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَرَ
لَنَا فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنَّ الْقَى
رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْكُمَا إِذَا جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَقَالَ لِلْمَسُورِ أَلَا تَأْمُرُ هَذَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنِّي بَيْتِي الَّذِينَ فِي دَارِهِ فَقَالَ سَعِدَ وَاللَّهِ
مَا أَتْبَاعَهُمَا فَقَالَ الْمَسُورُ وَاللَّهِ لَتَتْبَاعَهُمَا فَقَالَ سَعِدَ وَاللَّهِ لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ
آلَافٍ مِنْجُمَةٍ فَقَالَ أَبُو رَافِعٍ لَقَدْ أُعْطِيتَ بِهِمَا خَمْسَمِائَةِ دِينَارٍ فَمَنْعَهُ وَلَوْلَا أَنِّي
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجَارَ أَحَقَّ بِضَعْفِهِ مَا أُعْطِيتُكُمَا بِأَرْبَعَةِ
آلَافٍ فَبَيْنَ أَنْ عَرَضَهَا بَعْدَ أَنْ سَوَّقَهَا وَاللَّهِ أَعْلَمُ (التَّسْعِيرُ) حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ
عَنْ ثَابِتٍ وَقَتَادَةَ وَحَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ غَلَا السَّعْرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَرَ لَنَا فَقَالَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ
الرَّازِقُ وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنَّ الْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا
مَالٍ حَسَنٌ صَحِيحٌ (إِسْنَادُهُ) ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَرَ لَنَا قَالَ بَلْ أَدْعُو ثُمَّ جَاءَهُ آخِرُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ سَعَرَ قَالَ بَلْ
يُخَفِّضُ وَيَرْفَعُ وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنَّ الْقَى رَبِّي وَلَيْسَ أَحَدٌ عِنْدِي بِمَظْلَمَةٍ (الْأَصُولُ)

• **باب** مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْغَشِّ فِي الْبَيْعِ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ
حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي

ذَكَرَ ههنا لله أربعة أسماء فأما الرزاق فقد أتى مضاعفا وهذا فاعل مرة
ولكنه محمول على الوصف الدائم كعالم في المعلومات وهذا في المرزوقات على
كل حقيقة فأما القابض والباسط ففعلهما في القرآن وليس فيه باسمين وقدينا
في كتب الأمر وغيره هل يشتق للباري من أفعاله اسما وطريق ذلك وأما السعر
فلم يأت إلا في هذا الحديث جوابا عن كلام سائل وهو جائز اجماعا في كل
يكون جوابه اضافة اسم كمال وجلال لله سبحانه كقولهم لرسول الله صلى الله
عليه وسلم احملنا ثم قال لهم لست أنا حملتكم ولكن الله حملكم وكذلك يقال
الله حرككم وأسكنكم وهكذا على الوجه الذي بينا انه يجوز عليه فان لم يكن
ذلك صفة لا تصالح إلا للآدمي لم يحز أن يضاف إلى الباري أو يكون فيها
احتمال أو ابهام فكذلك والتسعير على الناس اذا خيف على أهل السوق أن
يفسروا أهوال المسلمين وقال سائر العلماء بظاهر الحديث لا يسعر على أحد
والحق التسعير وضبط الأمر على قانون لا تكون فيه مظلمة على أحد من
الطائفتين وذلك قانون لا يعرف إلا بالضبط للاوقات ومقادير الأحوال وحال
الرجال والله الموفق للصواب وما قاله النبي صلى الله عليه وسلم حق وما فعله حكم
لكن على قوم صح ثباتهم واستسلموا إلى ربهم وأما قوم قصدوا أكل الناس
والتضييق عليهم فباب الله أوسع وحكمه أمدى

باب كراهية الغش في البيوع

ذَكَرَ حديث أبي هريرة الصحيح المشهور أن النبي صلى الله عليه وسلم مر
على صبرة من طعام فأدخل أصابعه فيها فنالت بلالا فقال يا صاحب الطعام
ما هذا قال أصابته السماء يا رسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس

هَرِيرَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ عَلَى صَبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَنَالَتْ أَصَابِعَهُ بِلَلًا فَقَالَ يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ مَا هَذَا قَالَ أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ حَتَّى يَرَاهُ النَّاسُ ثُمَّ قَالَ مَنْ غَشَّ فَلَيْسَ مِنَّا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمرَ وَأَبِي الْحَمْرَاءِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي بَرْدَةَ بْنِ دِينَارٍ وَحُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هَرِيرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا الْغَشَّ وَقَالُوا الْغَشُّ حَرَامٌ

* بَابُ مَا جَاءَ فِي اسْتِقْرَاضِ الْبَعِيرِ أَوْ الشَّيْءِ مِنَ الْحَيَوَانِ

ثُمَّ قَالَ فَمَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا (الاصول) قوله فمن غشنا فليس منا لا يتعلق فيه للوعيد بالذين يخرجون بالذنوب من الايمان الى الهلكة وانما هو على قلب قوله المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه والمؤمن من أجاره بواقية (١) يريد بذلك هي كالخصاله واستيفاء شرائعه وخلوص نيته (الاحكام) في مسائل الغش حرام باجماع الامة لانه نقيض النصيح وهو من الغشش وهو الماء الكدر فلما خلط السالم بالمعيب وكتم ما لو أظهره لما أقدم عليه المبتاع أولم يبدل أطيب ما بدل على السلامة في اعتقاده مما اطلع عليه وقد تقدم شرح ذلك كله بابين من هذا

باب قرض الحيوان

ذكر حديث أبي هريرة قال استقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم سنا فاعطى سنا خيرا من سنه وقال خياركم أحسنكم قضاء حسن صحيح وعنه في معناه وبتماه أن رجلا

(١) هكذا بالاصل

أَوِ السَّنِّ . حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ
 كَهَيْلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ اسْتَقْرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِنًا فَأَعْطَاهُ سِنًا خَيْرًا مِنْ سِنِّهِ فَقَالَ خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً قَالَ
 وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي رَافِعٍ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ وَسَفْيَانٌ عَنْ سَلَمَةَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ
 بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَمْ يَرَوْا بِاسْتِقْرَاضِ السَّنِّ بَأْسًا مِنَ الْإِبِلِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ
 وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ

تَقَاضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَغْلَظَ لَهُ فَهَمُّ بِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 دَعُوهُ فَإِنَّ لِرَبِّهِ الْحَقَّ مَقَالًا ثُمَّ قَالَ اشْتَرَوْا لَهُ بَعِيرًا فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ فَطَلَبُوا فَلَمْ
 يَجِدُوا إِلَّا سِنًا أَفْضَلَ مِنْهُ فَقَالَ اشْتَرَوْا فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ فَإِنْ خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً
 وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اسْتَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكْرًا فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ أَبُو رَافِعٍ فَأَمَرَنِي رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بِكَرِهِ فَقُلْتُ لَا أَجِدُ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا
 خَيْرًا مِنْ رُبَاعِيَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ فَإِنْ خَيْرُ النَّاسِ
 أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً حَسَانٌ صَحَّاحٌ (العربية) فِيهِ اللَّفْظُ (الْأَوَّلُ) الْقَرْضُ وَهُوَ أَخَذُ الشَّيْءِ
 لِيَكُونَ مِثْلُهُ فِي الزَّمَةِ وَأَصْلُهُ الْقَطْعُ خَصَّ بِهِ عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ فِي تَخْصِيصِ
 بَعْضِ الْمُسَمِّيَّاتِ بِالْمَعْنَى الْعَامِ (الثَّانِي) السَّنُّ وَهُوَ كُلُّ حَالَةٍ تَخْتَلِفُ عَلَى الْحَيَوَانِ فِي
 اسْتِمْرَارِ عَمَلِهِ مِنْ أَدَمَى أَوْ نَعَمَ (الثَّالِثَةُ) الْإِحْسَانُ جَمْعُ الْإِحْسَنِ كَالْكَابِرِ وَالْأَصَاغِرِ
 وَالْأَكْرَمِ (الرَّابِعُ) الْبَكْرُ وَهُوَ الْفَتَى مِنَ الْإِبِلِ وَهُوَ الَّذِي دَخَلَ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ

جَرِيرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ
 رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَغْلَظَ لَهُ فَمَهَّمْ بِهِ أَصْحَابَهُ فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعُوهُ فَإِنَّ لَصَاحِبَ الْحَقِّ مَقَالًا ثُمَّ قَالَ اشْتَرَوْا
 لَهُ بَعِيرًا فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ فَطَلَبُوا فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا سِنًا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ فَقَالَ اشْتَرَوْهُ
 فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ فَانْخَبَرُوا خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ
 حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ نَحْوَهُ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدٍ

والمعنى ثنتيه (الخامس) الرباعي وهو ابن سبع أعوام وفيها يلقي رباعية (الأحكام)
 في مسائل (الأولى) القرض مستثنى من قاعدة الربا في تحريم الفضل تارة والأجل
 أخرى ولذلك جاز دينار بدينار غير يد بيد فكانت معرفة ورخصة على الرفق
 بالخلق يجرى على ذلك الحكم في فروعه (الثانية) القرض أصل في الشرائع وسنة
 في الأمم وهو جائز في كل ما يجوز تملكه وبيعه إلا أن مالكا يستثنى قرض
 الجوارى لثلاثي يؤدي إلى إغارة الفروج جريا على قاعدة الذرائع فانه إن ردها
 إليه بعينها كما يجوز في كل قرض وقد وُطئها لزمه قبولها فلم يأمن أن تكون عملا
 على ذلك والذي يلزم على القاعدة أنه يجوز قرض الجارية ولا يجوز ردها
 فأما منع أصل قرضها فلا يستقل به الدليل وبسطها في مسائل الخلاف (الثالثة)
 لما زاد في صفة المستقرض بجودة السبق لم يكن ذلك معدودا في المساحة
 فيؤدي إلى الزيادة مع الأجل لأنه من باب المعروف واحتمل في القرض
 لأن أصله معروف فجرى الوصف بجرى الأصل (الرابعة) أغلظ صاحب الدين

أَبْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارٍ عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَسْتَسْلِفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكْرًا لِفَاءَتِهِ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ أَبُو رَافِعٍ فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ فَقُلْتُ لَا أَجِدُ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خِيَارًا رُبَاعِيًّا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَهُ إِيَّاهُ فَإِنْ خِيَارَ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قِضَاءً * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

في طلب دينه وخرج في الاقتضاء عن حد اليمين في موضع يلزم فيه التوقيع والتعظيم الذي هو أكثر منه فهم الحاضرون به فعلهم النبي صلى الله عليه وسلم الأغضاء في مثل هذا عمن له حق وسن لهم الصبر فيه والاحتمال ولا يقابل بمثل ذلك من الأغلاظ لما له من فضل الحقية على المطلوب (الخامسة) لم يذكر اشهادا وهذا يدل على جواز ترك الشهادة في المعاملات حسبما بيناه في كتاب الأحكام (السادسة) قضاء البكر من الإبل الذي كاتبه دل على أنه استقرضه للمسلمين فإن الصدقة لا تحل له (السابعة) زيادة له على سنه جازت لأنه كان مستحقا لها بصفتها في أصلها فكيف في وصفها (الثامنة) قوله خيار الناس أحسنهم قضاء قد بيناه في الأنوار وغيرها الخير والخير وحقيقتهما وإن من معانيه التي يرجع إليها أو معظمها النفع بخيار الناس أنفع الناس للناس فإذا قلت هذا خير من هذا كان معناه أنفع أما لنفسه أو لغيره وأشرف الناس بالمنفعة ما تعلق بالخلق لأن الحسنة المتعدية إلى الغير أفضل من القاصرة إلى الفاعل في كل حال ولكل معنى وكذلك في العبادات من الصلاة والصدقة والصيام وغيره

❦ **باب** . حدثنا أبو كريب حدثنا اسحق بن سليمان الرازي
عن مغيرة بن مسلم عن يونس عن الحسن عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال إن الله يحب مِمَحَّ البيع مِمَحَّ الشراء مِمَحَّ القضاء
قال وفي الباب عن جابر ❦ قال أبو عيسى هذا حديث غريب وقد روى
بعضهم هذا الحديث عن يونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة . حدثنا
عباس الدوري حدثنا عبد الوهاب بن عطاء أخبرنا أسرائيل عن زيد

وتفصيل ذلك وتحقيقه في موضعه (التاسعة) حسن المعاملة في الاقتضاء
والقضاء يدل على فضل فاعل ذلك في نفسه وحسن خلقه بما ظهر من قطع
علاقة قلبه بالحال الذي هو معنى أنه ثنى على الخلق ولذلك استوجب محبة الله
في الحديث الحسن عن أبي هريرة حسبا ذكره أبو عيسى إن الله يحب مِمَحَّ
البيع مِمَحَّ الشراء مِمَحَّ القضاء وإن كان حديثا غريبا فإن معناه من الشرع صحيح
(العاشرة) في حديث جابر الصحيح الذي ذكره بعد هذا الحديث غفر الله
لرجل كان قبلكم سهلا إذا باع سهلا إذا اشتري سهلا إذا اقتضى وهذا هو
الأول بعينه لأن السهل والسمح ينظران من مشكلة واحدة ويجريان على سنن
واحد ويتعلقان بمتعلق واحد لفظه في الصحيح عن جابر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال رحم الله رجلا سمحا إذا باع أو اشتري وإذا اقتضى فدعا
النبي صلى الله عليه وسلم في حديث البخاري عن جابر لمن كان كذلك وفي
حديث أبي عيسى أخبار النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل كان قبلنا على
هذه الصفة غفر الله له كالحض لنا على أمثال ذلك لعن الله أن يغفر لنا

أَبْنُ عَطَاءَ بْنِ السَّائِبِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَفَرَ اللَّهُ لِرَجُلٍ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانَ سَهْلًا إِذَا بَاعَ سَهْلًا إِذَا اشْتَرَى سَهْلًا إِذَا اقْتَضَى قَالَ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ

وزادنا دعاءه الذي لا يرد صلى الله عليه وسلم والمخالفة حديث الصحيح قال أبو عيسى أنه غريب في السند لأجل رواية زيد ابن عطاء بن السائب عن محمد بن المنكدر له وغريب في المتن بلفظه وفي الصحيح واللفظ للبخاري عن أبي هريرة وحذيفة أن رجلا كان قبلكم يداين الناس فكان يقول لفتاه وفي رواية لفتياناه إذا أتيت معسرا فتجاوز عنه أتاه الملك ليقبض روحه فقال له هل علمت من خير فقال له ما أعلم شيئا وإن كنت أبايع الناس في الدنيا فانظر الموسر وأتجاوز عن المعسر فقال الله تجاوزوا عنه فنحن أحق منه (الحادية عشرة) هذا الحديث أصل في الاقتداء بشرع من قبلنا وأنه شرع لنا فتعين علينا أمثاله ويلزمنا الاقتداء به ولذلك ذكره عن لسان رسوله لنا ذكرًا ووعظًا ونبيها ولا خلاف في قول مالك فيه خلافا لما ظنه الغفلة من اختلاف قوله وما كان ذلك قط وقد بيناه في أصول الفقه (الثانية عشرة) هذا الحديث أصل في تكفير السيئات بالحسنات وهو حجة بذاته لأن خبر الواحد يقبل فيه خلافا لعلمائنا المتكلمين رحمهم الله فقد عميت عليهم هذه المسألة حسبا بيناه في موضعه وإذا انضاف إلى غيره واجتمعت جاء منها تواتر معنوي يلزم قبوله باتفاق بين المؤلف والمخالف

❦ **باب** النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ فِي الْمَسْجِدِ . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ
الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَارِمٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ خَصِيفَةَ
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَا أَرْبَحُ
اللَّهُ تِجَارَتَكَ وَإِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَنْشُدُ فِيهِ الضَّالَّةَ فَقُولُوا لَا رَدَّ اللَّهُ عَلَيْكَ

باب البيع والشراء في المسجد

ذكر حديث أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم من
يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا أربح الله تجارتك حديث حسن (الاسناد)
روى أبو داود عن أبي هريرة حسن مثله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
سمع رجلا ينشد ضالة في المسجد فليقل لاردها الله اليك فإن المساجد لم تبين
لهذا الأحكام في مسألتين الأولى اختلف العلماء في ذلك فمنهم من كرهه ومنهم
من رخص فيه وقد روى عمر بن شعيب في صحيفه أوسماعه أن النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن ذلك في المسجد وقد قال البخاري باب البيع في المسجد
فذكر النبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال وسرد حديث بريرة وليس فيه
الا ذكر البيع والشراء في بيان حكم من أحكام الدين لا في جواز البيع فيه
أو تحريمه أما أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مكن في الصحيح من تقاضى الدين
فيه والملازمة للغريم واقتضاؤه في المسجد دليل على جواز وجوبه فيه وقوله
تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع يعني عما لا يحوز فأما المباح فيحوز منه في
اليسير ولا يتخذ سوقا للبيع ولا دكانا للاستصناع إلا أن الغريب إذا سكنه جاز

• قَالَ أَبُو عَيْنِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَالْعَمَلُ عَلَى
هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَهُوا الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ قَوْلُ
أَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ
فِي الْمَسْجِدِ

(آخر كتاب البيوع وأول كتاب الأحكام)

له أن يصنع فيه ما ينتفع به في معاشه مما لا يكتسب المسجد أو يكضمه أو يؤذى
من يدخله للعبادة المسألة الثانية النكاح فيه جائز وقد عقده صلى الله عليه وسلم
في الموهوبة نصا في كل ورقة من الحديث وذلك لأنه قرينة ولأنه أيضا نادر
والله الموفق للصواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابواب الاحكام

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في القاضي
حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعائي حدثنا المعتمر بن سليمان قال سمعت
عبد الملك يحدث عن عبد الله بن موهب أن عثمان قال لابن عمر أذهب

كتاب الأحكام

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب ما جاء في القاضي

ذكر حديث عبد الله بن وهب عن عثمان أنه قال لعبد الله بن عمر أذهب
فاقضى بين الناس قال أو تعافيني يا أمير المؤمنين قال وما تكره من ذلك وقد كان
أبوك يقضى قال انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان قاضيا
فقضى بالعدل فبالحرى أن ينقلب منه كفافا قال فما أرجو بعد ذلك وفي
الحديث قصة (فاتحة الكتاب) اعلوها بصركم الله الحقائق ان الاحكام التي
تسمعون في كلام الله ورسوله ذكرها والتي يذكرها العلماء فيقولون هذا
حكم الله وقد حكم الله أو هذا حلال وهذا حرام فليس ذلك كله صفة

فَقَضَى بَيْنَ النَّاسِ قَالَ أَوْ تُعَافِنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَ وَمَا تَكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ
وَقَدْ كَانَ أَبُوكَ يَقْضِي قَالَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ
مَنْ كَانَ قَاضِيًا فَقَضَى بِالْعَدْلِ فَبِالْحَرِيِّ أَنْ يَنْقَلَتَ مِنْهُ كِفَافًا فَمَا أَرْجُو بَعْدَ
ذَلِكَ وَفِي الْحَدِيثِ قَالَ قِصَّةٌ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * قَالَ أَبُو عِيسَى
حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَيْسَ أَسْنَدُهُ عِنْدِي بِمُتَّصِلٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ
الَّذِي رَوَى عَنْهُ الْمُعْتَمِرُ هَذَا هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ سَهْلِ

لِلْأَعْيَانِ الْمُحَلَّلَةِ أَوْ الْمُحَرَّمَةِ الْمُضَافِ ذَكَرَ ذَلِكَ إِلَيْهَا وَلَا إِلَى الْأَفْعَالِ وَأَمَّا هِيَ
عِبَارَةٌ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ فَالْوَاجِبُ هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ أَفْعَلٌ وَالْمُحَرَّمُ هُوَ الْمَقُولُ فِيهِ لَا تَفْعَلُ
فَيَرْجِعُ ذَلِكَ كُلُّهُ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَالَتِ الْمُبْتَدِعَةُ أَنَّ الْأَحْكَامَ مِنَ
التَّحْلِيلِ وَالتَّحْرِيمِ مِنْ أَوْصَافِ الذَّوَاتِ وَمِنْ أَوْصَافِ الْأَفْعَالِ لِاحْتِدَادِ أَضْمَرِهِ
وَحَاجَةٍ مِنَ الْكُفْرِ فِي أَنْفُسِهِمْ قَضَوْهَا وَاتَّبَعَهُمْ فِي ذَلِكَ الْغَفْلَةُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ
وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي الْأَصُولِ وَأَصُولِهَا الْأَوَّلُ بِمَا فِيهِ شِفَاءٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (الْإِسْنَادُ) أَمَّا
قَوْلُ أَبِي عِيسَى فِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ فَهِيَ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّ عُثْمَانَ قَالَ
لِابْنِ عُمَرَ اقْضِ بَيْنَ النَّاسِ فَقَالَ لَا أَقْضِي بَيْنَ رَجُلَيْنِ قَالَ إِنْ أَبَاكَ كَانَ يَقْضِي
فَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ أَشْكَلَ عَلَى رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ جَبْرِيلَ فَقَالَ وَانِي لَا أَجِدُ مِنْ أَسْأَلِهِ وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ عَاذَ بِاللَّهِ وَانِي أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ أَنْ تَجْعَلَني قَاضِيًا
فَأَعْفَاهُ وَقَالَ لَا تَخْبِرَنَّ أَحَدًا قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوَهَّبٍ عَنْ

أَبْنُ عُبَيْدَةَ عَنْ ابْنِ بَرِيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْقَضَاءُ
ثَلَاثَةٌ قَاضِيَانِ فِي النَّارِ وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ رَجُلٌ قَضَى بِغَيْرِ الْحَقِّ فَعَلِمَ ذَلِكَ
فَذَاكَ فِي النَّارِ وَقَاضٍ لَا يَعْلَمُ فَاهْلَكَ حُقُوقَ النَّاسِ فَهُوَ فِي النَّارِ وَقَاضٍ
قَضَى بِالْحَقِّ فَذَلِكَ فِي الْجَنَّةِ . **حدثنا** هناد حدثنا وكيع عن إسرائيل
عن عبد الأعلى عن بلال بن أبي موسى عن أنس بن مالك قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من سأل القضاء وكل إلى نفسه ومن أجبر عليه
ينزل الله عليه ملكا فيسده **حدثنا** عبد الله ابن عبد الرحمن أخبرنا يحيى

عثمان مرسل لم يدركه أخبرنا أبو الحسن الأزدي أخبرنا الطبري أخبرنا علي
ابن عمر حدثنا محمد بن عيسى العطار حدثنا عبد الصمد بن وارث حدثنا
أبو العلاء عن صالح بن سرج عن عمر عن ابن حطان عن عائشة قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم يجاء بالعبد القاضى العدل يوم القيامة فيلقى من شدة
الحساب ما يمتنى أن لم يقض بين أحد في تمرتين قال علي بن عمرو جوز هو عمر
ابن العلاء البشكري (الفوائد والفقه) قول عثمان لعبد الله ابن عمر أن أباك
كان قاضيا يعنى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك روى عنه ولم يرد به
عثمان قضاءه في خلافته ولا فهم عنه ذلك عبد الله بن عمر ولذلك قال له كان اذا
أشكل عليه أمر سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا يدل على أن ذلك كان
في حياته ولو أراد بذلك الخلافة لقال به أى ان أبى كان خائفة
ليس فوqe متعصب عليه فكيف يحتج به في قضاء متعقب مترقب الثانية قوله
اذا قضى بالعدل فبالحرى أن ينقلب منه كفافا أخذه من كلام عمرو وأبي موسى

ابن حماد عن أبي عوانة عن عبد الأعلى الثعبي عن بلال بن مرداس
الفراري عن خيشمة وهو البصري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من أتى القضاء وسأل فيه شفعا وكل الى نفسه ومن أكره عليه أنزل
الله ملكا يسده * قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب وهو أصح
من حديث إسرائيل بن عبد الأعلى . حدثنا نصر بن علي الجهضمي
حدثنا الفضيل بن سليمان عن عمرو بن أبي عمرو عن سعيد المقبري عن
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء أو

قال عمرو لأبي موسى ليت أنه يرد لنا ما عملناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وخرجنا بما علمناه بعد كفافا فقال أبو موسى قد طبنا بعده وفعلنا وفعلنا
فذكر طاعتهم فقال عمر ليت ذلك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يرد لنا
وخرجنا بما بعده كفافا فقال ولد لأبي موسى عبد الله بن عمر أبوك والله يعني
عمر أفقه من أبي يعني أبا موسى قال ابن العربي وهذا كله من قولها صحيح لأن
المرء فيما يعمل من الأعمال الصالحة ينبغي أن يكون على وجل من التقصير
في شروطها وعلى تقية من عدم القبول لها بما دخل فيها بما لا يحصيه وهذا
فيما كان من الطاعة يختص به لا يتعداه فكيف بما يتعلق بحقوق العباد اذ انيطت
به وألزم طوق عنقه فالوجل في ذلك يجب أن يكون أكثر والتقية ينبغي أن
تتخذ أعظم ولذلك كانت سلامة عمر برسول الله صلى الله عليه وسلم في القضاء
مضمونة لأن كل حكم يحكم به حاكم في زمانه فقط لأنهم كانوا يقفونها على
سؤاله وجوابه لا يقدمون على اشكال وهم قادرون على الجلاء في اللسان (الثالثة)

جَعَلَ قَاضِيًا بَيْنَ النَّاسِ فَقَدْ ذُبِحَ بَغَيْرِ سَكِينٍ * قَالَ أَبُو عَيسَى هَذَا حَدِيثٌ
حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ رَوَى أَيضًا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

باب مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي يُصِيبُ وَيُخْطِئُ . حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ
ابْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ يَحْيَى
ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ

قوله أعوذ بالله منك وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعاذ بالله فقد
عاذ دليل على أن كل من صرح بالاستعانة بالله لأحد من شيء فليجب إليه وليقبل
منه وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على امرأة قد نكحها ويروى
أنها قالت له في قصة أعوذ بالله منك فقال لها لقد عذت بمعاذ الحق بأهلك
وفارقها (الرابعة) قوله لا تخبرن أحدا تنبيهه له على الكمال مخافة أن يتعلق
له بذلك كل انسان فلا يجد معيناً وأعفاه لأن ذلك من التقليد والولاية ليست
بفرض على الاعيان وإنما هو على الكفاية فلو دعا الامام الى العون جميع
الناس فلم يقبلوا لأثموا واذا قبل بعضهم أجروا وسقط الفرض عن الباقين
(حديث) قال أبو موسى القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة «الحديث»
(العارضة) الذي يقضى بالجور قد أتى كبيرة من أعظم الكبائر في ظلم
العباد ونقض عهد الله من بعد ميثاقه وما أبعد من المغفرة المطلقة والذي
يقضى بالجهل جائر لا تقصر مرتبته عنه ومثال الاول مثال من يقتل من لا يحل

فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا حَكَمَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ
الْعَاصِي وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثُ
حَسَنٍ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَمِنْ حَدِيثُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ
* **بَابٌ** . حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي عَوْنٍ
الثَّقَفِيِّ عَنْ الْحُرْثِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ رَجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ كَيْفَ تَقْضِي قَالَ أَقْضِي بِمَا

قتله أو يزني بمن لا يحل وطؤه ومثال الثاني من يتعرض للقتل ولا يبالي أصاب
قتله من يستحقه أولا يستحقه وكذلك من يسترسل على وطء من وجد من
النساء ولا يبالي كانت بمن تحل له أولا تحل فالاول منتهك للحرمة عمدا والثاني
مستترين بها نية وعقدا والثالث من خلفاء الله في أرضه ومن قال فيه النبي صلى الله
عليه وسلم المقسطون يوم القيامة على منابر من نور على يمين الرحمن وكلتا يديه
يمين والاثار في ذلك كثيرة (تفصيل) هذا الذي قضى بالحق ان كان عن علم
فهو الذي تقدم وان كان عن تقليد فلا يجوز أن يتخذ قاضيا الا عند الضرورة
فيعضى حينئذ في النازلة بفتوى عالم رآه ورواه بنص النازلة فان قاس على قوله
أو قال يحبي من هذا كذا أو نحوه فهو متعد ولا يحل تولية مقلد في موضع
يوجد فيه عالم فاذا تقلد فهو جائز متعد لأنه قعد في مقعد غيره ولبس خلعته سواء
من غير استحقاق والله أعلم — وقد روى أبو عيسى حديث ابن أبي أوفى قال
النبي صلى الله عليه وسلم الله مع القاضي ما لم يجر فاذا جار تخلى عنه ولزمه الشيطان

فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 اجْتَهِدْ رَأْيِي قَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا
 حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عَوْنٍ عَنْ الْحَرِثِ بْنِ عُمَرَ وَأَبْنِ أَخٍ لِلْبَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ
 عَنْ أَنَسٍ مِنْ أَهْلِ حِمَصَ عَنْ مُعَاذٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ

قال الامام الحافظ القاضى يقضى بالحق ما كان الله معه فاذا تركه الله جار فالامر أولا
 بيد الله بيد أن البارى كأنه قد يخبر عن بداية المقادير وحكمه بالتقدير وملكه للتدبير
 تحقيقا للخلق وتوحيدا وقد يخبر عن مآل حالهم تخويفا وانذارا بالعلامات
 التي جعلها لأهل الفوز ولأهل الهلكة وهو الحكيم الخبير وجعل الحاكم
 العدل فوق كل منزلة على منبر ويظله في ظل عرشه ويدنى منه مجلسه ادناء
 الكرامة لا ادناء المسافة إذ البارى سبحانه لا يحل الأمكنة ولا يضاف اليه
 لا عرش ولا سواه وهو بعد خلق العرش كما كان قبل خلقه ولكن من كان عنده
 أكرم كان الى محل كرامته وأهل كرامته أقرب ومن أعظم جوده أن من
 يغلق دون المحتاجين بابه يغلق الله دونه أبواب السماء التي هي مقر الرحمة وطريق
 السعادة حسب ما ذكره أبو عيسى من حديث عمرو بن مرة الجهني أبي مريم
 أنه قاله لمعاوية عن النبي عليه السلام فاتخذ معاوية حينئذ رجلا على حوائج
 الناس لعظيم الاشغال والا فالحق أن يبرز لذلك بنفسه ويتناوله من غير واسطة
 حديث ذلك عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سأل القضاء

❦ قَالَ أَبُو عَيْتَابٍ هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَيْسَ اسْتِنَادُهُ

عِنْدِي بِمُتَّصِلٍ وَأَبُو عَوْنٍ الثَّقَفِيُّ اسْمُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمِيدٍ اللَّهِ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَمَامِ الْعَادِلِ .** حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ الْكُوفِيُّ

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ عَنْ فَضِيلِ بْنِ مَرْزُوقٍ عَنْ عَطِيَّةٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

وَأَدْنَاهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا أَمَامًا عَادِلٌ وَأَبْغَضَ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ وَأَبْعَدُهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا

أَمَامًا جَائِرٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ❦ قَالَ أَبُو عَيْتَابٍ

وَكُلُّهُ إِلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَجْبَرَ عَلَيْهِ يَنْزِلُ عَلَيْهِ مَلَكٌ يَسُدُّهُ وَكَرَّرَهُ بِأَصَحِّهِ مِنَ
السَّنَدِ الْأَوَّلِ وَقَالَ هُوَ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَهَذَا يَعْضُدُهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَا تَسْأَلُ الْإِمَارَةَ
فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلَّتْ إِلَيْهَا وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعْنَتَ عَلَيْهَا
حَدِيثٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ
ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ حَالِ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْضِهِ فَإِنَّ
الْقَتْلَ إِعْدَامَ الْحَيَاةِ وَإِذَا وَلِيَ الْقَضَاءَ بَعْدَ عَدَمِ الْحَيَاةِ الْآخَرَى وَضُرِبَ الْمَثَلُ
بِالسَّكِينِ لِأَنَّهُ أَوْحَى وَأَعْجَلَ فِي الْهَلَاكَةِ فَيَكُونُ هَلَاكُهُ بِغَيْرِ السَّكِينِ مِنَ الْآلَاتِ
تَعْدِيًا وَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِذَا طُلِبَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِذَا حُرِصَ عَلَيْهِ
وَمِنَ الْإِحَادِيثِ الْحَسَنِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ فَغَلَبَ
عَدْلُهُ جَوْرُهُ فَلَهُ الْجَنَّةُ وَمَنْ غَابَ جَوْرُهُ عَدْلُهُ فَلَهُ النَّارُ وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ أَبُو ذَرٍّ أَلَا تَسْتَعْمَلُنِي قَالَ فَضْرَبَ يَدَهُ عَلَى مَنْكَبِي ثُمَّ

حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو بَكْرٍ الْعَطَّارُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ
 حَدَّثَنَا عَمْرَانُ الْقَطَّانُ عَنْ أَبِي اسْحَقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي أُوَيْفٍ
 قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الْقَاضِي مَا لَمْ يَجْرُ فَذَا جَارَ
 تَخَلَّى عَنْهُ وَلَزِمَهُ الشَّيْطَانُ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ
 لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرَانَ الْقَطَّانِ

قال يا أبا ذر انك ضعيف وانها أمانة وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من
 أخذها بحقها وأدى الذي عليه أسلم فيها وقال يا أبا ذر إني أراك ضعيفا وإنى
 أحب لك ما أحب لنفسي وأكره لك ما أكره لنفسي لا تأمرن على اثنين ولا
 تولين مال يتيم وفيه عن أبي موسى أن رجلين من بنى عمى قالوا يا رسول الله
 أمرنا على بعض ما ولاك الله فقال انا والله لا نولى على هذا العمل أحدا سألنا
 ولا أحدا حرص عليه وان القاضى يصيب ويخطئ — ذكر حديث أبي هريرة
 اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران واذا أخطأ فله أجر واحد ذكر ابو عيسى
 من طريق أبي هريرة وقال حسن غريب (الاسناد) هو فى الصحيح من طريق
 أبي بكره وقال النبي صلى الله عليه وسلم فى غيره اذا أصاب فله عشرة أجور
 واذا أخطأ فله أجر واحد وهذا يشهد له القران قال سبحانه من
 جاء بالحسنة فله عشر أمثالها (الأصول) هذا الحديث مما تعلق به من ذهب
 الى أن الحق فى جهة واحدة فى مسألة تصويب المجتهدين وهى نازلة فى
 الخلاف عظيمة وقد كتبنا فيها بما شاء الله فى أصول الفقه وما قال فيه من

باب مَا جَاءَ فِي الْقَاضِي لَا يَقْضَى بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ حَتَّى يَسْمَعَ
 كَلَامَهُمَا . **حَدَّثَنَا** هَنَادٌ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ سَمَّاكِ بْنِ
 حَرْبٍ عَنْ حَنْشٍ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا
 تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضُ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخِرِ فَسَوْفَ
 تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِي قَالَ عَلِيٌّ فَمَا زِلْتُ قَاضِيًا بَعْدُ
 * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

ذهب الى أن الكل صواب أنه خبر واحد ولا يثبت خبر الواحد الاصول
 وقال القاضي وغيره من أصحابنا فيه أقوالا كثيرة بينا حقيقتها في التمهيد
 بمحصول قريب المرام وعندى فيه العمر والله يعظم عليها الاجر اعلموا وفقكم
 الله أن الاجر على العمل القاصر على العامل واحد وان الاجر على العمل المتعدى
 الى الغير أجزان فانه يؤجر في نفسه ويجرى له ما تعلق بغيره من جنسه فاذا
 قضى بالحق وأعطاه لمستحقه ثبت له أجر اجتهاده وجرى له أجر الاستحقاق
 في عود الحق الى مكانه واذ كان أحد الخصمين ألحن بحجته من الآخر فقضى لغير صاحبه
 بالمدعى فيه كان له اجر الاجتهاد خاصة وقد حاموا عليه فما أسفوا والله الموفق بفضل
 ورحمته (حديث معاذ في القياس) رواه ابو عيسى عن شعبة عن محمد بن عبيد الله
 أبي عون الثقفي عن الحارث بن عمر بن أخى المغيرة بن شعبة عن أناس
 من أهل حمص عن معاذ وقال ليس اسناده بمتصل (الأسناد) اختلف الناس
 في هذا الحديث فمنهم من قال انه لا يصح ومنهم من قال هو صحيح والدين القول
 بصحته فانه حديث مشهور روى به شعبة بن الحجاج رواه عنه جماعة من الرفقاء

❦ **باب** مَا جَاءَ فِي إِمَامِ الرَّعِيَّةِ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا
 أَشْعَثُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ قَالَ قَالَ عُمَرُ
 ابْنُ مَرْثَدَةَ لِمُعَاوِيَةَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَا مِنْ
 إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْحَلَّةِ وَالْمُسْكِنَةِ إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ
 السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ وَحَاجَتِهِ وَمُسْكِنَتِهِ فَبَعَلَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا عَلَى حَوَائِجِ
 النَّاسِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ❦ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ
 مَرْثَدَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ وَعُمَرُ

وَالْأُتَمَّةُ مِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَالْحَارِثُ
 ابْنُ عُمَرَ الْهَذَلِيُّ الَّذِي يَرَوِي عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْإِبْهَذَا الْحَدِيثَ فَكُنِيَ
 بِرِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْهُ وَبِكُونِهِ ابْنُ أَخٍ لِلْبَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ فِي التَّعْدِيلِ لَهُ وَالتَّعْرِيفِ بِهِ
 وَغَايَةُ حُظِّهِ فِي مَرْتَبَتِهِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْفُرَادِ وَلَا يَقْدَحُ ذَلِكَ فِيهِ وَلَا أَحَدٌ مِنَ
 أَصْحَابِ مَعَاذِ مَجْهُولٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْخَبَرِ اسْقَاطُ الْأَسْمَاءِ عَنْ جَمَاعَةٍ وَلَا
 يَدْخُلُهُ ذَلِكَ فِي حِيزِ الْجَهَالَةِ إِنَّمَا يَدْخُلُ فِي الْمَجْهُولَاتِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا فَيُقَالُ
 حَدَّثَنِي رَجُلٌ حَدَّثَنِي إِنْسَانٌ وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ صَاحِبًا حَتَّى يَكُونَ لَهُ بِهِ
 اخْتِصَاصٌ فَكَيْفَ وَقَدْ زِيدَ تَعْرِيفًا بِهِمْ أَنْ أَضَيَّفُوا إِلَى بَلَدٍ وَقَدْ خَرَجَ الْبُخَارِيُّ
 الَّذِي شَرَطَ الصَّحَّةَ فِي حَدِيثِ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ سَمِعْتُ الْحَيَّ يُتَحَدَّثُونَ عَنْ عُرْوَةَ
 وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْحَدِيثُ فِي جُمْلَةِ الْمَجْهُولَاتِ وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْقِسَامَةِ أَخْبَرَنِي رَجُلٌ
 مِنْ كِبَرَاءِ قَوْمِهِ وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ صُلَى
 عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيْرَاطٌ (الْأَصُولُ) فِي مَسَائِلِ (الْأَوَّلَى) لَوْ اتَّفَقَ عَلَى صَحَّةِ هَذَا

ابن مرة الجهني يكنى أبا مريم . حدثنا علي بن حجر حدثنا يحيى بن حمزة عن يزيد بن أبي مريم عن القاسم بن خزيمة عن أبي مريم صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا الحديث بمعناه ويزيد بن أبي مريم شامي وبريد بن أبي مريم كوفي وأبو مريم هو عمرو بن مرة الجهني

الحديث لم يكن ذلك أصلا في التعلق عند علمائنا الأصوليين في اثبات الاجتهاد لان خبر الواحد على أصلهم لا تعلق به فيه ولكن أقول انه ينضاف على أصلهم الى غيره فيكون مجموعها من باب التواتر المعنوي كشجاعة أبي بكر الصديق وجوده بماله على الدين وفي مصالح المسلمين (الثانية) كان ارسال معاذ الى اليمن مع أبي موسى واليين قرنين أشركهما النبي صلى الله عليه وسلم فيها وأمرهما أن يبسرا ولا يعسرا ويبشرا ولا ينفرا ويتطاوعا ولا يختلفا فكان ذلك أصلا في تولية أميرين وقاضيين مشتركين في الأمانة والاقضية فاذا وقعت النازلة نظرا فيها فان اتفقا على الحكم والاتراجعا القول حتى يتفقا على الصواب فان اختلفا رفعوا الأمر الى من فوقهما فينظر فيه وينفذان ما اتفقا عليه ولولا اشتراكهما لما قال تطاوعا ولا تختلفا وكان أبو موسى إلينا فطنا حادقا فقيها وقال التاريخية رحم الله سواهم وأهل البسدة لا أكرم الله مأواهم ان أبا موسى كان رجلا غفولا وقد بينا في العواصم من القواصم وفي كتاب سراج المريدين من الانوار أن أبا موسى كان بالصفة التي ذكرنا والكذب الشنعاء في مسألة الحكمين لم يحز قط شيء منها وقد ذكر الحفاظ من الدارقطني وغيره صفتها أو ما اتفقا عليه من أن يختار المسلمون في الباقي من العشرة من يتولى فما اتفقوا

عليه أنفذ من ذلك واستوفينا التحقيق به في غير موضع (الثالثة) في ترتيب أدلة الاحكام من الكتاب والسنة والاجتهاد تفصيل وذلك أن القرآن هو الاصل في البيان وهو فيه على وجوه من الجلاء والخفاء فتولى النبي صلى الله عليه وسلم بيانه كما قيل له لتبين للناس ما نزل اليهم فان لم يكن له في كتاب الله جلاء طلبه في بيان النبي صلى الله عليه وسلم وبقي ان كان بين القرآن والسنة تعارض وهي مسألة خلاف طويلة قد بيناها في أصول الفقه فلا نطيل بها ههنا ولنتنظر هنالك (الرابعة) قوله اجتهد رأي قال علماءنا هو افتعال من الجهد وهو الحد في الامر بجميع وجوهه يعنى في طلب النظائر والاشباه التي تلحق المسكوت بالمنطوق به فيها وقد بيناه في كتابه من الاصول قال في بعض الطرق ولا أنى أى لا أقصر عن الغاية التي أقدر عليه (الخامسة) والمطلوب بالاجتهاد وفيه زحام واضطراب والذي يظهر الآن أنه ما يغلب على ظنه أنه نظير ما وقع البيان من الله فيه (السادسة) فيه تحريم التقليد ولكن على من كانت له قدرة على النظر وعلم بما أخذ الأدلة روى الأئمة من الحسان واللفظ لأبي داود أكثر من أبي عيسى قال على بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن قاضيا فقلت يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء فقال ان الله سيهدي قلبك ويثبت لسانك اذا تقاضى اليك رجلان فلا تقض للاول حتى تسمع كلام الآخر فانه أخرى أن يتبين لك القضاء قال فما شككت في قضاء بعد وفي الترمذي أقضاكم على وأعلمكم بالحلل والحرام معاذ وأفرضكم زيد ولا يكون قاضيا الا من علم الحلل والحرام ولكن شرعة الفصل صنعة في القضاء والغوص على دقائق الأدلة نوع من الفطنة كانت لعلي (السابعة) ليس الرأي بالتشهي وانما هو ما تراه بعد التدبر قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحسان انما أقضى بينكم برأى فيما لم ينزل على فيه شيء وكان زيد أفرضهم لاجل انفراده لها فكان أدرب فيها لأن التمرن والاعتیاد يقدم صاحبه في بلوغ المراد (الاحكام)

في ست مسائل (الاولى) من خطأ القاضى الحكم بظاهر يعلم المحكوم له خلافه
فذلك لا حرج على القاضى فيه ولا يحل له به من ظاهر الحكم ولو كان القضاء به
من رسول الله صلى الله عليه وسلم خير خليفة وقد بين ذلك صلى الله عليه وسلم في
حديث أم سلمة فقال فمن قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه الحديث وعلم بأنه بشر
لا يعلم من الباطن الا ما أطلع به الظاهر الباطن (الثانية) قال أصحاب أبي حنيفة قول
النبي صلى الله عليه وسلم لعل إذا تقاضى اليك الخصمان فلا تقض لأحدهما حتى
تسمع من الآخر دليل على أنه لا يقضى على الغائب إذا ادعى عليه وهى إحدى
رواياتنا في تفصيل لأنه لم يسمع منه وهذا انما هو امكان السماع من الآخر وأما
مع تعذره بمغيب فلا يمنع القضاء كما لو تعذر باغواء أو جنون أو حجر أو صغر
وقد ناقض أبو حنيفة في القضاء في الوديعة على المودع عنده بالنفقة
لزواج المودع وفي الأخذ بالشفعة (الثالثة) خطأ القاضى بعلم لا يوجب
عليه ضمانا ولا يدركه فيه تعقب وإذا قضى بجهل فحكمه حكم المتعمد في ماله
وبدنه يؤخذ منه القصاص في كل واحد منهما بما يتعلق به وذلك مذکور
في مسائل الخلاف والتفريع على التفصيل فلينظر فيه (الرابعة) يجوز للقاضى
بل يجب أن يقضى برأيه فيما يقضى فيه اجتهاده وهو فرضه ولا يجوز له
أن يقضى بعلمه وهى مسألة عظمى في مسائل الخلاف والاصل فيها عندنا
الاجماع على أنه لا يحكم في الحدود من قبل أن يحدث أصحاب الشافعى فيه قولا
مخرجا حين رأوا أنها لازمة لهم وقاعدة المسألة هى المصلحة في نفس التهمة
وزوال الريبة عن القاضى (الخامسة) قوله إذا اجتهد القاضى الحاكم دليل
على أن من صفاته الاجتهاد وذلك معنى يختص بالعلم دون المقلد وقال بعض
أصحاب أبي حنيفة يجوز أن يولى المقلد القضاء وكذلك رجل علم الحق فقضى
به وهذا ليس بصفة المقلد كما يشهد يقضى وهذه عمدتهم قلنا يازمكم أن يقضى
بما علم كما يشهد من علم فان قيل أليس يقلد الشهود والمقومين قلنا لانه جاهل

باب مَا جَاءَ لَا يَقْضِي الْقَاضِي وَهُوَ غَضْبَانٌ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
 حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ
 قَالَ كَتَبَ أَبِي إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضٍ أَنَّ لَا يَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ
 وَهُوَ غَضْبَانٌ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يَحْكُمُ

بطريق الشهادة ولا سبيل له الى احصائها وكذلك التقويم فكانت ضرورة
 وههنا لا يجوز له أن يجهل طريق الحكم ولا يخل عليه طريق الحق فكان كالمفتي
 ومن لا يفتي لا يقضى بل هذا أولى (السادسة) ليس من صفاته أن يكون غنيا باجماع
 وقد قال الله عن بنى اسرائيل في طالوت أنى يكون له الملك علينا ونحن أحق
 بالملك منه ولم يؤت سعة من المال قال ان الله اصطفاه عليكم وزاده بسطة في
 العلم والجسم والقاضى أبدا في حكم الشرع لا يكون الا غنيا لأن بيت المال له
 ولأمثاله فغنائه فيه فلما حبس بيت المال أر بابه واحتاج هو وأمثاله كان غنى
 القاضى أفضل من فقره أخبرنى أبو بكر الطرطوشى بالمسجد الأقصى طهره الله
 قال لما ولى جدى يعنى لأمه أبو زيد بن الحشا القضاء بطيطة جمع أهلها
 وأخرج لهم صندوقا فيه عشرة آلاف دينار وأخرج لهم خلعاً من ثياب حسنة
 فقال لهم هذا مالى فلا تحسبوا ظهور حالى من ولايتكم ولا نمو مالى من أموالكم

باب لا يقضى القاضى وهو غضبان

ذكر فيه حديث أبى بكر المشهور لا يقضى القاضى وهو غضبان ولفظ
 أبى عيسى لا يحكم الحاكم بين اثنين وهو غضبان ولست أعلمه من طريق صحيحة
 الا منه (الاسناد) خرج الأئمة حديث عبد الله بن عمر أنه طلق امرأته وهى
 حائض فدكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فتغيظ رسول الله صلى الله عليه

الْحَاكِمُ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
وَأَبُو بَكْرَةَ أَسَمَهُ نَفِيعٌ

وسلم منه ثم قال ليراجعها الحديث ولفظ البخاري فيه كتب أبو بكره الى ابنه وهو بسجستان ألا تقضى بين اثنين وأنت غضبان فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقضى حكم بين اثنين وهو غضبان (الاحكام) في ثلاث مسائل (الاولى) اتفق العلماء ان القاضي لا يقضى اذا ناله غضب أو ضجر أو جوع أو جزع ويجمع ذلك ما يشغل خاطره ويفسد بقطع النظر عليه ورأيه ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلين أحدكم وهو ضام بين وركيه لاجل ثقل حاجة الانسان في أحد القولين بين جنبيه وذلك ما يعلقه ويعقله عن المطلوب ويعقله (الثانية) ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بين الزبير وخصمه الانصاري بعد غضبه وقد بينا فيه معاني منها انه كان غضبا يسيرا لا يشغله كما تقدم في حديث ابن عمر حين تغيط عليه ومنها انه كان الحكم فلا يفيتته الغضب ومنها وهو بديع ان كل ما يخاف على الغاضب من الآفات يؤمن عليه لأنه مؤيد معصوم (الثالثة) الفائدة في خصيصة الغضب من بين سائر النظائر التي ذكرناها انه أعظمها بأسا وأكثرها تفويتا لفائدة القلب من التحصيل للعلم فانه قطعة من النار وأعظم جند الشيطان ولهذا جاء في الصحيح أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم أوصني ولا تكثر قال له لا تغضب وقد بينا في النيرين انه انما خص له الغضب لأحد معنيين اما الذي سقناه الآن واما لأنه فهم من حاله ان الغالب عليه الحدة فأراد أن يكسر ثورته بالوصية وهكذا كانت سيرته صلى الله عليه وسلم مع الوافدين عليه يقصد بالبيان ما يعلم ميلهم اليه كما قال لوفد عبد القيس حين سألوه أمرهم

باب مَا جَاءَ فِي هَدَايَا الْأُمَرَاءِ . **حدثنا** أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا
أَبُو أُسَامَةَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ يَزِيدَ الْأَوْدِيِّ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ
أَبِي حَازِمٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى
الْيَمَنِ فَلَمَّا سَرْتُ أُرْسِلُ فِي أَثَرِي فَرَدَدْتُ فَقَالَ أَتَدْرِي لِمَ بَعَثْتُ إِلَيْكَ
لَا تُصَيِّبَنَّ شَيْئًا بَغِيرِ أَذْنِي فَإِنَّهُ غُلُولٌ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

بأربع فذكر لهم أصول الايمان ودعائم الاسلام واتباع ذلك في باب
النواهي بما علم ميلهم اليه من الشرب في الاواني للسكر وان كان غيره
من المعاصي أعظم وذلك لأن المرء اذا كسر شهوته في أحب الاشياء اليه
هان عليه غلبتها في الذي كانت لا تميل اليه

باب هدايا الامراء

قيس بن أبي حازم عن معاذ بن جبل قال بعثنى رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى اليمن فلما سرت أُرسل في أَثَرِي فَرَدَدْتُ اليه فقال
تدري لم بعثت اليك لا تصيبن شيئا بغير اذني فانه غلول ومن يغلل يأت بما غل
يوم القيامة لهذا دعوتك فامض لعمرك حسن غريب (الترجمة) باسانيدها قال
أبو عيسى باب هدايا الامراء ثم قال باب الرشوة ثم قال باب قبول الهدية
ويقتضى الترتيب أن يبدأ بالهدية مطلقا ثم بهدية الامراء ثم بالرشوة فانها هدية
بصفة وعلى حال فأما قبول الهدية واجابة الدعوة فصحيح وأما لعن الله الراشي
والمرتشي في الحكم وقال هو صحيح وأصح شيء في هذا الباب حديث أبي سلمة
عن عبد الله بن عمرو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الراشي والمرتشي
صحيح زاد فيه أصحاب الغريب والرائش (غريبه) في أربعة ألفاظ الأول الغلول هي

لَهَذَا دَعْوَتُكَ فَأَمَضَ لِعَمَلِكَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ عَمِيرَةَ وَبُرَيْدَةَ
وَالْمُسْتَوْدِ بْنِ شَدَّادٍ وَأَبِي حُمَيْدٍ وَأَبْنِ عُمَرَ ۞ قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ
مُعَاذٍ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ
دَاوُدَ الْأَوْدِيِّ

الخيانة عامة فإذا كانت في الغنيمة ونحوها فهي غلول في عرف الشرع وقد يردان
على معنى واحد في الوضع الأصلي وموارد من الاطلاق الثاني الرشوة هي كل
مال دفع ليمتاع به من ذى جاه عونا على ما لا يجوز والمرتشى هو قابضه والراشى
هو دافعه والرائش هو الذى يوسط بينهما رواه أهل الغريب الرابع الاكرع
وهي قوائم الشاة واحدها كراع والهدية هي كل مال أعطاه عوضا عن محبة
ومودة ينشئها أو يديمها (الاحكام) في مسائل (الاولى) اذ قد فهمتم حقيقة الهدية
فان المهدى هدية لا يخلو أن يقصد وده أو كونه أو ماله فان قصد ماله أو وده
فذلك جائز لكن أحدهما أفضل وهو الهدية للتودد من الآخر وهو الهدية
لترفع الزيادة وأما ان أعطاه هدية ليعينه على مطلب فان كان معصية فلا يحل
وهو الرشوة وان كان طاعة فذلك جائز وان كان دفع مظلمة فان كان قادرا على
دفعها عنه بالحكم والأمر والنهي والايعاز كانت رشوة وان كان بسعى وحيلة
وتحذر ورغبة فذلك جائز لأن دفع المظالم عن الخلق من فروض الاعيان على
أولى الأمر ومن فروض الكفاية على غيرهم فان قام به واحد سقط عن الباقيين
وان تخلى عن المظلوم أحد من الناس وأعانه آخر لم يآثم المتخلى حتى لو تخلى
الناس كلهم عنه أثموا واذا لم يكن عليه ذلك فرض عين لم يمتنع أو يقبل عليه
مكافأة وفي ذلك آثار وأدلة سوى هذا فالعارضة فيه ما ذكرناه (الثانية) هدية
أولى الأمر كل ذى أمر انما يتلقاه من المأمور والأول الأمر الاول به يقتدى

باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم . حدثنا قتيبة
حدثنا أبو عوانة عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال لعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي في الحكم قال وفي الباب
عن عبد الله بن عمرو وعائشة وابن حديدة وأم سلمة . قال أبو عيسى
حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح وقد روى هذا الحديث عن أبي
سلمة ابن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم
وروى عن أبي سلمة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح
قال وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول حديث أبي سلمة عن عبد
الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم أحسن شيء في هذا الباب
وأصح . حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى حدثنا أبو عامر العقدي
حدثنا ابن أبي ذئب عن خاله الحرث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن

وبهديه يهتدى وعلى القيام بسنته يروح ويغتدى ومن أجل الاعمال بعد
الفرائض مما يتعلق بالمصالح ويعود بالآلفة امتثال ندبه في الهدية في حديث
الكراع وقد جاء في الصحيح ولو فر سن شاة وهو حافر هاو كان النبي صلى الله عليه
وسلم يقبل الهدية من اللبن وغيره من جيرانه من الانصار وكان اذا جاءه طعام
سأل عنه فان كان صدقة قال لأصحابه كلوا ولم يأكل وان كان هدية أكل معهم
وقد كان يخص بالهدايا في يوم عائشة وفي ذلك حديث طويل وكان يقبل الهدية

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو قَالَ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّاشِيَّ
وَالْمُرْتَشِيَّ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب مَا جَاءَ فِي قَبُولِ الْهَدِيَّةِ وَاجَابَةِ الدَّعْوَةِ . حَدَّثَنَا أَبُو
بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ الْمَفْضَلِ حَدَّثَنَا سَعِيدُ عَنْ
قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ أَهْدَى
إِلَى كِرَاعٍ لَقَبِلْتُ وَلَوْ دُعِيتُ عَلَيْهِ لَأَجَبْتُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ
وَعَائِشَةَ وَالْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ وَسَلْمَانَ وَمُعَاوِيَةَ بْنِ حَبِيبَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ
عَلْقَمَةَ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

و يكافئ عليها وكان لا يرد الطيب خرج جميعه الصحيح وقد استعمل على
الصدقة ابن اللقيمة فجاء فقال هذا لكم وهذا أهدي لي فقال هلا جلس في بيت أبيه
وأمه حتى ينظر أهدي له أم لا وذلك والله أعلم لأنه استكثر الهدية واستشرف
صلى الله عليه وسلم إلى أنه زادت على طريق المعروف فتوقع أن يكون تصنعاً
أو استدفاعاً لباطل أو لطلب مالا يجوز من الصدقة وهذا صحيح وقد روى
أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم معاذاً على اليمن قال له قد علمت الذي دار
عليك في مالك وقد طيبت لك الهدية ولم يصح سنداً ولا معنى فإن الهدية على
وجهها لا يختص بها معاذ وعلى غير وجهها لا تجوز لمعاذ وذلك من هدايا الأمراء
مر بوط بالحالي من المهدي والوالي وإنما هو اليوم لدفع مضرة لا تحل فتجوز
للمهدي ولا تحل للوالي الثالثة اجابة الدعوة وقد تقدم

باب ما جاء في التشديد على من يقضى له بشيء ليس له أن يأخذه . حدثنا هرون بن اسحق الهمداني حدثنا عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون اليّ وأنا أنا بشر

باب التشديد على من يقضى له بشيء من حق أخيه

ذكر حديث أم سلمة انكم تختصمون الي آخره (الاسناد) الحديث من صحيح الصحيح وان كان يؤثر عن امرأتين ورجل حسب ما ذكره أبو عيسى عن عائشة وأم سلمة وأبي هريرة (عريبه) اللحن يتناول معاني منه اللفظ ومنه المعنى والمراد به ههنا القصد في المعنى وهو الفطنة أيضا والبصر بمدخل الأمور ومخارجها وسوق القول على السبيل النافعة المفضية الى المراد ومن أصول ذلك قوله تعالى ولتعرفنهم في لحن القول وقوله في هذا الحديث ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع (الاحكام) في مسائل (الأولى) قوله انما أنا بشر وذلك امثالا لقول الله فيه لا أعلم الغيب وانما يكون عملي فيكم بما يظهر البر في أقوالكم وأفعالكم كقوله لم أومن أن أنقب عن قلوب الرجال (الثانية) قوله ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ولحن الخطاب في الخصام لا بصر له منها ومن أول الوجوه فيه الاحتيال في قلب المدعى منكراً والمنكر مدعياً ثم ضبط مقالات الخصم التي يحفظها تناقض قوله حتى يبطل قوله (الثالثة) فأقضى له على نحو ما أسمع منه دليل على أن القضاء انما يكون بظاهر القول لا بباطن الحال فان كان الحكم في الظاهر بما لا يحل له في الباطن فان ذلك وهي الرابعة من حكم الحاكم لا يحل له ما لم يكن حلالاً وهذا ما لا خلاف فيه في الأموال والدماء واختلقوا في

وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْخَنُ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَإِنْ قَضَيْتُمْ لِأَحَدِكُمْ
بَشْيَءَ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَأَتَمَّا أَقْطَعْ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا قَالَ
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ

الفروع فقال أبو حنيفة إن الحكم فيها وإن كان بخلاف الباطن يحل المحرم
منها ويحرم المحلل مثاله أن تقيم المرأة شاهدي زور على الطلاق فيقضي القاضي
بظاهر حالهما بالفرقة جاز لهما نكاحها وللرأة مثله وقد أحكمنا القول فيها في
مسائل الخلاف وعمدته فيها أمران أحدهما قول النبي صلى الله عليه وسلم للمتلاعنين
أحدكما كاذب فهل منكما من تائب ففرق بينهما بناء على قول تحقق أنه باطل
فكذلك البناء على شهادة الزور والثاني الفروع تقبل الحل فيها ولم يكن قبل ذلك
كثروا بوج الرجل ابنته يشبث فيها الحل ابتداء وللولى وللسلطان في التي لاولى لها
كذلك ينشأ الحل بقولهما للرجل في المرأة المحرمة عليه والأموال إنما
ينتقل الحل فيها بالأقوال من شخص إلى شخص ولا ينتشئ الحل فيها
ولا ينشأ والجواب قد مهدناه على البسط في موضعه خلاصته أن المجتهد
إذا نظر في الحكم الذي ليس فيه أثر إنما يحمله على الأشباه والأمثال لا على
الأعداد واللعان مبني على قول قد تحقق الحكم الكذب فيه ولو تحقق
الحكم كذب أحد الشاهدين اللذين ينبنى الحكم على قولهما ما جاز له حكم فهو
ضده وأما قوله إن الفروع ينشأ الحل فيها وفي الأموال ينتقل فلاختصار فيه
أن الفروع ينشأ الحل فيها بوجه شرعي يستوى ظاهره وباطنه فأما انشاء الحل بأمر
باطل ظاهر أو باطن فلا نظير له ولا دليل عليه ولا سبيل إليه أما أنه يتعلق
بهذا القول في مسائل الخلاف بين العلماء وهي الرابعة مثاله إذا كان الرجل

جدا وحكم الحاكم له بقول أبي بكر في حجب الأخوة به واعطائه الميراث دونهم اختلف العلماء فيها والذي أراه أن ذلك يحله له وإن لم ير ذلك هو في فتواه وكذلك كل مسألة خلاف كالطلاق قبل النكاح ونحوه لأن الحكم امضاء وظاهره وباطنه سواء وكما يمتنع فيما منعه الحاكم كذلك يقدم على ما يبيحه له الحاكم أما أنه إذا أفتى عالم لعالم بما لا يرى لم يحل له الرجوع إليه لأنه لا حكم له فإذا حكم ارتفع النزاع ووجب الانقياد في نفسه وغيره وفي تقليد العالم للعالم اختلاف كثير بيناه في أصول الفقه (الخامسة) قوله إنما اقطع له قطعة من نار سماه نارا لما به يؤول إلى النار وهو سبب العذاب له فيها ومآله إلى ذلك إلا أن يغفر الله على معنى تسمية الشيء بسببه ومقدمته أحد قسمي المجاز وخرج أبو داود وغيره عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عنها أن في الحديث أتى رسول الله رجلا نحتصمان في موارث لهما لم تكن لهما بينه إلا داعوهما فقال لهما النبي عليه السلام الحديث المتقدم فقال كل واحد منهما حقى هذا لك فقال النبي عليه السلام أما إذا فعلتما ما فعلتما فاذهبا فاققسما وتوخيا الحق ثم استهما ثم تحللا (السادسة) قوله صلى الله عليه وسلم لهما ذلك انذار بما يحل ويحرم وتحذير من الله في الخصومة وهو الأخذ في كل جانب منها بحيث تقع الحيلة في بلوغ المراد على كل حال من جائز وممنوع ومنه لدين الوادى وفي الحديث الصحيح أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم (السابعة) قوله وتوخيا الحق أى اقصداه وهو من التوخى وهو القصد يقال توخى وتأخى وكذلك سمعته والله أعلم (الثامنة) قوله ثم استهما يعنى يطلب كل واحد منهما سهمه وذلك مخصوص في العرف عربية فطلبه بالقرعة قال فعلى فتاهم والقرعة كانت في كل شرعة وعامة في كل شيء وجاءت في شرعتنا خاصة حسب ما بيناه في كتاب الاحكام في آل عمران والصفافات ولا خلاف فيها في في القسم فلتنظر هنا لك (التاسعة) قوله وليحل كل واحد منهما صاحبه دليل على ان التحليل يجوز في المجهولة لأنه قال لهما توخيا وتحللا

● **باب** مَا جَاءَ فِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ . **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ بْنِ حُجْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ جَاءَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتَ وَرَجُلٌ مِنْ كِنْدَةَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ الْحَضْرَمِيُّ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا غَلَبَنِي عَلَى أَرْضٍ لِي فَقَالَ الْكِنْدِيُّ هِيَ أَرْضِي وَفِي يَدِي لَيْسَ لَهُ فِيهَا حَقٌّ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَضْرَمِيِّ الْكَ بَيِّنَةٌ قَالَ لَا قَالَ فَلَكَ يَمِينُهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الرَّجُلَ فَاجِرٌ لَا يُبَالَى عَلَى مَا حَلَفَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ يَتَوَدَّعُ مِنْ

ولا يكون ذلك في المعلوم وفي روايات للغرب يختصمان في مواريث قد درست يعني خفيت وهي مسألة خلاف في الفقه والصحيح جواز ذلك وإن تجرى القرعة في كل مشكل وإن جل (العاشرة) ويعضد هذا قوله في حديث الحضرمي الذي ذكره أبو عيسى بعده أما أنه إن حلف على ماله لياً كله ظلماً لياقين الله وهو عنه معرض (الحادي عشر) لأن أعرض في حال ليقبلان بفضل في آخر بوعده الصدق إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء

باب البينة على المدعى

واليمين على من أنكر ومع الشاهد

(العارضة) أن قواعد الشريعة إن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر حكماً شرعاً الله الحكمة هي مصلحة الخلق بينها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله لو أعطى الناس بدعائهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم لكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر وليس في هذه القاعدة خلاف وإن كان الخلاف

شَيْءٌ قَالَ لَيْسَ لَكَ مِنْهُ إِلَّا ذَلِكَ قَالَ فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ لِيَحْلِفَ لَهُ فَقَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَدْبَرَ لَيْثُنُ حَلَفَ عَلَى مَالِكَ لِيَأْكُلَهُ ظُلْمًا لِيَلْقَيْنَ
 اللَّهَ وَهُوَ عَنْهُ مَعْرُضٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو
 وَالْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ ❁ قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حَجْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ
 صَحِيحٌ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَلِيَّ بْنَ عَمِيرٍ وَغَيْرَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمِيدٍ أَنَّ اللَّهَ عَنْ
 عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ
 الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ
 وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمِيدٍ اللَّهُ الْعَرَزِيُّ يَضْعَفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ ضَعْفُهُ

في تفاصيل الوقائع التي تتخرج على هذه القاعدة وفي ذلك مسائل منها ما أوردناه
 في مسائل الخلاف ومنها ما حققناه في غيرها وهنا مسائل (الأولى)
 في تحقيق البيئته ما هي وهي كل معنى تبين به للقاضي وجه الحكم والفصل بين
 المتنازعين وهي على مراتب أعلاها شاهدان عدلان وأدناها مالوث القصاص
 وما بينهما موضع كله في موضعه فليست في الشروح والخلاف مما جمعهنا إذ
 بيانها في غيره ولا تقدر على (الثانية) شاهد وامرأتان اختلف العلماء
 فيها هل شهادتهما أصل كالشاهدين أو بدل وكل من قال أنهما أصل أو بدل
 اتفقا على أنه لا تجوز شهادتهما في القصاص ولا في الطلاق والصحيح أنهما
 أصلان لكن قاصران عن الرجلين إذ لا يجريان في كل محل يجري فيه الرجلان
 لشهادتهما (الثالثة) شاهد مع يمين الطالب مسألة خلاف طويلة الأشهر فيها

أَبْنُ الْمُبَارَكِ وَغَيْرُهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ عَسْكَرِ الْبَغْدَادِيِّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
يُوسُفَ حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عَمْرِو الْجُمَحِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ
﴿ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ
الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعَى
وَالْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

جوازها في الاموال لتظاهر الحديث فيها وعمل أهل الحرمين منشأ الاسلام
اولا ومستقره آخره بذلك وقضى به الخلفاء وقضى به على بالكوفة وقد خرج
الدارقطني وغيره من الحفاظ من طرق عديدة وقد استوفينا القول فيه في
مسائل الخلاف وشرح الحديث ومن أطرف ما قرأت معهم من كلامهم وسمعتهم
من مقالهم أمران أحدهما أن معناه قضى يمين المنكر مع شاهد الطالب وهذا
جهل باللغة لأن المعية بين الشئيين تقتضي عريية أن نكون جهتين الا في المتضادين
(الثاني) حملهم ذلك على صورة طريقة وهي رجل اشترى شيئا فاختلفا في
عيبه فشهد شاهد بأنه عيب فقال البائع بعتك بالبراءة فيحلف المشتري انه ما اشترى
بها ويرد قلنا هذان حقان والحديث يقتضي القضاء به في حق واحد ولأن المعية
تذهب فيه وهذا فرع نادر ربما لم يقع قط فكيف يحمل التأويل عليه والذي
عول عليه علماء ما وراء النهر منهم أن الله ذكر الشاهدين والشاهد والمرأتين ولم يذكر
الشاهد واليمين فهي زيادة على النص وهي نسخ ولا يجوز الا بقرآن أو خبر
متواتر (قلنا) قد بينا فساد هذا في أصول الفقه وبيننا تناقضهم في
مسائل الحقوها بما في القرآن بنظر فكيف بخبر يتبين بذلك أن

❦ **باب** مَا جَاءَ فِي الْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ . حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ أَبِي رَاهِمٍ
الدَّورِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي رِبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ
عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ قَالَ رِبِيعَةُ وَأَخْبَرَنِي ابْنُ
لَسْعَدٍ بْنُ عُبَادَةَ قَالَ وَجَدْنَا فِي كِتَابِ سَعْدِ بْنِ أَبِي الْحَكَمِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَسُرْقٍ

الزيادة لا تكون نسخا ولينظر المسألة في موضعها من أراد الشفاء منها (الرابعة)
شهادة الصبيان فيما بينهم من البينة وكذلك النساء حسبما تقتضيه المصلحة
ويوجبه حفظ الحدود مع حفظ الحقوق مع اباحة ما يباح والانتداب لما
يندب وهذه ضرورة تفسيرها في القبس ومسائل الخلاف (الخامسة) قول
النبي صلى الله عليه وسلم للحضرمي الدنية دليل على ان البينة على الخارج دون
صاحب اليد لانه هو المدعى وقد تسمع بينة صاحب اليد اذا جاء بها متطوعا
أو محتاجا خلافا لأبي حنيفة وقد بينها في موضعها (السادسة) قوله انه فاجر
وهذا سب منه فكيف سكنت النبي صلى الله عليه وسلم عنه وانما كان كذلك
لأن ذلك لم يطلب حقه فيه لا وجه له أبدا ولا حال سوى ذلك (السابعة)
قوله في الصحيح شاهدك أو يمينه ليس لك منه الا ذلك مما تعلق به أصحاب أبي
حنيفة في اسقاط اليمين مع الشاهد قلنا كما لم يقل له أو شاهد وامرأتان وجاز
أن يأتي بهما وتكون شهادة كذلك هذا الآخر من اليمين والشاهد ولا جواب
لهم عليه ينفع (الثامنة) قوله البينة على المدعى واليمين على من أنكر قاعدة

* قَالَ أَبُو عَيْتٍ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ
 مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ حَدِيثَ حَسَنٍ غَرِيبٌ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ
 بْنُ أَبِي بَرٍّ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ
 عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ .
 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ
 أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ قَالَ وَقَضَى
 بِهَا عَلَى فَيْكُم * قَالَ أَبُو عَيْتٍ وَهَذَا أَصَحُّ وَهَكَذَا رَوَى سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ

البيان حصر لهما في محليهما فلا يكون لهما محل سوى ذلك فان صارت اليمين
 في جنبه المدعى بطل الحصر ويلزم رجوع البينة في جنبه المنكر قلنا اقتضاؤها
 الحصر ظاهر والقضاء باليمين مع الشاهد نص أو ظاهر آخر فتعارضنا ورجعنا
 في الترجيح وظواهر القضاء باليمين مع الشاهد أبين بيانا والقياس يقتضيه هذا
 ويلزمكم عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم وجعلتموها
 للجار وليس هنالك قسمة والجواب بعينه (التاسعة) شهادة العبد لا يتناولها
 قوله البينة على من ادعى كما لم يتناولها قوله وأشهدوا ذوى عدل منكم وقال
 أحمد والبخاري في شهادته مقبولة وقد تقدم بيانها في كتاب الاحكام ومسائل
 الخلاف ومن أقوى ما يتعلق به فيه قوله وأشهدوا ذوى عدل منكم على ما قرناه
 في الاحكام (العاشرة) فان لم يكن المدعى فيه في يد أحدهما فقد روى أبو
 موسى ان رجلين ادعيا بغيرا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليست
 لواحد منهما بيعة فجعله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما رواء مسلم وأبو داود

عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا وَرَوَى
 عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ وَيَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ
 عَنْ أَبِيهِ عَنِ عَلِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ
 بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ رَأَوْا أَنَّ
 الْتَّيْمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ جَائِزٌ فِي الْحُقُوقِ وَالْأَمْوَالِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ
 أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَالُوا لَا يَقْضَى بِالْتَّيْمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ
 الْوَاحِدِ إِلَّا فِي الْحُقُوقِ وَالْأَمْوَالِ وَلَمْ يَرَبَعْضُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ
 وَغَيْرِهِمْ أَنَّ يَقْضَى بِالْتَّيْمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ

والنسائي وهذه هي الصورة التي قضى النبي صلى الله عليه وسلم فيها بذلك والله
 أعلم فان كان المدعى عليه في يد أحدهما أو لم يكن فأقاما معا البينة فقد روى أبو
 داود والنسائي عن أبي موسى أن رجلا ادعى بعيرا على عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم وأتى كل واحد منهما بشاهدين فقسم النبي صلى الله عليه وسلم بينهما
 نصفين فان كانت قصة واحدة فرواية مسلم أعدل وأولى وان قلنا انهما قضيتان
 فلا يخلو أن يكونا حكمين في نازلة واحدة أحدهما بغير بينة والآخر ببينة
 أو يكونا حكمين في نازلتين الأولى كان البعير خارجا عنهما وهذه الثانية ذات
 البينة كان البعير في يد أحدهما فان كانت النازلة هي الثانية فقد اختلف
 العلماء

باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه
 حدثنا أحمد بن منيع حدثنا اسمعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن
 ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق نصيباً أو قال شقصاً
 أو قال شركاً له في عبد فكان له من المال ما يبلغ ثمنه بقيمة العدل فهو
 عتيق والآ فقد عتق منه ما عتق قال أيوب وربما قال نافع في هذا
 الحديث يعني فقد عتق منه ما عتق قال أبو عيسى حديث ابن عمر
 حديث حسن صحيح وقد رواه سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم

باب عتق أحد الشريكين

ذكر حديث نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق
 نصيباً أو شقصاً أو قال شركاً له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمنه بقيمة العبد فهو
 عتيق والآ فقد عتق منه ما عتق ورق منه مارق هذه رواية أيوب عن نافع
 وروى الزهري عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق
 نصيباً له في عبد فكان له من المال ما يبلغ ثمنه فهو عتيق من ماله وروى عن
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق نصيباً أو قال شقصاً
 في مملوكه فخلصه في ماله إن كان له مال فإن لم يكن له قوم قيمة عدل ثم يستسعى
 في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه وحسن كل ذلك وصححه (الاسناد)
 من الفاظ الصحيح قال النبي صلى الله عليه وسلم من أعتق شركاً له في عبد فكان
 له مال يبلغ ثمن العبد اعتق شركاؤه حصصهم وعتق العبد والآ فهو عتيق منه
 ما عتق (الاصول) قوله من أعتق شركاً له في عبد يقتضى الأمة واختلاف

نَحْوَهُ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا
مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ
أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ فَهُوَ عَتِيقٌ مِنْ مَالِهِ
❦ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ
أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ
أَبْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

فِي وَجْهِهِ اقْتِضَائِهِ فَقِيلَ طَرِيقَةٌ عَرَبِيَّةٌ لِأَنَّ (ع ب د) فِي بَنَائِهِ الْعَرَبِيَّ يَتَنَاوَلُ
الذِّكْرَ وَالْإُنْثَى مِنَ الْمَالِكِ لِأَنَّهَا صِفَةٌ تَقُولُ عَبْدٌ وَعَبْدَةٌ فَإِذَا أُطْلِقَتْ الْقَوْلُ
تَنَاوَلُ الذِّكْرَ وَالْإُنْثَى وَقِيلَ أَمَّا تَلْحَقُ الْأَمَةُ فِي ذَلِكَ بِالْعَبْدِ بِالْقِيَاسِ وَلَكِنَّهُ
جَلِيَ إِذَا الْمَعْنَى الَّذِي اقْتَضَى ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ مِنَ الْإِلْفَاضِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْمَعْنَى بِمَجْمُوعَةٍ
مَوْجُودَةٍ فِي الْأَمَةِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ إِلَّا الذِّكُورَةُ وَالْإُنْثَى وَهُوَ مَعْنَى
لَا يَتَعَلَّقُ مِنْهُ تَأْثِيرٌ فِي وَصْفٍ مِنَ الْأَوْصَافِ الَّتِي اقْتَضَتْ هَذَا الْحُكْمَ حَتَّى قَالَ
الْجَوِينِيُّ فِيهِ إِنْ ادْرَكَ كَوْنُ الْأَمَةِ فِيهِ كَالْعَبْدِ حَاصِلٌ لِلْسَّلْعِ قَبْلَ التَّفْطَنِ لَوْجُهُ
الْجَمْعُ يَرِيدُ لَجَلَاءَهُ (الْأَحْكَامُ) وَلِلنَّظَرِ فِيهَا طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَسَاقَ عَلَى سَرْدِ
الْحَدِيثِ أَوْ تَرْكَبَ عَلَى الْفُصُولِ الْمَعْنَوِيَّةِ فِي تَصَوُّرِ الْأَحْكَامِ فِي تَرْتِيبِهَا عَلَى نِظَامٍ
وَهُوَ أَفْهَمُ لَهَا وَأَقْعَدُ فِيهَا كَمَا يَأْتِي فِي كُتُبِ الْفَقْهِ يَبْدُ أَنَا رَتَبْنَاهَا فِي هَذِهِ الْعَارِضَةِ
عَلَى مَسَاقِ الْفَافِ الْحَدِيثِ قَصْدًا لِلتَّسْهِيلِ عَلَى الشَّادِينَ وَذَلِكَ فِي مَسَائِلِ
(الْأُولَى) قَوْلُهُ مَنْ أَعْتَقَ وَذَلِكَ عَامٌ فِي كُلِّ مَعْتَقٍ يَصِحُّ قَوْلُهُ وَيَنْفِذُ عَتَقَهُ بِأَنْ يَكُونَ
مُكَلَّفًا مَالِكًا أَمْرَ نَفْسِهِ وَتَرْتَبُ عَلَى هَذَا أَحْكَامٌ وَتَتَعَلَّقُ بِهِ فُرُوعٌ تَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا أَوْ قَالَ شَقِصًا فِي مَمْلُوكٍ خَفَلَاصَهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَوْمَ قِسْمَةِ عَدْلٍ ثُمَّ يَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يَعْتَقْ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرُوبَةَ نَحْوَهُ وَقَالَ شَقِصًا ۞ قَالَ أَبُو عَيْتَابٍ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهَكَذَا رَوَى أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ قَتَادَةَ مِثْلَ رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرُوبَةَ وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَمْرَ السَّعَايَةِ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي السَّعَايَةِ فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ السَّعَايَةَ فِي هَذَا وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ

ولم يختلف أحد في أن هذا اللفظ على عموم (الثانية) في تفسير هذا العموم بالتعيين له وربطه بما يتعلق به أو فصله عنه مثاله أن يعتق شركا له مع نصراني وهو مسلم فانه يقوم عليه ويكمل لو كان المعتق كان العبد مسلما أو نصرانيا لأن الخطاب تناوله قطعاً (١) ولزم الحكم بذلك اتفاقاً (الثالثة) لو كان المعتق النصراني لخصته في مسألتنا هذه ففيه ثلاثة أقوال (الأول) لا يقوم العبد ولو كان مسلماً قاله مالك في المختصر (الثاني) قال ابن القاسم يقوم عليه أن كان العبد مسلماً (الثالث) قال أشهب من أعتق منهما نفذ عتقه وجه الأول أن النصراني لا ينفذ عتقه لأنه عاهد على أن يكون على دينه ولا يغير عليه من شريعته شيئاً ووجه الثاني أن الحق بينه وبين مسلم فيجوز عليه حكم المسلمين كما لو ورثه فانه لا يبقى عنده وهو وجه الثالث

(١) هكذا بالأصل

الْكُوفَةِ وَبِهِ يَقُولُ اسْحَقُ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَ
الرَّجُلَيْنِ فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَرِمَ نَصِيْبَ صَاحِبِهِ وَعَتَقَ
الْعَبْدُ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالٌ عَتَقَ مِنَ الْعَبْدِ مَا عَتَقَ وَلَا يَسْتَسْعَى وَقَالُوا
بِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ
الْمَدِينَةِ وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ

بعينه والأصل في ذلك أنه حيث توجه الخطاب نفذ الحكم (الرابعة) وسواء
كان العبد بين اثنين أو ثلاثا أو أكثر من ذلك فإذا أعتق اثنان نصيبهما في فور
واحد كان عليهما جميعا وإن تقدم أحدهما الآخر قوم على الأول إن كان
موسرا لأنه ابتداء السبب واستقبل الحكم به دون الآخر وإن كان معسرا ففيه
قولان قال في المدونة لا يقوم عليه لأنه لم يجب عليه ذلك وقال ابن نافع يقوم
على الثاني لأن ذلك حق العبد لا كلام للشركاء فيه رأيت لو أبوا وقالوا اتماشك
لم يكن ذلك لهم والصحيح هو الأول لأن العبد إن طلبه لم يجد سبيبا يوجه له
(الخامسة) إذا وجب التقويم على رجاين أو ثلاثة واختلفت أشقاصهم
فقال في كتاب محمد عن أشهب يقوم عليهما بقدر أشقاصهما وقال عبد الملك
في المبسوط يقوم في سواء وهذا كالشفعة والمسألة عظيمة المآخذ وقد بينها
في الخلاف وأوضحنا أنها على قدر الحصص لأن فوائد الملك إنما هي على
قدر الحصص فكذلك مؤنه وكل ما يلزم في استخراج الحقوق فاعلم ما يكون
على قدر الحقوق وهذا هو العدل (السادسة) إذا أعتق بعض نصيبه وله شريك
فالجواب واحد وإن كان له كله وأعتق بعضه فالعجب كل العجب ما قال علماؤنا
إن مات مغافصة عتق بقيته والا فقد عتق منه ما عتق قاله مطرف وابن الماجشون

عن مالك وكيف يحمل عليه مع الشريك قضاء جزما ويحكم بسراية العتق بعد تلك المحاولة ولا يسرى العتق بنفس القول ههنا وهي (السابعة) اختلف هل يعتق العبد بين الشريكين بنفس السراية أم حتى يكون التقويم والصحيح أنه ينتظر التقويم لا ينتظر الى يسره وعسره وكل حكم يقف على نظر الحاكم لا ينفذ الا بعد نظره فأما في مسألتنا فلا نظر لأحد الا الله وقولهم انها هبة لم تحز لا يصح لأن العتق لا يفتقر الى ذلك ولا يجرى مجرى الهبة لأن رقبته بيده وانما هو كالدين على الرجل اذا وهب له فنفس القبول حوز ولو قيل بأنه اذا وهبه الدين سقطت به لأن الهبة تمليك وذلك يفيد اسقاط الدين ولو أسقطه لنفذ ولم يرجع الى الأول أبدا وعلى كل حال العتق أقوى من الدين (الثامنة) اذا مات المعتق قبل التقويم فقال في كتاب محمد ان مات بمحدثان ذلك قوم عليه من رأس المال قال أشهب بخلاف ما لو كان كله له (التاسعة) النظر في قوله كان له مال هو عام في كل مال كان حاضرا أو غائبا عرضا أو قرضا فان كان المال غائبا قال علماءنا لا ينتظر ولا يكون تقويما ولا يمنع الشريك من البيع بخلاف أن يكون المعتق غائبا فانه يعتبر فيه قرب الغيبة وبعدها حتى لا يكون اضرارا للعبد ولا للشريك كعبد آبق أو بغير شارد أو ثمرة لم يبد صلاحها ينتظر ان كان قريبا قاله ابن الماجشون (العاشرة) في قدر المال وفيه ثلاث عبارات (الأولى) قال ابن الماجشون هو كالمفلس في الحكم وقال أشهب يباع عليه ثياب ظهره ولا يترك له الا ما يصلح به لأن العتق تأكيد واجتمع فيه حق الله وحق العبد فأرى على حرمة المفلس وهو الثاني (الثالث) قال ابن القاسم يباع عليه منزله الذي يسكنه وشوار بيته ولا يترك له إلا كسوة ظهره وعيشة الأيام وهذا كله متقارب (الحادية عشر) فان لم يعتق الا بعض الكل قوم عليه وعتق منه مقدار ما بيده من المال ويبقى سائر ذلك رقيقا لأنه

حق وجب عليه فيستوفي فيه ما يقدر عليه (الثانية عشر) ان كان معسرا لم يقوم عليه باجماع ولكن تبقى حصة شريكه رقيقا وقال أبو حنيفة يستسعى العبد غير مشقوق عليه وهي مسألة أصولية اختلفت فيها مدارك النظر والاثار قالوا ان في حديثنا ان قوله والافقد عتق منه ماعثق ورق منه مارق من قول ابن عمر وقلنا نحن قوله يستسعى العبد من قول قتادة ورجح أصحاب الحديث المأمونون على الدين أن حديث ابن عمر كله من قول النبي صلى الله عليه وسلم واتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قوله فترجح مذهبننا في مدرك الخبر وأما مدرك النظر فيه فضعيف من جهة أبي حنيفة لأن الاستسعاء كتابة والكتابة عندنا وعنده لا تجب وان كان العبد قادرا عليها وكل عتق يكون من غير جهة الجنائية لا يجب كالكتابة ولم تكن من العبد جنائية ولا اتلاف فمن أين يكون الاستسعاء وقوله غير مشقوق عليه ينفي الاستسعاء لأنه اذا لم يردده لم يجبر عليه وقد قدرناهما في مسائل الخلاف فان قيل فان قيل قد روى أن أيوب قال في قوله والافقد عتق منه ماعثق لأدري أهو من قول نافع أو شيء في الحديث قلنا والله وعبيد الله قد حققا الرواية وهما في نافع أثبت من أيوب وقد بقي من الكلام ما يدل عليه ما ذكرنا وبيانه في موضعه

باب من ملك ذا رحم محرم

حديث الحسن عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذا رحم فهو حر (الاسناد) قال أبو داود في هذا الحديث عن الحسن عن سمرة فيما يحسب حماد ورواه عن شعبة عن قتادة وجابر بن زيد والحسن مثله قال أبو داود وشعبة أحفظ من حماد بن سلمة (العارضة) فيه أن مسالك الخلاف فيه ترجع الى ثلاث أمهات (الأولى) أن أبا حنيفة قال يعتق عليه كل ذى رحم محرم والشافعي قال يعتق عليه الأبوان قرباء وبعداء خاصة وزاد مالك في إحدى الروايتين الأخوة وفي الأخرى قول أبي حنيفة وما طال ما تتبعت

هذه الأقوال في الأمصار مع الأخبار والنظر والكبار لأشكالها وتعارض
وجوه النظر فيها وعول الشافعي على أن القراية المختصة هي الأصول والفروع
على العموم ورأى مالك أن الأخ ارتكض معه في حشا واحد فتحققت
البعضية ويلزمه فيه العم فانه قطع مع الأب من الجد وهذا هو اشكال المسألة
ولأجل ذلك قلنا ان رواية مالك الموافقة لأبي حنيفة هي الصحيحة لأن كل
ذی رحم محرم جزء منه وبعض له ولذلك لم يجز له نكاحه ولا يملك المرء بعضه
والمعول على حديث سمرة فان قيل لم يسمع الحسن من سمرة الا حديث العقيقة
قاله البخاري وان قلنا انما قال البخاري ان سماع الحسن من سمرة صحيح بدليل
حديث العقيقة فيحمل جميع أحاديثه عنه على السماع كما حمل حديث قتادة عن
أنس على السماع ولم يصرح به الا في قليل وقد أحكمتها في مسائل الخلاف

باب من أعتق ممالিকে

عند موته وليس له غيرهم

حديث أبي المهلب عبد الرحمن بن عمرو وعم أبي قلابة عن عمران بن
حصين أن رجلا أعتق ستة أعبد في مرضه ولم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك
النبي صلى الله عليه وسلم فقال له قولا شديدا ثم دعاهم فجزأهم ثم أقرع بينهم
فأعتق اثنين وأرق أربعة هذا حديث اتفق عليه الحسن والصحيح وقال به
فقهاء المسلمين وخالف أبو حنيفة فقال يعتق من كل واحد ثلثه والقياس معه
لأنها وصية لكل واحد بثلثه فنقل القرعة للعتق من شخص الى شخص غير
منقاس وصدقوا ولكن السنة أحكمته فخرى حيث أجرته وليس لهم عليه
تأويل ينفع وقد بيناها في مسائل الخلاف

❁ **باب** مَا جَاءَ فِي الْعُمَرَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو
أَبِي عَدَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا أَوْ مِيرَاثٌ لِأَهْلِهَا قَالَ وَفِي الْبَابِ
عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَبْنِ الزُّبَيْرِ وَمُعَاوِيَةَ
حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي
سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمَرَى لَهُ
وَلَعَقِبُهُ فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا لِأَنَّهُ أَعْطَاهُ عَطَاءً وَقَعَتْ
فِيهِ الْمَوَارِيثُ ❁ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهَكَذَا رَوَى

باب العمرى

ذكر عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمرى جائزة
لأهلها أو ميراث لأهلها ولم يذكره بشيء وذكر حديث مالك عن جابر حديث
العمرى جائزة لأهلها والرقبي جائزة لأهلها وحسنه وحديث سمرة عندي صحيح
وصحيح أبو عيسى حديث جابر وحسنه (الاسناد) روى في الباب أحاديث غير
هذه منها عدد الأول حديث معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر إنما
العمرى التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك
وذلك كما روى عنه في حديثه وقد خرجه مالك وأتقنه وزاد يحيى بن يحيى عنه
لا ترجع إلى الذي أعطاه أبدا (الثاني) روى أبو الزبير وعطاء عن جابر أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا معشر الأنصار أمسكوا عليكم أموالكم

مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ مِثْلَ رِوَايَةِ مَالِكٍ وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ
 الزُّهْرِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ وَلَعَقْبِهِ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ
 جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا وَلَيْسَ فِيهَا
 لِعَقْبِهِ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ
 الْعِلْمِ قَالُوا إِذَا قَالَ هِيَ لَكَ حَيَاتُكَ وَلَعَقِبُكَ فَاتَّهَا مَنْ أَعْمَرَهَا لَا تَرْجِعْ إِلَى
 الْأَوَّلِ وَإِذَا لَمْ يَقُلْ لِعَقِبِكَ فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى الْأَوَّلِ إِذَا مَاتَ الْمُعْمَرُ وَهُوَ
 قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ

وَلَا تَعْمَرُوهَا فَمَنْ أَعْمَرَ شَيْئًا حَيَاتُهُ فَهُوَ لَهُ حَيَاتُهُ وَمَوْتُهُ وَفِي رِوَايَةٍ لَا تَفْسِدُوهَا
 (الثالث) قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ جَابِرٍ مِنْ أَعْمَرَى عُمَرَى فِيهِ لَهُ
 وَلَعَقْبُهُ يَرِثُهَا مِنْ يَرِثُهَا مِنْ عَقْبِهِ وَحَدِيثُ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ لَا تَعْمَرُوا وَلَا تَرْتَقِبُوا
 وَوَرَاءَهَا أَحَادِيثُ هَذِهِ أُمَمَاتُهَا (الاحكام) فِي مَسَائِلِ (الاولى) قَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ
 الْعُمَرَى عَرَبِيَّةً قُلْنَا حُكْمُهَا فِي الشَّرِيعَةِ فَهِيَ عِنْدَنَا تَمْلِيكُ الْمُنْفَعَةِ لِلْمُعْمَرِ كَأَنَّهَا
 أَجَارَةٌ بِغَيْرِ عَوَضٍ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ هِيَ تَمْلِيكُ الرَّقَبِيِّ حَتَّى لَوْ مَاتَ
 الْمُعْمَرُ وَلَا عَقَبَ لَهُ صَارَتْ الْعُمَرَى لِبَيْتِ الْمَالِ قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ
 فِي التَّنْقِيحِ بِالْبَحْثِ عَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ أَعْمَرْتُكَ وَهُوَ لَفْظٌ عَرَبِيٌّ ذَكَرْنَا تَفْسِيرَهُ عَرَبِيَّةً
 وَإِنْ مَعْنَاهُ جَعَلْتُهَا لَكَ عُمَرَكَ أَوْ أَعْطَيْتُهَا لَكَ عُمَرَكَ وَعَقِبُكَ عُمَرَهُمْ إِنْ ذَكَرَ
 الْعَقَبَ فَإِذَا أَرَادَ الرَّقَبِي فَقَدْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ لِلْخِلَافِ وَإِنْ أَرَادَ الْمُنْفَعَةَ وَلَمْ يَعْقِبْ

الْعِلْمُ قَالُوا إِذَا مَاتَ الْمُعَمَّرُ فَهُوَ لَوْرَثَتِهِ وَإِنْ لَمْ يُجْعَلْ لِعَقْبِهِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ

• **باب** مَا جَاءَ فِي الرُّقْبَى • حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ
عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعُمَرَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا وَالرُّقْبَى جَائِزَةٌ لِأَهْلِهَا • قَالَ أَبُو عَيْنِي
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ
يَرْفَعْهُ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الرُّقْبَى جَائِزَةٌ مِثْلَ الْعُمَرَى وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقَ

فيشبهه ان يكون ذلك مراده وان اتبع المعمر ذكر العقب وقد قطع على اعطاء
المنفعة الى عدم عقب ذلك المعمر وهو أجل مغيب يحتمل الانقطاع
ويحتمل الاتصال فضربه حدا لا يقتضيه النظر ولا يلقى له فان حذف بعض
الالتزام الذي جوزه الشرع لا يجوز الا بشرع مثله لأنه نسخ وقد بين مسلم في
صحيحه الأمر فقال من أعمار رجلا عمرى له ولعقبه فقد قطع قوله حقيقة
وهي لمن أعمار ولعقبه وانها لا ترجع الى الذي أعطاها لأنه أعطى عطاء وقعت
فيه الموارث وقد رام علماءنا أن يقولوا ان هذا تمليك مؤقت وهو لا يدخل
في ملك الرقاب وانما يدخل في ملك المنافع كما قالوا ولكن بوقت محدود
لا بوقت مبهم مجهول يسد أن الشرع أرخص فيه مع غرره لخلو العقد عن
العوض وكأنه الجنس فانه تجوز بهذا اللفظ بان يقول حبست عليك أو يقول

وَفَرَّقَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ بَيْنَ الْعُمَرَى وَالرَّقَبَى
فَأَجَازُوا الْعُمَرَى وَلَمْ يُجِزُوا الرَّقَبَى ۞ قَالَ أَبُو عَيْنَةَ وَتَفْسِيرُ الرَّقَبَى أَنْ
يَقُولَ هَذَا الشَّيْءُ لَكَ مَا عَشْتِ فَإِنْ مِتَّ قَبْلِي فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَيَّ وَقَالَ أَحْمَدُ
وَأَسْحَقُ الرَّقَبَى مِثْلُ الْعُمَرَى وَهِيَ لِمَنْ أُعْطِيَهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ

حبست عليك وعلى عقبك وقد اختلف العلماء هل تبقى رقبة الحبس ملسا
لمن حبس وأما يتعلق عقد الحبس بالمنافع أم يرد العقد على الرقبة فتخرج
عن ملسكه فيلزم ذلك الشافعي في العمرى لزوما لا يحصى منه ويقال لعلمائنا
أيضا كما تجوز العمرى العمر وان كان أجلا مجهولا كذلك تجوز لعقبه والله
أعلم (الثانية) اذا تقرر هذا الأصل فقد جاء الحديث الذى قلنا من لا تعمروا ولا
ترقبوا فمن أعمار شيئا أو أرقبه فهو لورثته فأخذ أهل المدينة بهذا الحديث
والأول أصح منه وهو محتمل أن يكون المراد به اذا لم يعقب فيها ولا يفضى بالمحمل
على المعسر وذلك ظاهر (الثالثة) فأما اذا أفرد المعمر ولم يعقب العمرى فانها لا تورث
عن الذى أعمارها وانما ترجع الى صاحبها لأنه قصر الملك فلا يتعدى وحصر
الهبة فلا تسترسل وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسلمون
عند شروطهم (الرابعة) اختلف الناس أيضا فى الاسكان فمنهم من أخرجه
عن الذى اسكن لا ترجع اليه كما قال فى العمرى كالحسن وعطاء وهذا لا
يقتضيه اللفظ ولا يوجب المعنى وهو بين لمن تأمله والعجب منهم اجمعين كيف
غفلوا عن تعليل النبي صلى الله عليه وسلم اسقاط رجوع المعمر فى العمرى
المعقبة بقوله لأنه اعطى عطاء وقعت فيه المواريث وهذا يدل ظاهرا بينا على
انه اذا لم تقع فيه المواريث يرجع الى صاحبه (الخامسة) فان قيل فقد قال
النبي صلى الله عليه وسلم العمرى لمن أعمارها ولعقبه قلنا هذا اذا ذكر العقب كما

باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح بين الناس . حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا أبو عامر العقدي حدثنا كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن

بيننا وبذلك تنتظم الاحاديث قويا وضعيفا ولا يسقط منها شيء فمن ضعف عن الجمع فليأخذ بالاقوى من الاحاديث والله اعلم (السادسة) فرق أبو حنيفة بينهما الرقي عارية والعمرى تمليك وقال الشافعي اجراهما معا وقال لكل احد شرطه وان كان غررا فلهبة تحمله ورأى مالك أن ذلك رخصة مقتصرة على موردها وهي العمرى وقد أسند أبو عيسى حديث العمرى جائزة لاهلها والرقي جائزة لاهلها وقال حسن وهو صحيح ومحملة على ما اذا قال في عمره هذا الشيء لك ما عشت فان مت قبلي رجع الى وهذا الارتقاب جائز وهو قاطع للخلاف (السابعة) فان قيل فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن العمرى والرقي عموم الحديث الصحيح مقدم على هذا الحديث وان كان صحيحا وهو قوله كل معروف صدقة جواب آخر انما خرج هذا على معنى النظر لهم بدليل قوله في الحديث بعينه فمن أعمر عمرى ولو كان الاول ممنوعا لما كان الحكم فيه مشروعا

باب الصلح

ذكر حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما والمسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا أو أحل حراما (الاسناد) قال أبو عيسى هذا حديث حسن قال الامام الحافظ قد روى من طرق عديدة ومقتضى القرآن واجماع الأمة على لفظه ومعناه (الاحكام) العارضة

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صَلْحًا
حَرَمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَمَ
حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

فيه أن الصلح إذا جرى على المبيع لم يقل أحد أنه يرجع فان خرج عن الطريق
فالناس فيه فريق وفريق منهم من يميزه ومنهم من يردده ويبطله كما أن منهم أيضا
من يميزه في محل ويمنعه في آخر كالصلح على الإنكار وهو أصل الباب وأمه
التي ترجع إليها بناته قال مالك وأبو حنيفة يجوز وقال الشافعي لا يجوز ولو
قلنا بصحة هذا الحديث الذي كتبناه آنفا ما امتنع الصلح على الإنكار لأن
الصلح لا يعلم بباطن الحال فاذا ادعى عليه بمائة دينار فأنكره فلما تنازعا
وتدافعا القول ندبا إلى أن يأخذ البعض ويسقط البعض أي تحريم في هذا فان
قيل الذي يحرمه أنه أن كان كاذبا في دعواه فلم يأخذ مال صاحبه بالباطل فيدفعه
في غير عوض فكيف يجوز أن يحكم بذلك حاكم وأحد القسمين باطل قلنا
عنه أجوبة الجملة منها قد بينها في مسائل الخلاف منها أنه يفدى يمينه الواجبة
عليه وكما يقتضى اليمين يقتضى ثمنها وكما يحلفه ولعله لا تجب عليه اليمين كذلك
يقتضى عليه بالصلح ولعله ليس عليه شيء ومنها أنه يصون عرضه وذلك صدقة
(الثالث) ان علمنا بكذب أحد المدعين لا يمنع من الصلح بينهما على التشارك
في الحقوق في بعضها أو كلها ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم وانكم تختصمون
إلى ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع فمن
قضيت له بشيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعه من النار والقضاء
مع هذا الاحتمال يحل الصلح مع الاحتمال حتى لو كان مكشوفاً بأن يدعى
عليه يذهب حالة فينكره فيصالحه بدراهم إلى أجل فهذا لا يجوز على التقدير

باب ما جاء في الرجل يضع على حائط جاره خشباً
 حدثنا سعيد بن عبد الرحمن الخزومي حدثنا سفيان بن عيينة عن
 الزهري عن الأعرج عن أبي هريرة قال يقول قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إذا استأذن أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فليأخذ
 أبو هريرة طأطأ رؤسهم فقال مالي أراكم عنها معرضين والله لأرمين بها
 بين أكتافكم قال وفي الباب عن ابن عباس ومجمع بن جارية

السابق وكذلك أمثاله وإنما هي معاوضة مقدرة فتجوز على ما تجوز عليه
 المعاوضة المحققة

وضع الخشبة في جدار الجار

خرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا استأذن
 أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره فلا يمنعه فليأخذ به أبو هريرة
 طأطأ رؤسهم فقال مالي أراكم معرضين والله لأرمين بها بين أكتافكم
 حديث حسن صحيح (الأسناد) فيه فائدتان (أحدهما) أن الليث رواه عن
 مالك وهي غريبة من رواية النظير عن النظير (الثانية) أنه روى فيها بين أكتافكم
 أي في ظهوركم كما رميت بها في وجوهكم (العارض في الشافعي في أحد
 قولي واحد أن له أن يضع خشبه على جداره زاد أحمد ويقضى عليه بذلك
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمنعه وهذا نهى ومقتضاه الأصلي التحريم
 قلنا هو محمول على النذب في الأذن في ذلك والكراهة إذا منع لما للجار على
 الجار من المحافظة وحرمة التوسعة فيما يعرض من حاجة فيستحمد إلى جاره

❦ قَالَ أَبُو عَيْشَةَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَرَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالُوا لَهُ أَنْ يَمْنَعَ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى مَا يُصَدِّقُهُ صَاحِبُهُ . حَرْشٌ قَتِيْبَةٌ**

بذلك فأما القضاء بها فلا سبيل اليه والتحریم لادليل عليه لأن كل ملك محتص بمالك فانه لا يجوز له أن يتصرف فيه الا بأذن صاحبه وليس يلزمه في اعطاء وفي الحديث الصحيح كل معرف صدقة وهذا معرف وف فوجب أن يكون صدقة واذا كان صدقة جاز لصاحبها أن ينفذها وجاز له أن يحبسها ويؤكده هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام واذا كان كل أحد أحق بملكه من الآخر لم يلزمه أن يعطيه اياه اذا سألته فهذه أصول الشريعة وقد جاء مثل هذا اللفظ على النذب في الشريعة فلا يستنكر قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا استأذنت أحدكم امرأته الى المسجد فلا يمنعها فلا ينبغي أن يستنكر ذلك من حديث صحيح ومعنى قوى فلا حجة لاحمد ولا الشافعي (تبيين للمسألة وهو أن يونس بن عبد الأعلى سأل ابن وهب كيف يروى الحديث خشبة على الأفراد أو خشبه على لفظ الجمع فقال الذي سمعت من جماعة خشبة على لفظ الواحد وهذا صحيح لأن وضع خشبة واحدة مرفق وهو الذي يحتاج السائل اليه وأما خشب فهو زيادة واستكثار يوجب له استحقاق الحائط ويشهد له وضع الخشب بذلك فلم يكن داخلا في الحديث ولا مندوبا اليه

باب اليمين على نية المدعى

روى عن أبي صالح عن أبي هريرة يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك (العارضه) هذا حديث صحيح مخرج في الصحيح وقد روى فيه اليمين على نية

وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ الْمَعْنَى وَاحِدًا قَالَا حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَمِينَ عَلَى
مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ وَقَالَ قُتَيْبَةُ عَلَى مَا صَدَّقَكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ

❦ قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي صَالِحٍ
هُوَ أَخُو سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هُشَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
أَبْنِ أَبِي صَالِحٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ
وَأَسْحَقُ وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَحْلَفُ ظَالِمًا
فَالنِّيَّةُ نِيَّةُ الْحَافِ وَإِذَا كَانَ الْمُسْتَحْلَفُ مَظْلُومًا فَالنِّيَّةُ نِيَّةُ الَّذِي أُسْتَحْلَفَ

المستحلف ولا يحتاج الى ذلك فان الحديث بلفظه الأول صحيح والمعنى فيه
واضح وذلك ان المنكر اذا حلف لا ينوى يمينه الا مالم يظهر الى صاحبه
المدعى عليه وكشف له عن ضميره فيه لم ينكره فأما أن يأخذ في المعارض
فلا ينفعه باجماع من الامة لأن اليمين حقه فلا يكون الا على وفق دعواه
ظاهرا وباطنا فاذا ألغز أولحن لم ينفعه ذلك وكان حالفا باليمين الغموس
ومتعرضا للعذاب البين وما روى لنا التفطن بحقيقة الحال عن أحد قبل إيهيم
النخعي قال أبو عيسى اذا كان الذي يطلب اليمين ظالما فاليمين على نية الحالف
وان كان مظلوما فاليمين على نية المدعى الذي يستحلف وهذا بديع من الفقه
فانه اذا دعى عليه باطلا وجب أن يدفع عن نفسه المظلمة بما يخلص ظاهره
من اليمين الواجبة عليه وباطنه من النية التي تكشف ما قصد اليه

باب مَا جَاءَ فِي الطَّرِيقِ إِذَا اُخْتَلَفَ فِيهِ كَيْفَ يُجْعَلُ . حَدَّثَنَا
 أَبُو كَرِيبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ الضَّبْعِيُّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ بَشِيرِ
 ابْنِ نَهَيْكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اجْعَلُوا
 الطَّرِيقَ سَبْعَةَ أَذْرَعٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا
 الْمُثَنَّى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ بَشِيرِ بْنِ كَعْبٍ الْعَدَوِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَشَاجَرْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ
 سَبْعَةَ أَذْرَعٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ وَكِيعٍ قَالَ وَفِي
 الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ بَشِيرِ بْنِ كَعْبٍ الْعَدَوِيُّ
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ قَتَادَةَ عَنْ
 بَشِيرِ بْنِ نَهَيْكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ

باب قدر الطريق

أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اجْعَلُوا الطَّرِيقَ سَبْعَةَ أَذْرَعٍ
 وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ فِي الصَّحِيحِ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ كَمَا فِي لَفْظِ
 الصَّحِيحِ إِذَا اِخْتَلَفْتُمْ أَوْ تَشَاجَرْتُمْ وَهُوَ الْاِخْتِلَافُ فَمَا مَعَ الْمَوَافَقَةِ فَيَجْعَلُهُ
 كُلُّ قَوْمٍ أَوْ أَحَدٌ عَلَى قَدَرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ لِأَنَّ سَبْعَةَ أَذْرَعٍ هِيَ غَايَةُ مَا يَحْتَاجُ
 الْمَارِّ إِلَيْهِ بِوَقَرِهِ مُحْفُوفًا بِهِ مِنْ جَانِبَيْهِ وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ فِي الْحَدِيثِ قَضَى النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ بِسَبْعَةِ أَذْرَعٍ وَهَذَا فِي السَّككِ

باب ما جاء في تخير الغلام بين ابويه اذا افترقا . **حديث**
نضر بن علي حدثنا سفيان عن زياد بن سعد عن هلال بن أبي ميمونة
التغلي عن أبي ميمونة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم خير
غلاما بين أبيه وأمه قال وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعبد الحميد
بن جعفر . **قال أبو عيسى** حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح
وأبو ميمونة اسمه سليم والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا يخير الغلام بين أبويه إذا
وقعت بينهما المنازعة في الولد وهو قول أحمد وإسحق وقالا ما كان الولد
صغيرا فالأم أحق فاذا بلغ الغلام سبع سنين خير بين أبويه هلال بن أبي
ميمونة هو هلال بن علي بن أسامة وهو مدني وقد روى عنه يحيى بن

الشارعة في المنافع العامة للجميع فأما ما ينفذ فيه أو يتخذ المتقاسمون للاملاك
الى سهامهم فأنما تكون على قدر حاجتهم

باب تخير الغلام بين أبويه

ذكر عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير غلاما بين أبيه
وأمه (الاسناد) شرحه أبو داود فقال الى أن قال ان ابا ميمونة سليم مولى
من أهل المدينة رجل صدق قال بينا أنا مع أبي هريرة إذ قال سمعت امرأة جاءت
الى النبي صلى الله عليه وسلم وأنا قاعد عنده فقالت يا رسول الله ان زوجي

أَبِي كَثِيرٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَفَلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ

• **بَابُ** مَا جَاءَ أَنَّ الْوَالِدَ يَأْخُذُ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ

أَبْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ عُمَارَةَ
أَبْنِ عُمَيْرٍ عَنْ عَمَّتِهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إِنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ وَإِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ

يريد أن يذهب بابي وقد سقاني من برأبي عتيبة وقد نفعتني فقال النبي صلى الله عليه وسلم استهما عليه فقال زوجها من يحاقني في ابني فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا أبرك وهذه أمك فخذ بيد أيهما شئت فأخذ بيد أمه فانطلقت به و ذكر ابو داود ايضا حديث عمرو بن شعيب أن امرأة قالت يا رسول الله ان ابني كان بطني له وعاء وثديي له سقاء وحجري له حواء وان أباه طلقني وأراد أن ينتزعه مني فقال أنت أحق به ما لم تنكحي (العربية) الحواء ما حوى على الشيء أي أخذه من جوانبه والوعاء ما استقر فيه وهما متقاربان وقوله استهما قد تقدم وقوله من يحاقني يفاعلني أي ينازعني في حق فيه (الاحكام) في مسائل (الاولى) ساقه أبو عيسى مختصرا وذكر الخلاف فيه وانه قول احمد واسحق وقد روى عن مالك مثله وخالف في ذلك الشافعي في قول وابو حنيفة وغيره وقالوا انه حق الأم وقد قيل ان كونه عند الأم حقا لله سبحانه ومن قال بالتخير انما قال به اذا بلغ سبعة أعوام وذلك في وقت يقبل فيه التمييز بين النفع والضرر ولذلك جعل في الحديث وقتا للامر بالصلاة والتفرقة في المضاجع وعلى حال الاحاديث الواردة في التفرقة بين الام وولدها فان حديث لا توله والدة على ولدها أصح من هذا واقوى فعليه فليعول والله اعلم (الثانية) في بسط هذا الاجمال

جَابِرٌ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا عَنْ عِمَارَةَ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَكْثَرُهُمْ قَالُوا عَنْ عَمَّتِهِ عَنْ عَائِشَةَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا إِنَّ يَدَ الْوَالِدِ مَبْسُوطَةٌ فِي مَالِ وَلَدِهِ يَأْخُذُ مَا شَاءَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ

لا خلاف ان الأم أحق بالولد ما لم تنكح فان نكحت انتقل الى غيرها في ترتيب طويل لا يليق بالعارضة حتى يبلغ سبع سنين فيخير كما تقدم وقال سفيان الثوري وجماعة من الكوفيين اذا لبس الغلام وحده وأكل وحده أخذه الأب لأنه قد انتقل الى حالة يفتقر فيها الى المعاش والتصرف والممارسة والتجربة فالأب حينئذ أحق به لأن الصبي ان مال الحاكم الى اختياره فشهوته في البطالة وهو جوال فالأب أضبط لأمره ورأى مالك أن ضبط الأم في القيام عليه داخلا لا يقطع نظر الأب له خارجا بل يأتلغان عليه وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده

خرج عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أطيب ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم (الاسناد) قال أبو عيسى هذا حديث حسن وقد روى أبو داود عن حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي مالا ووالدا وان والدي يحتاج مالي قال أنت ومالك لأبيك ان أولادكم من كسبكم فكلوا من كسب أولادكم وهذا عندى حديث صحيح (الاحكام) في مسائل (الاولى) لما شكى الولد الوالد الى النبي صلى الله عليه وسلم أنه يحتاج ماله معناه يذهب

ويتلفه ولم يرد به أنه يستأصله وإنما أشار إلى ما كان يأخذ من ماله قال له أنت ومالك لأبيك المعنى أن أباك كان سبب وجودك ووجودك كان سبب وجود مالك فصار له بذلك حق كان به أولى منك بنفسك ومالك وقد بينا ذلك في التفسير والأحكام وغيرهما وأجمعت الأمة على هذه الحقيقة في الجملة واختلفوا في تفاصيلها ف قيل لا يقتل الوالد بابنه ولو قتله ذبحا سمعت نحر الإسلام يقول إن القصاص لا يجب على الأب بقتله لابن لأن الأب كان سبب وجوده فلا يكون الابن سبب فنائه وقد بيناه في مسائل الخلاف والأحكام وغيرهما وقال غيره إذا قصد أدبه بالسلاح لم يقتل به إلا إذا أدى ذلك إلى قتله ولا يحد بوطء أمته بل يملكها بذلك ويكون أولى بها منه على التفصيل المعلوم ولا يقطع إذا سرق من ماله وأجمعت الأمة على أن له النفقة من ماله إذا كان عديمًا مكافأة لالزامه النفقة على ولده إذا كان صغيرا نفقة بنفقة والبادئ أعول وأكرم وهي الثانية (الثالثة) يشترط في النفقة على الأب من الولد أن يكون الأب زنا فقيرا خلافا للشافعي وتعلق بأنه لا يقضى عليه بالنفقة إذا كان غنيا فلا يقضى بها له عليه إذا كان قويا لأن قوته تخفيه بتكسبه عن مال الابن وسواه وهذا فاسد فإن الرجل ينتزع البتة عندنا وعنده من يد ولده التي وهبها مالم يتعين ويكون قبضه لها كالا قبض وكأنها في يد الأب لم تخرج عنه بعد ويعضده الحديث أن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه وقد قال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يد الأب متبسطة في مال الابن كيف شاء كتبسطها في ماله بمطلق قوله أنت ومالك لأبيك أو بقوله أن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه وأن ولده من كسبه وهو الأصح لأنه ليس يخرج من قوله لمن شكى إليه الحاجة اباحة انبساطه في ماله لنفسه وإنما يقتضى أخذ الحاجة كما كان يأخذ هو منه بالقضاء وقت الحاجة إذا لم يكن للولد شيء ولو كان للولد شيء لما لزم الأب الاتفاق عليه وإنما قصد النبي صلى الله عليه وسلم أن يسقط عذره في إمساك النفقة عن أبيه

❦ **باب** مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ يَكْسَرُ لَهُ الشَّيْءُ مَا يُحْكَمُ لَهُ مِنْ مَالِ
الْكَّاسِرِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عَنْ سَفْيَانَ
الثَّوْرِيِّ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ أَهَدْتُ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا فِي قِصْعَةٍ فَضْرَبَتْ عَائِشَةُ الْقِصْعَةَ
بِيَدِهَا فَالْقَتَتْ مَا فِيهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَأَنَا بَأَنَاءِ
❦ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ
أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

باب من كسر شيئاً ما يحكم له من مال الكاسر

قال الامام الحافظ ليست الترجمة متممة انما ينبغي أن يقول بأن ما يحكم
به على من أتلف شيئاً لغيره كان بكسر أو حرق أو قتل والا فتخصيص الكسر
لا معنى له لأن أحدا لا يقصر الضمان على الاتلاف فيه حديث حميد عن أنس
أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم للنبي صلى الله عليه وسلم طعاما في
قصة فضربت عائشة القصة بيدها فالقت ما فيها فقال النبي صلى الله عليه وسلم
طعام بطعام وأنا بأناء حديث حسن صحيح (العارضة) أجمعت الأمة على أن من
أتلف شيئاً فعليه مثله لقول الله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم والمثل على قسمين مثل من طريق الصورة ومثل من طريق
المعنى فالمكيلات والموزونات في الأكثر يتأني فيها المثل من قبل الصورة فترجع
إليه في التقويم عند الاتلاف لأنه الأصل وإذا تقدر المثل من جهة الصورة فالمثل
في المالية وهي القيمة تقوم مقامه وقد يفوت في الموزون المثل صورة

وَسَلَّمَ اسْتَعَارَ قِصْعَةً فَضَاعَتْ فَضَمْنَهَا لَهُمْ * قَالَ أَبُو عَيْسَى وَهَذَا حَدِيثٌ
غَيْرُ مَحْفُوظٍ وَأَمَّا أَرَادَ عِنْدِي سَوِيدُ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَحَدِيثُ
الثَّوْرِيِّ أَصَحُّ اسْمُ أَبِي دَاوُدَ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ

* **باب** مَا جَاءَ فِي حَدِّ بُلُوغِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ . **حدثنا محمد**
ابن وزير الواسطي حدثنا أسحق بن يوسف الأزرق عن سفيان عن

والغالب وجوده ولذلك اختلف علماؤنا في الغزل اذا تلف بما يوجب الضمان
هل يضمن بقيمته أو بمثله والصحيح القيمة وكذلك قصاع الخزف والارز قد
يتأتى فيها المثل ولا حجة للغبي الارعن الذى يقول ان كل شيء ان تلف ضمن
بمثله ان كان يقوله أحد فأما مسألة القصعة هذه فقد قلنا انها جنس يتماثل حتى
لا يفرق بينها يعرف ذلك مشاهدة فلذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم قصعة
بقصعة وقد قيل لانه كان بيته وماله فشدد الحال بالمثل دون تنازع وسكن ثورة
الغيرة مخافة التقاطع فان قيل فهلا أدبها ولو بالكلام لتعديها قلنا لعله فهم أن
المهدية كانت أرادت بارسالها ما أرسلت الى بيتها من ذلك اذاتها أو المظاهرة
عليها فلما كسرت القصعة لم يزد على أن قال غارت أمكم وجمع الطعام بيده وقال
قصعة بقصعة واما طعام بطعام فلم يغرم الطعام لانه كان مهدي فاتلافه قبول له أو في
حكم القبول

باب حد بلوغ الرجل والمرأة

ذكر الحديث المشهور عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله
عليه وسلم في جيش وأنا ابن أربع عشرة فلم يقبلنى وعرضت عليه من قابل
وأنا ابن خمس عشرة فقبلنى قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز فقال هذا حد

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ عُرِضَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي جَيْشٍ وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ فَلَمْ يَقْبَلْنِي فَعُرِضَتْ
 عَلَيْهِ مِنْ قَابِلٍ فِي جَيْشٍ وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ فَقَبِلَنِي قَالَ نَافِعٌ وَحَدَّثْتُ
 بِهَذَا الْحَدِيثِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ هَذَا حَدٌّ مَا بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ
 ثُمَّ كَتَبَ أَنْ يُفْرَضَ لِمَنْ يَبْلُغُ الْخَمْسَ عَشْرَةَ . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا
 سَفِيَّانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ أَنَّ

ما بين الصغير والكبير ثم كتب أن يفرض لمن بلغ الخمس عشرة (العارضة) رفع الله
 الحرج عن الآدمي حتى يبلغ الحلم وينتهي إلى النكاح باجماع ونص القرآن فإذا قال
 الغلام احتملت في سن احتمال ذلك وعادته قبل منه إلا أن يعارضه رية فإن لم يكن
 احتلام ففي الانبات عن مالك روايتان أحدهما أن ذلك علامة وقال الشافعي أنه
 علامة في الكفار بلا خلاف وقال في المسلمين قولين وقال أبو حنيفة
 لا يعتبر الانبات بحال وقال في الرواية الأخرى عن مالك لا يعتبر
 إلا السن واختلف فيه من خمس عشرة ذكره ابن وهب إلى ثمان عشرة
 ذكره ابن القاسم وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل من بنى قريظة من
 جرت عليه المواسي فصارت ثلاث طرق (أحدها) الاحتلام (الثاني) الانبات
 (الثالث) السن وفي كل ذلك حديث وآية ومذهب فأياها بلغ الغلام فقد صار
 في حد البلاء فان بلغ خمس عشرة سنة فقد أجازته النبي صلى الله عليه وسلم
 فان قيل القول في ذلك على اطاعة القتال كذلك قال مالك قلنا في القول الآخر

هَذَا حَدَّثَنَا مَا بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَذَكَرَ ابْنُ عُيَيْنَةَ فِي حَدِيثِهِ قَالَ نَافِعٌ
 حَدَّثَنَا بِهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَقَالَ هَذَا حَدَّثَنَا ابْنُ الزُّبَيْرِ وَالْمُقَاتِلَةُ
 * قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
 وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَاسْحَقُ يَرَوْنَ
 أَنَّ الْغُلَامَ إِذَا اكْتَمَلَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرَّجَالِ وَإِنْ أُحْتَلِمَ
 قَبْلَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً فَحُكْمُهُ حُكْمُ الرَّجَالِ وَقَالَ أَحْمَدُ وَاسْحَقُ الْبُلُوغُ ثَلَاثَةٌ
 مَنَازِلَ بُلُوغُ خَمْسَ عَشْرَةَ أَوْ الْاِحْتِلَامُ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ سَنَهُ وَلَا اِحْتِلَامَهُ
 فَالْاِنْبَاتُ يَعْنِي الْعَانَةُ

انه حد الرجلية وهو أقوى لأن من قاتل وأسهم له وأمن وجاز قوله على
 الامام فهو في حكم الرجال وان أنبت فقد جاء دليل أقوى من الاحتلام لأن
 الاحتلام قوله ويجوز أن لا يحتلم ويخبر بما لم يكن وأما الانبات والعمر فلا
 يقدران وينظر الى الانبات في المرأة تكشف عنه ويستدبره أو يستقبلان جميعا
 المرأة وينظر اليه فيرى الانبات أو البياض المسطح وأما الزيادة على خمس
 عشرة سنة الى ثمان عشرة سنة فدعوى ليس لها في الشرع أصل فلا ينبغي
 لأحد أن يعول عليها وقد قال مالك ان للمراهق في الطلاق والحد حكم البالغ
 ولا أقول به لأن الأصل عدم المؤاخذه فلا تثبت الا بيقين والاحتياط في
 الفروج لا يكون الامع قيام الشبهة والاحتياط في الحد يكون بالاطلاق
 ويحتمل أن يكون قول مالك رضى الله عنه يؤخذ بالطلاق اذا بلغ خمس عشرة

باب فيمن تزوج امرأة أبيه . حدثنا أبو سعيد الأشج

حدثنا حفص بن غياث عن أشعث عن عدي بن ثابت عن البراء قال قال
مربي خالي أبو بردة ابن نيار ومعه لواء فقلت أين تريد قال بعثني رسول
الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج امرأة أبيه أن آتية برأسه قال وفي
الباب عن قرة المزني قال أبو عيسى حديث البراء حديث غريب وقد
روى محمد بن أسحق هذا الحديث عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن

سنة فلم يحتلم ولا أنبت فيحكم بالفراق على الاحتياط ولكن يجب أن يسقط
الحد للشبهة وذلك الذي أراد لا شيء غيره لعظيم منزلته في العلم واطلاعه على
مطالع النظر والله أعلم

باب من تزوج امرأة أبيه

ذكر أبو عيسى فيه حديث البراء وقال مربي خالي أبو بردة بن نيار ومعه
لواء فقلت أين تريد فقال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج
امرأة أبيه أن آتية برأسه (الأسناد) قال أبو عيسى فيه اضطراب على رواية
عدي بن ثابت بزيادة رجل واسقاط رجل وباختلاف طرق حسب ما نص
عليه فصار غريبا من طريقه حسب العدالة رجاله غير صحيح للاضطراب في
سنده وتردده ما بين موصول ومقطوع وطريق وطريق (الاحكام) اختلف
الناس اذا وطئ ذات محرم منه بملك اليمين فقال مالك عليه الحد وقال أبو حنيفة
لاحد عليه وللشافعي قولان فان جاء بصورة عقد على ذات محرم كالأم والأخت
فوطئها عالما حد عندنا وعند الأمة وسقط أبو حنيفة فقال لا حد عليه وتعلق

يَزِيدُ عَنِ الْبَرَاءِ وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ عَدِيٍّ عَنْ يَزِيدَ
ابْنِ الْبَرَاءِ عَنْ أَبِيهِ وَرُوِيَ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ عَدِيٍّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْبَرَاءِ عَنْ
خَالِهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

● **بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلَيْنِ يُكُونُ أَحَدُهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْآخَرِ فِي
الْمَاءِ .** حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ
أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ عِنْدَ

بأن هذا العقد الذي عقده على الأم لو ثبت لأباح فإذا لم يثبت انتسب شبهة
في درء الحد كمنكاح المتعة والمعتمد أن عقدا عقدا مضاف إلى محل لا يباح له
أبدا فلا ينتصب شبهة مع علمه بالتحريم أصله إذا اشترى خمرًا فشربها وهذا
ما لا جواب لهم عنه وكلاهما حد يسقط بالشبهة وقد أمر النبي صلى الله عليه
وسلم بقتل رجل تزوج بزوجة أبيه وهم يقولون بأقل مرتبة من هذا الحديث
لكن لا حجة لنا لأنها حكاية حال وقضية في عين فيحتمل أنه لم يكن عالما
بالتحريم أو بكيفيته وكان الناس في صدر الإسلام يخفى عليهم أبيين من هذا
فكيف بهذا القدر

باب الرجلين يكون أحدهما أسفل من الآخر في الماء

ذكر حديث ابن شهاب عن عروة أنه حدثه أن رجلا من الأنصار خاصم
الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وسلم في شراج الحرة التي يسقون بها النخل فقال
الأنصاري سرح الماء يمر فأبى عليه فاختموهما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَرَاجِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ
 فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ سَرَّحَ الْمَاءَ يَمْرُقَانِي فَأَخْتَصَمُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلزَّيْبِرِ اسْقِ يَا زَيْبِرُ ثُمَّ أَرْسَلَ
 الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ

إِلَى الْجَدْرِ فَقَالَ الزَّيْبِرُ وَاللَّهِ إِنِّي لَا حَسْبَ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ فَلَا وَرَبِّكَ لَا
 لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمُوا فِيهَا شَجَرٌ بَيْنَهُمْ (الْإِسْنَادُ) خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ شُعَيْبِ
 ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَابْنِ جُرَيْجٍ فَقَالَا عَنْ عُرْوَةَ وَنَصَهُ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ
 الْأَنْصَارِ خَاصِمَ الزَّيْبِرِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَرَاجِ الْحَرَّةِ يَسْقَى بِهَا النَّخْلَ
 فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْقِ يَا زَيْبِرُ فَأَمْرُهُ بِمَعْرِوْفٍ ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى جَارِكَ قَالَ
 الْأَنْصَارِيُّ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ قَتَلُونَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ
 قَالَ اسْقِ ثُمَّ أَحْبَسَ حَتَّى يَرِجَعَ الْمَاءُ إِلَى الْجَدْرِ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَمُسْلِمٌ قَبْلَ ذَلِكَ أَشَارَ عَلَى الزَّيْبِرِ بِرَأْيِ سَاعَةِ لَهُ وَلِلْأَنْصَارِيِّ فَلَمَّا أَحْفَظَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَنْصَارِيَّ اسْتَوْعَى لِلزَّيْبِرِ حَقَّهُ فِي طَرِيقِ الْحَكْمِ
 فَقَالَ الزَّيْبِرُ وَاللَّهِ إِنْ هَذِهِ الْآيَةُ أَنْزَلَتْ فِي ذَلِكَ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمُوا
 فِيهَا شَجَرٌ بَيْنَهُمْ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ فَقَدَرْتُ الْأَنْصَارِ وَالنَّاسَ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 اسْقِ وَأَحْبَسَ حَتَّى يَجْعَلَ إِلَى الْجَدْرِ فَكَانَ ذَلِكَ إِلَى الْكَعْبِيِّينَ قَالَ الْإِمَامُ
 الْحَافِظُ هَذَا الْحَدِيثَ مُفْرَدًا فِي أَبْوَابِ الْمَرَافِقِ وَأَحْكَامِ الْمِيَاهِ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ سِوَاهُ
 وَسُويَ حَدِيثِ سَيْلٍ مَهْزُوزٍ وَمُزِينِيٍّ وَذَلِكَ مُقْطُوعٌ غَيْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا
 مُوَصُولٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى جَمَلَةٍ ذَلِكَ فِي الْقَبْسِ وَمَهْدَنَاهُ مَعَ الْقَوْلِ فِي
 هَذَا الْأَصْلِ فِي كِتَابِ صَرِيحِ الصَّحِيحِ (وَالْعَارِضَةُ) الْآنَ فِيهِ تَتَعَلَّقُ بِأَرْبَعَةِ
 فُصُولٍ (الْأَوَّلُ) الْإِسْنَادُ وَمِنْ غَرِيبِ النَّظَرِ فِيهِ أَنَّ الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا أَدْخَلَاهُ

فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ يَا زُبَيْرُ اسْقِ ثُمَّ احْبَسِ
 الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَذْرِ فَقَالَ الزُّبَيْرُ وَاللَّهِ إِنِّي لَا أَحْسِبُ نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةٌ
 فِي ذَلِكَ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكُمْ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ

❦ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَزْزَةَ

من طريق عروة وتارة كان عروة يطلق القول فيه فيقول ان الزير خاصم رجلا
 من الانصار وتارة كان يقول حدثني عبد الله بن الزبير أن الزبير وقد ترك
 البخاري أحاديث نظائر هذا لوصلها تارة وقطعها أخرى كقوله لولا أن أشق
 على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ثم أدخل هذا في صحيحه ولم يعبه
 بما عاب به سواه وهو يلزمه تركه لأجل ترك ذلك أو ذكر ذلك لأجل ذكر
 هذا وقد بسطناه في ذلك بأجلى من هذا (الغريب) قوله في شراح الحرية يعني مسيل
 الماء منها واحدها شرح وبناء (ش رج) في لسان العرب يتناول معاني كثيرة
 منها هذا المعنى وقوله سرح يعني خل سبيله وأزل سكره والسكر هو كل حجاب
 منع غيره من ان يسترسل ومنه قوله تعالى سكرت أبصارنا أي منعت من أن
 تسترسل على الرؤية وقوله فأحفظ رسول الله أي أغضبه والحفيظة الغضب
 وترجع الى الحفظ لأن من غضب لغيره حماه فكان ذلك حفظا له وقوله
 الجدر يعني الجدار تقول جدر وجدار وهو كل حاجز قام أو أقيم في الأرض ليحول
 بين متساوين أو متكشفين فيعتليان أو يستتران وقوله استوعى للزبير حقه يعني جمعه
 له كله مأخوذ من الوعاء استفعل منه وقوله شجر أي اضطرب واختلط اختلاطا غير
 مستقيم ومنه اشتجار أطباق الرأس لاختلافها في التآليف في الدماغ والفودين والقذال
 والناحية ومنه الحديث فوصف الفتنة وقال فيها اشتجار كاشتجار أطباق
 الرأس الثالث الاصول قول الانصاري للنبي صلى الله عليه وسلم أن كان ابن

عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ الزُّبَيْرِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ الزُّبَيْرِ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ عَنِ اللَّيْثِ وَيُونُسُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ
عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ نَحْوَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ

باب مَا جَاءَ فِي مَنْ يَعْتَقُ مَمَالِيكَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ
عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اعْتَقَ سِتَّةَ أَعْبِدٍ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ

عَمَلُكَ تَصْرِيحٌ مِنْهُ بِأَنَّهُ مَالٌ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ مَعَهُ يَعْلَمُ الْوَاجِبُ وَكُلٌّ مِنْ أَتَمِّ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْصِيَةٍ لَا سِيَّمَا كَبِيرَةٍ فَقَدْ كَفَرَ وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِصَاحِبِيهِ حِينَ لَقِيَاهُ فِي اللَّيْلِ مَعَ زَوْجِهِ أَنَّهَا صَفِيَّةٌ فَقَالَا لَهُ
سُبْحَانَ اللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ بِجَرَى الدَّمِ وَأَنِّي
خَشِيتُ أَنْ يَقْدَفَ فِي قُلُوبِكُمْ شَيْئًا فَتَهْلِكُوا وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى ذَلِكَ فِي كُتُبِ الْأَصُولِ
وَالْحَدِيثِ بِمَا يَغْنَى عَنْ تَكَرُّارِهِ وَقُلْنَا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ بِقَوْلِهِ أَنْ كَانَ ابْنُ
عَمَلِكَ أَنَّكَ قَضَيْتَ لَهُ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَمَّا أَرَادَ بِهِ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَلِكَ سَرَكٌ أَنْ
يَكُونَ الْحَقُّ فِي نَصِيْبِهِ وَقِيلَ إِنَّمَا سَكَتَ عَنْهُ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ وَقَدْ قَالَ لَهُمْ
عَنِ اللَّهِ أَنَّهُ مَا يَدْرِيكُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ
غُفِرَتْ لَكُمْ وَمَنْ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ تَقَالِ عَثْرَتُهُ إِذَا لَمْ يَدْمَ عَلَيْهَا
وَتَغْفَرَ زَلَّتْهُ إِذَا نَدِمَ عَلَيْهَا وَكَانَتْ هَذِهِ زَلَّةُ لِسَانٍ فَاعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يَحْكُمَوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ
ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا وَقَدْ قِيلَ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَهُ قَوْلًا
شَدِيدًا ثُمَّ دَعَاهُمْ فَجَزَّاهُمْ ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَاعْتَقَ اثْنَيْنِ وَارَقَّ أَرْبَعَةً وَقَدَّرُوهُ
مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
❦ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ
عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ
وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَاسْتِخْلَافُ الْقُرْعَةِ فِي هَذَا
وَفِي غَيْرِهِ وَأَمَّا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ فَلَمْ يَرَوْا الْقُرْعَةَ
وَقَالُوا يَعْتَقُ مِنْ كُلِّ عَبْدٍ ثَلَاثَ وَيُسْتَسْعَى فِي ثَلَاثِ قِيَمَتِهِ وَأَبُو الْمُهَاجِرِ اسْمُهُ

فِي الْمُسْلِمِ وَالْيَهُودِيَّ الَّذِينَ تَحَاكَمُوا إِلَى كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ وَاخْتَارَهُ الشَّعْبِيُّ وَالطَّبْرِيُّ
وَحَدِيثُ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ أَصَحُّ (الاحكام) فِي ثَمَانِ مَسَائِلَ (الاولى)
فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّاسَ شُرَكَاءُ فِي الْمَاءِ وَذَلِكَ فِيمَا لَا يَكُونُ عَلَيْهِ أَصْلُ مَالِكٍ فَمَنْ
سَبَقَ إِلَيْهِ أَخَذَهُ لِأَنَّهُ مَبَاحٌ الْأَصْلُ كَالْحَطْبِ وَالْحَشِيشِ فَيَأْخُذُهُ الْأَعْلَى حَتَّى يَسْتَوْفِيَ
سَقِيهِ فِي أَرْضِهِ إِلَى بُلُوغِ الْمَاءِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ يَرْسُلُهُ إِلَى الَّذِي تَحْتَهُ (الثانية)
وَقَوْلُهُ إِلَى الْجَدْرِ وَإِلَى الْكَعْبَيْنِ سَوَاءٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ وَكَذَلِكَ
وَرَدَ مَفْسُورًا فِي سِيلِ مَهْرُورٍ وَمَزِينِيْبٍ وَادِيَيْنِ بِالْمَدِينَةِ أَنَّهُ يُمْسِكُ الْمَاءَ إِلَى
الْكَعْبَيْنِ وَهُوَ الْحَدُّ (الثالثة) يَجْرِيهِ إِلَى حَدِّ الْكَعْبَيْنِ فِي السَّاقِيَةِ قَالَهُ عَلَى بْنِ
زِيَادٍ عَنْ مَالِكٍ وَالْغَرَضُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ حَاجَتُهُ فَلَا يَبَالِي أَنْ كَانَ تَقْدِيرُهُ الْكَعْبَيْنِ
فِي مَجْرَى الْمَاءِ أَوْ فِي اسْتِقْرَارِهِ وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى

عبد الرحمن بن عمرو الجرمي وهو غير أبي قلابة ويقال معاوية بن عمرو
وأبو قلابة الجرمي اسمه عبد الله بن زيد

باب ما جاء فيمن ملك ذا رحم محرم . حدثنا عبد الله بن
معاوية الجهمي البصري حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن
سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذا رحم محرم فهو
حر . قال أبو عيسى هذا حديث لا نعرفه مسنداً إلا من حديث حماد بن
سلمة وقد روى بعض هذا الحديث عن قتادة عن الحسن عن عمر شيئاً
من هذا . حدثنا عقبة بن مكرم العمي البصري وغير واحد قالوا
حدثنا محمد بن بكر البرساني عن حماد بن سلمة عن قتادة وعاصم الأحول

الكعبيين اشارة إلى أن التقدير بذلك في النهاية والغاية لافي ابتداء المجري فان كان
الماء متملكا وهي الرابعة فليس فيه أعلى ولا أسفل الا أن يتراضوا على أمر
ويستهموا على المبدأ والترتيب (الخامسة) كان النبي صلى الله عليه وسلم قد
أشار عليهم بالصلح في قوله للزبير سرح الماء فلما قال خصمه ما قال حكم
بالواجب وذلك دليل على جواز اشارة الامام بالصلح (السادسة) قال بعضهم
حكم أولا بالحق فلما قال ذلك الكلام للنبي كان مرتدا فصار ماله فيأ فأعطى
النبي صلى الله عليه وسلم الزبير منه ما أعطى على سبيل العطاء من النبي صلى الله
عليه وسلم لا على سبيل الحكم لله رب العالمين بما يستحق من خصمه وهذا قول باطل

عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سُمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ
مَحْرَمٍ فَهُوَ حَرٌّ ۖ قَالَ أَبُو عِيسَى ۖ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَاصِمًا
الْأَحْوَلَ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ
عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حَرٌّ رَوَاهُ ضَمْرَةُ بْنُ رِبِيعَةَ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَتَابِعْ ضَمْرَةُ
عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَهُوَ حَدِيثٌ خَطَأً عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ

باب ۖ مَا جَاءَ فِي مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بغيرِ إِذْنِهِمْ ۖ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ

من وجهين أحدهما أن الحديث قد جاء بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أمرأولا
بمعروف فلما قال الأنصارى ما قال استوعى للزبير حقه وهذا نص خفي على
هذا الجاهل (الثاني) أنه لو كان مرتدا لاستتابه أو قتله ولا يتركه هملا (السابعة)
في حقيقة المعروف وهو في أصل العربية المعلوم ولكنه أطلق فيها على خير
منفعة يستحمدها جميع الناس مما يجب على المرء فعله أو يستحب ومعنى
تسميتها بذلك أنه أمر لا يجمل ومعنى لا يختلف فيه يستوى فيه كل أحد
(الثامنة) قد تقدم أن الغضب يمنع من الحكم إلا في حق النبي صلى الله عليه وسلم
لضمان العصمة وقيل كان غضبا يسيرا والغضب اليسير لا يمنع أحدا من الحكم
لأنه لا يذهب معه الإدراك

باب من زرع في أرض قوم بغير إذنهم

أبو اسحاق عن عطاء عن رافع بن خديج قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

حَدَّثَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ عَنْ أَبِي اسْحَقَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بَغَيْرِ أَذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ وَلَهُ نَفَقَتُهُ ۖ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي اسْحَقَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ هُوَ

من زرع في أرض قوم بغير اذنه فليس له من الزرع شيء (الاسناد) رواه أبو داود وقال فيه وله نفقته وقد كان هارون الجمال يضعفه وعطاء لم يسمع من رافع وانفرد به شريك عنه وأبو اسحاق عن عطاء وقال البخاري شريك يتهم كثيرا وقال ابو عيسى عنه هو حسن وأذكر أحمد على أبي اسحق أن يكون زاد فيه بغير اذنه وقال لم يروه غيره (الأحكام) اختلف الناس في هذه المنازلة فمنهم من قال الزرع للزارع وهو الأكثر وقال أحمد بن حنبل إذا كان الزرع قائما فهو لرب الأرض وإذا كان قد حصد فأنما يكون له الاجرة وذكر له حديث رافع فقال روى عن رافع الوان ودع هذا كله من رواية وقتوى إذا زرع الرجل في أرض غيره فلا يخلو أن يكون باذنه فالزرع للزارع أو يكون بغير اذنه فهو متعدد على صاحب الأرض يريد أن يشغل مال غيره بمنفعة نفسه فها هنا نظران أحدهما أن يكون الزرع لصاحب الأرض لأنه لا يمكن فصله منه ومن أنشب ماله مع مال غيره بحيث لا يمكن فصله منه تعديا خسرته وان كان يمكن فصله منه نزعه وما طبق المفصل في المسألة

حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَالَ لَا أَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي اسْحَقَ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ شَرِيكَ
قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا مَعْقِلُ بْنُ مَالِكِ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَقْبَةُ بْنُ

الْأَصَمِّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّحْلِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْوَلَدِ .** حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ

عَلِيٍّ وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْنَى الْوَاحِدُ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ

عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ يُحَدِّثَانِ عَنْ

النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ نَحَلَ أَبْنَاءَ لَهُ غُلَامًا فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الْأَمَّا مَالِكٌ حَيْثُ قَالَ إِنْ كَانَ فِي أَبَانِ الزَّرَاعَةِ حَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ فَاتَ أَبَانِ
الزَّرَاعَةَ فَالزَّرْعُ لِلزَّارِعِ وَعَلَيْهِ كِرَاءُ الْأَرْضِ لِأَصْلِ عَظِيمٍ فِي مَسَائِلِ الْغَضَبِ
قَدْ بَيَّنَّاهُ فِيهَا فَلْيَنْظُرْ هُنَاكَ مَنْ أَرَادَهُ وَأَمَّا أَحْمَدُ فَمَا أَتَى بِمَقَالِ يَحْمَدَ وَلَا لَهُ
وَجْهٌ يَقْصُدُ

باب في النحل والتسوية بين الولد

ذَكَرَ حَدِيثُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ نَحَلَ أَبْنَاءَ لَهُ غُلَامًا فَأَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشْهَدُ فَقَالَ كُلُّ وَلَدِكَ تَحْلَتُهُ مِثْلَ مَا نَحَلْتُ هَذَا قَالَ لَا قَالَ فَرَدَّدَهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ
(الْإِسْنَادُ) فِي مَسَائِلِ (الْأَوَّلَى) قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ
كُلِّ أَحَدٍ وَالْفَاضِلُ فِي الصَّحِيحِ مُخْتَلِفَةٌ مِنْهَا فَرَدَّدَهُ وَارْتَجَعَهُ وَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي
وَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ وَقَالَ لَهُ اتَّحَبُّ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبَرِّ سِوَاءٌ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَسَوَّاهُمْ
فِي الْعَطِيَّةِ (الثَّانِيَةِ) كَانَتْ أُمُّ النُّعْمَانِ الْمَوْهُوبُ لَهُ عَمْرَةٌ بَنَتْ رَوَاحَةَ أُخْتِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ وَكَانَ لَهَا شَرَفٌ وَجَمَالٌ وَكَانَ الشُّعْرَاءُ يَشْبِيونَ بِهَا

يُشْهِدُهُ فَقَالَ أَكُلْ وَلَدَكَ نَحْلَتُهُ مِثْلَ مَا نَحَلْتَهُ هَذَا قَالَ لَا قَالَ فَارْدَدَهُ
 * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ
 النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَسْتَحِبُّونَ التَّسْوِيَةَ
 بَيْنَ الْوَلَدِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ يَسْوَى بَيْنَ وَلَدِهِ حَتَّى فِي الْقَبِيلَةِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ

قبل الهجرة منهم قيس بن الخطيم وكان بشير يميل إليها لحسنها وشرفها
 فساومه تخفيضاً ولدها بالعطية فأجابها إلى ذلك في الصحيح وذكره أبو داود
 فقال إنها قالت له إيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشهده فأتى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وذكره مسلم فقال إن المرأة سألته بعض
 الموهبة من ماله لابنها فالتوى بها سنة ثم بدا له فقالت لا أرضى حتى تشهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث قال فأتى رسول الله فقال له لا أشهد على
 جور (الأحكام) في مسائل قال أبو حنيفة والشافعي ذلك مكرود وينفذ وهو
 أحد قولى مالك ومشهورهما وقال إسحاق بن راهويه وأحمد وطاوس ومالك
 في أحد قوليه أنه لا ينفذ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له أرجعه وقال له
 أشهد على هذا غيرى وقال لا أشهد على جور وهذا كله يمنع من نفوذه وقال
 علماؤنا أنه ينفذ وفي ذلك أربعة أوجه من الحديث واجتماع الأمة (الأول)
 أنه قال فاردده وهو لم يشهد بعد فهذا يدل على أنه قد خرج عن ملكه (الثاني)
 أنه قال أشهد على هذا غيرى ولو كان حراماً لم يأمر بأن يشهد عليه أحد
 (الثالث) أنه قال أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء وإنما ساق له ذلك
 من قبل البر واللفظ لا من قبل الوجوب (الرابع) أن الأمة أجمعت على أنه
 لو وهب جميع ماله لأجنبي وترك ولده لجاز وهنالك يكون العتوق أعظم
 والحجة فيه على الأب أكبر (الثالثة) قال علماؤنا إنما قال له النبي صلى الله عليه

يسوى بين ولده في النحل والعطية يعنى الذكر والأنثى سواء وهو قول
سفيان الثوري وقال بعضهم التسوية بين الولد أن يعطى الذكر مثل
حظ الأنثيين مثل قسمة الميراث وهو قول أحمد وإسحاق

باب ما جاء في الشفعة . حدثنا علي بن حجر حدثنا

وسلم أرجعه لأن الأب يجوز له أن يرجع فيما وهب لولده فأعلمه النبي صلى الله
عليه وسلم بذلك ليرفع بهذا الجائز تغيير قلب الأولاد الذي هو مكروه
لاحرام (الرابعة) أنه جعل له أن يتصرف في مال ولده بالقبض
والمعاملات من نفسه وبالتنبيه من غيره (الخامسة) حجة اشهاد الحاكم
وان كان لا يحكم بعلمه وذلك لينقطع الاعذار اذا شهد الشهود بما يعلمه
الحاكم (السادسة) قوله هذا جور يريد عن طريق الأفضل وقد يترك
الأفضل لما هو أولى منه حسب ما يراه المسلم أو لا ترى الى أنى بكر
كيف وهب لعائشة احدى وعشرين وسقا ولم يهب لغيرها من ولده أمثالها
(السابعة) قوله فسو بينهم في العطية ظن بعض الناس أن التسوية بينهم
تعديل الذكر مع الأنثى في القدر الذي حكم الله به من جعل الذكر كالأنثيين
منهم أحمد وإسحاق وهذا لا يصح لأن حال الموت المال لغيره والمرأة
معرضة معدة لأن ينفق عليها زوجها فتكون في مؤنة سواء وأما حال الحياة
فلا تلزم له التسوية بين الأجانب والبنين فكيف بين البنين ولا كلام لهم على
هذه النكتة

كتاب الشفعة

ذكر أبو عيسى من أحاديثها أربعة الأول الحديث الصحيح عن جابر قال

الشَّعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنِ
 الشَّرِيدِ وَأَبِي رَافِعٍ وَأَنْسٍ ۖ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ
 صَحِيحٌ وَرَوَى عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ
 أَنْسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ وَرَوَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ
 الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ
 الْعِلْمِ حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ وَلَا نَعْرِفُ حَدِيثَ قَتَادَةَ عَنْ أَنْسٍ إِلَّا
 مِنْ حَدِيثِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّائِفِيُّ
 عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ
 هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصَرَفَتِ الطَّرِيقَ فَلَا شَفْعَةَ
 (الثاني) حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ جَارِ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ (لِلثَّالِثِ) حَدِيثُ عَنْ
 جَابِرِ الْجَارِ أَحَقُّ بِشَفْعَتِهِ يَنْتَظَرُ بِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا
 (الرَّابِعُ) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الشَّرِيكَ شَفِيعٌ وَالشَّفَاعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ (الْإِسْنَادُ)
 فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالشَّفْعَةِ فِي كُلِّ
 مَالٍ يَقْسَمُ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصَرَفَتِ الطَّرِيقَ فَلَا شَفْعَةَ هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ
 وَقَالَ مُسْلِمٌ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كُلِّ شَرَكَةٍ لَمْ يَقْسَمْ فِي أَرْضٍ أَوْ

أَبِي رَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ كَلَّا
الْحَدِيثَيْنِ عِنْدِي صَحِيحٌ

❦ **بَاب** مَا جَاءَ فِي الشَّفْعَةِ لِلْغَائِبِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ
عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَتِهِ يَنْتَظَرُ بِهِ وَإِنْ كَانَ
غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا ❦ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَا
نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ
عَنْ جَابِرٍ وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ
وَعَبْدُ الْمَلِكِ هُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ
شُعْبَةَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَدْ رَوَى وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ

ربع وفي رواية أوربعة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء
أخذ وان شاء ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به ونحوه لأبي داود وفي البخاري
الجار أحق بشفقته (عربيته) الصقب القرب ويكتب بالصاد والسين
والربع المنزل وتأنيثه ربعه والحائط البستان الحاوي للشجر نخل أو سواه
(الأحكام) في مسائل (الاولى) ان الشفعة لما كانت في العربية عبارة
عن ضم شيء واحد الى آخر فيكونان اثنين كان الشريك بضمه الى نفسه
نصيب شريكه كان شافعا وكانت شفعة أى تثنية واحد وتشفيعه

أَبْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ هَذَا الْحَدِيثَ وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ
 الثَّوْرِيِّ قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مِيزَانُ يَدَيَّ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ عَلَى
 هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ أَحَقُّ بِشَفْعَتِهِ وَأَنَّ كَانَ غَائِبًا
 فَإِذَا قَدِمَ فَلَهُ الشَّفْعَةُ وَأَن تَطَاوَلَ ذَلِكَ

• **بَابُ مَا جَاءَ إِذَا حَدَّتِ الْحُدُودُ وَوَقَعَتِ السَّهَامُ فَلَا شَفْعَةَ**
حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ حَمِيدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ
 عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

بعد الوحدة وهو أمر أثبتته الشارع برحمته رخصة لاستدراك الضرر واختلاف
 فيه على ثلاثة أقوال (الاول) انها تعبد لا يعقل معناها فانه قطع ملك المسلم
 بغير اختياره وقد فعل ما يجوز له فعله واختاره ابن الجويني (الثاني) أنه لضرر
 مؤنة القسمة وما يلزم فيها من النفقة (الثالث) ضرر الجوار والصحبة قاله
 أبو حنيفة وانما فر ابن الجويني الى التعبد لانه رأى أن مؤنة القسمة لايزيل
 ضررها الاشفعة تفرد الشافعي بالكل بعدها فأما شقص من أشقاص فان
 الشفعة فيه ومؤنة القسمة باقية ورأى أن ضرر الخلطة يرفعه السلطان بالقسمة
 ههنا في الشركة وبالكف في الجوار والمقاربة مع أن الجوار لاينحصر حسب
 ما بيناه وهذا كله قد أوعينا القول فيه في مسائل الخلاف بغاية التحقيق وليس
 يحتاج اليه فان المعول على الحديث الصحيح قضى النبي صلى الله عليه وسلم
 بالشفعة في كل مالم يقسم وهذا يدل قطعا على انها بين الخطاء الذين تفضلهم
 القسمة وليس للجار ههنا مدخل بحال وأكد ذلك بقوله اذا وقعت الحدود

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصَرَفَتِ الطَّرِيقَ فَلَا شَفْعَةَ
 * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ مَرْسَلًا عَنْ
 أَبِي سَلَاةٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ
 الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ
 ابْنُ عَفَّانَ وَبِهِ يَقُولُ بَعْضُ فَقَهَاءِ التَّابِعِينَ مِثْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَغَيْرِهِ
 وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْهُمْ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ وَأَسْحَقُ لَا يَرَوْنَ

وصرفت الطرق فلا شفعة وهذا بيان شاف ونفى عام لما بعد ذلك (الثانية)
 قوله الجار أحق بصقبه رواه أبو رافع حين قال للسوراشتر مني بيتي اللذين
 في دارك فقال في آخره لولا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجار أحق
 بصقبه مابعتكما منك يعني بهذا الثمن والجار في اللغة هو الشريك المخالط في
 الأصل ولذلك سميت الزوجة جارة والصقب القرب وهو قرب الشركة فأما
 قرب المساحة التي بين الدارين أو اتصال جدار بجدار فليس بصقب يوجب
 شفعة كما لو كان بينهما طريق أو فضاء يسير وقد كان بيت أبي رافع في
 الدار ولم تصرف طريق ولا وقعت حدود بل كانت المساحة بينهما
 والطريق واحدة لهما وقد قيل معنى قوله الجار أحق بصقبه يعني في
 الهدية والمراعاة والمبرة لافي الشفعة بما تقدم من الأدلة (الثالثة)
 قوله في كل مالم يقسم دليل على أن ذلك مختص بما تنأتى قسمته ومالا تنأت

الشفعة إلا للخليط ولا يرون للجار شفعة إذا لم يكن خليطا وقال بعض
 أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم الشفعة للجار
 واحتجوا بالحديث المرفوع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال جار
 الدار أحق بالدار وقال الجار أحق بسقبه وهو قول الثوري وابن
 المبارك وأهل الكوفة

• **باب** ما جاء أن الشريك شافع • حدثنا يوسف بن

عيسى حدثنا الفضل بن موسى عن أبي حمزة السكري عن عبد العزيز

فيه القسمة من العقار لا تكون فيه شفعة كالحمام والبيدر وقال بعض المدنيين
 على ملك يقسم ويشفع فيه ويرده أن ذلك ضرر وفساد من طلب القسمة على
 نفسه وعلى شريكه فلا يلتفت إليه (الرابعة) قوله جار الدار أحق بدار الجار
 حديث ضعيف وإن كان قد خرج أبو داود لكن ضعفه أبو عيسى وغيره
 وتكلموا في رواية عبد الملك ابن أبي سليمان فلا يحتج بمثله وقوله ينتظر
 بشفعته وإن كان غائبا أمر لا يلزم باجماع الأمة لا فيما قسم أو لم يقسم
 (الخامسة) قوله لا يحل له أن يبعه حتى يأذنه في رواية مسلم ليس بمتمكن
 الضبط لأنه لو كان حراما لما نفذ وإنما كان يفسخ لأن من عمل عملا حرامه
 الله لم يكن له مضافا فإن قيل فتراه مردودا بأخذ الشافع له قلنا لو أخذه من
 يد البائع بعد رده لكان فسخا وإنما يأخذه من المشتري وذلك تحقيق لشرائه

أَبْنِ رُفَيْعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّرِيكَ شَفِيعٌ وَالشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَمْزَةَ السَّكْرِيِّ وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْسَلًا وَهَذَا أَصَحُّ . حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ وَلَيْسَ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ مِثْلَ هَذَا لَيْسَ فِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي حَمْزَةَ وَأَبُو حَمْزَةَ ثِقَةٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْخَطَأُ مِنْ غَيْرِ أَبِي حَمْزَةَ . حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ

وعليه ترتيب المسائل والمعنى فيه عندي انه نهى عن البيع لا للمعنى في الاركان فصار كخطبة الأخ على أخيه ويبيعه له فتوسط الشارح بحكمته الأمر وأخرجه من يد المشتري اذ لو فسخه ربما كان الشريك لا يريده فجمع في الإبقاء للبيع وإعطاء حق الأخذ الشفيع بين الحكيمين (السادسة) قضى بالشفعة فيما لم يقسم أرض أو ربعة أو حائط دليل على انه لا تعلق لها بالعروض التي لا تتأني القسمة فيها بحال ومن ذهب الى ذلك فقد خفي عليه معنى الحديث وطريق الشريعة فان قيل فقد قال في الحديث المتقدم الشفعة في كل شيء قلنا غمزوه ابو

أَبْنِ رُفَيْعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ
أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَمَّا تَكُونُ الشُّفْعَةُ فِي الدُّورِ
وَالْأَرْضَيْنِ وَلَمْ يَرَوْا الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الشُّفْعَةُ
فِي كُلِّ شَيْءٍ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي اللَّقْطَةِ وَضَالَّةِ الْأَبْلِ وَالْغَنَمِ .** حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى
الْمُنْبِعَثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ بِأَن صَحِيحَهُ أَنَّهُ مَرْسَلٌ وَهُوَ عِنْدَنَا حُجَّةٌ وَأَمَّا الْمُرَادُ بِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ تَتَأَنَّى
فِيهِ الْقِسْمَةُ وَالتَّحْدِيدُ وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ جَابِرٍ أَنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ يَقْسَمُ وَكَلِمَةُ أَنَّمَا لِلْحَصْرِ وَتَحْقِيقِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ النَّبِيَّ
بِالتَّخْصِصِ وَالتَّنْصِصِ فِي قَوْلِهِ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ أَوْ صَرَفَتِ الطَّرِيقُ أَوَّلَى
مِنَ الْعُمُومِ الَّذِي ذَكَرَهُ

بَابُ اللَّقْطَةِ وَالضَّالَّةِ

ذَكَرَ حَدِيثَ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبِعَثِ عَنْ زَيْدٍ وَحَدِيثَ يَسَرَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ يَزِيدَ
وَحَدِيثَ أَبِي بَنٍ كَعْبٍ وَكُلُّهَا حَسَنٌ صَحِيحٌ وَمَوْضِعُ جَمِيعِ الْأَحَادِيثِ فِي النَّبِيرِ
وَهَذِهِ الْعَارِضَةُ أَنْ تَقْفَ عَلَى بَعْضِ الْمُرَادِ وَتُلْجَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى مَا بَقِيَ لِمَنْ كَانَ مِنْ
أَهْلِ الْجَاهِدِ فِي النَّظَرِ فَيَسْتَدِلُّ عَلَى مَا بَقِيَ أَوْ الْبَحْثُ عَنْ مَسْطُورِهَا حَتَّى يَسْتَوْفَى
الْمَطْلُوبُ (الْإِسْنَادُ) فِي أَحَادِيثِ اللَّقْطَةِ وَهِيَ سَبْعُ (الْأَوَّلُ) حَدِيثَ يَزِيدَ
مَوْلَى الْمُنْبِعَثِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ (الثَّانِي) حَدِيثَ يَسَرَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ زَيْدٍ (الثَّلَاثُ)

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ عَرَفَهَا سَنَةً ثُمَّ اعْرِفْ وَكَأَهَا وَوَعَاهَا
وَعَفَّاصَهَا ثُمَّ اسْتَنْفَعَ بِهَا فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ فَقَالَ لَهُ يَا رَسُولَ
اللَّهِ فَضَالَةُ الْغَنَمِ فَقَالَ خُذْهَا فَأَتَمَّا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ فَقَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ فَضَالَةُ الْأَبْلِ قَالَ فَغَضِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى
أَحْمَرَتْ وَجْنَتَاهُ أَوْ أَحْمَرَّ وَجْهَهُ فَقَالَ مَالِكٌ وَلَهَا مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسَقَاؤُهَا
حَتَّى تَلْقَى رَبَّهَا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى

حديث أبي (الرابع) حديث عياض بن حماد من أخذ لقطه فليشهد ذوى عدل
ويحفظ عفاصها ووكاءها ولا يكتُم ولا يغيب فإن جاء صاحبها فهو أحق بها وإن
لم يجيء صاحبها فهو مال الله يؤتاه من يشاء خرجه النسائي وأبو داود وزاد
النسائي والافكلها قال البخاري واخطأ بمالك (الخامس) حديث علي بن
وجد دينار واشترى به في الحال خرجه أبو داود (السادس) حديث جابر
رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصي والسوط والحبل وأشباهاه
يلتقطه الرجل ينتفع به (السابع) حديث أنس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم
بتمر في الطريق فقال لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها (غريبه)
اللقطة باسكان العين الشيء الذي يجده المرء في الأرض لا صاحب له ولا يد عليه
وهي بفتح العين عبارة عن الذي يأخذها والوكاء الخيط الذي تشد به والعفاص
هو كل ما جعل على فم القلة والقارورة والراقود وهو اناء الخل وأظنها مولدة
والحذاء النعل والسقاء اناء الماء (الاحكام) في خمس عشرة مسألة (الاولى)
في حال أخذها قال مالك مرة تكره ويظهر من المدونة وكذلك قال ابن شعبان

عنه من غير وجه وحديث يزيد مولى المنبعث عن زيد بن خالد حديث
حسن صحيح وقد روى عنه من غير وجه . حدثنا محمد بن بشار
حدثنا أبو بكر الحنفى أخبرنا الضحاك بن عثمان حدثني سالم أبو النضر
عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهنى أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم سئل عن اللقطة فقال عرفها سنة فإن اعترفت فأدها وإلا فأعرف
وعائنها وعفاصها ووكائنها وعددها ثم كلها فإذا جاء صاحبها فأدها قال وفى
الباب عن أبي بن كعب وعبد الله بن عمرو والجارود بن المعلّى

وقال الشافعى فى ذلك لا يجوز تركها وجه الكراهة أن صاحبها إذا افتقدها
وجدها وإذا لم يجدها حيث مر وحيث يظن أنها مضت فيه تعب ووجه الوجوب
أنه مال معرض للاتلاف فوجب عليه حفظه ووجه الاستحباب أنه لما كان
مالا معرضا للضياع كان حفظه على جميع المسلمين فصار فرض كفاية فلا يلزم
ذلك لو اُخذ معين والذى أراه أنه ان وجد من نفسه قوة على حفظه والتعريف
به كان أخذه واجبا لئلا يقع فى يده من لا يكون كذلك وان وجد من نفسه
طمعا فليتركها (الثانية) إذا أخذها بنية الحفظ لم يلزمه الا الشهادة على ذلك وقال
الشافعى فى أحد الأقوال يجب والأصل فى ذلك عندهم حديث عياض المتقدم
قال فليشهد ذا عدل أو ذوى عدل قلنا هذا لم يصح ولا جرى له ذكر فى
الاحاديث الصحاح فلا يحتج به أو يحمله على الاستحباب لئلا تضيع على
صاحبها عند الورثة أو لئلا يحمله الشيطان على انكارها فإذا أشهد قطع الوجهين
(الثالثة) إذا لم يشهد فتلفت على صاحبها من قبل غيره لم يضمن وبه قال الشافعى

وعياض بن حمار وجرير بن عبد الله * قال أبو عيسى حديث زيد بن خالد
حديث حسن غريب من هذا الوجه قال أحمد أصح شيء في هذا الباب هذا
الحديث وقد روى عنه من غير وجه والعمل على هذا عند بعض أهل العلم
من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ورخصوا في اللقطة إذا عرفها سنة
فلم يجد من يعرفها أن ينتفع بها وهو قول الشافعي وأحمد وأسحق وقال بعض
أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يعرفها سنة فإن
جاء صاحبها ولا تصدق بها وهو قول سفيان الثوري وعبد الله بن
المبارك وهو قول أهل الكوفة لم يروا لصاحب اللقطة أن ينتفع بها إذا

وقال أبو حنيفة لضمن وروى عن مالك أنه يضمن إذا لم يوجد في تركه وجه
يفى الضمان أنها أمانة فلا يلزم الإشهاد عليها كالوديعة ووجه الضمان أن الوديعة
رضى صاحبها بامانته واللقطة لم يحضر صاحبها فوجب التحصين له قلنا نعم ولكن
لا يتعين التحصين له بالإشهاد ولكن يكتب عليها حالها أو يشهر بها ولا فيكون
مضيعا وكذلك الوديعة أن لم يكتب عليها والا ضمنها لأنه إذا مات لا بد من
سبيل إليها تعلم به لئلا تضيع لصاحبها (الرابعة) قوله ولا يكتم الشهادة إلى
أن يظهر جميع أوصافها بالبيان عنده والإشارة باسمها مطلقا بان يقول من
ضاعت له بضاعة أو ثوب ويدكر الجنس المطلق على خلاف فيه فإن كتمها
ولم ينشرها فهو غال إلا أن يخاف عليها من السلطان وينبغي له أن اطلاع
السلطان عليها أن يظهر أن طوب سواها أو بعضها فإن غلب الخوف فلا
يأخذها بحال والله ولي حفظها (الخامسة) ينادى عليها في أبواب المساجد
والأسواق والمجمعات سنة في رواية لا أدري قالها مرتين أو ثلاثا وفي

كَانَ غَنِيًّا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَنْتَفَعُ بِهَا وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا لِأَنَّ أَبِي بَنَ كَعْبٍ
 أَصَابَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ فَامَرَهُ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَعْرِفَهَا ثُمَّ يَنْتَفِعَ بِهَا وَكَانَ أَبِي كَثِيرَ
 الْمَالِ مِنْ مَيَاسِيرِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَامَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَعْرِفَهَا فَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا فَامَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ أَنْ يَأْكُلَهَا فَلَوْ كَانَتْ اللَّقْطَةُ لَمْ تَحِلَّ إِلَّا لِمَنْ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ لَمْ تَحِلَّ
 لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ لِأَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَصَابَ دِينَارًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ

الصحيح عن أبي ثلاثة أحوال ورواة العام أكثر وأعدل والاجماع عليه
 أكثر ومن يترك حولا كاملا فقد اعتذر وليس بعد الحول
 عدد يتحدد وينحصر بمفهوم يتعلق بالمعنى المراد بل الأربعة اليه أقرب
 كما قالوا في المفقود (السادسة) وقوله فان جاء صاحبها فأدأها اليه بماذا يعرف
 انه صاحبها قال في حديث آخر فعرف عددها ووكانها ووعاها فادفعها اليه وفي
 رواية عفاصها وقد يسمى به ما يستر به رأس الوعاء وروى فان جاء باغيا أي
 طالبها وانما يعرف انه صاحبها بما عرفه به صاحب الشريعة وهو معرفته
 بصفاتها ولذلك قال له اكنتم انه ان أشادها بالصفات ادعاها من لا يعلمها
 واختلف في وجه العلم فقول العفاص والوكاء قاله مالك وقيل والعدد قاله ابن
 القاسم وأشهب وقيل والسكة قاله ابن شعبان وقال أشهب ان عرف الوكاء
 أجزاءه ويحلف وقيل يحلف ولو ذكر الكل هذا كله مذهب الاصحاب وقد
 رأى ابن عبد الحكم أن لو أخطأ في عشر الصفة لم يستحقها والذي أراه أمران

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَرَفَهُ فَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَكْلِهِ وَكَانَ لَا تَحُلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا كَانَتِ اللَّقْظَةُ يَسِيرَةً أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا وَلَا يَعْرِفَهَا وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا كَانَ نَصْفَ دِينَارٍ يَعْرِفَهَا قَدْرَ جُمُعَةٍ وَهُوَ قَوْلُ اسْحَقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَيزيد بن هرون عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة قال خرجت مع زيد بن صوحان وسلمان بن ربيعة فوجدت سوطا قال ابن نمير في حديثه

أحدهما أنه ان عرف العدد والوزن والسكة وهي الباطن كفاه وان عرف الظاهر الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم كفاه واذا أعطيت له بمعرفة الظاهر فمعرفة الباطن أبين في الدفع له من طريق الاولى فان قيل انه لا يدفع اليه الا بمعرفة الثلاثة الاوصاف الثابتة في الحديث الصحيح فهو الحق (السابعة) ان لم يأت صاحبها أكلها أو خلطها في ماله لقوله فاخطأها بمالك وشأنك بها في كتاب أبي داود فاحصها في مالك وهو اخطأها بعينه وفي رواية ذلك مال يؤتيه الله من يشاء وهذا عام في الغنى والفقير كالوديعة فان قيل لما علق بالحوال اختلف فيها حال الغنى والفقير كالزكاة قلنا الزكاة ربطت بالحوال لاظهار حق الآخذ وهو الفقير المستحق فلم يظهر فكانت لصاحب اليد بقول صاحب الشرع وقال ابن شعبان تكره للفقير وقال ابن وهب ان كان كثيرا وقال ابن القصار تكره للغنى والفقير وفي المدونة يأكلها الغنى والفقير وهو الصحيح فقد كان أبي من المياسير وكان علي لا يحل له الصدقة وفي ذلك كلام طويل بيناه في شرح النيرين (الثامنة)

فَالْتَقَطْتُ سَوْطًا فَأَخَذْتَهُ قَالَ دَعُهُ فَقُلْتُ لَا أَدَعُهُ تَأْكُلُهُ السَّبَاعُ
لَا خُذْنَهُ فَلَا سَتْمَتَعَنَّ بِهِ فَقَدِمْتُ عَلَى أَبِي بَنٍ كَعْبٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ
ذَلِكَ وَحَدَّثْتُهُ الْحَدِيثَ فَقَالَ أَحْسَنْتَ وَجَدْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صِرَّةً فِيهَا مِائَةُ دِينَارٍ قَالَ فَأَتَيْتُهَا بِهَا فَقَالَ لِي عَرِّفْهَا حَوْلًا
فَعَرَّفْتُهَا حَوْلًا فَمَا أَجِدُ مَنْ يَعْرِفُهَا ثُمَّ أَتَيْتُهَا فَقَالَ عَرِّفْهَا حَوْلًا آخَرَ فَعَرَّفْتُهَا
ثُمَّ أَتَيْتُهَا بِهَا فَقَالَ عَرِّفْهَا حَوْلًا آخَرَ فَقَالَ أَحْصِ عِدَّتَهَا وَوَعَاَهَا وَوَكَّأَهَا

ماله قدر بما يطلب في العادة يعرف وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة وبعض
الشافعية يعرف ما زاد على دينار ولا يعرف دينار الحديث على قلنا لم يعلم به
النبي صلى الله عليه وسلم حتى اكله ولم يبين له حتى جاء مستحقه فكانت الحال
كلها في فور واحد وقد اطلق النبي صلى الله عليه وسلم القول ولم يستفصل في
القدر ولا في صفة الاخذ هل يكون غنيا أو فقيرا ولو كان الحكم يختلف لما
أطلق وإنما خص فيه النبي صلى الله عليه وسلم اليسير وما لا يبق حتى يفسد
بالعادة والعرف (التاسعة) لو ردها بعد اخذها الى موضعها ضمن عند الشافعي
وقال أبو حنيفة لا يضمن ولا صحابنا تفصيل كان فيه أشهب مع أبي حنيفة
وابن القاسم مع الشافعي وذاد عليه بان قال ان ردها بالقرب لم يضمن وقال
مالك ان أخذها وينظرها ليرأى فيها وردها لاضمان عليه فهي اربعة أقوال
وجه الضمان انه اخرجها عن حفظ و امانة الى مضيعة فلزمه الضمان وهذا
إذا التزم حفظها كما قال مالك وهو معنى قول ابن القاسم بالقرب و وجه من قال
انه لا يضمن انها امانة ردها الى موضعها الذي أخذها منه فلم يضمن كالوديعة
إذا اردها من حيث أخذها قلنا الوديعة ردها من أمانته الى أمانة جعلها له وهذا يردها

فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا فَخَبَرَكَ بَعْدَتَهَا وَوَعَائَهَا وَوَكَائَهَا فَادْفَعَهَا إِلَيْهِ وَالْأَفْأَسْتَمْتَعِ
بِهَا قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

من أمانة وحفظ الى مضیعة كان يجب عليه الاخذ منها أو يستحب أو يباح أو يكره
وقد اختلف في تفصيل ذلك وهي العاشرة قال الشافعي ان كان الملتقط أميناً وجب عليه
أخذها لأنه من اجيزله اخذ مال الغير للحفظ ضمن ان ترك كالوصي والخامس وجه انها
لا تجب انها أمانة فلا يلزم أخذها كالودیعة وقد تقدم الكلام فيها أيضاً ووجه
الكراهية في الاكل تعارض الادلة كما كره مالك الاخذ لتعارض الخواطر
وطول الامد واختلاف الاحوال (الحادية عشر) اذا أكلها وجاء صاحبها
ضمنها له لأن علياً ضمن لصاحب الدينار ديناره ولم أجدي ذلك خلافاً لاحد
المسلمين لا في كتب عبد الوهاب الاشراف وغيره ولا في كتاب طالعته والله
أعلم وفي البخاري ومسلم فان لم تعرف فاستنفقها فان جاء صاحبها فأدها اليه
(الثانية عشر) ان دفعها بالامارة ثم جاء صاحبها غيره بالبينة أولى وتؤخذ من يد
ذلك فتدفع اليه فان أتلفها ذلك ضمنها ولا يلزم الملتقط شيئاً لانه دفع بحق
وقال الشافعي يضمن لأنه دفعه لغير مالكة قلنا له ومن يعلم ذلك كما يجوز أن
يدفعها ذلك لغير صاحبها كذلك هذا يحتمل أن يكون شهدوا لغير صاحبها
وقد فعل ما أمر به الشرع (الثالثة عشر) فلو تصدق بها قلنا ان وجدها صاحبها
بأيدي المساكين أخذها وان باعوها أخذها ورجع المبتاع على المساكين وفي ذلك
اختلاف وتفصيل قال الشافعي كما لا يجبر على دفعها اذا جاء بالصفة كذلك يضمن
اذا جاء صاحبها قلنا لا نسلم بل يجبر على ذلك (الرابعة عشر) قوله هي لك أو
لاخيك أو للذئب قال مالك يأكلها من غير تعريف ولا تعرف ولا عزم اذا
وجدها بأرض مضیعة وقال سائر الفقهاء يأكلها بشرط الضمان لصاحبها قلنا كما
لم يذكر التعريف ولا الاجل وجعلها له أو لآخيه يعني صاحبها أو للذئب

❦ **باب في الوقف** . حدثنا علي بن حجر أنبأنا اسمعيل بن
 إبراهيم عن ابن عوف عن نافع عن ابن عمر قال أصاب عمر أرضا بخير
 فقال يا رسول الله أصبت مالا بخير لم أصب مالا قط أنفس عندي منه
 فما تأمرني قال إن شئت حبست أصلها وتصدق بها فتصدق بها عمر
 أنها لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث تصدق بها في الفقراء والغرباء
 والرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضيف لأجناح على من وليها أن

صيرها بهذا القول كالمباح فهو لمن وجده أو التالف فهو لمن أحياه وقد روى
 أبو داود من أحبي حسيرا فهو له بمعناه واختلف قول مالك فيه والصحيح أن
 ذلك كله لو أجده والشاة كالسوط يأخذه ولا يعرفه كما روى أبو عيسى في
 السوط لأدعه تأكله السباع (الخامسة عشر) قال فضالة الأبل فغضب ونهاه
 وقضى مع الغضب وقد تقدم جوابه فلا يجوز التقاطها والبقر مثلها لوجود العلة
 فيها وكذلك الطير وقال أبو حنيفة يجوز قياسا على الغنم وبعلة أنها ضالة
 وحفظها متعين قلنا القياس مع وجود النص باطل وقد فرق النبي صلى الله
 عليه وسلم تفريقا لا يحل لمسلم أن يجمع حيث فرق وكل رواية سوى هذا ردها
 الخبر فلا يلتفت إلى ذلك

باب الوقف

ذكر حديث عمر وقد غلط في هذه المسألة أبو حنيفة ورأى أن الحبس
 باطل لانه قطع الميراث الذي أحكم الله في الاملاك وقد غلبه الحق بوجهين
 أحدهما ما قال العالم المحقق مالك لأبي يوسف صاحبه حين أنكر الحبس هذه

يَأْكُلُ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَوْ يُطْعِمُ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَسَوِّلٍ فِيهِ قَالَ فَذَكَرْتُهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ
 سِيرِينَ فَقَالَ غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا قَالَ أَبُو عَوْنٍ فَحَدَّثَنِي بِهِ رَجُلٌ آخَرُ أَنَّهُ قَرَأَهَا
 فِي قِطْعَةِ أَدِيمٍ أَحْمَرَ غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا قَالَ السَّمْعِيُّ وَأَنَا قَرَأْتُهَا عِنْدَ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ
 ابْنِ عُمَرَ فَكَانَ فِيهِ غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالًا * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ
 صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَغَيْرِهِمْ لَا نَعْلَمُ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا فِي إِجَازَةِ وَقْفِ الْأَرْضِينَ
 وَغَيْرِ ذَلِكَ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ أَخْبَرَنَا السَّمْعِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلَاءِ
 ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٌ
 جَارِيَةٍ وَعِلْمٌ يَنْتَفَعُ بِهِ وَوَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ

أَحْبَاسُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَحْبَاسُ أَصْحَابِهِ بِالْمَدِينَةِ الثَّانِي مَنَاقِضُهُ حِينَ
 قَالَ يَجْرِي الْحَبْسُ فِي الْقَنَاطِيرِ وَالْمَسَاجِدِ وَالْمَقَابِرِ وَإِنْ قُطِعَتِ الْمِيرَاثُ وَكَانَتْ
 عَلَى مَجْهُولٍ وَلَا كَلَامَ لَهُمْ بَعْدَ هَذَا

باب مَا جَاءَ فِي الْعَجَاءِ جَرَحَهَا جَبَّارٌ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ
 حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَجَاءُ جَرَحَهَا جَبَّارٌ وَالْبَثْرُ جَبَّارٌ وَالْمَعْدَنُ
 جَبَّارٌ وَفِي الرِّكَازِ الْخَمْسُ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
 عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ نَحْوَهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَعَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ وَعِبَادَةَ
 ابْنِ الصَّامِتِ . قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
 حَدَّثَنَا الْأَنْصَارِيُّ عَنْ مَعْنٍ قَالَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَتَفْسِيرُ حَدِيثِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَجَاءُ جَرَحَهَا جَبَّارٌ يَقُولُ هَذِهِ لَادِيَةٌ فِيهِ
 . قَالَ أَبُو عِيسَى وَمَعْنَى قَوْلِهِ الْعَجَاءُ جَرَحَهَا جَبَّارٌ فَسَّرَ ذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ
 الْعِلْمِ قَالُوا الْعَجَاءُ الدَّابَّةُ الْمُنْفَلَتَةُ مِنْ صَاحِبِهَا فَمَا أَصَابَتْ فِي انْفِلَاتِهَا فَلَا
 غُرْمَ عَلَى صَاحِبِهَا وَالْمَعْدَنُ جَبَّارٌ يَقُولُ إِذَا احْتَفَرَ الرَّجُلُ مَعْدَنًا فَوْقَ
 فِيهَا أَنْسَانٌ فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ الْبَثْرُ إِذَا احْتَفَرَهَا الرَّجُلُ لِلْسَّيْلِ فَوْقَ

باب جرح العجاء

ذكر حديث أبي هريرة العجاء جبار المشهور إلى آخره وهو أصل في الدين

فِيهَا أَنْسَانٌ فَلَا غُرْمَ عَلَى صَاحِبِهَا وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ وَالرِّكَازُ مَا وَجَدَ فِي
دَفْنِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ فَمَنْ وَجَدَ رِكَازًا آدَى مِنْهُ الْخُمْسَ إِلَى السُّلْطَانِ وَمَا
بَقِيَ فَهُوَ لَهُ

باب ما ذكر في احياء أرض الموات . حدثنا محمد بن
بشار أخبرنا عبد الوهاب الثقفي أخبرنا أيوب عن هشام عن عروة
عن أبيه عن سعيد بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيأ
أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق * قال أبو عيسى هذا حديث

وليس في اسناده مقال وسيدخل غريبه في فقهه وأحكامه وذلك في مسائل (الاولى)
قوله العجماء (١)

باب احياء الموات

ان الله سبحانه خلق لنا الأرض وما فيها جميعا بقوله هو الذي خلق لكم
ما في الأرض جميعا فجعل ظهرها موطئا وقرارا وجعل شربنا ما أودع فيها
عيونا وآبارا وقدر فيها أقواتها وأنزل من خزائنه من كل شيء ما قاتنا وحيأها
لاتتفاعنا ووهبنا الأصول وعرفنا تصرفها في الجملة والتفصيل وأفاض في وجه
الأرض بركات الازدراع والغرس وصار ذلك مشاعا في الأصل بين جميع
الخلق ثم هيأ أسباب الملك والاختصاص وحكم بأن من وضع يده على شيء
فهو أولى به ثم لا ينتقل عنه الا بأسبابه الموضوعة لنقله وطرقه وقال النبي
صلى الله عليه وسلم من أحيأ أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق

(١) بياض بالأصل

حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُرْسَلًا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْتَحَقَّ قَالُوا لَهُ أَنْ يُحْيِيَ الْأَرْضَ الْمَوَاتَ بِغَيْرِ إِذْنِ السُّلْطَانِ وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْيِيَهَا إِلَّا بِإِذْنِ السُّلْطَانِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَعَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزْنِيِّ جَدِّ

وصحح في الصحيح الموطأ وزاد فيه النسائي في غير حق مسلم فهو له وساق الحديث وقال موتان الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني أيها المسلمون صحيح وروى أبو داود عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحاط حائطا على أرض فهي له (غريبه) الأرض الميتة هي التي لا تنبت والموات فعال وأكثر ما يستعمل في الجمادات وهو منقول من الميت الذي لا منفعة عنده أو موضوع معا ولكل واحد معناه وموتان فعلان منه وفي بعض الآثار عادي الأرض يعني الذي يجاوز حد الحاجة (الفقه) في مسائل (الأولى) أحيائها يكون باحداث منفعة فيها من قلع شعري أو حفر أو تحريق بجائط وهو ابتداءه ولا يقف الحكم على انتهائه فهذا حكم يتعلق بابتداء الأسماء ضرورة والأحكام المتعلقة على الأسماء على ثلاثة أضرب حكم يتعلق بكلمة كالخث وحكم يتعلق بجزء منه كالأحياء وحكم يتعلق بما يستقل به العمل فيأخذ بعض متناولا ته وقد تقدم في الحديث ما يشهد له آنفا (الثانية) قال علياؤنا الموات على قسمين موات يتشاح الناس فيه لقربه من العمران وموات لا يتعلق به بال أحد فالذي لا يتشاح فيه من أحياء كان له بغير إذن الامام وما فيه تشاح وازدحام غرض لم يكن بد

كثير وسمرة . **حدثنا** أبو موسى الزمعي محمد بن المثنى قال سألت أبا
الوليد الطيالسي عن قوله وليس لعرق ظالم حق فقال العرق الظالم
الغاصب الذي يأخذ ما ليس له قلت هو الرجل الذي يغرس في أرض
غيره وقال هو ذاك . **حدثنا** محمد بن بشار حدثنا عبد الوهاب حدثنا
أيوب عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله

من اذن الامام فيه وقال الشافعي لا يفتقر الى الاذن في الوجهين وقال أبو حنيفة
لا بد من اذنه في الموضعين وقال أبو يوسف لا يجوز احياء ما قرب من العمران
وان لم تكن فيه منفعة لاحد الى مدى صوت واعتمد الشافعي على مطلق
الحديث واعتمد أبو حنيفة على ظاهر المعنى فقال ان الارض مشتركة بين المسلمين
لقول النبي صلى الله عليه وسلم ثم هي لكم منى وما كان مشتركا لم يختص به أحد
الا باذن من له الاذن كالغنيمة وهذا ينكس بالحشيش والخطب وجواب آخر
ان الذي صيرها للمسلمين قال لهم سبب ملكها من احيائها فهي له وأما الفرق بين
قريب العمران وبعيده فعول علمنا على أنه يؤدى الى الخصومة بان يقول
هو بقرب ملكي فاحتاج اليه لمنفعتي يقال لهم ان كان لاحد فيه حق انتفاع أو
ارتفاق فلا كلام فيه وانما القول فيما لاحق فيه لأحد بالوجهين فسواء كان
قريبا أو بعيدا من العمران لم يفتقر فيه الى اذن وهو قول أشهب وأما قول أبي
يوسف في الصوت انما عول فيه على أحد وجهين اما ان الجاهلية كانت تحمي
نبعة كلب وهذا لا يعول عليه فانه فعل جهل في جاهلية بغير أصل واما على مدى
صوت المؤذن في الجمعة الذي يلزم الاقبال الى الجماعة والجمعة عند سماعه وذلك
لا معنى له لأن الاعتبار في الجمعة باجابة الداعي فكانت على من بلغه الدعاء وههنا

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ

• قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

• **باب** مَا جَاءَ فِي الْقَطَائِعِ قَالَ قُلْتُ لِقَتِيَّةَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَكُمْ مُحَمَّدٌ

ابْنُ يَحْيَى بْنُ قَيْسٍ الْمَارَبِيُّ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ شَرَّاحِيلَ عَنْ سَمِيِّ بْنِ
قَيْسٍ عَنْ سَمِيرٍ عَنْ أَبِيضَ بْنِ حَمَالٍ أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

أَنَّمَا الْمُرَاعَى مَقْدَارُ الْحَاجَةِ فَوْقَتْ عَلَيْهِ وَالْكَلَامُ مُسْتَوْفٍ فِي الْإِنْصَافِ
(الثالثة) مَا خَرِبَ بَعْدَ الْعِمْرَانِ فَلَا يَخْلَوْنَ بَيْنَهُمْ أَهْلُهُ أَوْ تَكُونُ بَاقِيَةٌ فَانْ
بَادُوا فَقَالَ مَالِكٌ وَالْحَنَفِيُّ هُوَ لِمَنْ جَدَّدَ أَحْيَاءَهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ هُوَ لِلأَوَّلِ وَإِنْ لَمْ
يَبْدَأْ أَهْلُهُ فَقَالَ مَالِكٌ هُوَ لِمَنْ جَدَّدَهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ هُوَ لِمَنْ كَانَ لَهُ إِضَابِلٌ أَوْ لِي قَالَ
الْإِمَامُ الْحَافِظُ وَهَذَا أَصْلُ طَرْدِهِ مَالِكٌ حَتَّى فِي الْحَيَوَانِ الْوَحْشِيِّ يَمْلِكُ وَيَسْتَأْنَسُ
ثُمَّ يَعُودُ إِلَى وَحْشِيَّتِهِ وَقَدْ جَعَلَ الشَّافِعِيُّ مَسْأَلَةَ الصَّيْدِ أَصْلًا لِلأَرْضِ فَإِذَا مَنَعَهُ
لَهُمُ الْمَالِكِيَّةُ لَمْ يَبْقَ لَهُمْ مَعْتَمِدٌ وَجَعَلَ أَصْحَابُ مَالِكٍ مَاءَ النَّهْرِ إِذَا أَخَذَ مَلِكٌ فَإِذَا
صَبَّ فِي النَّهْرِ لَمْ يَمْلِكْ وَهَذَا الْأَصْلُ الَّذِي اعْتَمَدَهُ عَلَيْنَا فَاسِدٌ جَدًّا لِأَنَّ
مَاءَ النَّهْرِ إِذَا أُعِيدَ إِلَيْهِ لَمْ يَتَعَيَّنْ وَلَا يَتَقَدَّرُ فَكَيْفَ يُقَاسُ عَلَيْهِ مَقْدَرُ مَخْصُوصٍ
مَحْصُورٍ مَعَيَّنٍ هَذَا مِنْ أَفْسَادِ وَجْهِ الْقِيَاسِ وَالْمَعْتَمِدِ فِي ذَلِكَ أَنَّمَا هُوَ عَلَى بَقَاءِ
الْمَلِكِ أَمَّا إِنْ الصَّيْدُ إِذَا تَوَحَّشَ فَلَمْ يَكُنْ إِنْسَانًا بِالْأَصْطِيَادِ ثَانِيًا أَقْوَى لِلْخِلَافِ
مِنَ الْأَرْضِ وَالْقَوْلُ فِيهِ مَبْسُوطٌ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ

باب القطائع

ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِيضَ بْنِ حَمَالٍ أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَاسْتَقَطَّ لَهُ الْمَلْحَ فَقَطَعَ لَهُ فَلَمَّا أَنْ وَلِيَ قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ أَتَدْرِي مَا قَطَعْتَ لَهُ

وَسَلَّمَ فَاسْتَقَطَّعَهُ الْمَلِاحُ فَقَطَّعَ لَهُ فَلَمَّا أَنْ وَلَّى قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمَجْلِسِ أَتَدْرِي
مَا قَطَّعْتَ لَهُ أَمَّا قَطَّعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعَدَّ قَالَ فَانْتَزَعَهُ مِنْهُ قَالَ وَسَأَلَهُ عَمَّا
يَحْمِي مِنَ الْأَرَاكِ قَالَ مَا لَمْ تَنْلُهُ خَفَافُ الْأَبْلِ فَأَقْرَبَهُ قَتِيْبَةً وَقَالَ نَعَمْ
حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ قَيْسٍ الْمَارِبِيُّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ

أَمَّا قَطَّعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعَدَّ قَالَ فَانْتَزَعَهُ مِنْهُ قَالَ وَسَأَلَهُ عَمَّا يَحْمِي مِنَ الْأَرَاكِ فَقَالَ
مَا لَمْ تَنْلُهُ خَفَافُ الْأَبْلِ وَذَكَرَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَقَطَّعَهُ أَرْضًا بِحَضْرَةِ مَوْتٍ وَبِعَثَ مَعَهُ مَعَاوِيَةَ لِيُعْطِيَهَا لَهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ (الْإِسْنَادُ)
رَوَى مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ مَرْسَلًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقَطَّعَ لِبِلَالِ
ابْنِ الْحَارِثِ مَعَادِنَ الْقَبِيلَةِ مِنْ نَاحِيَةِ الْقَرَمِ قِبَالَ الْمَعَادِنِ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا إِلَى الْيَوْمِ
إِلَّا الزَّكَاةُ فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَرْسَلًا لَكِنَّهُ يُسْنَدُ بِنَقْلِ مُتَوَاتِرٍ وَتَعْيِينِ يَقِينٍ وَمَعْرِفَةٍ
بِهَا وَبِصَفَتِهَا مَقْطُوعٍ بِهَا (الْأَحْكَامُ) فِي مَسَائِلِ (الْأَوَّلَى) الْإِقْطَاعُ هُوَ الْهَبَةُ
الَّتِي قَطَّعَ حَظَّ الشَّرِيكِ بِهَا وَذَلِكَ أَنَّ الشَّرَكَةَ عَامَةٌ بَيْنَ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ فَقَطَّعَ الْإِمَامُ
شُرَكَهُمْ فِيهَا وَأَفْرَدَهُ بِهَا فَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْهَبَةِ يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَبْضِ وَهِيَ الثَّانِيَّةُ وَلِذَلِكَ
أَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَاوِيَةَ مَعَ وَائِلِ بْنِ حَجْرٍ لِيَقْطَعَهَا لَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ
فِي حَدِيثِ بِلَالٍ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا سَارَ إِلَيْهَا وَصَارَتْ فِي قَبْضَتِهِ كَانَ ذَلِكَ مِضَاءً فِيهَا
وَالزَّامَا لَهَا (الثَّالِثَةُ) قَالَ بَعْضُهُمْ انْتِزَاعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا كَانَ أَقْطَعَ
لِلْإِيْضِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَبَةَ الْمَجْهُولِ لَا تَجُوزُ وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِيهَا عَنْ مَالِكٍ
كَاخْتِلَافِ النَّاسِ (الرَّابِعَةُ) مَسْأَلَةُ الْحِمَى وَهُوَ دَلِيلُ الْمَالِكِ وَابْنُ حَنِيفَةَ وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ لَا يَحْمِي لِمَا رَوَى الْمُصْعَبُ بْنُ جَثَامَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ قُلْنَا لِمَ يَحْمِي اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَأَنْفُسِهِمَا وَأَمَّا اخْتِصَامُ الْمَنَافِعِ
لِلْمُسْلِمِينَ الْعَامَةِ فَكَانَ الْإِمَامُ فِيهَا خَلِيفَةُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ وَالنَّكْتَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ

تَحْوُهُ الْمَارِبُ نَاحِيَةً مِنَ الْيَمَنِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ وَائِلٍ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ
 أَبِي بَكْرٍ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِيضَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَالْعَمَلُ عَلَى
 هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي
 الْقَطَائِعِ يَرَوْنَ جَائِزًا أَنْ يُقْطَعَ الْأَمَامُ لِمَنْ رَأَى ذَلِكَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 غِيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَمَاقٍ قَالَ سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ
 ابْنَ وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْطَعَهُ أَرْضًا

نائب المسلمين والحيوان المسلمين فيرعى المال المشترك في النبت المشترك
 على الاختصاص وما وراءه لمن وراءه من الاموال ولذلك قال الشافعي في الذي
 ينبت في أرض الرجل من الحشيش انه له وقال أبو حنيفة ليس له والمالك القولان
 والصحيح أنه له لأنها من ملكه فأنشبه الشجر والصوف وقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلأ والنار قلنا محمله على النابت في
 الارض المباح كما حملناه في المال على ما لم يكن في ملك المرء (الخامسة) اذا كان
 له الارض التي لا رب لها بالاحياء ان باد أهلها فهل يكون له الحيوان الذي
 سلمه أهله وتركوه بمضيعة فقام عليه حتى أحياء قال احمد هو له لان ابا داود
 خرج حديثا أن من أحياء حسيरा فهو له مرسلا وخرجه الواقدي وغيره وهو
 حد قولي مالك وهو الصحيح فانه لو تركه لغيره بقوله فقبضه كان له فكذلك
 اذا تركه بفعله مالو كان بغير اختياره كعطب البحر والسلب فانه له وعلى جالبه
 كراء مؤنته ولقد بالغ عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة فقال لو
 ألقى نواة ثم قال لم أبجها للناس حلف وأخذها وهو رجل جاهل لا يلتفت اليه

بَحْضَرَمُوتٍ قَالَ مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا النَّضْرُ عَنْ شُعْبَةَ وَزَادَ فِيهِ وَبَعَثَ مَعَهُ مُعَاوِيَةَ
لِيَقْطَعَهَا أَيَّاهُ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْغَرَسِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو

عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا مِنْ مُسْلِمٍ
يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَاكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ أَوْ طَيْرٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَتْ
لَهُ صَدَقَةٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ وَجَابِرٍ وَأَمِّ مَبَشَرٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ
* قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

ولا يعد خلافة ولكنه لما ولى واحتاج الناس إليه نقلوا خلافة كما أن بني يزيد
لما استقلوا بأبي بكر بن داود الضال أشاع بدعته وأظهر مذهبه فأدخله الناس
ولا يحل لأحد أن يذكره لضلاله إلا أن تدعو إلى ذلك حاجة وهذا الجواب عنه

باب فضل الغرس

ذكر حديث أنس بن مالك مامن مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل
منه إنسان أو طير أو بهيمة إلا كانت له حسنات يوم القيامة حسن صحيح
(العارضة الجامعة) من فضل الله سبحانه وتعالى على العبد أنه الذي يخلق فعله
ويعطيه عليه أجره ومن مزيده أنه يأجره على ما يباشر وعلى ما اتصل بفعله
المباشر ومن تمام نعمته أنه يأجره على من يقتدى به كما يأجره على ما يباشره
ومن واسع كرمه أنه يأجره على ما كان بعد حياته كما يأجره على ما كان فيها
وذلك في أشياء صدقة جارية وعلم عليه وولد صالح يدعو له غرس زرع المرباط
ينمى له عمله إلى يوم القيامة خرجها الأئمة كلها وخرج الأخير أبو عيسى
وقال حسن

باب ما ذكر في المزارعة . حديثنا اسحق بن منصور
 أخبرنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى
 الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع قال
 وفي الباب عن أنس وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر . قال أبو عيسى
 هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من

باب المزارعة

ذكر حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على
 شرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع قال الامام الحافظ هذا باب شرح فيه
 أبو عيسى المساقاة بالمزارعة وأدغمها فيها والمساقاة وهى المسألة الاولى أصل
 مستثناة من الاجارة بالعوض المجهول المترقب وجوده للضرورة الداعية الى ذلك
 وجوزها الخلق الا أبا حنيفة وهو مردود باجماع الصحابة والتابعين الذين ليس
 هو منهم وان كان قد أدرك زمانهم وبفعل النبي صلى الله عليه وسلم بها (الثانية)
 وهى عامة فى كل شجرة لها ثمرة وقال الشافعى فى جديد قوله لا تجوز الا فى
 النخل والكرم لأنها رخصة فوقفت على المورد قلنا لم يكن لليهود روم وقال
 بعض السخفاء انها لا تجوز الا فى النخل وحده قلنا له وافهموا هذا لم قال لأن
 النبي صلى الله عليه وسلم انما ساقى فى النخل قلنا له ولليهود ونحن لا نقول الا
 ما قال الله ورسوله ولا نصنع الا ما صنعوا فان أراد أن يتكلم بكلمة من غير
 ما قال الله فلا تفتاحوه فيها فانها نظر واجتهاد وهو انما يريد النص وليس يوجد
 نص الا فى النخل مع اليهود بخيبر فانما يجوز هكذا وهو النص وسواه قياس
 واجتهاد ونحن لا نقول به فينحسأ ويخزى (الثالثة) مزارعة الارض وقد اختلف

أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرُهُمْ لَمْ يَرَوْا بِالْمَزَارَعَةِ بَأْسًا عَلَى
النِّصْفِ وَالثُّلُثِ وَالرَّبْعِ وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ الْبَذْرُ مِنْ رَبِّ
الْأَرْضِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَكَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمَزَارَعَةَ بِالثُّلُثِ
وَالرَّبْعِ وَلَمْ يَرَوْا بِمَسَاقَاةِ النَّخِيلِ بِالثُّلُثِ وَالرَّبْعِ بَأْسًا وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ
أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ أَنْ يَصِحَّ شَيْءٌ مِنَ الْمَزَارَعَةِ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْجِرَ
الْأَرْضَ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

الناس فيها اختلافا كثيرا فمنهم من أنكر السكراء في الارض ومنهم من جوز
بالجزء مما يخرج منها ومنهم من جوز به جزء معلوم كان يخرج منها أو لا يخرج
ومنهم من جوز به غير ما تنبت من الأموال وكل ذلك لا يصح منه حال الا وجهان
أحدهما منع كرائها الحديث رافع بن خديج أو كراؤها على الاطلاق فأما حديث
رافع وغيره من منع كرائها فقد عارضه أنهم كانوا يكرونها على ما بيناه في
الكتاب الكبير وقد يحتمل أن يكون نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها رفقا لهم
فقد يأتى الأمر على الرفق والمشورة ويأتى الأمر على الندب وإنما يكون كل واحد
منهما يقتضى حكمه من التحريم والایجاب اذا اقترن به الذم والوعيد هذا لسان
العرب الذى نزل القرآن به وكان كلام مبلغه وقد قال الله تعالى مخبرا عن فرعون
يريد أن يخرجكم من أرضكم فماذا تأمرون وهو كان الإله وهم العبيد ونهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها بالمشورة لهم هذا نص
البخارى في هذا الحديث ولم يكن ذلك بالأمر الجازم أو لا كان هذا بالنهى
المحرم وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة ولكنه أمر أن

❦ **باب من المزارعة .** حدثنا هناد حدثنا أبو بكر بن عياش
عن أبي حصين عن مجاهد عن رافع بن خديج قال نهانا رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن أمر كان لنا نافعاً إذا كانت لأحدنا أرض أن يعطيها
بعض خراجها أو بدراهم وقال إذا كانت لأحدكم أرض فليمنحها أخاه
أو ليزرعها . حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا الفضل بن موسى
الشيثاني أخبرنا شريك عن شعبة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن
أبي عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحرم المزارعة ولكن
أمر أن يرفق بعضهم ببعض ❦ قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح
وحديث رافع فيه اضطراب يروى هذا الحديث عن رافع بن خديج عن
عمومته ويروى عنه عن ظهير بن رافع وهو أحد عمومته وقد روى

يرفق بعضهم ببعض أخرجه أبو عيسى حسن صحيح وثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم
عاملهم على أن يأبروا ويعمروا ويزرعوا ولهم النصف فلا تطلبوا أثراً بعد
عين وهو رأي واختيارى في الشجر والأرض وبذلك أقول وهو الذي أفعل
في أرضى ومالى والله الموفق والمخلص لا التزام أو امره واجتناب نواهيه وقبول
رخصه التي يجب أن تؤتى كما تؤتى العزائم وما أحسن هدية الله وهدايه والله
يبلغنا منهما ما يرضاه (الرابعة) إذا تبين أن العامل لص أو ظالم قال علماءنا يتحفظ
منه ولا تنفسخ الاجارة وقال الشافعى يقام غيره مقامه وكذلك قال مالك في

هَذَا الْحَدِيثُ عَنْهُ عَلَى رِوَايَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ وَفِي الْبَابِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ
وَجَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبواب الديات

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

• **باب** مَا جَاءَ فِي الدِّيَةِ ثُمَّ هِيَ مِنَ الْإِبِلِ • حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

القراض اذا مات العامل ولم يكن ورثته أمناء فانهم يأتون بأمين وهذا مثله
اذا لم يعلم المالك حاله فانه عيب حدث في المبيع اذا اطلع عليه مع امكان الخلاص منه

ابواب الديات

قال الامام الحافظ جمع أبو عيسى بين الديات والقصاص في باب وبدأ
بالدية اقتداء بالبخارى وأظن ذلك أنها خصيصة هذه الأمة اذ كان القصاص في
الأمم ولم تكن الدية الا في أمة محمد أكرمها الله بها تخفيفاً عنها ورحمة كما أخبر
في كتابه العزيز الكريم وللدماء حرمة عظيمة وسفكها ذنب عظيم وهو الذي
ضجت منه الملائكة ورفعت قولها الى الله سبحانه فقالت له أتعجل فيها من
يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال اني أعلم
مالاتعلمون وقد بيناها في كتاب التفسير قال ابو عيسى عن عبد الله بن عمرو

سَعِيدُ الْكَنْدِيُّ الْكُوفِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو أَبِي زَائِدَةَ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ زَيْدِ بْنِ
جُبَيْرٍ عَنْ خَشَفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دِيَةِ الْخَطَا عَشْرِينَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ وَعَشْرِينَ بَنِي مَخَاضٍ
ذُكُورًا وَعَشْرِينَ بَنَاتٍ لَبُونٍ وَعَشْرِينَ جَذَعَةً وَعَشْرِينَ حَقَّةً قَالَ وَفِي

عن النبي صلى الله عليه وسلم لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم
وروى عن أبي سعيد وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتروا في دم مسلم لا كبهم الله في النار وذكروا
عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أول ما يحكم به بين العباد في
الدماء وخرجه البخاري بلفظ يقضى وخرج أيضا قول النبي صلى الله عليه وسلم
عن عبد الله أي الذنب أعظم قال أن تدعو الله ندا وهو خلقك قلت ان ذا لعظيم ثم
أي قال أن تقتل ولدك خشية أن يطعم معك قال ثم أن تزاني حليلة جارك فانزل الله والذين
لا يدعون مع الله الها آخر الآية (حديث) روى عن خشف بن مالك عن عبد الله بن
مسعود قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية الخطأ أنها خمسة أخماس (الاسناد)
روى أبو داود عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قضى أن من قتل خطأ فديته مائة من الإبل عشرون بنت
مخاض وعشرون بني مخاض ذكورا وعشرون بنت لبون وعشرون جذعة وعشرون
حققة أخبرنا ابن المبارك بن عبد الجبار أخبرنا القاضي أبو الطيب أخبرنا علي بن عمر
الحافظ أخبرنا الحسين بن اسماعيل حدثنا العباس بن يزيد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا
سليمان التيمي عن أبي مجلز عن أبي عبيدة عن ابن مسعود قال دية الخطأ خمسة أخماس
عشرون حققة وعشرون جذعة وعشرون بنات مخاض وعشرون بنت لبون

الْبَابُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَخْبَرَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي
زَائِدَةَ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ نَحْوَهُ

❦ قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ
وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مَوْقُوفًا وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا
وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْتَحَقَّ وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الدِّيَةَ تَوْخَذُ فِي ثَلَاثِ
سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةٍ ثَلَاثُ الدِّيَةِ وَرَأَوْا أَنَّ دِيَةَ الْخَطَا عَلَى الْعَاقِلَةِ وَرَأَى بَعْضُهُمْ

وعشرون بنو لبون ذكر هذا لفظه وهذا اسناد حسن ورواته ثقة قال
وصح عن علقمة نحو هذا وأما حديث الحجاج بن أرتاة الذي روى أبو عيسى
وغيره فحديث ضعيف يأتي القول عليه ورواه إبراهيم عن ابن مسعود وهو
صحيح وإن كان مرسلًا من رواية إبراهيم النخعي وكان القائل إذا قلت لكم قال
عبد الله بن مسعود فهو عن جماعة من أصحابه عنه وإذا سمعته من رجل سميته
لكم وأما حديث خشف قال الإمام الحافظ قال لنا الشاشي قال لنا الرازي الطائي
فنسبه إلى طي قال الدارقطني فلم يرو مرفوعًا إلا من حديث الحجاج بن أرتاة
عن زيد بن جبير عن خشف وخشف مجهول لم يرو عنه إلا زيد بن جبير بن
حرمل الجشمي وأهل العلم بالحديث لا يحتجون برواية فرد مجهول وإنما يكون
معلومًا إذا كان يروى عنه رجالان فصاعداً أو يكون عدلاً مشهوراً والحجاج
مدلس وذكر عيوباً كثيرة وذكر أن يحيى بن معين قال لا يحتج مع حديثه مع
أن الرواية عنه اختلفت عنه في تعديدها وصفتها ويشبهه أن يكون الحجاج فسرره
برأيه وأيضاً فإنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جماعة من الصحابة

أَنَّ الْعَاقِلَةَ قَرَابَةُ الرَّجُلِ مِنْ قَبْلِ أَبِيهِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَالَ
بَعْضُهُمْ أَمَّا الدِّيةُ عَلَى الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ مِنَ الْعَصَبَةِ يُحْمَلُ
كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ رِبْعَ دِينَارٍ وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ إِلَى نِصْفِ دِينَارٍ فَإِنْ تَمَّتْ
الدِّيةُ وَالْأَنْظَرُ إِلَى أَقْرَبِ الْقَبَائِلِ مِنْهُمْ فَالْزُمُوا ذَلِكَ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ
ابْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ أَخْبَرَنَا حَبَانٌ وَهُوَ ابْنُ هَلَالٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ
أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ

مَنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فِي دِيَةِ الْخَطَا أَقْوِيلٌ مُخْتَلِفَةٌ لَا نَعْلَمُ أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ
فِي ذَلِكَ ذَكَرَ ابْنُ مَخَاضٍ إِلَّا فِي حَدِيثِ خُشْفِ بْنِ مَالِكٍ وَأَمَّا حَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ
رَاشِدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فَإِنَّ مُحَمَّدَ بْنَ
رَاشِدٍ ضَعِيفٌ انْتَهَى كَلَامُ الدَّارِقُطِيِّ قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ وَرَوَايَةُ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ دِيَةَ الْخَطَا أَرْخَاسٌ وَهُوَ نَقْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَبِذَلِكَ
يُتَرَجَّحُ أَيْضًا أَنَّ ابْنَ مَخَاضٍ شَيْءٌ لَا يَجِبُ فِي الشَّرْعِ فِي حُكْمِ فِكَانٍ ذَكَرَهُ وَهُمَا
نَقْلًا وَاجْتِهَادًا وَتَفْسِيرُ الْإِسْنَانِ تَقْدِمُ فِي الزَّكَاةِ (الْأَحْكَامُ) فِي سَبْعِ مَسَائِلَ
(الْأُولَى) الْقَتْلُ عَلَى قِسْمَيْنِ بِاتِّفَاقٍ عَمْدٌ وَخَطَاٌ وَهُمَا مَعْلُومَانِ وَاخْتِلَفَ الْعُلَمَاءِ
فِي قِسْمِ ثَالِثٍ وَهُوَ الْمُسَمَى بِشِبْهِ الْعَمْدِ فَعَنْ مَالِكٍ نَفِيهِ وَرَوَى فِي اثْبَاتِهِ وَبِهِ قَالَ
أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَالْأَصْلُ بِيَادِي النَّظَرِ نَفِيهِ لِأَنَّ الْخَطَاَ لَمْ يَقْصِدِ الْفَاعِلُ
وَالْعَمْدُ قَصْدُهُ وَاجْتِمَاعُهُمَا مُحَالٌ لِأَنَّهُمَا ضِدَانٌ وَمِنْ أَثْبَتِهِ تَعْلُقُ بِمَا رَوَى أَبُو
دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُطِبَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ فَقَالَ
أَلَا إِنَّ كُلَّ مَأْثَرَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ دَمٍ أَوْ مَالٍ تَحْتَ قَدَمِي الْإِمَامُ كَانَ مِنْ سَقَايَةِ
الْحَاجِّ وَسَدَانَةِ الْبَيْتِ ثُمَّ قَالَ أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَاِ شِبْهُ الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَى

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ
فَإِنْ شَاءُوا قَتَلُوا وَإِنْ شَاءُوا أَخَذُوا الدِّيَّةَ وَهِيَ ثَلَاثُونَ حَقَّةً وَثَلَاثُونَ
جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً وَمَا صَالِحُوا عَلَيْهِ فُهِمَ لَهُمْ وَذَلِكَ لِتَشْدِيدِ الْعَقْلِ
❦ قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ

مائة من الابل منها أربعون خلفه في بطونها أولادها قال من أثبتته ومعنى تسمية
شبه العمد أن الفعل به وجد بقصد لكن ليس إلى القتل وتخالف الخطأ المطلق
لأنه نوى بالفعل سواء وقصد غيره فنزل به وقد رواه أبو داود عن عبد الله
ابن عمرو أيضا ومعنى قوله مأثرة يعنى مفعلة بضم العين من أثر يأثر اذا ذكر
الشيء وأخبر عنه ويريد بذلك ههنا ما يخبر به مما يكون فيه نخر وتقدم على الغير
ومنه قول الخطيئة في عمر

لم يأتروك بها اذ قدموك لها لكن لأنفسهم كانت بها الأثر
وكانوا اذا اجتمعوا في المناسك ذكروا نخر آبائهم وطلبوا أوتارهم فقليل لهم
(فاذا قضيت مناسككم فاذكروا الله كذا كرم آباءكم أو أشد ذكرا)
وأخبرهم أن نخر الجاهلية ساقط ووترها عفو سقوطا ودروسا توطأ
بالأقدام ولا ترفع ولا تذكر وقوله سقاية الحاج يعنى سقى الناس
من زمزم والسدانة يعنى مفتاح الكعبة وكانت السقاية بيد بنى هاشم والسدانة
بيد بنى عبد الدار فأقرهما الله سبحانه (الثانية) غلط شبه العمد لأنه زاد صفة
على الخطأ فزاد صفة في الدية حكمة بالغة (الثالثة) أن الابل والحيوان ثبتت في
الذمة وتحده الصفة خلافا لآنى حنيفة ولذلك قال حوامل في بطونها أولادها
وهي الرابعة (الخامسة) قال أبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد هي أربع وقال أبو
ثور هي أخماس والحديث الذي ثبت به الصفة في القتل أولى أن تثبت به

• **باب** مَا جَاءَ فِي الدِّيَةِ كَمْ هِيَ مِنَ الدَّرَاهِمِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
بِشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَانِيٍّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ

الصفة في الدية (السادسة) هذه الدية التي زادت في القدر على دية الخطأ
تسمى الدية المغلظة هي وسط بين العمد والخطأ وقال ابن القاسم تكون في مال
الجاني وقال أشهب وعبد الملك تحملها العاقلة فمن نظر الى الاول تعلق بصورة
العمدية فاخرجه عن الخطأ في صفتين في التغليظ والحلول في ملك الأب ومن
نظر الى أنه لم يجب فيه قود حمله على دية الخطأ وجعله على العاقلة (السابعة)
ذكر أبو عيسى في حديث محمد بن راشد عن عمرو بن شعيب فمن قتل متعمدا
دفع الى أولياء المقتول فان شاءوا أخذوا الدية وصالحوا عليه فهو لهم وذلك
للتسديد العقل وقد ذكر هذا الحديث أهل الصحيح فقال النبي صلى الله عليه
وسلم من قتل له قتيلا فاهله بين خيرتين ان أحبوا قتلوا وان أحبوا وذكر الحديث
وفيه ستة ألفاظ بينها في املاء النيرين والصریح على الاستيفاء أن النبي
صلى الله عليه وسلم جعل الخيار لأولياء المقتول ان أحبوا قتلوا وان أحبوا
أخذوا الدية وكان لهم الخيار وبه قال الشافعي ورواية أشهب عن مالك
وبه قال أبو حنيفة لهم الا القتل فان أرادوا الدية فليس ذلك لهم الا برضى
القاتل لاجل أن الله كتب القصاص في القتل عمدا كما كتب الدية في الخطأ
والحديث مؤول باختلاف رواياته والصحيح رواية أشهب لأن روايات
الحديث منها ما يقتضيها وما يخرج عنها لا ينفقها والمعنى يشهد لها لأنه عرض
عليه بقاء نفسه بثمن مثله فلزمه قبوله والقضاء به عليه كما لو عرض عليه ماله في
الخصصة بثمن مثله

باب الدية كم هي من الدراهم

عكرمة عن ابن عباس جعل النبي صلى الله عليه وسلم الدية اثني عشر ألفا

دينار عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل
الدية اثني عشر ألفاً . حدثنا سعيد بن عبد الرحمن الخزومي حدثنا
سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه
وسلم نحوه ولم يذكر فيه عن ابن عباس وفي حديث ابن عيينة كلام
أكثر من هذا * قال أبو عيسى ولا نعلم أحداً يذكر في هذا الحديث
عن ابن عباس غير محمد بن مسلم والعمل على هذا الحديث عند بعض
أهل العلم وهو قول أحمد وأصح ورأى بعض أهل العلم الدية عشرة

(الاسناد) قال أبو عيسى الصحيح أنه عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرسلاً وقد رواه أبو داود عن عكرمة مسنداً وذكر الدار قطن أن عمرو بن دينار
قال عن سفيان كان يقول لنا فيه عن عكرمة عن النبي لا مرة واحدة قال لنا
عن عكرمة عن ابن عباس وروى الدار قطن عن عمرو بن شعيب قال جعل
نبي الله الدية مائة من الأبل يقوم كل بعير ثمانين فكانت الدية ثمانية آلاف وجعل
دية أهل الكتاب النصف من دية المسلمين وكانت على عهد النبي صلى الله عليه
وسلم وأبي بكر فلما كان عهد عمر غلبت الأبل فقومها مائة فجعل الدية اثني
عشر ألفاً وترك دية أهل الكتاب وجعل دية المجوسي ثمانمائة (الاحكام) في
مسائل (الأولى) قال أبو حنيفة الدية عشرة آلاف بناء على أن دينار الزكاة عشرة
واستند إلى رواية عن عمر فيها ولم تصح وعمل أهل المدينة يقضى عليه نقلاً
والقياس معه فإن دينار الزكاة والسرقة عشرة دراهم وقد غلط عبد الوهاب فظن
أن دينار السرقة عندنا عشر درهما وليس كذلك (الثانية) قال الشافعي الدية

آلَافٌ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا أَعْرِفُ
الْدِّيَةَ إِلَّا مِنَ الْإِبِلِ وَهِيَ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ قِيمَتُهَا

باب ما جاء في الموضحة . حدثنا حميد بن مسعدة أخبرنا
يزيد بن زريع أخبرنا حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده

الابل فاذا عدت فقيمتها وبذلك جرى العمل عند الصحابة والتابعين أن تقوم
الابل اذا عدت وقد سقناها في موضعها فانه أمر طويل وكذلك فعل عمر لما
عدمها قوم وهذا هو الاصل فمن ظن أن عمر قوم ليجعله حدا فما يظن به
ذلك (الثالثة) قد روى في حديث عمر أنه قال وقوم على أهل البقر مائتي بقرة
وعلى أهل الشاء ألفى شاة وعلى أهل الحلال ألفى حلة من طريق حسن المعلم
عن عمرو بن شعيب ذكره أبو داود وفيه وبشيء من القمح ولا أعلم أحدا قال
به الا محمد بن الحسن وصاحبه يعقوب أما ان أحمد واسحق قالوا ذلك في البقر
والغنم والذي عندي أنه اذا كانوا في بلد لا نقد فيه تضى بقيمة النقد عوضا
(الرابعة) قال أبو حنيفة لا ابل في دية العمد وبه قال سفیان وأصل وضع الدية
انما هي في العمد وبذلك خص الله هذه الأمة فأما الخطأ فلا طلب فيه على
الجانى ولا كلام وانما ذلك على العاقلة حكما من الله وحكمة لتكون بدلا جائزا
ويكون القصاص بدلا زاجرا وبه يزع الخلق عن الاستطالة ويتحرزوا في
الاسترسال لئلا يخطئوا ويجب أن ينظروا في الابل فان لم توجد ففي النقد فان لم
يوجد أخذ من كل أحد ما عنده وكذلك يقضى في سائر المتلفات وبالجملة
فحديث البقر والغنم والحلال والقمح حديث لم يصح
الموضحة

ذكر حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ خَمْسٌ
 • قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ
 قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ أَنَّ فِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسًا
 مِنْ الْأَبْلِ

قضى في المواضع خمس خمس حديث حسن وخرجه أبو داود وخرج مالك
 في الموطأ في كتاب عمرو بن حزم في الموضحة خمس (العربية) الشجاج الدامعة
 بالعين المهملة — الحارصة — الباضعة — المتلاحمة — السمحاق — الموضحة
 — الهاشمة — المنقلة — الآمة — الدامعة — الجائفة — ويقال في الآمة
 مأمومة ويقال في السمحاق الملطأ والدامعة الدامية فأما الدامية فهي التي يظهر
 الدم معها فإن سال فهي الدامعة شبه بالدمع لتساريه والحارصة هي التي تحرص
 الجلد أي تشقه ومنه حرص القصار الثوب والباضة التي تأخذ في اللحم فتفترق
 منه جزئين وإن خلا فإن ساوت فهي المتلاحمة فإن بلغت إلى الجلد الذي على
 العظم فهي السمحاق وهي الملطأ فإن كشفت العظم فهي الموضحة من وضع أي
 ظهر فإن أثرت فيه برض فهي الهاشمة فإن كسرت منه شيئاً وتباين فهي المنقلة
 وإذا بلغت الدماغ فظهر منه شيء فهي الدامعة الآمة المأمومة الجائفة فهي عشر
 في الحقيقة واسم الشجة يختص بجرح الرأس واسم الجرحه يعم الرأس والبدن
 وقد جاء في الحديث الصحيح شجك أو فلك أو جمع كلالك والشج في قول أهل
 العربية في الرأس والفك في سائر الجسد (الاحكام) في مسائل قدر الله بدل
 النفس الجابر وقدر بدل بعض الجراحات سواها الواقعة في سائر البدن في اتلاف
 العين والجمال وترك الباقي مسكوتاً عنه ففي الآدمي دية وقد فسرناها في
 كتب المسائل وأما الجراح فالموضحة مقدره وهي في الوجه والرأس كما قدمنا

باب مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْأَصَابِعِ . حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ حَدَّثَنَا
الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ وَقْدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَمْرٍو النَّحْوِيِّ عَنْ

يُودُ أَنْ مَالِكًا قَالَ لَا تَكُونُ فِي اللَّحْيِ الْأَسْفَلَ وَلَا فِي الْأَنْفِ وَقَالَ اللَّيْثُ الْمَوْضِعَةُ
فِي الْجَسَدِ كُلِّهِ سِوَا اسْمٍ وَحِكْمًا أَوْضَحْتَ عَنِ الْعِظْمِ وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ هِيَ فِي الْجَسَدِ
عَلَى نِصْفِ الْمَوْضِعَةِ فِي الرَّأْسِ وَلَا وَجْهَ لَهَا نِصْفًا وَلَا نِظْرًا وَمَا قَالَ اللَّيْثُ هُوَ
الصَّحِيحُ فِي الدَّلِيلِ لَا قِتْضَاءَ لِلْفَرْقِ لَهُ وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ جَعَلَ
فِي الْمَوْضِعَةِ كُلِّ عِضْوٍ نِصْفَ عَشْرِ دِيَةِ ذَلِكَ الْعِضْوِ وَأَمَّا جَعْلُهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ
صَحِيحًا كَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدَّرَ فِي الْمَوْضِعَةِ الرَّأْسَ نِصْفَ
عَشْرِ دِيَتِهِ حَمَلَ كُلَّ عِضْوٍ عَلَيْهِ قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَمَّا كَانَ يَكُونُ هَذَا نِظْرًا
لَوْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَوْضِعَةِ الرَّأْسَ خَمْسَ وَلَمْ يَقْلُهَا وَأَمَّا قَالَ
فِي الْمَوْضِعَةِ مَطْلَقًا وَفِي حَدِيثٍ فِي الْمَوَاضِعِ وَلَمْ يَخْصُ فَدَلٌ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَوْضِعَةٍ فِيهَا
عَشْرُ الدِّيَةِ خَمْسُ الثَّانِيَةِ لَمَّا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَوْضِعَةِ خَمْسَ مَطْلَقًا
وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ أَنْ يَبْرَأَ عَلَى شَيْنٍ أَوْ يَبْرَأَ مَطْلَقًا اخْتَلَفَ قَوْلُ عَلِيٍّ فِيهَا وَقَالَ
سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ يَزَادُ فِي الشَّيْنِ نِصْفَ عَقْلِهَا وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّهُ دَعَا
لِابْرَهَانَ عَلَيْهَا وَالصَّحِيحُ قَوْلُ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَزَادُ فِيهَا عَلَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ شَيْءٌ كَمَا قَالَ أَشْهَبُ عَنْهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ نَافِعٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْنًا
بَيْنًا وَلَا كَمَا رَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّهُ يَأْخُذُ لِشَيْنِهِ زِيَادَةَ مِقْدَارِهِ وَلَوْ أَخَذَ لَزِيَادَةِ قَدَرِهَا
فِي الْفَتْحِ وَالسَّعَةِ

باب دِيَةِ الْأَصَابِعِ

ذَكَرَ حَدِيثُ يَزِيدَ النَّحْوِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دِيَةِ الْأَصَابِعِ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سِوَا عَشْرِ مِنَ الْإِبْلِ
لِكُلِّ أَصْبَعٍ وَذَكَرَ حَدِيثُ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عُكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دِيَةِ
الْأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ سَوَاءٌ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أَصْبَعٍ
• قَالَ أَبُو عَيْسَى فِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

• قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا
الْوَجْهِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ وَالشَّافِعِيُّ

عليه وسلم قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر والابهام وقال في الأول حسن
غريب وفي الثاني حسن صحيح وصدق خرجه البخاري وغيره والعارضة في ذلك
تبين في مسألتين (أحدهما) أن الناس اتفقوا على ما تقدمت روايته في الأصابع
الا في الأولى وهي أنه روى أن عمر بن الخطاب فاضل بينها في رواية لو صحت
لحكيتها مآلها إلى تفضيل بعضها على بعض وتقديم الابهام وتجمع في الكل
الآية كلها في اليدين وهو قول لهصح خالف نص الحديث الصحيح فيجب أن
يقدم الحديث الصحيح عليه (الثانية) أن المرأة تعادل الرجل إلى ثلث الدية فإذا
بلغته اعتبرت جراحاتها من ديتها وبه قال مالك والليث وعمر بن عبد العزيز
وعطاء وقتادة وروى عن ابن مسعود أن المرأة في الدية على النصف من الرجل
وهما في الجراح إلى السن والموضحة سواء ثم يرجع بعد ذلك إلى النصف وقال
زيد بن ثابت تساوى المرأة الرجل في الدية إلى الثلث ثم تكون على النصف
من دية الرجل وقال الحسن البصري تعادل المرأة الرجل إلى النصف من ديته
ثم تعود إلى النصف في جراحاتها من ديتها ومطلع نظر كل فريق أن المرأة
لما كانت على النصف من دية الرجل وجب أن يكون جرحها على النصف من
جرح الرجل في القليل والكثير كسائر الديات إلا أنه لما ورد قول النبي صلى الله
عليه وسلم مطلقا في الموضحة خمس من الإبل وورد قوله في كل أصبع عشر من

وَأَحْمَدُ وَاسْحَقُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ
 ابْنُ جَعْفَرٍ قَالَا حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ يَعْنِي الْخَنْصَرُ وَالْأَبْهَامُ
 ❁ قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

الابل ولم يفرق بين الذكرو والانثى في ذلك وجب اعتبار العموم فان اعتبر على
 الاطلاق الى أن تكون أصابعها تساوى نفسها وذلك محال فرجعنا الى اعتبار
 جراحها من ديتها فان قيل فاعتبروها على الاطلاق من أول الحال قلنا يكون
 ذلك اسقاطا للعموم من كل جهة بالقياس والاصح تقديم العموم عليه فلما
 رأيت الصحابة ذلك اعتبرت العموم حتى بلغت الثلث لأنه رأته في حد اليسير
 المعفو عنه في الممتنع ومنهم من بلغ بالاعتبار الى النصف فرجحنا رأى من بلغ
 الى الثلث من أربعة أوجه (أحدها) قول سعيد بن المسيب هي السنة يعنى أن
 تنقص جراح المرأة من جراح الرجل كما نقصت نفسها خلافا لآبى حنيفة
 والشافعى وهذا ينزل منزلة المسند الى النبي صلى الله عليه وسلم عندنا في الأحكام
 وان كان مرسلا في الحديث فهو مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم سنة (الثانى)
 أنه قد روى عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعاقل المرأة
 الرجل الى ثلث ديتها (الثالث) أن النبي صلى الله عليه وسلم قد سوى بين الذكرو
 والانثى في دية الجنين وأن الذكرو والانثى يختلفان وهذا أضعف وجوه الترجيح
 (الرابع) أن الأخوة للأم قد استووا في الثلث فصار الثلث حدا يستوى فيه
 الذكرو والانثى في الميراث فجاز أن يستووا في الجراحات

باب ما جاء في العفو . حدثنا أحمد بن محمد حدثنا عبد
الله بن المبارك حدثنا يونس بن أبي اسحق حدثنا أبو السفر قال دق
رجل من قريش سن رجل من الأنصار فاستعدى عليه معاوية فقال
لمعاوية يا أمير المؤمنين إن هذا دق سني قال معاوية أنا سنرضيك
وأخ الآخر على معاوية فأبرمه فلم يرضه فقال له معاوية شأنك بصاحبك
وأبو الدرداء جالس عنده فقال أبو الدرداء سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال سمعته أذنأى ووعاه قلبي يقول ما من رجل يصاب بشيء
في جسده فيتصدق به إلا رفعه الله به درجة وخط عنه به خطيئة قال

باب ما جاء في العفو

ذكر فيه حديث أبي السفر سعيد بن محمد الثوري أنه دق رجل من قريش
سن رجل من الأنصار فاستعدى عليه معاوية فقال معاوية أنا سنرضيك وأخ
الآخر على معاوية فأبرمه فقال معاوية شأنك بصاحبك فقال أبو الدرداء سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل يصاب بشيء في جسده فيتصدق
به إلا رفعه الله به درجة وخط عنه به خطيئة فقال الأنصاري أنت سمعته من
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمعته أذنأى ووعاه قلبي قال فإني أذر هاله قال
معاوية لا جرم لأخيك وأمر له بمال قال أبو عيسى غريب ولا يعرف لابي
السفر سماع من أبي الدرداء (العارض) فيه أن العفو في الجراحات أصل في
الدين حض الله عليه وندب عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال فمن تصدق

الْأَنْصَارِيُّ أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ سَمِعْتَهُ
 أَذْنًا وَوَعَاهُ قَلْبِي قَالَ فَاتَى أَذْرَهَا لَهُ قَالَ مُعَاوِيَةُ لَا جَرَمَ لَا أَخِيكَ فَأَمَرَ
 لَهُ بِمَالٍ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا
 الْوَجْهِ وَلَا أَعْرِفُ إِلَّا السَّفَرَ سَمَاعًا مِنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبُو السَّفَرِ اسْمُهُ
 سَعِيدُ بْنُ أَحْمَدَ وَيُقَالُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الثَّوْرِيُّ

باب مَا جَاءَ فِي مَنْ رَضِخَ رَأْسَهُ بِصَخْرَةٍ • حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

به فهو كفارة وقد ذهل بعض المفسرين عن هذه الآية فقال ان معنى فمن تصدق
 به فهو كفارة له أى اذا تصدق المجروح على الجراح غفر الله له وهذا لم يقيم
 عليه دليل فلا يجوز أن تتأول عليه الآية لأنها دعوى على الله بما لم يخبر به
 من فضله وإنما المعنى أن المتصدق والعافى يكون ذلك كفارة له من ذنوبه
 ونرجو أن يكفر عنه ذنوب ذلك العضو أصلاً ويتفضل الله بعد ذلك بما
 شاء من رحمته

باب من رَضِخَ رَأْسَهُ بِحَجَرٍ

ذكر حديث الجارية التي قتلها اليهودى وهو صحيح متفق عليه فيه مسائل
 (الأولى) سؤال الحاكم المجروح ما به اذا جاءه وليه أو أحد المسلمين حسبة حتى
 يتحقق المدعى عليه فينظر فيه (الثانية) قيام الإشارة مقام العبارة في فهم مراد
 المخاطب وهذا اذا عجز عن الخطاب لعذر فان قدر عليه لم تغن الإشارة في الحكم
 بان ذلك اقدار عند أكثر الناس والذي أراه أنها والعبارة سواء لأن حقيقة
 الرضى والكلام إنما هو فى القلب والعبارة والكناية والإشارة دليل عليه (الثالثة)
 صحة القصاص فى القتل بالمثل وذلك أن أبا حنيفة خرم قاعدة القصاص وأبطل

حَجَرٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ خَرَجَتْ
جَارِيَةٌ عَلَيْهَا أَوْضَاحٌ فَأَخَذَهَا يَهُودِيٌّ فَرَضَخَ رَأْسَهَا بِحَجَرٍ وَأَخَذَ مَا عَلَيْهَا
مِنَ الْحُلِيِّ قَالَ فَأَدْرَكْتُ وَبِهَارَمِقُ فَأَتَى بِهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ
مَنْ قَتَلَكَ أَفْلَانٌ قَالَتْ بَرَأْسَهَا لَا قَالَ ففُلَانٌ حَتَّى سَمِيَ الْيَهُودِيُّ فَقَالَتْ

حكمة الزجر به عن انتهاك حرمة الدماء ورأى أن من قتل بعمود أو صخر عمدا
لا قصاص عليه وإنما عليه الدية المغلظة لحديث عبد الله بن عمرو ألا إن
في قتل عمد الخطأ قتل السوط والعصا مائة من الإبل منها أربعون خلفه
في بطونها أولادها فكل ما كان في معنى السوط والعصى في إيجاب الدية المغلظة
واسقاط القصاص وهذا حديث لم يصح سنده وقد اختلف العلماء في شبه العمد
وهي المسألة الرابعة واختلف قول مالك فيه أيضا وإذا قال به في أشهر روايته
فإنما هو في قتل الوالد ابنه إذا حذفه بسيف أو بحجر ثقيل لما روى في الموطأ
عن عمر وعلى كل حال فالقتل بالسوط والعصى يمكن أن يكون شبه عمد فأما
صب الرحا على الرأس أو رضه بين حجرين فلا وجه للدعاء بشبه العمد فيه بل
هو العمد المحض وليس المحدد آلة للقتل خاصة بل المثلث أيضا مثله وأبلغ
في مواضع منه (الخامسة) أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قتل هذا اليهودي
قصاصا بدليل أنه ماثل بين القتلين حين رضه بين حجرين ولو قتله بالحجارة
ونقض العهد لقتله بالسيف وهي مسألة المائلة في القصاص وهذا الحديث أصل
فيها وقال عطاء وسفيان وأبو حنيفة لا يقتل إلا بالسيف لأنهم لم يعلموا هذا
الحديث إلا أن يكون القتل بمحذور لم يؤذن فيه ابتداء فلا تقع فيه مماثلة
(السادسة) في كتاب مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر يهودي فرجم
بالحجارة وهذا عندي مراعاة صفة الفعل بالآلة وذلك يختلف اختلافا بيناه

بِرَأْسِهَا أَيْ نَعَمْ قَالَ فَأَخَذَ فَأَعْتَرَفَ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فَرَضَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

في المسائل وذلك أنه رض رأسها وحقيقة المماثلة أن يكون رأسه يرض لأن
ترجم جملته والله أعلم وقد قال الشافعي وأبو حنيفة لا يقتل الرجل بابنه ولو ذبحه
ذبحاً لما روى أبو عيسى عن المثني بن الصباح وعن الحجاج بن أرطاة عن
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يقاد الوالد بالولد قالوا وإذا قذفه لا يحد وهذا حديث ضعيف لا يعول عليه
وقد حضرت نخر الاسلام ببغداد يناظر القاضي أبا ثعلب الواسطي وكان من
جملة أصحابه على الشيرازي في هذه المسألة فقال القاضي أبو ثعلب لا يقتل الوالد
بابنه لأنه سبب وجوده فلا يكون سبب عدمه فقال له الشافعي نخر الاسلام
هذا يبطل به إذا زنى بابنته فانه سبب وجودها ثم يقتل بزناه بها وجرى الكلام
إلى آخره وكذلك جرى له نحوه مع إبراهيم الدهشاني امام الحنفية فعجبت
لفطنته وسرعة جوابه (السادسة) في الاسباب المبيحة للقتل روى عن ابن
مسعود حديثاً صحيحاً لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث رجل زنى بعد
احصان أو قتل نفساً بغير نفس أو التارك لدينه المفارق للجماعة وقد قال بعض
أصحابنا أسباب القتل عشرة ولا تخرج عن هذه الثلاث بحال فان من سحر أو سب
الله أو النبي أو الملك فانه كافر وقوله المفارق للجماعة يعني لا يخرج عن الدين
باسم الكفر صريحاً ولكن يخرج به بتأويل كالقدرية والخوارج فانهم يقتلون
في أصح القولين لكفرهم بتأويل واحتجاجهم بمشقة التنزيل وفيهم خلاف
كثير بيانه في موضعه (السابعة) الكفر وان كان مبيحاً للدم فانه قد أنظر
الذمة عليه فتمنع من القتل به والوعيد فيه شديد روى أبو عيسى وغيره عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قتل نفساً معاهدة لم يرح رائحة الجنة وريحها

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَالَ
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا قَوْلَ إِلَّا بِالسَّيْفِ

• **باب** مَا جَاءَ فِي تَشْدِيدِ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ • حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ
يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ عَنْ
شُعْبَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ

يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ عَامًا وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ فِي حِينَ دُونَ حِينَ وَالْإِفَانَةُ ذَنْبٌ
مَغْفُورٌ وَلَا يَنْتَهِي إِلَى قَتْلِ الْمُسْلِمِ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَا قِصَاصَ فِيهِ فَكَيْفَ يَقْتَصُ
عَنْهُ فِي حُكْمِ الدُّنْيَا وَيَسَاوِيهِ فِي حُكْمِ الْآخِرَةِ (الثامنة) رِيحُ الْجَنَّةِ لَا يَدْرِكُ
بَطْبِيعَةً وَلَا بَعَادَةً وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَا يَخْلُقُ اللَّهُ مِنْ أَدْرَاكِهِ فَتَارَةً يَخْلُقُهُ لِمَنْ شَاءَ مِنْ
مَسِيرَةِ سَبْعِينَ وَتَارَةً يَخْلُقُهُ مِنْ مَسِيرَةِ خَمْسِمِائَةٍ (التاسعة) إِذَا لَمْ يَقْتُلْ بِهِ فَانَّهُ
لَا بَدَّ مِنْ دِيَّتِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ دِيَّتُهُ دِيَّةُ الْمُسْلِمِ كَمَا وَدَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لِلْعَامَرِيِّينَ الَّذِينَ كَانَ لَهَا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَسَبَ
مَارَوَاهُ أَهْلُ الْمَغَازِي وَلَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْخَبَرُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَقَدْ خَرَجَ
أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَدِيَّةُ الْمَعَاهِدِ نِصْفُ
دِيَّةِ حُرٍّ وَهَذَا أَشْبَهَ سَنَدًا وَقَالَ أَحْمَدُ إِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطَأً فَهِيَ نِصْفُ دِيَّةٍ وَإِنْ كَانَ
عَمْدًا فَهِيَ الدِّيَّةُ كَامِلَةً كَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ يَجْعَلُ دِيَّةَ الْعَامَرِيِّينَ كَامِلَةً
لِأَنَّهُ عَمْدٌ وَلَيْسَ كَمَا ظَنُّوا وَلَكِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ إِطْفَاءَ الثَّائِرَةِ
فَوَدَاهُمَا بِنِزَادَةٍ وَقَالَ اللَّيْثُ وَاسْحَقُ دِيَّتُهُ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ وَوَجْهُهُ ضَعِيفٌ وَالْآثَرُ
أَوَّلَى مِنْهُ وَلَا سِيَّما الْقَوْلُ فِي التَّقْدِيرِ فَانَّهُ عَسِيرٌ أَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مَعَ غَيْرِهِ نَفَاهُ
بِالْقِيَاسِ وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَزَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَعْلَى بْنِ
 عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو نَحْوَهُ وَلَمْ يَرْفَعْهُ

❊ قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ وَفِي الْبَابِ
 عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ
 وَأَبْنِ مَسْعُودٍ وَبُرَيْدَةَ ❊ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو هَكَذَا
 رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ عَمْرٍو عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَغَيْرُ
 وَاحِدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ فَلَمْ يَرْفَعْهُ وَهَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ
 عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ مَوْقُوفًا وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ

❊ بَابُ الْحُكْمِ فِي الدِّمَاءِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا
 وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أَوَّلَ مَا يُحْكَمُ بَيْنَ الْعِبَادِ فِي الدِّمَاءِ
 ❊ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهَكَذَا رَوَى
 غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ مَرْفُوعًا وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ وَلَمْ يَرْفَعُوهُ

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَوَّلَ مَا يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ
 فِي الدِّمَاءِ . حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حَرْيْثٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ
 الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ يَزِيدَ الرَّقَاشِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو الْحَكَمِ الْبَجَلِيُّ قَالَ سَمِعْتُ
 أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ وَأَبَا هُرَيْرَةَ يَذْكُرَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ لَوْ أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ وَأَهْلَ الْأَرْضِ اشْتَرَكُوا فِي دَمِ مُؤْمِنٍ لَا كَبَهُمُ اللَّهُ فِي
 النَّارِ . قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَأَبُو الْحَكَمِ الْبَجَلِيُّ هُوَ عَبْدُ
 الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نُعْمٍ الْكُوفِيُّ

بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ ابْنَهُ يَقَادِمْنَاهُ لَا . حَدَّثَنَا عَلِيُّ
 بْنُ حَجْرٍ حَدَّثَنَا اسْمَعِيلُ بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا الْمُشْتَقِيُّ بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو
 ابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ سُرَّاقَةَ بْنِ مَالِكٍ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ حَضَرْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقِيدُ الْآبَ مِنْ ابْنِهِ وَلَا يَقِيدُ الْإِبْنَ مِنْ
 أَبِيهِ . قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ سُرَّاقَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا
 الْوَجْهِ وَلَيْسَ اسْنَادُهُ بِصَحِيحٍ رَوَاهُ اسْمَعِيلُ بْنُ عَبَّاسٍ عَنْ الْمُشْتَقِيِّ بْنِ
 الصَّبَّاحِ وَالْمُشْتَقِيُّ بْنُ الصَّبَّاحِ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ

أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
 جَدِّهِ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ
 عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مُرْسَلًا وَهَذَا حَدِيثٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ وَالْعَمَلُ عَلَى
 هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْأَبَ إِذَا قَتَلَ ابْنَهُ لَا يَقْتُلُ بِهِ وَإِذَا قَذَفَ ابْنَهُ لَا يَحْدُثُ
 حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ
 عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ سَمِعْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يَقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
 ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ عَنْ اسْمَعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ
 عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَقَامُ
 الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يَقْتُلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ * قَالَ أَبُو عَيْنِيٍّ هَذَا حَدِيثٌ
 لَا نَعْرِفُهُ بِهَذَا الْأَسْنَادِ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ اسْمَعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ وَاسْمَعِيلُ
 ابْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ
 * **بَابُ مَا جَاءَ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثَ**
 حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ عَنْ
 مُسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بَأْهَدَى
ثَلَاثَ ثَنِيْبٍ الزَّانِي وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ قَالَ
وَفِي الْبَابِ عَنْ عُثْمَانَ وَعَائِشَةَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ

• قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي مَنْ يَقْتُلُ نَفْسًا مُعَاهِدَةً .** حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ

ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُعَدِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ هُوَ الْبَصْرِيُّ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَلَا مَنْ قَتَلَ نَفْسًا
مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ فَقَدْ أَخْفَرَ بِذِمَّةِ اللَّهِ فَلَا يَرِيحُ رَائِحَةَ
الْجَنَّةِ وَأَنْ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ خَرِيفًا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ
أَبِي بَكْرَةَ • قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ
رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

• **بَابُ .** حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ

ابْنِ عِيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعْدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَدَى الْعَامِرِيِّينَ بَدِيَةَ الْمُسْلِمِينَ وَكَانَ لَهَا عَهْدٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ • قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ

أَلَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَأَبُو سَعْدٍ الْبَقَالُ اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ الْمَرْزَبَانَ
 * **بَابُ مَا جَاءَ فِي حُكْمِ وَلِيِّ الْقَتِيلِ فِي الْقَصَاصِ وَالْعَفْوِ**
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَا حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ
 حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ حَدَّثَنِي
 أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَكَّةَ قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمَدَ اللَّهُ وَأَثْنَى
 عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ وَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرِينَ أَمَا أَنْ يَعْفُوَ وَأَمَا أَنْ يَقْتُلَ
 قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ وَائِلِ بْنِ حَجْرٍ وَأَنْسٍ وَأَبِي شَرِيحٍ خُوَيْلِدِ بْنِ عَمْرٍو
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ حَدَّثَنِي
 سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكَعْبِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَلَمْ يَحْرَمْهَا النَّاسُ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ
 بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْفِكَنَّ فِيهَا دَمًا وَلَا يَعْصِدَنَّ فِيهَا شَجَرًا فَإِنْ
 تَرَخَّصَ مَتَرَخَّصٌ فَقَالَ أَهَلَّتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ اللَّهَ
 أَهَلَّهَا لِي وَلَمْ يَحِلِّهَا لِلنَّاسِ وَأَنَّمَا أَهَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ثُمَّ هِيَ حَرَامٌ إِلَى
 يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ أَنْكُمْ مَعْشَرَ خَزَاةٍ قَتَلْتُمْ هَذَا الرَّحْلَ مِنْ هَذِيلٍ وَأَنَّى عَاقَلُهُ
 فَمَنْ قَتَلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ الْيَوْمِ فَاهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ أَمَا أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يَأْخُذُوا

الْعَقْلُ • قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَاهُ شَيْبَانٌ أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ مِثْلَ هَذَا وَرَوَى عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يَغْفِرَ أَوْ يَأْخُذَ الدِّيَةَ وَذَهَبَ إِلَى هَذَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقَ • حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قُتِلَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَفِعَ الْقَاتِلُ إِلَى وَلِيِّهِ فَقَالَ الْقَاتِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ قَتْلَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَا إِنَّهُ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ صَادِقًا فَقَتَلْتَهُ دَخَلْتَ النَّارَ نَخْلًا عَنْهُ الرَّجُلُ قَالَ وَكَانَ مَكْتُوفًا بِنِسْعَةٍ قَالَ فَخَرَجَ يَجْرُ نِسْعَتُهُ قَالَ فَكَانَ يُسَمَّى ذَا النِّسْعَةِ

• قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالنِّسْعَةُ حَبْلٌ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُثَلَّةِ** • حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرِيدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْصَاهُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمِنْ مَعَهُ مِنْ

الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا فَقَالَ اغْزُوا بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ
اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدُرُوا وَلَا تُثَمِّلُوا وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا وَفِي الْحَدِيثِ
قِصَّةٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَعِمْرَانَ
ابْنَ حَصِينٍ وَأَنَسٍ وَسُمُرَةَ وَالْمُغِيرَةَ وَيَعْلَى بْنِ مَرْثَدَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ

❦ قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ بَرِيدَةَ حَدِيثُ حَسَنِ صَحِيحٌ وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْمُثَلَّةَ
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَبِي
الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قَاتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ وَإِذَا
ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ وَلِيُحَدِّثْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلِيُخْرِجَ ذَبِيحَتَهُ قَالَ هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ أَبُو الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيُّ أَسَمَهُ شَرْحَبِيلُ بْنُ أَدَةَ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْجَنِينِ** . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ
الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَنِينِ بَغْرَةً
عَبْدًا أَوْ أُمَّةً فَقَالَ الَّذِي قَضَى عَلَيْهِ أَيْعُطَى مَنْ لَا شَرْبَ وَلَا أَكْلَ وَلَا صَاحَ
فَأَسْتَهْلَ فَمَثَلُ ذَلِكَ بَطَلٌ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ هَذَا لَيَقُولُ

بَقُولِ شَاعِرٍ بَلْ فِيهِ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ وَفِي الْبَابِ عَنْ حَمَلِ بْنِ مَالِكِ بْنِ
 النَّابِغَةِ وَالْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْغُرَّةُ عَبْدٌ
 أَوْ أَمَةٌ أَوْ خَمْسَمِائَةِ دِرْهَمٍ وَقَالَ بَعْضُهُمُ أَوْ فَرَسٌ أَوْ بَعْلٌ . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ
 ابْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ
 أَبِي رَافِعٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نَضِيلَةَ عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ كَاتَتَا ضَرْبَتَيْنِ
 فَرَمَتَا أَحَدَهُمَا الْآخَرَى بِحَجَرٍ أَوْ عَمُودٍ فَسَطَّاطٌ فَالْقَتَ جَنِينَهَا فَقَضَى
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَنَيْنِ غُرَّةً عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ وَجَعَلَهُ عَلَى
 عَصَبَةِ الْمَرْأَةِ قَالَ الْحَسَنُ وَأَخْبَرَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ
 بِهَذَا الْحَدِيثِ نَحْوَهُ وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب مَا جَاءَ لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ
 حَدَّثَنَا هَشِيمُ ابْنَانَا مَطْرَفٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ حَدَّثَنَا أَبُو جُحَيْفَةَ قَالَ قُلْتُ لِعَلِيٍّ
 يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ عِنْدَكُمْ سَوْدَاءُ فِي بَيْضَاءَ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَالَ لَا

باب لا يقتل مسلم بكافر

ذكر فيه حديث علي المشهور في ذكر الصحيفة فيه مسائل (الاولى)

وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ مَا عَلِمْتُهُ إِلَّا فَهَمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي
الْقُرْآنِ وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ قُلْتُ وَمَا فِي الصَّحِيفَةِ قَالَ الْعَقْلُ وَفِكَائُ الْأَسِيرِ
وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

❦ قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثٌ عَلَى حَدِيثٍ حَسَنٍ صَحِيحٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ
بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ
وَاحْمَدٍ وَاسْحَقَ قَالُوا لَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يُقْتَلَ الْمُسْلِمُ
بِالْمُعَاهِدِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي دِيَةِ الْكُفَّارِ .** حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ أَحْمَدَ
حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ وَبِهَذَا

قوله هل عندكم سوداء في بيضاء ليس في كتاب الله فقال لا ومعناه
أن النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بكتب السنة كما كان يكتب القرآن أمانه أذن
لأبي سعيد الخدري ولعبد الله بن عمرو بن العاص في خاصيتهما على أن كل
معنى فيه تعظيم لله عز وجل من ذكر صفاته أو أفعاله بعد أن يذكر به يميناتجب
فيه الكفارة (الثانية) قوله إلا بما أوتيته رجل أصل في استنباط الأحكام من
كتاب الله بالفهم الذي فيه حمل النظير على النظير والاستدلال على المسكوت
بالمندقوق (الثالثة) قوله وما في هذه الصحيفة وكان كتبها له رسول الله صلى

الْأَسْنَادُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ دِيَّةُ عَقْلِ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَّةِ
 عَقْلِ الْمُؤْمِنِ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي هَذَا الْبَابِ
 حَدِيثٌ حَسَنٌ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي دِيَّةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ فَذَهَبَ
 بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي دِيَّةِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ إِلَى مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ نِصْفُ دِيَّةِ
 الْمُسْلِمِ وَبِهَذَا يَقُولُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ
 دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ أَرْبَعَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ
 وَبِهَذَا يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَسْحَقُ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ دِيَّةُ

الله عليه وسلم فيها جراح وذكر فكان الاسير وألا يقتل مسلم بكافر وهي
 الخامسة وهي مسألة أصولية خالف فيها أبو حنيفة وقال انه يقتل به اذا كان
 ذميا فان كان مستأمنا الى مدة فعنه روايتان وعمدته من الأثر حديث العامريين
 في تسوية النبي صلى الله عليه وسلم لهما مع المسلم في الدية فساواه في القصاص
 وقد تقدم القول عليه وتعويل علمائنا على الحديث فانه عام وتعليل قال ابراهيم
 الدهستاني امام الحنفية وقد استدلل الشاشي على منع قتل المسلم بالكافر بالحديث
 لا يقتل مسلم بكافر ماوجه دليلك من هذا الحديث وأراد أن يقول له احتج
 بالعموم فنقول له أنا أخصه بالأدلة المعنوية ويذكر حججه فقال له الشاشي
 وجه دليلي التنبيه والتعليل لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الصفة في الحكم
 وذكرها فيه تعليل قال لا يقتل مسلم بكافر يعني لفضله عليه بالاسلام وقد

اليهودي والنصراني مثل دية المسلم وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة.

باب ما جاء في الرجل يقتل عبده . حدثنا قتيبة حدثنا

أبو عوانة عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه . قال أبو عيسى هذا

حديث حسن غريب وقد ذهب بعض أهل العلم من التابعين منهم

أبراهيم النخعي إلى هذا وقال بعض أهل العلم منهم الحسن البصري

أحكمنا هذه المسألة في الخلاف فلتنظر فيها وعمدة العموم القطع بالسرقه قالوا

الذمة أوجبت لمال الكافر ودمه حرمة دائمة على التأييد ثم تؤخذ دية المسلم

في الجناية على مال الكافر بالسرقه فتؤخذ نفسه بالجناية على نفسه بالقصاص

بل ذلك أولى لأن حرمة النفس أكد من حرمة المال وقد أخذ علماءنا

بآفاق الجواب عليهم في هذا السؤال والعمدة أن القطع في السرقه حق لله ويجوز

أن يجب لله حق على المسلم بالجناية في مال الكافر كالأموال بأكفارة والنكته أن

القصاص مبني في اسمه ووصفه وحكمه على المساواة ولا مساواة بين الكافر

والمسلم ولا يفتقر القطع في السرقه الى ذلك

باب قتل الحر بالعبد

ذكر حديث الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل

عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه قال أبو عيسى هذا حديث حسن قال

ابن العربي هذا أعجب الرواة عدول وسماع الحسن عن سمرة صحيح فأى وجه

للسكوت عن صحته (الاحكام) العارضة فيها أن العلماء اختلفوا في هذا الباب

وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِبَاحٍ لَيْسَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ قِصَاصٌ فِي النَّفْسِ وَلَا فِيمَا دُونَ
النَّفْسِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَأَسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِذَا قُتِلَ عَبْدُهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ

على ثلاثة أقوال (الأول) أنه لا قصاص بين الأحرار والعبيد في نفس ولا
جرح قاله مالك والشافعي (الثاني) بينهما القصاص في الأنفس والأطراف
قال ذلك إبراهيم النخعي (الثالث) ذلك بينهما في الأنفس دون الأطراف
ودون عبد نفسه قاله أبو حنيفة وقد روى أبو داود عن ابن أبي عروبة عن
قتادة مثل حديث شعبة وزاد فيه أن الحسن نسي فكان يقول لا يقتل حر
بعبد ويحتمل أن يكون رواه وتأوله كما روى عن ابن عباس أنه كان يقول
لا نقتل المرتد مع روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه
ومتعلق إبراهيم النخعي مطلق الحديث اه وسفيان مسبوق بالاجماع ويكفيه
أن لم يقله أحد قبله في الرد عليه وقد ذكر علماءنا فيه ضربا من المعنى فقالوا أنه
لوجب القصاص عليه لاستحالة لأنه المستحق فكيف يحمله عليه فسقط لأجل
عدم المستحق والاجماع يكفيك عن هذا كله فان قيل فكيف تصنعون
بالحديث وهو مقدم على كل رأي قلنا وإذا لم يقل به أحد فلا حجة فيه لقد روى قتال المخيم
في الرابعة ولم يلتفت إليه ولقد قيل يقتل السارق في الرابعة وترك إلا أن
مالك روى عنه أنه قال به وليس يشبه هذا طريقه وإنما يكون الحديث مقاما
على الرأي إذا وقعت النازلة بين الصدر المتقدم فيترايون فيأتي الحديث فيقدم
على الرأي وقد نزلت المسألة في زمان أبي بكر وعمر فرأيا أن لا قصاص بين
الأحرار والعبيد وأفتى به ابن الزبير ورأى ابن المسيب في آخرين إلى جريان
القصاص في النفس بينهما وتعلق أبو حنيفة بقوله النفس بالنفس وهو لا يرى
شريعة من قبلنا شرعا لنا وهذه الآية وإن كانت مطلقة فقد قيدتها الآية الأخرى
بالمساواة وقيدتها السنة بالا يقتل مسلم بكافر والرق أثر من آثار الكفر فيعمل

وَإِذَا قُتِلَ عَبْدٌ غَيْرُهُ قُتِلَ بِهِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ

باب مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ هَلْ تَرِثُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
وَاحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَأَبُو عَمَّارٍ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ قَالُوا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ الدِّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ
وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئًا حَتَّى أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ بْنُ سُفْيَانَ
الْكَلَابِيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ وَرِثَ امْرَأَةً

عمل أصله فيما يندرى بالشبهة وقد قالوا بأغرب منها وهو ان العدة تعمل
عندهم على النكاح في تحریم الاخت وأربع سواها وقد ناقض أبو حنيفة
بالاطراف ومن لايجرى بينهما القصاص في الاطراف أخرى أن لايجرى
بينهما في الانفس

باب ماترث المرأة من دية زوجها

ذكر حديث الضحاك بن سفيان أنه أخبر عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
كتب إليه أن ورث المرأة من دية زوجها قال القوم ان عمر بن الخطاب كان
يقول ان المرأة لا ترث من دية زوجها حتى أخبره الضحاك ولم يكن كذلك
انما نزلت المسألة فتوقف فيها عمر توقف الناظر حتى يأتيه العلم فلما أتاه قال
به ورواه قوم عن علي بن أبي طالب وهو باطل بل الصحيح عنه خلاف ذلك
ونسب ذلك الى أبي سلمة بن عبد الرحمن ولعله ان صح عنه لم يسمع الحديث على
انه مدني (الاصول) وفي هذا الحديث من العلم أن كتاب الرجل الى الرجل
كالسماع منه في وجوب العمل به وصحة الرواية له وقد خالف في ذلك قوم من

أَشِيَمَ الضَّبَابِيُّ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِصَاصِ .** حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَنبَأَنَا
عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ سَمِعْتُ زُرَّارَةَ بْنَ أَوْفَى يَحْدُثُ
عَنْ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَتَزَعَّ يَدُهُ فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتَاهُ
فَاخْتَصَمُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَعْضُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ كَمَا

الاصوليين والمحدثين لم يكن لهم بالآثار ذلك الأنس وقد كانت كتب النبي صلى
الله عليه وسلم تسيّر الآفاق فيلزم العمل بها كما لو سمعوا منه وقد اتفق الأئمة
من كتب النبي صلى الله عليه وسلم على هذا الحديث دون سائرهما ويلزمهم القول
جميعاً (الفقه) هذا إذا كان القتل عمداً فإما يجب ذلك ابتداءً بعفو الولي
ولا يجري فيه ميراث

باب القصاص

ذكر حديث عمران بن حصين أن رجلاً عض يد رجل صحيح حسن فيه
مسائل (الأولى) قوله أن رجلاً عض يد رجل فانتزع يده فسقطت ثنيتاه
يقتضى أن من أتلّف لأحد شيئاً لا بد له من اتلافه لضرورة دعتة إلى ذلك من
ضرر دخل عليه من جهة المتلف عليه فإنه هدر كالمال صاّل فحل على رجل لرجل
فدفعه عن نفسه فهلك فإنه هدر وهي مسألة خلاف كبيرة فلتنظر هنالك (الثانية)
قول النبي صلى الله عليه وسلم يعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل ذكر علة
الاهتدار ولم يذكر له أنه هدر وأما أن آدم بن أبي إياس روى عن شعبة عن

يَعُضُّ الْفَحْلُ لَادِيَةَ لَكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْجُرُوحَ قِصَاصٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ
يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ وَسَلَمَةَ بْنِ أُمِيَّةَ وَهُمَا أَخَوَانِ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ
أَبْنِ حَصِينٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

• **باب** مَا جَاءَ فِي الْحَبْسِ فِي التَّهْمَةِ • حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ
السَّكَنْدِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُبَارَكِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةٍ ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ قَالَ

قَتَادَةُ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عُمَرَ قَالَ فِيهِ لَادِيَةُ لَكَ وَفِي حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ أُمِيَّةَ
عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ قَالَ فَأَبْطَلَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ (الثالثة) فِي حَدِيثِ عِيسَى بْنِ يُونُسَ هَذَا عَنْ شُعْبَةَ فَائِدَةٍ وَهِيَ قَوْلُهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ
وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَأَفَادَ سَبَبَ نَزُولِ الْآيَةِ (الرابعة) كَانَ مِنْ حَقِّهِ فِي التَّرْجِمَةِ
أَنْ يَقُولَ بَابُ نَفْيِ الْقِصَاصِ فَهُوَ بِهِ أَحَقُّ مِنَ الْإِبْهَامِ الْمُحْتَمَلِ لِلْوُجُوبِ وَالنَّفْيِ
وَالَّذِي يَدْخُلُ فِي الْوُجُوبِ حَدِيثُ أَنَسٍ أَنَّ ابْنَةَ النَّضْرِ لَطَمَتْ جَارِيَةً فَكَسَرَتْ
ثَنِيَّتَهَا فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقِصَاصِ فَهَذَا تَعْدِيٌّ ابْتِدَاءً مِنَ الْمُتَعَدِّ
فَوُجِبَ الْقِصَاصُ (الخامسة) لَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ جَمَاعَةٍ تَمَالَوْا لَوُجِبَ أَنْ
يَقْتَصَّ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ (الأول) لَا قِصَاصَ قَالَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ
(الثاني) فِيهِ الْقِصَاصُ فِي النَّفْسِ دُونَ الطَّرَفِ قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ (الثالث) فِيهِمَا الْقِصَاصُ
قَالَهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَمَّا تَرْكُ الْقِصَاصِ فَاهْدَارُ الدَّمَاءِ وَتَمْكِينُ الْأَعْدَاءِ مِنَ الْأَعْدَاءِ
وَإِبْطَالُ لِفَائِدَةِ الْقِصَاصِ وَحِكْمَتُهُ وَأَمَّا اسْتِقَاطُهُ فِي الطَّرَفِ فَالدَّلِيلُ عَلَى فُسَادِهِ
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَدَهُ فِي مَرَضِهِ جَمَاعَةٌ فَلَمَّا أَفَاقَ مِنْ غَشِيَّتِهِ قَالَ لَا يَبْقَى

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ * قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ بِهِزٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ
 حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى اسْمَعِيلُ بْنُ اِبْرَاهِيمَ عَنْ بِهِزِ بْنِ حَكِيمٍ هَذَا
 الْحَدِيثَ أَتَمَّ مِنْ هَذَا وَأَطْوَلَ

* **بَابُ** مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ قَتْلِ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ . حَدَّثَنَا سَلَمَةُ
 ابْنُ شَيْبٍ وَحَاتِمُ بْنُ سِيَّاهِ الْمُرُوزِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَاحِدًا قَالُوا حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ
 عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 ابْنِ عَمْرٍو بْنِ سَهْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ نَفِيلٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْأَرْضِ
 شَبْرًا طَوْقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ وَزَادَ حَاتِمُ بْنُ سِيَّاهِ الْمُرُوزِيُّ
 فِي هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ مَعْمَرٌ بَلَغَنِي عَنِ الزُّهْرِيِّ وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ زَادَ فِي هَذَا

أحد في البيت الالذ غير العباس فانه لم يشهدكم وأيضا فان الاعداء يتعاونون
 في الاطراف لاسقاط القصاص فيها كما يتعاونون في الانفس فوجب جريان
 القصاص فيها ردعا لهم وصيانة لقاعدة القصاص وحقيقته وحكمته فيها وقد
 قتل عمر خمسة أوستة برجل واحد وقال لو تمالا عليه أهل صنعاء
 لقتلتهم به

باب من قتل دون ماله فهو شهيد

(الاسناد) ورد هذا الحديث بالفاظ مختلفة ورد بلفظ الترجمة

الْحَدِيثُ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَهَكَذَا رَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ
 هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو
 ابْنِ سَهْلٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى سَفْيَانُ
 ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو
 ابْنِ سَهْلٍ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو
 عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَسَعِيدِ بْنِ
 زَيْدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبْنِ عُمَرَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ . قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ وَقَدْ رَخَّصَ
 بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلرَّجُلِ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ يُقَاتِلُ

وورد بقوله من أريد ماله بغير حق فهو شهيد وهما صحيحان وروى حديث
 خنيس عن سعيد بن زيد من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو
 شهيد (الفقه) في مسائل (الأولى) المؤمن المسلم باسلامه محترم في ذاته كلها
 ديناً ودماء وأهلاً ومالاً لا يحل لأحد أن يتعدى عليه فيها فإذا أريد شيء من

عَنْ مَالِهِ وَلَوْ دَرَاهِمِينَ . حَدَّثَنَا هَرُونَ بْنُ اسْحَقَ الْهَمْدَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ السُّكُوفِيُّ شَيْخُ ثِقَةٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ قَالَ
 سُفْيَانُ وَأَتَنِي عَلَيْهِ خَيْرًا قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَقُولُ قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ أَرَادَ مَالَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَقَاتِلْ فَقُتِلَ فَهُوَ
 شَهِيدٌ * قَالَ أَبُو عَيْنَتَيْ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ
 إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ نَحْوَهُ . حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَ أَخْبَرَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ
 سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمَّارٍ بْنِ يَاسِرٍ عَنْ

ذلك منه جازله الدفع أو وجب عليه فيه اختلاف بين العلماء بما يراد منه
 من دم أو مال أو دين أو أهل الصحيح جاز الدفع لوجوبه كما بيناه في غير
 موضع من كتب غيرها فلا نطيل به ههنا ولم يكن من القدرة فيه الا عثمان
 رضى الله عنه فانه لم يقاتل عن الولاية وهى دين ولا على النفس ولا على الأهل
 ولا على المال (الثانية) اذا جاز له القتال عنه فلا يقصد القتل انما ينبغى أن
 يقصد الدفع فان أدى الى القتل فذلك الا أن يعلم أنه لا يندفع عنه الا بقتله
 فجاز له أن يقصد القتل ابتداء فان أمكنه التوريع والوعظ بالقول فليبادر به

طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قَتَلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ
 شَهِيدٌ وَمَنْ قَتَلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قَتَلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ قَالَ
 هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ
 نَحْوَ هَذَا وَيَعْقُوبُ بْنُ أَبِي إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ

(الثالثة) ان كان طلب المتعدى المال فلا يخلو أن يكون الذي يطلب يسيرا
 أو كثيرا فان كان كثيرا فالمسألة قائمة وان كان يسيرا فقال مالك وغيره يناوله
 اياه ويكفي به نفسه ما وراء ذلك من ضرر وقال عبد الله بن المبارك وغيره
 يقاتله عن درهمين ولا يمكنه وهذا الذي قاله مالك استحبابا والواجب ما قاله
 عبد الله وسواه (الرابعة) في ترتيب منازل المدفوع عنه فالمرتبة الاولى الدين
 وقعت فيه المساحة عند الخوف فانه وان كان أعظم حرمة فانه أقوى رخصة
 قال الله الا من أكره الآية المرتبة الثانية الدماء وأمره بيده ان شاء ان يسلم
 نفسه أسلمها وان شاء أن يدفع عنها دفع ويختلف المال فان كان في زمن فتنه
 فالأفضل الصبر على البلاء وان مقصودا وحده فالأمر سواء المرتبة الثالثة
 الأهل المرتبة الرابعة المال وهو آخرهن ووقع في الحديث تقديم المال على
 الأهل والأمر كما رتبناه والله اعلم

❦ **باب** مَا جَاءَ فِي الْقِسَامَةِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ قَالَ يَحْيَى وَحَسِبْتُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّهُمَا قَالَا خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ ابْنُ زَيْدٍ وَمُحْيِصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْدٍ حَتَّى إِذَا كَانَا بِبَحْيِرٍ تَفَرَّقَا فِي بَعْضِ مَاهُنَاكَ ثُمَّ أَنَّ مُحْيِصَةَ وَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ قَتِيلًا قَدْ قُتِلَ فَدَفَنَهُ ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ وَحُويصة بْنُ مَسْعُودٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ وَكَانَ أَصْغَرُ الْقَوْمِ ذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ قَبْلَ صَاحِبِيهِ

باب القسامة

ذكر حديث سهل بن أبي حشمة وحويصة ومحيصة المشهور فيه من الأحكام ثلاثة عشر مسألة (الأولى) أن الحكم بالقسامة واجب كذلك كان السلف عليه حتى جاء ابن عليه فقال لا يحكم بها لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحكم بها وإنما كان عرضا بها عرضه فلم ينفذ فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده وهذا جهالة بمقاصد الشريعة فإن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقول إلا حقا ولا يفرض إلا حقا ولا يحكم إلا بحق (الثانية) قد بين في هذا الحديث جواز النيابة عن الحاضر في الخصومة للكلام عن عبد الرحمن وهو صاحب الدم وأشار النبي صلى الله عليه وسلم بكلام الأبرار يعلم الناس حق السن وما يجب من التقديم (الثالثة) التبدية بالمدعى أيان القسامة وهو خلاف دعاوى الشريعة كلها وأبو حنيفة أجراه على القاعدة وهو قوله البينة على المدعى واليمين على من أنكر إلا في القسامة وفي ذلك حكمة وذلك أن القتل إنما يكون غفلة

قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَبِرَ لِلْكَبِيرِ فَصَتَ وَتَكَلَّمَ
صَاحِبَاهُ ثُمَّ تَكَلَّمَ مَعَهُمَا فَذَكَرُوا لِلرَّسُولِ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقْتُلَ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ فَقَالَ لَهُمْ اتَّخَفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا فَتَسْتَحِقُّونَ صَاحِبَكُمْ
أَوْ قَاتِلَكُمْ قَالُوا وَكَيْفَ نَحْلِفُ وَلَمْ نَشْهَدْ قَالَ فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا
قَالُوا وَكَيْفَ تَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى عَقْلَهُ . حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ
ابْنُ هُرُونَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي

وعلى شره فبدى فيه بأيمان المدعى لاستحقاق القتل الرادع التعدي والصابان
للدماء والحاقن لها ولذلك قلنا وهي الرابعة أن القسامة توجب القود لقوله في
الحديث تحلفون وتستحقون صاحبكم وفي رواية دم صاحبكم وفي رواية تحلفون
على رجل منهم فيدفع اليكم برمته وهذا يوجب وهي (الخامسة) أن يكون خيار
التعيين من الجماعة اذا وقعت عليها بالقتل التهمة للمدعى ويقتضى وهي (السادسة)
ان لا يقتل بالقسامة الا واحد لانهم ادعوا على اليهود فقال النبي صلى الله عليه
وسلم تحلفون على رجل منهم يدفع اليكم برمته وهذا نص (السابعة) أنه ذكر
صفة الحكم بين المسلمين واليهود كما هو في حق المسلمين بينهم فصار أصلا في
ان حكم الواقع بين الكفار والمسلمين جار على حكم الاسلام فان وقع بين الكفار
خاصة وهي (الثامنة) اختلف العلماء فقال الشافعي يحكم فيهم بحكم الاسلام وظن
قوم من أصحابنا انه يحكم فيهم بحكم الكفار وهذا غلط بين وهما بين في مسألة
رجم اليهودي فلينظر هنا لك (التاسعة) روى أبو داود وغيره ان النبي صلى

حُثْمَةٌ وَرَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ نَحْوُ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَاهُ * قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا
 حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْقِسَامَةِ
 وَقَدْ رَأَى بَعْضُ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ الْقَوْدَ بِالْقِسَامَةِ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ
 أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْقِسَامَةَ لَا تُوجِبُ الْقَوْدَ وَأَنَّهَا تُوجِبُ الدِّيَةَ
 آخِرُ أَبْوَابِ الدِّيَاتِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

الله عليه وسلم بدأ باليهود فقال يحلف خمسون منكم وهذا ضعيف لا يلتفت
 اليه (العاشرة) يجوز لولى الدم أن يحلف على القسامة وإن كان غائبا إذا
 ادعى أن له في ذلك طريقا وإن لم تقو حتى إذا تحقق عدم العلم عنده ترك
 اليمين لقول الولاة في يمين القسامة كيف نحلف ولم نشهد وفي رواية نحلف على
 الغيب (الحادية عشرة) في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لولاة الدم
 أما أن يدوا صاحبكم يعنى اليهودى وأما أن يؤذن بحرب وهذا يدل على أن اليمين
 يستحق بها الدية قلنا إنما رجع النبي صلى الله عليه وسلم إلى الدية تسكيناً للحال
 لتدفعها اليهود فتزول الفتنة ثم وداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده
 مراعاة لحفظ العهد الذى كان بينه وبين اليهود (الثانية عشر) أدى النبي صلى
 الله عليه وسلم الدية من الصدقة لأنهم كانوا محاييج (الثالثة عشر) أعطاهم بغير
 تقدير وفيه رد على الشافعى في قوله أن الصدقات تقسم على التسوية وإذا
 لم تكن التسوية في الصدقة واجبة على آحاد الأصناف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابواب الحدود

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

❦ **باب** مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ . **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشِبَّ وَعَنِ الْمَعْتُوهِ حَتَّى يَعْقِلَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ ❦ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ حَدِيثٌ

ابواب الحدود

ذكر حديث رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يشب وعن المعتوه حتى يفيق وروى وعن الصبي حتى يحتلم وقد روى عن ابن عباس عن علي موقوفا قوله وقد أدرك الحسن عليا مسنأ لكن لم نعلم له سماعا منه وقد روى عن الترمذي حدثنا محمد بن المشي حدثنا عبد العزيز بن عبد الصمد حدثنا عطاء بن السائب عن أبي ظبيان أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى بامرأة قد زنت معها ولدها فأمر بها أن ترحم فمر علي بن أبي طالب رضي الله عنه بها فأرسلها وقال هذه مبتلاة بني فلان قال لقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى

حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عَلِيٍّ عَنِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ وَعَنِ الْغُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ وَلَا نَعْرِفُ
لِلْحَسَنِ سَمَاءًا مِنْ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَطَاءِ
ابْنِ السَّائِبِ عَنْ أَبِي ظِيَّانَ عَنْ عَلِيٍّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ وَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي ظِيَّانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا وَلَمْ يَرْفَعْهُ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
قَالَ أَبُو عَيْسَى قَدْ كَانَ الْحَسَنُ فِي زَمَانٍ عَلِيٍّ وَقَدْ أَدْرَكَهُ وَلَكِنَّا لَا نَعْرِفُ
لَهُ سَمَاءًا مِنْهُ وَأَبُو ظِيَّانَ اسْمُهُ حَصِينُ بْنُ جَنْدَبٍ

يعقل وعن الصبي حتى يكبر فهذه مبتلاة بنى فلان فما يدريك لعلها أتاها أحد
وهي لا تعقل وروى النسائي حدثنا يعقوب بن ابراهيم الدورقي حدثنا عبد
الرحمن بن مهدي حدثنا حماد بن سلمة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن
عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى
يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل ويفيق وهذا صحيح
من غير كلام قال أبو عيسى حديث حسن غريب

الاحكام

في ستة عشر مسألة (الاولى) حضرت في جامع الخليفة بنهر معلى وقد
حضر به الخطيب أبى أبو المطهر حامد بن رجاء المعادنى الأصهبانى حاجا في
مجلس أبى سعيد المحدثى أحد أئمة أصحاب أحمد فسأل عن العادة بعد صلاة

الجمعة عن اسلام الصبي القاها طالب من الحلقة فأفتى أبو سعيد بأنه لا يصح
فسئل عن الدليل فقال لأنه غير مكلف فلا يصح اسلام غير البالغ فقال له الخطيب
ابو المطهر قولك غير مكلف ان أردت به ارتفاع المؤاخذة فصحيح وان أردت
ارتفاع قلم الثواب لم نسلم فانه تكتب له الطاعة ولا تكتب عليه السيئات ولقد
قال صلى الله عليه وسلم للسائل ألهذا حج قال نعم ولك أجر وقال مروهم بالصلاة
لسبع واضر بوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع واذا كان قلم الثواب
يجرى له فأجل أنواع الكلام كلمة الاسلام فكيف يقال انها تقع منه لغوا
وتقع صلاته وحيثه مقيدا بهما في نيل الثواب (الثانية) قال الشافعي لا يصح
اسلام الصبي وتصح صلاته وتجزي عن الفرض اذا بلغ في أثناء الوقت فكيف
يجزي نفل الصلاة عن فرضها ولا يعتد باسلام غير واجب فان قيل ان الاسلام
لم يشرع نفلا والصلاة شرع منها فرض ونفل وكذلك سائر المبادات قلنا هذا
لا ينفع وينتقض عليكم تجديد الاسلام فانه نفل مشروع (الثالثة) اذا قلنا
أن اسلامه يصح فاختلف الناس في رده هل يحكم بصحتها أم لا وقد روى عن
علمائنا أنه ينظر به الى البلوغ فان قام على رده قتل وهو قول أبي حنيفة وقال
بعض علمائنا لا تعتبر تلك الردة ولا ذلك الاسلام والمسألة في كتب الخلاف
محكمة لأنها طويلة (الرابعة) قال علماءنا قدر روى عن مالك أن المراهق يعتبر
طلاقه ويقام عليه الحد فعلى هذا يعتبر اسلامه ورده وتحقيقه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال حتى يحتلم فعلى هذا لا كلام وقال حتى يشب أو حتى يكبر
على ما قدمناه من اختلاف الروايات وذلك يحتمل التمييز المحقق فراعى حينئذ
المراهقة ومن هنا نشأ الخلاف والصحيح اعتبار البلوغ فانها العلامة المنبئة
المحققة (الخامسة) اختلف الناس في تصرفات الصبي فقال مالك وأبو حنيفة
هي صحيحة وقال الشافعي هي باطلة ونسكت المسألة أن الشافعي راعى التكليف
وراعينا نحن التمييز وموضع الخلاف اذا أذن له وليه والمعول فيه على قول الله
تعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح والبلوغ انما تكون بالاذن في التصرف

باب مَا جَاءَ فِي دَرَةِ الْخُدُودِ . **حَدَّثَنَا** عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسَدِ
 أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رِيعَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ الدَّمَشَقِيُّ
 عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 ادْرَأُوا الْخُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنْ كَانَ لَهُ مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ فَإِنَّ
 الْأَمَامَ أَنْ يَخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ . **حَدَّثَنَا** هَنَادٌ
 حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ رِيعَةَ وَلَمْ يَرْفَعَهُ قَالَ

وتكون الآية خاصة للحديث (السادسة) قال أبو عيسى عن عائشة موقوفا
 وهو أصح ومرفوعا ادْرَأُوا الْخُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنْ كَانَ لَهُ
 مَخْرَجٌ فَخَلُّوا سَبِيلَهُ وَأَنْمَا يَكُونُ دَرَةُ الْخُدُودِ مَا يَجِبُ وَتَسْتَقِرُّ شَرْطُهُ
 وَأَنْمَا مَعْنَى ادْرَأُوا وَاجُوبَهُ أَيْ انْظُرُوا فِيمَا يَمْنَعُ مِنْ وَجُوبِهِ وَقَدْ رَوَى ادْرَأُوا
 الْخُدُودَ بِالشَّهَادَاتِ وَلَمْ يَصْحَ (السابعة) مَنْ أَطْلَعَ عَلَى رَجُلٍ فِي فِعْلٍ يَوْجِبُ الْخُدُودَ
 اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَسْتَرْ عَلَيْهِ وَلَا يَفْضَحَهُ ابْقَاءً عَلَى الْفَاعِلِ وَعَلَى الْقَائِلِ أَمَّا الْفَاعِلُ
 فَلَعَلَّهُ إِذَا وَعَظَهُ لَمْ يَزِدْ وَلَا تَشِيعَ عَلَيْهِ الْفَاحِشَةُ وَأَمَّا الْقَائِلُ فَعَلَى نَفْسِهِ نَفِي
 لِأَنَّهُ إِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ الْخُدُودُ إِنْ كَانَ قَدْ فَا وَالْأَدَبُ إِنْ كَانَ مِنْ سَائِرِ
 الْمَعَاصِي (الثامنة) هَذَا إِنْ لَمْ يَجَاهِرْ فَإِنْ جَاهَرَ أَوْ اسْتَتَرَ مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (التاسعة) مَنْ السَّعَى فِي دَرَةِ الْخُدُودِ وَاجُوبَهُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمَاعِزٍ حَقَّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ قَالَ وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي ذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ أَبُو
 عِيْسَى حَسَنٌ وَكَذَلِكَ لِلْحَاكِمِ الْأَعْرَاضُ عَنِ الَّذِي يَقْرَعُهُ بِالزُّنَى كَمَا أَعْرَضَ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيِّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَأَمْرٌ بِهِ
 بِالرَّابِعَةِ فَرَجَمَ فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةَ فَرَفَقَقْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ
عَائِشَةَ لَا تَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ رِبِيعَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ
الدِّمَشْقِيِّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَرَوَاهُ وَكَيْعٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ نَحْوَهُ وَلَمْ يَرْفَعْهُ وَرَوَايَةٌ وَكَيْعٌ أَصَحُّ وَقَدْ
رَوَى نَحْوَ هَذَا عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُمْ
قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ وَيَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ الدِّمَشْقِيُّ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ وَيَزِيدُ بْنُ
أَبِي زِيَادٍ الْكُوفِيُّ أَثْبَتُ مِنْ هَذَا وَأَقْدَمُ

* **بَابُ مَا جَاءَ فِي السِّتْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ .** حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا
أَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ
عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الْآخِرَةِ وَمَنْ سَتَرَ عَلَى مُسْلِمٍ سِتْرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا
وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ قَالَ وَفِي الْبَابِ

هَلَا تَرَكَتُمُوهُ وَقَالَ لَهُ خَيْرٌ أَوْ لَمْ يَصِلْ عَلَيْهِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَنَعَمْ لَقَدْ سَأَلَهُ أَبُوكَ
جَنُونَ هَلْ أَمَنْتَ فَقَالَ نَعَمْ ^(١) قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ يَرْجَمُ بِالْقِرَارِ مَرَّةً وَقَدْ رَوَى
الدَّارِقُطِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِسَارِقٍ فَقَالَ لَهُ مَا أَخَالَكَ سَرَقْتَ
وَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَذَكَرَ عُلَمَاؤُنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا رَدَّدَ مَا عَنِ الشُّبْهَةِ

عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَابْنِ عَمْرٍ * قَالَ أَبُو عَيْنِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَكَذَا
رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ رِوَايَةِ أَبِي عَوَانَةَ وَرَوَى اسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ
الْأَعْمَشِ قَالَ حَدَّثْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَكَانَ هَذَا أَصَحَّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَمِيدُ

أَبْنُ اسْبَاطٍ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْحَدِيثِ

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَسْلِمُهُ
وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً
فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ * قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ

* **بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّلْقِينِ فِي الْحَدِّ** . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو

التي داخلته في أمره ألا ترى إلى قول الجهنمية له أتريد أن تدني فأرددت ما عزا ولولا
الشبهة قال مباحا زائدا على ما تقدم والذي عندي أن رجوع الزاني جائز صحيح
يسقط عنه الحد بعد الإقرار الصريح ألا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم
هلا تركتموه وبه قال الشافعي وأحمد قال مالك إن رجع إلى شيء له وجه قبل منه وهذا

عَوَانَةَ عَنْ سَمَاقِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكٍ أَحَقُّ مَا بَلَغَنِي عَنْكَ قَالَ
وَمَا بَلَغَكَ عَنِّي قَالَ بَلَغَنِي أَنَّكَ وَقَعْتَ عَلَى جَارِيَةٍ آلِ فُلَانٍ قَالَ نَعَمْ فَشَهِدَ
أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ فَأَمَرَ بِهِ فُرْجِمَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ
* قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا
الْحَدِيثَ عَنْ سَمَاقِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مُرْسَلًا وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

* **بَابُ** مَا جَاءَ فِي دَرِّهِ الْحَدُّ عَنِ الْمُعْتَرِفِ إِذَا رَجَعَ

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو حَدَّثَنَا
أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ جَاءَ مَا عَزَّ الْأَسْلَمِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّهُ قَدْ زَنَى فَأَعْرَضَ عَنْهُ ثُمَّ جَاءَ مِنْ شِقِّهِ الْآخِرِ فَقَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ قَدْ زَنَى فَأَعْرَضَ عَنْهُ ثُمَّ جَاءَ مِنْ شِقِّهِ الْآخِرِ فَقَالَ

وجهه ولكن مطلق الحديث يقتضي ان مجرد الرجوع كاف في الاسقاط (حديث)
زيد بن خالد في العسف حديث حسن صحيح فيه مسائل (الاولى)
قوله للنبي صلى الله عليه وسلم اقض بيننا بكتاب الله كلام صحيح جائز وان كان
لا يظن أنه يقضى بغيره كما قال تعالى وقل رب احكم بالحق وحكمه كله لا يكون

يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّهُ قَدْ زَنَى فَأَمَرَهُ فِي الرَّابِعَةِ فَأُخْرِجَ إِلَى الْحَرَّةِ فَرَجِمَ
بِالْحِجَارَةِ فَلَمَّا وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ فَرَّ يَشْتَدُّ حَتَّى مَرَّ بِرَجُلٍ مَعَهُ لَحْيٌ
جَمَلٌ فَضَرَبَهُ بِهِ وَضَرَبَهُ النَّاسُ حَتَّى مَاتَ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ فَرَّ حِينَ وَجَدَ مَسَّ الْحِجَارَةِ وَمَسَّ الْمَوْتَ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلَّا تَرَكْتُمُوهُ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ
حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ
الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
نَحْوَ هَذَا . حَدَّثَنَا ابْنُ الْحَسَنِ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنَا نَا مَعْمَرُ
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَجُلًا
مِنْ أَهْلِ أَهْلِ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْتَرَفَ بِالزَّانَا فَأَعْرَضَ عَنْهُ ثُمَّ
أَعْتَرَفَ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُكَ جُنُونٌ قَالَ لَا قَالَ أَحْصَنْتَ قَالَ نَعَمْ قَالَ فَأَمَرَهُ بِفَرْجِهِ
بِالْمِصْلِ فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ فَرَّ فَأُذِرَكَ فَرَجِمَ حَتَّى مَاتَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرًا وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُعْتَرِفَ

بِالزَّنا إِذَا أَقْرَعَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ
وَأَسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا أَقْرَعَ عَلَى نَفْسِهِ مَرَّةً أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحُدُّ وَهُوَ
قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَحُجَّةٌ مِنْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ حَدِيثُ أَبِي
هَرِيرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَقَالَ أَحَدُهُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي زَنَى بِامْرَأَةٍ هَذَا الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ
وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَغْدِ يَا أَنِيسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ
فَارْجُمَهَا وَلَمْ يَقُلْ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ

باب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ يَشْفَعَ فِي الْحُدُودِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ
حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ قُرَيْشًا أَهْمَهُمْ شَأْنُ
الْمَرْأَةِ الْخَزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا مَنْ يَكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَقَالُوا مَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حَبِيبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ
مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ فَقَالَ إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ
كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ
الْحُدَّ وَأَيُّمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا قَالَ وَفِي الْبَابِ

عَنْ مَسْعُودِ بْنِ الْعَجْمَاءِ وَأَبْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ
 حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَيُقَالُ مَسْعُودُ بْنُ الْأَعْجَمِ وَلَهُ هَذَا الْحَدِيثُ

باب ماجاء في تحقيق الرجم . حدثنا أحمد بن منيع حدثنا

اسحق بن يوسف الأزرق عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب
 عن عمر بن الخطاب قال رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجم
 أبو بكر ورجمت ولولا أني أكره أن أزيد في كتاب الله لكتبته في
 المصحف فاني قد خشيت أن تجيء أقوام فلا يجدونه في كتاب الله
 فيكفروا به قال وفي الباب عن علي * قال أبو عيسى حديث عمر حديث

حسن صحيح وروى من غير وجه عن عمر . حدثنا سلمة بن شبيب

واسحق بن منصور والحسن بن علي الخلال وغير واحد قالوا حدثنا عبد الرزاق

عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس

عن عمر بن الخطاب قال إن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق

وأنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرجم فرجم رسول الله

صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده واني خائف أن يطول بالناس زمان

فيقول قائل لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله

أَلَا وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ حَبْلٌ
أَوْ اعْتِرَافٌ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

باب ما جاء في الرجم على الثيب . حدثنا نصر بن علي وغيره
واحد حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن
عتبة سمعه من أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل أنهم كانوا عند النبي صلى
الله عليه وسلم فأتاه رجلان يختصمان فقام إليهما أحدهما وقال أنشدك الله
يا رسول الله لما قضيت بيننا بكتاب الله فقال خصمه وكان أفقه منه
أجل يا رسول الله أقض بيننا بكتاب الله وأئذن لي فأتكلم إن ابني كان
عسيفاً على هذا فزنا بامرأته فأخبروني أن علي ابني الرجم فقديت منه
بمائة شاة وخادم ثم لقيت ناساً من أهل العلم فزعموا أن علي ابني جلد

إلا كذلك ولكن من طلب الشيء بصفته فقد أصاب في قصده (الثانية)
قوله وأئذن لي أن أتكلم هو أدب السائل وحق السؤال (الثالثة) قوله
ض بيننا بكتاب الله يريد بحكم الله الذي ألزمه وشرعه وهو قوله كتاب الله
عليكم وكتب ربكم على نفسه الرحمة وزعم بعضهم أنه أراد بالقرآن وتكلف
في أن الرجم كان منزلاً في كتاب الله وهذا القول من التأول لا يصح وإنما
أراد بكتاب الله ما قدمنا إذ ليس كل ما جرى من النبي في هذه القصة من الحكم

مِائَةً وَتَعْرِيبَ عَامٍ وَأَمَّا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمِائَةَ شَاةً وَالْخَادِمَ رَدَّ عَلَيْكَ وَعَلَى ابْنِكَ جُلْدُ مِائَةٍ وَتَعْرِيبُ عَامٍ وَأَعْدُ يَا نَائِسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجُمُهَا فَغَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ فَرَجُمُهَا . **حَدَّثَنَا اسْحَقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ .** **حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِإِسْنَادِهِ**

في كتاب الله (الرابعة) قوله فزني بامرأته لم يجعله قذفا فأمره باتيانها لما كان في طريق المجاهلة لقائه كانت فيها بين الزاني والزوجة (الخامسة) قوله فأخبروني أن علي ابني الرجم وهذا يدل على أن الرجم كان عندهم حكما ثابتا ولكنهم لم يكونوا يعلمون كيفية وجوبه على التفصيل وقد كان الرجم في كتاب الله ملفوظا به ثم نسخ لفظه فثبت حكمه محفوظا منه (السادسة) قوله ثم لقيت ناسا من أهل العلم فأخبروني علي ابني جلد مائة وتعريب عام ظن بعضهم أن هذا كان من طريق من نصب للفتوى وإنما كان ذلك على طريق الأخبار من عالم مفت ومحل الخبر في الشرع وحكم بين عمالا يحتاج إلى نظر (السابعة) أن الخصمين أيان كان أمرهم شوري فتراجعوا جرى بينهم من القول والفعل ما تقدم فلما ردوا الأمر إلى أصله وطلبوه عند مستحقه فبين لهم الحق فقال أما غنمك وجاريتك فرد عليك وكل أمر ليس على أمر الله ولا بكتاب الله فهو رد على الإطلاق عند جماعة منهم الشافعي وبشرط عدم القبض والقوت بالتغيير في الذوات أو في القيم عند مالك

نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ بِمَعْنَاهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ وَعِبَادَةَ بْنِ
الصَّامِتِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَهَزَالٍ
وَبُرَيْدَةَ وَسَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ وَأَبِي بَرْزَةَ وَعُمَرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ

❦ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
وَهَكَذَا رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَمَعْمَرٌ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ
اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَوْا بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ

بتفصيل طويل أوثق شغفا لم يتحصل لمتقدم علمائنا ولا لمتأخر وتحقيق
مذهب مالك أن كل أمر بين كالأرباب المحض أو ما كان خلاف النص فانه يردأبدا
بكل حال وما كان من طريق الاجتهاد فقيهه تراعى تلك الشروط هذا الباب
مذهبه وصريحه الذي تلفظ به ودرسه عمره كله وقد بيناه في مسائل الخلاف
وقوله وهي (الثامنة) وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام وقد ثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم من طرق وأنكره أبو حنيفة لأنه زيادة على كتاب الله
والزيادة عنده على النص نسخ ولا يكون بخبر الواحد وقد بينا فساد ذلك في
الأصول وذكرنا مناقضته في مسائل الخلاف وكتاب الأحكام عندنا وهي
(التاسعة) إنما يختص التغريب بالذكور الأحرار خلافا للشافعي الذي يجزئه
على العموم في أحد قوليّه وذلك أن المقصود من التغريب النكاح وفي فعله
بالمرأة تعريضا لها في الغربة في أشد ما وقعت فيه في وطئها أو في مثله وهذا
تخصيص العموم بالقياس الميسر وهو قياس المصلحة وأما امتناع تغريب العبد

إِذَا زَنَتِ الْأَمَةُ فَاجْلِدُوهَا فَإِنْ زَنَتْ فِي الرَّابِعَةِ فَيُعَوَّهَا وَلَوْ بَضْفِيرٍ وَرَوَى
سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ
خَالِدٍ وَشَبْلٍ قَالُوا كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا رَوَى ابْنُ
عَيْنَةَ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشَبْلٍ وَحَدِيثُ ابْنِ
عَيْنَةَ وَهُمْ فِيهِ سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ أَدْخَلَ حَدِيثًا فِي حَدِيثِ وَالصَّحِيحُ
مَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيُّ وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ
عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى

فَلَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ الْخ
وَفِي الرَّابِعَةِ فَلْيُعَوَّهَا وَلَوْ بَضْفِيرٍ وَلَمْ يَذْكُرْ تَغْرِيبًا (العاشر) قوله واغدي يا أنيس
نص في توكيل الحاكم على إقامة الحدود والنظر فيها بالواجب كما كان يقيم
القاضي الحد (الحادية عشر) قوله فإن اعترفت ولم يعد لها اعترافا فابدل على
أن مطلق الأمر يكفى في إقامة الحد وهو الحق (الثانية عشر) انه لم يسأل عن
العسيف هل أحسن أم لا ينقل اليه عنه انه لم يجب عليه الرجم لأجل عدم
النكاح فحمل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك على ظاهر السؤال وقدم فيه النظر
فتلك الأقوال ولم يقم الحد على الابن ولا أمر به ولا شك الا أنه قد كان نفذ
أو ينفذ لاتفاقهم عليهم وكلامهم فيه وأما المرأة فلم يجر لها ذكر بأمر النبي صلى
الله عليه وسلم بالنظر في أمرها (الثالثة عشرة) لم يذكُر مع الرجم وقد كان
ثبت في قوله قد جعل الله لها سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام
والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ثم نسخه فعله فان كل من رجم أو

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا زَنَتِ الْأَمَةُ فَاجْلِدُوهَا وَالزَّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ
 شَيْبِلِ بْنِ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْأَوْسِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ إِذَا زَنَتِ الْأَمَةُ وَهَذَا الصَّحِيحُ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَشَيْبِلُ بْنُ خَالِدٍ لَمْ
 يَذْكُرِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّمَا رَوَى شَيْبِلُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ
 الْأَوْسِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا الصَّحِيحُ وَحَدِيثُ ابْنِ عَيْنَةَ
 غَيْرُ مُحْفُوظٍ وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ شَيْبِلُ بْنُ حَامِدٍ وَهُوَ خَطَا أَنَّمَا هُوَ شَيْبِلُ
 ابْنُ خَالِدٍ وَيُقَالُ أَيْضًا شَيْبِلُ بْنُ حَلِيدٍ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ
 مَنْصُورِ بْنِ زَادَانَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ

أَمْرِ بَرَجَمِهِ لَمْ يَجِدْهُ وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي الْمَسَائِلِ وَالْأَحْكَامِ أَمَّا أَنْ عَلِيًّا جُلِدَ وَرَجِمَ
 وَفَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَى وَأَحْكَمَ وَهَنَّاكَ قَوْلُ ثَالِثٍ بَاطِلٌ لَا يَحِلُّ ذِكْرُهُ
 (الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ) الْإِحْصَانُ وَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ (الخَامِسَةُ عَشْرَةَ) قَوْلُهُ
 وَاعْدُ يَا أُنَيْسُ تَعْلَقُ بِهِ بَعْضُهُمْ فِي اكْتِفَاءِ الْقَاضِي بِوَاحِدٍ فِيمَا يُرْسَلُ فِي تَعْرِيفِهِ
 بِهِ وَالشَّهَادَةِ عِنْدَهُ لِمَا يُطَالَعُ مِنْهُ وَلَيْسَ ذَلِكَ حُجَّةً لِأَنْ أُنَيْسًا بَعَثَ حَاكِمًا لِشَاهِدًا
 وَهَذَا بَيْنَ اللَّهِ أَعْلَمُ (السَّادِسَةُ عَشْرَةَ) لِاشْفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ إِذَا بَلَغَتْ الْإِمَامُ
 وَقَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ تَجُوزُ فِيهَا الشَّفَاعَةُ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ السُّتْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ وَقَدْ رَوَى
 الدَّارِقُطْنِيُّ عَنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهْصَفَوَانِ أَفَلَا كَانَ هَذَا
 قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ أَشْفَعُوا مَالِي يَصِلُ إِلَى الْوَالِي فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْوَالِي بِعَفَاءٍ فَلَا عَنِي
 اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ أَمَرَ بِقَطْعِهِ مِنَ الْمَفْصَلِ وَخَرَجَ عَنِ الزُّبَيْرِ مِثْلَهُ فِي اللَّغْزِ وَقَدْ قَالَ

الصَّامِتَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خُذُوا عَنِّي فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ
لَهُنَّ سَبِيلًا الثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ ثُمَّ الرَّجْمُ وَالْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ
وَنَقِيُّ سَنَةٍ * قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا
عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ
أَبِي طَالِبٍ وَابْنُ كَعْبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُمْ قَالُوا الثَّيْبُ يُجْلَدُ
وَيُرْجَمُ وَالْيَ هَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ اسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ
الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَغَيْرُهُمَا
الثَّيْبُ أَمَّا عَلَيْهِ الرَّجْمُ وَلَا يُجْلَدُ وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

النبي صل الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لأسامة في شأن المرأة المخزومية
أتشفع في حد من حدود الله وقد رأى الأوزاعي الشفاعة فيها واحمد
وقال مالك يشفع فيمن لم يشتهر وهذا الحديث كله ما لم يبلغ الامام وقول مالك
هو الصحيح لأن من كثرت ضرورته تعينت عقوبته وتركه اعانة له عليها

باب اقامة الحد على الاماء (١)

ذكر حديث ابى هريرة اذا زنت أمة احدكم فليجلدها ثلاثا وذكر حديث علي
في الأمة النفساء حسنان صحيحان (الاحكام) في ست مسائل (الأولى)
اختلف العلماء في اقامة الشهادة في الحدود على الارقاء فقال ابو حنيفة لا يجوز
لأنه من ولاية الامام فلا يكون ذلك له وذهل عن قوله اذا زنت أمة أحدكم

(١) هذا الباب وهو هنا كترتيب نسخة الشارح سيأتى هذا الباب في المتن قريبا

مَثَلُ هَذَا فِي غَيْرِ حَدِيثٍ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ أَمَرَ بِالرَّجْمِ وَلَمْ يَأْمُرْ أَنْ
يُجْلَدَ قَبْلَ أَنْ يُرْجَمَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ
سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَاحْمَدَ

• **بَابُ تَرْبُصِ الرَّجْمِ بِالْحُبْلَى حَتَّى تَضَعَ . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ**
ابْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي
قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ اعْتَرَفَتْ
عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالزَّنا فَقَالَتْ أَنِّي حُبْلَى فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِيَهَا فَقَالَ أَحْسِنِ إِلَيْهَا فَإِذَا وَضَعَتْ حَمْلَهَا فَأَخْبِرْنِي فَفَعَلَ فَأَمَرَ

فليجلدها أكد وعن قوله وأقيم الحدود على ما ملكت إيمانكم الذي رواه أبو
عيسى أيضا وهي موعبة في مسائل الخلاف (الثانية) قوله فليبيعها يعني وليبين
وانما أنشأ بيعها لأنها عند تبديل المحل أن تبدل الحال فلا صحة وللجوار تأثير
في الطاعة والمعصية (الثالثة) قوله ولو بحبل من شعر المقصود به سرعة البيع
وانفاذه باول ثمن ولا ينتظر به ما يرضيه من القيمة (الرابعة) قوله فليجلدها
ثلاثا بكتاب الله يعني بحكم الله وهو أن يثبت الزنى بالاقرار أو بالشهود ولا
يأخذها بعلمه (الخامسة) من أحصن منهن ومن لم تحصن يعني من كانت منهن
ذات زوج ومن لم تكن قال مالك إذا كان لها زوج لم يحدها إلا الإمام لقول
النبي صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمة أحدكم ولم تحصن فشرط عدم الإحصان
وهذا الحديث المفسر المفصل يقضى على المطلق أن شاء الله وقد قالوا إنما

بِهَا فَشُدَّتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا ثُمَّ أَمَرَ بِرَجْمِهَا فَرَجِمَتْ ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا فَقَالَ لَهُ عُمَرُ
 ابْنُ الْخَطَّابِ يَا رَسُولَ اللَّهِ رَجِمْتَهَا ثُمَّ تَصَلَّى عَلَيْهَا فَقَالَ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً
 لَوْ قَسَمْتُ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسَّعْتَهُمْ وَهَلْ وَجَدْتَ شَيْئًا أَفْضَلَ
 مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

قال ذلك مالك لأجل أن حق الزوج تعلق بالفرج في حفظه عن النسب
 الباطل وعن الماء الفاسد وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أصح وأولى أن يتبع
 (السادسة) قول علي حين أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمته فخشي أن جلدها
 فتركها أحسنت بيانا لتأخير الحدود عن المرضى يخرج إلى القتل فيكون تعديا
 في الحدود وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خروجه ابوداود أن رجلا أضنى
 يعني أصابه الضنى وهو ضعف المرض أو نكسه وهو يرجع إلى معنى واحد
 دخلت عليه جارية فهش إليها فأمر النبي صلى الله عليه وسلم مائة مائة شمراخ
 بها ضربة واحدة وقد قال فلتتخفف الضربة على المرض^(١) الشافعي وروى عن
 مالك وبيناه في كتاب الأحكام وقيل ينتظر به الصحة ولا خلاف في الحبلى
 وهى المذكورة في الحديث الصحيح من رواية يحيى بن أبى بكر عن أبى كثير
 عن أبى قلابه عبد الله بن زيد عن أبى المهلب عن عمران بن حصين فى الجهنية
 وهو حديث مشهور يرويه الأئمة ومجموع فوائده فى مسائل (الاولى) قد
 ذكرنا عدد من رجم فى الكتاب الكبير ومنهم هذه الجهنية والغامدية
 (الثانية) لا خلاف فى أن الحبلى لا ترحم كما أنه لا خلاف فى أن المريض لا يحد
 أما الحبلى فعلى كل حال وأما المريض فمع الخوف عليه (الثالثة) روى أنها
 لما وضعت رجمت وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها أن ترجع

حتى تفتطم ولدها فجاءت به وفي يده كسرة فأمر بها فرجمت وقال ان رواية بشر بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة عن ابيه وعنده منا كبير ويحتمل أن تكونا امرأتين احدهما وجد لولدها كفيل وقبلها والاخرى لم يوجد لولدها كفيل أو لم يقبل فوجب امهاها حتى يستغنى عنها لئلا يهلك بهلا كما ويكون الحديث محمولا على حالتين ويرتفع الخلاف ضرورة وأحمد بن حنبل يرى أن تترك حتى تفتطم من غير تفصيل وفيه ترك للحديث الثاني ونحن جمعنا بينهما (الرابعة) قوله فشكت عليها ثيابها أى شدت لئلا تنكشف اذا ضربت عند احساس الألم (الخامسة) قال في حديث بشر فأمر بها فحفر لها حفرة وفي الحفر ثلاثة أقوال (الأول) أنه يحفر للرجل والمرأة قاله قتادة (الثاني) يحفر للمرأة دون الرجل قاله أبو يوسف وأبو ثور والشافعي ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما أمر بالحفر حين رأى أن المرجوم يفر فأمر بالحفر له ليكون أحفظ لأمره وأمكن لاقامة الحد عليه كما يحبس المقتول (الثالثة) لما لم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بسجن أحد من هؤلاء قيل فيه لما لم يكن بالمدينة سجن حينئذ وانما كان يسجن لأن الرجوع مقبول فأى فائدة في السجن مع جواز الرجوع مطلقا والله أعلم (السادسة) قال في حديث الجهنمية ههنا انه صلى عليها فقال له عمر رجمتها وتصلى عليها فقيل له قد تابت توبة لو قسمت على سبعين من أهل المدينة لو سعتهم وهل وجدت شيئا أفضل من أن جادت بنفسها قال وفي حديث ماعز ولم يصل عليه وقد روى عن بعض الصالحين أنه لا يصل على مرجوم وقد رجم النبي صلى الله عليه وسلم ماعزا ولم يصل عليه ولا نهى عن الصلاة عليه وترك الصلاة عليه كانت (المسألة السابعة) وهى أن الامام لا يصل على من قتل في حد ويكون مخصوصا من قوله وصل عليهم على أحد القولين كما قال علماءنا خلافا للشافعي واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم (١) قلنا قد بين العلة لعمر بقوله انها تابت ولا نعلم نحن حال

• **باب** مَا جَاءَ فِي رَجْمِ أَهْلِ الْكِتَابِ . حَدَّثَنَا اسْحَقُ بْنُ
مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ
عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً
• قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ
عُمَرَ وَالْبَرَاءِ وَجَابِرِ وَابْنِ أَبِي أَوْفَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِثِ ابْنِ جُرْءٍ وَابْنِ

المخصوص في التوبة فبقينا على أصل الترك (الثامنة) هذه الجهنمية جاءت الى
النبي صلى الله عليه وسلم حبلى واعترفت بالزنى فلو ظفر بامرأة حبلى ما يكون حكمها
قلنا ان لم يعلم لها زوج ولا سيد ولا تكون عريية فانها تحل الا ان ثبت أنها
ذات زوج أو سيد أو استكرهت أو صرحت قبل ظهور الحمل بغصب وقال
ابو حنيفة والشافعي لا تحل بحال الا أن يثبت الزنى والأصل في ذلك قول
عمر الرجم حق في كتاب الله على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا
قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف

باب رجم أهل الكتاب

ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديا ويهودية وفي الحديث قصة صحيحة
حسن (الاسناد) القصة التي أشار اليها أبو عيسى صحيحة خرجها الأئمة جاء
اليهود الى النبي صلى الله عليه وسلم برجل منهم وامرأة قد زنيا فقال لهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة فان فيها شأن الرجم قال بعضهم ويجلدون

عَبَّاسٌ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا إِذَا اخْتَصَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ
وَتَرَافَعُوا إِلَى حُكَّامِ الْمُسْلِمِينَ حَكَمُوا بَيْنَهُمْ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَبِأَحْكَامِ
الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَقَامُ عَلَيْهِمُ الْحُدُ فِي الرِّزَا
وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ

باب ما جاء في النفي . حدثنا أبو كريب ويحيى بن أكرم
قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَدْرِيسَ عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ
وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ
وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ

قال عبد الله بن سلام كذبتكم ان فيها آية الرجم فأتوا بالتوراة فأتوا بها فوضع
رجل منهم يده عليها فقال ما قبلها وما بعدها فقال عبد الله بن سلام ارفع يدك
فرفع يده فاذا آية الرجم تلوح فقال يا محمد فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه
وسلم فرجا زاد أبو داود عن جابر قال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ايتوني بأعلم
رجلين فيكم فجاءوا بهما فنشدهما الله كيف تجدان أمرها في التوراة قالان نجد
في التوراة فاذا شهد أربعة انهم رأوا ذكره في فرجها كالمرود في المكحلة رجما
قال فما يمنعكما أن ترموهما قالان ذهب سلطاننا وكرهنا القتل فدعى النبي بالشهود

رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَدْرِيسَ فَرَفَعُوهُ وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ عَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ أَدْرِيسَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ
 أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ . حَدَّثَنَا أَبُو
 سَعِيدٍ الْأَشْجَعُ حَدَّثَنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَدْرِيسَ وَهَكَذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ
 مِنْ غَيْرِ رِوَايَةٍ ابْنُ أَدْرِيسَ عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ نَحْوَ هَذَا وَهَكَذَا رَوَاهُ
 مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ وَأَنَّ عُمَرَ
 ضَرَبَ وَغَرَّبَ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ صَحَّ
 عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّفْيُ رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ
 وَعِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَغَيْرُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَمَلُ عَلَى
 هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ أَبُو بَكْرٍ

فجاء وافشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل المروود في المسكحلة فأمر بهما
 رسول الله فرجما (العارضة) في خمس مسائل (الاولى) قوله جاء اليهود الى النبي صلى
 الله عليه وسلم محكمين له في الظاهر ومختبرين لحاله في الباطن هل هو
 نبي حق أو مساح في الحق وقبل النبي صلى الله عليه وسلم اقبالهم وتأمل سؤا لهم
 وهذا يدل على ان التحكيم جائز في الشرع وقديناة في الاحكام والخلاف
 والمسائل (الثانية) إذا حكم يهوديان مسلما في حكم فهل يحكم بينهم ام لا يختلف
 في ذلك علماؤنا فقالوا ان الحكم لاحبارهم فان كان ذلك برأيهم كان لهم ان لم

وعمر وعلي وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وأبو ذر وغيرهم وكذلك
روى عن غير واحد من فقهاء التابعين وهو قول سفيان الثوري ومالك
أبن أنس وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق

يحكم بينهم وان لم يروا ذلك لم ينظر فيه وقيل ذلك جائز مطلقا وهو الصحيح
فان التحكيم عندنا جائز بغير أمر الحاكم اذا جوزناه فهنا أولى (الثالثة)
أن النبي صلى الله عليه وسلم انما مال الى الحكم بينهم ليختبر حالهم في الباطن التي
أنبا الله بها عنهم في قوله يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم كثيرا
مما كنتم تخفون من الكتاب ويعفو عن كثير وكانوا يخفون الرجم فظهره
الله على يديه ليسين لهم تغييرهم لدينهم (الرابعة) لما أظهر الله الحكم على يد
رسوله أنفذه تحقيقا للامر وتأكيذا للحال وتديانا للصدق (الخامسة) كيف
كان الحكم فيه ثلاثة أقوال (الأول) أنه حكم بينهم بحكم المسلمين وليس
الاسلام شرطا في الاحصان (الثاني) حكم بينهم بشريعة موسى وشهادة اليهود
(الثالث) قال في كتاب محمد انما حكم بينهم لأن الحدود لم تكن نزلت ولا
يحكم اليوم الا بحكم الاسلام قال ابن العربي ما حكم النبي صلى الله عليه وسلم الا
بحكم الاسلام وذلك لأن منها أن الحديث لا يقتضى الحكم بحكم الاسلام
وكذلك دليل القرآن وهو قوله فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان
حكمت فاحكم بينهم بالقسط يعنى العدل و اذا جاءنا اليهود واعترفوا عندنا
بالزنى وأردنا أن نحكم بينهم بالحق رجمناهم والا لم نعرض لهم وقوله فدعى
النبي صلى الله عليه وسلم بالشهود يعنى شهود الاسلام على اعترافهم وقوله في بعض
طرق الحديث فرجهمما النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة اليهود يعنى بحضورهم

باب مَا جَاءَ أَنَّ الْحُدُودَ كَفَّارَةٌ لِأَهْلِهَا . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي أَدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ
الصَّامِتِ قَالَ كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْلِسٍ فَقَالَ تَبَايَعُونِي
عَلَى أَنْ لَا تَشْرَكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تَسْرِقُوا وَلَا تَزْنُوا قَرَأَ عَلَيْهِمُ الْآيَةَ فَمَنْ
وَفِيَ مِنْكُمْ فَأَجَرَهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ عَلَيْهِ فَهُوَ
كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ أَنْ شَاءَ
عَذِبُهُ وَأَنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
وَحُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ حَدِيثٌ
حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَمْ أَسْمَعْ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْحُدُودَ تَكُونُ كَفَّارَةً
لِأَهْلِهَا شَيْئًا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحَبُّ لِمَنْ أَصَابَ ذَنْبًا
فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتُرَ عَلَى نَفْسِهِ وَيَتُوبَ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ وَكَذَلِكَ

باب الحدود كفارات

ذكر حديث عبادة ألا تشرکوا ولا تسرقوا ولا تزنوا وقرأ الآية فمن وفى
منكم فأجره على الله ومن أصاب فعوقب عليه فهو كفارة ومن ستر الله عليه
فأمره إلى الله صحيح حسن فيه أربع مسائل (الأولى) في الكفارة لا خلاف
في أن من أصاب فعوقب عليه فليس له بكفارة^(١) وانما هو زيادة في النكال

(١) هكذا بالأصل

رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ أَنَّهُمَا أَمَرَا رَجُلًا أَنْ يَسْتُرَ عَلَى نَفْسِهِ

• **باب** مَا جَاءَ فِي أَقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْأَمَاءِ • حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ
الْأَشْجِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدِكُمْ
فَلْيَجْلِدْهَا ثَلَاثًا بِكِتَابِ اللَّهِ فَإِنْ عَادَتْ فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ قَالَ وَفِي
الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشَيْلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ
الْأَوْسِيِّ • قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ
رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ رَأَوْا أَنَّ يُقِيمَ الرَّجُلُ الْحَدَّ عَلَى
مَمْلُوكِهِ دُونَ السُّلْطَانِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْتَحَقَّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَرْفَعُ إِلَى السُّلْطَانِ
وَلَا يُقِيمُ الْحَدَّ هُوَ بِنَفْسِهِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ • حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ

وابتداء عقوبة (الثانية) وأما القتل ان قتل فهو كفارة للقتل في حق الولي
المستوفى للقصاص لا في حق المقتول لأن القصاص ليس بحق ويبقى حق
المقتول ويطلبه به في الآخرة كسائر الحقوق وقد اختلف فيه هل تقبل التوبة
أم لا وقد بيناه في كتاب أحكام القرآن بيانا شافيا (الثالثة) وأما السرقة
فالتوبة فيها مقبولة بلا خلاف فان رد المال الى صاحبه صار ذنبا في حق الله
فيغفره الله بالتوبة قطعا وان لم تكن توبة فأمره إلى الله (الرابعة) وأما الزنى

عَلَى الْخَلَّالِ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ عَنْ
السَّيِّدِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ قَالَ خَطَبَ عَلَى
فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى أَرْقَائِكُمْ مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ
يُحْصَنْ وَإِنَّ أُمَّةً لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَنَتْ فَأَمَرَنِي أَنْ أَجْلِدَهَا
فَأَتَيْتُهَا فَإِذَا هِيَ حَدِيثَةُ عَهْدَ بِنَفَاسٍ فَخَشِيتُ أَنْ أَنَا جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا أَوْ قَالَ
تَمُوتُ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ
أَحْسَنْتَ ۖ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالسَّيِّدُ اسْمُهُ
اسْمِعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَهُوَ مِنَ التَّابِعِينَ قَدْ سَمِعَ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ
وَرَأَى حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

فلم أرا من يطلق القول بأنه حق الله أن تاب سقط عنه ولا أرى ذلك إلا غفلة
منهم بل الحق فيه لأب المرأة وابنها وزوجها وأخيها وذوى قرابتها فيما هتك
من حريم وجر من عار عليهم وهذا مما لا يغفر وإنما وقعت الإشارة بالمغفرة
عند الستر إلى حق الله خاصة فأما حقوق الناس فلا تدخل تحت المغفرة فقد
روى أن الغازي إذا خلفه رجل على أهله يوقف يوم القيامة ويقال له خذ
من حسنات هذا ما شئت والاقتصاص صحيح وهذا حديث حسن

باب مَا جَاءَ فِي حَدِّ السَّكَرَانِ . حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ
 حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ مُسْعِرٍ عَنْ زَيْدِ الْعَمِيِّ عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ الْبَاجِيِّ عَنْ أَبِي
 سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَرَبَ الْحَدَّ بِنَعْلَيْنِ
 أَرْبَعِينَ قَالَ مُسْعِرٌ أَظْنَهُ فِي الْخَمْرِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
 أَزْهَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالسَّائِبِ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَعُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ
 * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَابُو الصَّدِّيقِ الْبَاجِيُّ
 اسْمُهُ بَكْرُ بْنُ عَمْرٍو وَيُقَالُ بَكْرُ بْنُ قَيْسٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسٍ عَنْ

باب ما جاء في حد السكران

ذكر حديث أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر
 أربعين بنعلين ومثله عن أنس للنبي صلى الله عليه وسلم ولأبي بكر (الاسناد)
 قد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب بالجريد والنعال في الخمر وبأطراف
 الثياب وقال البخاري وجلد أبو بكر أربعين وروى البخاري عن السائب
 ابن يزيد قال كنا نأتي بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإمرة
 أبي بكر وصدر من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا وأرديتنا ونعالنا حتى كان
 آخر إمرة عمر فجلد أربعين حتى اذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين وأخبرنا ابن
 أيوب وثابت بن (١) بيغداد واللفظ لابن أيوب أخبرنا البرقاني حدثنا عمر بن

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَضْرَبَهُ بِمَجْرِيْدَتَيْنِ
نَحْوَ الْأَرْبَعِينَ وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ أَسْتَشَارَ النَّاسَ فَقَالَ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ كَأَخَفِ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ فَاْمْرَبَهُ عُمَرُ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ
أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ حَدَّ السَّكَرَانِ ثَمَانُونَ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلَدُوهُ وَمَنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ**
فَاقْتُلُوهُ . حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ
بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الزِّيَّاتُ لَفْظًا وَقَرَأَنَّهُ عَلِيُّ بْنُ النَّحَّاسِ قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَسَنِ
ابْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرِيُّ وَقَرَأَ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَمِيرٍ وَهُوَ
وَأَنَا أَسْمَعُ خَيْرُكُمْ الْجَدُّ ابْنُ إِدْرِيسٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الشَّوَّارِبِ
قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَيْرُوزِ الرَّتَّاجُ حَدَّثَنِي
حَصِينُ بْنُ الْمُنْذِرِ الرَّقَاشِيُّ قَالَ شَهِدْتُ عُثْمَانَ وَأَبَا الْوَلِيدِ بْنِ عَقْبَةَ صَهْرَهُ قَدْ صَلَى
بِأَهْلِ الْكُوفَةِ الصَّبْحَ أَرْبَعًا ثُمَّ قَالَ أَزِيدُكُمْ فَشَهِدَ عَلَيْهِ حَمْرَانِ وَرَجُلٌ آخَرُ شَهِدَ
أَحَدَهُمَا أَنَّهُ رَأَى يَشْرَبُ الْخَمْرَ وَشَهِدَ آخَرُ أَنَّهُ يَتَقَيَّأُهَا قَالَ مَا قَاءَهَا حَتَّى شَرِبَهَا
فَقَالَ عُثْمَانُ لَعَلِّي أَقِمُّ عَلَيْهِ الْحَدَّ فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ لَابَنِهِ الْحُسَيْنُ أَقِمُّ عَلَيْهِ الْحَدَّ فَقَالَ الْحُسَيْنُ
وَأَحْرَهَا حَارَهَا مِنْ تَوَلَّى قَارَهَا (١) فَقَالَ لَابْنُ أَخِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ أَقِمُّ عَلَيْهِ
الْحَدَّ فَأَخَذَ السُّوْطَ فَضْرَبَهُ فَلَمَّا بَلَغَ أَرْبَعِينَ قَالَ أَمْسِكْ جَلْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى

مَنْ شَرَبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ وَالْشَّرِيدِ وَشَرْحِبِيلِ بْنِ أَوْسٍ وَجَرِيرٍ وَأَبِي الرَّمْدِ الْبَلَوِيِّ وَعَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ مُعَاوِيَةَ هَكَذَا رَوَى الثَّوْرِيُّ أَيْضًا
 عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى
 ابْنُ جُرَيْجٍ وَمَعْمَرٌ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ حَدِيثُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ
 مُعَاوِيَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ

الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى
 ثم استقر الأمر في زمان معاوية على ثمانين إذا كان يختلف فعل عمر فإن الناس
 لما تتابعوا في شرب الخمر استشارهم عمر فرأى عبد الرحمن بن عوف وعلى
 ابن أبي طالب أن يجلد ثمانين ثم أجروا هذا في شأن الوليد ثم استقر الأمر
 في زمان معاوية واستمر حتى قال الشافعي الحد أربعون والمسألة تجمعها والله
 أعلم وقد كنت في ولايتي أجلد ثمانين بالاجتهاد في أني رأيت أنه الحد إذا
 جلد النبي صلى الله عليه وسلم بنعدين أربعين وأشار لذلك عبد الرحمن وعلى
 فإذا كان خمرًا مجردة كان كذلك وإذا انضافت إليها جنانية زيد على الحد بقدر
 مسألة الجنابة المضافة إلى الخمر فيظن الناس أنها زيادة من غير استزادة ولم
 ينظروا إلى الفعل وصفته وقد جلد عمر قدامة بن مظعون ثمانين على شرب

ثُمَّ نَسَخَ بَعْدَ هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ أَحْسَقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ
 ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِنْ مِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ
 فَإِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ قَالَ ثُمَّ أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ
 بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الرَّابِعَةِ فَضْرَبَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ وَكَذَلِكَ رَوَى الزُّهْرِيُّ
 عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا قَالَ فَرُفِعَ
 الْقَتْلُ وَكَانَتْ رُخْصَةً وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ
 لَا تَدُلُّ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا فِي ذَلِكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ وَمِمَّا يَقْوَى هَذَا مَا رَوَى
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَوْجِهٍ كَثِيرَةٍ أَنَّهُ قَالَ لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ
 مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثِ النَّفْسِ
 بِالنَّفْسِ وَالثَّيْبِ الزَّانِي وَالتَّارِكِ لِدِينِهِ

الْخَمْرُ ثُمَّ زَادَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثِينَ لِسُوءِ تَأْوِيلِهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَسْبَمَا أوردناه في كتاب
 الْأَحْكَامِ وَالنِّيرِينَ فَلْيَنْظُرْ حَيْثُ يَوْجَدُ مِنْهُمَا فَانْهَ يَشْفَى الْعَلِيلُ وَيَبُلُ الْغَلِيلُ
 وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ مَعَاوِيَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ مَنْ يَشْرَبِ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِنْ عَادَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ وَلَمْ يَصِحَّ سَنَدُهُ وَلَا
 ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتَلَهُ وَلَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا قَالَهُ فَسَقَطَ لَفْظُهُ وَلَمْ يَنْبَغِ
 أَنْ يَشْتَغَلَ بِتَأْوِيلِهِ

باب ما جاء في كم تقطع يد السارق . حدثنا علي بن حجر
حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري أخبرته عمرة عن عائشة أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يقطع في ربيع دينار فصاعداً

قال أبو عيسى حديث عائشة حديث حسن صحيح وقد روى هذا
الحديث من غير وجه عن عمرة عن عائشة مرفوعاً ورواه بعضهم عن
عمرة عن عائشة موقوفاً . حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع عن ابن
عمر قال قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجن قيمته ثلاثة دراهم
قال وفي الباب عن سعد وعبد الله بن عمرو وابن عباس وأبي هريرة

ابواب السرقة

باب ما جاء في كم تقطع يد السارق

روى عن عروة عن عائشة القطع في ربع دينار فصاعداً مرفوعاً وموقوفاً
وعن نافع عن ابن عمر قطع النبي صلى الله عليه وسلم في مجن قيمته ثلاثة و قطع
أبو بكر في خمسة دراهم وروى مقطوعاً عن ابن مسعود لا قطع الا في دينار
وعشرة دراهم مرسل عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يسمع
منه (الاسناد) روى ابو داود عن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله
عليه وسلم قطع يد رجل في مجن قيمته دينار وعشرة دراهم وروى الحنفيون
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أقطع في أقل من عشرة دراهم ولم يصح

وَأَيْمَنَ ۞ قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ
عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ
أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ قَطَعَ فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ وَرَوَى عَنْ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ أَنَّهُمَا قَطَعَا
فِي رُبْعِ دِينَارٍ وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُمَا قَالَا تَقْطَعُ الْيَدَ
فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ فَقَهَاءِ التَّابِعِينَ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ
أَبْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ رَأَوْا الْقَطْعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا
وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ لَا قَطْعَ إِلَّا فِي دِينَارٍ أَوْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ
وَهُوَ حَدِيثٌ مَرْسَلٌ رَوَاهُ الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْقَاسِمُ

بِحَالٍ وَلَا رَوَاهُ مِنْ لَهُ قَدْرٌ وَلَا بَلْبَالٌ وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَّانَ عَلَى جَلَالَتِهِ فِي الْحَدِيثِ
وَلَكِنْ نَعُولُ عَلَى طَرِيقِهِ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى
وَإِبْنُ شَبْرَمَةَ لَا تَقْطَعُ الْأَصَابِعَ الْخَمْسَ إِلَّا فِي خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ (الْأَحْكَامُ) وَمَتَعَلَقٌ
سَفِيَّانَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ الْيَدَ مُحْتَرَمَةٌ بِاجْتِمَاعِ فَلَا تَسْتَبَاحُ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ وَهِيَ
الْعَشْرَةُ الدَّرَاهِمُ وَهَذَا لَا يَطْرُدُ فَإِنَّا نَقْتُلُ النَّفْسَ الْمُحَرَّمَةَ بِاجْتِمَاعِ بِالْمَخْتَلَفِ فِيهِ وَكَذَلِكَ
تَقْطَعُ الْيَدَ فِي مَخْتَلَفٍ فِيهِ وَذَلِكَ كَثِيرٌ إِنَّمَا يَعُولُ فِيهِ عَلَى قُوَّةِ الدَّلِيلِ وَأَمَّا تَقْدِيرُ
الْقَطْعِ بِالْخَمْسَةِ فَبَاطِلٌ لَا نَظَرَ وَلَا خَبَرَ وَإِنَّمَا هُوَ تَحَكُّمٌ وَمُقَابَلَةٌ لَفْظٍ بِلَفْظٍ وَيُقَالُ
لَهُمْ إِذَا قَطَعْنَا الْخَمْسَةَ بِالْخَمْسَةِ فَبِأَيِّ شَيْءٍ تَقْطَعُ الْكَفَّ الزَّائِدَةَ عَلَى الْخَمْسَةِ وَقَدْ
رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ خَمْسَةٌ وَلَمْ يَصَحَّ
وَلَوْ صَحَّ لَا أَبْقَى أَنْ يَقْطَعَ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثًا وَتَكُونُ قِصَاصًا جَاءَ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ

لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ
سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ قَالُوا لَا قَطْعَ فِي أَقْلٍ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ
وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ لَا قَطْعَ فِي أَقْلٍ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَلَيْسَ اسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ

• **بَابُ** مَا جَاءَ فِي تَعْلِيْقِ يَدِ السَّارِقِ • حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا
عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَحِيرِيزٍ
قَالَ سَأَلْتُ فَضَالَ بْنَ عُبَيْدٍ عَنْ تَعْلِيْقِ الْيَدِ فِي عُنُقِ السَّارِقِ أَمِنْ السَّنَةِ هُوَ

خبر وأشد ما في الأمر أنه روى عن عمر أنه قال لا تقطع الخمس الا في خمس
ذكره الدارقطني عن ابن ابي شيبة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أصح
(الثانية) قال مالك يقوم المسروق بالدرهم ثلاثا وقال الشافعي يقوم بالذهب
ربع دينار وقال احمد ان بلغ المسروق ربع دينار قطع وان بلغ ثلاثة دراهم
قطع أخذا بالحديثين والصحيح أن القيمة هي في الذهب لا في الدراهم لأنه الأصل
في جوامد الأرض وغيره تبع (١) لعن الله السارق يسرق البيضة الى غيرها
فالشر الحاجة والخير لعادة فكان الذي قطع يده ما كان أصلا فيما تعود

باب ما جاء في تعليق يد السارق

ذكر فيه حديث فضالة بن عبيد أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بسارق
فقطعت يده ثم علقت في عنقه ويرويه الحججاج بن أرطاة وكأنه من باب
التعريف به والاشادة بذكره ليرتدع به ولو ثبت لكان حسنا صحيحا ولكنه
لم يثبت

(١) بياض بالأصل

قَالَ أَنَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَارِقٍ فَقَطَعَتْ يَدَهُ ثُمَّ أَمَرَ بِهَا
فَعَلَقَتْ فِي عُنُقِهِ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ
الْأَمَنُ حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُقَدَّمِيِّ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ مَحِيرِيزٍ هُوَ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَحِيرِيزٍ شَامِيٍّ

باب ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب . حدثنا علي بن
خشرم حدثنا عيسى بن يونس عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر
عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُنْتَهَبٍ وَلَا مُخْتَلَسٍ

باب سقوط الحق

(مقدمة) ان الله تعالى لما أوجب القسط على يد السارق صيانة للأموال وردعا
للسرقة عنها لم يبق في كتابه سبحانه تفاصيلها ولا ذكر شروطها وأبقى ذلك إلى الذي
قال فيه لتبين للناس ما نزل إليهم واتفقت الأمة على أن من شرطها أن يكون المسروق
محروزا بحرز مثله ممنوعا عن الوصول إليه بمنايع من العادة في حفظ باب الأموال
لها فروى رافع بن خديج أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا قِطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا
كَثْرًا مَا أَوَاهُ الْجَرِينُ فَبَيْنَ الَّذِي يَحِبُّ فِيهَا الْقِطْعَ وَهِيَ حَالَةٌ كَوْنِ الْمَالِ فِي ضَمٍّ وَحَرْزٍ
وَهَذَا وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَ فِيهِ كَلَامٌ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ لَمَّا بَيَّنَّاهُ فِي مَوْضِعِهِ
وُثِّبَتْ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُنْتَهَبٍ وَلَا مُخْتَلَسٍ
قِطْعَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ أَمَّا الْخَائِنُ فَلَا يَنْهَى عَنْهُ عَلَى الْمَالِ وَمَكْنٌ فَلَمْ يَكُنْ مُحْرَزًا
عَنْهُ كَالْمَوْدَعِ عِنْدَهُ وَالْمَأْذُونُ لَهُ فِي دُخُولِ الْبَيْتِ فَانْهَ مَأْذُونٌ عَلَى مَا فِيهِ وَأَمَّا

قَطْعٌ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ
 أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَدْ رَوَاهُ مُغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخُو عَبْدِ الْعَزِيزِ الْقَسَمَلِيُّ كَذَا قَالَ
 قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ بَصْرِيُّ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ

* **بَابُ مَا جَاءَ لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرَ .** حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا
 اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ
 حَبَّانَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ

الْمُتَنَهَبُ فَلَانَهُ جَاهِرٌ وَالسَّرَقَةُ مَقْتَضَاهَا عَرِيَّةُ الْخَفَاءِ وَالسِّرُّ عَلَى الْإِبْصَارِ وَالسَّمْعِ
 وَأَمَّا الْمُخْتَلِسُ فَإِنَّهُ سَارِقٌ لَغْوٌ وَلَكِنَّهُ بِجَاهِرٍ لَا يَقْصِدُ الْخَاوَاتِ وَلَا يَتَرَصَّدُ
 الْغَفْلَاتِ إِلَّا عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ خَاصَّةً وَانْمَإِيراً عَلَى فِعْلِ السَّرَقَةِ عَلَى الْعُمُومِ
 وَسَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ أَنَّ إِيَّاسَ بْنَ مَعَاوِيَةَ كَانَ يَرَى عَلَى الْمُخْتَلِسِ الْقَطْعَ وَهَذِهِ مَرَاغِمَةٌ
 وَأَمَّا قَوْلُهُ لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرَ فَمِلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الْعُمُومِ وَقَاسَ عَلَيْهِ
 الْأَطْعِمَةَ الرُّطْبَةَ الَّتِي لَا بَقَاءَ لَهَا عِنْدَ الْإِدْخَارِ وَهِيَ مِنْ أَجْلِ الْأَمْوَالِ وَلَيْسَ مَقْصُودُ
 الْحَدِيثِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ إِلَّا مَا آوَاهُ الْجَرِينُ فَبَيْنَ أَنْ الْمَعْنَى فِيهِ كَوْنُهُ فِي
 غَيْرِ حَرْزٍ لِأَنَّهُ مِمَّا يَسْتَرَاعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ وَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا لَهُ وَهُوَ قَالَ مُتَقَدِّمٌ مَقْصُودُ
 تَبْذُلِ فِيهِ الْأَمْوَالِ وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْمُبْتَدِعَةِ أَنَّهُ رَأَى الْقَطْعَ فِي سَرَقَةٍ مِنْ غَيْرِ
 حَرْزٍ وَلَيْسَ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ يَعْتَبِرُ قَوْلَهُمْ لَكُونَهُ خَارِجاً عَنْ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْبَدْعَةِ
 وَالَّذِي أَوْقَعَهُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ صَفْوَانَ خَرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ الْأَزْدِيُّ
 أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الدَّارِقُطْنِيُّ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ

لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثَرَ ۞ قَالَ أَبُو عِيسَى هَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ يَحْيَى
 ابْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ عَنْ رَافِعِ
 ابْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ رِوَايَةِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ
 وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ

عمر حدثنا الحسن بن اسماعيل حدثنا يوسف بن موسى حدثنا عمر بن طلحة
 حدثنا أسباط بن نصر عن سماك ابن حرب عن حميد بن اخت صفوان عن
 صفوان قال كنت نائما في المسجد على خميسة بثمن ثلاثين درهما فجاء رجل
 فاختملسها مني فأخذ الرجل فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر به ليقطع فأتيت
 فقلت ألقطعها من أجل ثلاثين درهما فأنا أبيعها وأنسيه ثمنها قال ألا كان هذا
 قبل أن تأتيني به ولم يعلم أن نومه على ثوبه حرز له فاختملسه سارق منه هو
 الذي يمكنه دفعه عن ثوبه بمجاهدته والا استغاث بالناس فهو ليس بسارق
 وصاحب المتاع مفرط ولو أن سارقا سرق دراهم من ثوب رجل قد شدها فيه
 وجب عليه القلع وهي حرز مثلها وكذلك لو شد بطرفه على نفسه ونام فانه
 يقطع سارقه فلو طرحه غير مشدود الطرف بشيء فانه لا يقطع عند الشافعي
 وهذا ضعيف فانه بوضعه تحته يقطع لانه أحرز الانتفاع به والأشد لا يزيد في
 حرزه وكل شيء إنما حرزه على حسب العادة فيه

باب ما جاء أن لا تقطع الأيدي في الغزو . حدثنا قتيبة
 حدثنا ابن لهيعة عن عياش بن عياش البصري عن شميم بن بختان عن
 جنادة بن أبي أمية عن بسر بن أرطاة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول لا تقطع الأيدي في الغزو . قال أبو عيسى هذا حديث غريب
 وقد روى غير ابن لهيعة بهذا الإسناد نحو هذا ويقال بسر بن أبي أرطاة
 أيضا والعمل على هذا عند بعض أهل العلم منهم الأوزاعي لا يرون أن

باب قطع الأيدي في الغزو

روى عن جنادة بن أمية عن بسر بن أرطاة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم
 يقول لا تقطع الأيدي في الغزو (الاسناد) هذا بشر ابن أرطاة بن أبي أرطاة
 سمع النبي صلى الله عليه وسلم في أحد القولين وقد تكلم الناس فيه ونسبوا
 كثيرا ما لا ينبغي اليه وقيل ان يحيى بن معين طعن عليه وغمره الدارقطني والى
 الآن لم يثبت عندي عليه شيء بنقل العدل على التعيين أما انه أحد مائة ألف
 تصرفوا في الفتنة فاصابتهم قترتها وهو محمول على العدالة وشرف الصحابة حتى
 يثبت عليه بنقل العدل معنى معين تسقط مرتبته (فقهه) اختلف الناس في
 هذا الحديث على قولين (احدهما) في رده لضعفه وحكموا بعموم القطع على
 كل سارق حيث كان البلاء (الثاني) قوله و اختلفوا في تعليله على (١) (الاول)
 انه لا تقطع يدمن سرق في الغزو لانه شريك بسهمه فيه وكذلك ان زنى لا يحد
 وقال عبد الله في الذي سرق من الغنيمة ما يزيد ربع دينار على نصيبه قطع
 قاله ابن الماجشون وغيره أنه لا يقطع لئلا يعرف الى العدو ويكون ذلك على
 معنى تأخير الحد مخافة وقوع ما هو أعظم منه قاله الأوزاعي وهذا مالا أعلم

يُقَامُ الْحَدُّ فِي الْغَزْوِ بِحَضْرَةِ الْعَدُوِّ مَخَافَةً أَنْ يُلْحَقَ مَنْ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِالْعَدُوِّ
فَإِذَا خَرَجَ الْأَمَامُ مِنْ أَرْضِ الْحَرْبِ وَرَجَعَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ أَقَامَ الْحَدَّ
عَلَى مَنْ أَصَابَهُ كَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ

باب ما جاء في الرجل يقع على جارية امرأته . حدثنا علي
ابن حجر حدثنا هشيم عن سعيد بن أبي عروبة وإيوب بن مسكين عن
قتادة عن حبيب بن سالم قال رفع إلى النعمان بن بشير رجل وقع على
جارية امرأته فقال لأقضين فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن
كانت أحلتها له لا جلدته مائة وإن لم تكن أحلتها له رجمته . حدثنا علي

له أصلا في الشريعة والحدود تقام على أهلها كان فيها ما كان ومثال هذه التقيّة
لا تراعى في الأحاد وإنما تراعى في العموم لما تبقى فيه من العصية وتراقى
الحال كما يقال في أحد التأويلات إن عليا إنما أخر القصاص عن قتلة عثمان
طالباً لوقت (١) فيه الحال حتى يتمكن منهم دون عصية

باب الرجل يقع على جارية امرأته

روى عن جهينة بن سالم أن النعمان بن بشير رفع إليه رجل وقع على جارية
امرأته فقال لأقضين فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن كانت أحلتها
له جلدته مائة وإن لم تكن أحلتها له رجمته حديث مضطرب ضعفه البخاري
وقال به الزهري والأوزاعي وفيه مسائل (الاولى) إذا أحلت المرأة جاريته
لزوجها فهي إغارة الفروج ولا تكون العارية شبهة عقد وقد سمعت الطرطوشي

أَبْنُ حَجْرٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ
 بَشِيرٍ نَحْوَهُ وَيُرْوَى عَنْ قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ كُتِبَ بِهِ إِلَى حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ وَأَبُو
 بَشْرٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ هَذَا أَيْضًا أَنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ
 عَرْفَطَةَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ النَّعْمَانِ
 فِي اسْنَادِهِ اضْطَرَّابٌ قَالَ سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ لَمْ يَسْمَعْ قَتَادَةُ مِنْ حَبِيبِ بْنِ
 سَالِمٍ هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّمَا رَوَاهُ عَنْ خَالِدِ بْنِ عَرْفَطَةَ * قَالَ أَبُو عَيْسَى وَقَدْ
 اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ فُرُوِي عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ
 مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عَلِيٌّ وَابْنُ عُمَرَ أَنَّ عَلَيْهِ الرِّجْمَ

يقول ان مذهب طاوس أن الاحلال جائز ويكون الولد (١) ولم يثبت وما هو
 الاجماع والله أعلم (الثانية) قوله في الحديث جلدته الحد يعني أدبته تعزيرا
 وبلغ به حد الحر تنكيلا لأنه رأى حده بالجلد حدا له وقال أهل الكوفة ان
 عذر بالجهالة سقط عنه الحد وهذا لا يكون لمن تمكن من الاسلام وعرف
 وجوه الحلال والحرام (الثالثة) روى أبو داود عن سلمة بن المحبق أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قضى فيمن وقع على جارية امرأته ان كان استكرها فهي
 حرة وعليه لها مثلها وان طأوعته فهي له وعليه لسيدتها مثلها هذا حديث منكر
 من جهة السند لأن قبيصة من حديث رواية عنه غير معروف منكر من جهة
 المتن من ثلاثة أوجه (الأول) قوله ان كان استكرها فهي حرة وهذا باطل
 لأن هذا ليس بعق كناية ولا صريحا (الثاني) قوله وان طأوعته فهي له

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ وَلَكِنْ يَعْزُرُ وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ
إِلَى مَا رَوَى الثَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

● **باب** مَا جَاءَ فِي الْمَرْأَةِ إِذَا اسْتُكْرِهَتْ عَلَى الزِّنَا . حَدَّثَنَا عَلِيُّ
ابْنُ حَجْرٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِيُّ عَنِ الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَبْدِ
الْجُبَّارِ بْنِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ اسْتُكْرِهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَرَأَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَدَّ وَأَقَامَهُ
عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهْرًا ● قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا
حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَيْسَ اسْنَادُهُ بِمُتَّصِلٍ وَقَدَرُوا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ هَذَا

فَكَانَ جَعْلُ خُرُوجِهَا عَنْ مَلِكٍ مَالِكًا إِلَى مَلِكٍ غَيْرِهِ بِيَدِهَا أَنْ شَاءَتْ فَعَلَتْهُ
وَأَنْ شَاءَتْ تَرَكَتْهُ (الثالثة) أَنْ يَحْصُلَ الْمَلِكُ بِمَعْصِيَةِ (الرابعة) قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ
مِثْلُهَا وَلَيْسَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ وَلَوْ صَحَّ مِثْلُ هَذَا الْحَدِيثِ لَكَانَ أَصْلًا عِنْدَنَا
وَأَنْ خَالَفَ الْأَوَّلَ وَلَمْ يَكُنْ بِشَيْءٍ عِنْدَنَا فَإِذَا لَمْ يَصِحَّ سَنَدُهُ كَفَانَا تَعْبًا وَعَقْدًا

باب إِذَا اسْتُكْرِهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى الزِّنَى

أَخْرَجَ عَنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ امْرَأَةً اسْتُكْرِهَتْ
عَلَى الزِّنَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَرَأَ عَنْهَا الْحَدَّ وَأَقَامَهُ عَلَى
الَّذِي أَصَابَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ لَهَا مَهْرًا وَذَكَرَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَاثِلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ امْرَأَةً
خَرَجَتْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرِيدُ الصَّلَاةَ فَتَلْقَاهَا رَجُلٌ
فَقَالَتْ إِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا وَمَرَّتْ بِعَصَابَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالَتْ

الوجه قال سمعت محمدا يقول عبد الجبار ابن وائل بن حجر لم يسمع من
 أبيه ولا أدركه يقال انه ولد بعد موت أبيه بأشهر والعمل على هذا عند
 أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم أن ليس على
 المستكرهه حد . **حدثنا** محمد بن يحيى النيسابوري **حدثنا** محمد بن
 يوسف عن أسرائيل **حدثنا** سمالك بن حرب عن علقمة ابن وائل
 الكندي عن أبيه أن امرأة خرجت عن عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم تريد الصلاة فتلقاها رجل فيتحللها ففضى حاجته منها
 فصاحت فانطلق ومر عليها رجل فقالت ان ذاك الرجل فعل بي كذا وكذا

لهم ذلك فانطلقوا فأخذوا الرجل الذي ظنت أنه وقع عليها فقال يارسول الله
 أنا صاحبها فقال لها اذهبي لقد غفر الله لك وقال للرجل الذي وقع عليها
 ارجعوه وقال لقد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل منهم وقال علقمة سمع من
 أبيه وعبد الجبار لم يسمع منه (الاسناد) الحديثان مشهوران على حالهما روى
 مالك في الموطأ من ذلك أن امرأة أصيبت مستكرهه ففضى عبد الملك بن مروان
 بصداقها على من أكرهها (الاصول) ذكر مالك في الباب قضاء عبد الملك
 محتجابه السنة فراعى حكمه في الأفضية كمراعاة أحكام الخلفاء ردا على من نصب
 في كتاب الأدب والنسخ حتى سرت به تلك الحماقات التي تنسبون الى الخلفاء
 من جور واستهتار وتعد في نصب الولايات يزيدنه تأكيذا أن مالكا يحتمل أنه
 قصد أيضا أن عثمان قضى عليها بالصداق وفي حديث النبي عليه السلام أنه

وَمَرَّتْ بِعَصَابَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ فَقَالَتْ إِنَّ ذَاكَ الرَّجُلُ فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا
فَانْطَلَقُوا فَاخْذُوا الرَّجُلَ الَّذِي ظَنَنْتُمْ أَنَّهُ وَقَعَ عَلَيْهَا وَأَتَوْهَا فَقَالَتْ نَعَمْ هُوَ
هَذَا فَأَتَوْا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا أَمَرَ بِهِ لِيُرْجَمَ قَامَ صَاحِبُهَا
الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا صَاحِبُهَا فَقَالَ لَهَا أَذْهَبِي فَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ
لَكَ وَقَالَ لِلرَّجُلِ قَوْلًا حَسَنًا وَقَالَ لِلرَّجُلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهَا ارْجِعْهُ

لا صداق لها فلم يعبه بذلك أحد ولا أنكره عليه وقد كان يعثر فيما لا يسقط
ولا يعسر (فقهه) في مسائل (الأولى) قوله ان المرأة خرجت تريد الصلاة دليل
على خروج النساء الى المسجد مع امكان أن يصيبهن ما أصاب هذه ولم يكن
ما أصابها بموجب منعهن عن ذلك لأن الأعمال الجائزة تجري على وجوها
وما جرى من المقادير في أثنائها لا يؤثر في وجوبها ولا جوازها ولا بد لها
اللهم الا أن يكثر ذلك فيقتصر عن الخروج (الثانية) قوله فصاحت دليل على
جواز الشهرة عند الغلبة ولا يعاب ذلك ولا عقاب (الثالثة) في صفة الاكراه
وذلك بأن تعين البينة ذلك من الايلاج أو تشهد على احتمالها قسرا الى منزله
فلها الصداق ولا حد عليها قاله مالك في كتاب محمد ويوجب الصداق قاله
مالك والشافعي وغيرهما وقال أبو حنيفة لا صداق لها وهو قول سفيان ولا بن
شبرمة وهو ظاهر هذا الحديث ودليلنا أن منافع البضع تنمى بالمسمى في العقد
الصحيح وبالمثل في الفاسد فضمنت بالاتلاف كالأعيان وهو يدل على أنها
كالأموال المتقدمة قال ابن العربي وهذه المسألة يقوى فيها الخلاف اذا قلنا
ان منافع الأعيان لا تضمن بالاتلاف فلا يكون لنا معه في ذلك كلام بحال فان
المسألتين سواء ولنا في منافع الأعيان اذا غصبت خمسة أقوال فالصحيح منها

وَقَالَ لَقَدْ تَابَ تَوْبَةً لَوْ تَابَهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَقُبِلَ مِنْهُمْ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ وَعَلَقَمَةُ بْنُ وَائِلٍ بْنُ حُجْرٍ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ عَبْدِ الْجُبَّارِ بْنِ وَائِلٍ وَعَبْدُ الْجُبَّارِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ

أنها مضمونة بالغصب فعولوا انه الحق وبه قام الدليل وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف بيانا شافيا (الرابعة) اذا لم تعين البينة الوطء فلا صدق لها الا بعد اليمين قاله مالك في كتاب محمد ودليله أن البينة لم تعين الا تلاف ولكنها عاينت الاحتمال أو التحمل فيكون ذلك شبهة في الاستظهار باليمين لثبوت حقها (الخامسة) فان لم تعين البينة الاحتمال ولا الوطء ولكن تعلقت به وصاحت وهي لا تدرى فان كان المدعى عليه صالحا فتحد في رواية ابن القاسم وابن وهب عنده وروى عنه أصبغ لاحد عليها لما بلغت من فضيحة نفسها ولحجتها في ما يطرأ من حمل عليها وليس في الحديث ذكر حد عليها فان كان المدعى عليه غير صالح فلا حد عليها لأن الحال شاهدة لها وهل يعاقب ينبغي الا يعاقب بقولها فيعذر وتسقط عنه العقوبة ويحلف المدعى بذلك (السادسة) قال أشهب وابن الماجشون انما يكون عليه الصداق اذا كان متهما أو مجهول الحال وان كان مما لا يليق به فلا صدق لها وقال ابن المواز عن ابن القاسم لا صدق لها وان كان من الدعارة حتى يثبت أنه احتملها (السابعة) فان تعلقت به وهي تدمى فلها الصداق دون يمين في أحد القولين (الثامنة) قوله في الحديث فأتوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أمر به ليرجم قام الذي وقع عليها فقال يا رسول الله أنا صاحبها وفي هذا حكمة عظيمة وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم انما أمر به ليرجم قبل أن يقر بالزنى وأن يثبت عليه ليكون ذلك سببا في اظهار النفسية حين خشى أن يرجم من لم يفعل وهذا من

❁ **باب** مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ يَقَعُ عَلَى الْبَهِيمَةِ . **حَدَّثَنَا** مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو
السَّوَّاقُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عِكْرَمَةَ
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ
عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ فَقِيلَ لَابْنِ عَبَّاسٍ مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ قَالَ
مَا تَمَنَعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا وَلَكِنْ أَرَى
رَسُولَ اللَّهِ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا أَوْ يُنْتَفَعَ بِهَا وَقَدْ عَمِلَ بِهَا ذَلِكَ الْعَمَلُ

غريب استخراج الحقوق ولا يجوز ذلك لغير الرسول صلى الله عليه وسلم
لأن غيره لا يعلم من البواطن ما علم هو صلى الله عليه وسلم بأعلام الظاهر
الباطن له بذلك

باب من يقع على البهيمة

ذكر حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال من وجدتموه وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة قال ابن عباس
وأرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كره أن يؤكل لحمها وينتفع بها وقد
عمل ذلك بها وذكر عن ابن عباس أن من أتى بهيمة لأحد عليه وهو أصح
من الأول (الاسناد) قال البخاري عمرو بن أبي عمرو صدوق ولكنه أكثر
عن عكرمة ولم يثبت سماعه عنه قاله أبو داود حديث عاصم يضعف حديث
عمرو وليس بصحيح وهي مسألة أصولية هل تسقط فتوى الراوى روايته أم لا
والصحيح أنه لا تسقطها لأنه أحد المجتهدين فيما روى فيمكن أن يخطئ فيمن
رأى أن لا تترك روايته لرأيه (الفقه) اختلف الناس في معنى هذا الحديث على

* قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو
 عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَى
 سَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي رَزِينٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَتَى
 بِهِيْمَةً فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ . **هَذَا** بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
 بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ
 وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْتَحَقَّ

خمسة أقوال الأول أنه يقتل من أتى بهيمة محصنا متعمدا خلاف ما قال النبي إلا
 أن يرى الإمام درأ القتل عنه فليحده حد الزنى قاله إسحاق بن راهويه (الثاني)
 أن كان بكرا جلد وان كان محصنا رجم وهو أحد أقوال الشافعي قاله الحسن
 (الثالث) يجلد بكرا أو ثيبا مائة قاله الزهري (الرابع) يعزر قاله اللخمي ومالك
 والثوري وأحمد وعطاء وهو أحد قولي الشافعي وهو الصحيح (الخامس) أنه
 يقتل بكرا كان أو ثيبا من غير تفصيل قاله الشافعي أيضا والمسألة تبني على أصليين
 أحدهما وهو الأقوى ضعف الحديث الثاني أن هذا الفعل ليس بزنى ولا من
 جنسه والدليل على ذلك ثلاثة مسائل أحداها أنه محل لا يتعلق به تكليف فلم
 يتعلق بالإللاج فيه حكم كالنقب في كل جماد ثانيا أنها لا يسمى زنى فلا
 يتعلق به قذف فلم يتعلق به حد كالقذف والقتل الثالثة فأما الهيمة فلا تقتل
 وقال الأسفرايني أن كانت مما تؤكل ذبحت قولاً واحداً عندهم وأن كانت
 مما لا تؤكل فقولان لهم وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذبح
 الحيوان إلا لما كلة لأنها لا تكليف عليها فلا عقوبة لها ويجوز إذا ذبحت أن
 تؤكل وهي الثالثة لقوله تعالى وأحل لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم
 وهذا عام قوله لا أجد فيما أوحى إلى محرماً الآية

باب ما جاء في حد اللوطي . **حدثنا** محمد بن عمرو السواق
حدثنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن
عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجدتموه يعمل عمل
قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به قال وفي الباب عن جابر وأبي
هريرة **قال أبو عيسى** وأما يعرف هذا الحديث عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم من هذا الوجه وروى محمد بن اسحق هذا
الحديث عن عمرو بن أبي عمرو فقال ملعون من عمل عمل قوم لوط
ولم يذكر فيه القتل وذكر فيه ملعون من أتى بهيمة وقد روى هذا
الحديث عن عاصم بن عمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقتلوا الفاعل والمفعول به

باب الحكم في اللواط

ذكر حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به
(الاسناد) قال أبو عيسى روى محمد بن اسحاق عن عمرو بن أبي عمرو ملعون
من عمل عمل قوم لوط من غير ذكر القتل وذكر حديث سهيل عن
أبي هريرة بالقتل وضعفه وذكر حديث عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر
ابن عبد الله يقول ان أخوف ما أخاف على أمتي عمل قوم لوط (فقهمه) اختلف

❶ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ فِي أَسْنَادِهِ مَقَالٌ وَلَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ
 سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ غَيْرِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ وَعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ يَضْعَفُ
 فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي حَدِّ اللُّوْطِيِّ فَرَأَى بَعْضُهُمْ
 أَنَّ عَلَيْهِ الرِّجْمَ أَحْصَنَ أَوْ لَمْ يَحْصَنْ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ
 وَاسْحَقُ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ فُقَهَاءِ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ
 وَأَبِرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرُهُمْ قَالُوا حَدِّ اللُّوْطِيِّ حَدُّ الزَّانِي
 وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا زَيْدُ
 بْنُ هُرُونَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَكِّيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ ❷ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا

الناس في هذا الفعل على ثلاثة أقوال (الأول) زنى يراعى البكر من الثيب قاله
 الشافعي في مشهور قوله وغيره (الثاني) قال مالك يرجم أحسن أو لم يحسن وبه
 قال الشافعي في القول الآخر وأحمد وإسحاق (الثالث) قال أبو حنيفة يؤدب ولا
 حد فيه الثانية في وجه النظر في المسألة وهو أنها تبني على أن اللواط زنى حكما
 وإن لم يكن زنا اسما وذلك أنه وطء في محل مشتهى طبعاً منهى عنه شرعاً فتعلق
 به الحد كالوطء في القبل والتعليل للوطء في الدبر بل هذا أولى بالحد وذلك
 أنه محل لا يباح بحال والوطء في القبل يباح بالوطء في بعض الأحوال وقد

حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ أَمَّا نَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ
ابْنِ عَقِيلٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَنْ جَابِرٍ

باب ما جاء في المرتد . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الضَّيَّي

الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرِمَةَ أَنَّ عَلِيًّا
حَرَّقَ قَوْمًا ارْتَدَوْا عَنِ الْإِسْلَامِ فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَوْ كُنْتُ

مهتد المسألة في مسائل الخلاف والأحكام وذكرنا فيها أقوال السلف وفتاويهم
فلينظر هنالك إن شاء الله

باب ما جاء في المرتد

ذكر حديث عكرمة عن ابن عباس أن عليا حرق قوما ارتدوا عن الاسلام
فبلغ ذلك ابن عباس فقال لو كنت أنا لقتلتهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
من بدل دينه فاقتلوه ولم أكن لأحرقهم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تعذبوا بعذاب الله فبلغ ذلك عليا فقال صدق ابن عباس حديث حسن
صحيح متفق عليه خرجه البخاري وروى أبو موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال له اذهب يا عبد الله بن قيس إلى اليمن ثم أتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه
ألقى له وسادة قال له انزل فاذا رجل مرتد قال ما هذا قال كان يهوديا فأسلم ثم
تهود قال اجلس قال لا اجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله ثلاث مرات وأمر
به فقتل وقد روى أن عليا لم يحرقهم ولا كنهه حفر لهم حفرا ودخن عليهم حتى
ماتوا وفيهم قليل التزم في المنايا حيث شاءت اذا لم ترم في الحفرتين اذا ما
أججوا حطباً ونارا هنالك الموت نقدا غير دين فهذا يدل على أنه حفرت لهم
حفرا وأجج عليهم نارا وألقوا فيها وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم

أَنَا لَقَتَلْتَهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ بَدَلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ وَلَمْ
أَكُنْ لِأَحْرَقَهُمْ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ
اللَّهِ فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا فَقَالَ صَدَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ * قَالَ أَبُو عِيْنٍ هَذَا حَدِيثٌ
صَحِيحٌ حَسَنٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْمُرْتَدِّ وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَرْأَةِ

قال لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث رجل كفر بعد ايمان وزنى بعد
احصان فقهه في مسائل (الأولى) لا خلاف في أن المرتد يقتل واختلف في المرتدة
قال مالك والشافعي تقتل وقال أبو حنيفة لا تقتل لأن عصمها معها رهي الانوثة
وقد كانت لا تقتل في الكفر الأصلي فلا تقتل في الكفر الطارئ لأنها عادت
الى أصلها وقال علماءنا ليس هذا هو ذلك الكفر بدليل أنها كانت تباع في
في الكفر الأصلي ولا تباع في هذا وكان اقرارها على الكفر الأصلي جائزا
الجزية تكون فيها تبعا والآن لا تقربها في هذا الكفر وكانت محمية البدن وهي
الآن تؤدب حتى تسلم أو تموت (الثانية) هل يقتل المرتدون استتابة أم لا يقتلون
باستتابة فاختلف الناس في ذلك أقوال (الأول) أنه لا يستتاب قاله عيسى بن عمرو
طاوس والحسن البصري الثاني ان كان أصله مسلما ثم ارتد لم يستتاب وان كان
مشركا ثم أسلم ثم ارتد فانه يستتاب فاذا قلنا انه يستتاب ففي كيفية الاستتابة
وهي الثالثة ستة أقوال (الأول) أنه يستتاب ثلاثا قاله أحمد واسحاق الثاني انه حسن
غير واجب قاله مالك الثالث ثلاث مرات في ثلاثة أيام الرابع يستتاب مكانه فان
تاب والاقتل قاله الشافعي الخامس يستتاب ثلاثا قاله الزهري السادس يستتاب
ثلاث مرات في ثلاثة أيام قاله أهل الكوفة من قال انه لا يستتاب حديث عمر لما
بلغه أن رجلا ارتد فقتل قبل أن يستتاب هلا حبستموه ثلاثا وأطعمتموه كل
يوم إرغيفا فان تاب والا قتلتموه ولا يخالف له وقد روى أبو داود قصة

اِذَا ارْتَدَّتْ عَنِ الْاِسْلَامِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ اَهْلِ الْعِلْمِ تَقْتُلُ وَهُوَ قَوْلُ
 الْاَوْزَاعِيِّ وَاحْمَدٌ وَاسْحَقٌ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ تَحْبِسُ وَلَا تَقْتُلُ وَهُوَ قَوْلُ
 سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ اَهْلِ الْكُوفَةِ

أَبِي مُوسَى فَقَالَ فِيهَا وَكَانَ قَدْ اسْتَتِيبَ وَرَوَاهَا مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى قَالَ وَمَا اسْتَتَابَهُ
 فَصَارَ مُضْطَرًّا بَلَكِنْ الصَّحِيحُ اسْقَاطُ ذِكْرِ الاسْتَتَابَةِ لَا نَفْيًا وَلَا اثْبَاتًا كَذَلِكَ
 رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ وَأَمَّا مَنْ قَالَ أَنَّهَا مُسْتَحْبَةٌ فَلَا أَنْ مَطْلُوقُ الْحَدِيثِ لَمْ يَرِدْ فِيهَا
 وَجَاءَتْ عُمَرُ فَخَصَلَتْ عَلَى النَّدْبِ وَالْحَدِيثِ أَنَّهَا هُوَ دُونَ اسْتَتَابَةٍ أَوْ قَوْلِ عُمَرَ أَنَّهُ
 يَسْتَتَابُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَأَمَّا مَنْ قَالَ بِالْاسْتَتَابَةِ مَكَانَهُ أَوْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَهُوَ كُلُّهُ دَعْوَةٌ
 لِابْرَهَانَ عَلَيْهَا الرَّابِعَةُ إِذَا تَابَ الْمُرْتَدُّ قَبِلَتْ تَوْبَتُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا
 أَنْ يَتُوبُوا يُغْفَرُ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَالصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّ عَرْضَ التَّوْبَةِ
 عَلَيْهِ وَاجِبٌ لَا مَكَانَ رَجُوعِهِ عَنْهُ بَيَانُ شَبَهَةِ عَرْضَتْ لَهُ السَّادِسَةُ مِنْ رَجْعٍ مِنْ
 كُفْرٍ إِلَى كُفْرٍ فِيهَا رَوَايَتَانِ أَحَدَاهُمَا لَا يَعْرِضُ لَهُ وَالثَّانِيَةُ يَقْتُلُ لِأَنَّ الْعَهْدَ أَنَّهَا
 أَخَذَهُ عَلَى الْيَهُودِ فَإِذَا نَظَرَ مِثْلًا فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْعَهْدِ الَّذِي انْعَقَدَ لَهُ فَيَقْتُلُ إِلَّا
 أَنْ يَعُودَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَلَيْسَ يَقْتُلُ مِنْ جِهَةِ الْخَبَرِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَأَوَّلُ مِنْ بَدَلِ
 دِينِهِ الْحَقِّ السَّابِعَةُ إِذَا قُتِلَ لَمْ يَرِثْهُ وَرِثَتُهُ وَلَا أَهْلُ الدِّينِ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ خِلَافًا
 لِلْأَوْزَاعِيِّ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ
 الْمُسْلِمَ وَيَكُونُ مَالُهُ فَيْئًا وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَكُونُ مَالُهُ الَّذِي اكْتَسَبَهُ قَبْلَ رَدِّهِ
 لِأَنَّهُ مَا عَلَى الْكُفْرِ فَلَا يُعْطَى مَالُهُ لَوَرِثَتُهُ الْمُسْلِمِينَ وَأَبُو حَنِيفَةَ يَجْعَلُهُ مِنْ وَقْتِ
 الرَّدِّ قَدْ زَالَ مَلِكُهُ عَنْ مَالِكِهِ فَاتَّقِلْ إِلَى وَرِثَتِهِ فِي حَالَةِ يَجُوزُ فِيهَا انْتِقَالُهُ
 بِاسْتِوَاءِ دِينِهِ مَعَ دِينِ وَرِثَتِهِ فِيهَا وَهَذَا لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الْإِرْثَ إِنَّمَا هُوَ انْتِقَالُ
 الْمُلْكِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَبِالرَّدِّ لَمْ يَمُتْ لِأَحْقِيقَةِ وَلَا حِكْمًا لِإِحْكَامِهِ فِيهِ بِمِيرَاثِ (الثَّامِنَةُ)

باب ما جاء فيمن شهر السلاح • حدثنا أبو كريب وأبو
السائب سالم بن جنادة قالا حدثنا أبو أسامة عن يزيد بن عبد الله بن أبي
بردة عن جده أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من حمل علينا السلاح فليس منا قال وفي الباب عن ابن عمر وابن الزبير
وأبي هريرة وسلمة بن الأكوع • قال أبو عيسى حديث أبي موسى
حديث حسن صحيح

من غريب القول ما روى عن ابن القاسم انه قال يضمن القاتل المرتد فيه دية
ما ارتد اليه من نصرانية أو مجوسية في ماله مع الأدب وقد ذهب عنه حرمة
الاسلام بلا دية ولم يعتصم لعهد فتكون فيه دية معاهد فثبت أنه هدر

باب فيمن شهر السلاح

ذكر عن أبي بردة عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حمل
علينا السلاح فليس منا حديث حسن صحيح (العارضة) فيه بما ان حمله السلاح
لا يخلو أن يكون باسم الحاربة أو بتأويل في ولاية أو ديانة فان كان باسم الحاربة
فجزاؤه منصوص في كتاب الله وان كان باسم المنازعة في الولاية فهل بتأويل
يدعى الحق وتعرض عليه البينة الى (١) فان فعل والاقتل وكان من البغاة
وقد بينا حالهم في تفسير القرآن والحديث الكبير وان كان على دين فان كان
ردة فحكم المرتد قد بيناه وان كان بدعة وقتلنا بتكفيره فهو مرتد وان قلنا بفسقه
قوتل على ذلك ويكون حكمه حكم المحارب في جواز القتال وفي جريان الميراث
ولكن يسقط عنه غرم ما أتلّف من مال أو نفس خلافاً لأبي حنيفة والشافعي

(١) بياض بالأصل

باب ماجاء في حد الساحر . حدثنا أحمد بن منيع حدثنا
 أبو معاوية عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن جندب قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حد الساحر ضربة بالسيف * قال أبو عيسى هذا
 حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه واسمعيل بن مسلم المكي
 يضعف في الحديث واسمعيل بن مسلم العبدى البصرى قال وكيع هو
 ثقة ويروى عن الحسن أيضاً والصحيح عن جندب موقوف والعمل
 على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم
 وهو قول مالك بن أنس وقال الشافعى إنما يقتل الساحر إذا كان يعمل
 في سحره ما يبلغ به الكفر فإذا عمل عملاً دون الكفر فلم نر
 عليه قتلاً

والأصل في ذلك أن الصحابة في الردة وعلى في الفتنة لم يحكموا بضمان لشيء
 من ذلك وعندهم توقف

باب ماجاء في الساحر

روى الحسن عن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حد الساحر ضربة
 بالسيف حديث ضعيف (الأصول فيه) الأول في إثبات السحر وقد أنكرته
 القدرية وقالت أنه لاحقيقة له والله سبحانه قد أثبتته بالخبر عنه في مواضع في
 كتابه العزيز وحقيقته أنه كلام مؤلف يعظم فيه غير الله وتنسب إليه الأفعال

باب مَا جَاءَ فِي الْغَالِّ مَا يُصْنَعُ بِهِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو
السَّوَّاقُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ عَنْ
سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ وَجَدَ تَمْوَهُ غُلًّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَحْرَقُوا مَتَاعَهُ قَالَ صَالِحٌ
فَدَخَلْتُ عَلَى مُسْلِمَةَ وَمَعَهُ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَوَجَدَ رَجُلًا قَدْ غُلَّ فَحَدَّثَ
سَالِمٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ فَأَمَرَ بِهِ فَأَحْرَقَ مَتَاعَهُ فَوَجَدَ فِي مَتَاعِهِ مُصْحَفًا فَقَالَ
سَالِمٌ بَعْ هَذَا وَتَصَدَّقْ بِشِمْنِهِ * قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ
لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ

والمقادير الكائنات بخلق الله عند قول الساحر وفعله في المسحور ما شاء من أمره
حسب ما جرت العادة به وتلك الأفعال من خلق الله تعالى عند ذلك تكون فيه
على من يعثر لها (الثانية) إذا وقع من فاعله فهو كفر حسبما أخبر الله عنه في قوله
إنما نحن فتنه فلا تكفر فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وقال
الشافعي هو معصية إن قتل به قتل وإن ضرب به ضرب وقد أخبر الله عنه
بالكفر فقطع مفصل الخلاف ولو علم منكر الكفر به حقيقة لرأى أنه كفر
محض (فقهه) إذا قلنا إن الساحر يقتل فانه لا يرثه ورثته المسلمون وإنما حكمه
حكم المرتد وقد بينا هذا الباب في التفسير والخلاف بيانا شافيا فليُنظر فيه
والصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم سحر حتى يخيل إليه أنه يأتي النساء ولا يأتين
وقد بينا ذلك في شرح الحديث فليُنظر فيه إن شاء الله تعالى

قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَحْمَدُ وَاسْحَقُ قَالَ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ
 إِنَّمَا رَوَى هَذَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَائِدَةَ وَهُوَ أَبُو وَقْدٍ اللَّيْثِيُّ وَهُوَ
 مُنْكَرُ الْحَدِيثِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَقَدْ رَوَى فِي غَيْرِ حَدِيثٍ تَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْغَالِ فَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِحَرْقِ مَتَاعِهِ
 * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ

* **بَابُ** مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ يَقُولُ لِأَخْرَ يَأْمُنْتُ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 رَافِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَسْمَعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ عَنْ دَاوُدَ

باب من يقول للآخر يا مخنث

ذكر حديث عكرمة عن ابن عباس قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا قال الرجل للرجل
 ياهودي فاضربوه عشرين وإذا قال يا مخنث ومن وقع على ذات محرم فاقتلوه
 وهو ضعيف (الاسناد) روى عن البراء أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل
 رجل أعرس على امرأة أبيه روى أنه قال رأيت أبي ومعه راة فقلت إلى أين تريد
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه أن أقتله وأخذ ماله
 ففقه في مسائل (الأولى) قوله للرجل يا مخنث إن عني به أنه يتشبه بالنساء من الرجال
 لزمه الأدب على قدر الاجتهاد إن شاء الله وإن كان يفهم من التعريض
 بالقذف له حد وهذا إنما ينبني على العادة فيما يذكر من ذلك (الثانية) إذا وقع
 على ذات محرم فاختلف العلماء فيه على أقوال الأول قال الحسن البصري عليه
 الحد وهو قول مالك والشافعي الثاني أنه يقتل ويؤخذ ماله قاله أحمد بن حنبل
 واسحاق تعويلا على الحديث وقال سفيان وأبو حنيفة يدرأ عنه الحد إذا تزوج

أَبْنُ الْحُصَيْنِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ يَا يَهُودِي فَأَضْرِبُوهُ عَشْرِينَ وَإِذَا قَالَ يَا مَخْنَثٌ
فَأَضْرِبُوهُ عَشْرِينَ وَمَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحْرِمٍ فَاقْتُلُوهُ

❦ قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَأَنْعَرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَأَبْرَاهِيمُ بْنُ
أَسْمَعِيلَ يُضَعِّفُ فِي الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا قَالُوا مَنْ أَتَى
ذَاتَ مُحْرِمٍ وَهُوَ يَعْلَمُ فَعَلَيْهِ الْقَتْلُ وَقَالَ أَحْمَدُ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً قَتَلَ وَقَالَ
أَسْحَقُ مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحْرِمٍ قَتَلَ وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
مَنْ غَيَّرَ وَجْهَهُ رَوَاهُ الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ وَقَرَّةُ بْنُ أَيَّاسٍ الْمَزْنِيُّ أَنَّ رَجُلًا
تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِهِ

❦ بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّعْزِيرِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ

بَشِيرٍ لَأَنَّ ضَرُورَةَ النِّكَاحِ تَسْقُطُ عَنْهُ هَذَا قِيَاسٌ بَاطِلٌ فَانْهَ لَفْظُ لَعْنَةٍ
ضَعِيفٌ إِلَى مَحَلٍّ لَا يَصِحُّ فِيهِ بِحَالٍ لَا حَقِيقَةً وَلَا مُجَازًا وَيُزَامُهُمْ عَلَيْهِ اسْقَاطُ
الْحَدِّ عَلَى مَنْ اشْتَرَى الْخُرَّ وَالَّذِي يَصِحُّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ فَعَلَ هَذَا مُسْتَحْلًا كَانَ
قَتْلُهُ حَلَالًا وَمَالُهُ فَيْئًا وَإِنْ فَعَلَهُ فَسَقًا كَانَ كَالزَّانِي وَمَا قَتَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَلَا أَخَذَ مَالَهُ إِلَّا لِأَنَّهُ سَارَ سِيرَةَ الْجَاهِلِيَّةِ فِي خِلَافَةِ الْأَبِ عَلَى الْحَرِيمِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ

باب التعزير

اختلف العلماء فيه فقال مالك يبلغ بالتعزير إلى قدر من الضرب يغلب

ابن أبي حبيب عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن
عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبي بردة بن نيار قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يجلد فوق عشر جلدات الا في حد من حدود الله
❦ قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب لا نعرفه الا من حديث بكير
ابن الأشج وقد اختلف اهل العلم في التعزير واحسن شيء روى في
التعزير هذا الحديث قال وقد روى هذا الحديث ابن لهيعة عن بكير
فاخطأ فيه وقال عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم وهو خطأ والصحيح حديث الليث بن سعد انما هو
عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبي بردة بن نيار عن النبي صلى الله
عليه وسلم

على الظن ان صاحبه لا يهلك به على قدر اجتهاد الامام مما يكون من ضرورة
الذنب وصفة المعصية وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح وغيره
لاحد فوق عشر ضربات الا في حد من حدود الله فحمله الناس على خلاف
ما تقرر حده من قذف أو زنى أو شرب وحمله مالك على الأمور الغريبة التي
تكون في الذنب اليسير فكل ما فحش من ذنب أو قبح مما لم يرد به نص في
حد فالامام يجتهد فيه فيجوز له أن يزيد على العشر وهذا أقوى حداقال علماءنا
ويجوز أن يزيد على الحد وهذا فيه اشكال كثير قد بيناه في مسائل الخلاف
وهو صحيح قوى فليتنظر فيها والله أعلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابواب الصيد

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب مَا جَاءَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ عَنْ
مَكْحُولٍ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ وَالْحَجَّاجُ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ عَائِذِ اللَّهِ

كتاب الصيد

باب مَا يُؤْكَلُ مِنَ الصَّيْدِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ

عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ
كَذَا ابْنُ ثَابِتٍ الْحُثَنِيُّ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا أَهْلُ صَيْدٍ قَالَ إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ
وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَأَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ قُلْتُ وَإِنْ قَتَلَ قَالَ وَإِنْ قَتَلَ قُلْتُ أَنَا أَهْلُ
رِي قَالَ مَارَدْتَ عَلَيْكَ قَوْسِكَ فَكُلْ قُلْتُ أَنَا أَهْلُ سَفَرٍ فَتَمَرٌ بَالٍ وَدَوَانِصَارِي
وَالْمَجُوسُ فَلَا نَجِدُ غَيْرَ آتِيَتِهِمْ قَالَ فَإِذَا لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا بِالْمَاءِ ثُمَّ كُلُوا
فِيهَا وَاشْرَبُوا حَدِيثُ حَسَنِ وَذَكَرَ عَنْ هَمَامِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ
قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا نُرْسِلُ كَلَابًا لَنَا مَعْلَمَةٌ قَالَ كُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ قُلْتُ يَا رَسُولَ

أَبْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيَّ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا أَهْلُ صَيْدٍ
 قَالَ إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَأَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ قُلْتُ
 وَإِنْ قَتَلَ قَالَ وَإِنْ قَتَلَ قُلْتُ أَنَا أَهْلُ رَمَى قَالَ مَارَدَتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ فَكُلْ
 قَالَ قُلْتُ أَنَا أَهْلُ سَفَرٍ نَمْرُ بِالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ فَلَا تَجِدُ غَيْرَ
 آيَتِهِمْ قَالَ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا بِالْمَاءِ ثُمَّ كُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا قَالَ
 وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ * قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
 وَعَائِدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ أَبُو أَدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ وَاسْمُ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُشَنِيَّ
 جَرِثُومٌ وَيُقَالُ جَرِثُومُ بْنُ نَاشِبٍ وَيُقَالُ ابْنُ قَيْسٍ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

اللَّهُ وَإِنْ قَتَلَ قَالَ وَإِنْ قَتَلَ مَا لَمْ يَشْرِكْهَا كَلْبٌ غَيْرَهَا قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا
 نَرْمِي بِالْمَعْرَاضِ قَالَ مَا خَزَقَ فِكُلْ وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ
 حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ ثَابِتٌ رَوَاهُ الْأُئِمَّةُ لَكِنِ الصَّحِيحُ لَمْ يَدْخُلْهُ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ
 وَغَيْرُهُ فِيهِ إِنْ كَانَتْ الْكَلَابُ مَكْلَبَةً فِكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ ذِكْرٌ وَغَيْرُ ذِكْرٍ
 قُلْتُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ قَالَ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ وَمَا أَصَبَتْ بِكَلْبِكَ غَيْرَ الْمَعْلَمِ فَأَدْرَكَتْ
 ذَكَاتَهُ فِكُلْ وَحَدِيثُ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ صَحِيحٌ فِي الصَّحِيحِ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي
 أُرْسِلُ الْكَلَابَ الْمَعْلَمَةَ فَيَمْسُكُنَّ عَلَيَّ وَأَذْكَرُ اللَّهُ قَالَ إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمَعْلَمُ
 وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فِكُلْ وَقَالَ إِنْ ذَكَاتَهُ أَخَذَهُ قُلْتُ وَإِنْ قَتَلَ قَالَ وَإِنْ قَتَلَ مَا لَمْ
 يَشْرِكْهَا كَلْبٌ لَيْسَ مَعَكَ فَإِنْ أَدْرَكَتْهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا
 غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَ وَلَمْ تَسْمَعْ عَلَى غَيْرِهِ

غِيلَانَ حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هَمَّامِ بْنِ
 الْحُرْثِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا نُرْسِلُ كِلَابَنَا مُعَلِّمَةً
 قَالَ كُلُّ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنْ قَتَلَنَ قَالَ وَإِنْ قَتَلَنَ مَا لَمْ
 يَشْرِكْهَا كَلْبٌ غَيْرُهَا قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا نَرْمِي بِالْمُعْرَاضِ قَالَ مَا خَزَقَ
 فَكُلُّ وَمَا أَصَابَ بَعْرَضَهُ فَلَا تَأْكُلْ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
 بْنُ يَوْسَفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ وَسُئِلَ عَنْ
 الْمُعْرَاضِ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

وَأَمَّا سَمِيتُ عَلَى كَلْبِكَ إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنْ أَخَافَ أَنْ
 يَكُونَ أَمَّا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ (غَرِيْبُهُ) الْمُعْرَاضُ مَا لَيْسَ بِمُحَدَّدٍ كَالْعَصَى وَالِدَبُوسِ
 وَنَحْوِهِ وَقِيلَ الْمُعْرَاضُ نَصْلٌ عَرِيضٌ فِيهِ ثَقُلٌ إِنْ أَصَابَ بِجَدِّهِ يَخْزُقُ
 وَالْكِلَابُ الْمُكَلَّبَةُ هِيَ الْمُعَلِّمَةُ (الْأَحْكَامُ) فِي مَسَائِلِ الْأَوَّلَى اخْتَلَفَ عِبَارَاتُ
 الْفُقَهَاءِ فِي الصَّيْدِ فَفَنَّهُمْ مَنْ قَالَ أَصْلَهُ التَّحْرِيمُ وَالْإِبَاحَةُ تَأْتِي بَعْدَهُ بِدَلِيلِ
 الشَّرْعِ وَقَالَ قَوْمُ الْأَصْلِ الْإِبَاحَةُ ثُمَّ حَرَّمَ مَا حَرَّمَ وَكَلَّا الْقَوْلَيْنِ يَنْعَكُسُ
 بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ وَلَيْسَ عِنْدِي لِشَيْءٍ أَصْلٌ إِلَّا مَا أَصْلَهُ أَصْلُهُ
 وَقِيلَ الشَّرْعُ لَا أَصْلَ وَلَا فَرْعَ وَهُوَ مُسْتَوِلٌ بِحَالٍ وَكَلَامٌ لَا يَعْقِلُ وَقَدْ بَيَّنَّاهُ
 فِي أَصُولِ الْفَقْهِ (الثَّانِيَةِ) إِنْ لَمْ يَأْذَنْ فِي صَيْدِ الْجَوَارِحِ الْمُعَلِّمَةُ وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ
 ذَوَاتُ أَرْبَعٍ وَذَوَاتُ جَنَاحٍ وَكِلَاهُمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ الثَّابِتِ الْمَشْهُورِ وَصِفَةُ
 تَعْلِمُهَا أَنْ تَتَشَلَّى وَتَنْزَجِرَ إِذَا انْزَجَرَتْ وَلَيْسَ هُنَاكَ ثَالِثٌ وَأَمَّا الطَّيْرُ فَأَعْلَامُ
 أَعْلَامُهَا أَنْ تَطِيعَكَ فِي الْإِنْشِلَاءِ وَهُوَ الْإِغْرَاءُ وَالصَّيْدُ عِنْدَ ابْنِ حَبِيبٍ وَقَالَ

❦ **باب** مَا جَاءَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ . حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ
عِيْسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَرَّةَ عَنْ
سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ نَهَيْتُنَا عَنْ صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ
❦ قَالَ أَبُو عِيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْعَمَلُ
عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرِخُّصُونَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ وَالْقَاسِمُ
أَبْنُ أَبِي بَرَّةَ هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ نَافِعٍ الْمَكِّيُّ

❦ **باب** مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبُرْزَةِ . حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَهَنَادٌ
وَأَبُو عَمَّارٍ قَالُوا حَدَّثَنَا عِيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مَجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيٍّ

ابن القاسم هي كذوات الأربع ولا يصح ذلك فيها الثالثة هل من شرط
تعليمها أن لا تأكل منه اختلف العلماء فيه قديما وحديثا لاختلاف حديث
عدي وأبي ثعلبة في ذلك كما قدمناه آنفا فمالك والشافعي في قوله القديم
يقولان اذا صح منه التعليم لم يؤثر فيه أكله بعد ذلك منه وأبو حنيفة يقول
لا يؤكل الا في البازي والمزني معهم وروى عن أبي حنيفة أنه اذا أكل حرم
كل شيء صاده قبل ذلك سمعت الامام الخطيب أبو المطهر مدرس الشافعية
يقول سمعت جمال الاسلام أبا بكر محمد بن احمد أبي ثابت يقول اذا
أكل الكلب المعلم لم تحرم الزكاة فانه يحتمل أن يكون أكل لفرط جوع
أو لنسيان فان العالم المجتهد النحرير قد يزهل عن الحكم في النازلة فكيف
بالهيمه فلا يؤثر في حل الصيد الشك في الأكل وقال بعضهم يحتمل أن

أَبْنُ حَاتِمٍ قَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَيْدِ الْبَازِي فَقَالَ
 مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَيُكُلُ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ الْأَمِنْ
 حَدِيثٌ مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ بِصَيْدِ
 الْبَزَاةِ وَالصَّقُورِ بَأْسًا وَقَالَ مُجَاهِدٌ الْبَزَاةُ هُوَ الطَّيْرُ الَّذِي يُصَادُ بِهِ مِنَ
 الْجَوَارِحِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ فَسَرَ الْكِلَابَ وَالطَّيْرَ
 الَّذِي يُصَادُ بِهِ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صَيْدِ الْبَازِي وَإِنْ أَكَلَ
 مِنْهُ وَقَالُوا إِنَّمَا تَعْلِيمُهُ أَجَابَتُهُ وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ وَالْفُقَهَاءُ أَكْثَرُهُمْ قَالُوا
 نَأْكُلُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ

يَكُونُ قَوْلُهُ وَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَوْكُلُ حَالُ التَّعْلِيمِ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ حَدِيثُ
 أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخَشَنِيِّ وَهُوَ ثَابِتٌ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ وَغَيْرِهِ وَالْقَوْلُ بَيْنَ
 الْحَدِيثَيْنِ كَثِيرٌ بَيَانُهُ ثَلَاثُ تَأْوِيلَاتٍ الْأَوَّلُ أَنْ يَحْمَلَ حَدِيثُ عَدِي عَلَى التَّنْزِيهِ
 الثَّانِي أَنْ يَحْمَلَ عَلَى حَالَةِ التَّعْلِيمِ الثَّالِثُ أَنْ يَقَالَ تَعَارُضُ التَّحْرِيمِ
 وَالْإِبَاحَةِ وَجَهْلُنَا الْمُرَجِّحَ فَغَلَبْنَا الْإِبَاحَةَ لِمَعَانِ أَمَهَاتِهَا الْأَوَّلُ عَمُومُ الْقُرْآنِ
 فِي قَوْلِهِ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكُمْ وَلَا يَفْصِلُ مَا أَكَلَ مِمَّا تَرَكْنَا الثَّانِي أَنَّ الْمَيْسِرَ
 إِذَا وَقَعَ لَمْ يَضُرْهُ مَا بَعْدَهُ كَمَا لَوْ ذَبَحَ الصَّيْدَ ثُمَّ أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ الثَّالِثُ الْجَمْلُ
 عَلَى الْبَازِي فَإِنْ قِيلَ الْبَازِي عِلْمٌ بِالْأَكْلِ فَلَمْ يَضُرْهُ الْأَكْلُ وَالْكَلْبُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَلَمَّا
 هَذَا عَلَيْكُمْ وَاضِحٌ مِنَ الدَّلِيلِ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ بِالْأَكْلِ فَهُوَ حِينَئِذٍ إِنَّمَا يَمْسِكُ عَلَى
 نَفْسِهِ فَأُحَرِّى أَنْ لَا يُؤْكَلَ مِنْ صَيْدِهِ فَلَمَّا أَكَلَ مِنْهُ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَاعَاةَ هِيَ

باب مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيبُ عَنْهُ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
 ابْنُ غِيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَشْرٍ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ
 ابْنَ جَبْرِ يُحَدِّثُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْمِي الصَّيْدَ
 فَأَجِدُ فِيهِ مِنَ الْغَدِ سَهْمِي قَالَ إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ وَلَمْ تَرَفِهِ أَثَرِ سَبْعٍ
 فَكُلْ . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ
 أَهْلِ الْعِلْمِ وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ
 عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ مِثْلَهُ وَكَلاَ
 الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ
باب مَا جَاءَ فِيمَنْ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَجِدُهُ مَيِّتًا فِي الْمَاءِ

الانشلاء ولا ترجى دون الأكل وإلى ذلك أشار بعض المتأخرين من علمائنا
 فأسقط شرطية الأكل الرابع أن الكف عن الأكل لو كان شرطاً لم يؤخذ
 الصيد من فم الكلب معجلاً حتى يدري أياً كل منه أم لا الخامس أن أخذه
 وقتله إن كان ذكاة فلا يؤثر ما يطرأ عليه وإن لم يكن ذكاة فلا يؤكل بحال وذلك
 باطل وهذا تفطن ابن عمر وسعد فقال سعد كاه وإن لم تبق منه إلا بضعة واحدة
 فاما إن خالطه غيره فلا يؤكل لأنه لا يدري قتله من سمى عليه أو غيره قال ابن
 العربي إلا أن يكون سمى عليها أربابها فيشتركون فيها إلا أن يكون كلب ذمي
 أو مجوسى فلا يؤكل وقال الشافعى فإن شره كلب آخر فلا تؤكل
 وهذا نص وإنما كان كذلك لأن عدواً يحتمل أنه كان بين حار وتفصيل

حدثنا أحمد بن منيع حدثنا عبد الله بن المبارك أخبرني عاصم الأحول عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيد فقال إذا رميت بسهمك فاذكر اسم الله فإن وجدته قد قتل فكل إلا أن تجده قد وقع في ماء فلا تأكل فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك * قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح

باب ما جاء في الكلب يأكل من الصيد . **حدثنا** ابن أبي عمير حدثنا سفيان عن مجالد عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد الكلب المعلم قال إذا أرسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل ما أمسك عليك فإن أكل فلا تأكل

الجواب قد تقدم (الرابعة) إذا قتل الكلب الصيد من غير جرح حل وقال أبو حنيفة لا يحل وللشافعي قولان وتعلق بأنه الة للذكاة فاعتبر به الجرح كالسهم قلنا هذا تدقيق فان أبا حنيفة السهم حكمه في الحديث والحقيقة ان يصيب بجده لا بعرضه فان خرج عن حكمه كان تفريطا في مرسله وههنا ليس فيه تفريط ولا هو غاية للتعليم ان يمسك عليه ولا يدخل في التعليم أن يجرحه (الخامسة) إذا عض الكلب الصيد فاخذ الصائد من غير تفريط فتلغ في يده في الحين جاز أكله وقال أبو حنيفة لا يؤكل والمسألة تنبه على ما قبلها (السادسة) إذا انشلا الكلب من غير انشلاء ثم انشلا قال في الكتاب ان كان بعيدا منه لم يؤكل وقال مالك لم يؤكل وخالفهما أصبغ وزاد ابن الماجشون وان زاده ذلك

فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ خَالَطْتُ كَلَابَنَا كَلَابٌ
 أُخْرُ قَالَ إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَذْكُرْ عَلَى غَيْرِهِ قَالَ سَفِيَانُ
 أَكْرَهُ لَهُ أَكْلَهُ * قَالَ أَبُو عِيسَى وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ
 مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي الصَّيْدِ وَالذَّيْحَةِ إِذَا
 وَقَعَ فِي الْمَاءِ أَنْ لَا يَأْكُلَ فَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي الذَّيْحَةِ إِذَا قُطِعَ الْحَلْقُومُ فَوَقَعَ
 فِي الْمَاءِ فَمَاتَ فِيهِ فَانَّهُ يُؤْكَلُ وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَقَدْ اخْتَلَفَ
 أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْكَلْبِ إِذَا أَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا أَكَلَ
 الْكَلْبُ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلُ وَهُوَ قَوْلُ سَفِيَانِ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ
 وَاحْمَدُ وَأَسْحَقُ وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

الْإِنْشَاءِ أَغْرَاءَ أَكَلَ وَلَفْظُ الْخَبَرِ إِذَا أُرْسِلَ عَامٌ فِي أَرْسَالِهِ إِذَا رَأَاهُ وَقَبْلَ أَنْ
 يَرَاهُ بَنِيهِ الْأَغْرَاءَ (السَّابِعَةُ) إِذَا غَابَ عَنْهُ الْجَارِحُ بِالصَّيْدِ ثُمَّ وَجَدَهُ مِنَ الْغَدِّ قَدْ
 قَتَلَهُ لَمْ يُؤْكَلْ وَاخْتَلَفَ فِي السَّهْمِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ يُؤْكَلُ وَتَفْصِيلُ
 الْحَالِ فِيهِ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ إِذَا رَأَى سَهْمًا أَوْ شَلَا صَيْدًا وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ وَلَمْ يَدْرِكْ حُلَّ لَهُ
 أَنْ مَاتَ حَتَّى لَوْ كَانَ مَعَهُ سَكِينٌ فِي خُرْجٍ وَحَاوَلَ اخْرَاجَهُ وَفَاتَهُ أَكْلُهُ خِلَافَ
 رَوَايَةِ الْكِتَابِ وَهِيَ كَالْخُفِّ وَمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ فَهُوَ كَالْمَعْدُومِ لَا اعْتِبَارَ بِهِ وَإِنْ
 كَانَتْ السَّكِينُ عِنْدَ رَجُلٍ وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يُعْطِهَا لَهُ جَازَ أَكْلُهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ فَإِنْ لَمْ
 يَجِدْهُ حَتَّى غَابَ عَنْهُ وَوَجَدَ فِيهِ عَلَامَتَهُ مِنْ (١) أَوْ وَقُوفَ الْكَلْبِ عَلَيْهِ أَوْ كُلَّ
 وَإِنْ عَدِمَ ذَلِكَ لَمْ يُؤْكَلْ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ عَدَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ وَغَيْرَهُمْ فِي الْأَكْلِ مِنْهُ وَأَنَّ أَكْلَ الْكَلْبِ مِنْهُ

باب ماجاء في صيد المعراض . حدثنا يوسف بن عيسى
حدثنا وكيع حدثنا زكريا عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت
النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض فقال ما أصبت بحده فكل
وما أصبت بعرضه فهو وقيد . حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان عن
زكريا عن الشعبي عن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه
قال أبو عيسى هذا حديث صحيح والعمل عليه عند أهل العلم

وسلم وأبي ثعلبة عنه قال عدي إن أزمني الصيد فنقتفي أثره أي تتبعه اليوم
والثلاثة ثم يحده ميتا وفيه سهمه أيأكله ونحو ما تقدم عن عدي عن أبي ثعلبة في
مسلم وغيره السابعة قال في البخاري ومسلم وإن وقع في الماء مثلاً (الثامنة) قال
في النسائي والترمذي عن أبي ثعلبة إن وجدت فيه سهمك ولم يؤكل منه سبع
فكل حسن صحيح وتترك على هذا فروع الشك فيما يطراً على الغيب وهي
كثيرة بيانها في موضعها (العاشرة) إن وجدته وفيه غير سهمه لم يأكله قال بعضهم
لعله سهم مجوسى وقال غيره لعله سهم من لم يسم الله وقلت أنا يأكله لأن
المجوس لا يصيدون والغالب على الناس التسمية فيجعل صيدهم كطعامهم والثانية
عشر قوله ما لم يصل أي يتن يقال صلى اللحم وأصل إذا تغيرت رائحته أي
تن قال علماؤنا هذا إنما هو نهى أدب لانهى شريعة متحتمة وقد روى أن
النبي صلى الله عليه وسلم أكل اهالة مسخنة وهي المتغيرة الرائحة فلعلة نهى عن
أكل الصيد لئلا يكون أصله من نهش فتؤدى إلى الموت (الثالثة عشر) لا يؤكل

صيد الذي كما لا يؤكل صيد المجوسى وجوزه أكثر علماء الأمصار وتعلق
 علماءنا بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ليلونكم الله بشيء من الصيد فخص به
 المؤمنين وهو اسم مشتق فكانه علة الحكم وهو تحليل الصيد على ما بيناه في
 الأصول وفيما تقدم من كلامنا وقد تعلق أكثر بأن طعامه يؤكل وصيره من طعامه
 قلنا لما أحل الله الطعام نص عليه مطلقا ولما ذكر النص نص عليه مقيدا فان
 قيل يحمل المطلق على المقيد قلنا لا يكون ذلك الا بدليل وقد بيناه في الأصول
 والصيد خلاف الطعام فان قيل دليله أن ذكاه فجازت من الدم كالمقدور عليه
 قلنا لا يجوز قياس الشيء على ضده المقدور عليه ضد المعجوز عنه فاني يجتمعان
 لاسيما ولكل واحد منهما شرط يخصه وموضع ينفرد به وحكمة لا يشاركه
 الآخر فيها فلا يجوز الحاق أحدهما بالآخر وهذا في أصول الفقه (الرابعة عشر)
 اذا رمى صيدا فأصاب غيره لم يؤكل خلافا لابن حنيفة والشافعي لأن الذكاة
 مفتقرة الى أصل النية اجماعا فوجب أن يفترق الى تعيين النية لقوله صلى الله عليه
 وسلم انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى وهو عموم متفق عليه
 لم يدخله تخصيص البدواعى لا برهان عليها (الخامسة عشر) اذا أبين من الصيد
 شيء يعنى فمات قال الشافعي يؤكل الجميع وقال مالك يؤكل الباقي وقال أبو حنيفة
 ان قطع من العجز الثلث فمادونه لم يحل قال الشافعي ما كان ذكاة للبعض كان
 ذكاة للجميع وعول علماءنا على حديث الحارث بن عوف أنى واقد الليثي
 رواه الترمذي وأبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وهم يجبون
 أسنمة الأبل أى يقطعونها ويقطعون أليات الغنم فقال على ما أبين
 من حى فهو ميت وهذا أحسن وعن ابن العرى صحيح والمقصود منه والمراد
 به ان الذى كان يجب السنام ويقطع الآلية هى تخص بالقصد فحرم ذلك لأنه
 لم يكن ذكاة فأما من قصد قتل الصيد فأبأن عضوا منه فمات فانه ذكاة لأنه
 قصد الذكاة بفعل مأذون فيه والذى عندى أنه ان قطع عضوا يعيش معه لم يحل
 الصيد ولا العضو وان قطع عضوا لا يعيش معه حل الجميع الا أن يتدارك

الصيد وفي القسم الأول نذبح الذي يترجى حياته فانه يحل وحده دون العضو الذي بان منه وتحقيقه انه اذا زهقت الروح من الجزءين معاحل وان سبق أحدهما فهي ميتة قد أبين من حي فلا يحل (السادسة عشر) اذا سميت أكلنا وان تركت التسمية عمدا فاختلف علماؤنا في ذلك على قولين أحدهما لا يؤكل وبه قال الشافعي والأول أشهر عندنا وقد تكلمنا على ذلك في مسائل الخلاف وأحكام القرآن بغاية البيان والذي يتعلق بهذه العارضة في هذه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله فكل فذكر في احلال الصيد شرطين فلا يحل بأحدهما وذلك يبين أن المراد بقوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه غيره فانه قد سمي بقلبه ومن حديث البراء عن النبي صلى الله عليه وسلم اسم الله في كل قلب مؤمن سمي أو لم يسم قلنا ان تسمية القلب تسمية ولكن الشروع ههنا باجماع الأمة هو الذكر باللسان فاما أن يكون مستحبا واما أن يكون واجبا وحديث البراء لم يصح وبيانه في شرح الحديث السابعة عشر روى أبو عيسى عن القاسم بن أبي بزة عن سليمان الشكري عن جابر قال نهينا عن صيد كلب المجوس قال غريب قال ابن العربي ولم يصح ومعنى ذلك ان تناول المجوسى فهو بمنزلة الاستعارة استعارة تبعية في الذكاة وفي الجهاد الثامنة عشرة قال من لا يعلم اذا صاد بكلب أسود لم يؤكل ولعله لقول النبي صلى الله عليه وسلم الكلب الأسود شيطان وصيد الشيطان لا يؤكل لأنه لا يسمى الله وهذه سخافة لو سخر لك الشيطان وصدت به لجاز أكله فاما أن يكون الكلب الأسود شيطان ويسخر لك وينطاع فأنت اذن سليمان بن داود وهذا الحال اعتقاده وقوله الالبان الخطأ أما أن يحتمل أن يقال انه لم يحز أكل صيده لتحريم اقتنائه ووجوب اجتنابه والامر بقتله فلا يكون صيده ذكاة وهو عندنا بمنزلة الوضوء بالماء المجهول والله الموفق للصواب

باب ما جاء في الذبيحة بالمرورة . حدثنا محمد بن يحيى القطعي
 حدثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن الشعبي عن جابر بن عبد الله
 أن رجلا من قومه صاد أرنباً أو اثنين فذبهما بمرورة فتعلقهما حتى لقي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فأمره بأكلهما . قال وفي الباب عن
 محمد بن صفوان ورافع وعدي بن حاتم . قال أبو عيسى وقد رخص
 بعض أهل العلم أن يذبح بمرورة ولم يروا بأكلا الأرنب بأساً وهو قول أكثر
 أهل العلم وقد كره بعضهم أكل الأرنب وقد اختلف أصحاب الشعبي في

كتاب الذبائح

ذبيحة المروءة

ذكر حديث قتادة عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أن رجلاً من قومه صاد
 أرنباً أو اثنين فذبهما بمرورة فتعلقهما حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فسأله فأمره بأكلهما وعلمه بأنه يروى عن الشعبي عن محمد بن صفوان وأشار
 إلى أنه مقطوع الإسناد روى أبو داود والنسائي عن عدي بن حاتم قال
 قلت يا رسول الله أرأيت إن أصاب أحداً صيدا وليس معه سكين يذبح
 بالمرورة وشقة العصي قال أنهر الدم بما شئت واذكر الله وروى الأئمة من
 الصحيح وغيره مع أبي عيسى حديث رافع بن خديج قال قوا العدو غدا وليس
 معنا مدى فنذبح بالقصب فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أنهر الدم وذكر
 اسم الله فكل ليس صخر محدد كأنها الشفار والمدي السكاكين واحدها مدية

رَوَايَةُ هَذَا الْحَدِيثِ فَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 صَفْوَانَ وَرَوَى عَاصِمُ الْأَحْوَلُ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُحَمَّدِ
 ابْنِ صَفْوَانَ وَمُحَمَّدُ بْنُ صَفْوَانَ أَصَحُّ وَرَوَى جَابِرُ الْجَعْفِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ
 عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَ حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ وَيَحْتَمِلُ أَنْ رَوَايَةَ
 الشَّعْبِيِّ عَنْهُمَا قَالَ مُحَمَّدٌ حَدِيثَ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ غَيْرَ مُحْفُوظٍ

ولغة العرب المدية ولغة قریش السكين ويقولها بعضهم وذلك يبين في الحديث
 الصحيح وفي الصحيح فهو حرف غير مضبوط واختلف المتكلمون في تفسيره
 من المحققين فقليل معناه أرق أمر بصيغة افعل من أراق وسكنت الراء على
 قراءة من قرأ أرنى أنظر إليك وحذفت الياء استخفافا وقيل هو من ادن بالدليل
 من الدنو وقيل وهو أرى من هراون^(١) وهو النشاط كأنه شك من الراوى هل
 قال له أذن أى انشط أو قال له أعجل كذا وقال أنها تحيض قال ابن العربى أما
 الأول فانه أمر من الروية فيضعف لانه يحتاج اليه فلا يأمر النبي به وأبعد منه
 من جعل هذا الأول ويقرب من قال أنها أذن النشاط فانه أخو عجل فى المعنى
 فاما أن يكون تأكيذا واما أن يكون منسكا والذي عندى فى اقامته والله أعلم
 انه قال أذن بالذال المعجمة والنون الساكنة كأنه قال ان كنت ذابجا بليط قصب
 أو شقة عصى أو حجر محدود أو شظاظ وهو عود الجوالق فأعجل اذن معناه
 لا تتباطأ فى الذبح وتتوانى فيه فيكون تعديبا للذبيحة ويشهد له قوله فليحد أحدكم
 شفرته وليرح ذبيحته حتى يكون موتها فى فرى العروق قبل أن تموت بالخنق
 وهذا كاف عما فى الكتاب الكبير الاحكام فى مسائل (الاولى) قال علياؤنا
 الذبح يجوز بكل محدود يرى يشترط بربه فى الذكاة ما لم يكن عظما أو سنا أو ظفرا

باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة . حديث أبو كريب

أو اتفق الناس على أنه لا يجوز والاقوال لهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل بقوله أما سن الذبح بها متصلة بحجالها واختلفوا إذا انفصلت فقال اللخمي والليث بن سعد وضويعه أنه لا يجوز ولا قول لهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم علل بقوله أما السن يعظم معناه شأنه الضن والاباحة بالرضا لا بتحديد وأما الظفر فمدى الحبشة والمعنى أن الحبشة يتركون أظفارهم حتى تبرز بروزا كثيرا كأنها أطراف النصب بجوانبها انضاف الى الذبح الخنق كما ينضاف اليها في الضرر الرض وإذا انفصلت صار الظفر كشقة قصب والسن كحجر محدد وليس كل حيوان يذبح بهما وإنما يذبح بهما ما يصغر جدا فإن السن مختصر شظاظ والظفر كصغير مروة والاعظم غباوة من قال لا ينبغي أن يذكى من غير حديد وكأنه لم ير من الشريعة شيئا الثانية قد تقع الذكاة بالسن والظفر والمخلب من الجوارح كالكلب والفهد والبارى فهو مستثنى أو فرق بينهما حال القدرة والعجز الثالثة قوله ما أنهر الدم كناية عن فرى الودجين والخلقوم وقال أبو تمام والمروى في المدونة الاوداج خاصة وعليها الحديث وبه أخذ البخاري الرابعة فيه أكل الارانب وكرهها بعضهم لأنها تدمى أى تحيض ظنها من الممسوخ كقول النبي صلى الله عليه وسلم في الضب أنه أمة من الامم مسخت وأخاف أن يكون منها المعنى ذهب الى ذلك ابن أبي ليلى وفي النسائي وأبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأكلها ولم يته عنه ما أكلها وقال أنها تحيض

كتاب الأطعمة

باب المصبورة

ذكر حديث سعيد بن المسيب عن أبي الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المجثمة وهي التي تصبر بالنبل وحديث أم حبيبة بنت العر باض بن سارية

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَفْرَيْقِيِّ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ
 سُلَيْمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ الْمُجَشَّمَةِ وَهِيَ الَّتِي تُصْبَرُ بِالنَّبْلِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ
 عُرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَأَنَسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ وَابْنِ هُرَيْرَةَ

عن أبيها نهي النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن كل ذي ناب من السبع
 وذئ مخلب من الطير وعن لحوم الجمر الأهلية وعن المجشمة وعن الخليسة وأن
 توطأ الحبالى حتى يضعن ما في بطونهن وعن عكرمة عن ابن عباس نهي النبي
 عليه السلام أن يتخذ شيء فيه الروح غرضاً حديث أبي الدرداء غريب
 وحديث ابن عباس صحيح (الاسناد) الباب مشهور وفي الموطأ روايتان
 أحدهما نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكذلك
 في مسلم عن ابن عباس وزيادة وكل ذي مخلب من الطير وكذلك في الموطأ
 وفيه أكل كل ذي ناب من السباع حرام وهو في مسلم عن أبي بريدة وهو
 مشهور ورواية الموطأ وفيه كلام طويل بيانه في موضعه وكذلك في الترمذي
 (غريبه) المصبورة المحبوسة للقتل حتى لا تضطرب والمجشمة نحوه والخليسة
 هي التي تستند من الفارس فتذكي قبل أن تموت (١) (الأحكام) في
 مسائل (الأولى) اختلف العلماء في المطعومات اختلافاً بائناً من الصحابة
 إلى فقهاء الأمصار الأصل في ذلك قول الله سبحانه في صفة نبيه
 الكريم ويحرم عليهم الخبائث وقد بينا تحقيقها في الأحكام ولبابها أن الخبيث
 ما كرهته النفوس ولم يلائمها فعبر الله به عما لا يوافق الشرع وإن وافق
 الشهوات وعما لا يوافق الأبدان في المنفعة فوجب توقى الخبائث من الشريعة

❶ قَالَ أَبُو عَيْتَابٍ حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 يَحْيَى وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنِي
 أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ الْعَرَبَاضِ وَهُوَ ابْنُ سَارِيَةَ عَنْ أَبِيهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ وَعَنْ كُلِّ
 ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ وَعَنْ الْمُجَشَّمَةِ وَعَنِ الْخَلِيسَةِ
 وَأَنْ تَوَطَّأَ الْحَبَالَى حَتَّى يَضَعَنَّ مَا فِي بَطُونِهَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى سَمِعْتُ أَبَا
 عَاصِمٍ عَنِ الْمُجَشَّمَةِ قَالَ إِنَّ يَنْصَبَ الطَّيْرُ أَوْ الشَّيْءَ فَيُرْمَى وَسَمِعْتُ عَنِ الْخَلِيسَةِ

وذلك ينبه عما نهى عنه فروى أنه نهى عن كل ذي ناب من السباع وعن كل
 ذي مخالب من الطير ونهى عن لحوم الحمر الأهلية وعن البغال وعن الخيل وعن
 أكل الذئب وعن الجلالة وعن أكل الضبع وعن الهر . وقال في القنفذ أنها
 خبيثة ولكل واحد من هذه المناهي رواية وأخبار وقد حدثنا أبو الحسن
 الأزدي حدثنا الطبري قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر
 أشياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشك رجل متكئ على ركبته
 يحدث بحديثي يقول بيني وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالا استلناه (١)
 وما كان فيه حراما حرمانه وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله (الثانية)
 لما قال ربنا ما قدمنا فيه قوله روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما روى نظر
 العلماء في ذلك نظرا كثيرا أداهم إلى الاختلاف فقال مالك تؤكل الطير في الجملة
 وعلى العموم وخالفه أبو حنيفة والشافعي لعموم قوله وإذا حللتهم فاصطادوا
 والثالثة قال في مشهور قوله ويكره أكل سباع الوحش من غير تحريم فالجملة

فَقَالَ الذَّنْبُ أَوْ السَّبْعُ يَذْرُوكُهُ الرَّجُلُ فَيَأْخُذُهُ مِنْهُ فَيَمُوتُ فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ
يَذْكُرَهَا . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ الثَّوْرِيِّ
عَنْ سَمَاقٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَنْ يَتَّخِذَ شَيْءٌ فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

لَا بِي حَنِيفَةٌ وَالشَّافِعِيُّ أَيْضًا مَا عَدَا الثَّعْلَبَ وَالضَّبْعَ عِنْدَهُ وَلَيْسَ لِعَلْمَانَا مُتَعَلِّقٌ
فِي الْمَعْنَى إِلَّا ضَعِيفٌ كَقَوْلِهِمْ أَنَّهُ حَيَوَانٌ يَطْهَرُ جُلْدُهُ بِالذَّكَاءِ فَلَا يَحْرُمُ لَحْمُهُ كَسَائِرِ
الصَّيْدِ وَهَذَا عَوْلٌ عَلَيْهِ عَبْدُ الْوَهَّابِ وَحَاشَاهُ مِنْهُ فَإِنَّهُ قِيَاسٌ مَرَكَبٌ عِنْدَهُ إِنْ
كُلَّ مَا لَا يَحِلُّ لَحْمُهُ إِذَا ذُبِحَ وَفَصْلُ جُلْدِهِ كَانَ جُلْدُهُ ذَكَاةً وَلَحْمُهُ مَيْتَةً وَهِيَ
مَسْأَلَةٌ خِلَافٌ كَبِيرَةٌ فَرَكِبَ مَسْأَلَةً يَدْلُسُهُ حَتَّى يَصْرَحَ بِهَا وَبَيْنَهَا وَعَلَيْهَا
وَتَكُونُ أَيْضًا فَوْقَانِيَّةً وَلَا يَبْنِي مَذْهَبَهُ عَلَى أَصْلِ الْخَصْمِ فَيَكُونُ خَطَأً مَبْنِيًّا عَلَى
خَطَأِ الرَّابِعَةِ اخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي الْحَرَامِ الْأَهْلِيَّةِ فَتَارَةً قَالَ إِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ لِحَدِيثِ خَيْرِ
الْخَامِسَةِ الْخَيْلِ كَرِهَ مَالِكٌ أَكْلَهَا وَحَرَّمَهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبَا حَايَةَ الشَّافِعِيُّ وَوَجْهُ
الْمُكَرَاهَةِ أَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ عَنِ الْأَنْعَامِ بِأَنَّهَا مَأْكُولَةٌ وَعَنْ هَذِهِ بِأَنَّهَا حُمُولَةٌ وَجَعَلَ
لِكُلِّ قِسْمٍ وَصْفَهُ لَا سِيَّامًا وَمَا انْقَطَعَ نَسْلُهَا وَفِي الْخَيْرِ وَالْخَيْرِ بَنُو أَصِيهَا مَعْقُودٌ
السَّادِسَةُ قَالَ مَالِكٌ حَشَرَاتُ الْأَرْضِ مَكْرُوهَةٌ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ مُحَرَّمَةٌ
وَلَيْسَ لِعَلْمَانَا فِيهَا مُتَعَلِّقٌ وَلَا لِلتَّوَقُّفِ عَنْ تَحْرِيمِهَا مَعْنَى وَلَا فِي شَكٍّ وَلَا لِأَحَدٍ
عَنِ الْقَطْعِ بِتَحْرِيمِهَا عِذْرُ السَّابِعَةِ مِنْ تَبَسُّعِ الْأَقْسَامِ الَّتِي رَتَّبَهَا فِي أَثْنَاءِ الْحَرَمَاتِ
قَبْلَ أَمَّا كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبْعِ وَذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ فَصَحِيحٌ لَا كَلَامَ فِيهِ
لَكِنْ مَالِكٌ اشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي سَبَاعِ الْبِهَائِمِ لِأَنَّهُ رَوَى حَدِيثَهُ وَخَفَّفَ فِي الطَّيْرِ لِأَنَّهُ

لم يروه في الاكثر وغيره رواه فساواه في روايته وتساوت المسألتان فان حلا
حلا معا وان كرهما كرهما معا وان حرما حرما معا والفضل عسير وأما لحوم
الحرم الاهلية فحرمت يوم خيبر واختلف في تحريمها على ستة أقوال الاول أنه
غير معلل الثاني لأنها نجسة الثالث لأنها جلالة الرابع لأنها كانت قبل القسم
السادس لأنها عون في الجهاد والأسفار وكل واحد من هذا في صحيح البخاري
وسواه مالك عول في كراهتها على الآية في الامتنان بها ومع هذا الاختلاف
فلا بد من نظر آخر تبقى به أحد الوجوه فيحكم به وذلك في مسائل الخلاف
فلينظر فيه وأما البغلة فهو متولد من مأكول ومحرم في قول وبين مأكولين
آخرين محرمين في آخر بحكمة التوقف والمسلمون ما أكلوا قط حمارا ولا
بغلا وأما الخيل ففي مسلم أنهم نحرروا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرسافا كونه قال علياؤنا كانت ضرورة ولو كانت كذلك اذ لا يجوز نقل
بعض الحكم وترك بعضه ففيه تلبيس لا يليق بمسلم فكيف بالصحابة وهم أصحاب
النصرة المدعو بها لأهل البلاغ وأهل الصدق والأمانة وأما الذئب ففيه خبر
مخصوص يأتي ان شاء الله وهو من جملة السباع ونهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن الجلالة في كتب الأئمة غير الصحيح لأجل نجاسة غذائها وتحوله لحما وأما
الضبع ففي النسائي أنه سئل عنه فقال أويأكل الضبع أحد وعن الذئب
فقال أويأكل الذئب أحد وفي سنن أبي داود الضبع صيد وفيه اذا صاده
المحرم (١) أو الضب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا آكله
ولا أحرمه ولم يكن بارضى فاجدني أعافه وأما القنفذ فروى عنه أنه قال
هو خبيث وهو عند الأطباء نافع ولم يصح الحديث وأما الهرة فروى عبد
الرزاق عن عمر بن زيد من أهل صنعاء حدثنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد
الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الهرة وأكل ثمنها
السادسة هذه جملة الأقوال وما أخذ المذاهب وقد بينا المختار من ذلك في مسائل

باب ما جاء في ذكاة الجنين . حدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن سعيد عن مجالد قال حدثنا سفیان بن وكيع حدثنا حفص بن غياث عن مجالد عن أبي الوداك عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكاة أمه قال وفي الباب عن جابر وأبي أمامة وأبي الدرداء وأبي هريرة . قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح وقد روى

الخلافة وكتاب الأحكام ونكسته أن هذا كله منسوخ بقوله يوم عرفة عند كال الدين اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي قل لا أجد فيما أوحى الى محرما الى قوله أهل لغير الله به قال ابن عباس وعائشة مندهبا ودليلا واحتجاجا بهذه الآية عليه وتفصيلا وعلى هذا اعتراضات طويلة وانفصالات بينة انقلها من التلخيص والأحكام ان أردتها لرفع الاشكال عن قلبك فانقلها منها فانها الغاية ان شاء الله السابعة الخليفة وهي أكلة السبع وقد ذكر الله في كتابه واستثنى ذكاتها فقال الا ما ذكيتم واختلف قول مالك وقول سائر العلماء هل قوله الا ما ذكيتم متناولا لما تقدم فاذا أردت ذكاته حل أو خبر عن حكم مبتدأ فيما ذكر مما لم يكن على هذه الأحوال على قولين وقد بينا في كتاب الأحكام أن الصحيح رجوعه اليها وأن ما أدرك ذكاته منها فهو ذكي ان كان يضطرب ويحمر نفسه وهو الصحيح من قول مالك الثامنة وطء الحبالى وقد تقدم التاسعة اتخاذ ما فيه الروح غرضاً وهذا لا يحل بالاجماع لما فيه من تعذيب الحيوان وان ذبحه لا يجوز واماتته لا تحل الا لما كلة على الشروط المعلومة من قيمة ورفق وغير ذلك وهو المصبور في الحديث الأول بعينه

باب ذكاة الجنين

ذكر حديث أبي الدرداء عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكاة

مَنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَالْعَمَلِ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَبْنِ
الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَأَبُو الْوَدَّاءِ اسْمُهُ جَبْرِ بْنُ نُوفٍ

باب ماجاء في كراهية كل ذي ناب وذئ مخلب

حدثنا أحمد بن الحسن حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك بن أنس عن
أبي شهاب عن أبي أدريس الخولاني عن أبي ثعلبة الحشني قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع

حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي وغير واحد قالوا حدثنا سُفْيَانُ
أَبْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ أَبِي أَدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ نَحْوَهُ

الجنين ذكاة أمه (الاسناد) ذكر أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم وفيه
قلنا يا رسول الله ننحر الناقة ونذبح البقر والشاة فنجد في بطنها أنلقية أم نأكله
قال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكاة أمه (الغريب) رواه بعض الناس لغرض له ذكاة
الجنين ذكاة أمه ليوجب ابتداء الزكاة فيه اذا خرج ولا يكتفى فيه بذكاة الأم
وليس بشيء وانما هو ذكاة الجنين ذكاة أمه برفع ذكاة الثانية كرفع الاولى خبر
الابتداء ومنها قالوا ان معناه ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه كما تقول زيد البدر
وعمر الشمس وابن القاسم مالك أي هذا مثل هذا فنزل منزلته فحذف المثل
وأقام الثاني مقامه ادعاء كما تقول الليلة الهلال قلنا لهم هذا شائع كثير في اللغة
ولكن انما يضاف اليه عند تعذر حمل الأمر على حقيقته ولم يعدل عنه وهذا

* قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدَّثَنَا حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ اسْمُهُ
 عَائِدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ
 ابْنُ الْقَاسِمِ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ ابْنُ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
 عَنْ جَابِرٍ قَالَ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ خَيْرِ الْأَحْمَرِ
 الْإِنْسِيَّةَ وَالْحُمَّ الْبَغَالَ وَكُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ
 قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ
 * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدَّثَنَا جَابِرٌ حَدَّثَنَا حَسَنٌ غَرِيبٌ . حَدَّثَنَا قَتِيبَةُ

بين في مسألتنا وتحقيق هذه الحقيقة أن زيدا والبدر غيران فإذا جعلته هو لم
 يكن بد من أمر يشتركان فيه يحل محله فيكون كانه هو فقوله ذكاة الجنين ذكاة
 أمه الجنين غير الام فلذلك جعلوا فيه الاضمار لما كانا غيرين كالبدروزيدوعمر
 والشمس وابن القاسم ومالك فهذه هي حقيقة الكلام فالذي يدعى أن ذكاة
 الأم تغني عن فعل فيه مدعى مالا تشهده الأحكام فان قيل هو جزء من
 أجزائها فكانت ذكاته ذكاتها كيدها ورجلها قلنا هذا موضع الكلام فان أبا حنيفة
 المخالف لنا في ذلك والشافعي يقول انه لا يحسن أن يقال ذكاة اليد ذكاة
 صاحبه كذلك ههنا قلنا له انما لم يحىء ذلك فيه لانه بجزئته منه فما الدليل
 على العدول عن هذا الظاهر قلنا نعم الدليل علينا وله طريقان أحدهما التعلق
 بالظاهر الثاني التعلق بالمعنى فان بلغنا بالظاهر فهو دليل قوى لأن الصحابة
 أشكل عليهم اذ ذبحوا الام أن يأكلوه فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم كلوه
 ان شئتم فان ذكاته ذكاة أمه أي انما طينة أبيه طينته وهذا لا اشكال فيه وصار

حدثنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم كل ذي ناب من السباع
• قال أبو عيسى هذا حديث حسن والعمل على هذا عند أكثر أهل
العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول عبد الله بن
المبارك والشافعي وأحمد وإسحق

• باب ما قطع من الحي فهو ميت • حدثنا محمد بن عبد
الأعلى الصنعاني حدثنا سلمة ابن رجاء قال حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله
بن دينار عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي قال قدم
النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يحبون أسنمة الأبل ويقطعون اليات

بذلك الظاهر لنا والدليل عليهم وأما التعلق بالمعنى فمن الأول أن يتبعها في العتق
الثاني يتبعها في البيع الثالث يتبعها في الهبة والوصية فيتبعها في الزكاة فإن قيل ليس
بجزء منها فإنها نفس منفردة تنفصل عنها في الوجود وفي الضمان قلنا هذا إذا انفصلت
وإذا اتصلت كانت منها ونحن إنما نتكلم في حال الاتصال التفريع للجنتين أحوال
أحدها لا تجرى فيه حياة وإنما يكون صورة الثاني أن تجرى فيه الحياة وتلقيه
حيا فإن ذكيت الأم وخرج ميتا أكل وإن خرج حيا ومات بالفور قال محمد
كره أكله وقال ابن الجلاب لا يؤكل وقال ابن حبيب إن كانت حياة يمكن معها
البقاء جردت له ذكاة والا فتكنى ذكاة الأم والذي يقتضيه الحديث قطعا أنه
مات كذا فإن خرج حيا ومات قبل الإمكان فهو موضع نظر الأقوى فيه أنه

الْغَنَمَ قَالَ مَا قَطَعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ . حَدَّثَنَا أَبُو رَاهِمٍ بْنُ
يَعْقُوبَ الْجَوْزَجَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
دِينَارٍ نَحْوَهُ * قَالَ أَبُو عِيسَى وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ
حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ
أَسَمَهُ الْحَرِثُ بْنُ عَوْفٍ

* بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّكَاةِ فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ . حَدَّثَنَا هَنَادٌ وَمُحَمَّدٌ

يُؤْكَلُ فَإِنْ أَمَكْنَ حَيَاتُهُ وَمَاتَ وَلَمْ يَذْكُ لَمْ يُؤْكَلْ قِطْعًا (نَكْتَةٌ) قَالَ مَالِكٌ إِنَّمَا
تَكُونُ ذَكَاتُهُ إِذَا تَمَّ خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ لِأَنَّ الذَّكَاةَ إِنَّمَا تَعْمَلُ
فِيمَا كَانَ حَيًّا هَذِهِ عَمْدَةُ الْعَارِفِينَ وَهِيَ (١) فَإِنَّ الذَّكَاةَ الَّتِي تَعْمَلُ هَكَذَا هِيَ
الْمُبَاشَرَةُ وَأَمَّا ذَكَاتُ الْجَنِينِ فَهِيَ غَيْرُ مُبَاشَرَةٍ فَسَوَاءٌ تَمَّ خَلْقُهُ أَوْ لَمْ يَتِمَّ هِيَ ذَكَاتُهُ
فِيهِ عَلَى التَّفْرِيعِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ قَبْلَ

بَابُ الذَّكَاةِ فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ

ذَكَرَ عَنْ أَبِي الْعَشْرَاءِ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ قَهْطَمٍ وَيُقَالُ يَسَارُ بْنُ بَدْرٍ وَيُقَالُ بَلَزٌ
وَيُقَالُ عِطَارْدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي
الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ قَالَ لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخْذِهَا لِأَجْزَأَ عَنْكَ رَوَاهُ الْيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ
حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعَشْرَاءِ قَالَ يَزِيدُ هَذَا فِي الضَّرُورَةِ قَالَ وَلَا يَعْرِفُ قَالَ
لَأَبِي الْعَشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ غَيْرَ الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ (الْإِسْنَادُ) قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ هُوَ حَدِيثٌ
مَشْهُورٌ لَكِنْ تَفَرَّدَ بِهِ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ كَتَفَرَّدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
دِينَارٍ بِحَدِيثِ الْوَلَاءِ وَذَكَرَ حَدِيثَ رَافِعٍ قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) هَكَذَا بِالْأَصْلِ

أَبْنُ الْعَلَاءِ قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ أَنَّنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعَشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَّةِ قَالَ لَوْ طَعَنْتَ فِي نَفْذِهَا لَأَجَزْتُ عَنْكَ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَرُونَ هَذَا فِي الضَّرُورَةِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وَلَا نَعْرِفُ لِأَبِي الْعَشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ وَاخْتَلَفُوا فِي اسْمِ أَبِي الْعَشْرَاءِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ اسْمُهُ

فِي سَفَرٍ فَتَدْبَعِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْقَوْمِ فَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَخَبَسَهُ اللَّهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ هَذِهِ الْبَيَّاتُ أَوْ أَبْدَا كَأَوْبِدِ الْوَحْشِ فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فافْعَلُوا بِهِ هَكَذَا (غَرِيبٌ) إِلَّا وَابِدُوا أَحَدَهَا أَبَدَةً وَهِيَ الْمَتَوَحِّشَةُ يَقَالُ أَبَدَ الرَّجُلُ أَبَدًا إِذَا تَوَحَّشَ وَهَذِهِ أَبَدَةٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا نَظِيرٌ (الْأَحْكَامُ) فِي مَسَائِلِ (الْأُولَى) فَهَمَّ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الزَّكَاةِ أَنْ يَحْمِلُوا الْخَلْقَ فِيمَا يَذْبَحُ وَاللَّبَّةَ وَهِيَ الصَّدْرُ فِيمَا يَنْحَرُ ثُمَّ احْتَاجُوا إِلَى أَنْ يَرْمُوا بِالْحَدِيدِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَسَأَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ تَكُونُ زَكَاةٌ فِي غَيْرِهِمَا فَقَالَ لَوْ طَعَنْتَ فِي نَفْذِهَا أَجَزْتُ عَنْكَ يَعْنِي وَمَاتَتْ وَيَعْضُدُهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ رَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَخَبَسَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا نَدَّ فافْعَلُوا بِهِ أَيْ فَارْمُوهُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الطَّعْنَ فِي الْأَوَّلِ وَالسَّهْمِ فِي الثَّانِي زَكَاةٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَكَامًا أَمْرٌ بِهِ لِأَنَّهُ تَعْرِيزٌ لِصَاحِبِهِ لِتَنْفَعِهِ مِنْهُ وَفَسَادِهِ بِهِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَنَّهُ بَعَثَ

أَسَامَةُ بْنُ قَهْطَمٍ وَيُقَالُ اسْمُهُ يَسَارُ بْنُ بَرْزٍ وَيُقَالُ ابْنُ بَلَزٍ وَيُقَالُ اسْمُهُ
عُطَارِدٌ نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ

❦ **بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْوَزْغِ .** حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا
وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ قَتَلَ وَزْغَةً بِالضَّرْبَةِ الْأُولَى كَانَ لَهُ
كَذَا وَكَذَا حَسَنَةٌ فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةٌ
فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّلَاثَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ

نَيْسًا وَبِهِ قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ وَالْقَرِينَانِ وَخَالِفُهُمَا مَالِكٌ وَقَوْلُ ابْنِ حَبِيبٍ أَقْوَى فِي
النَّظَرِ وَأَقْرَبُ إِلَى الرِّخْصَةِ

باب قتل الوزغ

ذَكَرَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَنْ قَتَلَ وَزْغَةً بِالضَّرْبَةِ الْأُولَى كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا
حَسَنَةٌ فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الثَّانِيَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةٌ فَإِنْ قَتَلَهَا فِي الثَّلَاثَةِ كَانَ لَهُ
كَذَا وَكَذَا حَسَنَةٌ الْإِسْنَادُ قَدْ رَوَى مِنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الْأُولَى فَلَهُ سَبْعُونَ
حَسَنَةً وَمِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى لَهُ مِائَةٌ حَسَنَةٌ خَرَجَهُمَا مُسْلِمٌ وَفِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزْغِ زَادَ سَعْدٌ وَسَمَاءُ فَوَيْسِقَا وَفِيهِ أَيْضًا
عَنْ أُمِّ شَرِيكَ أَنَّهُ أَمَرَ بِقَتْلِهَا قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَهُوَ حَدِيثُ
سَائِبَةَ مَوْلَاةِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَرَأَتْ فِي بَيْتِهَا رَحَا
مَوْضُوعًا فَقَالَتْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ مَا تَصْنَعِينَ بِهَذَا قَالَتْ نَقْتُلُ بِهِ الْأَوْزَاعَ فَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ

أَبْنُ مَسْعُودٍ وَسَعْدُ وَعَائِشَةُ وَأُمُّ شَرِيكِ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِي
هَرِيرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ

عَنْ أَبِي شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ وَاقْتُلُوا إِذَا الطُّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْتَرِ فَإِنَّهُمَا يَلْتَمِسَانِ
الْبَصَرَ وَيُسْقِطَانِ الْحَبْلَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي

أَخْبَرَنَا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمَّا أَلْقَى فِي النَّارِ لَمْ تَكُنْ فِي الْأَرْضِ دَابَّةٌ إِلَّا أَطْفَأَتْ عَنْهُ
النَّارَ غَيْرَ الْوَزْغِ فَإِنَّهُ كَانَ يَنْفَخُ عَلَيْهِ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِهِ

الْأَحْكَامُ وَالْفَوَائِدُ

فِي مَسَائِلِ (الْأُولَى) الْحَيَّاتِ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُؤَذٍّ وَغَيْرِ مُؤَذٍّ فَالْمُؤَذُّ يَقْتُلُ
وَهُوَ الْإِبْرُؤُذِيُّ لَا يَقْتُلُ وَالْوَزْغُ مُؤَذٌّ فِي الْأَصْلِ لِنَفْخِهِ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ
الْإِذَايَةَ جَبَلَةٌ لَهُ وَلَهُ إِذَايَةٌ فِي الْأَطْعِمَةِ بِتَقْذِيرِهَا وَافْسَادِهَا وَقَتْلُ آكْلِهَا إِذَا وَقَعَتْ
فِيهِ فَوَجِبَ قَتْلُهَا وَقَتْلُ مَا كَانَ مِثْلَهَا (الثَّانِيَّةُ) مَا لَمْ يَكُنْ مُؤَذِّيًا مِنَ الْحَيَّاتِ لَمْ
يُؤَذِّنْ فِي قَتْلِهِ عَلَى مَا بَيَّنَّا تَفْصِيلَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَعْلِيلُهُ وَدَلِيلُهُ وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ قَتْلِ النَّمْلِ فِي مَعْرُضِ حَدِيثٍ ذَكَرَهُ أَنَّ نَبِيًّا نَزَلَ تَحْتَ شَجَرَةٍ
فَلَدَغَتْهُ نَمْلَةٌ بِقَرِيَةِ النَّمْلِ فَأَحْرَقَتْ فَقَالَ هَلَا نَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ وَقَالَ إِنَّ امْرَأَةً عَذِبَتْ فِي
هَرٍّ حَبَسَتْهَا لِأَهْلِهَا أَطْعَمَتْهَا وَلَا تَرَكْتَهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ هَذَا فِي
الصَّحِيحِ وَصَحَّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا
مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

هريرة وسهل بن سعد * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ
 رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي لُبَابَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى بَعْدَ
 ذَلِكَ عَنْ قَتْلِ حَيَّاتِ الْبُيُوتِ وَهِيَ الْعَوَامِرُ وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ
 ابْنِ الْخَطَّابِ أَيْضًا وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ إِنَّمَا يُكْرَهُ مِنْ قَتْلِ الْحَيَّاتِ
 قَتْلُ الْحَيَّةِ الَّتِي تَكُونُ دَقِيقَةً كَأَنَّهَا فَضَّةٌ وَلَا تَلْتَوِي فِي مَشْيِهَا

حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ صَيْفِي عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
 الْخُدْرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ لِبُيُوتِكُمْ عَمَارًا فَخَرِّجُوا

نهي عن قتل أربع من الدواب النحلة والنملة والهدهد والصرد (الثالثة) إنما نهى
 عن قتل النملة إذا لم تؤذ فأما التي تؤذى منها فتقتل وما لا يؤذى وهي الكبار ذوات
 الأرجل الطوال فلا تقتل وأما النحلة فلما فيها من المنفعة العظيمة وأما الهدهد
 فقال الشافعي إنما نهى عن قتله وقتل الصرد لأنه لا يؤكل لحمهما ولا
 يؤذيان وقد رأى في النمل أن الله أوحى إلى النبي أن أحرقها أي إذا قصدتكم نملة
 واحدة أحرقتم أمة من الأمم تسبح وأما الهدهد ففيه فائدة سليمان فروعى ذلك له وقد
 قيل فيه أنه منتن اللحم فلذلك لم يؤذن فيه وأما الصرد فهو أنه كانت العرب تتشاءم
 به فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قتله ليخلع عن قلوبهم ما ثبت فيها له من
 اعتقاد الشؤم ذكر أبو عيسى قتل الحيات وحديث عمر اقتلوا الحيات واقتلوا
 الخ عن النبي صلى الله عليه وسلم (الاسناد) أحاديث الحيات ذكر أمهاتها جملة منها
 أصولها ما نبه عليه أبو عيسى عن ابن عمر وفيه عنه روايتان الأولى أن النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان الثانية عن قتل الجنان التي في البيوت

عَلَيْهِنَّ ثَلَاثًا فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَاقْتُلُوهُنَّ ۖ قَالَ أَبُو عِيسَى هَكَذَا
 رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَيْفِيٍّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
 وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَيْفِيٍّ عَنْ أَبِي السَّائِبِ مَوْلَى
 هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي الْحَدِيثِ
 قِصَّةٌ ۖ حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنٌ حَدَّثَنَا مَالِكٌ وَهَذَا أَصَحُّ
 عَنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ عَنْ صَيْفِيٍّ نَحْوَ
 رِوَايَةِ مَالِكٍ ۖ حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي لَيْلَى

الثالثة ان ابن عمر كان يقتل الحيات كلها ويقول ان الجنان مسخ الجن كما مسخت
 القرودة من بني اسرائيل حتى حدثه أبو لبابة الدؤلى أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن قتل الجنان التي تكون في البيوت وفي رواية عوامر البيوت قال
 فوجد ابن عمر بعد ذلك حية في داره فأخرجت الى البقيع وفي رواية قال نافع
 رأيتها بعد ذلك في بيته الثاني حديث عائشة وقد تقدم عن حديث الوزغ
 ورويت عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل جنان البيوت الا
 الأبر و ذو الطفتين فانهما يخطفان البصر ويطران ما في بطون النساء فمن
 تركهن فليس منا الثالث حديث أبي سعيد ذكر فيه طرفا وقال في قصة وأحالتها
 على مالك ونصها في الموطأ معلوم الرابع حديث أبي هريرة ما سلمناهن منذ
 حار بناهن ومن ترك منهن شيئا خيفة فليس منا الخامس حديث ابن أبي ليلى الذي
 ذكره أبو عيسى (غريبه) الطففة خط في ظهر الحية الأبر صنف من الحيات أزرق
 من خاصيته انه لا ينظر الى حامل الا آذى بطنها والعمار جمع عامر والعوامر جمع

عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ قَالَ أَبُو لَيْلَى قَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا ظَهَرَتِ الْحَيَّةُ فِي الْمَسْكَنِ فَقُولُوا لَهَا
 أَنَا نَسَائِكَ بَعْدَ نُوحٍ وَبَعْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ أَنْ لَا تُؤْذِنَا فَإِنْ عَادَتْ فَاقْتُلُوهَا
 ❁ قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ثَابِتِ
 الْبُنَانِيِّ الْأَمِنْ هَذَا الْوَجْهَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى

عامرة وهي التي تلازم البيوت وقال ابن المبارك هي التي تكون دقيقة كأنها فضة ولا
 تلتوى في مشيتها الجنان الحية وقيل الحيات فان كان واحدا فعلان وان كان جمعا
 فواحدة جن والأصح انه جمع لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان بالمدينة جنة
 أسلموا وقال تعالى الا ابليس كان من الجن والحديث كان في الدليل ابين
 (الأحكام) في فوائده (الأولى) قد بينا أن الأصل في الحيوان عدم الايلاام
 شرعا فلا يوجد به من جهتنا الا جلب منفعة كالذكاة والدواء والدفع
 والحيات أعداء الآدمي بنص الحديث الصحيح كان النبي صلى الله عليه وسلم
 بغار فنزلت الآية والمرسلات وان فاه لو ضف بها اذ خرجت حية من جحر
 فابتدرناها لنقتلها فدخلت فيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم وقيت شركم كما
 وقيت شرها ومن رواية محمد بن عجلان عن ابيه عن أبي هريرة قال النبي صلى
 الله عليه وسلم ما سلمنا من منذ خاربناهن قال احمد بن صالح في تفسيره يعنى
 العداوة التي كانت حين اهبط آدم من الجنة قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض
 عدو قالوا هم آدم وحواء وابليس والحية والذي صح أنهم الثلاثة باسقاط الحية
 والعداوة سبب الاذية والاذية لدفع الذي ينقطع فيه الضر وهو القتل الثانية إذا
 ثبت هذا فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن في الحل

والحرم فذكر الحية وكذلك صح أنه أمر محرما بقتل حية بمنى فاجتمع فيه
الاحرام والجراح وقتلت فيه الاحرام والاجراح وقتلت فيه لاذاتها طبعاً
الثالثة قوله يلتمسان البصر وفي رواية يطمسان البصر وهي فائدة يلتمسانه
أى يطمسانه فلا ينظر صاحبه شيئاً قيل معناه بالنهش والطمس يقصدانه
بذلك وقيل نوع من الحيات إذا نظرت اليه الحبلى أسقطت أو طمس بصرها أو
بصر الناظر اليه الرابعة كان هذا أمراً مستقلاً في الدين عند الصحابة حتى حدث
ابو لبابة عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل عوامر
البيوت فكف عبد الله عنها الخامسة لم يقل أبو لبابة لفظ النبي فيحتمل أن يكون
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقتلوا الحيات في البيوت ويحتمل أن يكون
ابو لبابة أحال على القصة التي روى أبو سعيد الخدري في شأن الفتى الأنصاري
ويحتمل أن يكون أبو لبابة لحديث العهد بالعرس المستأذن للنبي صلى الله عليه
وسلم في أن يأتي أهله فجاء فوجد الحية فانتظر بالرمح وكره في وسط الدار
فاضطربت الحية فلم ير أيهما أسرع موتاً ألفت أم الحية قال فجئنا النبي صلى الله
عليه وسلم فاخبرناه فقال استغفروا لصاحبكم وهي السادسة فيحتمل أن يكون
الاستغفار له لسنة الدعاء للميت ويحتمل أن يستغفر له لأنه اقتحم مكروهاً
وذلك أظهر لقول النبي صلى الله عليه وسلم وهي السابعة أن بالمدينة جناً أسلموا
فاذا رأيتهم منها شيئاً فاذنوه ثلاثة أيام فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فانما
هو شيطان ووجود الجن حق وقد بيناه وتواترت به الأخبار جاهلية وإسلاماً
واخبر الله عنهم في القرآن وأنكرته الملائكة ورأت أن جميع ما ذكره الله
ورسوله من ذلك كذب ومخادعة تعالى الله عن قولهم وذلك جائز في العقل
ثابت في الشرع فلا مانع من القول به إلا الضلال النافذ في الخلق نعوذ بالله
منهم وهم يطعمون ويشربون وهي الثامنة ودوابهم كذلك وهم يزعمون أنهم
لا يأكلون ولا يشربون لأنهم لو كانوا كذلك لرأيهم والبارى يحجب ما شاء

ويكشف عما شاء كما حجب جبريل وصوته عن أسماع الصحابة وأبصارهم وهم حول النبي صلى الله عليه وسلم وعلى انكار هذا وتكديبه ومن سوء القدر نعوذ بالله منهم انه قبض للصبيان في النمو ومؤلفه بجمله ذكر اياتا كان في غنى عنها منها قوله

لقد فضلتكم بالأكل فينا ولا ذلك يعقبكم سفاها

فاذا نشأ الطفل على هذا لم يخلفه عن قلبه الا توفيق الله سبحانه فيعلم أدلة العقل ويحفظ أخبار الدين فيبطل هذا عنده حتى لقد انتهت الغفلة بقوم متعدين الى أن يقولوا ان صنفا منهم كذلك وكانهم أرادوا أن يجمعوا بين الأمرين وانما سمي أن يجمع أمران صحيحان متساويان وأما أمر باطل وكذلك محال من لا يجمع بينه وبين حق القول بأن الجن والشياطين أو صنف منهم لا يأكلون ولا يشربون دعوى باطلة وكذب صراح فلا يلتفت اليه ولا يطلب له وجه يحمل عليه التاسعة قوله آذنه ثلاثة فظن بعضهم أنها ثلاث مرات وقد صرح في هذا الحديث الصحيح أنها ثلاثة أيام وهو نص قاطع (العاشرة) ليس في الاذن لهم تحديد أما أنه أخذ بعضهم من حديث ابن أبي ليلى الذي ذكره أبو عيسى وهو أن يقول لها اذكرك بعهد نوح وسليمان أما اذا انصرفت عنا وذلك جائز من القول وفيه مسألة من العلم وهي (الحادية عشر) وهي أن الجن مكلفون بمأمورون منهيون بمثل ما كلفه بنو آدم (الثانية عشر) ان الله يسر لهم بقدرته التشكل بالهيئات كما لم يسر لنا القدرة عليها والملائكة والجن في تيسر الهيئات لهم كالحركات لنا (الثالثة عشر) في الصحيح أيضا فان بدالكم بعد ذلك فاقتلوه فانه كافر وكذلك هو فان الشيطان لا يكون مؤمنا واذا أسلم زال عنه هذا الاسم (الرابعة عشرة) في الصحيح قال اذهبوا فادفنوا صاحبكم وسكت عن ذكر الصلاة لأنها معلومة (الخامسة عشر) قوله في الحديث فمن تركهن خيفة فليس منا يعني تقاة ضرهن بعد الاذن فانهم لا يقدررون على ضرر أحد بعد الاذن

باب ماجاء في قتل الكلاب . حدثنا أحمد بن منيع حدثنا

فاما قبل الاذن فيقدرون وقد روى أن سعد بن عباد قال في جحر فقتلته الجن
فسمع قائل يقول

قتلنا سيد الخزرج سعد بن عباد

رميناه بسهمي ن فلم يخط فؤاده

(السادسة عشر) ليس منا يريد من كمل دينه وقد بيناه في السابق
بقاؤنا بما يغني عن اعادته فلينظر فيها (السابعة عشر) روى عن ابن عمر كما تقدم
أن الجن مسخ ولم يثبت ذلك وإنما خلق مبتدأ يتصور الجن بصورته (الثامنة
عشر) لما جاء الاستثناء في عوامر البيوت بغير الاذن في القتل مطلقا في البر
أى على أى صفة كانت الحية وقتل في البيوت ذا الطفيتين والآبتر وبغير النهي
في البيوت في سائرهن فهذا ترتيب الحكم في هذه النازلة (التاسعة عشر) قوله
في حديث الغار وقيت شر كم كما وقيت شرها ما فعله نحن ليس بشر وانما هو
خير وأجر انما سماه شرا لأنه جزاء الشر كما قال فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه
فسمى الجزاء اعتداء وليس به على عادة العرب في مقابلة الألفاظ وانما اختلاف
المعاني وقد بيناه في غير موضع (العشرون) قال عبد الله بن نافع من أصحابنا
لا تؤذن حية الا بالمدينة لقول النبي صلى الله عليه وسلم ان في المدينة جنا أسلموا
ولم يذكروا غير ها والصحيح أن المدينة وغيرها سواء لقوله نهى عن عوامر البيوت
وكذلك قال مالك وكما أسلم جن المدينة فيحتمل أن يكون أسلم بغيرها وهو الغالب
والله أعلم (الحادية والعشرون) قال نافع ثم رأيت بعد ذلك في بيته يحتمل أن
تكون عادة الاذاية في المدة الثانية فلذلك لم يقبلها ويحتمل أن تكون
مؤمنة تحرمت به وتكت بجواره وفي ذلك اشارة أذكرها في الكتاب الكبير

باب قتل الكلاب

ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اقتلوا الكلاب واقتلوا

هشيم أخبرنا منصور بن زاذان ويونس بن عبيد عن الحسن عن عبد الله
ابن مغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا أن الكلاب أمة
من الأمم لأمرت بقتلها كلها فاقتلوا منها كل أسود بهيم قال وفي الباب
عن ابن عمر وجابر وأبي رافع وأبي أيوب قال أبو عيسى حديث عبد
الله بن مغفل حديث حسن صحيح ويروى في بعض الحديث أن الكلب
الأسود بهيم شيطان والكلب الأسود البهيم الذي لا يكون فيه شيء من
البياض وقد كره بعض أهل العلم صيد الكلب الأسود البهيم

باب ما جاء من أمسك كلبا ما ينقص من أجره

حدثنا أحمد بن منيع حدثنا اسمعيل بن إبراهيم عن أيوب عن نافع عن
ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا أو اتخذ كلبا

الحيات ولم يذكره أبو عيسى لكن روى عن ابن مغفل وابن عمر وأبي هريرة
فأما رواية ابن مغفل بقتله منها كل أسود بهيم خاصة وأما عن أبي هريرة وابن
عمر فالنهي عن الاقتناء وذكر النهي عن الاقتناء في حديث ابن مغفل أيضا وقد
قال في الصحيح عن عبد الله بن عمر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل
الكلاب فكنا نبعث في المدينة واطراقها فلا ندع كلبا الا قتلناه حتى انا لنقتل
كلب المرأة من أهل البادية قال عنه جابر ثم نهى عن قتلها وقال عليكم بالأسود
البهيم ذي النقطتين فانه شيطان وقال عنه ابن مغفل ما بالهم وبال الكلاب ورخص

لَيْسَ بِضَارٍ وَلَا كَلْبٌ مَاشِيَةٌ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ قَالَ وَفِي
الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ

• قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ أَوْكَلَبُ زَرْعٌ • حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا
حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ الْأَكْلَبِ صَيْدُ أَوْكَلَبٍ مَاشِيَةٌ قِيلَ لَهُ إِنَّ
أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ أَوْكَلَبُ زَرْعٌ فَقَالَ إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَهُ زَرْعٌ

• قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ • حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطَ
ابْنُ مُحَمَّدٍ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ اسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَسَنِ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ قَالَ إِنِّي لَمَنْ يَرْفَعُ أَغْصَانَ الشَّجَرَةِ عَنْ وَجْهِهِ

فِي كَلْبِ الصَّيْدِ وَكَلْبِ الْغَنَمِ وَالزَّرْعِ وَقَالَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِمَّنْ أَهْلُ دَارِ اتَّخَذُوا
كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَيْدٍ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ وَفِي رِوَايَةٍ
غَيْرِهِ قِيرَاطٍ وَالْكَلْبُ صَحِيحٌ (الْأَحْكَامُ وَالْفَوَائِدُ) قَدْ ثَبَتَ نَسْخُ قَتْلِهَا وَلَكِنَّهُ نَهَى
عَنْ اقْتِنَائِهَا إِلَّا لِلْحِرَاسَةِ وَكَسْبِ حَتَّى لَوْ كَانَ مَعَ الرَّجُلِ شَاةٌ وَاحِدَةٌ لَجَازَ لَهُ
اتِّخَاذُ كَلْبٍ يَحْرُسُهَا وَقَوْلُهُ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ اقْتِنَائِهَا لَا يَحْفَظُ
الْأَجْرَ إِلَّا لِسَيِّئَةٍ وَالْحَسَنَاتُ يَذْهَبْنَ السَّيِّئَاتُ وَلَكِنْ عِنْدَ الْمَوَازَنَةِ لَا بَدَّ مِنْ حُطِّ
السَّيِّئَاتِ مَقْدَارِهَا مِنَ الْحَسَنَاتِ بِالْمَوَازَنَةِ رَدًّا عَلَى الْقَدَرِيَّةِ الَّتِي تَقُولُ بِالْأَحْبَاطِ

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ
 مِنَ الْأُمَمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بِهِمٍ وَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ
 يَرْتَبِطُونَ كَلْبًا إِلَّا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ
 حَرْثٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى هَذَا
 الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . **هَذَا** الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ قَالُوا
 أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
 عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ
 مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعٍ انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ
 * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَيُرْوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ

مطلقا بغير موازنة وهو باطل قطعاً وإنما حرم اتخاذها لما فيها من الإذابة
 لمن لم يعرف ونهى عن قتلها لأنها أمة لا تؤذى وقد قال أبو جعفر المنصور إن
 ذلك من تحريم اقتنائها لأنه بروع السائل ويقحم الضيف ويبقى الأسود
 ذو الصبغ تحت الانسخ فيه (١) وقد روى في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إن رجلاً فيمن قبلكم مر بكلب يأكل الثرى من العطش فسقاه فغفر الله له
 وهذا يحتمل أن يكون قبل النهي عن قتلهم ويحتمل أن يكون بعد قتلهم فإن كان
 قبل قتلهم فليس هذا بناسخ له لوجهين وهو لباب المسألة أن النبي صلى الله عليه

أَنَّهُ رَخَّصَ فِي امْسَاكِ الْكَلْبِ وَإِنْ كَانَ لِلرَّجُلِ شَاةٌ وَاحِدَةٌ
 حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ
 عَنْ عَطَاءٍ بِهَذَا

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّكَاةِ بِالْقَصَبِ وَغَيْرِهِ .** حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا
 أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ
 خَدِيجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا نَلْقَى
 الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ
 وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلَّوْهُ مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظَفْرًا وَسَاحِدَتْكُمْ عَنْ ذَلِكَ
 أَمَا السِّنُّ فَعِظْمٌ وَأَمَا الظَّفَرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا
 يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ

وَسَلَّمَ لَمَّا أُمِرَ بِقَتْلِ الْكَلَابِ لَمْ يَأْمُرْ إِلَّا بِقَتْلِ كَلَابِ الْمَدِينَةِ لَا بِقَتْلِ كَلَابِ
 الْبَوَادِي وَهُوَ الَّذِي نَسَخَ وَكَلَابِ الْبَوَادِي لَمْ يَرِدْ فِيهَا قَتْلٌ وَلَا نَسَخٌ وَظَاهِرُ
 الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَيْهِ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ وَجِبَ قَتْلُهُ لَوْ جَبَ سَقِيهِ وَلَا يَجْمَعُ عَلَيْهِ حَرُّ
 الْعَطَشِ وَالْمَوْتُ كَمَا يَفْعَلُ بِالْكَافِرِ الَّذِي عَصَى اللَّهَ فَكَيْفَ بِالْكَلْبِ الَّذِي لَمْ
 يَعْصِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عِنْدِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أُمِرَ
 بِقَتْلِ يَهُودٍ شَكَّوْا الْعَطَشَ فَقَالَ لَا تَجْمَعُوا عَلَيْهِمْ حَرَّ السَّيْفِ وَالْعَطَشَ فَسَقُوا
 ثُمَّ قَتَلُوا

رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَلَمْ
يَذْكُرْ فِيهِ عَبَايَةَ عَنْ أَبِيهِ وَهَذَا أَصَحُّ وَعبَايَةُ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَافِعٍ وَالْعَمَلُ
عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ أَنَّ يَذْكُرُ بَيْنَ وَلَا بَعْظِمِ

• **باب** مَا جَاءَ فِي الْبَعِيرِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ إِذَا نَدَّ فَصَارَ وَخْشِيًّا
يُرْمَى بِسَهْمٍ أَمْ لَا . حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
مَسْرُوقٍ عَنْ عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ
قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَتَدَبَّعَ بَعِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْقَوْمِ وَلَمْ
يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَخَبَسَهُ اللَّهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فَافْعَلُوا
بِهِ هَكَذَا . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ
أَبِيهِ عَنْ عَبَايَةَ ابْنِ رِفَاعَةَ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَبَايَةَ عَنْ أَبِيهِ وَهَذَا أَصَحُّ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ
أَهْلِ الْعِلْمِ وَهَكَذَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ نَحْوُ رِوَايَةِ سُفْيَانَ

آخر ابواب كتاب الصيد والذبائح واول كتاب الاضاحي

ابواب الاضاحي

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

• **باب** مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأُضْحِيَّةِ . حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو مُسْلِمُ بْنُ
عَمْرٍو بْنُ مُسْلِمٍ الْحَذَّاءُ الْمَدَنِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ
أَبُو مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ

باب الاضاحي

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب ما جاء في فضل الأضحية

ذكر حديث عائشة عن أبي المثنى عن هشام بن عروة عن أبيه عنها وقال
حسن (الاسناد) ليس في فضل الأضحية حديث صحيح وقد روى الناس فيها
عجائب لم تصح منها قوله انها مطايا كم الى الجنة (الفوائد) الأضحية عبادة سنة
ابراهيم وقربة فدى بها اسماعيل وقال مالك فدى بها اسحاق وقد بينا ذلك في
كتاب تبيين الصحيح في تعيين الذبيح والمسألة من غير باب الأحكام وانما هي
من بعض العلوم التي تلزم معرفتها وقد روى أبو داود أن النبي صلى الله عليه
وسلم صلى في الكعبة ورأى قرنين معلقين في الكعبة فأمر بتخميرها يعني أن
تغطى لئلا تشغل المصلي بالنظر اليها وان كانت قدوة ابراهيم في الاقتداء
بالانبياء وخصوصا صاحب الملة أجر عظيم وحصره داخل في قوله من جاء

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا عَمِلَ آدَمِيُّ مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ النَّحْرِ أَحَبَّ
 إِلَى اللَّهِ مِنْ أَهْرَاقِ الدَّمِ أَنَّهَا لَتَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَشْعَارِهَا وَأَظْلَافِهَا
 وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْأَرْضِ فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا قَالَ
 وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُصَيْنٍ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا
 حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا
 الْوَجْهِ وَابْنُ الْمُنْثَى اسْمُهُ سُلَيْمَانُ بْنُ يَزِيدٍ رَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي فَدْيَكٍ
 * قَالَ أَبُو عِيسَى وَيُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي
 الْأُخْحِيَةِ لِصَاحِبِهَا بِكُلِّ شَعْرَةٍ حَسَنَةٍ وَيُرْوَى بِقُرُونِهَا

بالحسنة فله عشر أمثالها وهي المراد بقوله وتركنا عليه في الآخرين سلام في
 أحد القولين وإنما كان العمل في يوم النحر أفضل الأعمال لأجل أن قربته كل
 وقت أضمن بها من غيرها وأولى فعلها فيه من سواها ولأجل ذلك أضيفت
 إليه ومن أوكدها فيها إخلاص النية لله العظيم بها ففي الصحيح واللفظ لمسلم أن
 رجلا قال لعلي ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يسر إليك فغضب وقال ما كان
 النبي صلى الله عليه وسلم يسر إلى شيئا فسكرتمته عن الناس غير أنه حدثني بكلمات
 أربع قال وما هن يا أمير المؤمنين قال لعن الله من لعن والديه ولعن الله من
 غير منار الأرض وفي مسلم سرق منار الأرض ولعن الله من ذبح لغير الله
 ولعن الله من آوى محدثا

باب مَا جَاءَ فِي الْأُضْحِيَّةِ بِكَبْشَيْنِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو
عَوَّانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ وَسَمَّى وَكَبَّرَ وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى
صَفَاحِهِمَا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أَيُّوبَ وَجَابِرِ
وَأَبِي الدَّرْدَاءِ وَأَبِي رَافِعٍ وَأَبْنِ عُمَرَ وَأَبِي بَكْرَةَ أَيْضًا . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب الاضحية بكبشين

ذكر حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين أقرنين
ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما صحيح وعقبه بحديث على
أنه ضحى بكبشين أحدهما عن النبي صلى الله عليه وسلم والآخر عن نفسه فقيل
له فقال أمرني به النبي صلى الله عليه وسلم حسن (الاسناد) حديث على لا يعرف
الا من طريق شريك في قول الترمذي وقال على بن المديني قد رواه غير شريك
وقيل لعلى ما الذي يرويه شريك عنه فلم يعرفه وقال مسلم اسمه الحسن قال ابن
العربي وعلى الجملة فإن الحديث مجهول (الأحكام) في مسائل الأولى قد اختلف
أهل العلم هل يضحى عن الميت مع اتفاقهم على أنه يتصدق عنه والضحية
ضرب من الصدقة لأنها عبادة مالية وليست كالصلاة والصيام وقد قال عبد الله
ابن المبارك أحب إلى أن أتصدق عنه يعني بثلث الأضحية ولا يضحى فإن ضحى
فلا يأكل منها شيئا قال ابن العربي الصدقة والأضحية سواء في الأجر عن الميت
وانما قال لا يأكل منها شيئا لأن الذابح لم يتقرب بها عن نفسه وانما تقرب

• **باب** مَا جَاءَ فِي الْأُضْحِيَّةِ عَنِ الْمَيِّتِ • حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمِيرٍ
 الْحَارِثِيُّ الْكُوفِيُّ حَدَّثَنَا شَرِيكٌ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ حَنْشٍ عَنْ
 عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ أَحَدُهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْآخَرُ
 عَنْ نَفْسِهِ فَقِيلَ لَهُ فَقَالَ أَمَرَنِي بِهِ يَعْنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا أَدْعُهُ
 أَبَدًا • قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكٍ
 وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُضْحِيَ عَنِ الْمَيِّتِ وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ أَنْ يُضْحِيَ

بِهَا عَنْ غَيْرِهِ فَلَمْ يَجْزِلْهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ حَقِّ الْغَيْرِ شَيْئًا الثَّانِيَّةُ ضَحَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ يَعْنِي أَيْضَيْنِ أَقْرَنَيْنِ وَذَلِكَ أَفْضَلُ
 مِنَ الْأَحْمَرِ لِأَنَّهُ نَقْصَانٌ مِنْ خَلْقَتِهِ وَكُلَّ الْخَالِقَةِ أَوْفَى فِي الْمَثُوبَةِ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهَا تَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا حَسْبَمَا تَقْدُمُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ
 خَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ضَحَّى بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَخِيلٍ يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ
 فِي سَوَادٍ فَأَتَى بِهِ فَضَحَّى فَقَالَ لَهَا يَا عَائِشَةُ هَلْ لِي الْمَدِيَّةُ ثُمَّ قَالَ اشْحَذِيهَا بِحَجَرٍ
 فَقَعَلْتُ ثُمَّ أَخَذَهَا وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْجَعُهُ ثُمَّ ذَبَحَهُ ثُمَّ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ
 مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَأُمَّةِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ ضَحَّى بِهِ الثَّلَاثَةَ قَوْلُهُ فَخِيلٌ يَعْنِي كَامِلَ الْخَالِقَةِ لَمْ تَقْطَعْ
 أَنْثِيَاهُ وَهَذَا يَرِدُ رَوَايَةً أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ ضَحَّى بِكَبْشَيْنِ مُوجِبَيْنِ يَعْنِي قَدْ رَضَتْ
 الْإِثْنَانِ مِنْهُمَا وَذَلِكَ اسْمُنِ لَهَا وَقَدْ رَوَى فِيهِمَا سَمِينَانِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا كَلِمَا كَثُرَ
 اللَّحْمُ وَطَابَ كَانَ أَكْثَرُ فِي الثَّوَابِ وَفِي الْإِثْرِ لِيَهْدِي أَحَدُكُمْ إِلَى رَبِّهِ فَاسْتَحْيَ أَنْ
 يَهْدِيَ لِسُكْرِيْمِهِ فَاللَّهُ أَحَقُّ مِنْ اخْتِيَرْلَهُ ^(١) وَكَانَ مِنْ صِفَتِهِ أَنَّهُ أَمْلَحُ أَيُّ أَيْضٍ وَقِيلَ
 هُوَ الْإَيْضُ الَّذِي فِيهِ لَمَعٌ سَوْدٌ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَمُهُ وَيَدَاهُ وَرِجْلَاهُ وَرِكَبَتَاهُ وَعَيْنَاهُ

عنه وقال عبد الله بن المبارك أحب إلى أن يتصدق عنه ولا يضحي عنه
وأن ضحى فلا يأكل منها شيئا ويتصدق بها كلها قال محمد بن علي بن
المديني وقد رواه غير شريك قلت له أبو الحسن ما اسمه فلم يعرفه قال
مسلم اسمه الحسن

باب ما جاء ما يستحب من الأضاحي . حدثنا أبو سعيد
الأشج حدثنا حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن أبي سعيد

في سواد ذلك أجمل له الرابعة قد روى أنه قال في الكبش الاول هذا عن محمد
وآل محمد وقال في الثاني هذا عن أمة محمد أخرجه أبو عيسى ولم يصح شيء من
ذلك الخامسة في قوله يا عائشة هلمي المدينة بيان جواز الاستعانة في آلات العبادة
بالغير كوضع الخادم أو صاحب الضوء للرجل ونحوه السادسة قوله اشحنها
سنة سنت في اراحة الذبيحة وتعجيل الموت عليه لئلا يعذب ولئلا يكون قطعاً
وخنقاً السابعة قوله فاضجعه ووضع رجله على صفحته لأن ذلك أسكن له حتى
يتمكن من الذبح ولا يضطرب فتبطل الزكاة وتتلوث الذابح بدمه الثامنة قوله
بسم الله أما التسمية فأصل في كل ذبح وقد تقدم ذكره وأما التكبير فمخصوص
بالهدايا لقوله تعالى كذلك سخرها لكم لتكبروا الله على ما هذاكم ويقال
في الاضحية لما روى أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم سمي في الاضحية
وكبر ونصه ذبح النبي صلى الله عليه وسلم يوم الذبح كبشين أقرنين فلما
وجههما قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض على ملة ابراهيم
حنيفاً وما أنا من المشركين الى قوله الاول اللهم منك ولك عن محمد وأمة

الْخُدْرِيَّ قَالَ ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَحِيلَ يَا كُلَّ
 فِي سَوَادٍ وَيَمْشِي فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ

بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلَوْ كَبُرَ وَلَمْ يَسْمِ أَوْ سَمِيَ وَلَمْ يَكْبُرْ لِأَجْزَائِهِ لِأَن ذَكَرَ اللَّهُ هُوَ
 الْمَقْصُودُ لِيَكُونَ تَصْرِيحًا بِالذَّبْحِ لَهُ نِيَّةً وَقَوْلًا وَتَمَامَهُ أَنْ يَكُونَ بِالْوُجْهِينِ
 (التاسعة) صَفَتْهُ أَنْ يَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ أَوْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ لِأَنَّهُ لَفْظُ الْحَدِيثِ
 الْعَاشِرَةِ فِي قَوْلِهِ فِي الْكَبْشِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَمِنْ آلِ مُحَمَّدٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّاةَ
 الْوَاحِدَةَ تَجْزَى عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَلَيْسَ يَدُلُّ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِنْ اقْتَضَى
 هَذَا اللَّفْظُ دَخُولَ الْبَيْتِ فَيَقْتَضِي دَخُولَ الْأَمَةِ وَلَكِنْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّاةَ
 الْوَاحِدَةَ تَجْزَى عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَضَحْ عَنْ نِسَائِهِ
 خُصُوصًا كَمَا نَحَرُ عَنْهُنَّ فِي الْحَجِّ وَبِهِ قَالَ عَامَّةُ الْفُقَهَاءِ بَيِّنٌ أَنَّ عَائِشَةَ رَوَتْ فِي الْبُخَارِيِّ
 قَالَتْ وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نِسَائِهِ الْبَقَرِ تَرِيدُ فِي حُجَّتَيْنِ
 وَهُوَ الْهُدَى سَمَتْهُ ضَحِيَّةً لِتَقَارِبِهِمَا وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمَّى وَكَبَّرَ وَقَالَ هَذَا عَنِّي وَعَنْ مَنْ لَمْ يَضَحْ مِنْ أُمَّتِي وَفِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ
 وَالنَّسَائِيِّ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحَرَ عَنْ آلِ مُحَمَّدٍ فِي حُجَّةِ
 الْوُدَاعِ بَقْرَةً وَاحِدَةً وَفِي مُسْلِمٍ ذَبَحَ بَقْرَةً عَنْ نِسَائِهِ يَوْمَ النَّحْرِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ
 هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الذَّكَورَ فِي الضَّحَايَا أَفْضَلُ مِنَ الْإِنَاثِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ
 فَقَالَ فِي الْمَبْسُوطِ الذَّكَرُ وَالْإِنَاثُ سَوَاءٌ وَالْأَصْلُ أَصَحُّ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فَعَلَ النَّبِيُّ
 وَتَمَامُ الْخَلْقَةِ وَكُلُّ الذَّكَورِ وَقَدْ رَوَى أَبُو عِيسَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عَمِيرِ بْنِ مَعْدَانَ
 عَنْ سَلِيمِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي إِمَامَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُ
 الْأَضْحِيَةِ الْكَبْشُ وَخَيْرُ الْكُفَنِ الْخَلَّةُ فَضَعَفَ عَمِيرُ بْنُ مَعْدَانَ وَفِي فَعْلِهِ كِفَايَةُ

• **باب ما لا يجوز من الأضاحي** . حدثنا علي بن حجر
أخبرنا جرير بن حازم عن محمد بن اسحق عن يزيد بن أبي حبيب عن
سليمان بن عبد الرحمن عن عبيد بن فيروز عن البراء بن عازب رفعه قال

صلى الله عليه وسلم كما خرج أبو عيسى حسنا صحيحا عن أبي بكرة أن النبي صلى
الله عليه وسلم خطب ثم نزل فدعى بكبشين فذبحهما الثانية عشرة لما ضحى
بكبشين قال مالك الغنم أفضل في الضحية وقال أشهب والشافعي وغيرهما الأبل
أفضل ولا يعدل بفعل النبي صلى الله عليه وسلم شيئا بيد أن في البخاري عن ابن
عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يذبح وينحر بالمصلى فهذا عموم والتصريح
بالكبشين أولى الثالثة عشر تناول ذبحها بيده أفضل له كما فعل النبي صلى الله
عليه وسلم في نحر الهدى ولكن لا يجوز له أن يذبحها إلا مسلم فإن
ذبحها ذمي لم تجز لأنه ليس من أهل القرب فلا تلتفتوا إلى غير ذلك الرابعة عشر
قوله وجعل رجله على صفاحها مستثنى للحاجة كما قلنا من نهيه عن اذلال
الوجه باللطم وغيره

باب ما لا يجوز من الأضاحي

ذكر حديث البراء قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يضحي بالعرجاء وذكر
عن علي في باب ما يكره منها أمرنا أن نستشرف العين والأذن الحديث
(الاسناد) حديث البراء رواه الأئمة ورواه الموطأ ولم يخرج الصحيحان
ونصه قال البراء سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يتقى من الضحايا فأشار
بيده وقال أربع لا تجوز في الأضاحي وكان البراء يشير بيده ويقول يد أقصر
من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم العرجاء البين عرجها والعوراء البين
عورها والمرضة البين مرضها والعجفاء التي لا تنقي وفي رواية والكبيرة التي

لَا يُضْحَى بِالْعَرَجَاءِ بَيْنَ ظَلْعَيْهَا وَلَا بِالْعَوْرَاءِ بَيْنَ عَوْرَتَيْهَا وَلَا بِالْمَرِيضَةِ بَيْنَ
مَرْضَتَيْهَا وَلَا بِالْعَجَفَاءِ الَّتِي لَا تُنْقَى . **حَدَّثَنَا** هَنَادٌ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ
أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَمِيدٍ عَنْ فَيْرُوزَ عَنْ الْبَرَاءِ
ابْنِ عَازِبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ فَيْرُوزَ عَنْ الْبَرَاءِ
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

لَا تُنْقَى فِي رِوَايَةٍ قَامَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصَابِعِي أَقْصَرُ مِنْ
أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا مَلِي أَقْصَرُ مِنْ أَنْ أَمْلَهُ وَفِي رِوَايَةٍ عَلَى أَحَدٍ
وَرَوَى أَيْضًا أَبُو عَيْسَى وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ شَرِيحِ بْنِ النُّعْمَانِ الصَّيْرِيِّ الْكُوفِيِّ وَكَانَ
رَجُلًا صَدُوقًا وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَلَّا يُضْحَى بِعَضْبَاءِ الْأُذُنِ وَالْقَرْنِ مِنْ رِوَايَتِي عَدَى
بْنِ كَرِيبٍ عَنْ عَلِيٍّ وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيْبِ الْعَضْبُ مَا بَلَغَ النِّصْفَ فَمَا فَوْقَهُ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ
حَدِيثَ يَزِيدٍ وَلَغَبَ مَضْرُوعٌ عَنْ عَتَبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلْمِ وَذَكَرَ مَا يَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى
(الْأَحْكَامُ) فِي مَسَائِلِ الْأَوَّلَى قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ هَذِهِ الْعُيُوبُ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ
فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ لَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِيهَا وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ فَانَهُ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ
إِحْصَاءِ مَا قَالُوا وَأَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ أَنَّهُ تَجُوزُ الضَّحِيَّةُ بِالْعَرَجَاءِ الْبَيْنِ عَرَجَهَا إِذَا كَانَتْ
تَمْشِي حَتَّى إِذَا لَمْ تَقْدِرْ عَلَى الْمَشْيِ لَمْ يَحْزَنْ أَنْ يُضْحَى بِهَا وَتَحْقِيقُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ
أَنْ كُلَّ عَيْبٍ يَنْقُصُ الثَّمَنَ لَا فِي عَتَقٍ وَلَا فِي كَفَّارَةٍ وَلَا فِي غَيْرِهِ لِأَنَّ الْأَسْمَ وَاقِعٌ
عَلَيْهَا وَالْمَنْفَعَةُ حَاصِلَةٌ بِهَا فَوْقَ بَعْضِ الْأَجْزَاءِ وَقَدْ أَقْمَنَّا الْأَدْلَةَ عَلَى تِلْكَ الْمَسَائِلِ
وَهَذِهِ مِنْهَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ يَرَاعِي سَقُوطَ مَعْظَمِ الْمَنْفَعَةِ وَنَحْنُ نَرَاعِي

• **باب ما يكره من الأضاحي** • حدثنا الحسن بن علي
 الحلواني حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا شريك بن عبد الله عن أبي إسحق
 عن شريح بن النعمان الصائدي وهو الهمداني عن علي بن أبي طالب قال
 أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن وأن
 لا نضحى بمقابلة ولا مدبرة ولا شرقاء ولا خرقاء • حدثنا الحسن بن
 علي حدثنا عبيد الله بن موسى أخبرنا إسرائيل عن أبي إسحق عن شريح
 ابن النعمان عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وزاد قال المقابلة

سقوط جزء منها تسقط به القيمة وكل عيب يوجب الرد في البيع فانه لا يجوز
 معه الاضحية الثانية في تفسير العيوب الواقعة في الحديث التي لاتنقضي يعني التي
 لا تمنع لها وهو النقي وهو الكسير وهي العجفاء بخلاف أن يذهب شحمها
 وخاصة فتكون هزيلة فانها تجزى على كراهة وخلاف وقوله نستشرف يعني
 نتطلع العين والأذن ونبحث عنهما لئلا يكون فيهما عيب والعوراء التي ذهبت
 إحدى عينيها والمقابلة المقطوع طرف أذنهما والمدبرة المقطوع جانب الأذن
 والشرقاء المشقوقة الأذن والعضباء المكسورة القرن المقطوعة الأذن وعول أبو
 عيسى على حديث جري ابن كليب النهدي عن عدي بن أبي النبي صلى الله عليه
 وسلم عن أعصب القرن والأذن قال سعد ما باع النصف حسن صحيح قال الاميران
 جري ابن كليب يروي عن رجل من سليم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 التسييح نصف الميزان^(١) لعله الذي قبله وصحح أبو عيسى عن حجية بن علي أن
 الاضحية مكسورة القرن جائزة وقال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن

مَا قَطَعَ طَرَفُ أُذُنِهَا وَالْمَدَابِرَةُ مَا قَطَعَ مِنْ جَانِبِ الْأُذُنِ وَالشَّرْقَاءُ الْمُشَقَوَّةُ
وَالْخَرَقَاءُ الْمُشَقَوَّةُ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
* قَالَ أَبُو عَيْسَى وَشَرِيحُ بْنُ النُّعْمَانِ الصَّائِدِيُّ هُوَ كُوفِيٌّ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ
وَشَرِيحُ بْنُ هَانِيٍّ كُوفِيٌّ وَلَوْلَا دَهْ صَحْبَةٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ وَشَرِيحُ بْنُ الْحَرِثِ
سَكَنْدِيُّ أَبُو أَمِيَّةٍ الْقَاضِي قَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَكُلِّهِمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ قَوْلُهُ
أَنْ نَسْتَشْرِفَ أَيُّ أَنْ نَنْظُرَ صَحِيحًا

نَسْتَشْرِفُ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ زَادَ النَّسَائِيُّ وَالْإِبْرَاءُ وَهِيَ الَّتِي ذَنْبُهَا قَصِيرٌ جَدَا وَالْإِجْدَاءُ
وَهِيَ الْمَقْطُوعَةُ الْإِنْفُ أَرَادَ الْأُذُنَ أَوْ الشَّفَةَ وَالْمَصْغَرَةُ الَّتِي اسْتَوْصَلَ قَرْنُهَا
وَالنَّخْعَاءُ الَّتِي يَنْقَى عَنْهَا وَالْمَشْعَةُ الَّتِي لَا تَتَّبِعُ الْغَنَمَ ضَعْفًا ثَلَاثَةَ الْجُرْبَاءِ لِحَقَّةٍ
بِالْعَجْفَاءِ إِذَا كَانَ الْجَرْبُ كَثِيرًا وَكَذَلِكَ الْبَشِيمَةُ لِأَنَّهُ يَفْسُدُ لَحْمُهَا وَالْهَرْمَةُ لِأَنَّهُ
لَحْمُهَا لَا طَيِّبَ لَهُ وَذَكَرَ عَلِيُّ بْنُ الْحَمِّ الْأَرْبَعُ الْمَذْكُورَةَ وَكَذَلِكَ قَالَ مُحَمَّدٌ تَجْزِي
الْهَتَاءُ وَهِيَ الَّتِي ذَهَبَتْ أَسْنَانُهَا وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ لَا تَجْزِي لِأَنَّهُ يَنْقُصُ مِنَ الثَّمَنِ
وَيُوجِبُ الْهَزَالَ الرَّابِعَةُ إِذَا كَانَ الْعَيْبُ فِي الْعَيْنِ يَسِيرُ ابْحِيثْ لِمَ يَقْرَرُوا الْمَقَابِلَةَ
وَلَا الْمَدَابِرَةَ وَالشَّرْفَاءُ وَمَا كَانَ عَلَى نَحْوِ هَذِهِ الْعُيُوبِ لَا يَمْنَعُ الْأَجْزَاءُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنْ عُلَمَائِنَا
الْبَغْدَادِيِّينَ وَلَوْ ذَهَبَتْ الْأُذُنَانِ فَانْهَارَ عَنْ الْأَرْبَعَةِ وَقَالَ غَيْرُهُمْ مَا كَانَ دُونَ
الْثَلَاثِ فَهُوَ كَثِيرٌ وَقَالَ مُحَمَّدٌ الثَّلَاثُ قَلِيلٌ حَتَّى يَبْلُغَ النِّصْفُ وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ الثَّلَاثُ
كَثِيرٌ وَقَدْ قَدَّمْنَا حَدِيثَ النَّسَائِيِّ أَنَّ أَبَا بَرْدَةَ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْرَهُ
النَّقْصَ يَكُونُ فِي الْأُذُنِ وَالْقَرْنَ فَقَالَ مَا كَرِهْتَ فَلَا تَحْرِمُهُ عَلَى غَيْرِكَ وَقَدْ قَالَ فِي
كِتَابِ مُحَمَّدٍ أَنْ سَقَطَتْ سَرْوَةٌ فَلَا بَأْسَ بِهَا وَفِي الْمَوْطَأِ لَا يَضْحَى بِهَا وَقِيلَ فِي

باب ماجاء في الجذع من الضأن في الاضاحي

حدثنا يوسف بن عيسى حدثنا وكيع حدثنا عثمان بن واقد عن كدام
ابن عبد الرحمن عن أبي كباش قال جلبت غنماً جذعاً إلى المدينة
فكسدت على فلقيت أبا هريرة فسأله فقال سمعت رسول الله صلى الله

النسائي لا تجزى وهي الصغيرة الاذنين وليس بشيء وقيل هي التي خلقت دون
أذنين فلا تجوز حينئذ وقال أبو حنيفة تجزى لان ذلك لا يؤثر في المنفعة ولا
في اللحم وكذلك لو كانت مقطوعة الاذن أو جله كما قدمنا ولم يحز عند مالك
والشافعي وأما الأبر فيجوز في الضحية عند المغاربة ومن رأى أذنان الغنم
بالحجاز والشرق لم يجوز الأبر لان معنى الشاة ذنبها ولو كانت جداء وهي التي
ذهب ذراعها فهو عيب كبير ولا الصرماء وهي التي قطعت حلقة ثديها وهو
عيب أيضاً كلاهما ينقص الثمن وينيد فيها

باب الجذع في الاضاحي

خرج عن أبي كباش قال جلبت غنماً جذعاً إلى المدينة فكسدت على فلقيت
أبا هريرة فسأله فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نعم أو
نعمت الاضحية الجذع من الضأن قال فانتبهه الناس حديث غريب وخرج عن
عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ضح به أنت قال وفي الباب
عن جابر وذكر من طريق آخر جذعة فقال ضح به صحيح (الاسناد) خرجه
مسلم وأبو داود عن جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذبحوا الا مسنة
الا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن وخرج أبو داود عن زيد بن
خالد الجهني قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم في أصحابه ضحايا فأعطاني عتوداً

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ نَعَمْ أَوْ نَعِمَتِ الْأُضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ قَالَ فَاتَّبَعَهُ
النَّاسُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأُمِّ بِلَالٍ ابْنَةِ هَلَالٍ عَنْ أَبِيهَا وَجَابِرِ
وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

❦ قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رَوَى هَذَا
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا وَعُثْمَانُ بْنُ وَقْدٍ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
ابْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ

جذعا قال فرجعت به فضحيت به وغير ذلك (غريبه) ذكر عن وكيع الجذع من
الضأن ابن ستة وابن تسعة أشهر والعتود هو الذي قوى على الرعى واستقل
بنفسه عن الام واذا مر عليه حول فهو تيس كذا قال أبو عبيد وهو أعرف
باللغة من وكيع (الاحكام) في مسائل الاولى ليس لهذا سن في الصحيح عقبة بن عامر
قال فبقى منها جذعة فقال رسول الله ضح به أنت ولكن الصحيح حديث عقبة
ابن عامر قال فبقى منها جذعة فقال رسول الله ضح به أنت (١) ولكن ليس في
البخارى أنها كانت ضأنا أو معزا أو قال أبو عيسى غنما وهو عام فيهما اسما واطلاقا
وقيل أبو بردة له عندي عناق تيس خير من شاقى لحم قال اذبحها لا تجزى عن
أحد بعدك فقال الناس هي من المعز وانما ذلك لقوله في البخارى في بعض
طرق الحديث عندي دا جنا جذعة من المعز قال الناس هي من المعز قال اذبحها
لا تصح لغيرك فهذا النص هو بين الحال والا فكان يكره بين الحديثين تعارض

حدثنا قتيبة **حدثنا** الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن
 عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاه غنما يقسمها على
 أصحابه ضحايا فبقى عتود أوجدني فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال ضح به أنت * **قال أبو عيسى** هذا حديث حسن صحيح
قال وكيع الجذع من الضأن يكون ابن سنة أو سبعة أشهر وقد روى من
 غير هذا الوجه عن عقبة بن عامر أنه قال قسم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ضحايا فبقى جذعة فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ضح بها
 أنت . **حدثنا** بذلك محمد ابن بشار **حدثنا** يزيد بن هرون وأبو داود
 قالا **حدثنا** هشام الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن بعة عن عبد الله
 ابن بدر عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث
 * **باب** ما جاء في الاشتراك في الأضحية . **حدثنا** أبو عمار

ما يفتقر الى تطويل بيان وتكلف برهان الثانية الجذعة وان أجزأت فالمسنة
 أفضل منها وهي التي ثبتت أسنانها وقيل التي زادت على العام ويقال هو الثني
 ومنهم من قال لا تجزى الجذع حتى يكون عظيما وليس عليه دليل

باب الاشتراك في الأضحية

ذكر عن جابر وهو في مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر البدنة عن

الحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ عَنْ
 عِلْبَاءِ بْنِ أَحْمَرَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَخَضَرَ الْأَضْحَى فَاشْتَرَكْنَا فِي الْبَقَرَةِ سَبْعَةً وَفِي الْبَعِيرِ
 عَشْرَةً * قَالَ أَبُو عَيْسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْأَسَدِ السُّلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
 جَدِّهِ وَأَبِي أَيُّوبَ * قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ
 غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا

عشرة والبقرة عن ستة وبه قال اسحاق وقال بحديث جابر جميع العلماء الا
 مالك وحديث ابن عباس قال فيه كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر
 فخر الاضحى فتبين انه كان في الاضحية وهو حسن غريب وليس لهذه الاحاديث
 تاويل ولا يردّها القياس بل يشهد النظر فقد ثبت ما ذكره أبو عيسى عن
 أبي أيوب الانصارى وقد سئل كيف كانت الضحايا على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال كان الرجل يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون
 ويطعمون حتى تباهى الناس فصارت كما ترى وقد تقدم أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال في كبشيه حين ذبحه اللهم تقبل من محمد وآل محمد وأنكر عبد الله بن المبارك
 أن تجزى الشاة الواحدة الا عن نفس واحدة والآثار الصحاح ترد عليه وركب
 علماءنا على آل الرجل من كان في بيته ونفقته وجلة الامر أن من كان من
 قرابته في نفقته لزمته أو لم تلزمه فانه يجوز أن ينويه في أضحيته

باب وجوب الاضحية

أدخل حديث حماد بن أرطاة عن ابن عمر أنه سئل عن الاضحية

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ

• قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَالَ اسْحَقُ يُجْزَى أَيْضًا الْبَعِيرُ عَنْ عَشْرَةٍ وَاحْتِجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ

• **بَابٌ فِي الضَّحِيَّةِ بَعْضُهَا الْقَرْنُ وَالْأُذُنُ** • حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ عَنْ حُجَّةِ بْنِ عَدِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ

أَوَاجِبَةٌ هِيَ فَقَالَ ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَحَّى الْمُسْلِمُونَ وَكَرَرَهَا حَدِيثٌ حَسَنٌ (الْإِسْنَادُ) قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَعْرُوفُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ فِي الْوُتْرِ وَقَدْ أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ الْأَزْدِيُّ أَخْبَرَنَا طَاهِرٌ حَدَّثَنَا عَلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَسْكَرِيُّ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانٍ حَدَّثَنَا قَيْسٌ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ عَلَى النَّحْرِ وَلَمْ يَكْتُبْ عَلَيْكُمْ وَأَمَرْتُ بِصَلَاةِ الْأَضْحَى وَلَمْ تَوْمُرُوا بِهَا وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مَنْ رَأَى مِنْكُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يَضْحَى وَفِي رِوَايَةٍ وَكَانَ لَهُ ذَبْحٌ فَلَا يَحْلِقُنْ شَعْرًا وَلَا يَقْلِنْ أَظْفَارًا حَتَّى يَنْحَرَ أَضْحِيَّتَهُ وَرَوَى أَبُو عَيْسَى وَابُو دَاوُدَ عَنْ عَامِرِ ابْنِ رَمْلَةَ قَالَ أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمٍ قَالَ وَنَحْنُ وَقُوفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَرَفَاتٍ فَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ عَلَى كُلِّ أَهْلٍ بَيْتٌ فِي كُلِّ

الْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ قُلْتُ فَاَن وَلَدْتُ قَالَ اَذْبَحْ وَلَدَهَا مَعَهَا قُلْتُ فَالْعَرَجَاءُ قَالَ
 اِذَا بَلَغْتَ الْمَنَسَكَ قُلْتُ فَكَسُورَةُ الْقَرْنِ قَالَ لَا بَأْسَ أَمْرًا أَوْ أَمْرًا
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَيْنِ وَالْأَذْنَيْنِ
 * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ * قَالَ أَبُو عَيْسَى وَقَدْ رَوَاهُ
 سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ . حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ
 قَتَادَةَ عَنْ جُرَيْجٍ بْنِ كَلَيْبٍ النَّهْدِيِّ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَضْحَى بِأَعْضَبِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ قَالَ قَتَادَةُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ
 لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ الْعَضْبُ مَا بَلَغَ النُّصْفَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ
 * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

* بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّاةَ الْوَاحِدَةَ تَجْزَى عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

عام أضحية وعتيرة أتدرون ما العتيرة هذه التي يقول لها الناس الرجبية قال أبو
 عيسى لا يعرف إلا من حديث أبي عون يعني عن أبي رملة (غريبه) قوله من
 كان له ذبح بكسر الذال فهو الشيء المذبوح والفعل بفتح الذال والأضحية التي
 يضحى بها وجمعها أضحى كما تقول أرطاة وأرطى والعتيرة هي التي يقول لها الناس
 الرجبية والعترة هو الذبح بفتح العين والعترة هو المذبوح (الفقه) اختلف الناس
 في الأضحية فقال أكثر الناس ليست بواجبة وقال كتاب محمد هي سنة واجبة
 كما قال في المدونة في كثير من مسائل السنن المؤكدة وقال أبو حنيفة وأبو

حدثني يحيى بن موسى حدثنا **أبو بكر الحنفى** حدثنا **الضحاك بن عثمان**
حدثني **عمارة بن عبد الله** قال سمعت **عطاء بن يسار** يقول سألت **أبا**
أيوب الأنصارى كيف كانت **الضحايا** على عهد **رسول الله صلى الله**
عليه وسلم فقال كان الرجل يضحى بالشاة عنه وعن أهل بيته فيأكلون
ويطعمون حتى تباهى الناس فصارت كما ترى * قال **أبو عيسى** هذا حديث
حسن صحيح و**عمارة بن عبد الله** هو مدينى وقد روى عنه **مالك بن أنس**
و**العمل** على هذا عند بعض أهل العلم وهو قول **أحمد** و**أسحق** واحتجوا
بحديث **النبي صلى الله عليه وسلم** أنه ضحى بكبش فقال هذا عمن لم يضح
من أمتي وقال بعض أهل العلم لا تجزى الشاة إلا عن نفس واحدة وهو
قول **عبد الله بن المبارك** وغيره من أهل العلم

حبیب و ابراهیم من المتقدمین انها واجبة یاثم تاركها وقال **ابن القاسم** تجب
بالشراء فمن ابتاعها ولم يذبحها فقد أثم وتعلق من أوجبها بقول **النبي صلى الله**
عليه وسلم لأبى بردة تجزىك ولا تجزى عن أحد بعدك قلنا هذه دعوة بل
يقال فيهما ولذلك يقال أتجزى ركعة الفجر قبل الفجر ومن صلاهما قبله أعادهما
بعده وحديث **مجثم بن سليم** ضعيف فلا يحتج به وقوله من أراد منكم أن يضحى
دليل على أنها غير واجبة وذلك لأن الواجبات لا تعلق على الإرادات وتعلق
أهل خراسان بأن اليوم يضاف إليها وهذا يدل على وجوبها كما أنه لما قيل

باب الدليل على أن الأضحية سنة . **حدثنا** أحمد بن منيع
حدثنا هشيم أخبرنا حجاج بن أرطاة عن جبلة بن سحيم أن رجلاً سأل
 ابن عمر عن الأضحية أواجبة هي فقال ضحى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والمسلمون فأعادها عليه فقال أتعقل ضحى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم والمسلمون * **قال أبو عيسى** هذا حديث حسن صحيح والعمل
 على هذا عند أهل العلم أن الأضحية ليست بواجبة ولكنها سنة من سنن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يعمل بها وهو قول سفيان
 الثوري وابن المبارك . **حدثنا** أحمد بن منيع وهذا قال حدثنا ابن أبي
 زائدة عن حجاج بن أرطاة عن نافع عن ابن عمر قال أقام رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالمدينة عشر سنين يضحى * **قال أبو عيسى** هذا
 حديث حسن

باب ما جاء في الذبح بعد الصلاة . **حدثنا** علي بن حجر

يوم الفطر وجبت زكاة الفطر قلنا لا تجب زكاة الفطر وينتقض هذا بالتحرفاته
 أضيف إليه ولا تجب فيه

باب الذبح بعد الصلاة

ذكر حديث البراء وقول خاله أبي بردة وهو حديث مشهور صحيح لم

أَخْبَرَنَا اسْمَعِيلُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ
عَازِبٍ قَالَ خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَوْمٍ نَحَرَ فَقَالَ لَا يَذْبَحَنَّ
أَحَدُكُمْ حَتَّى يَصَلِّيَ قَالَ فَقَامَ خَالِي فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا يَوْمُ اللَّحْمِ فِيهِ
مَكْرُوهٌ وَأَنْتَ عَجَلْتَ نُسْكَى لِأَطْعَمَ أَهْلِي وَأَهْلَ دَارِي أَوْ جِيرَانِي قَالَ فَأَعَدَّ
ذَبْحًا آخَرَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي عِنَاقُ ابْنٍ وَهِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ
أَفَذْبَحُهَا قَالَ نَعَمْ وَهِيَ خَيْرٌ نَسِيكَتِكَ وَلَا تُجْزَى جَذَعَةٌ
بَعْدَكَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَجُنْدَبٍ وَأَنَسٍ وَعُيَيْنَةَ بْنِ أَشْعَرَ وَأَبْنِ
عُمَرَ وَأَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

يَبْقَى أَحَدًا لَا دَخْلَ لَهُ وَهُوَ مِنْ مَسَائِلِ الْأَضْحَى (غَرِيبَةٍ) قَوْلُهُ هَذَا يَوْمُ اللَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ
قَرَأَهُ بَعْضُهُمْ بِاسْمِ الْخَاءِ وَهِيَ غَلَطٌ لِأَنَّ ذِكَاةَ اللَّحْمِ لَا تَكْرَهُ فِيهِ وَأَمَّا الرِّوَايَةُ
اللَّحْمِ فِيهِ مَكْرُوهٌ بِفَتْحِ الْخَاءِ يَقَالُ لَحْمُ الرَّجُلِ يَلْحَمُ لِحْمًا بِكَسْرِ الْخَاءِ فِي الْمَاضِي
وَبِفَتْحِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَالْمَصْدَرُ إِذَا كَانَ يَشْتَهَى اللَّحْمُ وَبِهَذَا قَالَ فِي الصَّحِيحِ
مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ هَذَا يَوْمُ يَشْتَهَى فِيهِ اللَّحْمُ وَذِكْرُهُ مِنْ جِيرَانِهِ
أَيُّ حَاجَةٍ وَقَالَ عِنْدِي عِنَاقُ وَفِي رِوَايَةٍ جَذَعَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ (الْفَقْهُ) فِي مَسَائِلِ
الْأُولَى الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كُلِّهِمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَذْبَحُ أَحَدٌ فِي الْمَصْرِ إِلَّا بَعْدَ ذَبْحِ
الْإِمَامِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ صَلَاتِنَا وَنُسْكَى نَسَكُنَا فَقَدْ أَصَابَ
النُّسْكََ وَمِنْ نُسْكَى قَبْلَ الصَّلَاةِ فَتِلْكَ شَاةُ لَحْمٍ وَفِي الصَّحِيحِ عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ بِهِ يَوْمَ هَذَا أَنْ نَصَلِّيَ ثُمَّ نَرْجِعَ فَتَنْحَرُ فَمَنْ

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُضْحَى بِالْمَصْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ
 الْإِمَامُ وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِأَهْلِ الْقُرَى فِي الذَّبْحِ إِذَا طَلَعَ
 الْفَجْرُ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ * قَالَ أَبُو عَيْسَى وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ
 لَا يُجْزَى الْجَذْعُ مِنَ الْمَعَزِ وَقَالُوا أَمَّا يُجْزَى الْجَذْعُ مِنَ الضَّأْنِ

فعل فقد أصاب بسنتنا ومن نحر فانما هو لحم فدية لأهله ليس من النسك في
 شيء الثانية اذا صلى هل ينتظر حتى يذبح الامام أو يجزى بدخول الوقت فمنهم
 من قال حتى يصلي ومنهم من قال حتى يذبح وايقاف الأمر على ذبحه مشقة
 لا يقتضيها ظاهر الحديث فان قلنا بها فالواجب تقدير الذبح بعد الصلاة ثم يذبح
 الناس ويجزئهم تقدموا عليه أم تقدمهم الثالثة قال الشافعي وقت الذبح قدر
 بروز الشمس بصلاة ركعتين حفيفتين وخطبتين وحل الذبح وقال ابو حنيفة
 ومالك حتى يذبح الامام ان كان ممن يذبح ولم أر له دليلا الرابعة أهل البوادي
 لا يذبحون الا وقت ذبح الحاضرين وقال ابو حنيفة يجوز ذبحهم قبل طلوع
 الشمس وبعد الفجر لأنهم غير مخاطبين بالصلاة وقد طالع النهار وزال الليل
 فوجب جوازه قلنا الوقت بعد طلوع الشمس لمن صلى ولمن لم يصل بدليل أهل
 المصر ومن لا تلزمه صلاته منهم الخامسة من حين يحل الذبح فانه يتماذى ليلا
 ونهارا في قول مالك الأول ولا يجزى في الثاني بليل وفي الثالثة قاله أشهب يجزى
 في الهدى دون الاضحية وقد قال الله تعالى ليذكروا اسم الله عليه في أيام
 معلومات وذلك يدخل فيه الليل والنهار أفضل قال ابن القاسم يجوز فيمن أثق
 به أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ضحى بليل فليعد السادسة قال علماءنا
 آخر النحر ليلة الرابع وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي اليوم الرابع يوم نحر
 واحتج بحديث جبير بن مطعم كل أيام التشريق ذبح ولأنه يوم من أيام النهي

باب ما جاء في كراهية أكل الأضحية فوق ثلاثة أيام

حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يأكل أحدكم من لحم أضحيته فوق ثلاثة أيام قال وفي الباب عن عائشة وأنس * قال أبو عيسى حديث ابن عمر حديث حسن صحيح وأما كان النهي من النبي صلى الله عليه وسلم متقدماً ثم رخص بعد ذلك

فأشبهه ما قبله وقال الحسين في أحد قولي إلى آخر ذي الحجة والمسألة عسيرة جدا وقد بينها في الأحكام وفرقنا بعد المعلوم والمعلوم من الأيام فأما قول الحسن فلا حجة عليه فيما علمت وأما قول الشافعي وأبي حنيفة فمحتملان السابعة قال أبو بردة للنبي صلى الله عليه وسلم قد ذبحت شاتي وأطعمت جيرانى الحديث إلى قوله تجزيك ولن تجزى عن أحدك بعدك ظن بعض القائلين أو المتسورين على الدين أن قوله تجزيك يريد به الشاة الأولى التي ذبحها قبل الصلاة لأنه ذبح بتأويل فكان عذرا كما كانت الجاهلية بحال الصلاة لمن توجه إلى بيت المقدس لأنه تعلق بشرع وهذا باطل إنما ذكر له الأجزاء عن الشاة الثانية العناق الجذعة من المعز الثامنة قول النبي صلى الله عليه وسلم أن أول ما نبذ به في أول يومنا هذا الصلاة ثم نرجع فننحر وهو إنما ذبح بكباشين ولكن كل ذبح نحر فاطلق اسمه عليه وظن قوم من ههنا ولما جاء في حديث الحج نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أزواجه البقر أن النحر يجزى في البقرة وليس كذلك بل لاسنة فيها إلا الذبح ولو جرى فيها النحر باطلاق الراوى نحر عن أزواجه البقر فجرى النحر في الكباش بقوله في الحديث ثم يرجع فننحر

باب ما جاء في الرخصة في أكلها بعد ثلاث . **حدثنا** محمد بن
 بشار ومحمود بن غيلان والحسن بن علي الخلال وغير واحد قالوا أخبرنا
 أبو عاصم النبيل حدثنا سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان
 ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم
 عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ليتسع ذو الطول على من لا طول له
 فكلوا ما بدا لكم وأطعموا وأدخروا قال وفي الباب عن ابن مسعود

باب أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث

ذكر حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل أحدكم من ضحيته
 فوق ثلاثة أيام وذكر حديث يزيد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت
 نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام ليتسع ذو الطول منكم على من لا طول
 له فكلوا ما بدا لكم وأطعموا وأدخروا وذكر عن عباس بن ربيعة قال قلت
 لأم المؤمنين أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن لحوم الأضاحي
 قالت لا ولكن قل من يضحي من الناس فأحب أن يطعم من لم يكن يضحي
 ولقد كنا نرفع الكراع فنأكله بعد عشرة أيام حسن صحيح وأم المؤمنين
 هي عائشة (الاسناد) هذه الأحاديث الثلاثة التي ذكر أبو عيسى هو أصول
 الباب وتأتي بقيتها إن شاء الله (الأصول) هذه من ناسخ الحديث ومنسوخه
 وهو باب عسر من القرآن وقد كان أكلها مباحا ثم حرم ثم أباح فبقى
 هذارد على المعتزلة الذين يرون أن النسخ لا يكون إلا بالإخف لا
 الأثقل وإي هذين كان أخف أو أثقل بعد نسخ أحدهما بالآخر وقد بينا ذلك

وعائشة ونبيشة وأبي سعيد وقتادة بن النعمان وأنس وأم سلمة
 قال أبو عيسى حديث بريدة حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند
 أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . حدثنا قتيبة
 حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن عابس بن ربيعة قال قلت لأم
 المؤمنين أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن لحوم الأضاحي
 قالت لا ولكن قل من كان يضحى من الناس فأحب أن يطعم من لم يكن

في الأصول والتفسير (الفقه) في مسائل الأولى ذكر مالك وغيره علة التحريم عن
 عائشة وسواها فاما حديث عائشة فرواه مالك وغيره دف أهل أبيات البادية
 حضر الأضحى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا أخذوا ثلاثهم صدقوا بما بقي فما كان بعد ذلك قالوا يا رسول الله ان الناس يتخذون
 منها الأسقية ويحملون منها الوردي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذاك^(١) قالوا
 نهيت أن تكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم قال تزودوا وادخروا وادخروا وادخروا وادخروا
 وأبي سعيد واللفظ له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أهل المدينة لا تأكلوا
 لحوم الأضاحي فوق ثلاثة أيام فشكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لهم
 عيالا وحشما وخداما فقال كلوا وأطعموا واحبسوا أراد خذوا وفي رواية
 سلمة بن الأكوع زيادة بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ضحى منكم
 فلا يصبحن في بيته بعد ثلاثة شيئا فلما كان في العام المقبل قالوا يا رسول الله
 نفعل كما فعلنا عام أول فقال ان ذلك عام كان الناس بجهد فأردت أن يعشوا^(١)
 فيهم وزاد ثوبان بيانا فقال قال الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع

يُضْحَى وَلَقَدْ كُنَّا نَرْفَعُ الْكُرَاعَ فَنَأْكُلُهُ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ
 * قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ عَائِشَةُ زَوْجُ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَى عَنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ
 * **باب** مَا جَاءَ فِي الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ

وفي لفظ آخر في مسلم ذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحية وقال لي ياثوبان
 أصلح اللحم فأصلحته ولم يزل يأكل منه حتى بلغ المدينة هذا كله في الصحيح
 الثانية قوله دب هذا أسرع المشى وقوله وادخروا أي ابقوا لأنفسكم ذخرا لما
 تستقبلون من الزمان وذلك جائز وسنة خلافا للصوفية وقد بيناه في غير موضع
 وفي رواية واتجروا على وزن افتعلوا أي اطلبوا الأجر يجوز التجر على الإدغام
 ولا من التجارة وقوله تحملوا منها الودك أي تذيونه ومنه جميل الوجه كأنه
 دهيل صقيل الثالثة في رواية نيشة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما
 كنت نهيتكم عن لحومها أن تأكلوها فوق ثلاثة فجاء الله بالسعة فكلوا وادخروا
 واتجروا ألا وإن هذه الأيام أيام أكل وشرب الله يريد أيام منى الرابعة لما كان
 إراقة دم الاضحية لله أذن في أكلها رحمة وقد كانت القرابين لا تؤكل في سائر
 الشرائع فمن خصائص هذه الأمة أكل قرابينها ولذلك لم يجوز بيع شيء منها إلا
 أن يتصدق أو ينتفع به وقال عامة الفقهاء وقال أبو حنيفة يجوز بيع جلدتها بما
 يعارو ينتفع به من المال وتعلقوا بأن الجلد يصلح للانتفاع فاذا وقع في مثله
 فكأنه لم يزل قلنا وكذلك اللحم إذا وضع في الأكل فاذا وضع في مثله
 فكأنه لم يزل

باب في الفرع والعتيرة

ذكر الحديث الصحيح المتفق عليه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ وَالْفَرَعُ
أَوَّلُ النَّتَاجِ كَانَ يُنْتَجُ لَهُمْ فَيَذْبَحُونَهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ نُبَيْشَةَ وَمُحَنَّفِ بْنِ

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا فَرَعَ وَلَا عَتِيرَةَ الْفَرَعُ أَوَّلُ النَّتَاجِ كَانَ يُنْتَجُ
فَيَذْبَحُونَهُ وَالْعَتِيرَةُ ذَبِيحَةٌ كَانُوا يَذْبَحُونَهَا فِي رَجَبٍ لِأَنَّهُ أَوَّلُ الشَّهْرِ مِنَ الْأَشْهُرِ
الْحَرَمِ فَرَفَعَ اللَّهُ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْبَاطِلِ وَدَحَضَهُ بِمَا جَاءَ بِهِ مِنَ الْحَقِّ أَخْبَرَنَا الْمُبَارَكُ
أَخْبَرَنَا طَاهِرٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا الْهَشِيمِيُّ بْنُ سَلَمٍ
أَخْبَرَنَا الْمُسَيَّبُ بْنُ شَرِيكَ حَدَّثَنَا عَيْسَى الْمَكَاثِبِيُّ عَنْ عَامِرٍ عَنْ مَسْرُوقٍ
عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَسَخَ الْأَضْحَى كُلَّ ذَبْحٍ وَنَسَخَ
صَوْمَ رَمَضَانَ كُلَّ صَوْمٍ وَالْغَسْلَ مِنَ الْجَنَابَةِ كُلَّ غَسْلٍ وَالزَّكَاةَ كُلَّ صَدَقَةٍ
بَابُ تَرْكِ الشَّعْرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحِيَ

ذَكَرَ حَدِيثَ مَالِكٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَسْلَمٍ أَوْ عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ مَنْ رَأَى مِنْكُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يَضْحِيَ فَلَا يَأْخُذْ
مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالصَّحِيحُ عَمْرٍو بْنُ مَسْلَمٍ بْنُ الْحِجَّاجِ
وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَسْلَمٍ يَسْنَدُهُ مَنْ كَانَ لَهُ ذَبْحٌ يَذْبَحُهُ فَإِذَا أَهْلُ هِلَالَ
ذِي الْحِجَّةِ فَلَا يَأْخُذْنَ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ شَيْئًا حَتَّى يَضْحِيَ (الْغَرِيبُ)
الذَّبْحُ الْمَذْبُوحُ كَالطَّحْنِ الْمَطْحُونِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ (الْفَقْه) هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ يَرْوِيهِ
شُعْبَةُ بْنُ مَالِكٍ لَمْ يَحْدِثْ بِهِ مَالِكٌ فِي الْمَدُونَةِ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَرَاهُ وَلَا رَأَاهُ أَحَدٌ مِنْ
أَهْلِهَا وَرَوَى مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سَلَمٍ اللَّيْثِيِّ الْجَنْدَعِيِّ قَالَ كُنَّا فِي الْحَمَامِ
قَبْلَ الْأَضْحَى فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَمَامِ إِنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَكْرَهُهُ وَيَنْهَى
عَنْهُ فَلَقِيتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ قَدْ نَسِيَ

سَلَّمَ وَأَبَى الْعُشْرَاءَ عَنْ أَبِيهِ * قَالَ أَبُو عَيْنِي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
وَالْعَتِيرَةُ ذَبِيحَةٌ كَانُوا يَذْبَحُونَهَا فِي رَجَبٍ يَعْظُمُونَ شَهْرَ رَجَبٍ لِأَنَّهُ أَوَّلُ
شَهْرٍ مِنْ أَشْهُرِ الْحَرَمِ وَأَشْهُرِ الْحَرَمِ رَجَبٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْحَرَمِ
وَأَشْهُرُ الْحَجِّ شَوَّالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ كَذَلِكَ رَوَى عَنْ
بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ

باب مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ
حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خَشِيمٍ عَنْ يَوْسُفَ بْنِ

وَتَرَكَ حَدَّثَنِي أُمُّ سَلَمَةَ زَوْجُ النَّبِيِّ فَذَكَرَهُ وَقَالَ بِهِ مَعَ سَعِيدٍ وَاحِدٍ وَاسْحَاقُ وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ مَتْرُوكٌ وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ مِنَ الْمَدِينَةِ فَلَا يَحْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَحْتَنِبُهُ الْحَرَمُ وَحَمَلُ
الْحَدِيثِ قَوْمٌ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ وَانَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْمَلَ بِهِ وَفِي الْعَارِضَةِ دَلِيلٌ عَلَى
أَنَّهُ مَنْ كَانَ نَوَى بِهَا الْأَضْحِيَّةَ أَوْ عَزَمَ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَحْلُقُ شَعْرًا وَلَا
يَقْلَمُ ظَفْرًا أَوْ شَبَنَهُ فِي الْقَاءِ التَّفَثِ بِالْحِجَابِ حَتَّى يَنْحَرَ كَنْحَرِهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
بَابُ الْعَقِيقَةِ

اسْتَوْفَى أَبُو عَيْسَى جَمْلَةً وَافِرَةً مِنْ حَدِيثِهِ وَالْعَارِضَةُ فِيهَا فِي جَمْلَةٍ مَسَائِلُ
الْأَوَّلَى اخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهَا فَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ هِيَ الشَّعْرُ الَّذِي عَلَى رَأْسِ
الْمَوْلُودِ وَقَالَ آخَرُونَ هِيَ الذَّبْحُ نَفْسُهُ وَاحْتَجَّ عَلَى ذَلِكَ بِعَقُوقِ الْوَالِدَيْنِ
وَالرَّحِمِ وَانَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْقَطْعِ وَهِيَ اخْتِيَارُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَيَعْبُذُهُ
حَدِيثُ مَالِكٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي ضَمْرَةَ وَحَدِيثُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ

مَا هَكَ أَنَّهُمْ دَخَلُوا عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَسَأَلُوهَا عَنِ الْعَقِيقَةِ
 فَأَخْبَرَتْهُمْ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُمْ عَنْ
 الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَامِّ
 كُرْزٍ وَبُرَيْدَةَ وَسَمُرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَنَسٍ وَسَلْمَانَ بْنِ
 عَامِرٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ * قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ
 وَحَفْصَةُ هِيَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ
 * بَابُ الْأَذَانِ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يُحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ
 أَبُو مَهْدِيٍّ قَالَا أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَيْدٍ اللَّهُ عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهُ بْنِ

عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْعَقِيقَةِ فَقَالَ
 لَا أَحِبُّ الْعَقُوقَ وَكَأَنَّهُ كَرِهَ الْأَسْمَ الثَّانِيَةَ رَوَى أَبُو عِيسَى وَابْنُ خَارِزْمٍ عَنْ سَلْمَانَ
 ابْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ فَأَهْرَقُوا
 عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى وَخَرَجَ أَبُو عِيسَى عَنْ الْحَسَنِ بْنِ سَمُرَةَ حَسَنًا صَحِيحًا
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغُلَامُ مَرَّتَيْنِ بِعَقِيقَةٍ تَذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ
 وَيُسَمَّى وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بَجَاءِ النَّهْيِ وَجَاءَ أَطْلَاقُ الْأَسْمِ الْمُنْهَى عَنْهُ
 وَجَهْلُ النَّاسِخِ وَرَوَى أَبُو عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ جَدِّهِ
 عَلِيٍّ قَالَ عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْحُسَيْنِ بِشَاةً وَلَمْ يَلْقَهُ فَيَكُونُ
 الْحَدِيثُ مَقْطُوعًا وَتَرَكَ الْقَوْلَ بِهَا أَوَّلِيَّ عِنْدِي لِأَنَّهُ أَرْجَحُ أَنَّ أَحَادِيثَ النَّهْيِ تَفِيدُ حَكْمًا
 وَهُوَ امْتِنَاعُ جَرِيَانِ الْأَسْمِ فَمَا أَطْلَاقُهُ فَكَذَلِكَ كَانَ وَحَمَلُ الْحَدِيثِ عَلَى

أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ فِي أُذُنِ
 الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ * قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ
 حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ فِي الْعَقِيقَةِ عَلَى مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَتَانِ وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ وَرَوَى عَنِ
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا أَنَّهُ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ بِشَاةٍ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ
 أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ حَدَّثَنَا
 عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَابِ
 عَنْ سَلَمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْغُلَامِ

فَأَنَدَتْهُ الْمَجْدُودَةُ أَوْ حَدِيثُ أَفَادَ حَكَمًا أَوَّلَى الثَّالِثَةِ الذَّبْحُ فِي الْوِلَادَةِ سَنَةً
 وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بَدْعَةٌ لِلْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْعُقُوقَ قُلْتُ قَالَ الرَّاوِي وَكَأَنَّهُ كَرِهَ الْأِسْمَ وَالْدَّلِيلَ عَلَيْهِ
 حَدِيثُ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ وَسُلَيْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الْغُلَامِ مَرَّتَيْنِ بِعَقِيقَتِهِ وَفِي ذَلِكَ كَرِهَ
 الْأِسْمَ وَالْدَّلِيلَ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ وَذَلِكَ نَكْثَةٌ لَا أُدْرِي كَيْفَ فَاتَتْ أَبَا حَنِيفَةَ مَعَ
 دَقَّةِ نَظَرِهِ وَهِيَ أَنَّ النِّكَاحَ الَّذِي فِيهِ الْوَلَدُ يَشْرَعُ فِيهِ الْإِطْعَامُ فَكَيْفَ الْوَلَدُ بِنَفْسِهِ
 الرَّابِعَةُ قَالَ قَوْمٌ أَنَّ أَبَا بَرْدَةَ وَالْحَسَنَ بْنَ أَبِي الْحَسَنِ وَاللَيْثَ بَوَجَّهُونَهَا لِقَوْلِهِ
 الْغُلَامُ مَرَّتَيْنِ بِعَقِيقَتِهِ وَالْدَّلِيلُ عَلَى بَطْلَانِ قَوْلِهِمْ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ وَاللَّفْظُ
 لِلْبُخَارِيِّ قَالَ أَبُو مُوسَى وَلَدَ لِي وَلَدَ لِحُجَّتٍ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَمَاهُ
 إِبْرَاهِيمَ فَخَسَنَهُ بِثَمَرَةٍ وَدَعَى لَهُ بِالْبَرَكَةِ وَدَفَعَهُ إِلَى وَكَانَ كَبِيرٌ وَلَدَ أَبِي مُوسَى

عَقِيْقَةٌ فَأَهْرَيْقُوا عَنْهُ دَمًا وَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ
أَعْيَنَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ
عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَّابِ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلُهُ . قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا
عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ عَنْ سَبَاعِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ ثَابِتٍ بْنَ سَبَاعٍ
أَخْبَرَهُ أَنَّ أُمَّ كُرْزٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ
الْعَقِيْقَةِ فَقَالَ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ وَعَنِ الْأُنْثَى وَاحِدَةٌ وَلَا يَضُرُّكُمْ ذِكْرَانَا
كُنَّ أُمَّ أَنْثَا . قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب . حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمَغِيرَةِ عَنْ عَفِيرٍ

وَحَدِيثُ أَسْمَاءَ خَرَجَتْ إِلَى الْمَدِينَةِ وَهِيَ مَتِيمٌ فَوُلِدَتْ بِقَبَاءٍ ثُمَّ أَتَتْ بِهِ النَّبِيَّ
فَوَضَعَهُ فِي حَجَرٍ ثُمَّ دَعَى بِتَمْرَةٍ فَمَضَغَهَا ثُمَّ تَفَلَّ فِيهِ وَحَنَكُهُ بِالتَّمْرِ وَدَعَى لَهُ
الْحَدِيثَ وَجَاءَ أَبُو طَلْحَةَ بَوْلَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَضَغَ تَمْرَاتٍ فَأَخَذَ مِنْ
فِيهِ فَجَعَلَهَا فِي فَمِ الصَّبِيِّ وَحَنَكُهُ وَسَمَّاهُ عَبْدُ اللَّهِ وَلَمْ يَذْكُرْ عَقِيْقَةَ قَوْلًا وَلَا فِعْلًا وَلَوْ كَانَتْ
مُسْتَحَقَّةً لَنَبِهَ عَلَيْهَا فَعَدَمَ إِجَابَتِهَا بِهَذَا التَّرْكِ وَاسْتَحْبَابِهَا بِمَا قَالَ فِيهَا وَفَعْلَهَا فِي
حَفِيدِهِ سَنَهَا رَأْسَ وَاحِدٍ فِي الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لِلذِّكْرِ كِبْشَانٌ
وَلِلْأُنْثَى كِبْشٌ إِذَا جَاءَ فِي ظَوَاهِرِ الْأَحَادِيثِ

أَبْنُ مَعْدَانَ عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُ الْأَضْحِيَةِ الْكَبْشُ وَخَيْرُ الْكَفَنِ الْحَلَّةُ

• قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَعَفِيرُ بْنُ مَعْدَانَ يَضْعَفُ

فِي الْحَدِيثِ

• **بَابُ** حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا

أَبْنُ عَوْنٍ حَدَّثَنَا أَبُو رَمْلَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ كُنَّا وَقُوفًا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَرَفَاتٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ

عَامٍ أَضْحِيَّةٌ وَعَتِيرَةٌ هَلْ تَدْرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ هِيَ الَّتِي تُسَمُّونَهَا الرَّجْبِيَّةَ

• قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ

إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ

• **بَابُ** الْعَقِيقَةِ بِشَاةٍ • حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ حَدَّثَنَا

عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَسَنِ بِشَاةً وَقَالَ يَا فَاطِمَةُ أَحْلَقِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي

بِزَنَةِ شَعْرِهِ فَضَّةً قَالَ فَوَزَنَتْهُ فَكَانَ وَزَنُهُ دِرْهَمًا أَوْ بَعْضُ دِرْهَمٍ

• قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَاسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ وَأَبُو

جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ لَمْ يَدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ

• **بَابُ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَلَّالِ حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدٍ**

السَّهْمَانُ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ

عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِكَبْشَيْنِ فَذَبَحَهُمَا

• قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

• **بَابُ حَدِيثِ قَتِيْبَةَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ**

عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ الْمُطَّلِبِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَضْحَى بِالْمُصَلَّى فَلَمَّا قَضَى خُطْبَتَهُ نَزَلَ عَنْ مِنْبَرِهِ

فَأَتَى بِكَبْشٍ فَذَبَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ وَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ

وَاللَّهُ أَكْبَرُ هَذَا عَنِ وَعَمَّنْ لَمْ يَضَحْ مِنْ أُمَّتِي • قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ

غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِذَا ذَبَحَ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ

وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ يُقَالُ إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ

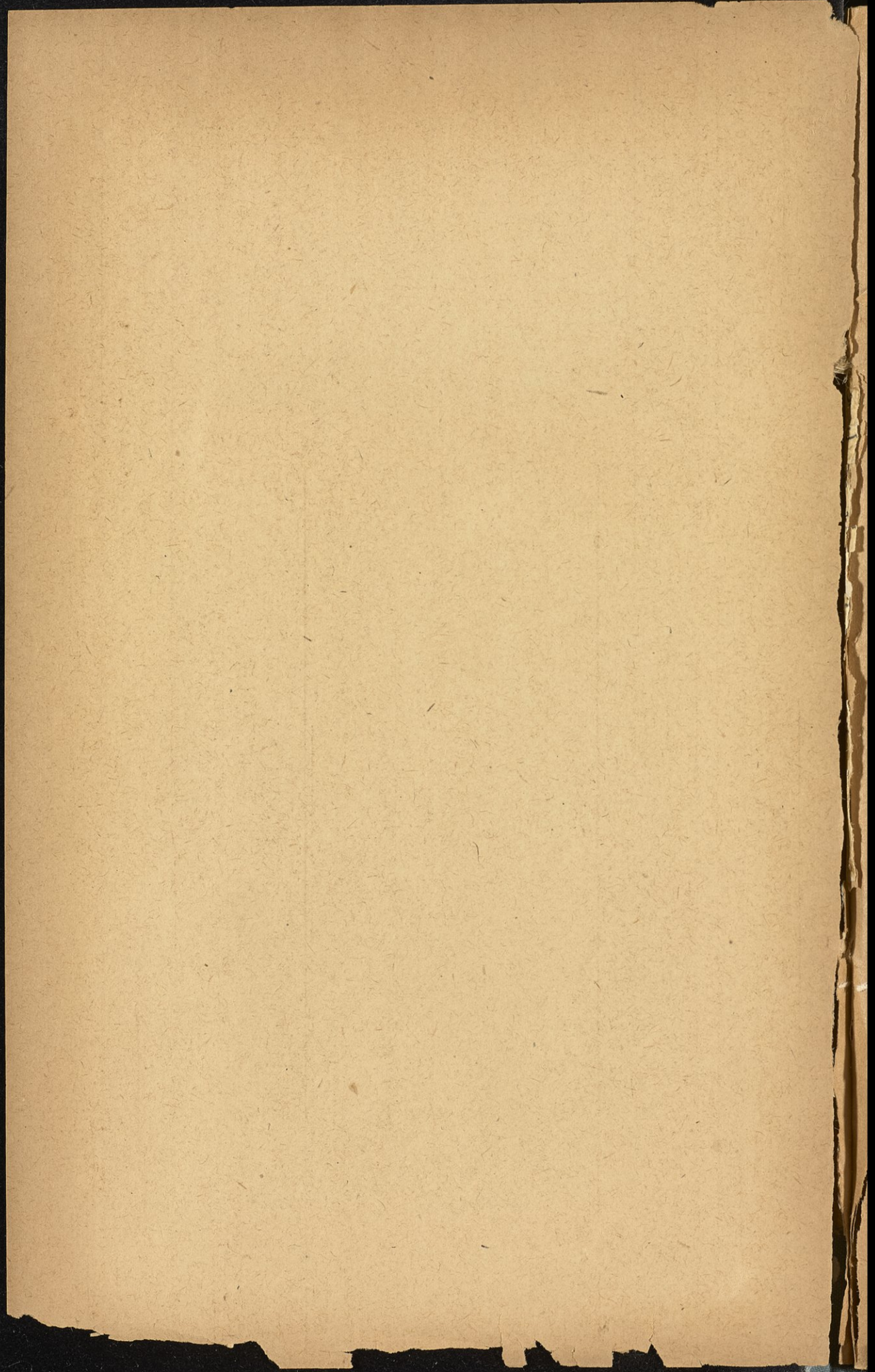
مِنْ جَابِرٍ

باب من العقيقة . حدثنا علي بن حجر أخبرنا علي بن مسهر عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الغلام مرتين بعقيقته يذبح عنه يوم السابع ويسمى ويحلق رأسه . حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا يزيد بن هرون أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه . قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم يستحبون أن يذبح عن الغلام العقيقة يوم السابع فإن لم يتهيا يوم السابع فيوم الرابع عشر فإن لم يتهيا عقه عنه يوم حاد وعشرين وقالوا لا يجزى في العقيقة من الشاة إلا ما يجزى في الاضحية

باب ترك أخذ الشعر لمن أراد أن يضحي . حدثنا أحمد ابن الحكم البصري حدثنا محمد بن جعفر عن شعبة عن مالك بن أنس عن عمرو أو عمر ابن مسلم عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من رأى هلال ذى الحجة وأراد أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا من أظفاره . قال أبو عيسى هذا حديث حسن

صَحِيحٌ وَالصَّحِيحُ هُوَ عَمْرُو بْنُ مَسْلَمٍ قَدْ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ
 عُلْقَمَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ
 أَبِي سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ نَحْوُ هَذَا وَهُوَ
 قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِ كَانَ يَقُولُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْإِلَى هَذَا الْحَدِيثِ
 ذَهَبَ أَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ فَقَالُوا لَا بَأْسَ أَنْ
 يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَاحْتِجَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ مِنَ الْمَدِينَةِ فَلَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا
 مِمَّا يَجْتَنِبُ مِنْهُ الْمُحْرَمُ

آخر كتاب الاضحية واول كتاب النذور والايمان



COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES

This book is due on the date indicated below, or at the expiration of a definite period after the date of borrowing, as provided by the library rules or by special arrangement with the Librarian in charge.

DATE BORROWED	DATE DUE	DATE BORROWED	DATE DUE
C28(946)M100			

COLUMBIA UNIVERSITY



0026816695

893.795

T516
v.5-6

893.795

T516
v.5-6

Tirmidhi

Sahih al-Tirmidhi bi-sharh ...

MAY 14 1948

